



الخرع الثاني

تسم المعاملات

دار الارشىاد الطباعة والنشر ع المراع نجيب الريحاني - تليفون : ۲۹۱۹۷۷ ۲۹ مارع نجيب

#### اهسداء السكتاب

أهدى كتابى هذا الى المصلح الديني العظيم مصاحب الايادي البيضاء على النهضة الفكرية الدينية وأهلها المصاملين . . .

الأمسام الأستاذ الأكبر الشسيخ محمد مصسطفى المسراغى شيخ الأرصر الشريف بسيمات الرحمن الرحبيم

#### مقدمة الكتساير

أحمد الله تعالى حمدا كثيرا ، وأصلى وأسلم على نبيه محمد خاتم الأنبياء والرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ،

« وبعد » : فاننى لما وفقنى الله لصوغ الجزء الأول من كتاب الفقسه على المذاهب الأربعة « قسم العبادات » بالعبارة التي ظهر بها ، رأيت من الجمهور اقبالا عليه السهولة وقوفهم على ما يريدونه من أحكام الفقه في مذاهبهم ، وجمعه كثيرا من تلك الأحكام المبعثرة التي يستنفد الوقوف عليهامجهود أهل العلم الاخصائيين ، فضلا عسن غيرهم من عامة لسلين ، فبعثني تلك ":قبال الى التفكير فسى ماليف سائر أبسواب الفقسه الاسلامي على الذاهب الأربعة « قسم المعاملات ، وفسم الأهال الشخصية » ، وصوغه بمثل هذه العبارات أر أوضَّح منها ، كي ينشنط التسانس الى معرفة أحكام دينهم في المعاملات والأحوال الد خصية ، ريعملوا بها اذا عرفوا أحكام دينهم المديف في يعهم وشرائهم ، وأقضيتهم ، وأنكفتهم ، وما يتعلق بذلك .واستبان لهم سماهة الاسسلام مع دقته في الشريع ، وأهاطته بكل ينعير وكبير معا يجرى في المساملات بين جميع طوائف البشر معا ينضام بازاته تشربع المشرعين ، وتقدين المنين ، من غربين وشرقيين ، فرنسيين ورومانيين ، دعتهم عظمته ، وهملتهم هتتهوسماهته الى الألهذ به ، والتعويل عليـــه ، ميديشوا عيشة راضية مرضية ، اذ ترتقع من بينهم أسباب الشقاق المفضية الر, ضــــياع الأموال والأنفس وتوفر عليهم ما ينفقونه من الأموال في المواضيع التي نهاهم الله عن الانفاق فيها ، كالانفاق في الخصومات الباطلةوما اليها قال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمُوالُكُمُ بينكم بالباطل وتداوا بها الى الحكام »الآية .

ذلك بعض ما ينتجه العلم بأحكام الدين والعمل بها فى دار الدنيا ، أما فى الآخرة غان الله و أن الأمر أن ذلك الله و دعد العامل بدينه نصيما خالدا وملكامتيما ، على أننى رأيت فى أول الأمر أن ذلك العمل خطير بالنسبة لرجل ضعيف مثلى ، قد تطفى عليه مظاهر الحياة وتغننه شواغلها ، بلكن ثقتى بالله الذى هدانى الى اتمام العمل فى الجزء الأول وأعاننى عليه بمجلتنى أدم على سعيد ما فكرت فيه لا أهساب صسحوبة ولا أخشى مللا . لأننى لا أريد غير مرضاة ربى الذى بيده ملكوت كل شىء واليه يرجع كلشىء ، ولا ابتنى الا أن تكون متبولا لديفييوم لا ينفع ميه مال ولا بنون ، ومن استعان بربه وهده غان الله كليل بمفونته ، وهو خضمة الولي

شر الافتتان بمظاهر الحياة الدنيا ، وأن يحفظنى من شر السغى وراء المعانم الدنياوية برمائل الآخرة ، وأن ينفع به المسلمين كما سع بالجرء الأول منه .

هذا ، وقد قسمت ما بفى من الأحكام الى ثلاثة أبنزاء : منها جزآن فى المساملات ، وجزء فى الأحوال الشخصية والفسرائض ، وستظير كلها فى ومن قريب ان شاء الله ، وهذا هو الجزء الثاني نموذج للجزء الثالث والرابح فى ترتيبه وعبارته ، فان كنت قد هديت الى ما أردت ، فانفى أكرر التنسساء على ربى الذى هدانى ، وان كانت الأخرى فانفى انسسان ضميف شد فعلت ما أقدرنى عليسه العليم القدير ،

« وبعد » : فقد كنت عزمت على أن أذكر حكمة التشريع بازاء أحكامها ، كما أذكر أدلة الأئمة ، ولكنى أعرضت عن ذلك لأنتى رأيت في مناقشة الأدلة دقة لا تناسب مع ما أردته من تسهيل للمبارات ، ورأيت في ذكر حكم التشريع تطويلا قد يعوق عن المصول على الأحدام فوضعت حكمة التشريع في الجزء الشائى من كتاب الأخساس ق.

أما الأدلة : فقد أهردها كثير من كبار علماء المسلمين بالذكر وكتبوا فيها اسسنارة مطلونة ، ولكن مما لا شك فيه أن الحاجة المسلمية الى وضع كتاب فيها يبين فيه اختلاف رجية نظر كل واحد منهم يتغبارة سهلة ، ونرتيب يقرب ادراك ممانيها ، فلهذا قد عزمت على وضع كتاب في ذلك مستنهيا بالله وحده ، وبذلك تتم الفائدة من جميع جهاتها ، ويطلم النابي أن أئمة المسلمين قد فهموا الشريعة الاسلامية السمحة حتى الفهم ، ويسترك الباحثون في التشريع أن الشريعة الاسلامية قد جاحت بما فيه مصلحة النساس جميها ، وأنها لم تترك صغيره ولا كبيرة من دقائد في التشريع وعجائب الأحكام الا وقد أقسارت بنيه ، وأنها صالحة لكل زمان ومكان ، مهى خالدة قائمة مدى الدهور والأزمان ، الإنها من لدن حكيم عليم ،

الؤلف

#### تتســـه

الذكور في هـذا الكتاب هو الراجح المتمسد عند الأثمة ، أما غير الراجح فان الغسالب عدم الاتسسارة الميه ، وقد يذكر أهيانا اذا كان في

ذكره فائدة ٠٠

## تعسلير هسام

حقــوق الطبع والتأليف والنشر والتوزيع لهــذا الكتــاب محفوظة لورئسة المؤلف الرحــوم انشـــيخ عبد الرحمن الجنهيرى ، والذى يمثلهم قانونا نجــله الدكتور محمد شوقى عبد الرحمن الجزيرى ، وظهــور إى نســخ غــيو مفتومة بقاتم المشــل قانونى للورثــة يقــع حائزها تحت طائلة القــانون ،

# 

المبقعة		السنمة
	مبلحث كفارة اليبين	كتاب المظر والإبلعة
٦٧	مونجياتها ، ، ، ،	مبحث ما يبنع اكله وما يباح. ، ، ١
7.1	مبحث في كينية كنارة اليبين	مبحث ما يحرم شربه ومأيحل ه
Vξ	مبحث في واتت كفارة اليمين	مبحث ما يحل لبسه أو أستعباله وما
٧o	مبحث تعدد الكفارة بتعدد الايبان	لايمل ، ، ، ، ۸
YY	مبحث الأسول التي تعتبر فيالابمان	بيعث ما لبسه واستعماله من
۸٥	مبحث اليبين على الاكل والشرب	الذهب والنضبة وبها لا يحل . ، ١٢
	مبحث العلف على الدغول والغروج	بباحث الصيد والتباتع ١٥
17	والسكني ونحو ذلك ،	10 10 10 10 10 10 10 10 10 10 10 10 10 1
3 - 5	مبحث اذا حلف لا يكلمه ونحو ذلك .	دقيل السسيد
	مبحث غيما اذا حلف ليضربن غلامه	شروطه
	أو لا يبيع أو لا يشتري ، ونحو	- <b>~</b> -
111	فلك من المقود	الشروط المتملقة بالحيوان الذي يحل سيده
		وأكله بالصيد ١٦
	يناهث التهذر	الشروط المتعلقة بالصائد
	,	الشروط المتطقة بآلة الصيد ٢٤
371	تعريقه وحكبه ودليله	الملسلة ، ، ، ، ، الما
170	القسام النام	هكم الوليمة وغيرهـا
171	اقسام النذر	وقتها ، ، ، ۲۹
177	حكم البيع ودليلة	وقته المعودة الى الوليمة وغيرها ٢٩ المابة الدعوة الى الوليمة وغيرها
		اهكام التصوير
	أركان البيسم	حكم الفنساء و٣
	-	حكم ازالة الشعر وتمن الأطلاس . ٢٨
147	الركن الأول: الصيفة	حكم صماقة الثمم ،
127	الركن الثاني: الماتد	مبحث المسابقة بالخيل وغيرها والرمى
180	الركن الثالث : المقود علبه	بالسهام وتحوه
101	مبلحث الميار	1 10
100	غيار الشرط ، ، ،	هكم البدم بالسائم ورده ، ٢٠
YOX	مدة خيار الشرط	السبيت الماطس ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	مبحث هل يخرج المبيع من ملك البائع	
171	T Am H 24-1 . 0	كتساب اليهين
	مبعث هل البائع الطالبة بالثمن في	41.2
170	زون الحيار ا ، ، ،	Eq
	مبعث لذا اشترى شيئا غير معين من	الله الله
177	اشياء متمددة	طيله
174	مبلحث خيار الميب	النسام اليبين
177	تعريقة الميب الذي يرد به البيم	محوف البين ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	شروط رد البيع بالميب على الفــور	ببحث المبيغ التي تتمتد بها البين . ١٦ ببحث الحلف بفير الله تمسالي . ١٥
14.		ببعث الخلف بغير الله تمسالي . ما ببعث اذا حلفاً على غيره ، أو ساله
	منحث هل يردا البيم بالمبوب على التور	ماها المستامين هيره ١٠ او سنايه
177	الولادا ال	17

المشمة	·	الصفحة
**************************************	ويعث ما يدخل فر المبيع تبما وان لم يذكر ، وما لا يدخل وبعث بهج اللهــــار	بودث في حكم « صر » لين الحيوان قبل بيمه « الممرأة » ٧٩: بودث اذا كان في البيع ميب باطني . ٨! بودث أذا عرضت زيادة على البيع
	وبساعث القسرقن	الذی به میب ، ، ۱۸۲
YV. 1Y1 YV1	تعريفه	بيعث اذا اختلف الجبايمان في شان المبيع
440	حكيه ودليله ، ، ،	ويلمث الريا
7,7,7	لرخان الرهيين ، ، ،	
7.8.4	فروط الرمسن ، ، ، ،	تمسريفه والسابه
444	بيمث الانتفاع بالرهسون	حكم ربا النمسيئة ودليله ٢١٩ حكم ربا النفسل ٢٢١ مرحت الأشهاء التي يكون الربا نيها
4-4	احكام تتملــق بالتــرش ، ،	مرایا ۲۲۲
	، ميامث المعسر	حراباً
41.	اسباب العجير	وبهت بيم الفاحها برمنياها ويا
717	الحور على الصغير ما يعوف به بلوغ الصغير	يكملق له ۲۳۱
414	ما يعوف به بلوغ الصغير	مبعث بيج اللحم بجنسه وما يتعلق به ٢٣٤
418	مبعث الدَّا طِعْ الصبي غير رشد .	ه بحث بيغ المثمات باجتاسها ، وبيمها
117	ميحث الولي أو الوصى	بما تفرج منه ۲۲۷
377	هل للولى أن يبيع عقار الصبي أو لا ؟	مبعث المرك ١٤٢
377	ميحث تمرقات الصبى	البيوع المنهى عنها تهيا لا يستلسوم
377	بيحث تمرقات الصبى	البيوع المنهى منها نهيا لا يستطرم
	مبعث تمرقات الصبى	البيوع المنهى عنها تهيا لا يستلسوم

# كتاب الحظر والإباحة

## مبحث ما يمنع اكسه وما بيساح أو ما يحسل ، وما لا يحسل

يحرم (١) من الطـــير أكل كل ذى مخلب « ظفر » يصطاد به كالصقر والباز والشاهين والنسر والمقلب ونحوها ، بخلاف ما له ظفر لا يصطاد به كالحمام فانه حلال ،

ويحرم (٣) آكل كل ذى ناب من سباع البهائم ، يسطو به على غيه ، كالأسد والنعر والذئب والدب والفيل والقرد والمهد والنمس « ويسمى ابن آوى » والهرة أهلية كانت أو وحشية ، مفرح ما له ناب لا يسطو به على غيره كالجمل مانه حسلال .

ومن الطبر (٣) المحرم الهدهد والخطساف و طائر أسود معروف » والعمرد بفتح الراء 
« طائر عظيم الراس يصسطاد الطبيور ، ولاياكل الا اللحم » والبوم والمفائس «الوطواط» 
والرخم والمقتق (٤) وهو غسراب فيه بياض وسواد تتشاعم المهرب منه » والإبتح « وهسو 
غراب فيه سواد وبباغي ولا ياكما الا الجيف » أما غراب الزرع فعائل « وهو أسود له مقار 
المعم ورجلاه أحفران » ويحرم أيضًا المداف « وهو غراب كبير وافى المجاهين » ويسمى 
غراب المتبط ، بالقاف ، الأنه يبير، في زمس العر «

ويحرم من البهائم أكل الحمر (٥) الأهلية بفلاف حمر الوحش فانها علال ، وكذا يحرم

- (١) المالكية \_ تالوا : يحل أكل كل هيوان طاهر غير نسار لم يتعلق به هتى الغير ، فيجور أكل الطير الذي له مشلب كالبار والنسر ، النجما ذكر ه
- (۲) المالكية ــ قالوا : يكره أكمل سبباع البهائم المنترسة كالاسد والنمر ، النع ماذكر ،
   الا أن في القرد قولين : قول بالحرمة ، وقول بالكرامة ، والمقعد الكرامة ، ومشل القسرد
- : (٣) المالكية ... قالوا : يحل أكل الهده دم الكراهة ، وكذلك يحل أكل الفطاف والرغم وسائر الطيور الا الوطواط فانه مكروه ، وقيل حرام ، والقولان مشهوران .
- وسائر الطهور الا الوهوات عله محروه ، وهين خرام ، والعودي مسهوران ،
  الحنفية \_ قالوا : يحل أكل الخطاف والبوم ، ويكره في المرد والهدهد ، وفي
  الخفاش قولان : الكرامة والحرمة ،
- (غ) المنفية \_ قالوا: أن أكل المقمـــق مكروه فقط ، لانه يأكل الحب تارة ، واللهيف تارة أخرى .
  - المالكية ــ قالوا : يحل أكل الفراب بجميع أنواعه •
- (ه) المالكية ـــ قالوا : في الخمر الأهلية والخيل والمبغال عمولان عالمشهف ورامثلهمسا التحريم ، والثاني الكزاهة في البغال والعمير والكراهة والاياهة في المغلية .

اكل البنا الذى أمه حمارة ، أما الدخل السدى أمه بقرة أو أبوه حمار وحشى وأمه نسرس أملك حلال ، لتولده من ماكولين و وكسخلكيحرم (١) اكل ابن عرس « العرسة » ، ويحل منه أكل المفيل (٢) والزرافة (٣) ، والظبى دوبقر المرحش بأنواعه ، والقنفذ (٤) عسمة يرة أكل المفيل (٢) والزرافة (٣) عسمة مثل الفسأر » وكبيرة ، والارنب واليبوع (٥) وتنصمة المامة المجروع « و وهو صيوان صمير مثل الفسأر » الأن ذنبه وأذنيه أطول ورجلاه الحسول من يسده عكس الزرافة والشعب (١) والضمع (٧) والمنم (٧) والمنم (٧) والمنم (١) والمنم (١) والمنم (١) والكرية وورازرور والقطأ والكروان والبلب والبيغا (١٥) والنامة والملودي (١١) والكركي واللبر والافزوغير ذاك من المروقة ، والبر در (١) ماذل المنافقة بدودها والبين به سوس بدون أن يخروه ومؤه الماسوس ، وفي ذلك تفو المنا تعسيل في المذاهب (١٤) والبر الذي به سوس بدون أن يضوس عرف ذلك المناوس و ، وفي ذلك تفسيل في الذاهب (١٧) و

<sup>(</sup>١) الشافعية \_ قالوا : يمل أكل العرسة •

<sup>(</sup>٢) العنفية ـ قالوا : أكل الخيل مكروه كراهة تنزيه على المنتى به •

 <sup>(</sup>٣) الشافعية ـ قالوا : يحرم أكل الزرافة على المتمد .

<sup>(</sup>ع) المنفية والمنابلة .. قالوا : يحرم أكل القنفذ مسفيره وكبيره .

<sup>(</sup>ه) العنفية ـ تالوا : يحرم أكل اليبوع ٠

 <sup>(</sup>٦) الحنفية ــــ قالوا : يحرم أكل المسالاًنه من الخبائث ، وما ورد من هلــــه فهـــو محمول على أنه كان قبل نزول آية ( ويعل لهم الطيبات ويعرم عليهم الخبائث ) .

<sup>(</sup>v) المنفية \_ قالوا : يحرم أكل الضم لانه ذو ناب يفترس به ·

 <sup>(</sup>A) المعنابلة والحنفية - قالوا: يحرم أكل الثعلب •

<sup>(</sup>ه) المعنفية والمعابلة - قالوا : يحرم أكل السنجاب والسمور والفنك « بفتح الغاه والنون » •

<sup>(</sup>١٠) الشافعة \_ قالوا : لا يصل أكبل البيماء •

<sup>(</sup>١١) الشافعية - قالوا : لا يط أكل الطاووس .

<sup>(</sup>١٧) المالكية \_ قالوا : لا يصل أكسل الجراد الا اذا نوى ذكاته ، وقد تقدم أن ذكاة مثله نمل ما يميته مم النية ، فاذا وجدد جرادة ميتة لا يحل له أكلها .

<sup>(</sup>۱۳) العنفية ــ قالوا: يباح أكما الدود الذى لا ينفخ فيه الروح سواء كان مستقسلا أو مع غيره ، وأما الدود الذى تنفخ فيه الروح فان أكله لا يجوز سواء كان حيا أو ميتا .
مستقلا أو مم غيره ، وهثله السوس .

الشافعية ــ قالوا : دود ألجبن والفاتخية أن كان منشؤه منهما بياح أكله ممهما ، بخلاف النحل أذا اختلط بالسل ، فانه لا يجوز أكله مع السل الا أذا تهرى « تقلم بشدة » ــ

ريحرم(۱) أكل حشرات الأرض « صفار دوابها » كعقرب وثعبان وفارة وضفدع ونعل ونحو ذلك •

ويحرم (٧) أكل السلحفاة برية كانت أو بحرية وهي المعروفة بالترسة الانها تعيش في البر والمبحر ٠

. ويحوم أكمل المفنزير والكلب (٣) والمينةوهي التي زالت هياتها بذير ذبح شرعي نوالدم ما عدا الكبد والطحال : والمنخنةة وهي التي ماتت بالمفنق : والموقوذة وهي المضروبة بالة أمانتها والمتردية وهي الواقعة من علو فتموت، والنطيحة وهي التي نطحها حيوان آخر فعاتت

 ولا غرق ف جواز اكله بين الحى منه والميت، وبين ما يعسر تمييزه وما لا يعسر • نعم ، اذا تنصى عن موضع أو نحاه غيره عنه ثم عاد بعد أمكان صونه عنه غانه فى هذه الحالة لا يجوز أكله ، كما لا يجوز أكله على أى مال •

العنابلة \_ قالوا : يباح أكل السدودوالسوس تبعا لما يؤكل ، فيجوز أكل الفاكمة بدودها وكذلك الجبن والمفل بعا فيه ، ولايباح أكل دود وسوس استقلالا •

الملكية \_ قالوا : الـــدود المتولد من الطعام كدود الفاكهة والمش يؤكل مطلقــا بلا تفصيل ، سواء كان هيا أو ميتا ، وان كان غير متولد من الطعام فان كان هيا رجبت فيه ذكاته بما يموت به ، وان كان ميتا فان تعييز يطرح من الطعام ، وان لم يتميز يؤكل ان كان الطعام أكثر منه ، فان كان الطعام أتل أو مساو لا يجوز أكله ، فان شك في الاغلب منهما يؤكل لان الطعام لا يطرح بالشك ومحل ذلك كــله مالم يضر وقبلته النفس ، والا فلايجوز أكله كما يأتي ه

(۱) المالكية ـ لا نزاع عددهم في تحريم كل ما يضر ، فلا يجوز أكل المصرات الفارة قولا واحدا ، أما أذا اعتاد قوم أكلها ولم تضرهم وقبلتها أنفسهم فالشهور عددهم أنها لا تحرم ، فاذا أمكن مثلا تذكية الثعبان بقطع جزء من عدد رأسه ومصله من عدد ذبسه بطالة لا يبتى معها سم وقبلت النفس أكله بدون أن يلحق منه ضرر حل أكله ، ومثله سائر الحشرات ، ونقل من بعض المالكية تصريم الحشرات مطلقا لانها من الخيائث ، وهرو

وعلى انقول المشهور من هلها لهلاتمل الااذا تمسدت تذكيتها ، وتذكيتها لهط ما يميتها بالنار أو بالماء السلخن أو بالاسنان ، أو غير ذلك كما تقدم ه

(γ) المنابلة را المالكية \_ قالوا : يحل أكل السلحناة البحرية « الترســـة » بعد ذبعها أما السلعناة البرية فالراجح عند المناسلة حرمتها .

(٣) المالكية ــ الهم في الكلب قسولان قول بالكراهية وقول بالتحريم ، والثانبي همين
 المشهور ولم يقل بحل أكمه أحد ، وقالسوا : يؤدب من نسب عله الى مالك .

الا اذا ذيحت هذه الاثنياء كلها وفيها حياة ءوفى بيانها تفصيل فى المذاهب (١) • ويحرم تمالحى كل ما يضر بالبدن والمقل عرمة شديدة كالافيون والحشيش والكوكايين وجميم أنواع المخدرات الضارة والسعوم •

واذا ذبح غير هذه الانسياء من العيوانات التي تق ، فلا يفلو ، اما أن يكون مريمسا أو صعيما فان كان مريضا لا يرجى منه برءصمت ذكاته بشرطين :

الاول : أن لايكون منفوذ المقاتل بأن نثر دماغه أو قطع نشاعه النح ما تقدم ٠

الثانى: أن يتحرك بعد الذبح هـــركة قوية أو يشخّب دما وعلى كل هال لايطل أكله الا اذا كان غير ضار • أما أذا كان صحيحا فلايشتر لمفيه شخب اللام بسل يكمى سياته هــع العركة القوية ، كمد رجل وضمها أما مدهافقط أو ضمها فقط فانه لا يكفى كما لا يكفى ارتماش أو فتح عين أو ضمها أو نحو ذلك .

المنفية \_ قالوا : المنفنقة ومامعها اذا فبحت وفيها حياة ولو هفية حل الكلها واذا فبح شاة مريضة غلا يضلو ، الما أن تعلم حياتها قبل الذبح أو لا ، غاذا علمت حياتها حلت مطلقا ولو لم تتحرك أو يضرج الدم ، واذا لم تعلم حياتها وقت الذبع تحل ان تحركت أو خرج منه \_ الدم ، فضل أن تتحرك أو يضرج الدم ، فضل نقت غاها لا تؤكل ، وان ضمته اكلت ، وان منحت عينها لاتؤكل ، وان قبضتها اكلت ، وان منحت عينها لاتؤكل ، وان قبضتها اكلت ، وان منام شعرها لا تؤكل ، وان قبضتها اكلت ، وان أم على منام شعرها لا تؤكل ، وان قام أ ت ، وانما يط أيط اذا كانت لا تضر ، والا حرم على أي حال .

الشائعية ــ قالوا: الشرط لحل الحيوان وجود الحياة المستقرة ولو طنا قبل الــ فبح وقد تقدم تفصيل مذهبهم في الشرط الثالث من شروط الذكاة في الجزء الاول .

 ويحل (۱) أكل حيوان البحر الذي يعيش فيه ولو لم يكن على صورة السمك كأن كان على صورة خنزير أو آدمى كما يحل أكل الجريث « وهــو الســـمك الذي على هـــورة (۲) المتمبان » وسائر أنواع السمك ما عدا المتصداح لهانه حرام ه

ويما(٣) إكل الميوان الذي يتعذى بالنجاسة « ويسمى الجلالة » ولكن يكره أكسله اذا أنتنت رائحته بالنجاسة التي تغذى بها أو تقدر علمه بها ، ومثل اللحم اللبن والبيغرويسن أن تحسس حتى تزول رائحة نتنها قبل ذبحها ، وتزول الكراهة بحبسها وعلفها أربعين يوها في الإلم ، وثلاثين في البقر ، وسبعة في الشياء ، وثلاثة في الدجاج لحديث ابن عمر في الإلم، وغيره في غير الإبل ،

#### مبحث ما يعسرم شربسه وما يعسل

يمرم شرب الفمر حرمة مغلظة قبو من أخبث الكبائر وأشد ألجرائم فى نظر الشريمة الاسلامية لما فيه من المضار الخلقية والبدنية والاجتماعية ، وقد ثبت تحريمه بكتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، واجماع المسلمين ، قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا انما المضم والميسر والانصاب والازلام رجس من معل الشيطان فاجتبوه أملكم تقلمون ، أنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم الصداوة والبغضاء فى الفصر والبيسر ويمحكم من فكر غيض من لمخر ألما المسادة في الفر والبيسر ويمحكم من فكر غيض من أبلغ الزواجر وأشدها والبلك بيانها ، أولا : قد نظمت فى سسلك الميسر والانصاب والازلام متكون مثلها فى المرحة ، فانيا : سميت رجسا والرجس معناه المحرم ، فائنا : عدما من على الشيطان ، رابعا : أمر بلجنتابها ، خامسا : على الشيطان ، رابعا : أمر بلجنتابها ، خامسا : على المناز المنائد والمناز المناز المنائد المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المنائد المناز الم

<sup>(</sup>١) الحنفية \_ قالوا : لايدل أكل هيوال البحر الذي ليس على صورة السمك ، فسلا يحل أكل أنسان البحر وخنزيره وفرسه ونحوها الا الجريث والمارهاهي « سسمك في مسورة الحية » فانه يحل ، وكذا جميع أنواع السمك الا الطاف « وهو الذي مات حتف أنفسه في الماء ثم انقلب بأن صارت بطنه من فوق وظهره من تحت » فانه لا يحل أكله ،

المالكية \_ قالوا : جميع هيوانات البحريباح أكلها ولم يستثنوا منها شيئا أبدا •

<sup>(</sup>y) الصنابلة \_ قالوا : لايحل أكل حية السمك لانها من الضائث عندهم •

<sup>(</sup>٣) المنابلة ــ قالوا: تحرم الجلالة وهي التي أكثر علنها النجاسة ، يحرم لبنها ويكسره ركوبها لأجل عرقها ، وتحبس ثلاثة أيام بلياليها لا تعلمه فيها الا الطاهر حتى يحل أكلها . المالكية ــ المشهور عندهم اباحة أكسال الحيوان الذي يتغذى بالنجاسة بخلاف لبنسه

قانه مکروه ۰

أما السنة فهى معلوءة بالاحاديث الدالة على تحريم شرب المخمر والتنفير من القرب منه وكلى فيه قوله صلى الله عليه وسلم : « لايزنى الزائى حين بزنى وهـــو مـــؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مـــؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » • وقد أجمع المسلمون وأثمتهم على تحريم الخمر وأنها من أرذل الكبائر وأشد الجرائم •

والفر : ما خامر المثل أى خالطه فأسكر و وغيبه فكل ما غيب العقل فهو خمر ، سواء كان مأشوذا من المنب المغلى على النار ، أو من التمر ، أو من العسل أو الحنطة أو الشسمير ، حتى ولو كان مأشوذا من اللبن أو الطعام أو أى شىء وصل الى هد الاسكار • وقد بين النبى ملى الله عليه وسلم أن كل ما أسسكر كثيره نقليله حرام ولو لم يسسكر ، وأفظ الحديث « ما اسكر كثيره فقليله حسرام » رواه د ودوالترمذي وابن ملجه والبهيقى •

والسكر الملخوذ من المنب يطلــق على أنواع ، النوع الاول : المخمر وهو المأخوذ من عصير المنب اذا غلا واشتد وصار مسكرا ٠

النوع الثانى: الباذق ، وهــو أن يطبخ المنب حتى يذهب أقل من ثلثه ويصير هسكرا . الناك : المنص ، وهو أن يطبخ المنب حتى يذهب نصفه ويشند ويصير مسكرا .

الرابع: المثلث ، وهو أن يطبخ العنب حتى يذهب ثلثاه وبيتى ثلثه ويشتد ويسكر كثيره لا قليله ه

وكذلك المأخوذ من النتمر نانه على أنواع:

الأول : السكر ــ بفتحتين ــ وهو أن يوضع التمر الرطب فى الماء هتى تذهب هلاوته ويشتد ويسكر بدون غلى على النـــار ٠

الثانى: الفضيخ - بالضاد والضاء المجمعين بينهما ياء ساكنة - وهو أن يوضع التم اليابس في الماء هتى تذهب حلاوت - ويشتد ويسكر ، والفضخ : الكسر ، لأنهم كانوا يكسرون انتمر ويشعونه في الماء .

الثالث : نبيذ التمر ، وهو ما يطبخ طبخايسيرا ويشتد ويسكر كثيره لا قليله .

وجميع هذه الانسياه محرمة تشيرها وقليلها، ولو تطرة واحدة منها ، وكذلك نقيع الزبيب اذا علا والمستدر المنساف » اذا أشستد اذا غلا وأشتد وصار مسكرا ، وكذلك المفليمان من الزبيب والتمر « الخشاف » اذا أشستد وصلر مسكرا ، ونبيذ العسل والتين والشمير فكلها هرام اذا وصلت الى حد الامسكار ، وقليلها (١) مثل كثيرها، وانما تصرم على المكلف العاقل غير المكره والمضطر ،

<sup>(</sup>۱) التعنفية ــ يغلن بعض شاربي البيرة ونحوها أن قليلها حلال في مذهب العنفيــة ، والواقع أن قليلها وكثيرها حسرام في مــذهب الحنفية سكائر المذاهب على الصحيح المفتى به بل هي حرام عند العنفية باجماع آرائهم ، وذلك الأن الخلاف وقع في ثلاثة أهور، أولا: التلث، وهما علميخ من العنب حتى يذهب ثلثاء ويبقى ثلثه ، ويسكر كثيره لا قليله ويسمى « طلا » ثانيا : نبيذ التمر، وهو مايطبخ طبخا يسيرا ويسكر كثيره لا قليله ، ثالثا : ما يؤخذ من ـــ

وكما يحرم شرب الخمر يحرم بيمها لقول النبى صلى الله عليه وسلم : « أن الذى هرم شرب الخمر على الله عليه على الله عليه على الله عليه وسلم أن الخمر عشرة : علم ها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة اليه وسلم في الخمر عشرة : علم ها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة اليه وساقيها وباتم أنك ثمنها والشترى لهسا والشترى له » رواه ابن ماجه والته هذى •

وكذلك يحرم التداوى بها على ألممتسدلتول النبى صلى الله عليه وسلم لمن قال له : ان المنصر دواء • • « ليست بدواء ، انما هيداء » رواه مسلم • وقال صلى الله عليه وسلم: « ان الله عز وجل انزل الداء والدواعوجل لكلداء دواء ، ولا تتداوا بحرام » (١) •

أما مايحل شرابه ففيه تفصيل المداهب (٢) .

ومما يَحل : الأنتباذ في الدباء وهو القرع ءُوالمؤنت وهو الاناء المطلى بالزئفت ، والنغير وهو الخشبة النقورة ، أو هو أصل النخلة ،أي ما بقى منها بعد قطعها ، ينقر يوضسم فيسه التمر والمنب والزبيب أو نحو ذلك ه

الشمير والعنطة ونحوهما مما ذكر أذا أسكر كثيره لا قليله ، غابو حنيفة وأبو يوسفيقولون الذي يحرم هو كثير هذا لا قليله ، ومحمديقول : أن كثير هذا وقليله حرام كنيره ، وهو قول يحرم هو ألله المنطقة المنطقة المنطقة على المنطقة

فالبيرة وجميع أنواع الخمور محرمة ، تليلها وكثيرها ، على الوجه المشروع عند جميع أئمة الدين وجميع المسلمين ه

(۱) الشافعية ـ قالوا : يحرم التداوى بللفعر اذا كانت صرفا غير ممزوجة بشيء آخر 
تستهاك فيه كالترياق الكبير ونحوه ؛ وكذا اذا كانت صرفا قليسلة غير مسكرة ، فيجــوز 
بعرجوعية التداوى بها بشرط أن تتمين للدواء ولا يوجود ما يقوم وقامها من الطاهرات ببشرط 
أن يكون ذلك بوصف الطبيب المسلم المدل ، وكذا يجوز فى مواضم أخرى كاساغة اللقمة ، 
وقد تجب فى هذه الحالة ، وكدا التسداوى بغير الخمر من الأشياء النجسة ، فانه يجوز اذا 
خلط بشيء غيره يستهلك فيه ، ولم يوجد شيء طاهر يقوم مقامه ، والا هرم التداوى به 
(۲) المالكية ــ قالوا : يساح شرب ماء العنب المصور أول عصرة دون أن يشستد أو 
يسكر وكذا شرب الفتاع حــ بضم الما وتشديد التاف ــ وهو شراب يتخذ من قمح وتصر ، 
يسكر وكذا شرب الفتاع حــ بضم الما وتشديد التاف ــ وهو شراب يتخذ من قمح وتصر ، 
وقيل : ماء جمل فيه زبيب ونحوه حتى انحل فيسه ،

كما بياح شرب السوبيا ، وهى ما يتخذمن الارز بطبخه طبخا شديدا حتى يذوب فى الماء ويصفى ويوضع فيه السكر ليصلو به ، وعقيده وهو ماء العنبالمالى عتويمقد ويذهب السكاره الذي حصل فى ابتداء غليانه ، ويسمى الرب الصامت « المربة » ولا يحد غليانه بذهاب شلايه مثلا وانها المعتبر زوال اسكاره »

# وقد نهى النبي مملى الله عليه وسلم عن الانتباذ فيها أولا ، ثم نسخ (١) هذا النهى .

## مبعث ما يعمل لبسم أو استعماله وما لا يعمل

يعرم أن يلبس أحد ثوبا من مال حرام أو مأخوذا بطريق الغش أو الخيانة أو الغصب ، فقد قال ملى أله عليه وسلم : « لا يقبل الهصلاة أو صيام من يلبس جلبابا «قميصا» من هرام حتى يقصى « يبعد ذلك الجلباب عنه » وكذلك يحرم اللباس بقصد الفخر والعجب ، وفي الانواع التي يعل لباسها والتي لا يصل تفصيل الذاهب(٢) .

" = ولا تباح هذه الأشياء الا اذا أمن سكرها، فاذا لم يأمن حرم الاخذ منها .

المنابلة ــ قالوا: يباح شرب عصيرالعنب ونحوه بشرط أن لا يشتد ويسكر وأن لا تمضى عليه ثلاثة أيام وان لم يشتد ويغلى « يفور » فلاناة تفف بزبدة « فلان قبسل ثلاثة أيسام هرم واو لم يسكر ، فاذا طبخ قبل التحريم حل أن ذهب تلثساه بشرط أن لا يسكر ، فان أسكر فكتيم وقليله حرام كما تقدم ، وقال بعضهم : ذهاب التلثين ليس بشرط بل المول على ذهاب الاسكار ،

ويياً ح الفشاف ، ويسمى النبيذ ، وهو ما يلقى من التمر أو الزبيب فى الماه ليحلو • بشرط أن لايمضى عليه ثلاثة أيام ولو لم يشتد ويغلى ، أو يغلى ويشتد قبل ذلك والا حرم ان مضت عليه ثلاث وان لم يسكر ، فاذا طبخ قبل أن يغور ويغلى أو تمضى عليه ثلاثة ايام حتى صار غير مسكر كشراب الخسروب وغيره والمربة غلاباس به وان لم يذهب بالطبخ ثلثاه •

واذا اشتد العنب قبل عصيره وغـــلا لم يسكر ولم يضر فيحل أكله .

الهنفية ـــ قالوا : تباح هذه الأشياء المذكورة عند المالسكية والهنابلة بشرط عـــــدم الاسكار وقد طمت أن المعتمد قـــول محمد ف تحريم قليل المسكر وكثيره ٠

الشافعية ــ قالوا : يباح من الأشربة ما أهذ من التمر أو الرطب أو الشمير أو الغرة أو غيرها ذلك اذا أمن سكره ولم تكن فيه شـــدة مطربة ، هان كان فيه شدة مطربة ، بأن أرغي

وأزيد وأو ﴿ الكشك ﴾ المعروف غانه يحسرم ويحد به ويصير نجسا ٠

(۱) المالكية - تالوا : لم ينسخ النهى من الانتباذ في هذه الأشياء ، الا أن المنهد عندهم أنه نهى كراهة فيكره الانتباذ فيها سدواء كان الانتباذ فيها بصنف واحد ، أو بصنفين كوضع الزبيب مع التعر ، أما في غيرها في الاوانى فيكره انتباذ شيئين فيها ويسمى بالخليطين ، وذلك أن يكسر التعر والمتبعثلا وبعد هرسها أو دقهما معا يصسب عليهما ألما ، ومصلل النهى من ذلك أذا الحال زمن الانتباذ لا أن قصر بحيث لا يتصور وقوع اسكار منهما ، والا بحال كراهة ويدخل فيه ما ينبذ للمريض من الزبيب والقراصية والمشمش في اناء واحد لهذه لا كراهة فيه ما لم يطل حتى يتوقع منسه اسكار ه

(٢) الشافعية \_ قالوا : يحرم على الرجال الباس الحرير وهو نوعان نوع يسمى أبريسما=

عد وهو الحرير الذى يخرج من الدودة بعد أن تعوت فيه ، ونوع يسمى تزا وهو ما يؤخذ من الدودة وتخرج منه حية فالحرير يعسم الاتنين وهما محرمان على الرجال لبسا واستعمالا الا في أحوال ستذكر بعد ، فلا يجوز المرجسال أن يجاسوا على المرير ولا أن يستندوا الميمن فير حائل ، أما اذا كان بحائل كأن فرش فوق الحرير ملاءة من تطن ونحوه فانه يحل الجلوس عليه ولو لم تخلط به ، أما لبسه اذا كان مبلئا بقطن أو صوف ونحوهما فانه يحل اذا كانت البطانة مضيطة به ، وكذلك اذا كان الحرير بطانة لغيره فانه يحل لبسه اذا كان مضيطا به ، وإنما جاز ذلك لأن الحرير في هذه الحالة يكون حشسوا لغيره وهشو الحرير جائز ،

ولا يحل أن يلبس حريرا الأجل أن يدهابه أو يجلس عليه أو يستند أليه الا اذا كان ببطانة مضيطة فى الاول وحائل ولو غير مضيط فى الثلابى ، ويحرم أيضا على الرجل أن ينام فى « ناموسية » مأخوذة من الحرير بدون بطانة ولو مع امرأته ، كما يحرم عليه أن يدخل تحت خيمة مأخوذة من الحرير ، وأن يدخل مع امرأته فى ثوبها الحرير ، أما مظاطنها وهى لابسة ثوبها الحرير فجائزة ، ويحرم أن يكتب الرجن على الحرير أو يرسم عليه أى نقش ، كمايحرم ستر المجدران به فى أيام الفسرح والزينة الالمسخر ، نحم يحل ستر الكمة بالحرير ان خلا على الذاب والفضة ، ولا يحل على الراجع الباس الدواب الحرير كما يجوز الباسه للمسهى والمهنون قولا واحدا ،

ويحرم على الرجل أن يتخذ منسديلا من الحرير ويستعمله ، أما اذا استعملته امرأة في مسع شيء على بدنه قانه يجوز .

ويستثنى من استعمال الحرير أمور: منهاكيس المسحف بخلاف كيس الدراهم فانعيهرم على المتمد ومنها علاقسة المصحف « وهى ما يعلق به» وعلاقة السكين والسيف، وخيط الميزان والمفتاح وخيط السبحة وشراريبها أن كان من أصل غيطها والاحريت الشرابة أن كانتخارجة عن المخيط على المستمد ، ومنها خطاء القلل والأباريق والكيزان فأن اتخاذها من المسرير جائز ، وأما غطاء عمامة الرجل فائه لا يجدوز اتخاذه من العرير لكن إذا استمعلته المراة جاز ومنها ليقة الدواة ، ومنها تكة اللباس ، ومنها زر الطربوش .

ويما للرجب أن يلبس العرير المنرورة أو العاجة ، فيجوز لبسه لدفع جرب ودفع قعل وستر عورة في المسلاة وستر عورة عن أعين الناس وتحو ذلك اذا لم يجد غيره ، وكذلك في الخلوة أذا لم يجد غيره ، وكذلك في الخلوة أذا لم يجد غيره ، فان وجد غيره مرم عليه استعماله ، ويما للرجل أن يلبس ثوبا بعضه حرير وبعضه قبل أو كتان أو صوف أو نحو ذلك ، بشرط أن يكون العريد ، مسلويا أو أن أن أن ان كان أكثر فلا يحل ، وكذا يمساللرجل السجاف وهو التطريف عن العادة لمعنيقين العربر على آلا يزيد العاراز عرضا عن أربعة أصليم وأن لايزيد التطريف عن العادة لمعنيقين رواهما مسلم بالاباجة واستعمال النبي صلى أنه عليه وسلم اللباس المستمل عليهما ، أمسارواهما فيحال لمنابس المستمال النبي صلى أنه عليه وسلم اللباس المستمل عليهما ، أمسارواهما فيحال لمنابس المستمال النبي صلى انه عليه وسلم اللباس المستمال النبي سلى الذي سلم يوكذلك السبي الذي وسلم المنابس وكذلك السبي الذي وسلم المنابس عرب المنابس المستمال النبي الذي المنابس المستمال وكذلك السبي الذي المسائل المبي الذي المبين الذي المسلم الإلمان وكذلك السبي الذي المسلم المنابس المستمال وكذلك السبي الذي المنابس المستمال وكذلك السبي الذي المنابس المسلم وكذلك السبي الذي المبين الذي المبين الذي السبي الذي المبين المبين الذي المبين الذي المبين الذي المبين المبين الذي المبين الذي المبين الدين المبين الذي المبين ال

ه يبلغ والمجنون ، أما الخنثى المشكل فهو ملحق بالرجل .

وأيضاً يحرم لبس مصبوغ بالزعفرانيشرط أن يكون مصبوغا كله أو جزءا كبيرا منسه وأيضاً يحرم لبس مصبوغ بداء كبيرا منسه بحيث يمت المالاق المزعفر عليه عرفا ، بخالات ما فيه نقط الزعفران غانه يحل ، ويكره الثوب المصفر وهو المسبوغ بالمصفر « نبت أصفر معروف » بشرط أن يكون مصبوغا به كله أو جزءا منه بالقدم بخلاف ملفيه نقط من العصفر غانه لا يكره ، وما بعد ذلك من الالوان لا يحرم ولا يكره ، صواه كان أسود أو أبيض أو أصفر أو أحمر أو مخططا أو غير ذلك ، ويحرم أيضا لبس نجس أو منتجبرية عرمفو عنه في الصلاة ونحوها من كل عبدادة بشرط بالموارد الشعوب ،

المنابلة \_ قالوا : يحرم على الرجال استعمال الحرير من لبس وغيره ولو كان الحوير بطانة لغيره أو مبطنا بغيره ، وكذا يحرم إنخاذه تكة سراويل أو خيط سبحة أو نحو ذلك آلا الزر أو الشرابة للتي تكون تابعة لغيرها غانها تحل، وكذا يحرم الجلوس عليه والاستناد اليب، وتوسده وتعليقه وستر الجحران به ألا الكمبة غانه لايحرم سترها بالحرير .

ويحل الرجل أن يليس ثوبا بعضه هرير وبعضه صوفً أو قطن أو كتسان أو غير ذلك بشرط أن يكون الحرير أقل أو مساويا ، أما اذاكان غالبا غانه لا يحل الا اذاكان الحرير أكثر وزنا وغيره أكثر ظهورا منه فى الثوب غانه يحل حينتذ ، وأما اذاكانت السدوة حريرا واللحام غيره ، غالمشهور أنه حرام عدهم آيضا وأجازه بعضهم ، ومثل الحرير الديباح .

ومثل الرجل في ذلك الكنتي وكذلك الصبى والمجنون فيحرم الباسهما الحريد ، ويباح لبس الحريد ، وفي حرب مباح واسو لبس الحريد ، وفي حرب مباح واسو لبس الحريد ، وفي حرب مباح واسو لفير حاجة ولبطانة خوذة ودرع ، ويباح لبسه لاتقاء هر أو برد أو تحصن من عدو ونصو ذلك ويباح الرجل أن يكون طراز ثوبسه هسريرا بشرط أن لا يزيد عن أربسع أصابع ويباح له أن يرقع ثوبه بالحسرير اذا كانت الرقمة لا تتجاوز أربع أصابع معتدلة مضمومة لامتلوقة «أربحة قراريط » وكذلك لبة الطوق الذي يضرح منه المنق ، وأللبة هسى الزيسق المعيظ بالمنق فان اتخاذها من الحرير جائز اذاكانت لا تتجاوز أربع أصابع ، وكذلك بباح المتلفظة لاكرار منه ،

وبياح هشو الجباب به وكذا هشو الفرشي ، لأنه ليس لبسا له ولا فرشا وهو بالمشو يهكون لجفيا عن الأعين فلا نمض فيه ولا غيلاء .

ويكره الرجاء لبس المزعف و الأحصر المسعة « الخالص الحمرة » أما الأحمر الذي يخالطه لون آخر فلا كراهة فيه ولو كان الأحمر المسعد بطانة ، ويكره له أيضا لبس المعسفر والطيلسان وهو المقور الذي على شكل الطرحة يرسل من فوق الرأس ، أما المرأة فيباح لها لبس الحرير واستعماله بجميع أنواع الاستعمال وكذا لبس المسوغ بأي لون بدون كراهة ، المحنفية — قالوا : يعرم على الرجاللمس الحرير المأخوذ من الدودة الا المرورة ، أما يب

- فرشه والنوم عليه واتفاذه وسادة أى مفدة فالشهور انه جائر كما يجوز ان يستمعل مسن المحرير قدر أربع أهابم عرضا وأن كانت أطول من الأصابح فيحل أن يكون طرأز الثوب من الحرير وزر الطربوش من الحرير اذا لم يزد عرضه على أربع أصابح ، وكذا يجوز وضع قدم أربع أصابح في أطراف الثوب ويسسمي بالطرف ، وكذا مايجمل في طوق الجبة أو ذيل العقطان فانه يحل أذا لم يزد عن أربع أصابح وهله بيت تكة السراويل أذا مسئمت مسن الحرير وكانت لاتتجاوز أربع أصابح فانها تحل، أما التكة فانه يحل أغذها من الحرير مسح الكراهة على الصحيح وأذا جمل الحرير حشوا للرداء غلا بأس به ولو جمل بطائة في ومكوه،

والمشهور من المذهب أن الحرير حرام على الرجال ولو لبسوه بحاثل على البدن عونقا عن أبى معنينة أنه انما يحرم أذا لامس البدن ، أما أن كان بحائل غانه لايحرم وهذه رخصة عظيمه ويحل للرجال اتضاذ الناهوسية من الصرير الخالص ويسمى الديباج فيحل النوم فيها ويحل للرجال اتخاذ الملنسوة « وهي ما يلبس على الرأس » وكذلك « الطاقية » المأخوذة من

الحرير أو المنقوش عليها أكثر من أربع غانها مكروحة . وبيحل التفاذ كيس النقود من الحرير ،أما كيس التماثم وتحوها الذي يعلقه الوجب. غانه بكره اتخاذه من الحرير .

وتحل المسلاة على سسجادة مصنوعة مسن الحرير بلا كراهة كما يحل خيط السبعة وخيط الساعة الذي تعلق به ، وخيط الميسزان والماتيح وليقة الدواة غان كل هذا جائز .

وكذا تحل الكتابة فى ورق الحرير وأن يتفذ منه كيس المسمف ، وكذا يمل اقضاف انستر التى توضع على الأبواب والنوافذ من الحرير على المشهور وكذا لا يكره وضع ملاهة الحرير على سرير الصبى أو محل نومه ، أما اتفاذ اللحاف من الحرير غانه مكروه ،

المالكية ــ قالوا : يحرم على الذكور البالغين الحرير أما الصغار فقيل بعل البلسهم العرير وقيل يعرم ، وقيل يكره ،

ولايياح عندهم لبس الحرير للجرب أوللتمل أو الحكة ونحو ذلك ، كما لا يباح في الحرب ، وكذلك يحسرم الجلوس عليه على المتمد واو كان زوجا جالسا على فرش امرأته تبما له وهي ممه ، وقيل يجوز للزوج أن يجلس تبما لزوجه وهي همه ، ولا ترفع حرمةالجلوس على الحرير فرش ملاءة ونحوها عليه ،

ويعل كتابة الصعف على العرير بدون كراهمة ٠

## مبعث ما يصل لبسه واستعماله من الذهب والفضة وما لا يعطل

يعرم (١) على الرجل والراة استحمال الدهب والفضة ، وعلة النهى عن استحمال الذهب والفضة الرجسال والنساء واضحة ، لأن في استحمالهما تقليلا لما يتمامل النسساس به من المتقدين ، وكمرا لقلوب الفقر امالذين لايجدون منهما مايحصلون به على قوتهم الفرورى الا بمجه عظيم بينما يرون غيرهم يسرف فيهماغاية الاسراف ويحبسهما عنده بدون مبالاة فيشمر ذاك قلام تعربهم ويترك في انفسهم أسوا الأثر ، اذلك حرمت الشريعة الاسلامية استحمالهماعلى الرجلل والنساء الا في أهوال تقضيها علم أباحت النساء ما تتزين به منهما ، لأن الراة في حاجة مرودية الله المتحمل الذهب والفضة ، وكذلك أباحت للرجسال المتحمل عليه بلبسه في يده كذلك أباحت الهير، الذي لا يضيق النقدين مما سيأتى بيانه ،

أما ما سداه حرير ولحمته قطن أو صوف أو كتان فالتحقيق أنه مكروه •

أما النساء فيحل لمن لباس الحسرير واستعمساله .

ويط اتضاف الفرقة التي يصحح بها أعضاء من الحرير «المتديل» بلا تتكبر ؛ أصا « البشكير » الفرقة التي توضع على الحجار عند الأكل فيكره اتخاذها من الحرير •

ويما لبس ماسداه هرير ولحمته تمان أو كتان أو صوف أو غير ذلك ، أما مالحمته هرير وسداه تمان غالب على في حالة وسداه تمان يمان في حالة المحرب الا أنه لا يصلى فيه الا أذا خاف هجوم المدو ، وانما يمل لبس العرير في المصرب الأمين : الاول أن يكون صفيتا (تخينا» يدغم مضرة السلاح،والثاني أن يوجب الهينة فينفس المحدو فان لم يتحتق شرط من هذين لا يحسل لبسه فيحال العرب كما لايحل في حال السلم، ويكره المرجل أن يلبس الثوب الموغر الأحمر والأصفر على المشهور ، وقيل لا كراحة في الأحم والأحمر والأحمر والأحمر حالاحك كراحة في سائر الالوان ،

أما ألنساء غيط لهن لباس المسرير وأستعماله بجميع أنواع الاستعمال كما يحل لهن لباس أي لون •

 <sup>(</sup>۱) المنفية ــ قالوا : يجوز له أن يجمل بيته بأوانى الذهب والفشة بدون استممالهما بشرط عدم التفاخر ، كما يجوز له أن يجلس على الحرور ويتوسد به أذا لم يكن للتفسلخر كما تقدم ب

لللكية كمة المؤان لا يأس يتجلية سيف الرجل بالفضة والذهب ، صواء انصلت المطلة به كان جعلت تبضة له أو انفصلت عنه كموده أما سيف المرأة فيحرم تعليته اذ لا يباحللمواة الا الملبوس من الذهب والفضة ، وكذلك يحرم تحلية بالتي آلات الحرب .

ولا بأس بتحلية جلد المسحف بالذهب أو الفضية تعظيما لسه بشرط أن تكون من =

 الخارج ، أما تطبيته من الداخل أو كتابته أو تجزئته فمكروهة ، وأما سائر الكتب سوى المصدف فيحرم تحليتها بهما مطلقها .

ويجوز ان سقطت أسنانه أن يتخذ بدلها من الذهب والفضة • وكذلك يجوز لمنقطعت أنفه أن يتخذ بدلها من الفضة والذهب •

ويجوز الرجل أن يلبس خاتما من الفضةزقة درهمين لأن النبي صلى اله عليه وسلم اتفذ خاتما من فضة وزن درهمين ، فيجوز لنا اتخاذه بشرط قصد الاقتداء به عليه المسلام وبشرط أن يكون واحدا فلا يجوز تعدده وان كان الجميع درهمين ، أما مازاد عن الدرهمين ما لم مازاد عن الدرهمين ما ما مازاد عن الدرهمين ما لما من الموسط فله مدرم ، وكذلك ما كان بعضه ذهبا وبعضه فضة ولو كان الذهب تليلا ، ويستحب وضعه في خنصر اليسار ويكره في اليعين ، وأما الموءوه وانتخذ من مدن غير الذهب واللغفة ثم يطلى بهما فقيه فولان ، قول بالنام ، وقلب والمائم عكس الماءه فليه قولان المنشي وهو ما مسنم عن فضة أو ذهب ثم طلى باللنحاس أو الرساهى عكس الماءه فليه قولان المنشي وهو ما منع من فضة أو ذهب فليه قولان : قول بالمنع وقول بالاباهة ، والمعتصد المناء وأما الملبب وهو اتناء مأخوذ من غشب أو والمواقرن متساويان ، ومثله ذو المطقب بسكون اللام ساناء يوضع له حلقة أيما الموجوز والقولان متساويان ، فاذا طلى السحرج أو السكين أو انفتيم أو اللبام أو نعومها بالذهب أو اللفضة فعرام قولا واحدا ، ويجوز التفتم بالمحديد والرصاص والنحاس للرجل والمداق ، ويجوز التفتم بالمقيق وضيء ،

الشائمية ــ قالوا : يحل الرجل والمرأة اتفاذ أنف من ذهب أو غضة وكدذا يجوز لمن سقطت أسنانه أن يتفذ بدلها من الذهب أو الفضة واتفاذ أنماة من الذهب ، وبجوز تعلية المصحف بالفضة للرجل والمرأة ، وأما بالذهب فلا يجوز الا للمرأة ، والتعلية وضعقطم يقية أما تمويه بالذهب والفضة فلا يجوز ، والتمويه هو الطلق بهما بعد أذابتهما ، ويجوز كتابة المصحف بالذهب والفضة المرجل والمرأة بالغرق على المتعد ، ويجوز استعمال انساء الذهب والفضة المطلق بنحاس ونحوه طلاء سميكا بحيث لا يحصل بعرضه على النار شيء منه وكذا يجوز تعطية آلة المرب المرجل دون المرأة بفضة وكذا طلاؤها بها ، ويجوز امملاح الاناء بنسلملة أو صفيحة من فضة بشرط أن تكون صفيحة ، أها الكبيرة فمكروهة أذا كان استعمالها للضرورة ، وإلا حرمت ، والكبيرة ما تستوعب جلنبا من الاناء ، والصفيرة ما كانت دون ذلك ، وقيل المرجم في المسخر والسكير للعرف ، ويجوز للرجل اقتضاء حلى الذهب

فيهرم اتذاذ الآتية من الذهب والفضة ، فلا يمل لرجل أو امرأة أن يأكل أو يشرب فيها لقوله ملى الله عليه وسلم : «لاتشربوا في النهاب والفضة ، ولا تأكلوا في مسحافهما فلامها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة » . وكذلك لايمل التطيب أو الادهان أو غير ذلك وكما يحرم استعمالها يعرم اقتناؤها بدون استعمال ، ويستثنى ما اذا قصد بالمتنائها تلجيرها لمن يباح له استعمالها ،

ويط للرجل التختم بالفضة بل بين ما لم يسرف فيه عرفا مع اعتبار عادة أمثاله وزنسا
 وجدا ومملاء فلذا ازاد على عادة أمثاله حرم ، والأفضل أن يلبسه في خنصر يدة اليمني ويسن
 أن يكون فصه من داخل كفه •

ثما التفتم بالذهب فحرام مطلقا ، وأماخاتم المديد والنحاس والرصاص فجائذ بلد كراهة على الأمسع ،

الصنية \_ قالوا : اذا وضع الطعام ، و نحوه فى آنية الذهب والفضة غلا بأس أنيضع الإنكل يده مباشرة أو بماهقة فيه لتناول اللقمة ونحوها ، وادها المكروه تحريما هو أن يمسك الاناه الملكودة من الذهب والفضة بيده ثم يستعمله ، كما اذا استعمل كروا مأخوذا من الناه اللفضة مثلا فى المعام بأن ينوف به الماه ويصبه على رأسه ، و لا بأس بالإكما والشرب من اناه مذهب أو مفضض كالآنية الملمسة بالذهب والفضة بشرط أن يضم الجزء المؤمنة فهد ذهب أو مفضة على فيه و وخذاك لا بأس باستعمال المضبب من الأواني والكراسي والأسرة ويتوهما المؤمنة بالذهب والفضة أذا لم يبشر الجزء الموضوع فيه الذهب والفضة ، والمضبب : هو المكسور الذي يجبر بالذهب والفضة كاللحام ، ولاباس أيضا القرض وتحوها من الذهب والفائد عاد المناقب والفضة كاللحام ، ولاباس أيضا التخاذ حلقة المرآة ونحوها من الذهب والفضة ، ولا بأس أن يوضع فى لم المؤمن الذهب صدوعا من الذهب بشرط المؤمن على الجزء الذي فيه الذهب سديا المفضة ،

ويجوز لبس الثياب المتوشة بالذهب والفشة ، وكذلك استعمال كل معوه « مطلى » بالذهب والفضة أذا كان بعد ذوبائه لا يظم هنه على « له قيمة ، ولا يكره وضمع الذهب والفضة في نصل السكين أو قبضة السحيف بشرط أن لايضم بده عند استعمالها على موضع الذهب والفضة ، ولاباس بحلية السيف بحما الدهب والفضة ، ولاباس بحلية السيف وحمائله «الملاقة التي يطق بها» ومثله المنطقة ، ولكن بالفضة فقيه وجهان ولا بأس بالتشاف والمقامة والداب ونطوهما من الذهب والقضة ، أما اتخلة السكين والمقراض «المقصم مسامير الساعة والماب ونحوهما من الذهب والقضة ، أما اتخلة الباب من الذهب أو الفضة مفكوه تعربها ولا بأس بتحويه فمكوه تعربها ولا بأس بوضحا الذهب والقضة في آلة الحرب ، وكذا لا بأس بتحويه السلاح دطليه بالذهب والفضة ، وكذلك لا بأس بالانتفاع بالأولني الموهة بالذهب والفضة ولا بأس بالمنتفاع بالأولني الموهة بالذهب والفضة ولا بأس باتخاذ الآنية من المقيق والبلور والزجاج والزبرجد والرماس وباستعمالها أيضا ، ويجوز الرجل أن يلبس خاتما من فضة بشرط أن يصنع على الصدخة التي اعتلا

وكذلك يحرم الأكل بملعقة من الذهب والفضة واتخاذ ميل المكحلة منهما والمرآة وتلم السدواة والمشط والمبخرة والقعقم ، وكذا يحرم اتخاذ فنجان القهـوة من الذهب والففسة وظرف الساعة وقدرة التعباك «الشيشة» ونحوها وأما ما يباح من ذلك ففيه تفصيل الذاهب ،

## مبلحث الصيدوالنبساتح

ومن الحسلال الطيب الذى أباح الله لذاكله : الصيد ، وهو ما يصسطاد من حيوان مأكول اللحم بالشرائط الإتمى بيانها ، وهومباح اذا لم يترتب عليه ضرر الناس باتلاف مزارعهم أو ازعاجهم فى منازلهم أو كان الغرض منه اللهو واللمب ، والا فيحرم ،

#### دليسلة

وقد ثبت أكله بالكتاب والسنة والاجماع م فأما الكتاب فقول أنه تمالى: « يعالونك ماذا أهل لهم ، قل أهل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين تطمونهن مما علمكم الله ، فكاوا مما أمسكن عليكم واذكروا أسم الأهليه » ، وقوله مسالى : « وأذا هللتم فلصطلاوا » فالأمر ف الآية الكريمة بالإصطياد يفيد حل المسيد .

وأما السنة فكثيرة ، منها ما رواه البخارى وصلم أن أبـــا ثملية قال : قلت يا رســـول الله ، أنا بارض صيد ، أصيد بقوصي أو بكلبي الذي ليس بمطم أو بكلبي الملم ، هما يصلح

له غصان ونحو ذلك غانه يكره تحريما ، ويكره أيضا التفتم بما سوى الفضة كالتفتم بالمحديد والنحاس والرساس وهو مكرو ملرجال والنساء جميما • وأما التفتم بالمحديق غفي خالات والأصح أنه يجوز • ولا بأس بسد ثقب فص الفاتم بعسمار من الذهب • ولا يصمح أن يزيد الفاتم من الفضة على مثقال ، ويسسن التفتم بها للرجل اذا كانت الماجة ماسة لذلك كالمتاضى والمحاكم الذى يجمل خاتمه منقوشا فيه اسمه «ختم » ويلبس خاتمه في خنصر يده اليسنى ، ويجوز شد الأسنان بالفضة بلا خسلاف ، أما المسرى ، ويجوز أن يلبسه في يده اليمنى • ويجوز شد الأسنان بالفضة بلا خسلاف ، أما الخلاف المنافقة على الخلاف المنافقة على الخلاف المنافقة على الخلاف المنافقة على الخلاف .

العنابلة ــ قالوا : يباح اتفاذ الآنية من المادن الطاهرة كما يباح استعمالها ولو كانت ثمينة كالآبية المالموذة ولمنت كالرئية المالموذة بمينة كالرئية المالموذة من الخصو والنصره من ذلك اتخاذ الآنية من الذهب والمنفقة وكذلك يحرم استعمالها ان كانتحالموذة منهما ويحرم استعمال الآنيبة المضببة بالمدذهب والمنفة على الذكر والأنشى ، وكذا اتخاذ مبل الكحاة منهما ، ويحرم استعمال الآناء المهوم بالذهب والمنفقة (المطلق على المنافقة المنها المنافقة الم

لى ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ما صدت بقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل ، وما صدت بكلبك غير المسلم فأدركت فكم فذكرت اسم الله عليه فكل ، وما صدت بكلبك غير المسلم فأدركت فكاته فكل » و وروى البخارى ومسلم عن عدى بن حاتم قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صدد المعراض و المعراض (كمحراب) سهم لاريش له دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده سقال : «إذا أصبت بحده فكل ، وإذا أصبت بعرضه فلا على وسلم على هناه وقيد » و وروى مسلم عن عدى بن حاتم أن رسول ألله صلى الله عليه وسسلم قال ؛ و إذا رميت بسمهك فاذكر اسم الله فاذا وجدته ميتا فكل ، الا أن تجده قد وقع في المساء فعات ، فانك لا تدرى المساء قتله أوسهمك » ، ذلك بمض ما ورد في السنة الكريمة في أن الصيد و وهو كما ترى يشتمل على معنام أحكام الصيد الآتي بيانها و قد الجمم المسلمون على حائك الصيد بالشرائط الآتية :

#### شروط

عِشْنَرُ ها لهل آكل ما يصطاد من الديوان شروط ، بعضها يتطلق بالعيوان الذي يحل صيده ويعضها يتطق بالمعاثد ، وبعضها يتعلق بآلة الصيد من كلب ونحوه ، أو سهم ونحوه •

#### الشروط النطقة بالحيوان الذي يهسل صيده وأكلب بالمسعد

الميران الذي يط ميده اما أن يكون هاكول اللهـم أو غير مأكوله ، فان كان غـير مأكول اللهم فان صيده يحل دفعا لشره كمسايط قتله لذلك ، وكذلك يحل صيده الانتقاع بعا يياح الانتفاع به كالسن والشعر ، وإن كان هاكول اللهم فيحل صيده بشروط:

منها: أن يكون متوهشا بطبيعته لا يألف الناس ليلا ولا نهارا كالظباء وهمــر الوهش وبقره وأرنبه ونحوهـا فيعل صيدها ولو تأنست اذا عادت لتوهشــها ، فان اســتعرت متأنسة غانها لا تحل آلا بالذبح ، أما الحيوانات المتأنسة بطبيعتها كالجمال والبقر والمنم(١) ونحوها فلا تحل بالصيد ، بل لا بد في حــل أكلها من ذكاتها الذكاة الشرعية ، ولو توحش ولحد منها كأن نفر المعير أو الثور أو شردت الشاة وعجز عن أمساكه غانه يحل (٢) بالمقر،

<sup>(</sup>۱) المنفية ـ قالوا : اذا نفرت الشاة في الصحراء يكون حكمها ماذكر في غيرها من الجمال والبقر ، أما اذا نفرت في المر فانها لاتحل بالمقر، لأنها لايتمسر امساكها بخلافهما، ولا يلزمه الاستعانة في المسـالك المتوحش بجماعة ، بل متى ند البعير ونحوه ولم يقدر عليه الا بجماعة غله أن يرميه .

<sup>(</sup>۲) المالكية في قالول: الهيوان المتادس أصالة لا يؤكل الا بالذبح ، سواء توحش ثم عاد غنائس آو استون على توحشه ، غلو نديمير أو ثور أو نحوهما فرماه ألمنيد بسمهم فعقره بأن جرحه فتتله بذلك غانه لا يحل ، وكذلك أو تردى حيوان في بثر غانه لا يبطي الا يعد

وهو الجرح بسهم ونحوه فى أى موضع منبدنه بشرط أن يريق دمه ، وأن يتله بهدذا النجرح ، وأن يقتله بهدذا النجرح ، وأن يقصد تذكيته ، وأن يكون أهاللنذكية ، ومثل هذا ما أذا سقط عيسوان فى بئر ونحوها ولم يمكن ذبحه فى محل الذبح : مانه يحل برميه فى أى موضع من بدنسه كما ذكر ، ويسمى هذا ذكاة الضرورة ،

ومنها : أن يكون ممتنما غير مقدور عليه ، فلا يحل الحيوان القسدور عليه بالمسيد كالحجاج والبط الأطلى والأوز والحمام البيتي لأنه مستأنس مقدر عليه ، بضلاف الممام الجبلي لأنه متوحش غير مقدور عليه فيصل بالمسيد .

ومنها : ألا يكون معلوكا للغير ، فيحرم صيد المعلوك للغير ولا يحل بالصيد .

ومنها : أن لا يكون متقويا بنابه أو بمظبه كالذئب والسبع والنسم وغير ذلك مما لا يحل أكله ٠

ومنها : أن لا يدركه وهو حى فان أدركه وفيه حياة فانه لايباح الا بالذبح ، على تقصيل ف المذاهب (١) •

حبالذكاة الشرعية ، وبمضهم يستثنى البقر اذا توحش فيقول انه يحل بالمقر لأوله نظيراً يحل صيده هو بقر الوحش ، غاذا توحش البقسر الأطي فعقر فانه يحل أكلمنظير البقر الوحشي الذي يحل صيده ، ولو توحش الحمام البيتي فقيل يحل بالمد وقيل لا يحل ، والمستمد أنه لا يحل .

(١) المنابلة ــ قالوا : اذا أدرك المديدوفيه هياة غير مستقرة بل وجده متهركا حركة المذبوح فقط غانه لايمتاج الى تذكية ، لأن عقره تذكية له ، فيمسل أكله بشرائط المسيد ، وكذا لو أدركه وفيه هيساة مستقرة زيادة على حركة المذبوح ولكن لم يتسم الوقت لذبحه ، غانه يمسل بالشروط أيضا • أما اذا أدركه وفيه حياة مستقرة وأتسم الوقت لذبحه غانه لا يصل الا بالذبح لأنه يكون في هذه المالة مقدورا عليه ، فهو كثيره من الميوانات المتدور عليها ، وإذا لم يجد معه آلة أذبحه ومات غانه لا يحل لأنه أمسيح كميره من الميوانات التي لاتباح الا بالتذكية ، ولو كان معه كلب غارسله عليه في هذه المسالة غاجهز عليه في عده المسالة غاجهز عليه وقتله غابه عليه في عده المسالة عليه في عده المسالة عليه وقتله غائه عليه أن عده المسالة عليه وقتله غائه عليه أن هذه المسالة عليه وقتله غائه عليه أن عده المسالة عليه في هذه المسالة عليه وقتله غائه عليه أن عدل و المسلم المسلم المسلم المسلم عليه في هذه المسالة عليه في هذه المسالة عليه في هذه المسالة عليه وقتله غائه عدل و المسلم المسل

الصنفية ــ قالوا : اذا أدرك الصيد وفيه هياة فوق هركة المذبوح بأن يعيش يوما أو بعض بوما أو بعض يوما أو بعض يوما أو بعض يوم غائد لا يحل الا اذا ذبحه ، أما لو أدركه وليس فيه غير حركة المذبوح كأن أهرج الكلب بعلده أو أصمى السهم قابه فانه يصل بالأذبح ، حتى ولو وقع في الماء بعد هذه المالة عانه يحل ، لأنه لا يمكن أن يضاف قتله إلى المله بعد أن لم يبق فيه غير حركة المذبوح كما يأتى ، ولا غرق أن يكون متمكنا من ذبحه في هذه المالة أو لا ، بضاف المترجة فانها أو فيها حركة المذبوح غانها تصل لأن الحياة فيها لا يشترط أن تكون بينة بل يكتفيه. وفيها بعطاق الحياة ، وبعضهم يقول أن الصيدكذاك الايدهن تذكيته ولو كانت فيه المحالة المناه المحالة المح

## وزاد بعضهم على ذلك شرطا آخر (١) ٠

#### الشروط التعلقة بالمبائد

وأما الصائد فيشترط له شروط ، منها : أن يكون مسلما أو كتابيا ، فلا يحل مسيد

خفية بحيث لم بيق فيها غير حركة المذبوح، وهذا كله اذا أدركه وأخذه ، أما اذا أدركه ولم
 بأخذه فان تركه وقتا يمكه أن يذبحه فيه ومات فانه لا يؤكل وان لا فانه يؤكل .

الشافعية ـ تالوا: اذا أدرك صيده هيافان لم يجد فيه غير حركة المذبوح بأن قطح 
حلقومه أو غرجت أمماؤه فانه يحل بدون ذبح، ويكون موته بآلة الصيد تذكيــة له ، ولكن 
يندب امرار السكين على حلقه ليريحه ، أما لو أدركه وفيه حياة مستقرة فوق حركة المذبوح 
يندب امرار السكين على حلقه ليريحه ، أما لو أدركه وفيه حياة مستقرة فوق حركة المذبوح 
ماته فانه لا يخفر عليه ذبحـــه بغير تقصير منه او لا ، فسان تعفر وام يقصر حتى 
مات فانه يمل ، الثانى : أن لا يتعفر ذبحـه فيتركه حتى يموت ، أو يتعفر مسبب اهماله 
وتقصيره فيهوت فانه لا يحل ، مثال مايتـــفر بغير تقصير أن يشخل بأخذ الآلة ليذبحه بهــا 
أي يتمكن من فيحه ، وكذا الو لم يجــد مسن الزمن ما يمكن أن يذبح فيـــه ، وهـــال مــا 
بتحــذر بسبب تقميره أن لا يكون ممه آلــة الفيح أن تضيح منه ، فانه في هذه الصــالة 
لا يمل ، وكذا اذا اشتئل بتحديد الســكين حتى مات المعيد لأنه أهمل تحديدها أولا ، 
لا يمل ، وكذا أذا اشتئل بتحديد الســكين حتى مات المعيد لأنه أهمل تحديدها أولا ، 
قلل فدهــه ، هنا فعدله ايذبحه فمات فانــهيك ، كما اذا أراد أن يوجهه الى القبلة فمات 
قلل فدهــه ، ه

المالكية \_ قالوا : اذا أدرك الصيد حيافان كان قد نفد ف مد فاتله كان قر حت مد مد مد فله مم حتوته من كبد أو كلية أو طحال ، أو ثقبت أمعاؤه ، أو خرج شيء من مده ونحو ذلك مما يغضي الى الوت متما فانه يؤكل بدون تذكية ، أما لو أدركه ولم ينفذ مقتل من مقاتله فانه لا يباح أكله الا بالمذكاة فلو أهمل في تذكيته كأن وضع السكين في المخرج واشتخل بلخراجها غمات المسيد قبل أن يدرك تذكيته فانه يحرم ، وكذا أذا أصاعا لميره ليسبقه بها فجاء ولم يجده ، ومات المصيد قبل تذكيته ، وأيضا لو أطلق كليا وتراخى في اتباعه ثم وجد المسيد عبتا فيحرم الاحتصال أنه لو جد في طلب المراحد ما ينذكيه الا اذا تحقق أنه اذا جد لا يلاقضيها ،

(۱) التعلية - زادوا شرطا خامسا وهو أن لا يكون من دواب الماء ، كانسان البصو وقرصه ركفزيزه ونحوة مما ليس على صورة السمك ، غان ذلك يحرم أكسله عدمم ، غلا يجوز معيدة للاكل الا أهبان الماء ، غانه وإن كان على صورة الثمبان البرى غير أنه حسائل صيدة وأكلة ، فالشروط التعلقة بالعيوان الذي يحل أكله بالصيد خصسة : أن لا يكون من المشرك ، وأن يكون معتصا بأن يكون له قوائم أو جناحان يعنم نفسه بهما ، وأن يكون ذا ناب أن خطيبة ، فإن يعوبة بالمصارحة أو السيم قبل أن يدركه حيا والا وجب ذبحه المجوس ، والوثنى ، والمرتد ، وكل من لايدين بكتــاب ، كمــا لا تمل ذبيحتهم ، وانما يطل صيد الكتابى وذبيحته بشروط مفصلة فى الذاهب (١) ، ومنهــا : أن يكون الصائد مهــــز؛

(١) المالكية - قالوا : يحل أكل ذبيعه الكتابي ، أمسا صيده فانه لا يباح اذا مسات الصيد من جرحه او احسابه احسابة أنفذت مقتله ، أما اذا أصابه اصابة جرهته وام تنفذ مقتله ثم أدرك هيا وذكى فانه يؤكل ولو بذكاة كتابي ، وبعضهم يقول : يمل صيد النكابي كذيحه سواء أماته أو لم يمته ، وانما تصل ذبيصة الكتابي بشروط ثلاثه ، الشرط الأول : أن لا يهل بها لغير الله فاذا أهل بها لغير الله بأن ذكر اسم معبود من دون الله كالصليب والصدم وعيسى وجعل ذلك مطلاكاسم ألله أو تبرك بذكره كما يتبرك بذكر الراه فانهما لا تؤكل ، سمواء ذبحها قرباناللالهة أو ذبحها لياكلها ، أما اذا ذكسر اسم الله عليها وقصد اهداء ثوابها للصنمكما يذبح بعض السلمين للاولياء فانها تؤكل مع الكراهة ، واذا ذبحها ولم يذكر عليها اسم الله ولا غيره فانهما تؤكل بدون كراهة ، لأن التسمية ليست شرطا في الكتابي ، وبعضهم يقول ان الذي يحرم أكله من ذبيحة الكتابي هو ما ذبح قربانا اللالمة ،وهذا ليس من طعامهم الباح لنا بالآية الكريمة : ال وطعام الذين أوتوا الكتاب هل لكم » لأنهم لا يأكلونه بل يتركاونه بل يتركاونه لألهتهم ، أما الذي يذبحونه ليأكلوا منه فانه يهل لنا أكله ولو ذكر عليه اسم غير الله تمالى ولكن مع الكراهة • الشرط الثاني : أن يذبح الكتابي ما يملكه لنفسه • فاذا ذبح حيوانا يملكه مسلم فانه وأن كان يصل لكن معم الكراهة ، على الراجح ، الشرط الثالث : أن لا يذبح ما ثبت تحريمه عليه في شريعتنا ، فـــلاً يحل أكل ذي ظفر ذبحه اليهمودي كالابار والبط والأوز والزرافة وتحوهما من كل مما ليس بمنفرج الأصابع لأتهم يحرمون أكله ، وقد أخبر القرآن بأن ألله حرمه عليهم أما الذي لم يثبت تحريمه عليهم في شريعتنا كالحمام والدجاج ونحوهما فانة يحال أنا أكله اذا ذبحوه ، واذا أخبروا بأن هذا الحيوان محرم عليهم ولم يخبرنا شرعنا بتحريمه عليهم فانه يعل مع الكراهة ، فاذا كان الكتابي يستمل أكل الميتة وذبح حيوانا فانه يحل أكله أذا كان بحضرة مسلم عارف بأهكام الذبح ، أما اذا ذبعه وحده فانه لا يعل أكله ، ويستثنى من هل ذبيحة الكتابي المستكملة الشروط، الأضحة فانه يشترط فيها أن يكون الذابح مسلما تصح منه القربة ، فأن استناب عنه رجلا لا يعرفه ثم تبين له أنه غير مسلم فانها التجزئه، والشرط أن يتولى المسلم الذبح ، أما السملخ والقطع ونحوهما فانه لا يشترطله ذلك ، هذا وممسا بجمل ذكره هنا أن الذين لا تحل ذبيهتهم عند المالكية يمكن حصرهم في ستة : وهم الصبي الذي لا يميز ، والمجنسون هال جنسونه ، والسكران غير الميسز ، والمجوسي ، والرتسد الزنديق وكذا من تحل ذبيحتهم مع الكراهة فانهم ستة أيضا وهم : الصبي الميز بوالخنثي. إلرأة ، والخصى ، والأغلف ، والفاسسة ، وهناك ستة مختلف فيهم ، بعفسهم يقسول الكراهة ، وبعضهم يقول بعدمها وهم تسارك الصلاة ، والسكر أن الذي ينطىء ويصيب ، ع

عاقلا فلا يطار() صيد الصبى الذى لايميز ، ومثله المجنون والسكران كما لاتحاذبيحتهم، ومنها أن يذكر (٢) أسم الله عند ارسال مليصيد به من خلب وفحوه ، فاذا قرك التسمية عمدا أو

والبدعى المختلف فى كدره، والعربى النصرائى، والنصرائى يذرح للمسلم باذنه، والإعجمى
 يجيب للاسلام قبل بلوغه ، ولكن المشهور فى ذبيحة الصبى الميز والمراة عدم الكراهة ، وما
 يكره دبيحته يكره صبيد على الظاهر ،

الحققية ــ قالوا : يشترط لمل ذبيصة الكتابي يبوديا أو نصرانيا أن لا بها بها لغير اله بأن يذكر عليها اسم المسيح أو الصليب أو العزيز أو نحو ذلك ، فاذا حضره المسلم وقت الذبح وسمع منه ذكر المسيح وهده أو ذكره مم اسم أله فانه يحرم عليه أن ياكل منها ، واذا لم يسمع منه شيئا عائه يصل له الأكل على تقدير أن الكتابي ذكر اسم ألله في سره تحسينا للظن به ، أما أذا لم يحضره ولم يسمع منه شيئا ، فان التحقيق أن ذبيحته تحلى سواء كان يقول ألله ثالث ثلاثة أو لا ، يعتقد أن المزيز أبن ألله أو لا ، ولكن يستحسن عدم الأكل لغير ضرورة ، ولا فرق أن المنازي بين أن يكون عربيا أو تغلبيا أو المونيا أو مابئيا أذا كان يقر بعيسى عليه السلام ، ولا غرق أن اليهودى بين أن يكون سامريا أو مرابك عزير ويكره أكل ما يذبعونه اكتائه سهم ،

الشافعية ــ قالوا : ذبيحة أهل الكتاب حلال ، سواء ذكروا اسم أله عليها أو لا بشرط أن لا يذكروا عليها اسم غير الله كلسم الصليب أو المسيح أو العزيز أو غير ذلك فانها لا تحل حينةذ ويحرم أكل ما ذبح لكتائسهم ه

المتابلة \_ طلوا : يَسْترط في حل ذبيحة الكتابي أريذكر اسماله تمالي عليما كالمسلم ، ماذا تممد ترك التسمية أو ذكر اسم غير افقتمالي كالمسيح فان ذبيحته لا تؤكل ، واذا لم يعلم أنه سمى أو لا فان ذبيحته تصل ، فبحله ده أو لكنيسته فان فبحها مسلم وذكر اسم الله عليها فانها تعل مع الكراف ، وكذا أن ذبيحها كتابي وذكر اسم الله ، أما أذا ذكر غيره أو ترك التسمية عمدا فلها لا تعلى .

(۱) المنفية والشافعية ــ قالوا: يصل صيد المبيى غير الميز والمجندون والسكران بشرط أن يكون للجميع نوع قصد كما تصل ذبيحتهم اذا كانوا يعرفسون الذبيع ، الا أن العنفية اشترطوا أن يعرف حوّلاء التسمية ، وإن لم يعرفوا أنها شرط في حل الذبح غلم يذكروها ، ويجوز ذبح الأعمى مم الكراهــةدون صدده ،

أما الشافسية فادّهم لم يشترطوا ذلك ، لأن التسمية ليست بشرط عندهم وقالوا : ان ذبيحتهم مكروهة ه

(٢) الشافعية ــ قالوا : التسعية ليستشرطا عند ارسال الجارحة أو ارسال السهم : كما أنها ليست شرطا في النبيهــ ، واندانستجب التسمية عند ذلك استصبابا مؤكدا ، فأن ترك التسمية عمدا أو سعوا هــل المدو والذبح بالا خلاف عندهم .

العنفية \_ قالوا : لا تشعير التسمية في عن المبي والمجنون والسكران .

جهلا فان صيده لا يحل وكذلك ذبيحه • أها اذا ترك التسمية ناسياً فان هسبيده يسؤكل كذبيحته ، ويشترط للتسمية شروط هيينة في المذاهب (١) •

(١) الحنفية ... قالوا : يشترط للتسمية شروط بعضها بنعلق بالمميد وبعضها يتعلم ق بالذبح ، فيشترط لها في الصيد ثلاثة شروط : أحدها : أن يكون من نفس الصائد ، فاذاسمي غيره فان صيده لايحل • ثانيها : أن تكسون مقترنة بارسال الجارعة أو رمى السسهم ومه أشبه ، فاذا ترك التسمية عامداً عند الارسال فان مسيده لا يؤكل ، ولو سمى بمد ذلك وزجره مع السهم فانزجر ، ومتى سمى عندرمى السيم أو ارسال الجارحة فقد على له ما أصابه من صيد ، سواء أصاب ما قصد صيده أو أصاب غيره لأن التسمية في الميد انمسا تكون على الآلة وقد وجدت ، فالذي تصييه بعد ذلك يكون هلالا ، فاذا أرسل كلبه وسمى عليه ليصيد له غزالا فاصطاد له أرنبا فانسه يحل له أكله بخلاف الذبح فان التسمية فيهانما تكون على الحيوان المذبوح ، فاذا أضجع شاة ليذبحها وسمى ثم اطلقها وأضجع شاة أخرى هانها لا تنصل بالتسمية الأولى ، بل لابد مرأن يسمى عليها ، وأذا سمى وألقى السكين التي بيده وأخذ غيرها مان ذبيحت تحمل بدون تسمية ، لأن التسمية على الهيسوان لا على الآلة ، أما اذا سمى على سهم فتركه وأخددسهما غيره ولم يسم فان صيده لا يهل ، ثالثها: أن تكون من نفس الصائد فلو سمى غيره لا يمل صيده ، ويشترط للتسمية في الذبح أن تكون من نفس الذابح ، ويجزىء التسميح والتهليل ، وأن تكون ذكرا خالصا بأن تكون بأى اسم من أسمائه سواء كان مقرونا بصفة نصو : ألله أكبر ، الله أعظم ، أو غير مقرون بمغة نحو: الله الرحمن ، ويستحب أن يقول: بسم الله أكبر ، وأن تكسون التسعية من نفس الذابح عال الذبح وأن يكون الذبح عقب التسمية قبل تبدل المجلس ، فأن اشتغلوا بأكل أو شراب فان طال لم يحل الذبح ، « وهد الطول ما يستكثره الناظر » وان لا يقصد بالتسمية شيئًا آخر كالتبرك في أبتداء الفحل ، فإن قبل ذلك فإن ذبيعته الاتحل ، وقد تقدم ذلك في كتاب الذكاة •

الشافسية ... قالوا : أن التسمية ليستشرطا كما تقدم وانما هي سنة ، ويشترط أن يذكر اسم الله تعالى بدون أن يقرن به اسم غيره ، فان قال بسم الله واسم مهمد مثلا فان أراد أن يشرك مع الله غيره أراد أن يشرك مع الله غيره على المتعارف على المتعارف على المتعارف على المتعارف على المتعارف المتعارف المتعارف على المتعارف بنا ألما التعارف بنا كمسا تقسده في المتعارف بالله كالمام التشريك بالله كمسا تقسده في المبالذكاة و

المالكية ـ قالوا : يشترط ألتسمية عند ارسال الجارهسة وتصوها ، وعدد تذكية الهيسوان في الذبح والنصر ، وانما تشترط التسمية في الذبح والنصر ، وانما تشترط التسمية في الذبح والنصر ، وانما الكتابي فسلا تشترط التسمية في هذه ، والمراد بالتسمية ذكر أفه تمالي لا خصوص بسم أفه ، ولسكن الأفضل أن يقول : بسم أفه والله أكمر ،

المنابلة \_ قالوا: يشترط أن يقول بسم الله عند ارسال السهم والجارحة ، وعد هركة =

ومنها : أن يرسل الكلب ونحوه ليصيدله بكيفية مفصلة في المذاهب (١) ومنها أن ينوى الصائد او الذابح حل العيدان ، غاذالم ينو كان ضرب حيوانا بآلة فأصابت منحره

= يده بالذبح أو النحر أو المتر ، ولا يقوم مثا ، التسمية شىء بل لابد من ذكرها بضموصهاء والالفضل أن يقول : بسم ألله والله أكبر كما تقدم ، ولا يضر أن يقدمها أو يؤخرها بزمن يسير ، واذا أرسل الجسارحة ولم يسم عند ارسالها وتأخر كثيرا ثم سمى وزجر الجارحة فانزجرت ، فان صيده يعدن ، ولا يضر هذا التأخر ، واذا ترك التسمية عمدا حرم مسيده وذبيحته ، أما أذا تركها سسهوا أو جهلا فسلافيعته تحك دون صيده ، لأن الذبيحة تكشر ويكثر فيها النسيان ، بخلاف المميد فانه لا يتسامح فيه ، وأذا سمى على صيد واصاب غيره حل ، أما أذا ترك رمى السهم عليه ورمى سهما آخر لم يسم عليه فان صيده لا يؤكل ، غيره طله ألفيحة على الحيدان ، وفي الصيد على الآلة ،

(۱) المالكية ... لهم رأيان قويان فى كيفية ارسال الجارحة للصيد و أهدهما : أن يكون الصائد ماسكا لها بيده أو متعلقة به ، كأن كانت تحت قدمه أو فى حزامه أما اذا أم تكن معلقة به بل مفلوتة فأرسلها فأن صيدها لا يؤكله و ثانيهما : أنه لايشترط ذلك بل لو كانت الجارحة فى يد خادمه فأمره بارسالها الجارحة فى يد خادمه فأمره بارسالها المنادم بي الخادم كيدسيده فى ذلك ، وتكلى نية الآمر وتسميته وى دلك ، ولا يشترط فى المفادم أن يكون صاماحينقذ لأن نيته غير لازمة اكتفاه بنية الآمر وهو سيده ، فالارسال منه مكما ، وسيأتى الكلام على النية قريبا ه

الحنفية ــ قالوا : يشترط أن يوجد الارسال للجارحة من المسائد ولو كانت مغلوتة ، فاذا انثلت الكلب ونحوه من صحاحبه بدون أن يرسله فأخذ صيدا أو قتله فانه لا يؤكل ، أما اذا انفلت منه فزجره بصوته فانزجر به بأن اشتد عدوه وطلبه للصيد فان صيده يؤكل ، أما اذا أم يزجره أوزجره فلم ينزجر فان صيده لا يؤكل لحجم تحقق شرط الارسال ، وكذا اذا انبت بحده ولم يزجره صاحبه بل زجره مسلم فانزجر بصوته هان صيده يحل استحسانا ، أما اذا لم ينزجر أو زجره مجوسى فان حسيده لا يصل ه

الحنابلة ... قالوا : يشترط أن يوجد الارسال من المسائد ، غاذا انبعث الكلب ونموه بنفسه فقتل مبيداً لم يحل .

الشافعية ــ تالوا: أذا أنبعت الجارحة وحدها بدون أن يرسلها صاحبها فقتات صيدا هانه لا يحل ، وإذا أنبعثت وحدها فزجرهالبستوقفها فوقفت ثم أغراها بعدد الوقوف فانطلقت وقتلت صيدا فانه يحل بلا خلاف ،أماأذا استرسلت ولم تقف فان مبدها لا يؤكل، سواء زاد عدوها بزجره أو لا ، وكذا أذا لم يزجرها لتقف بل أغسراها فان لم يزد عوها باغرائه فان صيدها لا يحل قطما ، وإن زاد عدوها باغرائه فقولان : والصحيح أنه لا يحل، وإذا زجرها لتقف فلم تطعم فأغراها قلنه لا يصل ،

## غمات غانه لايدل ، لأنه ثم يقصد هله بهدده الضربة ، وفي ذلك تفصيل المذاهب (١) ٠

(۱) المالكية ... قالوا: ان كان المسائد أو الذابع مسلما فانه يشترط في هقه أن ينسوى 
حل أكل الحيوان الذي يذبحه أو يصيده أما مهتهة واما حكما ، والنيبة الحكمية : هي أن 
يقصد الذكاة الشرعية وان لم يلاحظ مسلم الأكل ، فان هذا القصد في حكم قصد هسلم 
الأكل ، أذ لا معنى لكون الذكاة شرعيبة الاكونها سببا لحل أكل المعيول ، وهذا كاف في 
الجزم بنية التطليل حتى لو شك في أباهمة الصيد فائسه يصل ، أما أذا كان كتابيا فانه 
يكني منه قصد الفصل وأن ينو التحليل فيقنبه ، إلانه أذا اعتقد هل ألمية أكلت ذبيهته 
أذا كانت بحضرة مسلم عارف بلحكام الدبيه كما تقدم ، وذلك بأن النية بمعنى اعتساد 
العل بالذبح لا تشترط في الكتابي ، ويحسره على المكفف أن يصطاد بنير نية الذكاة كأن لم 
ينو شيئاً أصلا أو ينوى اللهو واللعب ، أما أذا فوى الأمور الكمالية كأكل الفاكهسة فامه 
جائز ، أما صيد الحيوان للمرجة عليه واتخاذ ذلك عرفة يديش منها فقولان : فبعضمهم يقول 
بالجواز ، وبعضهم يقول بالمع ،

الحنفية \_ قالوا : التسمية شرط بالنص ، وإنما تتحقق بالقصد غلا بد من النية ، ولذا لا تصح ذكاة المجنون المستخرق الذي لا قصدله ، أما المعنوه الذي يتأتى منه التصد ويمقل المنظ التسمية ويضبط غمل الذبح الشرعى فان ذبيحته تحل ولو لم يأت بالتسمية لمدم علمه بشرطيتها ، غان الجاهل بها كالناسى ، ومشن المتسود الصبيى والسكران في ذلك ، وإذا قال بسم ألله ولم تحضره النيسة غان ذبيحته تمل حملا على ظاهر حاله من أنه قصد التسمية على الذبيحة ، أما أذا قال الحمد لله أو سبحان الله أو لا اله الا الله غانه لا بسد من قصد التسمية ، لأن هذا كلى به عن التسمية ، والكملية لا بد فيها من النية ،

الشافعية ... قالوا : يشترط أن يقصد الصائد أو الذابح ايقاع الفعل على العين التي يريدها وان أخطأ في ظنه أو يقصد أيقاع الفعل على واحد من الجنس وان أشطأ الاسابة ، مثال الأول أن يرمى شيئا يظنه جمادا فيظهر أنه حيوان مات برميته فانه يؤكل ، لأنه كان يوسد عينا او ان انخطأ في ظنه ، ورنثال الثاني أن يرمى قطيع ظباء فيصيب واحدة فان أكاما يمل ، لأنه قسد الجنس فأخطأ الاصابة ، وكذا اذا قصد واحدة فأصساب غيرها ، فاذا لم يقصد العين فأصابت حيوانا فذبح بقصد العين فأصابت حيوانا فذبح عانه لا يصل ، ولا يشترط قصد القبح بل الشرط قصد الفعل كما ذكر ، فاذا صال جيوان على شخص غضريه بسيفه فقتله عانه يحل ، وإن لم يقصد ذبحه لأن المتبر قصد الفعلوقد حصل .

الحنابلة ـــ قالوا : يجب قصد التذكية ، نماذا وقع سيف على مذبح حيوان مثاماتــــ لا يؤكل لعدم القصد ، ولا تشترط ارادة الإكن اكتفاء بارادة التذكية ،

### الشروط المتعلقة بآلسة المسيد

تنقسم آلة الصيد الى قسمين : جمساد، وحيدوان • فالأول كالسهم الذى يرمى به المساقد صيده ، والنانى الجوارح وهى كلاب الصيد ونتوها من الحيوانات المفترسة كالنمر والمهد والإسد اذا تعلمت الصيد ، وهنلهاسباع الطير كالشواهين •

فأها القسم الأول فانه يشترط له شروط : منها أن يصيب الحيوان بحده أو بنصله ، فاذا رماه بسكن أو سيف أو حربة أو سهم فأصابه بحدها أو نصلها فقتله فانه يحل ، أما اذا أصابه بحرمها فقتله فقتله فانه يحل ، أما اذا أصابه بمرضها فقتله فقلها ولم يدركه حيا ويذبحه فانه لا يحل ، ومثل ذلك ما أذا رماه بعصا أو خشبه أر حجر لا حد له فأماته فانه لا يحل ، وكذلك أذا نحب له شبكة أو شركا فاختنق بها ومات فيل أن يذبحه فانه لا يحل ، وكذلك أذا نحب له البنادق أو رشها فأماته فانه لا يحل (١) فاذا احتمل المعرف المنافقة على حدادةالا محلماد المنافقة على المنافقة على المنافقة على المحلماد المناساة والمنافقة على المنافقة المنافقة على المنافقة المنافقة على المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة على المنافقة المنافق

ومنا أن تجرح آلة الصيد الحيوان وتريق دمه (٢) ف أي موضع من بدنه واو أذنه .

(۱) المالكية ــ تالوا : انه لم يوجد نصره من المتتدمين في الصيد برحاص البنادق ولكن كثيرا من المتأخرين يوثق بهم قالوا : يحل أكدما يصحاد به ويميته لأنه يريق المدم ويسرع في القتــــل أكثر من غيره ، والمحرض من الذكاة الشرعية انما هو الاجهاز السريع على الحيدوان كي يستريح من التمذيب فكلما كان أسرع في الاجهاز عليه كان استعماله أحسن ، ولا يشترط أن يكون المجرح بالشق بل يصحح أن يكون بالمفرق أيضًا .

الحنفية \_ تالوا: أن الأصل ف ذك أن يكون شك ف أن موت الصديد كان بسبب الجرح لا بسبب النقل فاذا تحقق أنه مات بالنقل أو شك فى ذلك ، فانه لايمل أكنه ما يمركه وفيه هياة مستقرة ويذبحه كما تقدم بيانه •

فالصيد الذى يرمى برصاص البنادق فانه وان كان الرصاص يريق الدم ويخرق الجسم ولكن الرصاص يريق الدم ويخرق الجسم ولكنه يشك في أن المهوان هل مات بثقال الدماية فاذا وجد هذا الشك فانه لا يحسل ، أما أذا تحقق أنه مات بالجرح لا بالثقل غامه يحسل ،

ومثل الرصاص الرش ، فانه اذا رميء حيوان كبير لا يتصور أن يموت بثقل أندفاع الرش فانه يبط ، لأن موته بسبب الجرح من غير شك ، أما اذا رمى به حيــوان صـــفير أما فيف كالمصافير الضعيفة التى يتصــور أن تموت بثقل اندفاع الرش فانها لا تحل الا بتحقق أنها ماتت بسبب الجرح لا بصـبب الثقــك ،

(٧) الحنفية \_ اختلفوا في اراقــة دم الصيد فقال بعضهم: انها تشترط مطلقا سواء أكان الجرح صغيرا أم كبيرا ، وقال بعضهم: ان ارائة الدم لا تشترط مطلقا ويكفى الجرح ولو صغيرا ، وممل بعضهم فقــال : ان كان الجرح كبيرا لاتشترط اراقة الدم ، وان كان صغيرا غلا بد من الاراقة ، ومنها أن يتحقق من أن السهم وتحوه هو الذي قتل العيوان وحده بدون أن يشترك معة سبب آخر ، غاذا رمى الميد بسهم غاصابه أمساب يمكن ان يعيش بعدها ثم وقع وهبو هي في ماه يفرقه ويميته عادة ومات فانه لا يصل لاحتمال أن يكون قد مات بسبب الماه ، فقسد اجتمع على قتله سببان : مبيح لأكله وهو البراحة بالمسهم ، ومانع وهو الغرق بالماه ، فقسد فيقدم السبب المانع امتياها ، ومثل ذلك ما ادا رماه فوقع على جبل أو ربوة ثه تردى من فوقها وكان يقتل مثله بذلك عادة فانه لا يحل أما اذا نفيذ المسهم في عضسو من أعضائه الرئيسية ومزقه وثبت قتله بهذه الرمة بحيث لم يبق فيه بعدها سبوى حسركة المذبوح ثم صقط بعد ذلك في الماء ، أو تردى من مرتفع يميته عادة فانه يطل (١) ه

ويستثنى من ذلك ما لا يمكن الاحتراز عنه اذا رماه وهو يطير فى الهواء فسقط على الأرض أو على آلبواء فسقط على الأرض أنه يحل بدون نظر الى اهتمال أن سقوطهكان سببا فى قتله ، اذ لو اعتبر ذلك ألما حل مديد أبدا ، ومثل ذلك ما كان يطير فى هوأه البحر أو على وجه الماء ورمى هوقم فى الماء وتكون الرمية غير قاضية على حياته وحدها لاهتمال أن يكون قد مات بالغرق هيئة .

واذا رمى صيدا فقطمه نصفين غانه يؤكل بجميع أجزائه ، وكذا لو رماه فقطع رأسه وحدها أو قطع نصفها أو قطمها مع جزء من جسمه لا يتصور أن يعيش معه العيوان غانه يحل أكله وأكل ما قطع منه ، أما أذا قطع منه عضوا يتصور أن يعيش بدونه كاليد والرجل والفضد والثلث الذي يلى الم بسر ثم مات الحيوان (٣) بذلك أو أدركه حيا وذكاه غانه يمل أكل الحيوان ويحسرم أتل ذلك العضد الذي قطع منه لأن الجزء الذي ينفصل من المدل المجتلف المن منه لأن الجزء الذي ينفصل من المحمد بدين يمكن التألمه ورجوعه الى حالته لو كان حيا غانه في هذه الدائمة ورجوعه الى حالته لو كان حيا غانه في هذه الدائمة تصمع تذكية

<sup>(</sup>١) المالكية ــقالوا : أن اراقة الدم شرطة في حل الصيد حتى ولو لم يشق الجــلد الا إذا كان الحيوان مريضا ، فان اراقة الدم لاتشترط ، وانما الذي يشترط فيه هو شــــــق الجلد ، فاذا لم يشق جاده هانه لا يحل .

<sup>(</sup>٢) الحنابلة ـــ تالوا: اذا رحى الصيد فوقع في ماء يعرقه ويعيته عادة ثم مات غانه لا يحل على أي حال ، ولو كانت الرميهة تـــد مزقت أعضاءه الرئيسية الا اذا كان يعلي على الماء غانه يعلى عن سقرطه حينئذ كما يعفى عن سقوطه على الأرض من الهوا موكذا اذا سقط في الماء بجسمه وكانت رأسه خارج الماء غانه يحل على أي حال ه

<sup>(</sup>٣) الشافعية ـــ تااوا: اذا تعلم يده أورجـــله او جزاء منه يعكنه أن يعيش بدونـــه ولكنه قد مات الحيوان بهذه الرمية غانه يؤكل هو وما انفصل منه من يد أو رجل بشرط أن يكون الجرح مسرعا للموت ولم يدركه وبـــه حياة مستقرة ولم يجرهه جرها آخر مسات بسببه الخ ــــاأما أذا لم يعت بهذه الرمية فتتله برمية آخرى أكل ما بقي ثابتا من أهنــائه ، ولم يؤكل المضو الذي انفصل مئه وفيه الميـــاة وكذا لو أدركه وفيه هياة مستلارة وذبعه ،

الهيوان تذكية لذلك العضو المتصل به ، بخلاف ما اذا كان متطقا به تعلقا يسيراً ، كأن يكون متصلا بجلده (۱) أو بعرق منه بحيث لاينصور النثامه ورجوعه الى هيئته الأولى .

وأما الشروط المتعلقة بالجسوارح فهي مفصلة في المذاهب (٢) .

(γ) الصنابة ستالوا : الجوارح نوعان، آحدهما : ما يصيد بنابه كالكاب والفه و كلما أمكن الاصطياد به و انتيهما : فو المغلب بكسر اليم حاكالبازى والمستر والمقاب والشماهين وغيرها ، ويشترط فى ابلحة السعيد بالنوعين كونها متعلمة ، كما قال تعالى : قوما علمتم من الجوارح مكلبين تطمودتين مما علمكم أنه ، فكوا مما أهسكن عليكم » وتعليم النوع عالمتم من الجوارح مكلبين تطمودتين مما صلحبه ادا أرسله ، والثاني : أن ينزجر اذا زجره صلحبه ، سواء في حال مصاحبة الصيد أو لا ، المثالث : أن لا يتاكل مما يصيد و على أن هذه الشروط أنما هي في الكلب خاصة ، أما الفهد وغيره فيسكني ياكل مما يصيد و على أن هذه الشروط أنما هي والكلب خاصة ، أما الفهد وغيره فيسكني مرة واحدة ، فقاذا تتناول من مديد فيحرم أكله هذا الصيد الذي تتاول منه ، ولا يخرج بذلك عن كونه متعلما : فلو المطاد بعدها ولم يأكل على صيده ، وأن شرب الكلب دم الصيد ولم يأكل من المن في المناب دم الصيد ولم يأكل منه نه للا يحرم ، أما تعليم النوع الثاني فهو بأمرين ، أحدهما : أن يطبح اذا أرسل ، ويشجم اذا دعى ، أما ترك الأكل فايس شرط في حقه ، غما اصطاده هما لل ولو أكل منه ، ويششرط في ذى المؤلب أن يجرح الصيد نفوقتله بعد رميه أو خنقه لم يبح ،

وهم يقولون بحرمة صيد الكلب الأسسود البييم كما يحرم اقتتاؤه لحديث صحيح عملوا بظاهره ، كما لا يحل صيد الخنزير ،

الشافعية — قالوا : يشترط لتصقق كونه مماما أربعة شروط ، أعدها : أن ينزجر بزجر محمله في ابتداء أرساله ، فلو زجره فلميطه فلا يصد مماما ، وكذا زجره بعد أن يعدو ويشتد عدوه فلو لم يطمه فلا يعد معاما على المصيح ، الثانى : أن يسترسل بارساله بأن يهيج أو أغراء بالصيد ، الثالث : أن يعسبك المصيد فيصمه على مصاحبه ولا يهظيه ، الرابع : أن لا يأكل هنه ، وهدذه الشروه الأربعة في الكلب وها في ممناه من جوارح السباع ، وأما جوارح الطبي فيسترط فيهاأن تهيج أو أيراها بالصيد ، وأن تترك الأكل من المعيد على المقتد ، أما انزجارها بعد أرتطي فليس بشرط ، وكذلك منعها عن الطبران من المعيد على المقتد ، أما انزجارها بعد أرتطي فليس بشرط ، وكذلك منعها عن الطبران في ابتداء أهرها فليس بشرط ، ويشترط تكرار حصول هذه الشروط حتى يطب على الخال النجارة مارت النجارة مارت معلمة مان صيدها يؤكل فلا يقدد حصولها بعرة أو مرتبي على المقتد ، غلو يقتد شرط من هذه الشروط خان الصيد يصرم الا اذا ادركه هيا غذبهه فيصل مينتذ ، ولا يشترط في الجارهة —

 <sup>(</sup>١) المعنابلة ــ قالوا : اذا بقى العضومتعاتنا بجلده غيباح اكله باباهة أكل الحيوان الذى تعلق به ، ويصبح كسائر أجزائه •

#### الوليمـــة

تمرينها فى اللغة : اسم المعام العرس خاصة فلا تطلق على غيره حقيقة ، والعرس المبن للغياه ويدون منه الدخول ، ولكن الفقها، يريدون منه الدخول ، فالمراد بوليمة العرس عندهم الدعوة الى الطعام الذى يعمل عند الدخول على المراة والبناء بها ، أما الأطعمة الاخرى التى تصنع عند حادث سرور ويدعى اليها الناس عادة فلها أسماء أخرى غير الوليئة ، فلا تسمور وليمة تسمية حقيقية ،

وأنواعها كثيرة ، منها : الطحسام الذي يصنع عند العقد على الزوجة ويسمى طعسام الاملاك ــ بكسر الهمزة ــ والاملاك : التزويج ، ويقال له أيضــا شــندمُح ــ بضم الشجز

= إن تجرح الصيد الذي تصطاده ، فلي قتلت بثقلها عليه ، أو ضريته في جدار قاماتته ، أو صدمته في حجر ، أو ضربته بالأرض ونصب ذلك فيحل ، ولو ظهر كون الكلب معلما ثم أكل صيدا لم يحل ذلك الصيد على أظهر وقبى الشاهي ، ويشترط تعليم جديد ، ولا يضر في كونها معلمة لمق الدم ، ومحل عض الناب يجب عسله بصاء وتراب سعلى الراجم حرب كجميع النجاسات الكلبية ، وقيل يجب تقويره وطرحه ، وقيل يعفى عنه فلا يجب ضله، وقيل بطهارسه ،

الصنفية \_ قالوا: يشترط لتصقق كسون الجارح معلما أن يمسك الصيد ويصبه على الملك \_ وأن بيترك الأناء منه ، وإن يجيبه أذا دعاء ، وأن يجيبه أذا أرسله الى الصيد ، ولا يصبح معلما ألا أذا حصل ذلك منه ثانت هرات على الصحيح ، ثم يباح الآكل في الرابعة ، وقيل يباح في الثالثة أيضا ، هدذا في الكلبونحوه من جوارح السباع ، وأما جوارح اللهي كالشاهين والصتر والبازى غائر يشتر مقيه ترك الأكل ، وأنما يعتبر معلما أذا أجاب صاحبه عند دعوته ، فمتى أجابه عند الدعوة الثالثة من غير أن يطمع في اللحم صار معلما ، أما أذا أجاب طمعاً في اللحم غلا يعتبر معلما ، ولا يضر أذا دعاء غلم يجبه في المدرة الأولى والثانية ، أما لو دعاء في الثالثة فلم يجبه فلا يعتبر معلما ،

ويشترط فى الجوارح أن يجردوا الصيدعلى المعتمد ، فلو خنقت الجارهة الطبح أو قتلته بثقلها ونحو ذلك فلا يؤكل ، ويشتثنى من الجارهة البازى والمعقر فانهما لا يشترط فيهما أن يجرها الصيد ، ويباح أكله لو قتلاه خنقا أو بثقلهما باتفاق ، وفهاراتة الدم المفلاب المتقدم فى الصيد بالآلة ،

المالكية \_ تفالوا : الجوارهة المعلمة هم التي متن ارسلت أطلعت ، ومتى زجسرت انتجرت ، الا البازى نمانه لا ينتجر ، وعصيان المطم مرة لا يخرجه عن كونه معلما شما بكون المحلم معلما يطاعته مرة ، انما المعتبر فى التحفيم وحدمه العرف ،

ويشترط في الجارهة أن تجرح المسيدوتريق دمه ، الا أن يكسون المسيد هريضا غانه يكتفى بشق جلده ، وإن لم يرى دمسه كما تقدم ، غلو قتل الصيد بجسمه أو بضربه بالأرض أو تمو ذلك غلا يصل . المعجمة وسكون النون وفتح الدال ــ مأخــو: من قولهم : فرس مشتديج ، أى يتقدم غيد ، فسمى بذلك هذا الطعام الأنه يتقدم غيد ، عند المختان ويسمى اعذارا ــ بكسر الههزة ــ ، ومنها : الطعام الذى يعسنع عند الختان ويسمى اعذارا ــ بكسر الههزة ــ ، ومنها : الطعام الذى يعمل لسلامة المرأة من الطلق والولادة ويسمى خرسا ــ بضم الحاء وسكون الراء ــ ومنها : الطعام المدخى يعمنع للقدوم من السغر ويسمى نقيمة ، مأخوذة من النقح ، وهو الغبار ، ومنها : الطعام الذى يعمنع للمبى عند خنسم المترآن ونحوه ، ويسمى هذاتا ــ بكسر الخاء وتخفيف الذال ــ مشتق من الحذت الأعمام الذى يعسنع الماتم ويسمى من الحذت الأعمام الذى يعسنع الماتم ويسمى وكيرة ، ومنها : الطعام الذى يعسنع الماتم ويسمى وضيمة ، ومنها : الطعام الذى يعسنع الماتم ويسمى وضيمة ، ومنها : الطعام الذى يعسنع المقتبة .

## هكم الوليمة وغيها

أما الوليمة ، وهي طعام العرس الذي يدعى اليه الناس كما عرفت ، غانها سنة() مؤكدة ، غيسن حند الدخول بالرأة أن يولم الزوج بما تطيب به نفسه ويقدر عليه مثله ، غاذا كان يقدر علي أن يذبح لهم ، غيسن أن لا ينقص عن شاة لأنها أقل ما يطلب من القسادر لقوله عنيه المسلاة والسلام لعبد الرحمن بن عوف : « أولم ولو بشاة » من حديث رواه البخارى ، أما أذا لم يقدر غانه يكتفى منه بما يستطيع ، فقد روى البخارى أيضا أن النبي « (ولم على بعض نسائه بعدين من شعه » »

أما غيار الوليمة من الإطمعة التي تصنع عند هادث السرور وهي أنتي ذكرت السماؤها آنف غان في هكمها تفصيلا في المذاهب(٢) .

(١) المالكية ــ قالوا : الوليمة مندوبة لاواجبة ولا سنة على الصحيح •

(٧) الشافعية ــ قالوا: يسن صنع الطمام والدعوة الله عند كل هادت سرور ، سواه كان لمرس أو للمثن أو للقدن أو للقدوم من السفر الى غير ذلك مما ذكـر ، فليست السنة خاصب بوليمة الطمام وكما أن الوليمة تصدوق على علمه مل العرس ، فكذلك تصدق على غيره ، ولكن مخها على وليمة العرس أكثر ، وإنما يسن عمل الطمام عند القدوم من السمدر اذا كان السير طويلا عها في بعض النواحى البعيدة ، غان كان يسيرا أو كان في ناحية قريبة فانه لا يسن ، أما الوضيمة وهي الطعام الذي يعمل عند الموت عائله بسن أن يكون منجيران الميت ، المنفية ــ قالوا : السنة هي وليمة الموس ، وهي أن الرجل اذا بني بامرأته مانه بسين أن يدعو الأقارب والجيران والاصدقاء ويصنع لهم طعاما ويذبح لهم ، أما الدعوة الى طعام غير العرس كالدعوة الى طعام الذي يصنع للماتم فانه يجوز أن يصنعه لأهل الميت غيرهم ويحهله معظور ديني ، أما الطعام الذي يصنع للماتم فانه يجوز أن يصنعه لأهل الميت غيرهم ويحهله المهم ويأكل ممهـم في اليـوم الأول لانهم هشغولون ، أما في اليوم الثاني وما بحده فانه مكروه ، ولا تباح الفيلغة ثلاثة أيام في أيام المصية ، واذا فعل قلا بأس من الأكل منه ، مان علما طعام المقداء كان هصنا بشرط أن لايكون من مال القاصر ،

#### وتتهسا

وفي وقت وليمة العرس المذكور تفصيل في المذاهب(١) .

## اجابة الدعسوة الى الوليمسة وغرهسنا

اجابة الدعوة الى الوليمة وهي « طعام العرس غامــة » كما تقدم فرض(٧) له فلا يحل لين دعى اليها أن يتخلف عنها ، أما اجابة الدعوة الى غير الوليمة من الأطعمة التى ذكـــرت

= المالكية ... قالوا: أن المندوب هو وليمة العرس فقط كما تقدم ، وأما غيره كعلمام المفتان فانه جائز لبس بواجب ولا مستحب • ،

المتنابلة ـــ قالوا : ان السنون هو الدعوة الى طعام الموس خاصـــة ، أما غيرها من الاتمواع التي ذكرت فان الدعوة اليه جائزة ما عدا الدعوة الى طعام الماتم فانها مكروهة ، و في الدعوة الى الفتان قولان : فقيل مكروهة ، و قيل جائزة • أما الدعوة الى طعام المقيقة فانها ســـــة •

(۱) المالكية ــ قالوا : وقت وليمة العرس عند الدخول بالزوجة سواء كان قبله أو بعده ، واستحب بعضهم أن تكون قبل الدخول ، لأن الغرض منها الشهار النكاح ، فيناسب اشهاره قبل الدخول ، وما روى عن مالك من أنها تكون بعد البناء ، فمان المراد منه ما أذا فاتته قبل البناء ، وتكرارها ، فالمندوب هو الدعوة اللي أكلة واعدة ، ويصح تكرار المسائدة في أوقات معتلقة أذا كان المدعو أولا غير المدعو ثانيا ه

مصنفة أدا خان المدعو أولا عبر المدعو تامين . المحتفية ــــ قالوا : وقت وليمة العرس حين البناء ، وتستمر الدعوة الى الطعام بعد البناء واليوم الذي بعده ثم ينقطم العرس والوليمة .

الحنابلة ـــ قالوا : وقت استحباب وليمة الطعام موسم قانه يكون من بعد هممول عقد النكاح الى انتهاء العرس بدون تقرير ، فـــــلامانع مما جرت به السادة من أن تكون الوليمة قســـل الدخول بزمن بيســـير. ه

فاذا شرع فى الوليمة غانها تستمر يومين ؛ اليوم الأول واليوم الثانى ؛ أما اليوم الثانث غانها تكون مكروهة لقوله عليه الصلاة والسلام : « الوليمة أول يوم حق ، والثانى معروف ، والثالث ريساء وسمة » ، رواه أبو داود و ابن ماجسه وغيرهما .

الشافعية ... قالوا : وقت الوليمة العرس يدخل بالمقد ولا يقوت بطول الزمن ، وقسالًى بهضهم : تستمر الوليمة الى سبمة أيسام فى البكر ، وثلاثة فى الثيب ، وبعدها تكون قضاه ، والألفضل غطها بعد الدخسول ،

(٣) المنفية ـ لهم رايان ف ذلك : «آمدهما » أن الاجابة سنة مؤكدة ، سواء كانت الدعوة الى الوليمة أو غيرها متنى استكمات الشروط • «ثانيهما » أن الاجابه سنة مؤكدة قريبة من الوليمة أن وليمة النكاح وهدو المشهور • أما الاجابة الى غير الوليمة فهى ألمضل من عدم الاجابة • وبمضهم يقول : أن الاجابة الى وليمة النكاح واجبة لا يجوز التخليف • التكار والجبة والتحار والجبة التكار والجبة التكار والجبة التكار والجبة التكار والجبة التكار والجبة التكار والتحار والتح

آنة ! ؟ أدام الفتان ، والقدوم من السخر وغيرهما غانها(١) سنة ، وانما تجب الاجابة أو تسمن بشروط : منها أن لا يكون الداعي فاسقا مجاهرا أو ظالما أو له غرض فامسد كالمباهاة والمفساخرة أو التأثير على المدعوليستفديه في معمية كدعوة القاضي ليحدول بينه وبين المكم بالعق ، ومنها أن لا يكون المدعو معذورا بعذر شرعي يتيح له التخلف عن المجامة كعرض ونحوه ، وأن يكون مديسا بالمدعوة ، فلو قال الداعي للناس : طعوا الى الطعام بدون تعين فان الاجابة لا تجب ، ومنها أن لا تكون الوليمة مشتملة على محسرم أو مكروه ، فاذا لم تستوف الشروط فان الاجابة لا تغرض ولا تسسن ، وفي شروط الاجسابة تعصيل في المذاهب(٢)

(١) المالكية \_ قالوا : اجابة الدعوة الى الطعام، تنقسم الى خصصة أقسام م الأول : واجبة وهى الاجابة الى المأدبة واحب الاجبابة الى المأدبة واحب الاجبابة الى المأدبة « بضم الدال وفتحها » وهى الطحام الذى يصنع للوداد و الثالث : مباحة وهى الاجبابة الى المعام الذى يصنع بقصد حسن غير مذهوم كالمتيقة للمولود ، والنقيمة للقادم من السخو ، والوكيرة لبناه الدار ، والخرس للنفاس ، والاعذار للفتان ونحسو ذلك والمرابع : مكرومة وهى الاجبابة الى طحام يحمل بقصد الفضر والمعددة و الخامس : محرمة وهى الاجبابة الى طحام يحمل بقصد الفقر والمعددة و الخامس : محرمة وهى الاجبابة الى طحام يتعرب عليه قبول هديته كاحد الخصمين للقاضى وهى الاجبابة إلى طحام يتعرب الإجابة الدورة الدورة الدورة الدورة الدورة الدورة المحددة المتحدين القاضى والمدرة الدورة الدو

أحدها : أن يكون المدعو معينا بشخصه علو دعى شمن أتاس كأن قال الداعى لجماعة : يأيها الداس هلموا الى الطعام غانه لا تجب الإجابة على واحد منهم ، كما أدًا قال لرسوله : ادع من شئت أو من لقيته ، غان الإجابة لا تجب غى دده المسالة .

ثانیا : أن یكون الداعی مسلما بیــــــــــــــــم هجره ، غاذا دعاه ذمی فان اجابته تكره ، وكذا اذا دعاه طالم أو فاسق أو مبتدع أو متفاخر بها ، نمان اجابته لا تازم بل تكره ،

بثالثا : أن يكون كسب الدامى طبيا ، فان كان كسبه كله خبيثا فأنه لا تلزم الاجابة ال تحسرم وأن كان بعض ماله حسلالا والبعض هراما فقى اجابة الدورة والآكل منه اتموال : أحدهما الكراهة ورجحه بعضهم ، ثانيها الحرمة ، ثالثها التقسيل ، وهو : ان كان المرام أكثر حرم الأكل والا فلا ، وابعها أن لا يكون المدو غير قاد، على المضور كان كان مريضا أو معرضا لغيره أو مضنولا بحفظ مال نفسه أو غيره ، أو كان فى شدة هر أو برد أو مطر بيسل الثياب أو وحسل ، فان الاجابة فى كل هذه الأحوال لا تجب ، لانها أعذار تبيح ترائ الدعاة الدعوة للولية .

خامسا: أن لاتكن الوليمة مشتملة على منكركان يكون غيها مضطك بفحش أو كلام كاذب ، أو يكون فيها مومسات يتهنكن بالرقص ونحوه، أو كلتت المائدة مشتملة على خمر أو اكية من ذهب أو غضة أو عود أو مزمار ونحوهما عفان الاجابة فى كل ذلك لا تجب بل تحرم ، الا إذا كان تقادرا على ازالة المنكر غانه يجب عليه الحضور والانكار وبذلك يؤدى واجبين : ح واجب ازالة المنكر ، وواجب اجابة الدعوة ، عفاذا لم يعلم بهذه المحظورات وحضر وشاهد
 المنكر غانه يجب عليه ازالته ان قدرعفان لم يقدر غانه يجب عليه الانصراف الما أذا علم بالمنكر
 ولم يسره بعينه غان له الجلوس والأكل ، وله الانصراف

سادسا : أن يدعوه فى اليوم الأول ، غاذا دعساه فى اليوم الثانى فسان الاجابة لا تجب بل تستحب واذا دعساه فى اليوم الثالث فان الإجابة تكسره ه

المالكية ... قالوا : تفترض أجابة الدعوة الى وليمـة النكاح بشروط :

أولا : أن يكون المدعو مسينا بشخصه مربحا أو ضمنا ، ومثال الأول : أن يدصوه ملمب الوليمة بنفسه أو برسوله ولو كان غلاما ، ومثال الثاني : أن يرسل رسولا لمدصو أمل محل كذا وهم محصورون ، فان كان كل واهد منهم يكون مسينا ضمنا ، أما اذا أم يمين المدعو لا صراحة ولا ضمنا كأن يقول لرسوله: أدع من لقيت أو أدع الفقراء وهدم غير محصورين فائه لا تجب الدعوة بذلك ،

ثانيا : أن يكون فى الوليمة من يتأذى بالاجتماع ممه من الأراذل والسفلة ، كان يضاف على مروحته ودينه ، أو يخشى أن يلحقه أذى منهم ، أما اذا كان يتأذى بمجرد رؤية أحسم يكرهه لمط نفسى غان الاجابة لا تسقط عسه بذلك .

ثالثا : أن لا تكون الواليمة مستملة على منكر شرعا ، كفرش هـرير يجلس هو طيه أو يرى من يجلس عليه ولو فوق حائل ، أو تكون مستملة على آنية من ذهب أو ففسة أو مستملة على ما يجوز ، غان كان المنكر في مستملة على ما "يجوز ، غان كان المنكر في محل آخـر ولم يسمعه أو يره غانه لا يبييجله التخلف والا أباهـه ، لأن سماع الممية حـرام كرويتها ،

رابعا : أن لا يكون منصوبا في مكان الوليمة مسورة حيوان أو انسان مجسدة كالهلة الأصفاء الله الأعضاء الله الأعضاء الله الأعضاء الله المضاء الفاهرة التي لا يمكن أن يعيش بدونها ولها غلا ، فان لم تكن كاملة الأصفاء الله لا يعيش بدونها ولا ظل لها كأن كانت مبنية في وسط المائط فانها لا تضر ، لأن الذي يحرم تصويره من الحيوان الماقل وفيره ، حسو ما استوفى هذه الشروط ، وسيأتي الكسلام في خطوره المنافل وفيره ، هسو ما استوفى هذه الشروط ، وسيأتي الكسلام في خطور الوليمة الشتملة على محرم شرعا اذا كان صاحوة وسلطان ينشق عن شره ،

خامسا : أن لا يكون هناك زحام كثير .

سادسا : أن لا يعلق الباب دونسه ولو للمشاورة عليه ، أما أذا أغلق الباب لمنسم الطّفيلية أو لحفظ النظام فان أغلاقه لا يبيحله التنفلف .

سلبعاً: أن يكون الداعي مسلما والسند التعلق الدعو معذوراً بمسفر شرعي مدينم لسه التعلق المراة غير التعلق المراة غير التعلق المراة غير التعلق المراة غير محسوم أو من تقلقي من لجابته ومسة م

المنفعة \_ قالوا: لا بسن اجابة الدعوة الا بشروط:

أولا: أن لا يكون الداعي فاسقا مجاهر ابالفسق ، فلا تسن اجابة الفاسق والظالم بل تكون خلاف الأولى ، لانه ينبغي أن يتورع عن أكل طعام الظلمة وان كان يحـــل •

ثانيا : أن لا يكون غالب ماله هراما فان علم بذلك فانه لا تجب عليه الاجابة ، ولا يأكل ما لم يغيره بأن المسأل الذي صنع منه الطمام علالا أصابه بالوراثة ونحوها ، قان كان غالب والله ملالا غانه لا عاس بالاجانة و الأكل و

ثالثاً : أن لا تكون الوليمة مشتملة على معصية كخمر وننصوه •

همن دهي الى وليمة فان الاجابة لا تسن في حقسه اذا علم أنها مشتملة على معصية ، فان لم يعلم بها قان الاجابة لا تسقط عنه ،فاذا ذهب وهولايعلم ووجد المصية كشرب النعمر والتماثيل ، قان كانت على المائدة قانه يجب عليه أن لا يجلس بل يخرج معرضا ، أما اذا كانت المصية في مكان بميد عن المائدة وهو يسممها أو تيراها ، قان قدر على ازالتها وجب طية أن يقطن ﴿ وأن لم يقدر قان كان معن يتلتدى به قانه يجب عليه أن بيفرج أيضا، والا فلا بأس بأنَّ يتعد ويأكل ، أما أذا كان عالما قبل أن يذهب ، فأنه لا يبعل له الذهاب الا أذا كان له تأثير على أنفسهم فيتركون المنكر من أجله ، فانه في هذه المالة تجب عليه الاجابة ، ويجب عليه الذهاب لازالة المنكر ، ولا بأس باجابة حوة النصاري واليهود ، لأنه لا بأس بالأكل من ظمامهم كلسه ، سواء أكان ذبيمة أم غيرها أما المبوس فانه يحسل أكل طعامهم ما صدا الدبيعة غانها حسرام ه

، رابعاً : أن لا يكون المدعسو معذوراً بعدر شرعى كمرض ونصوه •

خامسا: أن يعينه الداعي بشخصه مريحا أو خسمنا ،

سادسا : أن تكون الدعوة في وقت الوليمة المشروع .

حــ الشافعية ــ قالوا : يشــترط لـوجوب اجابة الدَّعوة في وليهة النكاح وسنيتها في غيرها شروط:

أولا : أن لا ينهم الداعي الأغنياء بدعوته بلُّ يدعوهم والفقراء، وليس الغرض من هذا أن يدعو الناس جميما ، بل المُرضَ أن لايقمر دعوته على الأثنياء ملقاً ونفاقاً ومفاخرة ورياء لأن هذه حالة لا يقرها الدين فعن قامت به لا يكون له هــــق على غيره ، أما اذا دعــــا الاغنياء صدفة وانتفاقا كان كانوا جيرانا له أو أهـل هرفته بمانه لا يضر .

ثانيا : أن تكون الدعوة في اليوم الأول.من أيام الوليمة ، مان أولم ثلاثة أيام أو أكثر كسمة لم تجب الاجابة الا في اليوم الأول وتكون مستعبة في اليوم الثاني ، وتكره فيما سد ذلك .

ثالثًا ؛ أن يكون الدامن مسَلمًا ، مان كانكلفرا مان الاتِمابَة لا تنجب ، ولكن تسن اجابة الذمى سنة غير مؤكسدة ، ومتى أجاب الدعوة فقد أدى الفرض أه السنة ، فلا يكلف بالأكل من المأمام ، وأنما الأكل مستحب(١) فاذا دعى وهو صائم فعليه أن يذهب الى محل الوليمة ويخبر الداعى بأنه صائم ويجود له ثم ينصرف ، فان كان يشتى ذلك على صاحب الوليمة ويؤله عدم الأكل ، فان كان الصيام نفلا فانه يستحب المدعو أن يفطر (٣) ، لأن ثواب لدخال السهور طورافيه المسلم وعدم كسر قابه أكبر من صبام التطوع ، أما أن كان الصيام فرضا فانه لا يصحح له الفطر على أي حال إلى الأدب أن يقبل الداعى عذره ولا يلح عليه في الأكل ،

رابعا : أن يكون الداعى لـــه مطلق التصرف ، فان كان محجورا عايه حمر ، الاجابة
 ان كانت الوليمة من ماله ، أما أذا فمالهاوليه من مال نفسه فان الاجابة اليها تكون ولجبة .

خامسا : أن يعين الداعي من يدعوه بنفسه أو برسوله .

سادساً : أن لا يدعوه لخوف منه أو لطم في جاهه أو اعانته على بالحسل . سابعاً : أن لا يعتذر المدعو للداعى ويرضى بتخلفه عن طيب نفس لا عن حياء ويعرف ذلك مالقرائن .

ثامنا : أن لا يكون الداعي فاسقا أو شريرا أو مفاخــرا .

تاسما : أن لا يكون أكثر مال الداعي حراماً غان كان كذلك فسان أجابته تكوه غلو طم أن عين الطعام الذي ياكل منه مآل حرام يحرم إن ياكل منه ، لأن المسال المحرم يحرم الاكل منه الا اذا عسم قانه يجوز استمال ما يحتاج اليه منه بدون أن يتوقف ذلك على ضرورة ماذا لم يكن أكثر مال الداعي حراما لكن فيه شبهة أم تجب الاجابة ولم تمن بل تكسون مبسلحة •

عاشرا: أن لا يكون الداعى امرأة أجنبية عنه من غير حفسور محرم لها أو المدمى خشية من الخلوة المحرمة وان لم تشم الخلوة بالفصل «

المادى عشر : أن تكون الدعوة في وقت الوليمة وهي من حين العقد كما تقدم .

الثانى عشر : أن لا يكون المدعو تاضيا أوما فى معناه من كل ذى ولاية فائسه لا تجب عليه الدعوة فى محل ولايته خصوصا اذا كان الداعى له خصومة ينظر فيها فان أجابته تنعرم الثالث عشر : أن لا يكون المدعو معذوزا بعذر بيبيح له ترك الجماعة كمرض •

الرابع عشر : أن لا يكون المدعو امرأة أو غلاماً أمرد يخشى منهما الفتنة أو الطعن على الداعى في عرضه ه

الَمُامِس عشر : أن لا يتمدد الداعى ،فان تعدد فدم الأسبق ثم الأقرب رهمسا ثم الاغرب دارا ، هذا عند المقارنة. في الدعوة ،وعدد الاستواء يقرع بين الداعين •

﴿ ﴿٧﴾ المحنفية \_ قالوا. : أن كان يثنى من نفسه بقضاء اليوم يفطر دهما للأذى عن ألهيه المسلم ، وأن كان لا يثق من نفسه بالقضاء فانه لا يفطر وأن كان فيه أذى للداعي، وهذا أدّالهيد

#### العسكام التصوين

ويتطق باجابة الدعوى الى الوليمة مسألة التصوير ، فيل تسقط الاجابة أذا علم المدعو الهام مدمة الهام المدعو الهام المدعو الهام المدعوة مدمة الهام مشتملة على صورة أو لا تسقط والجواب أنها لا تسقط الا أذا كانت المحرمة في محل لا بياح التقسرج عليها شرعا ، أما أذا كانت جائزة فإن الاجابة لا تسقط بوجودها في محل الوليمية ،

وذلك لأن المصورة أما أن تكون صورة لنير حيوان كشمس وقمر وشجر ومسجد ، أو تكون صورة حيوان عاقل أو غير عاقل ، والقسم الأول جاثر لا كلام فيه ، وأما أللسم الثاني فان فيه تقصيل المذاهب (١) ؛ على أن المحرم منه انما حرم في نظر الشرع اذا كان لغرض فاسد كالتمائيل التي تصمح لتعبد من دون أنه ، فان فاعل هذا له أسوأ الجزاء ، وكذلك أذا ترتب عليها تشبه بالتماثيل أو تذكر المهوات فاسدة ، فانها في هذه المائلة تكون كبيرة من الكبائر ، فلا يحل عملها ولا بقاؤه اولا التعرج عليها ، أما أذا كانت لغرضي محصيح كمعلم وتمليم فانها تكون مبلحة لا أنم فيها ، ولههذا استثنى بعض المذاهب لعب البنات والعراشي الصغيرة الدمى ، فان حسد خمه جائز ، وكذلك بيمها وشراؤها ، لأن الغرض من ذلك أنما هو تدريب البنات الصغار على تربية الأولاد ، وهذا الغرض كاف في اباحتها ، وكذلك أذا كانت المصرة مرسومة على ثوب مؤرش أو بساط أومقدة فانها جائزة ، لأنها في هذه المصالة تكون معتهنة فتكون بعيدة الشبه بالاصنام ، وبالجملة فان غرض الشريمة

كان الاقطار قبل الزوال فانه لا يحل الفطر الا اذا ترتب على المسيام عقوق الوالدين و المائية سيام عقوق الوالدين و المائية سيام الفطر ولوكان المسيام تطوعا ، الا اذا طلب ذلك والد ، أب أو آم ، حتى ولو حلف عليه بالطلاق الثلاث، الا اذا ترتب على الحنث فتنة شرعية كان يكون قلب الحالف ملقا بامرأته ويخشى مسن الاتصال بها وهي طالق منه ، فان المدعو في هذه المائة بقطر ولا تضاء عليه و

(١) المالكية ــ قالوا : انما يحرم التصوير بشروط أربعة :

"الهدها : أن تكون الصــورة لميــوانسواء كان عاقلا أو غير عاقل ، أما تصوير غير الحيوان كسفينة وجامم ومثننة غانه مباح مطلقا ."

سنائيها : أن تكون مجددة سواء كانت الخوذة من مسادة تبقى كالفشب والصديد والمديد والمديد والمديد والمديد والمديد والمديد والمديد المديد والمديد والمديد والمديد والمديد والمديد والمدين والمدين

الإسلامية انما هو القضاء على الوثنية ومحو آثارها من جميدح الجهات ، فسكل ما يننى منها أو يثير ذكراها نهو محرم ، وما عدا ذلك فهو جائز يرشسدك الى ذلك ما ذكرنساه لك في أسسسفل المسحيفة من تفاصيل المذاهب(1) ،

### هستم الغساء متسعه:

ومها يتعلق بالوليمة النفاه « بكسر الفيزوالد » والسعاة ، فهل تسقط اجابة الدعوى إلى الوليمة إذا كانت مشتملة على غناء ولمبءما جسرت به عادة الناس ؟ والجسواب أن

تالثها : أن تكون كاملة الأعضاء الظاهرة التى لا يمكن أن يعيش الحيسوان أو الانسان بدونها فان ثقبت بطنها أو رأسها أو نحو ذلك فانها لاتحرم . رأيمها : أن يكون لها ظنها ن كانت مجسدة ولكن لا ظل لها بأن بنيت في الحائط ولم يظهر منها سوى شيء لاظل له فيها لاتحرم / ويستثنى من ذلك كله نحب البنسات المسامر « العرائس » المسلمية الدمى ، دانه يهوز تصويرها وبيمها ولو كانت مجسدة ، إن المغرض منها انما هو تعريب البنات وتعليمين تربية الأولاد ، ومن هذا تعلم أن المرضى من التعريم انها هو القضاء على ما يشبه الوثنية في جميم الأحوال .

(۱) الشائعية ـ تالوا: يجوز تصوير غير الحيوان كالأشجار والسخن والشمس والقبرة أما الحيوان هانه لا يحل تصويره سواء كان عاقلا أو غير عاتل - ولكن اذا صـوره أهـد فلا يطف و أما ان يكون مجسد او غير مجسد ءاف كان غير مجسد هانه يعل التفرج عليه اذا كان مصورا على ارض أو بساط يداس عليه أو مصورا على وسادة «مضدة» يتكا عليها لما في الله من الاشمار بتمظيم الصور المسربة من الشبه بالوثنية و وان كان مجسدا هانت يصل التعرب عليه اذا كان على هيئة لا يميش بها ،كأن كان مقطوع الرأس أو الوسط أو ببطفه فتب ، ومد هذا يعلم بحواز التعرب على خيال المثل « السينما » اذا لم يشتعا على معرم آمر لالها صورة ناقدية و ويستثنى من ذلك لحب البنات هانه يجوز تصويرها وشراؤها ، وقيده بعضهم بها اذا كانت ناقصة و

المنابلة \_ قالوا : بجروز تصروير غير الحيوان من أشجار ونحوها ، أما تمسوير الميوان فانه لا يمل سواء كان عاقد لا يؤمن في عاقل ، الا أذا كان موضوعا على ثوب يفرش ويدانس عليه ، أو موضوعا على مضدة يتكاعليها ، فاذا كان مجسداً ولكن أزيل هنه ما لا تبقي ممه الحياة كارأس ونحوها فانه مباح ،

التطفية ـــ تالوا : تصوير غير الحيوان من شجر ونحوه جائز ٥ أما تصوير الحيوان غان كان طن بساط أو وسادة وثوب مفروش أو ورق فانه جائز لأن الصورة في هذه المالة تكون معنهنسة ، وكذلك يجــــوز إذا كلمت الصورة ناقصة عفــــوا لا يمكن أن تعيش ســـ الاجابة التسقط أذا كان الشناء أو اللحب غيرمباح شرعاء أما اللعب الخفيف والفناء المباح هانهما لا يسقطان الاجابة ه

وذلك لان أغراض الشريمة السمحة ومقاصدها في تشريعها تتحصر في تهذيب الاخلاق وتطهير النفوس من أدران الشهوات الفاسسدة وأوزارها ، فأى عمل من الاعمال يترتب عليه المتراف منسكر فهدو حرام مهما كان في ذاته حسنا ، فالتنفى من حيث كونه ترديد الموت بالالحان مباح لا شيء عيه ، ولسكن قد يعرض له ما يجمله حسراما أو مكروها برمثله اللمب ، فيمتنع النفناء أذا ترتب عليه فئتة بامرأة لاتحل أو بغلام أمرد ، كما يمتنع أذا ترتب عليه للهبر الفعر أو تفسر الفي من أداء الواجبات ، أما أذا لم يترتب عليه شيء من ذلك غانه يكون مباها ه

فلا يمل التضمى بالألفاظ التى تشتمل على وصف امرأة مسبة باقية على قيد الحياة ، لأن ذلك يعيج الشهوة اليها ويبحث على الاعتسان بها ، غان كانت قد مانت فان وصسفها لا يضر للهائس من لتائها ومثلها في ذلك الملام الأمرد ، ولا يمل التغنى بالالفاظ الدالة على وصف المفرة المرغبة فيها لأن ذلك يهيج الى شرامها وحضور مجالسها ، وذلك جريمة في نظر الشريمة ، ولا يمل التضمى بالالفاظ الدالة على هجاء الناس مسلمين كانوا أو ذميين ، لأن ذلك مصرم في نظر الدين فلا يمل التغنى بسهولا سماعسه ،

أما التخي بالألفاظ المُستعلة على المحكموا أواعظ ، والمُستعلة على وصف الارهسار والرياحين والفضر والالوان والماء ودعو ذلك، أو المُستعلة على وصف جمال انسان غير معين إذا لم يترتب عليه فنتة محسسوعة فانه مبساح لا ضرر غيه ه

وأما اللعب غان المباح منه ما كان خاليا من التكلم بالفحض والكذب ، وكشف المورة والاستيزاء بالناس ، ورقص النساء بحضرة رجسال لا يصلون لهن كما جرت عادة بعض السفهاء من احضار الموسلت ليرقصن في ولاتهم ، غان كان مشتملا على شيء من ذلك كان محرما لا يمل التعرج عليه ولا اجابة الدموة الوليمة الشهدتملة عليه ٥٠ هذا الذي كان محرما لا يمل التعرب عليه ورا عد الدين ، ويؤخذهن عبارات كثير من الملماء المفكرين الذين الراحة عليه من المسلماء المفكرين الذين الراحة عليه من المسلمة المستهدرا) ،

سبدونه كالرأس ونموهًا أما اذا كانت موضوعة في مكان مصرم أو كانت كاملة الاعضاء خانها لا تحدل ه

(١) الشافعية — قال الاهام الغزالي فى الاحياء : النصوص تدل على اباحة الغنساء والرقص والغرب بالسدف واللهم بالسدر ووالعراب ، والنظر الى رقص العشقة والزنوج . فى أوقات السرور قياسا على يهم العيد فانوقت سرور ، وفى معناه العرس ، والميلمة ، والمقتلة ، والمقتلة ، ويجرم القدوم من السفر ، وسائر أسباب الدرح ، وهو كما ما يجوز بسه المسرح شرحنا ، ويجروز القسرح بزيارة الأخوان والمتاتهم بواجتماعهم في أيضها بمناه المسام على النقاء الى المتعاولي التسام بجيم تهجة على المقام أو كالم همو أيضها بمناه كيم تهجة على النقاء الى التسام بجيم تهجة

- هذكر منها ما يترتب عليه فتنة أو محظور دينى ، أو كان بالفاظ مستجعة في نظر الدين وقال : أن القسسم غير الحسرام يراد به رقدصالمركات التي يقملها الزجال الذين لايتصور فيهم شهوة أمام مثلهم ، أما رقدص النساء أمام من لايحل لهن فاته حسرام بالاجماع لما يترتب عليه من اثارة المسلم والمنتان ولما فيه من التهتك والمجون ، ومثلين الغلمان المرد أمسلم من يشتهيهم ويفتتن بهم ، وقد استدل الاستاذ الغزالي على ابلحة الرقدس : برقدس المجشة والزنوج في المسجد النبوى يوم عيسد حيث أقرهم رسول الله صلى الله طليه وسلم ، وأباح لزوجه السيدة عائشة رضى الله عنها أن تتفرح عليهم وهي مستترة به على الله عليه رشهوة فاسدة ، وهي كما تعلم لا يثير أي شهوة فاسدة ،

ونقل في الاحياء أيضا أن الشاخمي قال : لا أعلم أحدا من علماء المجاز كره السماع الا ما كان منه في الأوصاف ، فأما المحداء وذكر الاطلال والمرابع وتحسين المسوت بالمسان الأشمار فمباح وقال : أن الذي نقل عن الإمام الشافمي : من أن النفاء لهو مكروه يشبه الخياطل لا يبافي اباحته ، لأنه أنما يريد القسسم المنوع منسه ، على أن مراده باللهو والعبث لهيس بحرام الا اذا ترتب عليه محظور شرعي، وكذلك ما يشبه الباطل ، وقسد أطال في الاسستدلال على ابلحة المنساء فارجع اليسه أن شسئت ه

الحنفية \_ قالوا: التغنى المحرم ما كان مشتملا على الفاظ لا تحل كوصف الخلمان والمرآة المسينة التي على قيد الحياة ، ووصف الخمر المهيج لها ، ووصف الحاتات ، وهجاء المسلم أو الذهى اذا كان غرض المتكلم الهجاء، أما اذا كان غرضه الاستشهاد أو معرفة مافيه من المصاحة والبلاغة فانه ليس بحرام ، وكذا اذا السيتمان على وصف الزهريات المتمسعة وصف الريادين والأزهار ، أو الستمل على وصف المياه والجبال والسحاب وفحو ذلك فانه لا وجه للمه ، انتهى من شهادات فتح القدير ،

نما نقل عن أبى صنيفة من أنه كان يكره الفناء ويبعل سماعه من الذنوب ، فهو معمول على النوع المحرم منه ، ويكره تحريما عنسدالصنفية اللعب بالنرد والشطرنج وضرب الأوثار من الطنبور والرباب والتانون والمزمار والبوش ونحو ذلك كما يأتى فى المسابقة •

المالكية ... قالوا : إن آلات اللهو المشهر قالفكاح يجوز استعمالها غيه خاصب تكالد في المطبل على المعرف المسلمة كالد في المطبل عن المسلمة عن المسلمة عن المسلمة عن المسلمة عن المسلمة عن المسلمة المسلمة عن المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة عن المسلمة المسلمة عن المسلمة المسلمة عن المسلمة المسلمة عناه جوارى الاتصار ... أما الشعاد عان الذي يجوز عنه هو الرجز الذي يشبه ما جاء في غناه جوارى الاتصار ...

التنساكم التنساكم طميوف المهيسكم ولو التعبة التنمزاة لم تضسال بواديكم

التفكايلة من قالوا ؟ لا ينطع شيء من المددو الزعو والطبل والرباب مدهو طلك كما الإيط -

## هسكام ازالة القسمر وقص الأطافن

## في حكم ازالة الشميع وقص الاظلف رتفصيل المذاهب (١) •

الترد والشــطرقج ونحوهما ، اذا اشتملت الوليمة على شيء منه هانه لايحل الاجابةاليه ، أما اللغاء فان تحسين المسوت والترنم في ذاته مبــاح ، بل قالواً : انه مســـتحب عنــد تلايم النزان اذا لم يفض الى تغيير حرف فيه أو الى زيادة الفظه ، والاحرم • فالترنم وتحسين الدمرت بجارات الوعظ والمكــم ونحوها كذلك • وقالوا : ان قراءة القرآن بالأطــاس مرح هة ، وأن السماع مكره •

(f) الشافعية - قالوا: من السنن الحلاوبة يوم الجمعة قص الشارب حتى تظهر همرة الشغة / وبعنى ذلك أنه بيالغ في قصه الى أن يشف شعره ويظهر ما تتقت ، ولكنه يكره استنصاله بالقص كما يكره حلقه جميعه، وإذا قص بعضه وطق بعضه فانه جائز ، أما النمية غانه يكره حلقه اوالبائلة في قصها ، وإذا زادت على القبضة غان الأهر فيه سهل خصوصا أذا ترنب عليه تشويه المفلقة وتعريض بهوندو ذلك ، ومن السنن المطلوبة يوم الجمعة تقد ثدر الابطين ويكره للقادر على النتف أن يحاله الذى يتالم من النتف غانه لا يكره المنافسة في وكذلك من السنن المطلوبة يوم الجمعة حلق شعر العانة الرجل ونتها للصراة وينمن على المرأة ازالتها عند أمر الزوج لها ، ويكره نتف شعر الأنف بل يسن قصه أن طال ، رأن يتركه لما فيه من المفقة الصحية ، أما شعر الرأس هان حلقه مباح ، ولا بأس بنزكه لمن يتموده بالنظافة ، الا إذا كان الغرض من تركه النشبه منئة مخصوصة ليلبس على الخاس من عركه لا يجوز حينة .

ومن انسنن المطلوبة يوم الجمعة قص الأطاغير لغير المصرم متى طالت ، ومثل يوم الجدعة والخميس والانتين والمعتمد في كيفية قص الأطافر أن يبدأ في اليدين بسجابة يمينه الى خدمرها ، ثم ابهامها ثم خدمر يساره الى ابهامه ، وبيدأ في الرجلين بخدمر الرجل نيمني الى خدمر الرجل اليسرى على التوالى .

سيسى عى سربيا بين المبينة . في القيضة ، ويسن الا تزيد في طولها على القيضة ، في ال التنفية حيدة الواحلين المنطقة المنطقة المنطقة على القيضة يقتص ، ولا بأس باخذ أطراف اللحية وحلق الشمر الذي تحت الإبطين ونتاب الشبيب ، وتسن المبالغة في قص الشارب عتى يوازى الحرف الأعلى من الشفة المليا ، وقال بعضهم : أن السنة حلق الشارب ، وتسبخلك الى أبى حنيفة وصاحبيه ، ويستحب از الة شرح عانة الرجل بالحاق أو بالنورة ، أما عانة المسرأة غتسن از التها باللتف وتسن أز السنة شرح الأطهر والمدر فهو خلاف الأولى ، شمر الأطهر والمدر فهو خلاف الأولى ،

ويكره تحريما ترك تمس الأطالس وقص الشارب ونتف الأبط أكثر من أرجعين ليلة • واختلف في شمر رأس الرجل ، فقيل : يسن حلقها لذير المحرم كل جممة ، وقيل : =

## هكم مسياقة الشعر

## ف حكم صباغة الشعر تفصيل الذاهب (١) .

صيجوز حلقها وتركها ممواذا تتركها مالسنة أن ميشوقها مولاباس أن يلحق وسط الرأس ويترك الباقى من غير أن يفتله ، لأن نمتله مكروه ، أمانسعر المرأة فيحرم حلقه لمفير ضرورة ولو أذن النوج في ذلك ، لانه لا يحل أن نتمثل المسوأة بالرجل ، كما لا يحل للرجل أن يتمثل بالمرأة ، ولهذا هرم عليه حلق لحيتسه .

ويستحب قلم أظلفره بغير أسنانه اذا لم يكن محرها ، ولم يثبت فى كيفيته شيء ولا فى تحيين يوم له ، ويستحب أن يدفن الظفر والشحر والدم وخرقة الحيض ، ولا يخفى ما فى هذا كله من الأدب واللظلفة .

المالكية ــ قالوا : يحرم حلق اللحية ويسن قص الشارب ، وليس المراد قصه جميه، بل السنة أن يقص منه طرف الشسحر المستدير القاؤل على الشفة المليا ، فيؤخذ منه حتى يظهر طرف الشسخة ، وها صحد ذلك فهو مكروه ، ويسن نقف شمر الابطيق وهو أحسن من العلق ومن الازالة بالنورة ونحوها ، ويبدأ بالابط الأيمن ، ويسن ان يفسل يديه بمد نتقها ، ويسن علق شمعر المسانة أو ازالته بالنسوء فالرجال والنساء ويسن علق شمعر المسانة أو ازالته بالنسوء فالرجال والنساء ، ويكره ننفه للرجال والنساء المدين والألية والشمر الذى على ملته المدين ، أما شمر الرأس فانه يكره لمير المتمم على الشعور ، ويبجب على المرازة من المرازة من الشمر ان كان لا يرغب عليه ازالة ما على بدنها من الشمر ان كان لا يرغب غيه الجمال من الشمر ان كان لا يرغب غيه الجمال من الشمر ما عليها ازالة شمع الرادية أن من الشمر ، فيحرم عليها ازالة شمع الرادي ،

ويسن للرجل والمرأة تعمى الإنظاهر الا فوزهن الاهرام ، وأثل زهن قصه المجمعة ، ويكره تطعها بالأسنان ولا يتمين فيه زمن خاص ، كما لا يتمين فيه كيفية هضموصة .

المنابلة ــ قالوا : يحرم ملق اللحية وولا بأس بأخذ مازاد على القدمة ، فــ لا يكره قسم كما لا يكره تركه ، وكذا لا يكره أخذ ماتمت علقه الدبر من الشعر ، ويكره تنف الشيب ، وتسن المبلغة في قص الشارب ، ويسن ترك شعر الرأس اذا أمكن أن يتمهده بالنظافة، فاذا تركه خلله يسن له أن يتمهده بالمســــل و التسريح مبتدئا بشقه الأيمن وبغرقه ، غاذا مئال عتى نزل عن منكبيه غانه يجمله ضفيرة ، ويكره حلق رأس المرأة أو قصه من غير عزر كتورح برأسها أما حلق رأسها لمعيية فسانه عرام ، ويسن ازالة شعر المانة بالمحلق أو القورة ، ويسن نتف الإبطافان شق عليه هلقه ، ولا يكره أخد ذشيء من شــمر عارضه وحاصمه ،

ويسن تقليم الأطفسار بأى هال ، ولم يثبت ما ورد من كونها على كيفية مفصوصة ، ويكره نرك تقليم الأطفسار وحلق المانة أكثر من أربعين يوما .

(١) المالكية ـ قالوا : يكره تنزيها للرجل سباغة شبيه بالسواد ، ومحل الكراهة اذا لم =

## مبحث المسسابقة بالنيسل وغيرهسا والسرمي بالمسسهم ونحسوه

نهت الشريمة الاسلامية عن تمذيب الحيو أن بغير الذبح للاكل ، فلا يحل أرهاق الحيوان بالأحمال الثقيلة التي لا يطبقها ، ولا يصل تعذيبه بدفسه الى السير الزائد عن قدرته ، ولكن يستثنى من هذه القاعدة الماحة المسابقة بين الخيسل بعضها مع بعض ، أو بينها وبين الجمال ، أو بين الجمال بعضها مع بعض ، لأن المسابقة عليها مران على الجهاد ، ولذا قسال بعض الائمة : أنها تكون فرضا أذا كنت طريقا للجهاد والدغاع عن البلاد كما هو مفصل في المذاهب(١) ،

وكذلك نهت الشريعة نهيا شديدا عن الميسر « القصار » فحرهته بجميع أنواعه ، وسددت فى وجله المسلمين سبله ونوافذه ، وحذرتهم من الدنو من أى ناحية من نواحيه ، ولكنها أباحت أخذ البحل فى المسابقة « الرهان » تنليبا لمنفعتها العامة التي تقتضيها المصرورة فى كثير من الأحيان ، ذلك لأن الشريعة الاسلامية الكريمة لا غرض لمها من التشريع الاجلب

سيكن ذلك لغرض شرعى كارهاب عدو فانه لا حرج فيه ، بل يشباب عليه ، وأما اذا كان لغرض شرعى كارهاب عدو فانه لا حرج فيه ، بل يشباب عليه ، وأما اذا كالمن في المدد كان يغش امرأة بريد زواجها فانه يحرم ، ولا يكره صباغة الشعر بالمناه ونحوها ، ولا يجبوز لله استعمالها في يديه أو رجليه بدون ضرورة ، لأن النساء يستعملنها للزينة ، ولا يجوز للرجال أن منتسهوا بالنساء ،

المتفية \_ قالوا: يستحب الرجال أن يخضب لحيته ورأسه ، ويكره له أن بخضب يديه ورجليه لما فيه من التشبه بالنساء ، كذا يكره له صباغة شعره بالسواد لغير غرض شرعى علمان كان لغرض شرعى كان يكون أهيب في نظر العدو غانه محمود ، فان غمل للتزين للنساء فقيال : مكروه ، وقيال : لا ، وقال أبو يوسف : كما يعجبها أن أتزين لها ،

المنابلة ــ قالوا : يسن الخضاب بالمناء ونحوها كالزعفران ، أما المسباغة بالسواد مانه مكروه ما لم يكن لمسرض شرعى مانه لا يكره ، أما اذا كان لموض فاسد كالتدليس على أمرأة يريد زواجها فسانه يحرم •

الشافعية \_ قالوا : يكره صباغة اللحية والشحو بالسواد ، الا الخضاب بالصحورة والمتمرة لمنه بدات الخرص شرعى كالظهور بعظهر الشجاع أمام الأعداء في الغزو والحمرة مانه جائز اذا كان المرض شرعى كالظهور بعظهر الشجاع أمام الأعداء في المتخاصة بالمياض كي يظهر بعظهر الشبب ليتوصل بذلك الى الأغراض المذمرمة كتوقيره والاحتضاء به وتبول شهادته وغير ذلك وكما يكره تبييني اللحية بالصبغ فسانه يكره نتف شبيها .

(١) المالكية ــ قالوا : المسابقة تارة تكون واجبــة أن توقف عليها الجهــاد والدفاع عن المبلاء ، وتارة تكون مندوبة أن توقفت البواعة فى الجهاد عليها ، وتارة تكون مبلحــة أن لم متريف عليها شيء . • المستحة ودره المنسدة على الدوام ، وانمساييمسع عقد الجمل « للرهان ، بشروخ منسطة في المذاعب(١) ه

= الثمانمية ـ تااوا: تسن المسابقة للرجال، وإذا توقف عليها الجهاد كانت فرضاء أما إذا تصد بها عمل مكروه تصد بها عمل مكروه أما اذا لم يقصد بها عمل مكروه فانها تكون مكروهة أما إذا لم يقصد بها شيء أو قصد بها حباح فلنها تكون مبلحة .

المنفية ... قالوا : المسابقة مندوبة اذا قصد بها الرياضة والتعرين على الجهاد ، واذا لم يقصد بها شيء غيى مباعة .

الحنابلة ـــ قالوا : تجوز المسابقة بعوض وبفي عوض على التفصيل الآتي بعد • (١) المالكية ـــ قالوا : يشترط لعمـــهة عقد المسابقة أهـــور :

(۱) المديد - فاتوا . يسترط تفت علاقط المسابق المسود . أولا : أن يعين الكان الذي يبدأ منه والكان الذي ينتهي اليه ، ولا يشترط المساواة

فى المساغة ، بل يصح أن تكون أحدى المساغتين أقصر من الأخرى . ثانيا : أن يمين المركب من خيل أو ابل ، ولا يكمى الوصف بك لابد من تعيين حسا به

السبق • ثالثا : أن يكون البصل معلوما غلا يصح بالبصل المجهول أو بالجماء الذي لا يصح بيمه كالمفر والمكنزير وألميتة ، ويصح بخياهاة ثوب، أو عمل معروف ، أو عفو عن جغلية وتحسو

ذلك مما فيسه معاوضة •
رابما : ان كانت المسابقة بالرمى يشترطأن يمين الرامى ، وأن يمين عدد اصابة الغرضى،
وأن يمين نوع الاصابة ان كانت تنقب الهدف ، وان لم يثبت فيه السهم أو تثقبه مع ثبووت
السهم فيه وندسو ذلك ، ولا يشترط تصين السهم الذي يرمى به برؤية أو وصف ، ولا
تمين الوبر ، وهو عقد لازم ليس الحد الماقدين حله ، ويشترط فيه ما يشترط في معسد
الاجارة من تكليف الماقل ورشده ، ولا يشترط تمين السهام فلكل واحد أن يرمى بها يشاه،

ويشترط أن يجهد كل منهما جرى فرس صلحبه ، ويشترط أن يكون الجمل من شخص اكم متبدر غير التسابقين ، هاذا عين شخص مالا أو غيره مكافاة أن يسبق بغرسه أو حمله المنه يحل المسابق أخده ، أما البعدال الذي يخرجه أحد التسابقين دون الآخر كان يعين أحد التسابقين دالا أو غيره الميافذه الآخر ان سبق ولم يعين الآخر شيئا عان سبق الذي الم يعين المخد لمنه أخذ الحالم و وأن سبق مضرح الجمل الملايط له أخذ ملله الذي أخرجه ، علم يأخذه المحاشرون ، أما اذا أخرج كل و إحد منهما مالا معينا يأخده الثاني أن سبق المنه عليه لا يصح ، لأنه يكون تعارا أي حدده المحالة ، وإذا أخرج كل من المتسابقين مسالا ليأخذه السابق وكان معهما المنات أم يخرج خبيئا السلامية إذا أن تكون حالة جرى فرسه معلومة السابق وكان معهما المنات أم يخرج خبيئا السلامية إذا أن تكون حالة جرى فرسه معلومة وأنه يسبق الاثنين اللذين أخرجا « الرمان » أو لم يسبقهما ، علن كان الأول : قلا يصح

عدوان كان الثانى فقد صار مسبوقا ، وأصبح السابق أهد الاثنين اللذين أخرجا الجمل فلا يمل له أن يأخذه •

الشافعية ... قالوا : يشترط لصعة عقد السابقة بالعوض « الرهسان » شروط عشرة ، أولاً : أن تكون المسابقة معلومة • وأن يتساويا فيها وفي المبدأ • فسلا يجوز تقدم أهدهما في البدأ ، أو تقدم الغرض لأحدهما عين الغرض للاخر اذا كانت المسابقة بالدواب • ثانيا: أن تكون صفة المناضلة معلومة اذا كانت بالسهام ، كأن بيين المتناضلان كيفية الرمي الذي يميب الهدف من كون السهم يثبت فيه أو لا يثبت أو يثبت أو يمرق من الجانب الآخر وهكذا • ثالثاً : أن يكون المعقود على المسابقة به عــدة قتال ، وهي الخيل والبغال والجمال والحمير والفيلة ، ومصل الحكم بالسبق في الابل الكتفان لا الأعناق ، لانها ترفعها عند الجرى ، مسلا يمكن تمييز السبق بها ، وفي الخيل الأعناق ، مالتي يسبق عنقهما الاخرى عند وصول الغرض يحكم بسبقها ، وهذا فىالمتلاهقين ، أما أذا كان بينهما مسافة واسعة فالأمر واضح ، رابعا : أن يمينا المركوبين ف المقد عينا كأن يقولا : تسابقنا على هذين الفرسين . هَامسا : أن يعينا المركوبين صفة فالموسوف في الذمة كأن يقولا : تسابقنا على قرسين صنتهما كذا • سادسا : أن يكون سبق كل منهما للكفر ممكنا ، غلو كان أحدهما ضعيفًا بحيث يقطم بتملقه وكان أحدهما قويا بحيث يقطم بسبقه لا يصح • سابعا : أن يركب المتسابقان فان أرسلاهما بدون ركوب لا يصح م ثامنا : أن تكون المسافة معقولة بحيث يمكن قطعها بلا انقطاع ولا تعب و تاسعا: أن يكون العوض « الرهان » معينا جنسا وقدرا وصفة ، فلا يمح أن يكون الرهان مالا مجهولا كأن يقولا : تسابقنا على شيء من المال فانه لا يصح معاشرا : أن لا يذكر شرطا مفسدا كأن يقول : أن سبقتني فلك هذا المسأل بشرط أن تطعمه لاصحابك ، ولا يشترط تعين السهمين أو القوسبن في الرمي ، غان عين شيء من ذلك جاز ابداله بمثله من نوعه ، ولو شرطا عدم ابداله فسد العقد .

الحنفية \_ قالوا : عقد المحابقة بالموضى ليس من المقود اللازمة على المشهور ، وانما =

يبيح أخذ المال اذا استكمل الشهروط ، وإذا امتتع عن الدنسع لا يجبر وغيل هو صد لازم
 جب على تنفيذه .

ويتسترط لما أخذ رهان المسابقة أن يقرح المسأل أهدد المتسابقين مقده بان يدون مدهما : أن سبقتنى أعطيتك حددا ، وبن سبقتك لم آخذ منك شيئة ، أو يتبرع بهمبى خهما بأن يقول : من يسبق صاحبه اعطيه قدر، أما أذا الحرج المسأل كل واحد منهمه مساته لايطل ، لأنه يكون قمارا ، عينقذ ، نحم أذا دهن بينهما كانت ويسمى مطلا جاز دلك بترطين :

أولا: أن يكون قرسه كقتُّسا الفرسيهمابهيت ينوهم انه يسبقهما ٠

ثانيا: أن يقولا له أن سبق هو بدلحة مان الاتدين ، وأن سبقاه لا ياهدان منسه شبقا ، يفيما بينهما أيهما سبق براخذ من صاحبه ، شن سبقهما ما اشترطاه ، وأن لم يسبق بم يصطهما شبقا ، وأن سبق كل منهما الاكسر اكمد من صاحبه ما شرصه ، وأن سبقاه وجاءا مسا أسلا شيء الأحدهما على صاحبه ، وأن سبقاه وجاءا مسا أسلا شيء الأحدهما على صاحبه ، وأن سبقاه وجاءا بين على من جساء مم المطل ، بل له ما شرطه الاحد له ، وكذا أذا سبق احدهما تم جساء الأخر ، على الأخير يدسم للسابق ، ولا شيء نلمحلل ، ويشترط في غسية المساقة أن تكون ما تحتمله الفسري ، وأن كانت المسابقة ما تحتمله الفسري ، وأن كانت المسابقة في الأبل ، غالاعتبار في المسبق بالكتاب ، وأن كانت في الخيسة فبالمق .

المنابلة ــ قلنوا : تصبح المسابقه بالعوس « الرهان » وهي عدد جائز اهل وأهد من المتعاقدين فسخه ولو بعد الشروع فيها الا اداخير المحدهما فضل على صاحبه مثل أن يسبق بدرسه في بعض المساغة أن يصيب بسهامه اكثر معه ، مانه في هذه الحالة لا يجوز المعدد .. ــسخ العتد ، وانما يجوز فسمَّه للذي فضَّل ، ويضترط لصحة العقد شروط هُصة ، أولا : حبين المركوبين بالرؤية وتساويهما في ابتداء المدو وأنتهائه وتعيين الرماة ، تاليا : أن يكون المركوبان والقرسان من نوع واهد ، علا تصح السابقة بين قرس عربي وهجين وهو ما بمؤه حربي فقط ، ولا تصح الناصلة بين فوس عربيه وهي النبسل وبين قسوس فارسيه وهي النشاب • ثالثًا : تحديد المساقة والنَّماية بأن يدون لابتداء عدوهما وآلهــره عَلية لا ينظلمان صبها ، لأن أعدهما قد يكون متأخراً في أبتداء عسدوه سريعا في اخره ، فاللبد من تعسديد المسافة في الرمي ، ويسرف بالعادة أو يقدر بالأقدع ، ولا تصبح المناضلة على أن يكون السبق لابعدهما رميا ، رابعا : كون العوض مطوما بالشاهدة أو بالقدر أو بالصقة ، ويجوز أن يكون العوض حالا ومرها بشرط أن يكون مباها ، قلا تصبح السابقة أو المناصلة على عمسر أو غنزير ، خامسا : الخروج عن شبه القعاربان لا يقرج المسال جميع التسابقين بل يحرجه أعدهم ، غان أغرج الجمسل الماكم من بيث المسال جساز ، لأن فيه مسلمة وهنت على تطيم الجهاد ونفعاً للمسلمين ، وكذا أذا تبرعبه أجنبي غانه يصح ، غاذا أشرج المسال جميم التسابقين فانه لا يحل الا اذا دهـل معهم شخص آغر لم يخرج شيئًا ويسمى محللا ٠ عه

ولا تصح(۱) المسابقة بجمل « رهسان » في غير الخيل والجمال والزمى ، ألما بغير وهان فتصمح كالسفن والبيرى على الأقدام وغير ذلك مما هو مفصل فى المذاهس(۲) •

ويحرم نظاح الكباش وصراع البقر ومهارشة الديكة « مضاربتها » ونحو ذلك مما فيه تعذيب للعيوان وضمياع للوقت بدون فائدة تمود على الانسان ، ومن اتخذ ذلك وسميلة لكسب المسال من ضماف العقول ، وفاسدى الأهزجة كان كسبه خبيشًا ،

وكل ما يحل فان ألفرجة عليه تحل ، أماما لا يحل فانه يحرم مشاهدته والتفرج عليه .

وحييئة لأحد المتسابقين آخذ المال وانما ينفع المطل بشروط: أن يكون كفتًا لهما فى الرمي ان كانت المسابقة فيه ، أو فرسه كفئًا لفرسيهما أو بميره كذلك ان كانت المسابقة فى الهيوان . لهان سبق المحلل أغذ ما أخرجاه من الرهان وان سيقاه معالم يدفع أحدهما لصاهبه شيئًا ولا شيء للمحلل لأنه لم يسبق ولا شيءعليه أيضا .

وان سبق أحد المخرجين للرهان أشد ااسبقين ولا شيء للمحلك ، وأن سبق المحلل مع أهدهما لا يضرج السابق شيئًا ويدلم المسبوق ما شرط ، بحيث يقسم بين المحلل والسابق ، الأمهما قد اشتركا في السبق فيشتركان في «الرهان » وأن وصلوا جميعا ولم يسبق منهم أحد لا يأخذ واحد منهم شيئًا ،

ويشترط أيضا ارسال الفرسين والهميرين دغمة واحدة ، ويكون عند أول المسافة من يشاهد ارسالهما ويرتبهما ، وعند الفساية من يضبط السابق منهما السابلا يختلف في ذلك ، ويحصل السبق بالرأس في متماثل المنسق خالفيسل ، وأما في مختلف المنق كالمسابقة بين الميل والجمال فانها تحصل بالكتف وان شرطأهد المتسابقين السبق بأقدام معلومة لم يصح ويحرم أن يجنب أحسد المتسابقين مع فوسهفرسا أخرى أو يرسسل فرسا خلف فرسسه تحرضه على سرعة المسدو ، ويحرم أن يصبح وقت سباقه ،

(١) الشافعية ــ قالوا : تصــح المسابقة بالرهان أيضا على البغال والحمير والغيلة على المتصد د

(٣) الملاكية ـ قالوا : تصل المسابقة بالسفن ونحوها ، وكذا تحل بالجرى على الاقدام وبالطبر لايصال الاخبار بسرعة ، وكذا تصل المصارعة وحمل الإنتال ونحو ذلك ، وكل ذلك مشروط بشرطين : الاول أن يكون المخرض منه تعرين المدن على الرياضة وتقويته على أداء الواجب والجهاد ، أما اذا كأن الخوض منه المحالبة والتلهى فانه هرام ، ويحرم اللحب بالنرد والشطرنج ولو بغير عسوض ،

الشافعية \_ قالوا : يجوز السابقة بني عوض بالبقر والكلاب والطيور ، ولا يجوز في السغن الشراعية ، وأما غيرها من السغن البخارية والسيارات والغواصات والطائرات بها أذ القاعدة عند الشافعية جواز المسابقة بكل المعام في الحرب ، وتحل المسارعة والمسابقة في السباحة « العوم في الماء » ، والمشي بالأقدام ، والوقوف على رجل واحدة ، ولحب الشياحة « والكوة ، وحمل الأثقال ، والمشابكة بالاصابع ، فكل هذا يحل بدون عوض ، -

#### اغشساء المسلام

السلام معداه السلامة و عالذي يلتى السلام على غيره كانه يقول: التيت اليك سلامة وأمانا من كل ما يضيرك و وبديهي ان افقساء انسلام من السنن الاسلامية الجليلة و لما فيه من اعلان الأمن من ضروريات الانسان ومعيزاته التي يعتاز بها عن الحيوان المقترس الذي لا هم له الا قضاء شهوته والفتك بفريستة و فالسلام عهد اسلامي يعاهد به الناس بعضهم بعضا على أن يكك كل واحد منهم عن التعرض لدم أغيه وعرضه وماله بدون حق و و في افقائه بين الناس ايذان بأن الأشرار خارجون على ما تقتضيه قواعد الاسسلام ، وتتطلبه المكامه الكريمة من المودة والاشاء والتحابب والتسارر ، وضرورة استقرار الأمن بينهم و السلامة من شرور بعضهم بعضسا و

فلهذا حث الرسول على السلام في كثير من الأحاديث ، فمن ذلك ما رواه حد الله بن معرو بن العامس رضى الله عنهما أن رجلاسال رسول الله على السلام خبير ؟ قال الاسلام خبير ؟ قال : « تشمم الطمام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف آورواه البخارى ومسلم وغيرهما ، وقال عليه الصلاة والسلام : « لن تدخلوا الجنبة عتى تؤمنوا ، ولن تؤمنوا عتى تصابيتم ؟ الا الدلكم على شيء أذا فعلتموه تصابيتم ؟ أفشوا السلام بينكم » رواه مسلم وغيره .

<sup>=</sup> وتحل السابقة بعوض في بنسدق الرصاص فانه كالرمى بالسهام •

المحتفية ــ قالوا : تحل المسابقة بدون عوض فى كل ما ذكر عند الشامية الا الشطرنج غانه حرام عندهم ، لأنه يشغل صاحبه بالانكباب عليه ، وفى المسابقة بالطبر عندهم خلاك أما الرمى بالبندق والمجرد فهو كالرمى بالسهم عند المتفية أيضا ، وانما يجوز كل ذلك بشرط قصد الرياضة وتقوية البدن ، لا بقصد التسلية وقطح الوقت ،

الحنابلة \_ قالوا : تجوز المسابقة بلاعوض « رهان » بالشي على الأقدام • وبين سائر الميوانات من ابل وخيل وبفال وحصير وفيلة ، وتجوز أيضا بالطور حتى بالحصام على المسابعة وبن السفن برمى الأحجار باليد والمقانيع ، وتجوز المسارعة ورفسع الأحجار لمرفة الاقسد ، وكل ما فيه رياضة للبحن وتقوية على الجهاد لقوله تمسالى : «واعدوا لهم ما استطعم من قوة » ، و المسابع حديث ابن عمر أن النبي على : « سابق بين المضورة » ، و المضمرة هي المحلوفة القوت بعدد السمن •

ويكره الرقص ومجالس الشمر وكل هايسمى لعبا كاللعب بالطاب والنقيلة و المنقلة م والمدرد والشطرنج ، وكل ما أفضى الى محرم فهو هرام أذا لم يكن فيه مصلحة راجعة

## هبكم البندء بالمسلام ورده

البدء بالسلام(١) سنة عين للمنفرد ، وسنة كفاية للجماعة ، فاذا سلم واحد حنهـم
سقط عن الباقين ، ولكن الأغض أن يكون السلام منهم جميعا ليحصل لكل واحد ثواب السنة ،
وللبسدء بالسلام ميمتان : احداهما السلام عليكم ، والأخرى سلام عليكم ، والاعضل أن
يكون بالمسيمة الأولى ، ويكره أن يبسدا بقوله عليك السلام ، أو سلام الله عليك ، لأن ذلك
تحب قد الاموات لا الاحياء ، فالسنة أ، أقرار السلام لا تحصل الا بقول السلام عليكم (٣)

أما رد السلام غهو فرض عبن على المنفرد، وفرض كفاية على الجماعة ، غاذا رد واهد منهم أجزاً عن الماقين ، ويجب أن يكون الردغورا ، فلو أخره أدير دفر يأتسم ، وأن يكون ـ . .موعه بن آلفي السلام ، فاذا لم يسممه لايسقط الفرض ، فان كان أمسم فانه يجب أن يرد عليه بما يفهم من اثمارة وتحريك تسخة ونحو ذلك ، والأقضل في صيغة الرد أن يقول وعليكم السلام فيأتي بالواد وميسم الجماعة ، ويصمح أن يقول : سلام عليكم ،

ويسن للمسلم أن بيدا من لقيه بالسلام قبل كل كلام ، هاذا التعى الثنان ونملق كل منها بالسلام وجب الرد على كل واحد منها اما هبه ، وأن يرقع موده به هتى يسمه من سلم عليهم سماعا معققا ، ويسن أن يسلم الرجل على أهسل بيته كلما دخسل عليهم ، واذا دخل دارا خاليا من الناس غانه يقول : السسلام علينا وعلى عبد الله المالحين ، ويسن أن يسلم المغيز على الكبير ، والزاكب على الماشى ، و القائم على القاعد ، والقليل على الكثير ، واذا حملت سنة السلام ووجب الرد ، ولكن تفوت أفضلية الترتيب ،

واذا أرسل غائب سلامه لآخر فانت يجب طهة أن يرد السلام ، ويستحب أن يبدأ في رده بالرسول الملغ فيقول : وطيك وطيه السلام ، وكذا يجب الرد اذا أرسل له سلاما في كتاب، ويكره(م) للرجل أن يسلم على امراة أجنبية إلا اذا كانت عجوزا أو شابة دميمة لا تشتمى ، أما المحارم غانه بسن له أن يسلم عليهن كما يسلم على أهله ، ويكره السسلام في المحام ،

 <sup>(</sup>١) الحنفية ــ قالوا : قد يكون البــــ، بالسلام فرضاً وذلك فيماً أذاً التقى راكب بماش في مفازة فانه يفترض على الراكب أن يبدأ بالسلام للامان •

 <sup>(</sup>٣) المالكية ... قالوا : سية السلام لاتحمل الابقول السلام عليكم ، فأو قسال في البدء بالسلام ومسلام عليكم لم يكن مسلماعلى أمعتمد .

العنابلة \_ قالوا : تحمل سنة السلام أيضا ، قول السلام عليك •

<sup>(</sup>٣) الشافسة \_ قالوا : أذا كانت الشابة منفردة في مكان وحدهافانه يكره أن يلقى عليها الرجل سلاما كما يحرم عليها أن تجيب أوتلقى سلاما ، سوآه كانت دميمة تشتهى أو لانوائها المجوز هي التي في حكم الرجل ، أما إذا كانت المرأة مع غيرها رجالا أو نساء فان حكمهاكحكم انرجل في السلام والرد ،

وطى المارى و وعنى كل مشخول بأهر قسديصرفه عن الاجابة هتى لا يقع فى الاثم بترك الرد و فيكره السلام عند تلاوة القرآن جهرا (١) وعند استذكار العسلم ، وهال الأذان(٧) والاقامة ، وعلى القاضى فى مجلس القفساء ، وعلى الواعظ حال القاء عظته ، ولا يجب عليهم الرد اذا سلم عليهم أسد و واذا خمس واحدابمينه بالسسلام من بين الجماعة كأن يقول : السلام عليك يا محمد مثلا ، فان وقع ذلك فانه يفترض على محمد المسلم عليه أن يرد السلام بنفسه ، علو رد أحد الحاشرين لم يسقط عنه الفرض و أما اذا قسال : السلام عليك وأشار أنى محمد بدون تسميته فرد أحد الحاشرين هان الفرض باما اذا قسال : السلام عليك وأشار لهم جميما وكذا اذا قال : السلام عليك بدون اشارة و هانه اذا رد أحد سقط عن المباقين ، الانه يصح أن يضلطب الجماعة بخطاب الواحد ، ويكره أن يسملم على المشتلأ بالتدريس أو استعام الملم و واذا وجسد قوما يأكلون فانه يسلم على المشتلأ بالتدريس أو استعام الملم و واذا وجسد قوما يأكلون فانه يسلم على تفصيل المذاهب (٢) و

ولا يكره السائم على الصبيان ، بالألامضان يسلم عليهم ليملمهم الادب ، ولا يجبعلهم الرد ، لاتهم غير مكلين، أما اذا سلم مبرعلى مكله قانه يجب عليه الرد اذا كان المبريهميزا واذا سلم على مكلفين بينهم مبري غانه لايجزى، على المسديح ، بل لابد من رد أحد المكلفين . ويكره السائم على الجنون والسبكران والنائم ومن يلبى ، ونهاية السسلام عند قوله وبركانه ، فيكره المسلم والمجيب أن يسزيد عليها .

 <sup>(</sup>١) الشافسة و المالكية ــ قالوا : لا بيس انسلام على قارى القرآن مطلقاءوكذا المشتغل.
 بالذكر والدعاء والمسلاة والاكل والشرب •

<sup>(</sup>y) الشافعية ــ قالوا : لا يكره السلام حال الأذان والاتماة ، ولا على القاشى في مجلس القشاء ، ولا على القاشى في مجلس القشاء ، ولا غيره ممن ذكروا ، ولم يستثنوا أحدا من الذين يسن في حقيم البلاه بالسسلام سوى ما تقدم من الشابة المنفردة ، فأنه يحرم السلام منها وعليها ، وكما يحرم على الرجسل وكذلك الفاستى المجاهر ، مانسه يحرم بدؤه بالسلام ومثل الشابة : الخنفي المروف ، ومن يسمع الخطيب فان السسلام يكره عليه ، وإذا سلم عليه ، فانه يجب عليه السرد ،

 <sup>(</sup>٣) الحنفية ـــ قالوا : اذا وجد من يأكل فان كان محتاجا للاكل معه وعلم أنه يدعوه اذا
 سلم فانه يسلم ، وألا فلا يسلم .

الشافعية ــ قالوا: أنه يسلم ولا تجب الإجابة أذا كان الآكل لايستطيع الإجابة لوجود اللقمة في فمه •

المالكية ... قالوا : يسلم على الآكل مطلقاكما تقدم •

الشافعية ... قالوا : لا يكره السائم على مؤلاه ولا على غيرهم الا مااستثنى فيماتقدم.

#### تشميت العاطس

التتسميت بالشين والسين معنساه الدعاء بالمضر والمركة ، وهو أن يقال للماطس «يرحمك الله ي ولايضفى ما فى ذلك انما هو اعسلان الله ، ولايضفى ما فى ذلك انما هو اعسلان المودة بين الناس موتثبيت علائق الالفة والانفاء والخهار ،عرص كل واحسد على ايصال المفسير لأخيه ، وتجتب المداوة والمغضساء والحقد والمصد الى غير ذلك من المسكارم التي يحث طبها الاسلام فى عظائم الامور وصفائرها ،

أما حكم أشميت المأطس فهو أنه فسرض كفاية (١) كرد السلام ، وانما يفترض بشروط ثلاثة ، الشرط الاول : أن يقول الماطس المحدقة ، أو الحمد لله رب المالين ، أو الحمد شعلى كل حسال ، فاذا لم يقسل ذلك فانه لايستحق التشميت ، وينسدب للماطس أن يحمسد الله الشرط الثانى : أن يسمعه يحمد ألله ، فاذا لم يسمعه فانه لا يجب عليه تشميته ، وكما يجب على السامم أن يشمت الماطس فانه يجبعلى الماطس أن يرد بقوله ه يغفر الله لى ولكم »أو بقوله ﴿ يعديكم الله ويضلح بالسكم » ، واذا تتكرر العطاس فانه يشمت في الاولى والثانيسة والثالثة ، وما زاد على ذلك فسلا يجب فيه التشميت ، وحكم المرأة في المعاس كحكمها في السلام ، فإن كانت أجنبية أو شابة تشتهى فلا تشمت ، كما لا يرد سسلامها ، وإن كانت مجوزا أو شسابة لا تشستهى فانها تشمت أما النساء المحارم فانهن يشمتن كالرجال وك ذا

<sup>(</sup>١) الشافعية ... قالوا : تشعيت العاطس سبه .

# كتاب اليهين

#### تعريقسيه

يطلق اليمين فى اللفسة على اليد اليمنى ؛ وعلى القوة ، وعلى القسم ، فهو مشترك بين هذه الثلاثة ثم استعمل فى المحلف ، الأنهم كانوا فى الجاهلية أذا تحالفوا أخسد تكل واحسد ميد صلحيه الميمنى أو لأن الحالف يتقوى بقسمه ءكما أن اليد اليعنى أقوى من اليد البسري .

#### حكميه

يختلف حكم الحلف باختلاف الاحوال ءفتارة يكون واجبا أذا توقف علبه واجب ، كما إذا توقف عليه انقاذ أنسأن برىء مصون الدم من العلاك ، وقد يكون حراما أذا حلف على ارتكاب محرم أو حاف بما لابياح الحلف به ،وقد يكون غبر ذلك مما هو مفضل فالمذاهب(١)

#### دليسله

فالملف بالله تمالى أو بصفة من صفاته مشروع ، وحكمة مشروعيته العث على الوفاء بالمقد مم ما فيه من تمنليم أله تمالى ، ودليك الكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى : « لا يؤاخذكم الله باقلفو في أيمانكم ، ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان » ، وأما السنة فكيرة منها ما رواه أبو داود عن النبي عَنَيْ أنه قال : « والله لأغزون قريشا » تسال ذلك ثلاث مرات ، ثم قال في النائسة « ان شساء أله » ، ومنها ماروى في المسجون من أن النبي يَؤَيِّ كان يحك بقوله : « لا ومقل التاوب » ، وربما يحلف بقوله : « والسذى نفسى بيده » أى بقدرته يصرفها كيف شاء ، وقد أجمم المسلمون على أن اليمن مشروعة ،

الحنابلة ... قالوا : الحلف يسكون واجباوهراما كما ذكر ، ويكون مكروها اذا كان على فعل مكروه أو على ترك مندوب ، ومن الحلف الحروه : الحلف على البيع والشراء لحسديث « الحلف منفق للسلمة ممحق للبوكة » ، رواه ابن ماجسه ،

ويكون مندوبا اذا تملقت به مصلحة كالصلاح بين متخاصمين ولو كان الحالف أهد س

<sup>(</sup>۱) المالكية ... تنالوا : الأصل في اليمين أن يكون جائزا متى كان باسم الله تمسائي أو بمملة من صفاته ولو لم يطلب منه الحلف، وقد بستحب اذا كان فيه تفخيم أمر من آمور الدين أو حث عليه أو تنفير من مصدور : على ان تكتبر الملف من غير ضرورة من البدع المادئة بعد السلف ، ومتى كان اليمين مبلحا كان الحنث مباحا وعليه الكفارة ، الا أن يكون المغير في المنت غانه حينقذ يتبع ذلك في الحديث ، غار حاف على ترك واجب وجب العنث ، وان حلف على ترك واجب وجب العنث ، وان حلف على غمل واجب أو تركمهمية وهدكذا ،

ويكون مباحا كالحلف على مُعل المباح أو تركه ، أو على الخبر بشيء هو صادق فيه... أو يظن أنه صادق فيه ، ومنه الحلف على فعل الطاعة وترك المصية •

ثم اذا كان الحلف على ارتكاب معصية أوترك واجب، وجب أن يحنث فيه ، ولا يرتكب المعصية ولا يرتكب المعصية ولا يرتكب المعصية ولا يرتكب المعصية ولا يترك الزنا وهم المعصرة كالمحرم وكذلك أذا حلف على فعل مندوب وترك مكروه فانه يندب له البر ، وأن كان بالمحكس بأن حلف على ترك مندوب وفعل مكروه فانه يكره له البر باليمين ويندب له الحنث ،

أما اذا هلف على فعل معاح أو تركه فيباج له المحنث وعدمه ، والنبر أولى عن المحنث ، لأن هفظ اليمين فيه أولى •

الشافعية \_ تالوا : الأصل فى الطف الكراهة لقوله تمالى « ولا تجعلوا الله عرضة لايمانكم » وقد بكون مبلحا غير مكروه كما اذا حلف على فعل طاعــة أو ترك محكروه » او فى دعوى عند حاكم مع الصـــدق ، أو كان لتأكيد أمر فى حاجة الى التأكيد كقوله بالله « فوالله لا يمل حتى تعلوا » ، أو كان لتعظيم شأن أمر كقوله عليه الصلاة والسلام « ولله لا يمل متى تطوا » ، أو كان لتعظيم شأن أمر كقوله عليه الصلاة والسلام « ولله لو تطبعون ما أطم ، الضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا » •

ويكون مندوبا اذا توقف عليه لهمل مندوب أو تسرك مكسروه ، أمسا المحنث غتمتسريه الأبكام المفصدة ، فتارة يكون واهبا كما اذا حلف على معصية أو تسرك واجب ، فمسسن مُلف ليشربن الفهر أو لا يصلى فانه يفترض عليه أن يحنث وعليه الكفارة ، وتارة يكون هراما أذا كان بالمكس ، كما اذا حلف أن يقبم المسلاة المفروضة أو لا يزنى فانه يفترض عليه المر باليمين ويحرم عليه المعنث وتارة يكون مندوبا كما اذا حلف على فعل منسدوب وترك مكروه ، ويتارة يكون مكروها كما اذا حلف على ترك مندوب وفعل مكسروه ، وتسارة يكسون خلاف الأولى كما أذا حلف على فعل مباح أو تركه كالأكل والشرب فالأولى أن يبر باليمين صوفا لاسم ألله تعالى وهو في جميم الأحوال نجب عليه الكفارة أذا حنث ،

المنفية ـ تالوا : الأصل في الميمن بائد أو بصفة من صفاته أن يكون جائزا ، ولسكن الأولى أن لا يكثر منسه ، ثم أن كان المك على معمسية كأن حلف بأن لا يكلم والديه اليوم أو شهرا فانه يفترض عليه أن يعنت ، وأن كان على ترك معمسية كأن حلف بأن لايشرب المهر فانه يفترض عليه أن يبر وأن لايعنث وكذا أن كان الطف على فعسل و آجب فانسه . يفترض بر اليمين ، وأن كان على ترك و اجب فانه يفترض بر اليمين ، وأن كان على ترك و اجب فانه يفترض الحنث ولا يترك الواجب ، أما أن الملف على أمر الأولى عمهه ، كأن حلف ليكن البصل اليوم ، أو حلف على أمر فعله أولى من -

## اقسسام اليمسين

نتقسم اليمين الى لفو لا ائم لميه ولا كفارة طيه ، والى منعقدة وهى مالها كمارة اذا هنث فيها ، وغموس (١) وهى ما فيها ائم ولانتفع فيها الكلسارة ، وفى كل ذلك تقصيل فى المذاهب ،

- تركه ، كأن حلف ليصلين الضحى اليوم ، أو حلف على أمر فعسله وتركه يسستوران ، كأن هلف بأن لا يأكل هذا الفيز مثلا ، فقد أختلف في ذلك على قولين : الأول أن يكون المعنث أولى في المثال الثاني وهو حلفه أولى في المثال الثاني وهو حلفه بأن يصلى الفسعى ، وكذلك ألمبر أولى في المثال اثنائت في حالتي الفصل والترك ، وااندول الثاني : أن المبر وأجب على أي حسال لتوله تعالى « واحفظوا أيهائكم » فالمعنث أو "بريدين أو يحرمان في الواجب المحرم ، أما في غيرهما قالبر واجب على القدول الثاني وهو وجيب .

ولا يتمور الحنث الا اذا قيد اليمين بوقت ممين كان يقول: ألهمل كذا، أو أعمل الدرم أو الشهر، أما اذا لم يقيد فانه لا يحنث الاق آخر حياته ، فيومس بالكفارة بموته ، وأدا هلك المطوف عليه قبل ذلك وجبت عليه الكهارة .

(۱) الصنفية — قالوا: اليمين النموس هو أن يطفع الله متعدا الكذب ، و لا يكون كذلك كشوله: والله ما ضربت يلام أن يكون كذلك كشوله: والله ما ضربت معمدا عالما بأنه ضربه ، وقد يكون غير فعل في المال كقوله: والله أنه ذهب الآن ، وحو عائم معمدا عالما بأنه ضيه ذلك ، ولكن الآثة في البدين بأنه فضة ، وكتوله ، والله ما له على المديمو عالم بأن له عليه ذلك ، ولكن الأكثر في البدين المعموس أن يكرن المحلوف عليه ضلا ماضيا عان الذي يتعمد الكذب يصدت غالبا عالما الماضي بقوله فعلت وتركت ، ولايتصور الميمين المعموس في غير الطف بالله تسالى كالحلف الذي لا كفارة له ، ويكون صاحبه أثما تلزمه التوبية ، أما الطف بغير الله تسالى كالحلف بالمحلوق عائم عند المحلوف على المحلوق المحلوق على المحلوق على المحلوق على المحلوق على المحلوق على على المحلوق على عند المحلوق على عند المحلوق على عند المحلوق على على المحلوق على على المحلوق على على المحلوق على المحلوق على على المحلوق على على المحلوق على المحلوق على على المحلوق على المحلوق على المحلوق على على المحلوق على على المحلوق على على المحلوق على المح

 ولا يكون اللغو عددهم الا فى الماضى أو الدال كما مثل ، أما الحلف على المستقبل كعوله والله الإسادون غوا هانه يمين منعقدة تبعب الكفارة بالحنث فيه ، سواء قصد أو لم يقصد، مفلاك الغموس فانه يكون فى المستقبل ، إذن المدار فيه على تعمد الكذب ، فاذا حلف مائه لا يدخل دار فلان غوا وهو مصمم على دخولها فقد تعمد الكذب وكانت يمينه غموسا .

وحكم اللغو أن الحالف لا يؤُاخذ به ق الآخرة ، ولا فى الدنيا فلا كفارة عليه ولا أنه فسه ه

ولا يكون اللغو الا فى اليمين بالله تعالى . أما اليمين بشير الله تعالى فان أثره يبيقى ، كما اذا حلف بالطلاق لفوا أو بالمنسلق ، أو نذر صدقة فانه يقع به الطلاق ويلزم المعتق والنذر كما تقدم الربيسا .

أما المنعقدة فهي الطف بالله أو صفاتسه كمما يأتي ؟

المالكية ـ قالوا : اليمين المموس تشما أمرين ، الأول : أن يحلف كاذب متعمد: ا الكف ، وهذه تنفس صاحبها في النسار أو الاثم الذي هـو سبب في النسار ، وليست لها كفارة لأنها أعظم من أن تنفع فيها الكفارة، بل الحالف بها يتوب ويقوب الى الله تعالى بعا قدر عليه من صبام أو صدقة أو تحوهما ،

الثانى: أن يطلف على شسك أو غلس ضعيف كار يقول: رالله مالقبت غالانا أمس وهو لا يجرى القيه أم لا ، وفى هذه الحالة لا يخلو: أما أن يظهر صدقه بعد ذلك ، أو يظهر كذبه ، أو لم يظهر شيء ، فان ظهر كذبه أو لم يظهر شيء وبقى على شسكله أو ظنه الضعيف فانه يكون آثما كتمعد الكذب تعاما ، أما أن ظهسر مدقه فقد اختلف فيه قولين :

الأول : أنه يكون هينتذ بارا في يمينه ولا اثم عليه .

الثانى: أنه لم يرتفع عنه الاثم لأن الاثم مترتب على الجرأة والاقدام على الحلف بدون مقين ، وهذا لا يكفره الا التوبة ، وأن ظهر أنه مطابق للواقع ، على أن أثم الحالف على الشك أو الظن الفحيف أهون من أثم متعمد الكذب، آما أذا حلف جازما أو على ظن قوى وظهر خلاله فانه لا يكون تحموساً بلن يكون القوآ كما يأتى .

أما أذا تطقت كما أذاً حلف على أمر لأبمكن وقوعه ، أو على أصر علم أنه لا يوجد فالأول كفوله : وأله لأطلمن السماء ، والثانى كقوله : وأله لأفتلن فلانا ، وهو يعلم أنه مبت، أو وأله لا تطلع الشمس تحدا أو نصو ذلك ، هفيه خلاف ، فبمضهم برى أنه من المصودر. الذى لا تخارة له ، وبعقسهم يسرى أن فيه الكفارة ، وأن الشموس تتعلق بالملفى ، فاذا تعلقت بمستعبل أو حال لم تكن من المشموس وهو المعتمد ، والشموس تكون بالطلاق ، فاذا علم بالملكن متمدا الكذب يأتم ويقسع به الطائق ، سواليمين اللغو هى ان يحلف على شيء يرم به حال الحلف،أو يظنه ظنا قويا ثميظهر أنه خلاف ذلك ، كان يقول : والله لا در هم وحى يجزم بذلك ويظن غلنا قويا ثم يظهر بعد ذلك أنه معه در اهم ، وحدمها أنه لا يؤخر عليها ، نم ان كان المحلوف عليه ماضيا فسلا كنارة فيها اتفاقا كقوله : والله ما جاء محمد ، وهو يعتقد أنه لم يجيء حقا ولكن الواقع ثنه يكون قد جاء وان كان مستقبلا كتوله : واثما جاء محمد غدا ، وهو يعتقد أنه لا يجيء حقا ، فعد أنه لا يجيء حقا الذي المستقبل ، لأن الذي يحلف على المستقبل ، لأن الذي يحلف على المستقبل وهو غيب ذو جرآة يندن جزاؤها النقارة ، بخسلاف الذي يحلف على المستقبل وهو غيب ذو جرآة يندن جزاؤها النقارة ، بخسلاف الذي يحلف على المستقبل على ما يعتم في المنتقبل ملا يتعلق به علم ، وبعضهم يرى أنه لا كتارة عليها كالماذي وانحسال ،

ولا يفيد لمفسو الميمين في المنتلف بغير الله تعالى . عاذا حنف بالطلاق أو بالعتق أو فغر حسمة أو نموها أو كانت يمينه لمغوا فانها ندعته في هذه الأشياء ، ويقع بها الطلاق وبيلزم بها المتق والنذر ، حتى ولو كان النذر مبهمه ه

الشافعية \_ قالوا : تنقسم اليمين الى تسمين : لغو ، ومنعقدة ، فاللغو تشعل أهورا 
لاكن ، الى يسبق لسسانه الى ما ام يتصدد باليمين ، كما اذا أراد أن يقول : واقد 
لاكن غدا فسبق اسانه الى تول : واقد لأنسر بن محمدا : ويصدق ظاهرا من يدعى عدم قصد 
اليمين اذا لم يتم قرينة على تذبه الا في فلائد - الخارى والمتنق والايلاء غانه لايصدق ظاهرا 
على أى حال لتملق حق الغير بذلك ، الناني ، يسبق لسنه الى لغذ اليمين بدون أن يقمسد 
شيئا ، كما اذا كان غنسينا وسبق لسانه الى اليمين بأن قال : لا واقد ، وبلى واقد ، وهو لا 
يريد سوى هذا اللفظ ، الذلك : أن يتصون اليمين ريادة لنلام كان يقول عقب كلامه : لا 
واقد تارة وبلى واقد تارة أخرى ، أو يدمم بن المبارتين فيقول : لا والله وبلى والله ، فانه 
يكون لغوا على المعتمد ،

الثانى: المنعقد ، وهى الدنف باسم من أسمائه تمالى أو بصسفة هن مسفاته لتعقيق المطوف عليه بالشرائط الاتية ، فالمنعقدة لابدنيها مسن قصد نحقيق المعلوف عليسه بخالات اللغو كما علمت ه

ولا فرق حددهم فى اليمين سسواء النستلموا أو منعقدة بين أن تسكون على الملغى أو على المستقبل ، مثالفسو يصبح أن تسكون في المستقبل كأن يقول : واقه الأسلفرن غدا وهو يقصد أن يقسول الأدخان دار محصد ، كمايكون في المنفى كلوله : وأقه ما أكلت التقاح أمس وهو يقصد الرمان مثلا .

وكذلك المنعقدة تمسسح على المساشى والمستقبل كتسوله : والله التي فعلت كسفة أمر ماهملته ، وكقوله : والله الأممان كذا أو الاأشاء، فاذا لم يبر في يعينه تجب عليه الكهارة فيها على أى حال مقاليمين الذي يسميه غيرهم غيرسا تجب فيه الكفارة عندهم ، سواء تطفي ح

#### شروط اليمسين

يشترط لانمقساد اليمن شروط منها أن يكون الحالف مكلفا ، فلا ينعقد يمن المسى والمهنون ، ومنها أن يكون مختارا ، فلا ينعقد يمن المدى والمهنون ، ومنها أن يكون مختارا ، فلا المطوف عليه ، ومثله الناسى والمفطى، فلتهما لا شيء عليهما ، ومنها أن يكون شاصدا ، فلا ينمقد يمن يسبق بها اللسسان بدون شصسد، ومنها أن يكون المحلوف به اسما من أسماه الله تعالى أو صفة من صفاته على التفصيل الإتى في مبحث صبع الأيمان ،

باللخى او المستقبل ، أما اللغو غلا كفارذله ، ولا يؤاحذ الحالف به . سواء تعاقى بالماضى
 المستقبل ،

النطابلة ــ قالوا : تتقسم اليمـــين التي أقسام ثلانة : هنمةـــدة . ولفـــو . وغموس . هالمنمقده سى المطف على فمل شيء فى المستقبل أو تركه كقوله : والله لإعتكفن غدا : وواقه لا ازنى أبـدا ، وتنمقد اليمين على المستقبل ولركان المحلوف عليه مستحيلا كما ياتس .

النفه يشمل أمور ثلاثة: الاول: أن ييسمق اليمين على اسنانه من غير قصد عان يقول في انتناء كانر، : لا والله وبلني والله ، ولو كان حالمه كذلك على شيء في المستقبل ، الثالمي : أن بحثف على \* ي يناز، منسب صادتها فهه ثم يظهر خسلانه ، وهذا يكون الحوا في اليمين بالله ، والمنسذر . و نظهار ، أما الطلاق والمعتاق فانه ينعقسد فيهما .

الذائد أن يطف على شيء في المستقبل يظن صدقه : لم يحصل . نام اذا حلف على غيره وهو يضن أنه يعليمه فلم يطمه ، أو فعل ما يقصده انطالف لحدم معرفته غرضه . فذل ذلك من المو الربين ، فلا مؤاخذة عليه ولا كفارة ،

. المموس وهي الذي يحلف بها على شيءمضي متمدا الكذب عالم بأنه كاذب وهده لا كالرة لها ، وسميت غموسا لأنها تنفس صاحبها في الاتم في النار .

(۱) المنفية ــ قالوا: تنحقد يمين المكره ، وتجب عليه النفارة اذا غمل المحلوف عليه ونو أكره على فعله عليه ونو أكره على فعله عالم المحلوف عليه غير دائراهه كما "ذ: حنف لا يشرب هذا الماء فصبه له غيره في حلته كرها فانه لا يحنث أيضسا اذا ذه ل المحلوف عليه ناسيا كما اذا حلم لا يحلق ثم نسى وحلف غانه تلزمه الكسارة في ذلك ، وكذلك يحنث اذا نحسل المحلوف عليه وهو مجنون أو مضمى عليه فلاتنحقد يمينه الأن شرط اسعاد اليمين المخلى: وهو من حنث ذاهلا عن اليمين م

المالكية ــ قالوا : لا تتمقد الليمين بالاكراد أذا أنتقدت من غير اكراه مملاً يبطو : اما أن نكون على عمل شيء كتوله : والله لإكمان الرغيف ويسمى يمين جنث ، أو تسكون على تسرك شيء كتوله : والله لا أدخل الدار وتسمى يمين بر ، هاذا أكره على الحنث في صيغة المبر كان أخل الدار قهرا عنه لا تئزمه الكفارة ولو أكره من غير عائل كان كان راكبا على دابة تمجمحت به وأدخلته الدار قهرا عنه اذا لم يتمسكن من النزول عنها أو أمساكها ، أما اذا تمسكن من النزول عنها بدون ضرورة ، أو من أمسساك رأسها أو بانتثناء رجله طيها ولم يقمل قاله - ومنها أن لا يكون المطوف عليه واجبا في استل والمسادة ، أو في المادة فقسط ، فان كان كذلك قان اليمين لا تتمقد بل تكون لنوا • فمثال الأول أن يقول : والله هذا الجرم متميز ، فهذا ليس يمينا لأن تميز الجرم واجب عقسلاوعادة • ومشال الثساني أن يقسول : والله أن الشمس تطلسع من المشرق ، أو والله لأمون ، فهذا اليس بيمين أيضا • لأن طلوع الشمس من المشرق واجب عادة وتذلك الموت • ومنل هذاما اذال : والله لا أصعد السماء ، أو لا أقلب أمس واجب عادة فلا تتمقد به النيمين ، وينمقد اليمين فيما عدا ذلك وهو أمور أربعة ، الأول : أن يكون ممكنا عقلا وعادة كقوله : والله لادخان الدار في حسالة الاثبات • أو لا أدخل الدار في حسالة النفي ، فيسدا يمين منمقسدة • لأن دخول الدار ممكن عقلا وعسادة • الثانى : أن بكون مستحيلا عادة فقط كقوله : والله لأصعدن السماء أو لأحملن الجبا ، ويدهنا في هسذا

يهنث وتلزمه النفارة وكذلك أذا أدخله الدار غيره كرها وتمكن من الخروج منها بدون خرر
 ولم يغمل غانه يهنث وتلزمه الكفارة •

أما أذا أكره على الحنث في صيعة الحنت من الحاف على الفعل بأن مدمه من الفعل مانم قسرى فقيه خلاف ، فقيل يحنث ونثارهه الكفار قوهو الشهور ، وقيل لا يحنث وهسو القياس وانما لم يحنث أذا أكره في حسيمة البر وهر لا أفعل انفاقا ، لأن الحنث فيها يكون بالفعل لان من حلف لا يحنل الدار يحنث بدخولها ، بخالف صيعة الحنث نان البر فيها يكون بترث الفعل ، وأسباب المترك كثيرة ففسية فيها ، أما أسباب الفعل فهي غليلة فوسع فيها ،

ويشترط في عدم احدث بداكراه مستة شروط والأول: أن لا يعلم حال اليمين أنه على النمل والثاني : أن لايأمر غيره باكراهه و الثالث أن لا يكون الحالف على شخص هو المكره له به غيره حلف على وجه أن لا تدخل الدار ثم أكرها والله على دخولها حدث و بخالاف ما أذا أكرهها غيره و الرابع : أن لا يكون الاكراه شرعيا كما أذا أكرهها غيره و الرابع : أن لا يكون الاكراه شرعيا كما أذا أحدث لا يدخل أسجن ثم حبس فيه لدعوى شرعية فانه يصنف : وكذا أذا حلف لا يدخس فيه الدعوى يدث و الشهر فاكره والمائلة المنافس : أن لا تكون يعينه لا أخمة طبقها ولا مكرها والمائلة ولا مكرها والمائلة ولا مكرها في المائلة والمكون عند والله المنافس : أن لا يقمله المداور وحدث بالنسيان و من مد المائلة لا يحدث المنافس المناف

بمجرد الطف ، وكدا اذا قال : والله لأقتلن فلانا وهو ميت على تفصيل المذاهب (١) • بالمك : أن يكون معتدما في المقسل والعادة كقوله : والله لأجمعن بين حياة مائن وموته ، فان الجهم بين المندين مستحيل عقلا وعادة ، ويحنث فيه بمجرد المحلف ، الرابع : أن يكون وأجبا شرعا أو معتدما شرعا ، فالأول كقوله : وإلله لأصلين الظهر ، والثاني : كقوله : والله لأشرين الخهر ، وهذه يعين معقدة أيضا ،

 (١) العنفية ـ قالوا : اذا كان المحاوف عليه مستحبه عادة فانه يحنث بمجرد الحلف ادا لم يوقت اليمين بوقت ، أما اذا وقته بوقت فانه لا يحنث اذا مضى ذلك الوقت ، فلو قال : والله لأصمد من السماء بمد سنة مثلا لا يحكم بحنثه الا اذا مضت السنة •

الصنفية \_ قالوا : اذا هلف ليقتان فلاتأوهو ميت فلا يخلو : اما أن يكون عالما بموته وقت الطف أو لم يكن عالما ، فاذا لم يكن عالما بموته وقت الطف أو لم يكن عالما ، فاذا لم يكن عالما بموته وتبين له أنسه ميت فانه لا يحنث ؛ لأنه عقد يعينه على حياة كانت موجودة فيه وهرويما ، أما اذا كان عالما بموته فانه يدن الله المعلوف عليه وأن كان مستحيلاعاد ولكنه ممكن في ذاته يحسح وقوعه لجواز أن يعيد الله له المعياة ، بخلاف مسألة الكوز ؛ وهي اذا ما حلف ليشربن ماء هذا السكوز بدون أن يقيد بوقت وكان فيه ماء قارلة الحالف أو غيره ، أو سقط الألاء وحده فأريق ماؤه فانه يحنث، والفرق بين المسالتين : أن الماء في المحاورة الثانية لايمكن اعادته بمينه أصلا ، فان من المككن عقلا اعادة ماء آخر في الكوز ، أما الماء الذي أريق وذهب غانه لا يمكن اعادته عثلا ، فاذا في الكوز وقت المحلف وقد أريق ، أما المصورة الأوليفان انحياة اذا عادت فان ذات الاسان لم تتخير ، في الكور بعينها ، وأعلم أن في مسانة الكوز أربعة أوجه ، الأولى بعينها ء وأعلم أن في مسانة الكوز أربعة أوجه ، الأولى بعينها ، وأعلم أن في مسانة الكوز أربعة أوجه ، الأولى بوليس فيه ماء نظر نون يعينه نفي ماء نظر الموجون إليون فيه ماء فيا الكوز الميم وليس فيه ماء نظر الموجون إلى المين وانكانت نظافى : أن تكون مؤقتة بوقت وفيه ماء فهمه وهو لايضف في هذين الوجهين : لمحمد المقاد نفية مجدود الماء فذا الموجود المؤدن وجود الماء في الكوز فانعقدت ، ولكي باراقة الماء بدل انمؤدما ،

الثالث: أن تكون البمين غير مؤقتة بوقت ولاماء في الكوز كما اذا تال: والله لأشربن ماء هذا الكوز ولا ماه غيه ، وفي هذه السورة لايحنث أيضا ؛ لأن يمينه لم تنمقد أصلا لمدم وجود الماء ، ولا يحنث في الصور الثلاث عسواء عم أن في الكوز ماء أو لم يعلم ، والرابع : أن تنون اليمين غير مؤقتة بوقت وكان في الكوز ماء كما اذا قال : والله لأشربن مساء هسذا المكوز بدون أن يوقت بوقت وكان فيه ماء كماذكره في أول المسألة غانه يحنث ، سواء عسلم بوجود الماء أو لم يعلم ، وسواء أريق المساء وحده أو أراقه هو أو غيره ويتفرع على هذا مسسائل ،

منها: أنه أذا حلف ليقضين حتى قائن غواقمات أحدهما قبل اللهد قانه لا يحدث لبطلان البمن بحد انعقادها ، ومنها أذا قال لامرأته :أن لم تصلى غدا قالت طلق، هجاءها الحيض، س في المدة بهل أن بمضى وغت بعض أداء أنصاره فيه . أو بعدما دلمت ركمة فاته يعنف طي الأصح ، وذلك لأن المحلوف عليه وهي المسلاة بعض وقوعها مع وجود أنسدم ، فحصول الدم لا يبطل الليمين ، الا ترى أن المستحمة نصح منها المسلاة مع وجود الدم ، فلا مانع من أن الشارع بمكن أن يشرع المسلاة مع الحينس . بخلاف مسألة المكوز : فأن المحلوف عليه فيد ممكن أصلا، غلفا حكم يحتثه ، وكذ أذا قال وأقه لأصومن من اليسوم بعد أن أكل في النهار ، فإن يعنه بينمقد ويحتث ، لأن الصيام دمكن مع الأكل كما في حالة النسيان ، فأن من الكل ناسيا يعد صائما فيمكن أن يشرع الصيام عالأنك حيثتمة ،

ومنها أذا قال أزوجه بعد ما أصبح أنصباح: أن لم أجامعك الليسلة فأنت خذا ، فأن لم تن له نية انصرفت الى الليلة المقبنة ، وأن نوى الليلة الفائتة فأن يعينه لاتنعقد ولا يحنث، وكذا أذا قال بعد طلوع انفجسر : وقد لاأنام النيلة وهو لا يعام أن الفجسر قد طلع فسانه لا يحنث •

ومنها ما اذا تدل لامرأته : أن م نردى انال اذى انخذتيه من محان كسدا فأنت طالق وهى لم تأخذه ، بل مسو بدق ف مسكنه فانه لايحنت لأن المحلوف عنيه غير محكن ، فأن رد المال مع عدم أخذه مستحيل •

ومنها أنه اذا حلف لا يعطى غازنا شيئا الابدال من زيد فعات زيد فانه لايدنث اذا أعطاه. واذا حلف ليقضين دينه غذا فقضاه اليوم فانه ديدست و وثنا ذا حلف لياكان هذا الرخيف غذا فاكله اليوم فانه لايدنث دأو دناه ليقتلنه غذا فعات اليوم فانه لايدنث ، ولو جن الحالف في يومه فانه يدنث ،

المالكية ... قالوا الذا منع مامع من فعل المحلوف عليه فلا يخلو: اما أن يكون عقليا ، كما الخاطف ايتنان فائد مو مبت ، أوليذبحن حمامه فاذا هو مبت ، مالوت مانسم على ، وإما أن يكون المانع عادي تنا أذا حلف ليدبحن حسامه فوجده مسروقا ، وإما أن يكون المانع ثرير عالى المانع ثرير عالى المانع ثرير المانع ثرير المانع ثرير أن عقليا فان المداف الايدن الا اذا حصل بعد اليمين ولسم يوقت بوقت ولم يفرط في الدمل فاذا فال : وأنه الادبحن الحمام فعات الحمام بعد الحلف وفرط في فيحت ولم يفرط في الدمل فاذا فال : وأنه الادبحن الحمام فعات الحمام بعد الحلف وفرط في فيحت ولم ينش ، أما أذا قال : وأنه الأدبحن الحمام فعات الحمام بعد العلق وفرط في الا يحتث ، أما أذا دمل الموت تعلى اليمين كان قال لا يحتث ، أما أذا دمل الموت تعلى اليمين كان قال لا يحتث مطلقا ، صواء وقت أو لم يوقت ، فعرط أو لم يفرط ،

وان كان الماتم عاديا كما أذا وجد الحمام مسروقا • لمان كانت السرقة حسلت قبل اليمين غانه لا يحدث ، سدوا، فرط فى الذبح أو لمبغره ، وسواه وقت بوقت أو لم يوقت ، أما أن كانت السرقة حصلت بصد اليمين فانه يحدث مطلقا ، سدواه وقت أو لم يوقت • فرطأو لم بغرط وان كان الملتم شرعا كما أذا حلف ليطأن أمراته اللبلة فوجدها حائضا فانه يعدش طقا = مد سواه كان اليمين نبل طروه الحيض بأن حلف وهى طاهرة ثم طرآ عليها الحيض بحد اليمين واستمر الليلة كلها، أو حلف اليمين وهى حائض قبل حلفه و فالمانع الشرع يووجب الحنث مسواء نقدم على اليمين أو تأخر ، أما أذا حلف لبطانها ولم يقيد بالليلة ثم وجدها حائضا فانه ينتظر رفع الحيض ويفعل المحلوف عليه فلا يحنث وغاذا وطنها وهى حائض ففى بسره خلاف : فبصفهم يقول : انه لايحتث لأنه فعل المحلوف عليه وهو الدلول اللغوى ، وبعضهم يقسول : يمتث لخالفته للمدلول الشرعى و ومحل هذا الخلاف اذا كانت اليمين بعد الحيض ، أما أذا كانت قبله وفرط حتى حاضت ، فان القيساس الاتفاق على حنشه ه

الصنابلة \_ قالوا : اذا حلف ليقتلن فلانا فد ذا هو ميت غانه يحنث مطلقا ، سواه علم بموته 
قبل الحلف أو لم يعلم ، وكـذا اذا قال : واشه لاشربن ماه هذا الكوز ولا ماه فيه ، سواء علم 
بأن فيه ماء أو لم يعلم ، وكـذا اذا حلف ليضربن هذا الحيوان غدا فمات قبل أن يضربه غانه 
يحنث ولو لم يعضى وقت يتمكن فيه من ضربه ، وكذا اذا طلك لياكلن هذا العلمام ندا فتلف 
قبل المند فانه يحنث ، سواء تلف بالمنتساره أو بغير اختياره ، وكذا اذا حلف ليشربن هذا الماء 
الله م ، أو ليضربن هذا الملام فتلف الماء ومات المنادم عبر نظم على بمنت عند 
مرت الملام وتلف الماء ، وكذا اذا أطلق يمينه ولم يقيدما بوقت كما اذا قال : والله لأكان هذا 
الزعف فتلف الرغيف قبل أن يأكله فانه يحنث عند تلفه ، واذا قال : واثه لأضربه 
غدا المضربة فيل المند فاته لا يعر ، كما أذا حلف ليصوص يوم الجمعة فصلم يوم الخميس ، واذا مات 
انحلف قبل الغد أو جن حتى ضرح المسدونات.

الشافعية ــ قالوا : أذا حلف ليقتل فلانا وهو ميت فانه يدنك مطلقا ، وأذا قال : وأنه الشاهعية ــ قالوا : أذا حلف ليقتل فلانا وهو ميت فانه يدنك مطلقا ، وأذا قال : وأنه بمنعه عن أثالفه ولم بمنعه فانه يدنث من المُحد أذا مضى زمن يتمكن غبه من الأكدال ونم يأتل . فمتى مضى ذلك الزمن حكم بمنئه ولو فسحد الطمام في آخر يوم ، وكذا أذا مات من الفد مانه يدنث متى ممنى زمن يتمكن فيه من الفحل قبل موته فيحكم بحثثه عقب مدنى ذلك الزمن ، وأن مات في آخر الفيار ، وكذا أذا آتلف الطمام بنشك هيد المناف الدي للمسكم بحثثه وقت الاتلاف، وأدا يحتم بحثثه بحد مفى زمن من الفحد يتمكن فيه من الفعل ، وأذا قدم ملما المحلول عليه أو أخره مع تمكنه من الفعل في السوقت المحد في يعينه غانه يدنث ، فاذا طف ليقضين عليه أو أخره مع تمكنه من الفعل في السوقت المحد في يعينه غانه يدنث ، فاذا الوقت غانه يحنث وأذا شرع في هدمة القضاء من وزن أو كيل ونحوها قبل الوقت فتأخر القضاء من وزن أو كيل ونحوها قبل الوقت فتأخر القضاء عن الوقت

الحنفية \_ قالوا : إذا كان المحلوف عليه مستحيلا عقلا وهادة غان اليمين لا تتمقسد ولا تبقى منعقدة . ومنها خلو اليمين من الاستثناء لهلا ينمقداذا تال : والله لا العل كذا ان شاء الله ، أو الا أن يشاء الله ، وفي أحكام الاسستثناء وشروطه تفصيل في المذاهب(١) - ومنها أن يتلفظ باليمين، غاذا جرى اليمين على قلبه بدون تلفظ لا ينمقد ، وقد زاد بعض المذاهب شروطا المحسري .

(۱) المالكية - تناوا: الاستثناء اما أن يتون بالمشيئة أو يكون بالا أو أهد أخواتها ، مالاستثناء بالشيئة لايفيد الا فى اليمين بالشوالنفر المهم «وهو الذي لم يمين فيه المنفور» فأن قال: والله لا أنصل كذا أن شاء أه أو الاأن بشاء الله ، وعمله لا كفارة عليه بالشروط الإثنية وكذا أذا قال : على نفر لا أنصل كذا أن شاء الله أو الا أن يشاء الله ، أما أن قال عليه الطلاق أن فعل كذا أو لم يفعل كذا أن شاء أله وحدث غانه يلزمه ولا تتفعه المشيئة ، ولفتك في الاستثناء باراد، أله وقضاء أله وقدره : وحل هو مشل الاستثناء بمشيئة أله أو لا ، فقال بعضهم : أنه مثل الاستثناء بالمشيئة ، فلوقال : والله لا أفعل كذا أن أراد ألله ، أو أن قدر هو الاستثناء بالمهيئة فقدا ،

أما الاستثناء بالا أو أحد أخواتها فه وينفع فى جميع الأيمان ، فاذا قات : واقد لا أكلم زيدا الا يوم الخميس ، أو ما خلا يوم قدومه، أو ما هاشا يوم موسه ، أو ما حرا يوم مونه، أو ليس يوم مرضه ، أو يكون يوم موته ، فانه يفيده فيما استثناه ، وكذا اذا قال الامرأته : ابت طالق ثلاثا أن دخات الدار الا واحدة نغمه الاستثناء بالشروط الآتية ،

وينفع الاستثناء في جميع متعلتات اليمين، أى سواء كانت صنتهانة أو ماضية ، منعقدة أو غموسا ومعنى نفعه في المحموس أنه يرفع الاثم ، فمن حلف أن يشرب البحر ، أو يحمل الجبل، أو يحد الميت ، واستنى بالشبيئة أو بالا أو أحمد أنوانها فلا عليه ، ومثل الاستئناء بالا أو يحد أخوانها التقييد بشرط أو صفة أو غلية، فاذا قال : لا أدخل دار زيد ان كان فيهاءأو لا أدخل داره الكبيرة مثلا ، أو لا أدخل داره الى وقت دنا ، أو مدة غييته أو مرضه ، أو في الشهر مانه يفيد هذا ك ، ويشترط في مصحة الاستثناء خمسة شروط ، الأول : " ، ب . سال الاستثناء بالمستثناء بالمستثناء بعد منه ، كالسمال الاستثناء بالمستثناء بالمستثناء بنقم أو رد سلام ونحو ذلك أو العطاس أو انقلام انفس أو التثاؤب • أمااذا سكت لتذكر شيء أو رد سلام ونحو ذلك في الاستثناء لا نقعم ، في الدستثناء لا نقعم ،

الشرط الثاني : أن ينوى النطق بالاستثناء أما ان جرى على لسانه سهوا بدون نهة فانه لا مفدد سواء كان بالمسيئة أو بالأ أو أهسد أشواتها •

الثالث: أن يقصد بالاستثناء ابطال اليمين سواء كان التصد من أول التلفظ باليمين ، أو في التلفظ باليمين ، أو في أنناء التلفظ به فانه يهيد طي في أنناء التلفظ به فانه يهيد طي النسهور أذا كان الاستثناء متصلا على الوجه المتقدم ، وهو يفيد ولو كان بتذكير الغير كان يقول الحالف تسخص آخر : قل ان شاء أق ، فقالها عقب الفراغ من المطوف عليه امتلا الا بدون غصل قاصدا حل اليمين غانها تنفع ، أما أذا لم يقصد حل اليمين بأن قصد التبرك بأن شهد أق له يقد حل العمين بأن قصد التبرك بأن

الرابع: أن ينطق بالاستثناء ولو سربحركة لمائه ، ومحل كون النطق به سرا يعيد
 الدا لم يحلف على حق الذي كبيع أو الجارة أو نحو ذلك لأن اليمين يسكون حينتذ عسلى نية
 المطف وهو لا يرضى بالاستثناء •

الشرط الخامس: أن لا ينسوى أولا ما أحرجه ثانيا بالاستثناء غاذا نوى ادخاله أولا ثم المرجه ثانيا لا ينفعه الاستثناء ، بل ينبغى أن ينوى اخراجه قبل أن يحلف ، غلو قال : كل هذك على هرام لا أنمل كذا ونوى قبل أن يقول ذلك اخراج الزوجة ثم غمل المحلوف عليه لا شيء في الزوجة ثم أمل المحلوف عليه لا شيء في الزوجة ، أما اذا نوى ادخالها ثم أخرجها بالاستثناء غانه لا ينفع ، ويسمون هذه السائة بالماشاة ، لأنه حاشى الزوجة أولا أى الخرجها من يمينه ومتى خرجت الزوجة كان المنابقة بالماشاة ، لأن تحريم المحلك فى غير الزوجة والأمة لفسو .

الشائعية \_ قالوا : الاستثناء يفيد ف جميع الايمان والعقود بشروط خمسة • الأول : النيمل المستثنى بالمستثنى منه اتصالا عرفيا بحيث يعده فى العرف كلاها و احدا ، فلا يضر الفصل بسكتة التنفس والعى وانقطاع الصوت والسمال اليسير ، بخلاف السمال الطويل غائه يضر • وكذا يضر الفصل بالكلام الأجنبي ولويسيرا ، والسكوت الزائد على سكتة التنفس والعى وانقطاع الصوت • الثانى : أن يقصدبه رفع مكم اليمين عنان لم يقصد به ذلك لايفيد الثانى : أن ينوى الاستثناء قبل القرائ عن التعلق بالميني • الرابسع : أن لا يستنمرق المستثنى منه غلو قال : عليه الطلاق ثلاثا الاثلاثا لا يفيد ، لأن المستنمى اسستترق جميع المستثنى منه علو قال : عليه الطلاق ثلاثا الاثلاثا لا يفيد ، لأن المستنى اسستترق جميع المستثنى منه • الخامس : أن يتلفظ به بحيث يسمع نفسه عند اعتدال سمعه حدث لا يكون

الحنفية ــ قالوا : يشترط خلو اليمين من الاستناه سواه كان بالشسيئة أو بغيرها و ولو قال : لاأنعل كذا ان شاء الله ، أو الا أن يبدو لى غير عنا الله ، أو الا أن يبدو لى غير هذا ، ثم فعله لا يحنث و وكذا ان قال : لا أهمل كذا ان أرى و أو الا أن أمب غير هذا ، ثم فعله لا يحنث و وكذا ان قال : لا أهمل كذا ان أعساننى الله ، أو يصر الله ، أو قال : بمحونة الله ، أو بتيسيره ونحسو ذلك ثم فعله لا يحنث ولا كذارة عليه و والاستثناء يفيسد عندهم فى اليمين بالله تعالى وغيره ، الا أنه أن لا يحنث في المحافزة : ن أعاننى الله أو بعمونة الله وأراد به الاستثناء غانه ينفع فيما بينه وبين الله ولا ينفع فيما بينه وبين الله ولا ينفع فضاء ه

ويشترط المحة الاستثناء شروط، الأول: أن يتكلم بالحروف بحيث يسمع نفسه نفاذا لم يسمم نفسه لا يصح الاستثناء على المحدج الا أذا كان أهم فانه يصح استثناؤه .

الثنانى: أن يكون متصلا فاذا عصل بين الاستثناء وبين المستثنى هذه فاصل من فير خرورة لايننم المستثناء و أما اذا كان الفصل المصروة تنفس أو عطلس أو جشساء أو كان بنسسانه ثقل فطال تردده ثم قال : أن شاء المهانه به حج ولايشترط قصد الاستثناء ، فلوقال لامرأته : أنت طالق عجرى الاستثناء على لسانه بدون قصد لا يقع الطلاق ، وهذا هو ظاهر المذهب و

## مبهث المسيغ التى تنعسد بهسا اليمنين

تنمقد اليمين باسم الله تمالى كتوله : والله وبالله وتالله ، وتتمقد بصفة من مطاته ، وأى ذلك تفصيل الذاهب(١) ،

انثالث: أن يزيد المستثنى على المستثنى منه كأن يقول: هي طالق ثلاثا الا أربعا •

الرابع: أن يكون مساويا كأن يقسول: هي طالق ثلاثاً آلا ثلاثاً ، فاذا استثنى السكل من الكل بغير لفظه صحح الاستثناء كما اذا قال: نسائى طوالق الا زينب وفاطمة وسلمى وليس له غيرهن ، فانه استثناء الكل من الكل بضع لفظه فيصح ،

المتابلة \_ قالوا : يغيد الأستناء في كل يمن تدخلها الكفارة ، كاليمين بالله تمالى ، والظهار ، والنفر ، غاد يغيد في الطسلاق ، فاذا قال : والله لا أضل كذا ان شاه الله ، أو على نذر ان فسلت كذا ان شاه الله ، أو على نذر ان فسلت كذا الا أن يشاء الله ، غان يمينه لا تنعقد ، ومثل مشيئة الله آرادة الله أن قصد بها المشيئة ، أما أن قصد بارادة ألله محبة الله أو أمره غانها لا تغيده وكذلك اذا أراد بالمشيئة أو الارادة تحقيق المحلوف عليسه لا التعليق ، غان الاستثناء حينئذ لا يغيد ، ويشترط لصحة الاستثناء شروط :

الأول : أن يكون متصلا بالمستثنى منه عقلا ينفع أذا انقطع عنسه ألا أذا كان الانتطاع يسيرا كانقطاعه بتنفس أو سمال أو عطاس أو تميء أو تثاؤب غانه في هذه الحالة يكون متصلا حكما ه

الثانى: أن ينطق المالف بالاستثناء بأن يتلفظ به ، غلا ينفح أن يتكلم به فى نفسه الا إذا كان مظلوما •

الثالث: أن يقمد الاستثناء قبل تصام النطق بالمستثنى منه ، فلو حلف غير قامدد الاستثناء في من المستثناء في المستثناء في الاستثناء في المستثناء في المس

الحنفية \_ زادوا في شروط اليمين : أن لا يفسل بينه وبين المطوف عليه فاصل من سكوت ونحوه ، فاذا أراد شخص أن يحلف آخر فقال : تل والله فقال مثله ، ثم قال له : 
قل ما فملت كذا فقال مثله ، فانه لا يكون ذلك يمينا منعقدة ، لأنه حكى كلام غيره ، والسكوت فاصل بين اسم ألله وبين المطوف عليه ، وكذا لو قال على عهد ألله وعهد الرسول لأفعلن كذا ولم يفعل فانه لا يحنث لأن عهد الرسول ناصل بين القسم وهو عهد ألله ، وبين المطوف عليه ، وعيد الرسول علم بين القسم وهو عهد ألله ، وبين المطوف عليه ، وعيد الرسول غير قسسم ،

ورادوا أيضًا الاسلام ، وهو شرط اليمين الموجبة العبادة من كفارة أو صلاة أو صيام . (١) المنفية ــ قالوا : يتمقد اليمين بنو عين، النوع الأول : أن يطف بذكر اسم الله ع = الكريم كأن يقول : والله وبالله ، وينقسم هذا الى قسمين : مختص به تمالى فلا يسمى به غيره كالله والرحمن ، وهكم هذا أن اليمين ينعقدبه مطلقا أي بدون نية أو هاجة الى نظر الى عرف ، وغير مختص به بل يطلق عليه وعلى غيره كالعليم والمطليم والمالك ونحو ذاك ، وحكم هــذا أن المالف به اما أن يقصد اليمين ، أويقمد غير اليمين ، أو لا يقمد شيئًا ، فـــان قصد اليمين انعقد يمينه بلا خلاف ، وأن قصد غير اليمين لا ينعقد يمبنه ، لأنه نوى ما يعتمله كلامه ، ويصدق في قوله الا فيما يتعلق به حق الفير ، كالطلاق والايلاء ، فلو قال : ال حلفت يمينا فامرأتي طالق ، أو لا أفرب زوجتي فوق أربعة أنهر ثم حلف بهذا وقال لم أقصد اليمين : لا يصدق قضاء وزر دق فيما بينه وبين الله ، أما أذا لم يقمد شيدًا خانسه ينمقد على الراجح : لأن دلالة القسم تعسبن اليمين ، وإذا قال : بسم أله لا أقوم ، أو قال ، واسم أله أعطيك درهما كما يحلا به بعض النصارى ، فقيل : ليس بنمين لعدم تعارض الطف به وأختاره بعضهم • وقيل انه يمسين لأن الاسم وألمسمى وأهد ورجمه وعضهم • النوع الثاني : أن يحلف بصفة من صفاته تمالي ، والراد بالصفة هذا الصفة المعضة ،

كتدرة الله وعزته وعظمته • أما التي تدل على ذات وصفة كالدليم ونحوه فنند تقدم عكمها في النوم الأول ، ولا فرق بين أن تكون الصفة . صفة ذات أو صفة فعل ، ولكن يشعرها في أنعقاد البرق بالصفة أن يتعارف الناس الحلف بها ءهان الأيمان مبنية على العرف وهدذا هرو

المحيح ء

والحلف بالقسرآن وبكلام الله ينعقد به اليمين ، لأنه صفة من صفات ألله تعالى كعزة الله وجلاله وقد تعورف الحلف به بقطب النظر عن كسونه النفسي أو اللفضي : أما الحسلف بالمسحف كما يفعله العامة من وضع أيديهم على المسحب وقولهم : وحق هذا المسحف فسانه ليس بيمين ، أما أذا قال : أقسم بما في هذا المسحف غائه يكون يمينا ، ولا يتعقد اليمين بصغة لم يتعارف الحلف بها كرحمة الله وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه ونفسسه وشريعته ودينه وهدوده ومفته وسبمان القونهو ذلك ٠

الشافعية - قالوا: الصيغ التي تنعقد بها اليمين أربعة 'نواع:

النوع الأول : أن يحلف بما الهتمل الله تعالى به بحيث لا يجوز الطلاقه علم غيره سواء كان مشتقاً كرب العالمين ، أو غير مشتق كلفظ الله وسواء كان من أسماء الله الحسني كالرحمن الرحيم ، أو من غيرها كفالق الخلق ، ومن نفسي سيده .

النوع الثاني : أن يطف بما يطنق على الله تمالي وعلى غيره ، ولكن الغالب فيه اطلاقه على الله كالرهيم وألرازق والرب والخالق بدون الصافة الى المحلق ، فان هذه تدخمل في غيره تعالى مقيدة فيقال : خالق الانمك ورحيم القلب ورازق الجيش ورب الدار ونحو ذلك . النوع الثالث : أن يطف بما يطلق على الله وعلى غيره بالتساوي كالموجود والعسالم والهي ، قَان هذه الآثسياء تطلق على غير الله تعالى بالقيد،وانما ينعقد اليمين،بهذه الأنواع= المثلاثة أذا أراد اليمين، أما أذا لم يرد اليمين غانها لا تنقد ، وفي ذلك ثلاث صور ، لأنه لا ينقد اليمين، أما لا ينقل ، أما لا يتصد شيئًا بل يطلق ، غان أراد المين أو أطلقه تنمقد يمينا في الأنواع الثلاثة، أما أذا أراد عدم اليمين غانها لا تتمقد في اليمين أو أطلقه تتمقد يمينا في الأنواع الثلاثة، أما أذا أراد عدم اليمين غانها لا تتمقد في ينمقد بمينا ، ويقبل منه ذلك ، غاذا قال : وأفي ألطلاق والمتالق والايلاء ظاهرا ، غلو قال المنافق المثلق والمتالق والايلاء ظاهرا ، غلو قال : أن حافقت بالله غائت طالق أو لا أطار أو في فوق أربعة أشهر ، ثم حلف بعد ذلك بالله وقال : أن يتمدد بالصيغة أله تعالى ، أو يقصد غيره ، أد لم يقصد شيئًا غاذا تصد بها ألله تعالى أنعقد اليمين في جميع الأنواع ، وأن قصد به غيره انمقد في النوع الأول دون الانخيين ، لأن ما يختص بله بنا بناسين الميمن تسمر في اليه وبن غيره ، غان اليمين لا ينعقد الا أذا تصد به الله تعالى أنعقد لا لذا قصد به الله تعالى أنعقد على الله ققط ، والميطلق عليه وعلى غيره ، ولكن النالب الملاته الأولين ، وهما ما يطلق على ألله ققط ، وما يطلق على وما يطلق على واله ققط ، وما يطلق على وعلى غيره ، التساوى ، فانه لا ينعقد الا إذا قصد به أله تعالى على الله ققط ، وما يطلق على وعلى غيره ، بالتساوى ، فانه لا ينعقد الا إذا قصد به أله تعالى غيره المنال غيره ، المالة على الله قط على الله قط المنالة على المنالق على المنالق عليه بالتساوى ، فانه لا ينعقد الا إذا قصد به أله تعالى غقط ، الأنه لما ألمال المنالة على النه قط المنالة على المنالة على الله قط المنالة على المنال

النوع الرابع: أن يحلف بصفة من صفاالذاتية كملمه وقدرته وعزت وكلامه ومشيئته وحقة وعظمته ، أما مصفات الإقمال كالمطلق والرزق فليست بيمين ، أما الصسفات السلبية فلميا لها الخمة •

وتنعقد اليمين بقوله: وكتاب الله ويمين الله والقرآن والمصحف والتوراة والانجيا، الا اذا أراد بالقرآن الفطية والصلاة ، غذا يمطلق عليهم لقوله تمالى: « واذا قرىء القسرآن فاستعموا ألمه » غان المراد به الخطبة ، وقوله تصالى: « وقرآن الفجر » غان المراد به صلاة الفجر غانه في هذه المحالة لا ينعقد به اليمين ، وكذلك لا ينعقد اذا أراد بالمصحف الورق أو البلد ، كما لا ينعقد إذا أراد بكلام الله العروف والأصوات ، أو بالقرآن الألفاظ أو النقوش ،

وتتمقد بقوله: أقسم بالله ، أو أحلف بالله ، أو أقسمت بالله ، أو ملفت بالله ، الا اذا أراد الاخبار بانه فعل ذلك فى الماضى وسيفعل فى المستقبل فانه لا يتمقد وهذا هو الراجع ، وبعضهم يرى أله أذا صرح بلفظ أحلف أو باقسم فانه لا يكون يعينسا .

المالكية \_ قالوا : صيغة اليمين المنعقدة يازم أن تكون بذكر اسم من أسماء الله الصنعي

سسواه كان موضوعا للذات تقط كالله ،أو موضوعا لهسا ولصفة من اله نات كالرحمن الرحيم ،
وكذلك ينمقد بذكر صفة من صفاته ، سواه كانت تلك الدمغة نفسية وهي الوجود ، أو كانت
من صفات الماني كقدرة الله وحياته وعلمه ،أما الصفة السلبية نكدمه وبقائه ووحدانيته
غفيها خلاف عندهم ، فمن يرى أنها صفة حقيقة يتول : انها يمن ، ومن يرى أنها أدر
اعتبارى يقول انها ليست بيمين وما صفات الأعمال كاللفاق والرزق والأمانة وندوها قان
الحلف بها لا ينمقد اتفاقا ، ولابد من ذكر اللفظ ، غلا ينمقد البمين بالكلام النفسي على
الراجح ، ويكفي ذكره حكما كما أذا قال :أحلف أو أقسم أو أنهد ولم يذكر الاسسم
الكريم غلنه يكتفي بتقدير لفظ بالله أذا نوى اليمين ، وينمقد اليمين بقول ألله وما ألله وأيم
الله وحق اله وعظمته وجلاله وارادته وكفالته بمعني كلامه التقديم، وكلامه والقرآن والمصفف
الذوي به الكلام القديم ، أما أذا نوى به الورق والنتابة ، أو أم ينسو شبئا فانه ليس
اذا نوى به الكلام القديم ، أما أذا في عبادة غانها لا تكين يمينا ، ولا يجوز الطف بها ،

ومثلها وأمانة ألله وعهده وعلى عهد الله مقان أراد بالأمانة كايم الله تمالى وبالمهد كذلك هيمين ، أما أن أراد بالأمانة الأمانة المعروفة المثار لها بتوله تمالى : « إذا عرضنا الامانة » وأراد بالعهد المعروف مفانه لا ينعقد مها اليمين ، ولا بجوز الملف بهـــا حدثة .

وينمتد بقوله : أعزم بالله آن معناه أقصد ، فلايد من ذكر الاسم بعده لفظا بضالاً ا أهلف ، أو أقسم ، أو أشهد ، فانه يكفى فيها نيسة تقدير الاسم كما سنة ، و ١٧ تنمقد اليمين بقوله : لك على عهد لا فعلت كسذا أو لأقبلن كذا ، وكذا لا تنمقد بقوله : أعلاك عهدا على بأن ألمل كسذا أو أثركه ، ولا تنمقسد بقوله : عزمت علك بالله لا تقل كذا أو لا تعملن كذا أو لا تتمقد بقول : حاشا لله ما فعلت كسذا ولا بقوا : معاد أله ما فعلت كذا أو لأشعال كذا ، ومعنى معاد ألله : الاعتصام والتحصر به تعالى ، وبصح أن يكون بالدال أي معاد الله ومعناه المسود والرجوع اليه تصالى ،

ولا تتحقد بقوله: الله راح أو كفيل أن تصم بذلك الأشبار ، أما أن نه ي بها البهم. متنحد وكذلك تتحقد أذا جر لفظ الجلالة ، نوى تقدير حرف القدرم فأنها تكون يمبنا ولو لم يقصد اليمين ولا يضر الفصل بين القسموهو ألله وبدن المطوف عليه بكلمة كقبل أو راع لأن الفصل عدهم بهذا لا يضر في المقاداً اليمين ،

وأذا قال : يعلم أله أن قصد بها اليمين انعقدت والا فسلا .

المحنابلة \_ قالواً : تتعقد اليمين بأهرين ، الأول : الحلف باسم الله تسالى كتوله : والله وبالله وتاله ، وهذا تتعقد به اليمين مطلقا وأن نوى غيره ، لأنه مضتص به تسالي ، وأما ما يسمى به غيره ـــ ولكن اذا أطلق يتصرف الى الله ، كلمخليم والرحيم والرب والمولى ، قان حــ مبحث الحلف بغيي الله تعالى

لا ينعقد البمين بغير أله تعالى كالطنبالنبي ﷺ عَلَيْهُ ، والكمية ، وجبريل والـ إلى وغير ذلك من كل معظم ولا كفارة على الحنث في الحلف به ، وإذا قصد الطالف بذلك أشراك غير

د نوی به الله تعالی أو لم ینو شیئا انمقدیمینا ، وان نوی به غیر الله تعالی لا یدمقدت یعینا ، وان حلف بشیء لا ینصرف الی الله اذا اطلق ولکن یحتمل اطلاقه علی الله ، کالایمی المرجود والنحی والعسالم والمؤمن والواحدوالمکرم والشاکر ، فانه ینعقد یعینا آدا نوی به الله تعالی لأنه نوی باللفظ ما یحتمله ، أما اذا فوی غیر الله تعالی أو لم یفو سیئا نامه لا بنمقد بعینا ،

واذا حلف بشيء مضاف الى اسم أله تهالى ينمقد يمينا كقوله: وحق الله وعيد الله واسم ألله وأيسر ألله ، وبحال الله ، وبحد ذاك . وتجب عليه الكفارة في ذلك اذا حنث و وكذاذا قال : على عهد ألله وميثاقه غائه ينسق يمينا لاضافته الى الله وينمقد اليمين بأمانة الشولكن يكره ، وقد اختلف في الكراهة التيل : تحريمية وقيل تنزيهية واذا قال : والمهدو الميثاق والأمانة ونحو ذلك بدين اضافة الى اسم الله تعالى ، وينمقد الميمين بقونه . المهمين بقونه . والمهدر أله وان لم ينسو به الميمين ، ومعناه الحلف ببقاء أله تعالى وحياته .

الثانى : الحلف بصغة من صفاته تعالى نحو : والرحمن والقديم والأولى وخالق الذلق ورازق العالمين ، ورب العالمين ، ورب العالم بكل شيء ، ورب السعوات والأرض ، والحي الذي لا يموت ، والأول الذي ليس قبله شيء ، ومالك يسوم الدين ، وعظمة الله وقدرته وعزته واردته ، وعظمة وجبروته ووجهه ، فينمقد الحلف بهذه الصفات وان لم ينسو أليهين ، أو نوى بها غير الله تمالى كأن نوى بالقدرة المقدور وبالعلم المعلوم ونحو ذلك ، لأنها مريحة في المقصود غسلم تفتقر الى نيسة ،

وينمقد الحلف بكلام أله لأنه صسفة من صفاته تمالى : وينمقد بالصحف بدون كراهة لأن الحالف أنها بقصد الحلف بالكتوب فيهوهو القرآن و وكذلك العالم بالقرآن أو بمورة منه أو باكية أو بحق القرآن فانه ينمقد يمينا ، وكذلك ينمقد الحلف بالتوراة أو الانجيل أو الزبور أو الفرقان أو صحف أبراهيم وموسى فهى كلام فله تعالى وينصرف اليمين الى غير المدول منها ،

وينمند اليمن بقول أحلف بالله ، أو الشهدار أقسم أو أعزم ، كما ينمند بقوله : أقسمت أو شهدت أو حلفت أو آليت أو عزمت بالله ، واذا أم يذكر أسم آلله أم يكن يعيف الا أذا قوى الانساغة الى ألله تصالى .

وان قال : ويت بقول أكسمت بالله ونحوه الغبر عن قسم ماضى بقبل قوله قفساه . . . ولا ينمقد اليمين بقول أكسمت بالله ، أو أعسم الله ، أو علم الله ، ونحوه ولو نوى به اليمسين ، . علم الله ، ونا الل

الله معه فى التعظيم كان ذلك شركا ، واذا قصد الاستهانة بالـطف بالنبى والرسول ودعو ذلك كفر - أما اذا لم يقصد شيئًا من ذلك بل قصد اليعين نفى حكمه تفصيل المذاهب(١) .

#### مبحث

### اذا هسلف على غسيره أو مساله بالله

اذا قال لمغيره : أقسم عليك بالله ، أو أحلف عليك بالله لتقملن كذا ، أو لا يُعمل كذا ففيه تفصيل المذاهب(٧) ه

(۱) المنفية ـ تالوا : الحلف بالتعليق نحو على الطلاق لا أفعل كـذا ، أو ان فعلت كذا يلزمنى الطلاق ان كان الغرض منه الوثيقة أى اتثاق الخصم بصدق الحالف جـاز بدون كراهة ، وان لم يكن الغرض منه ذلك أو كان حلفا على الماضى فانه يكـره ، وكذلك الطف بنحو وأبيك ولمعرك ونصـو ذلك .

الشافعية ــ قالوا : يكره الحلف بغير الله تعالى اذا لم يقصد ثنيبًا معا ذكــر العلى المحيفة ، ويكره الحلف بالطــلاق ه

الحنابلة حد قالوا : يحرم الحلف بغير الله تمالى وصفاته ولو بنبى أو ولى ، فمن حدلف بذلك يستففر الله تمالى ويتوب ويندم على ما فرط منه ولا كفارة عليه ، ويكره الحلف مالطلاق والمتساق ه

الملكية ــ تالوا : الحلف بمعظم شرعا كالنبى والكمبة ونحوهما فيه تولان : الحرمة ، والكراهة والمشهور : الحرمة ، أما الحلف بمائيس بمعظم شرعا كالحلف بالانصاب والدمساء التي كان يحلف بها فى الجاهلية ، أو بشيء من المبودات دون الله تمالى فلا خلاف فى تحريمه اذا لم يقمسد تمظيمها ، والاكفر كمسسا ذكـر فى أعلى المحيفة ، وكذلك لا ينبغى الاختلاف فى تحريم الحلف بالآباء والأشراف،ورؤوس السلاطين وحياتهم وما شاكل ذلك ،

(۲) الحنفية \_ قالوا : اذا قال رجل لآخر : والله لتدمان كذا وكذا ، أو بالله لتدمان كذا وكذا ، أو بالله لتدمان كذا مان أراد به استحلاف المخاطب ولم يرد أريحلف هو فـلا يكون يمينا ولا شيء عليهما ، وأن أراد أن يحلف بذلك أو لم يرد شيئًا غانه يكون يمينا : ويحنث أذا لم يعلمه المخاطب . وأذا قال له : أقسمت لتغملن كـذا ، أوقال : أقسمت بالله : أو أشهد بالله . أو أشهد بالله . أو أشهد بالله . أو أشهد بالله . أو أدلف

بالله أو أعزم بالله لتقملن كذا ، سواء تسال عليك أو لم يقل فانه يدمقد يهمينا يلسزم بسه العالف ، ولا شيء على المفاطب الا اذا أرادبه الاستقهام فانه لا يكون يهينا حينكذ .

المالكية ــ قالوا : اذا حلف على رجسل بأن قال له : حلفت عليك بلله لتقعان كذا ، أو لا تقعل كذا ، أو لا تقعل كذا ، أو لا تقعل كذا في الإنقسر : وكذلك اذا الله علم يطمعه حيث الحالف وجبت الكفارة على من أقسم الا اذا قصد بذلك غير الميمن ، عانه في هذه المحالة فيسه خلاف ، و المشهور أنه لا شيء عليه ، وكذا أذا لم يقصد شيئا ،

# مبسائث كفسارة اليمسين موجباتهسا

### تجب كفارة اليمين بأمور مفصلة في المذاهب(١) .

ولو تذل : حلفت عليك ولم يقل بالله ولم ينوه فلا كفارة عليه • وكذا لو تذل : أع بزم
 مليك بالله ، أو عزمت عليك بالله أو سالتك بالله ترام يقصد به اليمـــين ، فالأصبح أنه لا ينرون

ويندب لن ساله أحد بالله أو أقسم عليه به أن يير قسمه ، وأن يجيبه ألو, طلم ، أذا نم يكن هناك مانح شرعى ولم يتذرع السائل بذلك الى الالحاف ومضايقة الناس ، ويتأكد اندوب فيما تجب فيه الكسارة .

الشافعية حدة الوا: اذا قال لغيره: اقسم عليك بالله أو أسحالك بالله التعمل كذا ، فاست يكون يمينا اذا قصد به يمين المفاطب ، أو قصد الشناعة عنده، يكون يمينا اذا قصد به يمين المفاطب ، أو قصد الشناعة عنده، أو لم يقصد شحيعًا فائنه لا يكون يمينا ، فاذا حلف شخص على آخر أنه يتألم فاذا أراد تحتبق الإنكل وانه لابد هنه كان يمينا ، وأن أراد أتشفع طحده بالله أنك تأكل ، أو أراد يمسين المفاطب كان قصد جمله حالفا بالله فلا يكون يمينا ، لأنه لم يحلف حيثة لا هو ولا المماطب وريدما عند الاطلاق على الشخاعة ، ويسن للمفاطب ابراره في القسم اذا أراد به يمين

المنابلة ــ قالوا : اذا أقسم على غيره غان قال : والله التعملن يا غلان كسذا ، أو لا تعملن كذا فلم يطعه حنث الحالف وعليه الكفسارة ، لا على من لم يطعم على الراجح ، وأن قال: أسألك بالله التفعان كذا ، وأراد بذلك اليمن يكون يعينا ، والكفارة على الحالف أيضا ، أها إذا أراد به الشفاعة غانه لايكون يعينا ، ويسن ابرار القسم كما تسن أجابة السؤال بالله .

(۱) الصنابلة ... قالوا : تجب كفارة اليمن بامور : أولا : اذا هنك الحالف باليمن المعقدة بشروطها المتقدمة ، ثانيا : بالنفر المطلق وهو الذي لم يمن فيه المنفور كتوله : على نفر ، أو بشروطها المتقدمة ، ثانيا : بالنفر المطلق وهو الذي لم يعن فيه المنفور كتوله : على نفر ، أو المائل أور زوج المناز مسينا ممينا عان نوام الزمه ، ثالثا : اذا حرم على نفسه شيئا من المحال غير زوج كتوله : ما أحل الله على حرام ، وان لم تكن نه أوج ، فان كانت حرمت ، وان لم تكن فعلية كفارة الليمن ولا يحرم عليه شيء ، وكذا اذاتال هذا الطعام على حرام ، أو أن أكاته فهو حرام كنارة الديمن ولا يحرم عليه شيء ، وابعا : أن يقول : على يمين أن فعلت كذا و المناز المناز

— الزنا أوشرب النفر أوتركالمسلاة أوالصيام أن فعل كذا فانه فى كل هذا تلزمه كفارة اليمين ان غلم المسلم و المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم و المسلم المسلم و المسل

المالكية ــ قالوا : تجب الكفارة بأربمــة أمور ، الأول : النفر المبهم ، وهو الذي لم يمين مهه المدور كان يقول : لله طبي نفر ، أو نـــفر لله على ان معلت كذا ، أو أن لم ألهمل كذا مانه تهب ميه الكفارة ان هنث ، وكذا اذا قال : ان شـــفى أفله مريضى على نـــفر ، أو له على نفر غششى الله مريضه ، هانه يجب عليه كفارة الميين ، أما النفر الممين وهو ما عين فبه النفور كان يقول : لله على نفر أن أصوم أو التصدق بكذا يانه يازمه ما عينه باللفظ أو النبية .

الثانى : هميفة اليمسين كأن يقول على اليمين ، أو الله على يمين ، أو ان فملت كا فهلي ، من فانه تتب علم الكمارة و المدنث في ذلك ،

الثالث: الطف باليمين المتعدة على بسره هر الطف بالنفي كتوله والله لا أدخل الدار ، مسبت يمين بر لأن العالف بها البراءة ما لم يدخل الدار ، الراسم: الميمن المنعقدة على مسبت يمين بر لأن العالف بها البراءة ما لم يدخل الدار ، الراسم: الميمن المنعقد بمين طف طف هدف وهي المعلق على المنافق المنافق على المنافق المنافق على المنافق المنافق المنافق المنافق على المنافق المنافق على المنافق المنافقة المنافق المنافقة المنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة المنافق المنافق المنافقة الم

ومنها النذر غير المين كما اذا قال : على نذر لا ألمل كذا أو ألملة ، غاذا حدث تلزمه كفارة يمين ، لأنه أن كان لم يسم شيئا ولكنه التزم بهذه المبارة الكفارة ، فكاله نذر الكفارة ، وكاله نذر الكفارة ، ومعل ذلك اذا لم ينو شيئا مميناً ، غاذا نوى شيئا الزمه ، ومنها أن بقول : على الممن الأممان كفا وأن لم يذكر الله لمانها تتمقد يمينا وعليه الكفارة لى هنات قبية ما لم يرد الالقباريان في ...

### ميمت في كيفية كفسارة اليمج

كدارة اليمين هي المعام عشرة معساكين أو كسسوتهم أو تحسرير رقيسة ، ولا ترتيب بين واحد منها ، فهو مخير بين أن يقعل أيهسانسه ، فان عجز عنها ولم يستطح أن يقعلواهدا منها فانه يصوم ثلاثة آيام ، ولا يجزى المسام الا بعد العجز عن فعل واحد من الامور الثلاثة،

صدمته يمينا ، ومنها أن يحرم على نفسه شيئا سلالا كان يقول : هذا الطمام على هرام هانه لا يحوم عليه ، ولكن ان أكله تلزمه كفسسارة اليمين • أما أدا قال: أن أكلت هذا الطعام فهو على حرام فاكله ، فائه لا يلزمه شيء ، لأنه في "دول حرم طعاما موجسودا بالفصل ، أما في الثانى فائه ما حرمه الا يمد الأكل ، فلم يكن موجودا وقت التحريم • وكسذا حسرم على نفسه حراما بأن قال : الخمر على حرام فائه أذا شروعا كان عليه كفارة يمين بشرط أن يفوى به الاخبار أو لم ينسوشيئا فلا كفارة عليه ، ومثله ما أذا قال : مسال فلان على حرام •

واذاً قال : كل حل أو حلال أنه أو حلال السلمين على حرام قان كانت له زوج فالمفتيه إنها تطلق منه بواهسدة بالنسسة ، وان تعددت أزواجه بن جميعا بواحدة ، وأن نوى به الثاثث منلاث ، وأن لم تكن له زوج وقت اليمين انعقديمينا ويهنث بمجرد الأكل والشرب ، وتلزمه كفارة اليمين أن حلف على مستقبل ، وأما أن حنف على ماض كانت يمينه غموسا أن تعمد الكذب ، ولفوا أن لم يتعمد ، ومنها أن يقول : هو برى، من أنه أن قبل كذا قاته تأزمه الكفارة ان علف وتنذا اذا شل : انه برىء من الرسول الو من القرآن أو من كتاب الله أو من أية مسن كتاب الله أو من كل آية فيه قانه تازمه الخفارة بالحنث ، وكذا أن تبرأ من الكتب الأرمسة ، ولو كرر البراءة تعددت الايمان بحسب التكرار فاذا تقال : هو بريء مناقه ، وبريء مناأرسول لا يفعل كذا غفط حنث في يمينين ، وإذا زادوات ورسوله بريثان منه فأربعة أيمسان ، وأذا برىء من الاسلام أو من التبلة أو من صوم رمضان أو من الصلاة أو من المؤمنين علنه يمين الزم به الكفارة ، ومنها أن يقول : أن غمس كسدًا فهسو يهودي أو نصراني أو فاشسهدوا عُيه بالنصرانية وهو شريك الكفسار أو كفر ، فانه أن فحل نازمه الكفارة أذا كان هلفه على مستقبل ، أما أن كان على ماض وهسو عسالم بخلافه كان غموسا ، والمعالمة بذلك أن كان يعتقد أن هذا يعين فالصحيح أنه لا يرتد عن الاسلام ، وأن كان يعتقسد أنه يرتد بذلك أو بمباشرة الشرط قانه يرتد بالعلف بذلك لرضائه بالكفر ، ومنها أن يقول : صيامي اليهود أن قلت كذا ونوى به القربة كان يعينا ، أما اذانوى به الثواب أم يكن ، ولا كفارة بقوله : ان ملت كذا غلا الله في السماء ، ولا بتوله السهداقة أو الشهد مالكته ، أو هو يريء من شهاعة المنطقى ه

التَّسَلَمُسِيَّةً ... قالوا : تازم المُكســـــارة في اليمين المُعقدة شرائطها ، وفي اليمين المُعوسى وهو ما اذا حلف أن له على غلان كذا وكسرر الأيمان كاذبا ، أما اذا قال : على عذر كلفا أن س فَتَعَارَة السِمِن تميها تخبير • وترتيب ، فالحالف مذير بين أن يطعم عشرة مساكين أو يكسوهم أو يحرر رقبة ، وليس مفيرا فى الصيام ، أمابيان كل واحد من الثلاث المذكورة وشروطها فقيه تفصيل المذاهب (١) •

كلمت غلاقا وهو المسمى نفر اللجاح كما يأتى المانه عند وجود المدلق عليه فيه أقسوال ثلاثة : انه مغير بين الكفارة وغمل الأول : أن عليه كفارة يمن ، الثانى : أنه يغمل ما يسمى ، الثانث : أنه مغير بين الكفارة وغمل ما سماه وهو الأظهر ، أذا النترم غير قربة كأن قال : على نفر أكل كذا أو شرب كذا الزمته كفارة يمين ، ولو قال أن دخلت كذا فعلى كفارة يمين أو فعلى كفارة نفر ازمته كفارة يمسين بالدخول ، ولو قال : أن دخلت غملى نفر ولم يعين كان مضيرا ف غمل قربة من القسرب وتعيينها اليه وكفارة يمين ، أما أذا قال : أن شفى ألله مريضى فعلى نفر ازمته قربة من القسرب وتعيينها اليه لأنه في القانى نفر تبرر وهو لا تنفع فيه الكفارة بحال ، ولو قال على اليمين كان تسوله لفسوا لا شيء فيه ،

وكذلك قوله: ان فعلت كذا فانا يهودى أو برى، من الاسلام أو من الله أو من القرآن الرسول ونمو ذلك ، فانه ليس بيمين منمقدة ، بل هو لذي لا شيء فيه ، ثم ان قصد بالحث به أبماد نفسه عن الفعل ، أو لم يقصد شيئًا لا يكفر ، بل يكون آئما فليستغفر الله وليزيد لا إنه الا نلله معمد رسول الله اها ان قصد الرضا بذلك أذا فعله فانه يتكفر في المال. (١) المصنفية سالوا : يشترط في الأطمام ثروط ، الأول : أن يعطى كليمسكين من العشرة نمف ساح من بر ، أو صاح من مر ، أو شعير أن قيمة ذلك ، ودقيق البسر كحبه يجزى " منه سام ع ودقيق السري كحبه يجزى " منه أماع ، وكل جنس من الطمام منصوص عليه منه ما ع ، ودقيق الشعير كحبه يجزى " منه أماع ، وكل جنس من الطمام منصوص عليه كسام من البريد برئا من جنس كثر من القيمة أكثر من ساح من البر لا يجزئه ، ونصف الماع هو ضح وتند ، وهذا التعليك الاباحة بأن يغدى كذر وتحد من المدر ويصف الماع م

"النامى: أن لا يعطى الكفارة كلها السكي واحد فى يوم دفعة واحدة أو متقرقة على عشر مه أن : أنو أعطاه كل سباعة نصف صباع لم يجزئه ، أما أذا أعطاه كل يوم نصف صباع بصيت يحليه التيمة فى عشرة أيام فانه يجزئه ، لأن تجدد الحاجة كل يوم يجمله كمسكين آخر ، ذكانه حرة ، القيمة لشرة مساكين -

انثانث : يشترط أن يغدى كل مسكين من المشرة ويعشيه ، أما اذا غدى واحدا وعشى و احدا آخر غيره وهكذا لم يجزئه ، لأنه يكون تد فرق طعام العشرة على عشرين وهو لايمسح، كما لايمسح أن يفرق طعام المسكين الواحد على مسكينين الا اذا آلفي ما أعطاء لبعضهم وكمل للاغوين ، ولو غدى مسكينا وأعطاء تدمة العشاء احزاء .

الرابع : يشترط وجود الفسداء والعشاء في يوم واحد ، فأو غدى واحدا في يوم وعشاه في يوم آخر فانه لايجزئه ، وقبل يجزئه ، وعلى هذا فلو أخرج الكفارة في رمضان والشتبدل المداء بالعشاء في ليلة أخرى آجزاء ، الخامس : يشترط الادام فى خبر الشعيروالذرة ليمكه أن يشبع ، بخلاف غير البر فانه
 لا يشترط فيه ذلك ولكنه يستحب فيه الادام »

السادس : يشترط أن لا يكسون في تلك المشرة طفل عطيم ، وأن لا يكون فيهم واهد

شيعان قبل الأكمل •

وأها الكسوة فيشترط فيها أمور ، أهدها : أن يكون الثواب مما يصلح للأوساط ، ثانيها: 
أن يكون تويا بحيث يمكن الاتتفاع به فسوق درثة أشهر ، غلو كان قديما أو جديدا رقيقا 
لا ينتفع به هذه المدة فانه لا يجزى ، ثالثها: أن يستر البدن كله أو أكثره فيجزى ، الملاءة 
والجبة والقديم والرداء والقبساء والازار أذا كان سابلا يتوضح به ، ولاتجزى المعامة 
لا السراويل من المصديح ، ولابد للمرآة هن فصار مع لثوب ، وأذا أعلى لفقد كسوة 
لا السراويل من المصديح ، ولابد للمرآة هن فصار مع لثوب ، وأذا أعلى لفقد كسوة 
أو مماع من تعركما تقدم كه لمانها لجزى \* ولايشترط أن ينوى بالكسوة الاطمام على الظاهم 
من الذهب أما النبة فانها شرط لصحة التكفير ق ذاته ، وتصحح في الأطمام بالتمليك والكسوة 
قبل الدغم وبعده معادمات الصحة باتية في يد الفقير ، أما الأطمام بالابلحة بأن كانوا عسده 
مناكلوا ثم نوى ذلك التتكبير فانه لا يجزئه ، لأن العامم لم يع في يد الفقير في هذه المالة 
بد المتنى فانه لايجزى \* و كل يمحلى من هذه الكسارة من لا يجرئه أن يعطيه من 
بد المتنى فانه لايجزى \* و فان يمطي من هذه الكسارة من لا يجرئه أن يعطيه من 
أهبه 
أهبه 
أهبه 
أهبه 
أهبه 
أهب المناه قباء أمل الذمة ، فانه يصحح أن يعطيهم من هذه الكارة ، وفقراء أهل الاسلام 
أهبه 
أهبا 
أهبه 
أهبا 
أهبه 
أهبا 
أهبه 
أهبا 
أهبه 
أهبا 
ألمال الا فقراء أهل الذمة ، فانه يصحح أن يعطيهم من هذه الكارة ، وفقراء أهل الاسلام 
أهبه 
أهبه 
أهباء 
ألماء 
ألماء

ويشترط لصحة الكدارة بالمتق : أن يعتقرشبة كالهة الرق ، وأن تكــون فى ملكه ، وأن يكون مقرونا بالنية كما ذكر ، ولا يشترط فى الرقبة الايمان .

أما الصيام فهو أن يمسوم ثلاثة أيام متتابمة ، غلو عاضت المرأة أثناه صومها بطلت التفلرة ويشترط لصحة التكلرة به أن يمجسر عن غمل واحد من الثلاثة كما مر ، ويمتبر المجل وتت الأداء لا وقت المنت ، غلو كان معه مال وقت المنت ثم ذهب وصام ، ثم رجع له المال وتت اللاداء ويشترط أيضا أن يستمر المجز الى اللاراخ من المسايم يجزئه ، لائه كان عاجز او قت الأداء ويشترط أيضا أن يستمر المجز الى اللواخ من السوم ، غلو صام المصر يومن ثم هصل على المال قبل صيام الثالث لم يجزئه الصيام تويده تقدرا من يمال التكارة زائدة على الكفاف ، والكفاف هو منزل يمسكنه ، وثوب يلبسه ويستم عورته وقوت يومه ، واذا كان له مال وعليه دين مثله فان تض به دينه قبل أن يكلو صام ، والنوج أن يعنع زوجه المسرة من المسوم »

المالكية ... قالوا : يشتوط فى الاطعام شروط : أولا أن يعلك السكين أو الفقير مدا وهو ملء الميــدين المتوسطتين لا مقبوضـــتين ولامبسوطتين ، ويقدر بالكيل بثلث قدح مصرى كما تقدم فى كفارة الصيام - ويشترط أن يكون من الأنواع التى تخرج فى زكاة الفطــروهى = حـ تسمة : القمح ، والشعير، والسلت، والزبيب، والدخن ، والذرة ، والأرز ، والأقط هوهولمين يأس خال من الزبد » ويندب الزيادة على الد لمني سكان المدينة ، أما هم فلا يندب لهم لقلة مالهم أو بملكهم رطلين من الخبز بالرطل البخدادى وهو أصغر من الرطل المصرى قليلا ، ويجزى، الخبز بلا ادام على الراجح لكن يندب الادام ، والمتعر والبقل ادام ، ويجزى، أيضا أن يشجعهم مرتين غداء وعشاء أو غدامين أو عشاءين ، صواء توالت الرتان أو لا ، همسل بينهما بطول أو لا ، وســـواء أطعم العشرة مجتمعين أو متفرقين ، متساوين فى الأكل أو لا ، والشرط بعضهم تقاربهم فى الاكل ، و

ثانيا : يشترط فى المسلكين الحرية ، والاسلام ، وعدم لزوم تفقق على المضرح فلاليجوز أن يدفع منها الرجل لزوجه أو ولده الفقير ، ويجوز أن تدفع الزوج منها لزوجها وولدها الفقر ، لائها لا تلزمها نفقتهما •

مائنا: يشترط أن لايكرر الاعطاء ، فلايجوز أن يطمسم واهسدا عشرة أمسداد فى عشره أيام كما يقول المنفية ، وهذا شرط فى الكسوة أيضسا ،

ر ابدا \* يسترط أن لا ينقص الحصص :بل لابد أن يمطى كل مسكن حصة كاملة ، فلا يبور أن يمغى عشرين مسكينا عشرة أمددادلتل واحد نصف مد ، الا أن يكمل لمشرة منهم ما نقص بأن يمعلى لكل واحد منهم تصف مد آخر .

الماسا : يشترط أن لا تكون ملفقة من موسين فاكثر ، فلا يجوز أن يضرح بمض الكنارة الماء الله في الآخر كسوة ، ففو أطعم خصسة وكسا خصسة لا يجسزته الا اذا الغي ما أعطاء نضسه منهم ، فاذا الغي الكسوة وجب عليه أن يدمم خصسة آخسرين وبالحكس : تمم يجوز التفيق من حدف نوع واحد بأن يعطى بعضيم أحدادا والبعض الخير أرطالا ، ولايشترط بقاء التحديث في يد المقتب ، بل يكمله الولو ذهب ما أخسدة المقتب من يسده ، ومثلها الكررة برمي التي صرفت الأقل من ضرة ، أماتكميل الناقصسة وهم، الذي صرفت الأكثر بم عنصرة ، فبعضهم يشترط أن يبقى ما أخذ المقتبرييده ، ولكن الراجح عدم السستراط ذلك ، عشرة ، فبعضهم يشترط أن يتبقى ما أخذ المقتبرييده ، ولكن الراجح عدم السستراط ذلك ، ويشترط في الكسوة أن تكون في حق الرجل ثوبا بيستر جميع بدنه أو ازارا يمكن أن يشتمل بيشتم في المساقد المواد أو المنازا ، ولا يشترط في الكسوة أن المرازا ، ولا يشترط في الكسوة أن تكون من كسوة ووسسط أطل بلاده ، بل تكفى ولو كانت أقل من كسوة أوسط ، أما الطعام فيشترط فيه أن يكون من عيش أهل البلد لا ميش المكتر على المتحد ، وإذا أراد أن يكسو صفيرا فانه يلزم أن يصطبه بالمبعلى الكبير على المتحد ، وإذا أراد أن يكسو صفيرا فانه يلزم ، ولو كالمتحد ، وإذا أراد أن يكسو معال الكبير على المتحد ، وإذا أراد أن يكسو من الطبي الكبير على المتحد ، وإذا أراد أن يكسو من الطبي الكبير وهذا هو المتحد ، وإذا أراد أن يكسو من الطبي الكبير على المتحد ، وكانك ذا أراد أن يطمن الكبير وهذا هو المتحد ، باسمنى به عن اللبيء وهذا من اليوب عالمت المتعن أن يستورونة الافراج عن هذه سيسانى به عن اللبورة المت أن يصورة قساسانى به عن اللبورة المتعن أن يستورونة المعرفة المتورونة الافراج عن هذه سيسانى به عن اللبورة المتعرونة المتعرونة المتورونة الألورة عن هذه سيسون المتعرونة الم

 الأهور الثلاثة: الاطمام والخدسوة والكثارة ، بأن لم يكن عنده ما يباع على المفلس حسام ثلاثة أيام ولا يجب تنابعها بل ينسدب .

الشافعية — قالوا : يشترط في الاطعام شروط الأول : أن يعطى كل مسكين من العشرة مد من الطعام مر وهو رحق وثلث » أو فصف قدح مسرى وثمن كيلة ، والرطأ المتبر ماشمه وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسياح درهم اثانيا : يشترط أن يكون الطعمام من قسوت غالب أهل بلد حالف ليمين ، سسواء كفر عن فلسه أو كفر عنسه غيره ، وقيل أذا كفر عنه غيره ، فقيل أذا كفر عنه عرف ما لمبين بقوت بلد المكفر ، فلا يجسزى التنمو والأقط « وهو لمن يابس أخسرج زبده » ما لم يكن قوت نمانب أهل البلد المبين لل صدقة الفطر ، وترتب في الأفضلية همكذا : البسر ، ما المبين عنه المناسمين المناسمين عنه المناسمين ، فالمدس ، فالموسى ، فالموس ، فالموس ، فالموس ، فالمدس ، فالموس ، فالمدس ، فالموس ، فالمدن ، فالكورة ، فالكمرة ، في الكمارة ، في مدن كالمدم عملا ، هذه لا يجزى ، في الكمارة ،

ثانثا : يشترط أن يعلى لذا واحد منهم مدا كنملا ؛ غلو أعلى العشرة أمداد لأحد عشر مسكينا لم يكف و ودَسنا لا ينفى أن يعطى المشرة المنصة ولا يكمى أن يعطى همسسة طعاما ، وخمسة كسوة ويشترط فى النكسوة أن تكون شيئا مما يسمى كسوة مما يعتاد لبسه تكميمر أو عمامة أن خمار وطرحة » أو كساء وحرام » أو فوطة « منشقة » • فلو أشترط عدرة ونها وفرقها على مشرة مساتين تكمى • فلا يككي للفف ولا التفاز وهو ما يلبس فى الميد » ولا النطقة ، ولا التشدوة ، وهى ملينعلى به الرأس كالطائبية » ويشترط أن يكون تحويدا بل يجري المنوس ولسر في المين بنايا ويشترط فى المتق أن يتون جديدا بل يجري المنبوس ولسر مفسولا ما لم يكن بنايا ويشترط فى المتق أن يتون المتق رئيدة فوقة سليمة من عيب يظل بممل أو حسب . بنان حجر فن إنفلاة بأن أم يحد شيئا زائدا على ما يكلى المعر الغالب له ولمن يقون يون يمونه ولو تئن - بسكا المسلسات ؛ لأن أن اسمات قد لا يكنيه المعر الغالب له ولمونه ، فلا يقال الكافرة ولا يشترط أن ينوى الكفارة ولا يشترط الده في الكافرة ولا يشترط أن على الكفارة ولا يشترط المناطقة بالكافرة ولا يشترط أن عالى الكفارة ولا يشترط المناطقة بالكافرة ولا يشترط الناطور عالى الكفارة ولا يشترط المناطقة على الكفارة ولا يشترط على الخوالة على عالى الكفارة ولا يشترط الناطور عالى المعراطة على المناطقة على المعراطة على الكفارة ولا يشترط على المعراطة على المعراطة على الأطور المناطقة على المعراطة على المعراطة على الأطورة على المعراطة على المعراطة على الأطورة على المعراطة على المعرا

المنابلة ... تالوا: يشترط فى الأهلم أن يللم عشرة مساكين مسلمين أهرارا وأو صغيرا بيلكيم مدا من تمم و وهو رطل وثلث دلمراتى ، والرطل العراقى مسائة وثمانيسة وشرون درهما ﴾ أو نصف صاع من تمر ، أو ثمير ، أو زبيب ، أو أتما ورهو اللبن المجمد» ونصف الساع بالكيل الممرى : قسدح ، ولابجوز أن يطمعهم غبرا أو يطمعهم عبا مسيط ومسوسا أو قديما أو مبلدلا ونحو ذلك ﴾ ريشترط أن لا يكون فى المساكين من تلزمه نمتلته كروجه وأخته التى لا يعولها غيره ، ولاهى هو أمل أو قسرع له كمسا تقدم بيائه فى كمارة المسوم »

#### مبكث في وقتكفسارة اليمن

# يصح اخراج كفارة اليمين قبل الحنث وبعده على تغصيل فى المذاهب (١) .

= ويشترط فى الكسوة أن تستر المورة المسترها سترها فى المسلاة ، فيمطى للرجل ثوبا ولو قديما ما لم تذهب قوبا ولو قديما ما لم تذهب قوته ، فأن بلى وذهبت قوته لا ينفع، أو تميمنا يصلى فيهالفرض بأن يزيد منه مى على ستر المعررة ، فلايجزى، مئــرز واحد ، لأن الفرض لا يصحع فيـــه ، وتجزى، السراويك ويحطى للمرأة قميصا سائرا وخمارا يجزئها أن تصلى فيه ، فأذا أعطاها ثوبا واحدا يستر بدنها ورأسها أجــرأه ،

ولا يشترط أن تكون الكفارة من جنس واحد ، فله أن يطعم بمضهم قمحا والآغر تمرا تَما يجوز أن يطعم البعض ويكســـو البعض الآخر ،

ويشترط فى المتن أن يعتق رقبة مؤمسة سليمة من المديب ، غان عجسز عن الاطعام والتسوم والمتن فصيام ثلاثة أيام متتابعة أن لم يكن عذر يسقط به التتابع كالمعيض ، والنما تجب الكفارة بغير الصوم فيما زاد عن هاجته الأحملية الصالحة لذله ، كدار يحتاج لمسكناها ودابة يحتاج لركوبها وخادم يحتاج لمفدمته ، فأن كان له شيء يحتاج اليه كلجارة تختل اذا أخرج منها الكفارة ، أو أثاث يحتاج اليسه أو هلى أمراة ونحو ذلك قانه لايلزم ببيع شيء منه ويكثر بالصوم ،

(۱) المتنفية ــ تنالوا : لا يصح الهراج كفارة اليمين قبل الصنث مطلقا ، سواء اكانت بالمسوم أم سفيره من الأنواع الثلاثة الإطمسم والكسوة والمتنق ، لأن سسبب الكفارة هسو المعنث عددهم ، ولا يصح تقديم الشيء على سببه ، وإذا كفر قبل المنث فاعطى المقتراء شيئًا لا يجوز له الهذه منهم لأنه له لم قربة قدم شيء آخر وهو التكلير ، وقد هصل التقرب باعطائها الفقير وترتب الشـواب لهليس له ازينقضه باسترداد ما تصدق بسه ،

وتجب بالحنث على الغور ، فاذا أخره يأثم ، ولا تسقط بالموت .

المالكية ــ قالوا: يصح اخراج الكقــارة قبل المعنف ، سواء كان حلقــه بنـــذر مبهم أو باليمن أو بالكفارة ، أو كان باقه سواء كانت الصيفة صيفة بر أو حدث و ولكن اذا كانت السيفة صيفة بر أو حدث و ولكن اذا كانت السيفة صيفة بر فالأحب فيهـا عنــد مالك أن لايكلر الا بعد الحدث وإن أجزأ قبله و وكذلك لذا كانت مسيفة حدث مقيـدة بأجــل ، فانه يستحب أن لا يكفر عنها حتى يهفى الاجل وتجب الكفارة بالحدث على المنور فيما يظهر ، فشرط وجوب الكفارة المعث ، ولكن صبها الميمن و وسبب المحكم اذا تقدم على شرطه جاز ترتب المحكم على ذلك السبع، ، أما تقديما على اليمين وهو السبب فــلا يجوى التقالة ، باشرائط المتقدم ومنها على اليمين وهو السبب فــلا يجوى التقالة ، وانما تجب الكفارة بالشرائط المتقدم ومنها حدم الاكراء »

الشافعية ... قالوا : كفارة اليمين لها سببان : اليمين ، والحنث ، ويجوز تقديمها طي ...

# مبحث تمسند التفسارة بتمسند الأنمان

تتعدد الكفارة بتعدد الأيمان على تقسيل في المذاهب (١) .

السببين وهو الحنت ن كانت غير صوم ، أما ألل يجوز تقديمه لأنه عبادة بدنية فلا يتقدم على وقت وجوبه بدون حاجة . كصيام ردنسان ، فانسه لا يصح تقديمه على وقت وجوبه أما تقديم المساتق البدنية لحلجسه فانه يجوز كالجمع بين المساتين تقديما أما الكلسارة التي لها سسبب واحد . تنفساره الجماع في رمضان فانه لا يجوز تقديمها عليه ، واذا تسدم كفسارة اليمن ولم يحدث فله أن يد ترجمها أن شم استرجاعها أو علم الفقير أنها معجلة ، والا فلا يصح استرجاعها وميجوز تقديم الكفارة على الحدث ولو كان هسراما، كالحدث بترك واجب أن احسل محره .

المتنابلة ــ خانوا : نجب كدارة اليمين والنفر على الفهر بالدنث و وللطالف أن يكفسر قبل المدنث فتكون مكارة بعد الحث ومطلة لليمين قبله ، لأن سبب الكفارة اليمين ، وشرط وجوبها المدنث فصح تدبعها على الشرط ، أهاء "ديميا على اليمين فلا يصح ، لأنه لا يصح نقديم الشيء على سببه ، ويصح تقديمها ولوكان المدنث هراما كأن هلف لا يشرب المفم ، ولا فسرق في جسوار تقديمها بين أن تكون بالصيام أو بفسيره ،

(١) الحنفية .. ة أوا: ف هذه المسسأل رايان: الأول تتعدد الكفارة بتعدد الإيمان ، مواء حلف في مجلس واحسد او في مجالس متعددة ، ولو قال الردت باليمين الثاني عبى البين الأول لا يقبل قدله الثاني أنه لانتحده دا مكرت الأيمان تداخلت ويفرج بالكفارة الوحدة من عهدة المجدم وهو قول مصحد ، واختاره بعضهم .

المصابلة - تمالوا: ادا كرر يميد فلايقلو: اما أن تتون كفارة اليمين الثانى من جنس 
دمسارة اليمين الأول أو لا ، فان كامت كذلك كقد وله : والله لا أكلت ، والله لا شربت ، والله 
لا أبست ، فعلم كفارة واحسدة ، لأن كفسارة عذه الأيمان من جنس واحد فتتداخل ، سواه 
حسّ في الجميع أو حشّ في اليمض وبنحل في انباقي ، ، مثل ذلك ما اذا حلف بنسذر وكرر 
الملف به ثانيا وثالثا المجهان كفارانها تتداخل لأنها من جنس واحد ، أما أن كانت كفاراتها 
محتفسة كما أذا حنف بأنه ومالنلهسر تحدث الكفارة لأنها من جنسين مغتلفين فلا تتداخل و 
ومن كرر يمينا وأحدة موجها واحد على قبل واحد كلوله : والله لا أكلت ، والله لا أكلت .

المنتكية \_ قالوا : تتحد الكفارة بآمور : الأول أن يقصد بيمينه تكور الحدث كانوله والله لا كلمت زيدا ، ونوى أنه كلما كلمه ازمـــ الحدث ، فتتكرر بتكرر المطوف عليه ، والزمه في كل مرة يكلمه . الثانى: أن يكون تكرر الدنث مستفادا من العرف لا من مجرد اللفظ ، فعن ترك الوتر
 مثلا ثم عسوتت على تركه فعلف أن لا يتركه فتلزمه الكفارة كلما تركه ، لأن العرف يسدن
 على أنه لا يتركه ولا مرة وأهدة ، فكانه قال : كاما تركته فعلى كفارة .

الثالث : أن يكرر اليمين على شيء واحدكتسوله : والله لا أدخل ، والله لا أدخل ، والله لا أدخل ، والله لا أدخل وينوي به تعدد الكمارات ، غاذا دخل ازمه ثلاث كمارات بتعدد اليمين ، أما اذا قصد بتعدد اليمين المتاء اليمين غفيه بتعدد المين التأكيد دون الكمارات لم تتعدد انكفارة اتفاتا ، أما اذا نوى النشاء اليمين غفيه ملاف ، والمشهور أنها لا تتعدد ، سواء اتصدالمحلس أو تعدد ، وكذا اذا حلف على أجناس مفتلفة كموله : والله لا أدخل ، ولا آكل ، ولا ألبس ، فان نوى بذلك تعدد الكفارات لزمته متعددة ، أما أذا نوى الانشاء ففيه الضاف المذكور ، والمشهور أنها لا تتعدد ، ولا يتأتى التأكيد في هسذا ، لأنه لا يتساتى الا إذا كان المعلوف عليه واحدا .

الخامس: أن يدل لفظه على التكسرار بالوضع كان يقول: كلما أو مهما فطت كذا فعلى يمين أو كلارة فتتكرر الكفارة كلما فعل ، لأن كلما ومهما تدل على التكرار وضما ، أمسا لو يمين أو كلارة فتتكرر الكفارة لا تتكرر ، بل ينحل اليمين بالفعل الأول وهذا هو الراجع، ولا تتكرر الكفارة أذا قال : والقرآن والتوراة والانجيل لا أهمل كذا ثم فعله ، لأن ذلك كله كلام الله وهو صفة ولعدة من صفاته ، وهذا هو الراجع ، ولا تتكرر أيضسا أذا قال : والله لا أكلمه غذا ولا بعد غسد ، ثم هلف ثانيسا لايكلمه غذا وكلمه غذا فأن عليه كفارة واحدة، لأن متعلق اليمين الثانية جزء من متعلق اليمين الأولى ، فأن الأولى تشمل أمرين : غذا وبعد ، والثانية مقصدورة على المند فهي جزء متعلق الأولى ، أما أذا حلف لا يكلمه غدا ثم مناه على المند فهي خدا قمليه كلارتان ، لأن اليمين الثانية ليمت جزءا من متعلق اليمين الأولى ، ولا يلزمه شيء سوى الكفارتين عندما يكلمه بعده ، اما أذا لم يكلمه غدا وكلم بعد غد فعليه كفارة و إعدة ،

الشافعية ــ تالوا : تتعدد الكفارة بتصدديمان القسامة وبتعــدد الأيهان الأربعة وفي اليمين الشويمة وقد المنافعة و المنافعة المنافعة و المنافعة على المنافعة و المنافعة على المن

# مجعت الأصول التي تعتبر في الأبمان

الأصول الذي تعتبر ف بسر الأيمسان أو هنثها في الافتاء والقضاء أمور: منها النية، ومنها العرف ، ومنها معنى اللفظ اللفسوى أو الشرعى ، ومنها السبب البساعث على حلف المعين ، وف كل ذلك تفصيل في المذاهب (١).

(١) المنفية ... قالوا : هذه الأمور تعتبر في اليمين على التفصيل الآتي : الأول العرف، وهو الأصل العام الذي تبنى عليه الأيمان عندهم فيقدم على جميم الاصول الذكورة ، وتوضيح ذلك أن اللفظ المذكسور في اليمسين ينظر ألى معناه المتعارف عند الناس، صواء كان عرفا خاصاً أو عاماً بقطع النظر عن معناه اللغوى أو الشرعي ، مثال ذلك أن يقول : والله الكلاك رأسا فيضت اذا أكل رأسا من الرعوس التيجرت المادة بيعها في الأسراق كرعوس المدم والبقر وهكذا ، وهو المعنى السذى يقصده الناس من لفظ الرعوس التي تؤكل ، فالبيطيف مأكل رأسي الطير كالبط والأوز ولا بأكل رأس المصافير ولا بأكل رأس السمك الا اذا اصطلح الناس على بيعها في الأسواق وحسدها مع أن لمنا الرأس في اللغة يطلق عليها ويعمها رلكن هذا المعنى اللفسوى لا يعتبر ، بل المعتبر هو المعنى العرق كما عرفت ، وكذلك اذا قال والله لا أركب وتدا غانه لا يحنث أذا ركب الجبل مع أن الجبل سماه القرآن وتدا ، ولكن الوتد في العرف غير الجبل ، على أنه لابد من ذكـر اللَّفظ الذي يدل على المني العرفي المسود ، عَادًا عَهِم المعنى العرق من العبارة بدون لفظيدل عليه غانه لا يعتبر مثال ذلك أن يقسول : والله لاأخرج من الباب فخرج من السطح فانه لا يحنث ، وان كال الفهوم عرفسا من هذه المبارة أنه يريد أن لايشرج مطلقا لا من الباب ولا من السطح ، ولكن لم يذكر في العبارة لفظ يدل على هذا المُرش قلا يمتبر ، لأن المرف لا يجمل غير اللفوظ ملقوظا ، وكسدًا آذا هلف لا يضربه سموها قضربه بعمى فانسه لا بعنث ، وأن كأن المنى التمسود عرفا أنه لا يؤذيه بالضرب مطلقاً لا بالسوط ولا بالمصا ؛ ولكن لفظ المصا غير مذكور فلا يعتبر معناه،

وكذا اذا هلف لا يبيع هذه السلمة بمشر فدباعها بتسمة فاتد لا يحدث أدّه وان كان غرضه المفهوم موقسا أنه بريد بيمسا باكثر من عشر قفلا يبيمها بنسمة فاقل ، ولكن هذا الغرض غير مسمى في اللفظ ، لأنه أنها سمى المشرة وهي لا تطلق على التسمة ، والعرف لا يجمل غير المقوظ ملفوظ ، وكذا اذا حلف أنه لا يبيمها بشرة قباعها بأهسد عشر فانه لا يحدث ، لأن غرضه الزيادة على المشرة هلا يبيعها بالمشرة وحدها ، والعشرة تطلق على المشرة وحدها فرمضا بالعشرة وحدها وتطلق على المشرة وحدها أدا على المشرة عدد كفر ، فالعرف يخصها بالعشرة وحدها لأنها غرضها بكنه غيرها عن غرضها بالمشرق حداها لأنها غرضها بكنه غرضها المناه عدد المن غرضها بالمشرق حداها لأنها غرضها بالمشرق حداها لأنها غرضها لا يشعريها يكتل فرضه المناهدة بعشرة المالة يدل على حدا الأن غرضه المناهدة بعثرة و اللفظ يدل على حدا الأن غرضه المناهدة بعثرة و اللفظ يدل على حدا الأن المشرة بهذا المناهدة بعثرة و اللفظ يدل على حدا الأن المشرة بهذا المناهدة بعثر اللفظ يدل على حدا الأن المشرة بهذا المناهدة بعثر اللفظ يدل على حدا الأن المشرة بهذا المناهدة بعثرة باكثرة و اللفظ يدل على حدا الأن المشرة بهذا المناهدة بعثر المناهدة بعثر المناهدة بعثرة باكثرة و اللفظ يدل على حدا الأن المشرة بهذا المناهدة بعثرة باكثرة و اللفظ يدل على حدا الأن المشرة بعثرة باكثرة و اللفظ يدل على حدا الأن المشرة باكثرة و اللفظ يدل على حدا الأن المكذا المناهدة بدل المناهدة باكثرة و المناهدة بعثرة باكثرة و المناهدة بالكثرة باكثرة و المناهدة بالمناهدة بالكثرة بالكثرة و المناهدة بالمناهدة ب

— تطلق على الحسرة مفردة ومفرونة بعدد آخر كما ذكرنا ، فيحنث بالأحد عشر ، لأن العشرة بحث عن الأن العشرة بوجت " يقة بعدد آخر ، وأذا حلف لا يشغريها بحشرة فاشتراها بعسيمة فانه لا يصنف ، لأن العشرة لم تبجد لا دفردة ولا مترونة بمسدد آخر ، ويتضح من هذا أن الأبمان مبنيسة على الإلفاظ العرفية والأغراس التي تدل عليها هذه المناظ ، أمنا الاغراض العرفيسة الزائسة على الإلفاظ ، أمنا الاغراض العرفيسة الزائسة على الإلفاظ ، أمنا الاغراض العرفيسة الزائسة على الإلفاظ ، أمنا الاغراض العرفيسة الزائسة على معتبرة ،

أما أذا حلف لا يبيع هذه السلمة بعشرة فياعيا باحد عشر فاته لا يحنث ، لأن غرشه في المدرة على ذلك ، لأن المشرة الماليمها بالمسرة وحدها وتطلق على المشرة أذا قرئت بمدد آخر ، وغرض أنبائم عرفا أنه لايبيمها بالمسرة وحدها ، فلا يحنث أذا باعها بأحد عشر ، بخراف ما أذا حلف لا يشتريها بمشرة فان غرضه في المدون أنه لا يشتريها بالمشرة وحدها أو مقرونة بمدد آخر ، لأنه ، ربد نقص ثما با فبحنث بالزيادة كما تقدم ه

ومثال تعين أهد معانى المشترك أن يقول: امرأته طالتي أن خرج اليوم وأراد بالخروم السعر فأنه يمسدق ديانة ، وذلك لأن الخروج إفظ مشترك بين السغر والخروج من المنسول والخروج من المنسول والخروج من المسجد وهكذا ، فيمح أن ينوى به أهد أهراده فيصدق ديانة الا تضاه ، وكذا أذا حلله الايسكن مع قلان وأراد مساكنته في محل خاص فناص فاقه يمسدق ديانة ، أون المساكنة مشتركة بين المساكنة في دار خاصة والمساكنة أن يسكن معه في ملكه لا بالإجارة فأنه الأورى بالمضروج السسفر المي الشمام ، وبناله المستكنة أن يسكن معه في ملكه لا بالإجارة فأنه الايددق لأن اللفظ لايدل عليه ولايحتداء وإنها يعتبر المعني الموقى اللفظ أذا لم يستعمله العرف في معنى آخر مجازا ، كما أذا حاف لا يضع قدمه في هذه الدار فإن معنى هذا اللفظ في الدار فل معنى هذا اللفظ في الدار فل معنى مذا اللفظ في الدول مطلقا ، فلو وضع قدمه بدون دخون من هذه المبدرة ولا الاعتداء ، وكذا أذا قال : وأقد لا آكل من هذه المبحرة ولا أيضره في بينسه الى من هذه المالة في مدوا فالمالة المعالم من هذه المالة في مدوا فالمالة المعالم من هذه المالة في مدوا فلمالة المعالم من هذه المالة في مدوا فلمالة المعالمة فلا المعالم من هذه المالة في مدوا فلمالة المعالم من هذه المالة في مدوا فلمالة المنالمة فلا فلماله فلما فلماله المالة في هذه المالة والمالة في مدوا فلمالة المالة والمالة في المالة في مدوا فلمالة المالة في هذه المالة المالة في هذه المالة المالة في مدوا فلمالة المالة المالة في مدوا فلمالة المالة ا

الثانية: النية وهى تمسل فى اللفوطات من بعض ما يعتمله اللفظ ولسو لم يسكن د الرفا ، كما اذا هلف لإيهدم بيتا ونوى بيت المنكبوت غانه يحنث اذا هدمه ، وان لم يكن بيتا فى العرف ولكن الطلف فوى ما يحتمله الانظ فيحمل بنيته ، والنية تنصمس المسام ، وانسرة بنية المالف فى اليمين بلاك أن كان ، مظلوما، فاذا لهلفه شخص على عمل عمل على المات

م محلف له ونوى بيمينه غير ما يريده المحلف لا يحنث ، أما أن كان ظالما فيعتبر نيسة المحلف . وهثله الحلف بالطلاق تعتبر نيته ديانة أن كار مظلوما • والا فلا ترقم عنه الحنث ديانة كما لا ترفسم عنه قضساء على أي حسال بخلاف العسرف فانسه يخمصه ديسانة وقضاء ، وكذلك تخصيص الجنس بأرادة أهسيدأنواعه ، وكذلك تمين أهيد ممياني الشترك المعتملة اللفظ ، أما تعميم الخاص بالنية بأن يذكر لفظا خاصا ويريد منب العام كمنا اذا على لا يشرب لفلان ماء وأراد بذلك قطم علاقته معه في كل ما له فيه منة فان نبت لا تنفع ، لأن اللفظ لا يحتمله • فمثال تخصيص المنم بالنية : أن يحلف بأن ﴿ يَأَكُلُ طَعِلُما أَنَّ يشرب شرابا وينوى بحلفه معاما خاصا فانه يصدق ديانة لا قضاء ، ما أذا حلف أن لا ياكل بدون أن يقول طعاما ونوى أن لا يأكل طعاما خاصا فانه لا يصدق لا ديانة ولا قضاء. لأمه لم يذكر العام في عبارته • ومثله ما اذا قال : والله لأضربنه خمسين ونوى ضربه بسوط معين قائه لا يحنث أذا شربه بأي شيء ، لأن السوط لم يذكر حتى يصح تخصيصه ، والنية الهما تعمل في الملفوظ ، غلا تعتبر نيته في هذه الحالة ، وانها تنفع نية تخصيص العام اذا نوى قصره على بعض أفراده • أما اذا نوى قصره على بعض متعلقاته فان النية لانتفع مفاذا نوى بقوله : وألله لا كمُّ للعلما قمر الطعـام على بعض أفراده كاللحم مثلاً تنفعه • لأن الطمام تحته أقراد كثيرة كاللحم والفساكهة والخبر النع و فاذا أراد باللفظ المسام فردا من هسده الأقراد صح ، أما أذا نوى شبيئًا متعلقًا بذلك العام خارجًا عن أقراده قانه لا ينفع ، كما أذا نوى أنه لا يأكل طعاما في زمن معين أو مكان معين ، لأن الزمان والمكان غير داخلين في أفراد الطمام فلا تتقم أرادتهما منه •

ومثال تفصيص الجنس بارادة أحد أنواعه أن يحلف بأن لا يتزوج أمسرأة وينسوى بذلك نوعا خاصا من النساء كعربية فلنسه يصدق ديانة ، لأن الانسان يتنوع الى عربى ومبشى وزنجى ورومى وتركى وهسكذا ،فيصح تخصيص الجنس بنسوع من أنواعه ، « أن شئت قلت تخصيص اللسوع بصنف من أصنافه » ، أما أذا نوى تخصيصه بصفة من صفاته المصرورية كتسفص المرأة بكونها مصرية أو عراقية أو شاهية هان نيته لاتفع لاديانة ولا تضاء ، لأن الصفة ليست من مدلول لفظ المراقبل هو تخصيص بالكان فلا تنفع فيه النية . الثالث : المعنى اللفوى وهو لا يعتبر مم العرف الا أذا وقع مشتركا بين اللفة والعرف :

فيمتبر المعنى اللغوى على أنه من العرف ، ومثله المعنى الشرعى كما تقدم بيانه •

الرابع: السبب الباحث على العلف ؛ فاذا هلف بسبب سمة فى المطسوف عليسه شسم زالت هذه المسقة فلنه لا يحدث بقمله ، أما ادائم نتزل هذه المنفة أو لم تكن موجودة وقت العلف أمسلا فأنه يحدث ،

مَعَلَكُ مَا مَهِهِ صَفَّةً وَاللَّتِهِ بِأَنْ يَعَلَّفُ أَنْ لَا يُكُلُّهُمَا الْمَنْبِ وهورطب مَاذَأ وَاللَّت رطوبته س

و واكله زبييا غانه لايحنث أما اذا لم تزل منه سفة لرطوبة غانه يدث باكله وهو ظاهر ، ومثال الصفة التي لم تكن موجودة وقت الحلف أن يقدل : وأله لا أكلم هذا الصمي أو لا أكل من هذا المعلم و ولد الشاة الصغير به غانه يدعث أذا كلمه وهو شيخ أو أكله وهم ، كبش ، وذلك لأن صفة الصغر الوجودة في المعبى وفي الحمل تلغو مع الاشسارة : ولا تحتبر الا الذات الشسار اليها وهي باقيسة في الصغير والكبر : غلم تكزم موجودة وقت الحلف بهذا الاعتبار غلا ينظر اليها في باقيسة في الصغير على المعبن سببا آخر سوى الصفيها فكلمه وهو شيخ لزوال السبب فانه لا يعتب ، لأن اكرنه سفيها فكلمه وهو شيخ لزوال السبب فانه لا يعتب ، لأن المرحد ذي موجودة فلا يحتث ، وهذا بشد بساط الدين عند المالكة ،

الخامس : الطف على ما يصح امتداد، زمنا كالقيسام والقديد واللبس والسكن والركوب : فهذه الأشياء ونحوها لا يمسم امتدادها زمنا مخصوصا فيقال : قسام الساءة وقدد يوما وسكن شهرا ولبسه يومين وهكذ مفاذا هلف على ما يمتد وهو متلبس بالفعل كأن قال : والله لا أقوم وهو قائم أو قال : والله لا أقمد وهو جالس أو قال : والله لا أسكن وهو ساكن فقيه خلاف ، قبعضهم يقسول : أنه لا يحنث في بعينه على أي حال ، وبعضهم يقول: يجب عليه أن يفعل المحلوف عليمه فورا ولايغفر له الا الزمن الذي يتمكن فيمه مس القعل ، فاذا حلف وهو راكب وجب عليه أن ينزل مور! والا حنث في يمينه ، وكــذا اذا هلف وهو تمائم غانه يلزمه القمسود هالا والاحنث رهسكذا ، واذا هلف وهسو غبر متلمس بالفعل كما أذا حلف لا يركب وهو غير رأك شم ركب فانهيضت اعداء الركوب واستمراره: فيلزمه بكل لحظة يتمكن فيمسا من النزول حنث؛ وبدنمهم يقول: لا يحنث الا في الابداء على أي هال ورجمه بعضهم • والشمقيق أن المعتبر في كل هــذا هو العــرف ، فاذا كان استمرار الركوب والقيام والقمسود ونصوما يسمى ركوبا وقياما وقمسودا في المرف حنث بالاستعرار وألا فلا يعنث ، أما الأشياء التي لا تقبل الامتداد كالدغول والمثروج والتطهر والتزويج فانه لا يحنث اذا علف وهو متلبس بها باتفاق ، فاذا حلف لا يتزوج وهو متزوج غامة لايحنث بالاستمرار · وهناك قواعد أخرى تذكر لمناسباتها فيما يأتني ·

المالكية ـ قالوا: الأصول المعتبرة في الابمسان خمسة: الأول اللنية وتقدم في الاعتبار على المعتبار على وحديد المسلم وتعيد لفظ المطلق وتدبن المجعل • فمثال العالم ودعيد لفظ المطلق وتدبن المجعل • فمثال العالم دوهو اللفظ الذي يستفرق أفراده المسالمة لمهدون حصر » أن يقول: والله لا كما سمنا ، فلفظ السمن عام ينتلول جميع أفراده كمسمن الفسان وسعر. البقر، والمجساموس وسسمن المجمال ونحو ذلك ، فأن نوى بيمينه حدا تقصيص ذلك العلم غلايفلو: لمؤان يدوى حداد المحال ونحو ذلك العلم غلايفلو: لمؤان يدوى حداد المحال ونحو ذلك ، فأن نوى بيمينه حداد القصيص ذلك العلم غلايفلو: لمؤان

سد منع نفسه من أكل سمن الشأن فقط وأباحه أكل غيره من سمن البقر والجمال ونحوها ، 
أو ينوى منع نفسه من أكل سمن الشأن ولم يلاحظ ابلحة غيره ، والنية تنفسه في الحالة، 
مقاما في الحالة الأولى فان آلنية تنفسع فيها بلاخلاف ، وأنها قد خالفت ما يتنضيه لنظ العام 
حقيقة لأن لفظ العام يقتضى أنه حظر على نفسه أكل السمن بجميع أفراده ، واللية اقتضى أنه 
اباح لنفسه أكل ما عدا سمن الشأن وبينها منافاة حقيقية ، وقد اشترط بعضوم وجسود 
هذه المنافة ، وهذه الحالة تحقق فيهسا هذا الشرط فنتفع فيها النية بلا خلاف ، وأما أن 
المالة الثانية فان النية تنفع فيها على المعتمد ، وذلك لأمها خصت لفظ العام بالمنى النادن ، 
همر بالعام وهو لفظ السمن عن معلى الخاص وهو سمن الضائن وهو العام والخانة بين العام وأداده 
لأن سمن الضأن وهو الخاص فسود من أفراد الدعن وهو العام والإمنافاة بين العام وأداده 
ولكن بينهما مفايرة وهي كافية فلا تشسترط النافاة الحقيقية على المتحد ه

ومثال المطلق كتوله : والله لا أكلم رجلاونوي رجــــلا جاهــــلا أو في الســــجد أو في الليل ، عاده لا يحدث اذا كلم رجلا عالما أو في غير المسجد أو في النهار ، وكذا من ها ليكرمن رجسلا ونوى به زيدا لا بير باكرام غيره ، لأن رجلا مطلق وقيده بخصوص زيد مسار معنى اليمين لأكرمن زيدا ، ومشسسال المجمل أن يقول ، زينب طالق وله زوجتان اسم كل منهما زيتب ، فلفظه مجمل فاذا قال : أردت زيتب بنت فالان فانها هي التي تطلق ، ثم أن كان الملف بطلاق ونحوه يشسترط أن يكون لفظ العام أو المطلق معتملا لما نواه بالتساوي في المرف ، كما أذا حلف بالطلاق لامرأته أنه لا يتزوج عليها مدة حياتها ونوى مادأمت في عصمته ، فاذا لملقها طلاقا بائنا ونزوج طيهاوادعي أنه نوى بيمينه ما دامت في عصمت غانه يعبسل قوله قفسة ، لأن لفظ عياتها عفرد مضاف يعم كل وقت من أوقات هياتها ، وهو يشمل الوقت الذي تكون معه في عصمته وغيره فاذا نسوى وقت كونهسا في عصسمته لذلك الوقت الذي تواه وغيره بالسواء ، أما أذالم يكن اللفظ معتملاً لهما بالسواء غلا يَخَلُو : أما أن يكُون ما نواه تربيساً من ظاهر اللفظ أو مشالفا له جسد الحلفة ، فأن كسان قربياً غان قوله يقبل عند المنتي مطلقاً ، سواءكان الحلف بالله أو بالطَّافِقُ والعتاق • ويقبُّنا عنسد القساضي أن كان الحلف بالله ، أمساق الطلاق والمتساق فأنه لا يقبل ، وأن كانت المَّالِفَةُ بِمِيدَةُ عَلا يَمِدِي فِي شِيءَ مِن دعواه لا في القضاء ولا في القتوى ،

قمثل المقالفة القربية من المسلواة المثار المتسجم وهسو : وآلا لا آكل سمنا ناويا مه سمن النسان عليه المسلواة المثار اللفظ سمن النسان الذي نواه وقيره ، ولكن خاهر اللفظ يناب في غير النسان وهو سمن الجاموس مثلا، وسمن النسان المين بعيدا منه ، غاسستعمال المثلا عبد المتسواء وي اخراج غيره أن لم ينو على المتعد تحالتهم عنا اذا كان تقط السنور كاليه الاستعمال في سمن الوالمهمي أو البنر ، أما اذا كان المثالفة في من

سمن الضأن كان ما نواه مساويا لظساهر اللفظ ه

ومثال المفالمة البعيدة من اللفظ أن يقول: زوجي طالق أو حرام ويدي طلاق زوجيه الذي مانت أو ينوى اكلما مال اليتيم حراما غان ارادة هذا بعيدة من اللفظ ، فلا بصدق لا في التضاء ولا في الفترى الا أذا قلمت قرينة على صدق ما يريد .

الثانى: بساط اليمين وهو السبب المامل على اليمين ، فاذا عدمت النية المريحة أو لم وهد الزهام على اليمين و فائة عدمت النية المريحة أو لم وهد الزهام على الجزار فحلف أن لايشترى لحما أي ليأته ثم أشترى بعد أن انتغى الزهام أو من جزار آخر لا زهام عنده فانه لايصنت لأن سبب اليمين يقصصه بالزهام و وفكا اذا سمع طبيبا يقول: أكل لعم العيسوان المريض أمار فطف أن لا يأكل اللحم فلا يمنث باكل لمم السيم الميمين المن المناسبة عن المناسبة عن المناسبة عن المناسبة عن المناسبة المناسبة عن المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة عن المناسبة المناسبة

الثلث: العرف وهو تسمان: عرف قسولي ، وحرف غملى ، فالعرف القولى هو الذي يفسر ف الله القول عند الإطلاق في العرف ، كلفظ الدابة المفتصة في المسرف بالمحسار ، والملوك المفتص بالأبيض ، والنوب المفتص بالقميص ، فمن حلف لايشترى دابة لا يحتث بشراء الفرس ، وانما يحدث بشراء المحسار ، وكذا من حلف لا يشترى مملسوكا فالشرى أسرد ، أو حلف لا يشسترى توبا فاقسسترى حمامة فانه لا يحتث ، وأما السرف الفعلى فهو ما تعارف الناس على استعماله ، فاذا علف لا يأثل خبزا وكان المتعرف عند أهسل البلسة أنهم لا يتكلون الا الشمير ولفظ الغيز يتناول الشمير والقمجانه لا يحتث باكل القمح ، لأن المسرف الفعلى لا يخصص فيحنث باكل القمح ، الأن المسرف الأولى ، وأنما يعتبر المرف ادًا عربت النية والبساط ،

الراس : المدلول الشرعى ، فمن هلك لا يصلى أو لا يتطهسر أو لا يزكى حملت على الأركان الشرعية لا على اللمسوية ، فيهنث اذا صلى المظهر أو المعسر وهكذا ، ويقدم المدلول الفترعي على اللغوي على الرابعيع ،

الغامل : الخدلول اللّغرى ، غمن هلف لا يركب دابة هنت بركوب أى حيوان يسسمه على وجه الأرض وأسو التصالح ، وقد ا من هنف لا يلبس ثوبا غلته يعمت بلبس السفامة ، وقداً يُشْتِرُ المَعْنِ اللّشُونِ عند ضم وجسود أصلًا من الأصول المُتنجمة . المنابلة ــ قالوا : الممين تستر غيها أولا النية فيرجم فيها الى تية الحالف بشرطين :
 الأول : أن يكون غير ظالم والا فلا تمتير نيته أن كان ظالما بل تعتبر نية المطف •

الثانى : أن يحتمل لفظه ما نواه ، هان أحتمله احتمالا قريبا أو متوسطا يقدل قسوله ديانة وقضاه وأما اذا احتمله احتمالا بميدا هانه يقبل ديانة أى هيما بينه وبين الله ءاما اذا لم. يحتمل لفظه ما نواه كان حلف أن لا ياكل نحبزا ونوى بذلك أن يدخل ببتا غان نيته لا تعتبر ، وما تعتبر هيه الدية أدواع :

منها: أن ينوى بالمام المفاص ، كان يولف لاياكل لدما واللدم تحته أمراد كلاية: لحمالشاة ولحم البقر ولحم المجلولحم الدجاج وهكذا ، فاذا نوى باللفظ المسلم فسردا من هذه الأفراد تصبح نيته ويقبل منه قوله ، ومنها أن يحلف على فصل شوء أو تسركه وينوى فى وقت معين مثل أن يقول : والله لا أتندى وينوى اليوم ، أو يقول : والله ما أكلت وبريد الساعة وهكذا ، فان نيته تعتبر ويفص بعينه بذلك الوقت الذى نواه ، ومنها ! أن ينوى ببعينه غير ما يفهمه السامم منه ، كما أذا قال الامرائه : أنت مثال ثلاثا ونوى بتلب مثلق من وأق أو من المعلم الملائي كالخياطة مثلاً هانها لا تطلق فيما بينه وبين الله ، وان كان المام كما أذا قال و ومنها أن يريد مالمام المام كما أذا قال وبس ونقود ونحوما ، فاستعمال الفاص في المسام صحيح ونبته في اليمين معتبرة ، أما أذا جلس في ظل داره أو ضوء ناره لايحنث أن اللفظ لايتتال مثله هذا ، وكذا أذا هلك لايسكن مع ودبته في اليمها اذا هلد لايسكن مع ودبته في المعامد اذا هلك لايسكن مع ودبته في المعامد اذا هلك لايسكن مع ودجه في الداراة ضوء ناره لايحنث أن اللفظ لايتتال مثل هذا ، وكذا اذا هلد لايسكن مع ودجه في الدار الفلائية و لكنه نوى بذلك جفاءها وعدم معاشرتها فلسة ابته الأنه الراد بالخلاص العام ،

ثانيا: يستبر سبب اليمين ، فاذا لم ينوبلقنكه شبقًا لا ظاهر اللفقة ولا هايعتمله يرهم في يعتبر سبب الذي همله على الطف ، فاذا كان أشنقم، دين على آخر وطّلبه منه بشدة فطف له الدين أن يقضيه هقه غدا ثم تفساه قبلاً ذلك فانه لا بحث ؟ لأن سبت المهن يعتبى تعجيل الوفاء ، والسبب يسدل على النبة ، أما اذا لم تكن له نمة وليس ليمينه مبد فا المرعد المضروب فان قضاء هذا الذي هنك كما أو ألحره منه عدا الثم يعتب فا المرعد المضروب فان قضاء هذا الذي هنك كما أو ألحره،

ثالثاً : أن تتغير سفة المعلوف طية بما يزيل اسمه ثم تعود له الله السنة ثانيا كتمس انكسر ثم أعيد ، وقلم كسر ثم برى ، ودار هدمت ثم بنيت ، فاو طفة لا سستظل تحت هذا المصن ثم انكسر وأصيد فانه يصلت أذا استظل ثمته ، وأذا هذه لا يكتب بها العلم ثم كسره وبراه قلته يهفت بالكتابة به ، واذا علق لا يكفل هذه الدار فهدمت وبعياته قانه بعنت بدخوله ،

رابعاً : أن تصلير العنقة بها الأبرال الأسم كُنَّا ألمًا علماً لا باكن العما مُشويًا فالتَسَطَّقُ مغابوها عانه يعدت ، أما أذا حلف لا يلبس هذا اللهب وهو رداء تفاضيه عن كالتحريجية. ولبسه غائه لا يحنث لأن العسال قيسد فعلماها

غامسا : يعتبر بعد ذلك مدلول الاسموهو ثلاثة أقسام : عرق ، وشرعى ، ولنوى وهو المعتبق فيتعم في الاعتبار المعنى الشرعى ، فاذا حلف لايصلى ولم ينو شيئا انسرف يمينه التي الصلاة الشرعية لا الى اللغوية وهي الدعاء ، ويحنث بصلاة الجنازة لأنها ملاة شرعا ، ويحنث بتحبية الاحسرام لأنه يكون بها مصليا ، أما أذا قال : واقه لا أصلى ملاة فلله لا يعنك الا أذا عملى ركمة لأنها هي التي يقع عليها اسم الصلاة ، ولايحنث الا أذا عملى معلاة مساق معلاة معينة ، فلو معلى بدون طهارة أو بدون تكبيرة الاحرام فانه لا يحنث ، ومثلها سائر المعلق المرق عليها المع ملاة منه ثم يقدم المعنى العربي المطنى اللغوى ،

واذاً علف ليقنسينه حقه غدا ونوى بــه مطله ثم قضاه قبل ذلك يحنث أيضا، لأن اليمين انعقد على ما نواه وقد خالفه •

واذا طف ليبيعن هذه السلمة بمائة فباعها بالمئة أو باكثر منها لايصنت ، أما اذا باعها 
باقل لهانه يصنت لأن قرينة المال تسدل على أنه يريد الكثرة ، واذا هلف لا يشتريه بمائة 
فافشراه بها أو باقل لا يصنت ، وباكثر يصنت عكس الأول ادلالة قرينة المحال على أنه يريد 
القلة ، وإذا هلف لا يلبس هذا القوب بسبب منة عليه فباعه وأشترى بثمنه ثوبا آخر يصنت 
بلبسه ، وإذا اشتراه على وجه لا منة فيه أو اشتراه وكساه به لا يحنث ، لأن السبب قد 
ذال وهو إلمة ،

سأدسا : التمين بالاشرة ، لم يكن للحالف نية ولم يكن لليمين سبب غانه يرجم الله الاشرة وأنها تمين المتصود وتدل على غرض الحالف أكثر من دلالة اللفظ على ممناه عاذا مله الاشرة وأنها تمين المتصود وتدل على غرض الحالف أكثر من دلالة اللفظ على ممنناه عاذا مله على ممين كما أذا قال : وأله لا آكل هذه البيضة غانه يحتث باكلها أذا لم يتو شيئا كما أذا حلف لا يكل هذه البيضة غادا أصدت صفة المطوف عليه المعين تتمدم الصفة وتستحبل الأجزاء بتغير الاسم كما في البيضة أذا صارت فرخا و والمنظة الأدا صارت فرخا و والمنظة أذا صارت فرخا و والمنظة والشرت زما ؛ والمقعر أذا صارت ضلا ، وفي هذه العالمة يحتث بالأكل من الفرخ والزرع والشرب من الفل و اللناني : أن تتمدم صفته ويزول اسمه مع بقاء اجزائه كالرطب أذا صار تعرا أو وهيسا أو على مطبوى « مربة » غان أجزاه نم تتمدم بذلك وان تفيرت صفته وزال اسمه ، غانه أذا حلف لا يكل من هذا الرطب غانه يحتث أذا أكل منسه وهو تمسر أو وهو « مربة » وكذا إذا الحلم مع بقاء الأجزاء ؛ ومثله أذا حلف لا يكلم هذا المعبى غانه يعتث أذا كله وهو شيخ و لأن المسفة انحدت وزال الاسم مع بقاء الأجزاء ؛ ومثله أذا حلف لا يكل من هذا المعل و ولد الشاة المعبى أنه به معر كبش و يكسفا أذا المعبية عالمية المعلة فصارت دقيقساً أو المعبة بالأكل منه والمعرف و ولد الشاة المعية بالأكل منه والمعرف و ولد الشاء هو سيز وطنه بالأكل منها و المعال و ولد الشاة المعية بالأكل معها و

### مبحث اليمسيوطي الأكل والشرب

سنذكر في هذا المبحث وما بعده جملة من المسائل المبنية على الأصول المتلامة، وقد تكون بعض هذه المسائل أصلا لغيرها ، وقد يكون بعضها حينيا على أصل آخر ، وفي هذه المسائل تقصيل المذاهب (١) •

الثالث: أن تتبدل الاضافة كما أذا قال: وأنه لا أدخل دار غلان نباعها لنهم أو تقل :
 وأنه لا أكلم أمرأة على قطلقها قانه يحنث أذا كلم المرأة بعد طلاقها أو دخل الدار بعد بيعها .

الشائمية ... قالوا : الايمان ان كانتبائله تمالى مانها تبنى على المرف فيممل اللفظ فيها على معناه المتمارف ولو كان مجازا ؛ سواه كان مجازا متمارفا أو لا • أما اذا كان الهيين بالطلاق فانه يبنى اللفظ فيه على معناه اللغوى ولا ينظر فيه المرف ، فاذا قال : والله لا آكا، من حدده الشبحرة فانه يحنث أذا أكما من ثمره...ا ، مع مدلول لفظ الشجرة المعقبقي هو الشجرة والورق ولسكن هدده المبارة استمعلت عرفا في ثمر الشجرة فصارت مدلولا لها في المرف ، وكذلك أذا حلف أمير لا يبنى داره يحنث أذا بناها له الغير ، وكذلك أذا حلف لا يملق رأسه فحلق له غيره بامره فانه يحنث على المتمد نظرا للمرف ما لم ينو شيئا آخر فيمعل بنيت •

وكذا اذا حلف بالله لا يأكل هذه البيضة فبلمها بدون مضنم حنث ، لأن البلم أكل في المرف أما اذا حلف بالطلاق لا يأكلها فبلمهابدون مضغ لا يحنث لأن البلم بدون مضغ لا يسمى أكلا في اللغة ، والميمن بالطلاق بيتمى على اللغة لا على العرف كما علمت ،

أما النية غانها ممتبرة في الايمان ما لسمينو ما لا يمتمله اللفظ ، وقد تقسدم أمسه اذ: قال : والله ما فعلت كذا ونوى أن يقول : وهو ألله ، لا يتمقد يمينه ، وكذا اذا قال : بالأهملت كذا ونوى الاستمانة بالله في همله غانه يقبل قوله ديانة لا قضاء ، لأن التورية تصبح في اليمير ما لم تكر بحضرة غاشى ، واذا نوى مستميلافان النية لا تنفع كما أذا قال : والمجلساب الرفيع ونوى به اليمين بالله غانه لا ينمقد لأن معنى الجناب فناء دار الانسان وهو مستعيل ، في هفة تمالى ، والنية لا تمعل في المستميل ،

واذا حلف لا يعلى علنه لا يحنث بصلاة الجنازة ، لأنها لا تسمى مسلاة فى العرف وان كانت صلاة فى الشرع ، لكن العرف مقدم فى النيمين ، غلا يحنث ألا أذا صلى صلاة صفيحة ذلت ركوع وسجود ، ولا يحنث بالفاسدة ، ووظها سائر العقود غاذا حلف لا يعلها غلا يحنث ألا بالمسميح منها ما هذا المحج ، غانه أذا ملف لا يحج حجا غاسدا غانة وحدث به. (١) المالكية سد قالوا : أذا حلف لا يأكل هذا الرغيف غاكل قصسة عنه غانه وحدث ولم الما المالكية المسلم على المال المالكية المالكية

قال لا أكل هذا الرقيت كله على المشهور ، وهذا اذا لم يكن له نية ولا بساط لليمين و لا غيمل بها كما تقدم ، أما اذا حلف ليأكلن هذا الرغيف فانه يحدث أذا أم يأكله كله ، فاو أكل لقمة منه لم يجزه وأو لم يقل كله ، وبالمجمنة فانه هالمف على قرك شص، له أجزاء فانه ج صيمت بقعل كل جزء منها سواه تال : كلها أو بعضها على المشهور ما لم ينو ذلك ، واذا هلف على غمل شيء له أهزاء فانه يحتث بترك جزء منها ما لم ينو أو تقوم قرينة على ما يحريد واذا حلف لا يتمشى فانه لا يحتث اذا آكل في آخر الليل « السحور » ما لم ينو ترك الأثل في الليلة كلها ، واذا حلف لا يأكل لحما لماسمك والطبح ، الا أذا نوى أن الليلة كلها ، واذا حلف لا يأكل لحما السحاف والطبح ، الا أذا نوى أن ليهينه بسساط ، واذا حلف لا يأكل بحيث اللسحاف والطبح ( البطارخ ) ولو بيض التحساح أو الترسه ، وإذا حلف لا يأكل بعيض السحاف والطبح السمال المناشئ، من الفواكه الرطبة كالمبحولة إلى المناسخ المناسخ على غير ذلك كما الدجاح وحسل القصب أو يكون ليهينه بساط ، أو كان العصرف على غير ذلك كما تقحم ، ويشم موسل النحل والسكر ع فلا يعنث على مناسخ الأن الذا أكل من هــــذه الأشسية بضه وحسها ، كما أذا علم لا يكل على خير ذلك كما والمناسخ على المناسخ وحسا ، كما أذا علم لا يكل من هــــذه الأشسية وحسا ، كما أذا علم لا يكل عن مناسخ على المناسخ المناسخ ع

وأذا هذه لا يأكل أهم غنم غانه يحنن بأكل لحم النسأن والمعز : وأذا هلف لا يأكل لمم دجاجة يحنث بكل لهم الدجاجة والديك ، وأذا علف لا يأكل سسمنا غانه يحنث أذا أكل لمم دجاجة يحدث أذا أكل سامن كالكمك والطمسام ، سوا وجد همم السمن في غمه أو لا على المشهور ، كما أذا ملف لايأكل زعفرانا غانه يحنث بأكله مطبوخا في شيء ولو اسستهلك فهه ، أمسا اذا حاف لا يأكل غلا أو ليمونا أو نارنجا أو نحوذلك غانه لا يحنث بأكلها مطبوخة في طمسام مستهلكة فهه ،

أيا أذا قال: لا آكل من هذا الخل أو من هذا الغارنج مثلا فانه يعنث بأكله مطبوخا مستهاتًا ، وأذا طف لا يأكل لحما فانه يعنث بأكل الشحم لأنه جزء اللحم ، أما أذا هلف لا يأكل شحما فانه لا يعنث أذا أكل لحما ، لأر, اللحم ليس جسزء الشحم ، ولأن أقد هرم علي أسرائيل الشحم فلم يتناول الشحم اللحم فلسم يحرم عليهم أكلسه و

 سيمنث يشترط أن يكون الفرع قريبا من الأصابحدا ومطل كونه يعنف بأكمل الفرع من همده. الأشياء اذا لم تكن له ننية أو ليهينه بسلط والا عمل بهما كمسا تتدم ، واذا حلف لا يأكل طلماً أو لا يأكمل الطلع ولم يأت بكلمة همذا فانه لا يعنث بأكل ما يتلارع عنه من بلسم أو عمل أو نحسو ذلك ، وكذا اذا حلف لايأكل اللبن أو لبنا فانه لا يعشث بأكل ما يتغر ، عنه عنه عنه عنه عنه علم علم علم الالقال الإسلال المسلد .

الأول : اذا حلف لا يأكل زبيبا أو الزبيب مانه يحنث اذا شرب نبيده .

الثانى: اذا حلف لا يأكل لحما أو اللحم فانه يحنث بشرب مرقها .

الثالث: اذا حلف لا يأكل لحما أو اللحم فانه يحنث بأكل الشمم كما تقدم •

الرابع : اذا حلف لا يأكل قمها أو القمح فانه يهنث اذا أكل غبسر القمح .

النخامس: اذا حلف لا ياكل عنبا أو العنبهانه عنث اذا شرب عميره كالربيبيا هواتوب فيونت في الأمور الخصمة بتعاول الفرع وان لم يات بمن أو هذا في الطلب على الأصل ، وإذا حلف لا يأكل المنطة غانه يحت باكل القمع الذي ينبت منها ، سواء أتي بكلمه من واسم الاشارة أو لم يات بشيء منها ، أو أتي بأحدهما وأسقط الآخر ، وسواء فكر هما ممولة أو منكرة ، وكذا يقطع منة له عن سيئامنها والشتري بنفته هما كفسر ، ولهما يعدث بنك اذا اباع هسيئامنها والشتري بنفته هما كفسر ، ولهما يعدث لكنت تعوت بوعا لمحلف بأنه لا يأكلها لينقطي ذلك الذي أن قال له آغر : أولا أقا الممامة المعلق لمات لا يتكلها لينقطي ذلك أنان ، أما أذا هلف لا يأكلها لردادة فيهما لهات لا ينكلها لردادة فيهما لهات لا ينكلها لردادة فيهما لهات لا ينكلها للهات لا يأكلها للهات لا يأكلها للهات لا يأكلها لذا منت له شرا جيدا هالا ، وأذا الهله لا يأكلها للهات لا يأكلها لذا صنعت له شرا جيدا هالا ، وأذا الهله لا يأكله لا يشرب لبنا ونحوه معا يغذي غانه يعنث أن قصد التفسيق على فضه بتجويهها ، أما أن قصد تجويع نفسه فانه لا يحتث بالشرب كما لا يحتث أن قصد التفسيق على فضه بتجويهها ، أما أن قصد تجويع نفسه غانه يلا يحتث بشربه بنيسة الشبع ،

واذا حلف لا يأكل كذا أو لا يشرب منذاق الطمام أو الماء بلسانه ولم يصل الطملم أو الماء بلسانه ولم يصل الطملم أو الماء الى جوفه لا يحتث ، أما أذا وصل الى جوفه فانه يحتث ، وأذا هلف لا يأكل من طمام مائن في فات المائن على المائن في المائن في المائن على المائن أو المائن على المائن على المائن المائن على المائن المائ

الأول : أن يكون ملله خالها من الدين عفان كان مديدا واكله منه قبل وغاء الدين وقهي قسمه بين مستحقيه غلنه يحنث ، أما أذا تطبعته بعد وغاء الدين ولو قبله قسمته غابطار مست التلقى : أن لا يكون قد أوسى بشيء عن ماله معلوم غير ممن يختاج أبدا خلواهد الي س بع التركة كما اذا أومى بمائة دينار مثلالا يمكن اخراجها الا ببيع التركة ، فسانه اذا
 أكل منه فى هذه المالة يعنث ، أما أذا أومى بمعين كهذا المنزل مشلا أو أومى بشائع
 لا يحتاج فى اخراجه الى بيسع التركة كما اذا أومى بربع ماله مثلا فانه لا يحنث بالأكل منه
 ف هذه الصالة ،

الصنعية ــ قالوا : اذا حلف لا يأكل شيئا فان كان ذلك الشيء مصا يؤكل كالطحام . والفاكهة فانه يحنث اذا أوصله الى جوفه ، سواء مضغه أو لم يمضغه • ذاقـه ، أو لم يذقــه • فاذا حلف لايأكل بيضة حنث ببلمها مقشرة كانت أو غير مقشرة • أما أذا مضغه ولم ببتلمه في جوفه مانه لا يحنث بذلك ، وأن حلف لا يأكل شيئا مما يشرب كاللبن ونصــوه من المائمات غانه لا يحنث بشريه وحده ، فاذا قال: وأله لا آكل اللبن فشربه وحسده أو صب عليه مائماً آخــر كالشاى واللبن فانه لا يحنث ، أما أذا فت هيه النبسز أو وضع فيه النمر ونعوهما مما يؤكل فسانه يحنث •

واذا حلف لا يأكل سمنا فاكل طماما فيه سمن فاته لا يحنث الا اذا كان السمن ظاهرا 
فيه بحيث لو عصر ينعمر ، أما اذا لم يكن كذلك فانه لا يحنث ولو وجد طعمه في فحمه و
كذلك اذا حلف لا يأكل لبنا فطيخ فيه أرزا فانه لا يحنث بأكله الا اذا كان بحيث لو 
عمر ينعمر منه اللبن ، ومثله سائر المائمات كالطل والعسل ، فانه اذا حلف لا يأكل شيئا 
ممها فانه لا يحنث بشرعها وهدها ، واذا أكلهامع غيرها فان استهاكت فيه على الوجه المتقدم 
بحيث اذا عصر لم ينعمر فسلا يحنث ، والاهنث ،

واذا هلف لا ياكل عنبا غانه لا يعنت بمصه لأن المص ليس باكل ، وكذا اذا حلف لا يأكل رمسانا لا يشرب عابا غانه لا يعنت بمصه لأن المصليس بشرب ، وكذا اذا حلف لا يأكل رمسانا رئيس به عنه ورمى تغله غانه لا يعنت بمصه لأن المصليس بشرب ، وكذا اذا حلف لا يأكل رمسانا ادخانه الخم ، أما هذا فقد ادخل اللهم جامدا ، علو عصر الفلكية ثم أدخاها في غيه بمد عصرها ادخانه الخمية اذا علم عنبا غصمره وأكل غله يعنت أعصره وأكل غنبا غصره الأن القشر يؤكل ولا يضربه عصره من كونه مأكولا ، وإذا حلف لا يأكل عنبا غصم وأكل هذا السرد المناد يعنت بمصه الا إذا كان مص السكر يعد أكاد في العرف ، وإذا حلف لا يؤدق هذا الشيء فلكله يعنت بعضه الا إذا كان مص السكر يعد أكاد في العرف ، أواذا حلف لا يحت لا يذوق هذا الشيء فلكه يعنت بعضه أن الأكل يصال الخمام الى الموف ، والذوق هو مجرد معرفة علمم الشيء بالم ، وإذا حلف لا يأكل من هذه الدغلة غانه يعنت بالكل من شهره وجوارها ومن كل هائته على بالخم على وإذا حلف لا يأكل من هذه الدغلة غانه يعنت بالكل من شهر وجوارها ومن كل هائته على هذا الذي يتضعة جعيدة كالعصير إذا أسلمه المؤاه الذي يعنت بالكان بهذا الذي يتعنت بالكان بهذا الم يتنبي بصنه جعيدة كالعمي إذا أسلمه المؤاه الذي يسميل من الرغل لأن العصير لم تطرز اعليه صنمة جديدة ، إما لذا طبح ظائف فتشير باللمبين عسيل من الرغل لأن العصير لم تطرز اعليه صنمة جديدة ، أما ذا الخيخ المتشر بالملبخ عن يسميل من الرغل لأن العصير لم تصديدة ، أما ذا الخيخ المتشر بالملبخ عن يسميل من الرغل لأنه من غير مستمة جديدة ، أما ذا الخيخ المتشر باللمبخ عن

مانه لايمنث بأكله ، وكذلك النبيذ والخاوزالورق بعد لهبغه ونحو ذلك معا يحتاج الى
 منعة جديدة هانه لا يحنث باكله ، وإذا حلف لا يأكل من هذه الشجرة وليس لها ثعر يحنث
 إذا أكل من شيء يشرى بثمنها ،

آما اذا حلف لا يأكل من هذه النساة فاكل من سمنها أو لبنها غلنه لا يحفث ، وكذا اذا حلف لا يأكل العنب فأكل زبيبه أو عصيره فانه لا يحنث ، واذا حلف لا يأكل هسذا الدقيق فانه يحنث بأكل خبزه ، والفسابط فى ذلك أنه حلف على شىء تؤكل عينه ينصرف يعينه انى ذلك الشىء والى ما يتولد منه ، كما اذا حلف لا يأكل النساة فان عينه اتؤكل فتنصرف يعينه اليها لا الى لبنها وسمنها ، واذا حلف على شىء لا تؤكل عينه كالنفاة فانها لا تؤكل ينصرف يعينه الى ما بتفرع عنها بشرط أن لا يتنير بصنمة جديدة ، واذا الم يكن لسه فرع ينصرف يعينه الى ثمنه : واذا أكل من عين مالا يؤكل كما اذا ابتلع شيئا من أجزاء النفاة غفيه خلاف : فبعضهم يقول : انه لا يحنث اذا نوى ذلك ، وبعضهم يقول : يحنث مطلقا لأن المتيقة متمذرة هيجب تركها والمحف بالمبساز كما تقدم ه

وإذا على لا ياكل من هذه الشجرة فقطع هرعا منها ووصله بشجرة أغرى « طمعة يه غلا ينطو : اما أن تكون الشجرتان من نوع واحد أو من نوعين مختلفين به فان كانتا من نوع واحد أو من نوعين مختلفين به فان كانتا من نوع واحد فانه لا يحنث بالأكل من قصر هرع الشجرة المحلوف عليها ، الأندى فى المصرف ، و ن كانتا من نوعين مختلفين كشجرة تقاح وكمشرى ثم حلف لا يأخل من شجرة التلائز وسعى التفاح ووصل فرعا منه بشجرة الكمشرى فانه لا يحنث أذا أكل من هذه الشجرة فانه لا يحنث بالأكل من هذه الشجرة فانه لا يحنث بالأكل من ذلك الفرع المأخوذ من شجرة التفاح لشجرة الكمشرى ، لانه أحسح من الشجرة التانية في العرف ه

واذا حلف لا يأتل لبنا غصار جبنا غانه لايضت بالأكل منه بحد ذبك ، وكذلك لا دخت باكله اذا صار رائبا كما لا يصنف اذ علف لا يأكل من حدا العنب غصار ربيبا غامه مه بعد ذلك ، وأيضا اذا حلف لا يكل عنب بالتتكير غاكل ربيبا غاته لا بحثت ، كما اذا حلف أن يأكل زبيبا غائه لا بحثت ، كما اذا حلف أن يأكل زبيبا غائه لا بحثت ، كما اذا حلف أن يكل زبيبا غائه لا يحتث ، أو أذا حلف لا يذرق من هدا الفعر فصا ملا تتماطاه غائه لا يحتث ، وراذا حلف لا يذرق من هدا الفعر فصا ملا تتماطاه غائه لا يحتث ، وكذا اذا من زهرة هذه الشهرة غائل بعد أن صارت اوزا أو مشمسا غائه لا يحتث ، وكذا اذا ملف لا يكل من هذا التبسر «اليابس من الباساع» غانه لا يحتث اذا أكلم رطبا ، ونظير هذا ما اذا كم مبيا ولا ينكل حصل « ولد الشاة وهو صغير » غائم لا يحتث اذا كلم شيفا أو أكل بخشا لأن الكيش لا يسمى حمال، والصغير لا يسمى غفل منا اذا غالم، شيفا أو الكم هذا المصبى ، أو لا أكسل من هذا الحمل بالتعريف ، غائه يحتث إذا كلم شيفا أو أنكه كيشا ، وقد تقسدم في مبحث أصول اليمين الغماب المتبر في هذا وأصلته ، شيفا أو أنكه كيشا ، وقد تقسدم في مبحث أصول اليمين الغماب المتبر في هذا وأصلته ، هذا المحديث ، غائه يحتث إذا كلم شيفا أو أنكه كيشا ، وقد تقسدم في مبحث أصول اليمين الغماب المتبر في هذا وأصلته ، شيفا أو أنكم و المنابط المتبر في هذا وأصلته ، شيفا أو أنكه من المنابط المتبر في هذا وأصلته ، شيفا أو أنكه كيشا ، وقد تقسدم في مبحث أصول اليمين الغمابط المتبر في هذا وأصلته ، شيفا أو أنكه من المتبر في هذا وأسلم المتبر في هذا وأسلم المتبر في هذا وأسلم المتبر في هذا وأسلم المتبر في هذا المحديد ،

واذا حلف لا يأكل رطبا فاكل ما كان موضامه رطبا وطرفه غير رطب فانه يحتث، وكان المالتين اذا حلف لا يأكل بسرا فأكل ما كان طوف ولبا فقط فانه يحتث ، وفي عكس المسالتين خلاف فاذا حلف لا يأكل رطبا فأكل ما كان طرفه رطبا وبانيه بسرا فقيل يحتث وقيل لا يحدث ، وكذا أذا حلف لا يأكل بسرا فأكساء ما كان طرفه بسرا وبانيه رطبا ،

واذا حلف لايشترى رطبا فاشترى عرجونافيه رطب ويابس واليابس آكثر هانه لايحنث، واذا حلف لا يشكل لحصا فانه لا يحنث باثل السماء الا أذا نواه وكان العرف يسميه لمصا ، وكذلك لا يحنث بأثل المرق الا أذا نواه أو وجد فيسه طمم اللحسم فانه يحنث ، ويشعل اللهم لحم الأبل والبقدر والجاموس والمنم والطيور ، سواء أكان مطبوحا أمهشويا أم تديدا ، ولايحنث بالنبيء على الأغير ، كما اذا حلف لا يتكل لعما فاتك لعم خزير أو لعم النسان فانه لا يحدث لا يمكن على النبيء وعلى النبيء وعلى النبيء وعلى المحتم يطلق على النبيء وعلى لحم المنزير وعلى لحم الانسسان عما ولكن للفا أكل لا ينصرف اليهما في المرف، يحدث بهما ، ولا يشمل اللمم ألكرش والكبر والمحال الا أذا كانت تسمى لعما في المرف، يصدف بشرب المحمد في المرف، وأمل مصر المحمد في الأرف، وأمل مصر المحمد في الأسلام أوكار عانه أذا طف لا يشترى لحمسا فلا يقدن بشري لحمسا في المرف، لا يقال أسترى لحمسا في المرف الذه الما أن المرف الذه الما الأراض تشمل اللهم وغيره ،

وإذا كلف لا يأكل لحم بقر فلا يحنث بأكل لحم الجاموس على الصحيح ، وكذا أذا لحلف لا يأكل لحم شاة فأكل لحم عنز فانه لا يضث ، وإذا حلف لا يأكل شحما (دهنا) فانه يضت بشما البطن والأمماء اتفاقا أه أها الشحم الذي على اللحم و وهو اللحم السمين » هلله لا يحنث بلكه على الأغلم ، وكذا لا يحنث بأكل الألقة (اللية » لأنها لاتسمى لسحما كمن لا يحنث بلكا منها ، وكذا أذا حلف لا يشترى لا تسمى لحما ، فلذا حلف لا يأكل لحما لا يحنث بالأكل منها ، وكذا أذا حلف لا يشترى مدونا عدما عدم يقول عدما عدم يقول المتحدث بشرائها وإذا حلف لا يأكل منطة فني المائلة المائلة صور عاهده عامي يقول مذه المعتملة ويشير لصبرة من القملح فانه لا يمنث الذا أكل بالميئة أو مقلاة بالذا ؛ أما أذا كل دقيقها أو سويقها أو خبزها أو أكلهانيشة فانه لا يحنث الا أذا أنسواه فانه يحنث باللبة ، غانيها أن يقول هذه بدون لفظ منط مفانه يحنث بالأكل من خبزها ، لأن الاشارة أذا وصدت بدون تسمية تعتبر فيها وأو تيثة كما يحدث بالأكل من خبزها ، لأن الاشارة أذا وصدت بدون تسمية تعتبر فيها ذات المسار اليه ،

ثالثها أن يقول هنطة بالتنكير ، وفي هذه العالة يصنف بالأكل من صيفها ولو نبيئة ، أما أذا الله عن منها ولو نبيئة ، أما أذا لكن من خبزها أو دفيقها أو سويقها فلته لايمنث ، وأذا زرعت فاله يحتث بالأكل من المفارج من زرعها أذا قال حنطة بالتنكير ، وأبها أذا ألم يقال فالله لا يحتث بالأكلم هسن المفارج من نرعها أذا تقلق بن شحة المفارج منها ما يتحد منه كالمفير –

والشحرية والمكرونة والكسكسي والعصيدة ونصوذلك ، أما أذا سف الدقيق فانه لا يهنث على الأصح ، واذأ حلف لا يأكل خبرزا فانه يعنث بأكل الخبز المتعلوف عدد أهل بلده ، عاذا كانوا لا يأكل خبرزا فانه يعنث ، وبالمكس أذا كانوا لا القمح حنث به بدون غيره ، غلو أكل خبز الذرة أو الشمير فانه لا يحنث ، وبالمكس أذا كانوا لا يأكلون القمح ، غان الموف الخاص معتبر في الايمان ، ويشمل الخبر الرقاق « أما البتسلاوة والسنووسك والكسك والبقاس حال والبغائسة والمطير والزلابية » فان كل هذه الأهور لا تسمى غيزا في المرف غلا يحنث بأكلها ،

واذا حلف لا يأكل من خبر غلانة فان أراد الخبر الملوك لها يحتث بالأكل منه ولو خبره وعجنه غيرها ، أما أذا آراد الصنمة غانه لايحتث الا أذا أكل من الخبر الذي وضمة في التنور « الفرن » ليستوى ، أما أذا عجنته وتطمته وأرغفة، ووضعه غيرها في التنور غانه ولا يسمى خبرها ، فلا يعنف بالأكل منه ،

واذا حلف لا ياخل شواء فان نوى به كلما يشوى يمامل ببيته ، وان لم ينسو ذلك فان يمينه تنصرف الى اللحم المشوى فلا يمننه المجزر و أو البطاطة » أو نحو ذلك ، لأن المرف يخص الشواء باللحم المشوى ، واذا هلف لا يأكل طبيفا تنصرف يعينه الى اللحم المشوى ، واذا هلف لا يأكل طبيفا تنصرف يعينه الى اللحم المطبخ بدون لحم، الا الخاكان العرف يسسمي ها يعلنخ بسدون لحمطبيفا كما في عرف مصر فانه يعتث بالأكل منه يسمى طبيفاعلا يعتث بالأكل من الجبن والفاكهة وان خانت تسمى طحسامانة ، لأن العرف خص الطمام بالطبيخ ، واذا على لا يتكل رأسا نظر الى العرف ، ففي عرف مصر الرؤوس التي تؤكل عادة هي التي تباع في الأسواق كرؤوس القمان والجاموس والبتر فتنصرف اليمين اليها ، عسادا أكل م، رؤوس الخساو ما لا يباع فيها ومستويا في الأسواق غانه لا يعنث كما تقدم ،

نه! فى البلاد النى اختادت بيع رعوس الشيل وغيرها فانه يهنث بالإكل منهاعالمتير المرف بسدون نفسر لى المقينة النفوية على الفتى به > واذا هلف لا يأكل هاكهة يدمرن المرف بسدون نفسر لى المقينة النفوية على الفتى المن كل ما يطلق عليه اسم الفنكيسة فى المرف ، كالتين والعنب والتساح والبطيخ والمخسس والرمسان والرهب والمرتقسسال والفسوخ والسفرجل والكمثرى ، غان هذه نسمى شنكية فى سرف أهسل مصر ، يضلاف « الجور واللسوز والبندق » وتعسيرها فانها لا تسمى غاكمة فى عرفهم بل تسمى « نقلا » »

راذا هلف لا يلكن هلوا فانه بعنث باكل كل ما يتحلى به من فاكمة وفيها كتين وصب وكنافة وقطايف ونحوها ، لأن العرف جرى على أن مثل هــذه الأشياء تؤمذ في نهــــية الأكل وتسمى علوا. ، "ما المطسوى نانها اسم نما يطبسخ من السسكر أو الصل بطعين أو نشساه م

واذا جلف لا ياكل ادِاما أو لا يأتدم غاده لا يحدث الا بكل ما لايتدر د بالاكل وحدد ، س

 كالمتح والمثل والزيت والعدس المطبسوخ والنفضر المطبوخة ونحو ذلك من كل ما يغمس غيه الخيز .

أما أذا أكل ما ينفرد بالأكل وحده غالب اكاللحم والتمسر والزبيب وسائر الفواكه لهانه لا يحنث •

واذا هلف لا يتغدى فانه يحنث أذا أثلهما به نصف الشبع ولابد أن يتابع الأكل ، فلو أكل لقعتني وصبر زمنا يصد فاصلا ثم أثله لقمتني ومكذا لا يكون غداء ويحنث أذا تندى بما اعتاد أن يتغدى به أهل بلده غالبا ، فلوكان بدويا وشرب أللبن فانه يحنث ، لأن عاده أهل البدو التغذى به ، أها أن كان حضريا فانه لا يحنث الا أذا أكل الفيز ، فلو أثله لهما بدون خبز أو تمر أو أرز أو خضر فانه لايحنث لأن هذه الأشياء لا يتغذى بها وحدها غالبا في المرف ، ووقت الغذاء يبتدى من طلسوع الشمس الى الزوال في عرف بعضم ، وفيحوف أصل مصر : الأكل من طلسوع الشمس الى الضمى يسمى فطورا ، والفسداء من بعد ذلك الى المصر ، وكذلك أهل الشام ، ووقت المشاءين بعد العصر الى نصف الليل ، والسحور من نصف الليل الى طلوع الفجر ، والحار في كل هذا على العرف ،

واذا حلف لا يشرب من شىء يمكن الكرع فيسه أى تنساول المساء بنفسه كالمغير والثرعه والحوض غانه لا يحنث اذا أغذ منه بكنسه أو باناء وشرب ، وائما يحنث أذا كرح فيه ما لم ينو عدم الشرب منه مدلقا فانه يحنث بالشرب منه على أى حال .

الشافعية ـ قالوا : اذا هلف بالله لا يتكار روسا غانه لا يهمث الا باتكل الرءوس المعتاد بيمم النعم من البقر والمنسمك ونحو ذلك غانه لا يهمنه بيمها كروس الطيور والمسمك ونحو ذلك غانه لا يهمنه بالكلها الا اذا اعتباد الناس بيمها و سواء كان ذلك اعتباد أهل بلده أو خيرهم على المتعد ، وإذا قال رحوسا « بالتتكير » فانه لا يهنت الا اذا أكل ثلاثا منها لأنها أقل الجمع، أما اذا قال الرءوس « بالتعريف » فانه يصنف اذا أكل واحدة ، أما اذا أكل بمض واحدة مانه لا يهنا المائلة ما أذا لا يهنث و قال الخطيب وابن عبد الحق : يهنث ببعض واحدة ، ونظير هذه المسألة ما أذا لا يونث بالله لا يتزوج نساء غانه لا يهنث الا اذا تروج ثارتا ه

واذا هلف بالله لا يتزوج النساء وبالتعريف الله سيمنث اذا تزوج واهددة م أما اذا هلف بالطلاق المنه لله يتزوج واهددة م أما اذا هلف بالطلاق المنه لا يعنث ألا اذا اتزوج ثلاثا وأكل ثلاثا : سواء قتل نساء ورموسا بالتلكير ، أو قال : النساء والرموس بالتعريف ، واذا هلف لا يتندى فلا يعنث الا اذا أكل قبل الزوال ، لأن وقت المداء من طلوح اللجر ألى الزوال ، وقدر الأكل الذي يعنث به في المداء بما كان فوق نصف فوق نصب النسبع ، ولو هلف لا يتشي لا يعنث الا إذا أكل بسد الزوال فوق نصف الشبع ، لأن وقت المشاء من الزوال الى نصف الليسل ، ومن هلف لا يتسمو لا يعنث ألا إذا ألى المناء من الزوال الى نصف الليسل ، ومن هلف لا يتسمو لا يعنث ألا إذا ألى المناء من الزوال الى نصف الليسل ، ومن هلف لا يتسمو لا يعنث ألا إذا ألى المناء الليسل ،

واذا حلف لا يأكل لحما فانه يحنث بأكل ما يهصل أكله وأو أكله نيشا، ألها أذا أكل ما لا يحنث به كأن أكل حيوانا غير صدكى ، أو أكل وحشسا لا يحسل أكسله فائه لا يحنث ، لا يحنث به كأن أكل حيوانا غير صدكى ، أو أكل وحشسا لا يحدث اللام لحم الرأس واللسان على الراجع ، والمرجوح الا يتعلوله ، ويقويه الآن ح

المرقى، أما الكرش والكبد والطحال والقلب والباب الرئسة غلا يطلق عليها اسم اللحم ، لأنها لا تسمى لحما في المسرف وكذلك السسمك والجراد غانهما لا يسميان لحما غلا يحدث اذا أكل منهما ، وهذا كله اذا أطلق اللحم ، أما اذا نوى به شيئًا خاصا غانه يعمل بنيته كما تقدم ويتناول اللحم شحم الظهر والجنب لأنه لحم سمين أما شحم البطن والامعاء وهو الدهن الذي موقهما غانه لا يحدث بأكله لأنه لا يسمى لحما ، غاذا حلف لا يأكل شحما لا يحدث بأكل شسحم اللبطن والامعاء ، ولا يتناول الشسحم واللحم الألمية والسنام غانهما لا يسميان لحما ولاشحما كما لا يتناول أحدهما الآخر ، أما الدسم غانه متناولهما ،

ماذا حلف لا يأكل دسما يحنث بأكل الآلية والسنام وشحم النظير والبكل و الجنبو الامما ودهن العيوان الخلص من اللحم كالسحن ، أما دهن غير الحيوان كدهن اللسوز والجوز والسمسم مقيل يشمله الدسم وقيل لا يشمله، وأذا حلف لا يأكل « زمراً » المان يحنث أذا أكل لهما أو دهن حيوان أو بيضا ولو « بطارخا » ولا يحنث أذا أكل مبنة سمك أو جراد .

واذا علف لا يأكل لحم بقسر غانه يحنث اذا أكله أو أكل لحم الجاموس, أو بقر الو معور لأن البعر يتناولها ، أما أذا حلف لا يأكل لحم الجاموس فانه لا يمنث بأكلُّ لحم البعر ، و إذا حلف لا يأكل ضائنا غانه لا يحنث اذا أكل معزا ، وكذا اذا حلف لا يأكل معزا غانه لايحنث بأكل لحم الضأن ؛ لأن اسم أهسدهما لا يطلق على الآخر لا لفة ولا عرفا وأن كان يشعلهما اسم غنم المنتفى التمادهما في الجنس ، وأذا حلف لا يأكل خبرًا فانه يحنث بأكل الخبر بجمع أنواعه ، مواء كان ماخوذا من القمح أو الشمير أو الذرة أو الأرز أو الباقلاء أو البطاطس أو نحو ذلك ولو كان مصنوعا من نسوع غير معهسود فبالده قلا يسمى غبرًا في عرفه لظهور المنه اللفوى في المفيز ، نعم اذا أكله على لمان أن اسم الفيز لا يتناوله قان بعضهم بتول بعدم حنثه ، وانما لم يعمل بالعرف في هذه السالة مم أنسه قد تقسدم أن اليمين بالله مبنى على المرف ، لأن المرف الذي ينظر اليه هو العرف الحارد كمسألة الرعوس والبيض ، أما العرف غير المطرد كمسألة الخبز مانه مختلف في عرف البلاد ، هيأكل هــده ذرة والآخرى قمصــا والأخرى بطاطس وهكذا ، فقعكم فيه اللغة ولم ينظر للعرف ، واذا فت الخبز فيعرق واذابه فيه ثم شربه فانه لا يحنث ، وكذا أذا طبخوا لمتاطت أجزاؤه ببعضها فصار كالعصدةو أكلُّ منه مانه لا يهنث ، أما اذا بنيت « اللقم » منهيزة بعضها عن بعض فانه يهنث بالأكلمنها، ومتناول الضر كل مايخبر أولا وأو قلى معد ذلك بالسمن والزيت : كالكنانة والبقلاوة والقطايف والسنبوسك ، أما أذا قليت أولاً وهي نبئة قبل أن تشوى قبل ألقله غانها لاتسمر خبزا كالزلابيسة والعطايف ولعمة العاشي فلايحنث بالكهسا ، ويشمل الغبز أيضا المتسماط

والرقاق دون البسيس وشعوه . و اذا علق لا يأكل طبيغا غانه لا يعنث الا اذا أكل ما قبه سمن أو زيت أو دهن . ... إذا حلف لا يأكل هذأ الشيء نبياً > من غير مضغ غانه يحتث نظراً للعرف ، لأن البلع
 أكما عرفا ، أما اذا حلف بالطلاق أنه لا يأكله فبلمه من غير مضغ فانه لا يدنث لأن المطلاق
 مبنى على اللغة ، ولا يسمى البلع بدون مضغ أكلا في اللغة كما تقدم •

وإذا حلف لا يكل طعاما فانه محند اذا أكل قوتا أو فاكمة لأن اسم الطعام يتناولهما، وإما أذا أكل دواء فانه لا يحمث ، لأن اسم الطعام لا يتتلوله فى باب الايمان لبنائهسا على العرف ، أما فى البيوع فان الطعام يتناول الدواء لأنها مبنية على اللمة كما سيأتي .

واذا حلف لا يأكم فاكمة فانه يحنث اذا أكما الفاكهـة الرطبة والميابسة ، ديحنث بأكما الراح والنباسة ، ديحنث بأكما الراح والنبو والربيب والتم والمليخ والدسنق والبندق ، و دنتاول الفاكمة أيضا المطوى وهى كل حا التخسذ من عسل وسكر من كل حلو لميس فيسه حامض . أما العسل وحده أو السكر وحده فانه لايسمى حلوى تبل الحلوى هى المأخوذة من مجموعها ، فمن حلف لا يأكم حلوى فانه لا يحنث بأكل العسل الحلوخ وحده على النسار ، ولا بأكل العالم عنه بالكسوخ وحده على النسار ، ولا بأكل العالم المغلوخ وحده على النسار ، ولا بأكل العالم المنا المغلوخ وحده على النسار ، ولا بأكل العالم المنابوخ وحده على المنسل ، وأنها يحنث إذا أكل ما تركب من جنسين فاكثر ه

واذا علنه لا يأكل تمرا فانه لا يحنث اذا أكما اليابس ، واذا حلف لا يأكل رطب فانه لا يحنث اذا أكم تمرا وبالمكس ، واذا حلف لا يأكل حنب فانه لا يحنث اذا أكم زبيب وبالمكس ، واذا علف لا يأك ل المنب أو الرمان لم يحنث بشرب عصيره ولابامتصاصه ررمي تله لأنه لا يسمى أكلا ،

واذا حلف لا يأكل بيضا هانه يمنث اذا أكل بيض أى حيوان ، سواه كان مأكول اللحم كالدجاج والنعام ونحوهما ، أو غير مأكول اللحم كالرغم وقصوه ما لم يكن من ذوات السموم الضارة هانه يحرم أكل بيضه لضرورة، وإنها يحدث بشرما أن يكون اللسان فيسه أن يفارقه المعوان الذى باشه وهو هى ، وأن يؤكل الميشى متفردا سواه خرج من المعيوان وهو حى أو وهو ميت ، هاذا لم يكن الشأن فيه ذلك كبيض السسك « البطارخ » هانه لا يمنث بأكله ، لأن البطارخ لا يبيضها السمك رهو حى غلرج المساء بل تشسق بطنه وتخرج منه ، وكذا بيض الجراد فانه لا يؤكل منفردا بل يؤكل تبما للجراد هاذا أكله منفردا لايمنث، وبكذلك البيض غير المتصاب الذى يخرج من الدحاج بعد ذبحها هانه لا يحدث بأكله ، لأنه لا يمكن أن يفارق الميوان وهو هى ، أما أذا تصلب وضرح من الدجاجة بعد ذبحها هانه

ولا تتناول ألفاكمة المقتاء والمخيار والجزر والباذنجان ، قمن حلف لا يأكل غاكمة غانه لا يحنث بالأكل من هذه الاثنياء ، وإذا ملف لا يأكل هذا القمح غانه يحنث أذا أكل منه علمي هيئته : كان يأكله ميئا أو مطبوخا دبليلة ، أو مقليا على النار و فشارا » أما أذا آكله مقيقا أو خبزا أو نحوهما غانه لا يحنث لزوال أسم القمح عنه هيئته ، أما أذا معلف لا يأكل هذا وأشار التي قمح بدون أن يذكره غانه يتعنّف أذا أكل هنه على هيئتسه أو أكل من دقيقه هـ قد خبزه أو أى شيء يتولد ممه . وكذأ أذا هلف لا يأكل هذا الرطب تمرا هانه لا يحنث ، ونظير هذا أذا هلف لا يكلم هذا الصبى غكامه بعد البلوغ هانه لا يحنث أزوال الاسم عنه . وأذا هذا لا يأكل من هذه الشجرة فانه يحنث بما يؤكل منها كتصرها وجمارها ، غلا يحنث أذا أكا، من ورقها وخشبها لأنه لا يؤكل عملا بالسرف ، وكذا أذا هلف لا يأكل من هذه البقرة فانه لا يحنث بما يؤكل منها كاللهمم والكورة فانه يدنث بما يؤكل منها كاللهمم والكورش ونحوهما ، وأذا هلف لا يأكل ماشما فأكله بخبر فانه يحنث أما أذا شربه غانه لا يهدث ، وأما أذا هلف لا يشرب ماشما فأكله بخبر فانه يحنث أما أذا شربه غانه لا يحدث ، وأما أذا هلف لا يشرب ماشما فأكله بخبر فانه يحنث .

واذا حلف لا يأتما سعنا نماكله فى مصيدة ونحوها فان كانت عيسه ظاهرة فيها فاســـه يحنث ، أما ان استهلك ولم يكن ظاهرا فانه لا يحنث ، وأما أذا شربه فانه لا يحنث .

الحسابلة ستالوا : اذا حلف لاياكل اللحم فأنه لا يحدث أذا آتك الشمم أو المخ الذي أن المسلم أو المخ الذي أن المطلم أو الكبد أو الطمسال أو القلب أو الكسرش أو المعران أو الأليسة أو الدماغ وهو المنخ الذي في الرأس أو القانصة أو الكلية أو الكوارع أو لحم الراس أو لهم خد الرأس أو أهم عن المسلم عنه المسلم وينفرد عنب باسمه الا الأوارات أو المسلم عنها المسلم عنها المسلم اللحم عنه المسلم اللا المالة المحدد المسلم الله يحدث بالأكل منها ، وهذا أذا حلف لسبب المسلم اللام من الكلم عن الكلها فله يحدث حيثة و

ومن هلف لا يأكل لحما فانه يحنث باكل اللحم ولو كان مصرما كلحم خنزير وميتة ومفصوب كما يحنث باكل لحم السمك ولحم العلي ولحم المديد لأن كل ذلك يسمى لحما • واذا هلف لا يأكل تسحما فانه يحنث باكل ما يذوب فى النار من حيوان • فيحنث باكل الدمم السعين أو الألية أو السنام أما اذا الدهن على الظهر والجنب أو تسحم الكلى أو أكل اللحم السمين أو الألية أو السنام أما اذا أكل اللحم الأحمر الذى لا يظهر فيه دهن فانه لا يحنث •

واذا حلف لا يتك قبنا فانه يحنث باكل لبن الابل والبقسر والتنم ولبن الصيد ولمن الحميد ولمن الحميد ولمن الحميد أن الذا كان وبدا أو سمنا أو كشكا أو مصلا أو جبنا فانه لا يحنث الا اذا غلير فيه طعم اللبن فانه يحنث و واذا حلف لا ياكل زبدا فائل سحنا أو لبنا أهم يظهر فيه طعم الزبد فائل بحثت أنه اذا غير فيه طعم الزبد فائل بحثت أنه اذا غير فيه طعم الزبد فائد بحثت أنه اذا غير فيه طعم الزبد فائد بحثت أنه الكثمات لم بعثت وأنه لا يسمى ذلك وبدا ء واذا حلف لا ياكل حبنا أو ما يصنع من اللبن كالكمات لم بعثت أذا لا يسمى ذلك وبدا ء واذا حلف لا ياكل حبنا أن المنافر وبدا على المنافرة وانها بحثث أذا لا السعن مغدرا أو في عصيدة وطبيخ ونحو ذلك أذا ظهر قبه طعمه طادا أم يظهر طعمه فائد لا يحتث أذا ظهر اللبن فيه والمنافرة والمات والسفر جلو واللفساح والكماتي والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والتنافرة والمنافرة والمنافرة

# مجمث الملف على الديفول والخروج والسكني ونحو خلك

### في العلف على الدخسول والخسرج والسكتي تفصيل في الذاهب (١) .

القثاء والفياروالخس والزيتون ولا بأكلبنيق البادية ويسمى زعرورا وهو أحمر بشبه النبيق وفي طعمه حموضة ، وخوخ الدب وكل ثمــر شجر غير مستطف ، كما لا يحنث بأكل الجزر وسنت وانفوف والقلقاس وسائر المفة ر التي لا تسمى فاتكية .

واذا هلف لا يأكل بسرا « البلح عند تلونة » فأكل ما كان طرفه رطبا وبالقيسه يابسا أو ما كان تصفه رطبا وتصفه يابسا فانه يحتث عكما أو أكل نصفا رطبا وتصفا يابسا على حدة ، أن أذا أكل اليابس فقط وترك الجزم الرطب فانه لا يحتث للله وهو ما يتخال ببزر سمفها لله ثم بلسح ، تم بسر ، والبسر هسو البلح أذا أكذ في الطول والتابن الى أحمر أو أصفر ، ثم رطب ، ثم تعر ،

اذا هلف لا يأكل عنبا فاكل زبيبا ام يعنث ، وكذا اذا هلف لا يأكل جديا فاكل اليهرة ليسلم بعنث وكذا اذا هلف لا يأكل جديا فاكل اليهرة ليس لم يعنث وكذا اذا هلف لا يأكل من هذه البهرة فاله لا يعنث بالأكل من وادها ولبنها ، واذا حلف لا يأكل من هدذا الدقيق فانه يحنث اذا أكله فبزا واذا هلف لا يأكل هذا الشيء ثم بلمه بدون مضغ فاله لايعنث لأن حقيقة الأكل بلم الطعام بعد مضغه ، واذا هلف لا يتضدى فأكل بعد الزوال فانه لا يحنث ، لأن القدداء من طلوع الشمس الى الزوال ، وما كان بعد ذلك يسمى عشاء ، واذا هلف لا يتنشى فأكل بعد نصف الليل غانه لا يعنث لأن المشاء من جعد الزوال الى تصف الليل ، واذا هلف لا يتسمى عشاء ، واذا كل المشاء من بعد الزوال الى تصف الليل ، وإذا هلف لا يتسمى عشاء ، وإذا كل المشاء من بعد الزوال الى اكثر من ما به شبعه ، أما اذا أكل التصف فأتل فانه لا يحنث ،

واذا حلف لا يأكما أدما هنت بأكما ما جرت المادة بأكل الفيز مما يغمس فيه الفيز كالطبيخ والمرق والزيتون والبيض والملح والتمر والزبيب ونصبوه ، اذا حلف لا يقتات هانه يعنث بأكل الفيز والحب من بر وشمير وذرة ودهن ودهيت وهاكهة كتمر وزبيب ومشمش وتين وتوت ولهم ولبن ونصبو ذلك ، ولا يعنث بالعنب والمصل ونصبوه ، وإذا حلف لا يأكل لهماما هنت بما يؤكما ويشرب من قوت وأهم وحلو وجاهد وماثع وما جرت المسادة بأكله من النبات ولا يهنث بالماء والدواء وورق الشجر ونشارة المششب ، وكل هذه المسائل ينبغي أن تراهي فيها الأصول المتدمة ،

(١) العنفية ـ قالوا : اذا هلف لا يدخل بينا غانه لا يعنث بدخول الكعب و المسجد و المسجد و المسجد و كيب الموالي الموالي

«رالتعريف» غانه يحنث بدخولها خربة ولو صارت صحراء ، وكذلك يحنث أذا دخسان سفة البيت در ايوانه » أن لم يكن مسقوفا لأته صالح البيتربة في الصيف ، ومن حلف لا يدخل دارا ثم ومسل آلى سطحها من سسطح آخن ووقف عليه فقيل يحنث لأن السدار مبارة مها أملت به الدائرة ، سواء كان من أسغل أو من أعلى فيسمى داخلا سواء كان للسطح ساتر من الشخل أو من أعلى فيسمى داخلا سواء كان للسطح ساتر من الشخل أو لا وقيس لا يحتث لا أذا كان للسقف ساتر من حيطان أو « درابزين » لأن الشخل في المرف لا يتحقق آلا بذلك ، أما أذا لم يكن له ساتر فيكون موجودا في حسواء السحار فلا يعد داخلا ، والظاهر أن الحار في نحو هذا العرف ، غاذا تعورك أن المسود الى السائل المنافق الله الله المنافق عرف المنافق عرف الله المنافق عرف المنافق عرف الله الله الله يحدث لا يحدث أذا كان بحيث يكون داخلا عائه

ومن حلف ليأتينه غدا أن استطاع فانه يلزم أن يذهب الله أذا المهمنمه مرض أو حدّكم أو نسيان أو جنون ، فاذا أم يمنمه هانع كهذا فانه يحنث أذا لم يذهب الله ، وأن علف على امرأته أن لا تضرج الا بائنه أو بأمره أو بملمه أو رضائه يعنث أذا غرجت بدون أذنه أو أمره أو بعلى على على علم منه أو رضائه ويلزم لكل مرة أذن ويشترط أن يكون الأذن هغيرها أمها ، وأن لا تقوم قريبة على أنه لا يريد الاذن ، فاذا قال لها : أغرجي فأن فرجت يصنيك أ أنه أو يكون جزاؤك المذاب فانه يصنف أذا غرجت بحريثا أنه أو يكون جزاؤك المذاب فانه يصنف أذا غرجت بحركذا أذا قال لها : أغرجي يريد تعديدها ، وأن منزل أمها فذهبت الى ببيت أغيها لا يحنث ، و لا يشترط فى رضائه علمها بذلك ، بخسلات الاذن والأمر فالأمر فالان الأن والأمر فالأمر فالان الأمروح الله بالنفروح الله بالذن والأمر فالأمر فالان الا مرة واحدة ، كا أذا حلف على شسخص الا بذرت ، منزله ألا باذنه ، فانه لا يحتاج الى الاذن الا مرة واحدة ، وأذا قال لامرأك ، لا تخرج ، منزله ألا باذنه ، فانه لا يحتاج الى الاذن الا هرة واحدة ، وأذا قال لامرأك ، لا تخرج ، منزله ألا باذنه ، فانه لا يحتاج الى الاذن الا هدة واحدة ، وأذا قال لامرأك ، لا تخرج ، منزله ألا باذنه ، فانه لا يحتاج الى الأذن الا هدة على نفسه مدة واحدة ، وأذا قال الادا قال أنه نام ذي المدهودة الا أذا قال أنه نام و التحدة ، وأذا قال أذا فال المدهود على نفسه ، التحدي بسحق قانه يصحق قدان بلك قلته الائة شده و التحدود التحدي نفسه .

واذا هلف لا يسكن في هذا المصر أو في هذه البلدة أو القرية قاته يبسر اذا هرح بنفسه ققط ، ومحل ذلك اذا هرج ولم ينو المودة والا غانه يعد ساكنا ، واذا ملف لا يسكن . مع غلان غساكته في دار كل منها في هجرة يحنث الا أن تكون دارا كبرة كالمسارة فأنه لا يعتث ، وان تقاسما بحائمة يهمل بينهما غان كانت الدار ممينة كان قال : لا أسكن محلة . في هذه الدار يحتث ، وان كانت في ممينة لا يحتث ، وإذا جله لا يسسكن محمد شنينا فسكن محمد مساعة حتث ، لأن المسلكنة وإن كان معا يصحح المتدادم فلقسد بعدة راكان لا تكون المددة فهدا لما قصفها على القاب الواكلية ، بل يكون الدة قيدا قام فلسخة عد الله على المعارفة عدا الله على الما المناها المحافدة على الما المحافقة على الما المناها في المناها في الما المناها المحافدة الما العالم المناها المناها في المناها في المناها في المناها المناها المناها في المناها المناها المناها المناها المناها المناها في المناها في المناها المناها المناها المناها المناها المناها المناها في المناها في المناها المناها في المناها المناها المناها المناها المناها المناها في المناها المناها في المناها المناها المناها المناها المناها المناها في المناها في المناها في المناها المناها في المناها في المناها في المناها في المناها المناها في المناه بد المساتفة في الشهر ، فاذا سكن ساعة منعصف. أما اذا حلف لا يغيم معسه شهرا كانت الدة قيدا للاقامة ، فلا يحنث اذا أقام الشهر كاملاء واذا حلف لا يخرج من هسذا المكان فحمله غيره وأغرجه مكرها لا يحنث ، وأن حمله وأغرجه بأذله حنث .

واذا لهلف ليسافرن نمانه بير اذا غرج ناويا السقر وجلوز الحران الى مكان بينه وبينه مدة السفر ولو رجع ، ومن حلف لا تعضر امرأته عرس فلان فذهبت قبلُ العرس ومكنت هتى جاء العرس وانتهى قانه لا يحنث .

واذا علف لا يسكن هذه الدار أو الحارة غضرج وترك أهله وهتاعه ، فان كان ما تركه في الذار يمكن أن يسد هاجته المتزلية غانسه يصنث ، أما أن ترك شبيئا يسجرا لا تقسوم به السكني غانه لا يحنث ، وهذا القول هو الذي عليه الفتسوى ، ولو كان سساكما تبصا لشيم كالولد مع والده غانه يبر بخروجه وحده ، وكذا أذا أبت الزوجة الخروج ممه وغلبته غانه ببر بخسوم وحده ، ويمدذ أذا أم يمكنه الخروج لحوف لحس أو نحوه ، قلا يحنث أذا مكن لذلك ، وكذا أذا أغلق الباب عليه ولم يمكنه فتحه ، أو اشتغل بطلب دار أخرى ، أه بقي يأما ينقل أمتمته غانه لا يحنث ولو أمكنه أن يكترى دابة ينقل عليها متامه ،

واذا حلف لا يدخسل دار فسالان وله دور متعددة فمذخل في احداها وهي فير مسكونة له نغى ذلك روايتان ، الأولى : أنه يحنث مطلقا الآنه دخل دارا مطوكة له فهي منسوبة له وأن كان لا يسكنها ، الثانية : أنه لا يحنث اذا كانت مسستاجرة لغيره ، لأن الانساعة تبطلل بالاجارة والتسليم كما تبطل بالبيع عند من يقول ذلك ، أما أذا لم تكن مسكونة لمبيره هانه يصنت بالدخول فيها على أي هال ، لأن الصافئها اليه باقية ، وأذا هلف لا يدهلُ دار زيد فعات مدخلها بعد موته مانه لا يحنث ، لأنها انتقلت للورثة فلم تعد معلوكة له ولو كانعليها دين مستغرق لهما على المفتى به ، لأنها وان بقيت حكما ملك آلميت بالدين ولسكن لم تكن معلوكة له من كل وجه ، وأذا تهيأت أمرأته للمفروج كأن لبست الثياب المدة له مقال : أن غرجت فأنت طالق ، فرجمت وجاست حتى مضت ساعة ثم غرجت بعد ذلك فانه لا يحدث ، سواء غيرت هيئتها التي أرادت المفروج عليها كأن خلمت ثياب المفروج أو لم تغيرها، أما اذا كانت في دار أبيها فقال لها : أن لم تقومي وتذهبي الى دارنا الساعة فالنت طالق ، فقلمت لساعتها ولبست ثياب المفروج وخرجت ، ثم رجمت وجلست هتي خرج الزوج فمقرجت بعده الى دارها خانه لا يمنث ، بشرط أن تبقى على هيئتها التي أرادت الضروج عليها ، قاذا خَلَعَتَ ثَيَابِ الخَـروجِ وجَلَسَتَ فَأَنَّهُ يَعْنَتُ ، والقرق بين الْعَالَتِينُ : أَنْ الْمَعْلُوف طيــه فُ الهالة الأولى عدم المفروج وهو نترك فيتمثق بتمتيق نسده وهو البقاء في المنزل على وجه الافرانس عنه نفاذا خلست معرضة عن الخرجة التي علق عليها لا يحسف العطاق عدم للغروج، سواء فهدت الميئة أو لا ، بخالفة العالة الثانية بالإلجاء عليه نعيها الفتغالبيالين الدار وهوس مثبت لا يتحقق الا بغمله ، والمطلوب هنه الفعل اذا تبيا له وجلس منتظرا له عازما عليه . لا يكون معرضا عنه بل هو فأعل حكما ، لكن بشرط أن تبقى الهيئة الدالة على أنه فى حكم الماط وأنه لم يعرض الفاعل ، فاذا غير هيئته فقد أعرض عن الفعل ظاهرا .

وهذه اليمين تسمى يمين الفور ، ويقدر الفور بساعة ، فالتسام اليمين من حيث فل المطوف عليه وحدمة ثلاثة : مؤيدة « وتسمى مطلقة » لفظا ومعنى ، مؤقتة كذلك ، ومؤيدة لفظا مؤقتة معنى وهي عين الفور ، فيتغيد بالمال بناء على أمر حالى كما مثل ، أو تقسيم جوابا لسكلام يتعلق بالمحال أكما أذا قال أن تعديت على المساق على المحال بناء على أمر حالى كما مثل له : أن تعديت غامراتي طالق ، فلفظ هذا اليمين مطلق غير مؤقت بوقت ، ولكن معداه مقيد بالمحال ، لأن واقتى في جواب تقد معى غلا يعنث الأ أذا تقدى معه داما أكل الطعام الذي دعاه اليه أو أكل غيره ، الا إذا قال له : تقد معى طعام كذا معلف لا يتقدى غانه يحدث أذا أكل من ذلك الطعام الدعو اليه ، وأن قال وآله لا أتقدى اليهم فائه يحدث في هذه الحالة بعطلق التشذى لأيه زاد أن كلامه على الجواب ، فيكون مبتدئاً لليمين الا أذا ذوى غير ذلك فانه يصدق حيانة ،

واذا لم تقم ترينة على الفور كما تقدم فى الأمثلة جملت اذا للفور وان للتراشى ، ناذا قال : اذا فعلت كذا فعلى كذا فمانه يلزمه الفطن فورا فيحنث اذا أشره ، بشلاف ما اذا قالً : إن فعلت فان الفعل بكون مطلقا وقد ذكر هذا المثال هنا لناسبة يعين الفور وان كان معاله فى اليمين على الأكل ،

المالكية ــ تالوا: اذا هلف لا يدغل بيتا يصنت بدغول العمام وبيت القهوة والركالة والمانوت ، والفرن والمحمرة والمجبسة ها لم يجسر العرف بتفصيص البيت ببيت السكن بالزوجات كما هو في عرف مصر الآن ، وعلى هذا لا يحنث الا اذا دخل بيت السكن ، واذا هلك لا يدخل على غلان بيتا فدخل الصالف في قل بيت هذه ، هاذا غلان المحلوف عليه في بيت ماده ، غانه يصنت ما لم تكن له فية أو ليعبنه بساط كما تقدم ، واذا هلك لا يدخل على غلان بيت جاره فوجده فيها غانه يصنت ، لأن بيت جاره يشبه بيته لما للجار على المحلوق ، ويشمل البيت بيت الشعر ما لم ينو بيت البناء بفصوصه ، أو يكن ليمينه بساط كان رأى بيتا ينهدم على أهله غطف لا يدخل بيتا غانه يقض عيثاً للمياه و سبت المياه بيتا غانه يقض عيثاً للمياه و سبت المياه و المياه و المياه و المياه المياه و المياه المياه و المياه المياه و المياه و المياه و المياه المياه و المياه

واذا هلف لا يدخل على قائن بيتا فأدغل عليه السجن كرما غانه يحنث أذا سجن عنده . بحق ، أما أذا أدغل عليه السجن غلاماً قانه لا بحث ، وأذا علف لا يدنخسل دار غلان ومو . داخل واستمر داغلا غله يحنث ، لآن استمراره على خلك كالدغول ابتداء ، آما أذا علمان. لا يدغلها وهو ملكث فنها غلبه لا جعف بالإستمرار .

وأذا علِف لا يركب دِاية وهن راكبه أن أو لايليس ثويا رهو لايسه أم لايسكن دِارة الحد

وهوساكتهاهانه يحنث بالاستمرار على الركوب واللبس والكسى هم امكان اللتراة ، وإذا كان مسافرا مسافة بدهين مثلا وقال : وإلله إلى كان هذه الدابة وهو راكبها غانه لا يبر الا إذا ركبها المسافة بدهين مثلا وقال : وإلله إلى كان أوقات الشرورات ، وكذا أذا حلف ليليسن هذا الثوب وكان لابسه غانه لا يبر أذا لبسه المدة التي يئان اللبس فيها ، وإذا حلف على زوجه لا تفرج آلا بأذنه هاذا قال : لا تفرجي الا بأذنى غانه يحنث الا أذا أذنها وغلمت بالاذن ، وإذا قال : لا تفرجي الا أن أذنت غلايشترط علمها بالاذن ، غاذا أذن وخرجت بدون أن تعلم غانه لا يحنث ، ولابد من الاذن المرسح ، غلو خرجت وعلم بخروجها ولم يعنعها لا مد طعه افئة لا يمثل .

واذا هند لا ياذن ازرجة فى الفروج الاالى ببت أبيها مثلا غاذن لها فى ذلك فراهت عليه مثلا غاذن لها فى ذلك فراهت عليه مأن ذهبت الى ببت أبيها أو بعده أو اقتصرت مان ذهبت الى ببت أبيها أو بعده أو اقتصرت على المنظمات الى ببت غيره ، فأنه اذا ألم يملم بهذه الزيارة أوعلم بعد أن زادت فانه لا يعنث أما اذا علم حال زيادتها ولم يعنمها فانه يعنث: لأن علمه فى هدده المسالة بعتبر كانه ، بعد السالة الأولى عنه فا علمه بغروجها لا يعتبر اذنا لها ، وذلك لأن اليمين هساك فى هانب المنث فتقع بأدنى سبب ،

واذا لهلف على زوجه لا تنفرج آلا باذنه فاذن لها بالمفروج التي بيت أبيها فزادت علبه وذهبت الى بيت ألهتها غانه يحنث ، سواه علم بالزيادة أو لم يعلم على المعتمد .

واذا حلف لا بسكن هذه الدار وهي ملكه ثم باعها لشخص آخر وسكن فيها بالأجسرة الاعسارة غانه يحنث ، الا اذا نسوى أنه لا بسكناها وهي في ملكه ، غانه لا يحنث بسكناها وهي في ملك ، غانه لا يحنث بسكناها ومي في ملك غيره وكذا اذا حلف لا يسكن دار غلان هذه فباعها فسكنها بصحد أن اشتراها الغير غانه يحنث ألا اذا نوى لا يسكنها ما دامت ملكا له ، غانسه لا يحنث اذا مسكنها وهي ملك لغير ، و وانها يحدث في هاتين السئالتين لأنه أتن فيهما باسم الانسارة وهي تغيير العبين ، ولا يزول التمين بانتقال اللك ، أما أذا ملك لا يسكن دار غلان بدون اسم الاثرارة ثم خرجت عن ملك غلان غانه لا يلك ، أما أذا ملك لا يحدث بدغها به وكذا أذا بليت الاثبارة المن لا يحدث بدغها عباما بليته ، واذا مله لا يحدث بدغهاء ، واذا أنه بليت علمها بنا وكذا أذا بليت عليا ثانه لا يحدث بدغهاء ، وأذا أمر بخرابها عليه يدنت حالتا ، وأذا حاف لا يدخل على غلان بيتا ثانه لا يحدث أذا حدال عليه هسجدا، لأن المسجد مطالع ، وأذا على لا يدخل على غلان بيتا ثانه لا يحدث أذا حدال عليه هسجدا، لأن المسجد مطالع ، وأذا على لا يدخل على مدير بدالما همه ، لأن الماقة لا يدخل على غلان بيتا ثانه هم جدالها مهه ، لأن الماقة لا يدخل على غله بن خدم المارعية غان الماقة لا يدخل ولم السعد بهالمستا همه ، لأن الماقة لا يدخل على غله بن تدخل على غله عالى عليه غان الماقة لا يدخل على غله بن تدخل على غله عدن هذه المارعية غان الماقة الا يحدث على غله بن قدة المالعة غان الماقة لا يدخل على غله بن قدة المالعة غان الماقة الا يحدث على غلان بنيا شانه عله غان هذه المائلة المائل

واذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكن شيها غاته ينبيها الله الله المراكزة عنها عام والمنت ألها بقر فيها مع أمكان الانتظام قو لميالاً « تعادل الانتظال المراكزة عن القالم، ألو س سررتفانه لايمنث ، أما البقاء امدم وجودببت يناسب ، أو لأنه وجد بينا أجرقه كثيرة هانه ليس بمذر ، بل يجب الانتقال ولو الي بيت من شمر والا هنث ، وإذا أكام يومن أو اكثر ينقل متاعه مع عدم التانى فى النتل عادة مانه لا يعنث ، وكذا لا يعنث أذا بقى امسدم وجود من ينقل له متاعه ، وإذا خرج منها فانه يعنث أذا عاد السكنى فيها ثانيا لأن طفه بهذه السيفة على المعوم ، أما أذا هله لينتقلن من هذا الدار ، فانه يجوز له المود السدار بحد الانتقال منها بعد نصف شهر ، وكذا أذا هله لا بقيت فى هذا الدار أو هله لا أقمت فى هذه الدار على المستمد ، وإذا هله بهذه الصيغ فانه لا يحنث بالبقاء فى السدار الا اذا قيد بزمن فيمامل بحسسه ، لأنه أذا هال : وأقه لأفعان كذا هان يعيف تكون على التسراهي لا على المعرور على المشهور ،

واذا حلف لا يساكن فلاتا في هذه الدار وكان سساكنا معه غيها لا بير الا أذا انتقن أحدهما انتقالا تزول معه اسم المساكنة عرفا أو أقاما بينهما جدارا سواء كان ذلك الجدار قويا كان كان مبنيا بحجر أو أجر « طوب » أو نحوهما أو كان ضحيا كأن كان من جريد وأولى أذا قال: لا أسلكته في دار ، وأذا حلف لا يساكنه وكانا بحارة فلابد من الانتقال من هذه الحارة ، سواء كانت يعينه مطلقة أو قال: لا أساكنه في هذه الحارة ،

واذا حلف لا يساكنه في همدذه البلدة فيجب أن يسكن في مسكن يبعد عنه مسلعة فرسخ ، واذا قصد بيميته « لا يساكنه » ألبعد عنه فانه يمنث بزيارته ، أما اذا كانت يمينه بسبب نزاع قام بين النساء أو الصبيان فانه لا يمنث بزيارته ما لم تكثر عرفا فلم يعنث بكرتها •

الشافسة ... قالوا من حلف لا يسكن هذه الدار فمكث فيها بدون مسدر هنث ، ثم لن كان مستوطنا فيها بيازمه أن يخرج منها ها لا بنية التحويل عنها ، وان لم يكن مستوطنا كان مستوطنا فيها بيازمه أن يخرج منها ها لا ولا يحتاج للية ، ومتى خرج على هذا الوجه كان دخل متفود على هذا الوجه لم يحنث ، سواء كان متاعه وأهله بها أو لا ، وان مكث بعدر كجمع متاعه وأهراج أهله وليس ثيابه وأغالق أبوابه وخوفه على نفسه وهائه ، أو منمه أحد من الخروج فانه لا يعنت بالكث لذلك ، الا أذا وجد من ينبيه عنه بأجر المشلل ، ولا تشترط القسدرة على الافابة في الأمانية في اخراجها بنفسه ولو كان قادرا طبي الانابة في أخراجها ، وإذا حلف لا يصاكنه وجما فيها يحدث بمكله الا إذا المستئل معتب هائل فلا يعنت بالخراجها بنفسه ولو كان قادرا طبي الانابة في أخراجها ، وإذا علف لا يصاكنه وجما فيها يحدث بمكله الا إذا المستئل معتب عائل فلا يحتث بمكله لا إذا كان البيتان في خان ولو كان عمنها ، معنهما هند في حال تان ولو كان ولو كان عاميها ...

= واتمد المرتمي وتلاصق البيتان ، واذا سكن كل منهمـــا في هجرة منفودة المرافق كالمطبخ والمستمم والرقمي لا يهفث ه

وإذا حلف لا يدخل هذه الدار وهو موجود فيها ، أو لا يخرج منها وهو خارجها أو الأشياء لا تسمى فعلا في المرف ، والضابط في ذلك أن المعلوف عليه أذا كان يمتد زمنسا يقدر بمدة كالقيام والعقود والسكن والركوب واللبس والمشاركة ونحوها فانه يحنث بفعل المطوف عليه ، لأن هذه الأمور تقدر بمدة قيقال : قمت ساعة ، وقصدت يوما ، وسسكنت شهورا ، وشاركته سنة ، أما أذا كان المعلوف عليه لا يعتد زمنا فلا يقسدر بمدة كالدخسول والفروج الى آخر ما ذكر ، فانسه لا يعنث بفطه ، وكذا اذا علف لا يعسوم أو لا يعلى وهو مسائم ومتلبس بالمسلاة غانه لا يحنث استدامتها الأنهما وان كانا يقدر أن بمدة فيقال: صمت شهراً ، وصليت يوما ، ولكن العبرة في مثلهما بالنية وهي لا تقدر بمدة ، وأذا هنت ماستدامة شيء تمحلف أن لايفعله ثانيا فاستدامه لزمته كفارة أخرى لانحلال اليمين الأول بالاستدامة الأولى ، واذا هلف لا يشارك فالنا وهو شريكه فلنه يعنث باسستدامه الشركة ، وازا علف لا يشارك ألهاه في ملك هذه المدار ومات أبوهما غانتقـــل الملك لهمـــا بالارث فانه يهنث اذا قدر على قسمتها ولم يقسمها ، أما اذا لم يقدر فانه لا يهنث لقيام العذر ، واذا حلف لا يدخل دار فلان فدخلها وهو لايمرقها فانه لايعنث ، كما أذا حلف لايسلم رني فلان ثم سلم عليه ف الظلمة وهو لا يعرفه خانه لا يحنث لما تقدم من أن شرط المؤاخذة يلى اليمين أن يفعل المطوف عليه عالما عامدا مشتارا •

التطابلة ... تالوا : أذا هلف لا يدخل دارا فانه يمتث أذا دخلها على أى هالة فيحدث بدخولها فاشيا أو راكبا أو معمولا ، كما يحدث أذا ألقى بنفسه في ماه متصل بها فهره الى الدخول ، أو تسور حائمًا أو نقبه أو دخل من طاتة فيها أو من باب أو غير ذلك ، وأنما يحدث بالدخول أذا كان مختارا ، أما أذا كان مكرها كان عمل على دخولها بالضرب أو أهذ ما أو هدد بالقتل أو تحو ذلك فانه لا يعدث الما تقدم من أن الشرط في المحدث عدم الاكراه، وأذا عمله شخص بذير أذنه وأدخله الدار فان كان يمكده الامتتاع ولم يمتنع حدث والا فملا يعدث ، وإذا زال الاكراء وأستمر باقيا غائسه يعدث ،

واذا هلف لا يسكن دارا وهو ساكلها ، أو لا يسكن مع فلان وهو ساكن معه غانسه يحنث اذا لم يضرح في الهال ، الا اذا هلف على نفسه من الشروح فانه يبقى الى أن يمكنه الخروج ع: لأن التأمنسه ادغم الشرر فلا ينهى عنها ، ويكون شروجه بحسب المادة فلا يلزم بالذروج ليلا ، واذا كان له أهل أو متاع في تلك ألدار فانه يحنث اذا شسرح بدونهمسا ، غيازم أن يضرح بنفعنه وأهله ومتاعه الأ اذا كنت له أمرأة فأبت أن تضرح مصه ولا يمكنه اكراهها على الضروح ، أو كان له أهل أبوا الشروح معه ولا يستطيع جبرهم عليه فانه ح يد لايصت أذا خرج وحده ؛ كما لايحنث أذا آكره على المقام ، أو طف في جوف الخليل في وقت لا يجد فيه مسكنا ، أو تعذر عليه وجود مسكن بالأجرة أو أغلقت الأبواب دونه ولم يستطم فتحها فأقام ناويا الانتقال فأنه لايحنث ، وكذا لا يحنث بالاقامة لنقل أهله ومقاعه وتى منى مرح في النقل حسب المادة بدون أمهال ولم حكث ينقله أياما ، ولا يلزم بالنقل وقت الاستراحة المعتادة ولا في أوقات المسلاة ، وإذا زار المنزل لميادة مريض ونحوه لا يحنث لان الزيارة ليست سكنى ه

واذا حلف لا يسكن مع فلان ثم أقام لبنساء حاجز بينهما فلته يعنث ، وان كان في الدر حجرتان كل حجرة فانه لا يحنث ، وان كان في الدر حجرتان كل حجرة تختص ببابها ومرافقها وأقام كل منهما في حجرة فانه لا يحنث ، وكل ذلك اذا لم تكن له فية ولم يكن لليمين سبب يرجى اليسه كما تقدم ، واذا حلف لا يخرج ليخرجن من هذه اللبادة فخرج وحده دون أهله فانه لا يحتث ، بخلاف ما أذا حلف لا يخرج من هذه الدار كما تقدم ، وإذا خرج من البلدة فله أن يجود ولا يحنث ،

واذا هلف لا يدخل دارا وهو داخلها فانه يعنث ، ونظير هذا ما اذا هلف لا يسركب وهـ وراكب ، أو لا يلنس وهو لابس ، أو لا يقوم ولا يقمد ، أو لا يستتر ، أو لا يستتها القبلة وهو متابس بذلك فانه يعنث باستدامة ما هله عليه عن هذه الأفعال ، وكذا اذا هلف لا يوسك شبيًا غدام ، أو لا يشاركه غدام على مشاركته غـانه يعنث لأن للاستدامة هـكم الابتداء ، وإذا هلف لا يدخل على غلان بيتا غدخل فلان عليه فأقام المالف معه فانه يعنث . لأن استدامة المقام كابتدائه في التعريم الا أذا كان للحالف نية أو ليعينه سبب غيمها بهما كما نقـدم .

واذا علق لا يدخل بيتا فدخل مسجدا أو دخسك الكعبة أو دخل هماما أو بيت شعر أو بيت جلد أو خيمة هنث ، سواء كان العالف حضريا أو بدويا ، أما أذا دخسك دهليــز الدار أو صفتها التي تكون وراء الباب فسانه لا يحنث ، لأن ذلك لا يسمى بيتا الا أذا كانت له نســة أو لمعينه سبب فيصل بهعــا ٠

واذا هلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا يملكها سواه كان ساكنا فيها أو هؤبوها لغيرها لفيره غانه يضف ، وكذا يصف أذا دخل دارا لا يملكها ولكنه مستأجرها من غيره ، أما اذا كانت الدار مستمارة لله فائه لا يحنث بدخولها ، لأن الاستمارة لا تطك بالنافح غلا تكون داره في هذه المصالة ، وإذا هلف لا يحضل مسكنه غانه يعنث بدخول كل مصل سساكن فيه ، وروا كان مستجمارا أو مقطوبا ، ولا يعنث بدخول ملك لا يوسسكن فيه ، وراذا علف لا يدخل مكنه بدخول مكان مستأجر له ، واذا علف لا يدخسل دار هدغل سطعها حنث ، أما أذا وقف على حائظها أو على طاق الباب غانه لا يحتب الإلاز كان يعينه سبب غانه يقدم على معموم اللفظ ، غان كان سبب اليمين ترك أها السدار وعدم رؤيتهم ومر على السحاء لكرفها طريقا غانه لا يحضرها برؤيتهم ومر على السحاء المدخودم طي جا

# مبحث اذا حسك لا يكلمه

### ونمسونلك

### نى مذا المبحث مسائل مفصلة فى المذاهب (١) .

ح مدم النفظ ، وكذا اذا نوى بيميده أنه لايد غسل باطن الدىر هانه لا يصنف بالمرور عسلى مسلمها ، الن النية تنصمس اللفظ العام كما تقدم ، واذا حلف لا يضع قدمه فى الدار أو لا ينزها از لا يدغلها فدغلها راكبا أو ماشيا فانه يصنف كما تقدم .

(١) المالكية ... قالوا : اذا حلف لايكلمه الأيام أو الشمور أر السنين ماته يحنث اذا كلمه أبرا في جميع ما يستقبل من الزمان ، هذا اذا لم تكن له نية ، هاذا نوى زمنا ممينا عرب ، أما اذا حلف لا يكلمه أياما أو شمورا أو مسنينا « بالتتكير » هانسه لا يكلمه الماته دنما ويبر ، هاذا كلمه في أقل من ثلاثة شمور أو ثلاث سنين هانه يحنث ، وان كان حلته لمنه في المالم المحلوف عنيها ولا يكلمه فيه ، وان كان حلته البلا من المالم المحلوف عنيها ولا يكلمه فيه ، وان كان كان المحلوف عنيها ولا يكلمه فيه ، وان كان حلته المحلوف عنيها ولا يكلمه فيه ، وان كان حلته المحلوف عنيها ولا يكلمه فيه ، وان كان حلته عنه يحد عنه المحلوف عنيها ولا يكلمه فيه يكلم يحديد عن المحل الشرعي لا يسزيد عن تلاتة أيام فيعمل به وهو الراجح ، وبعضهم يقول : يهجره شعوا عملا بالمرف القولي ،

واذاً هلف لا يكلمه هينا يلزمه أن لا يكلمسه سنة من يوم المطف ، وكذا أذا قال : لا ينامه الدين « بالتعريف » ، وإذا هلف زمانا أو عصر أو دهرا فانه يلزمه أن يكلمسسه سنة أيضًا ، هذا أذا اشتهر استعمال هذه الألفاظ في السنة عرفا والا فيلزمه أقل ما يصدق عليه اللفة في اللغة .

واذا حلف لا يكلمه الزمان أو المصر أو الدهر هبالتعريف، غانه يلزمهأن لايكلمه أبدا، واذا حلف لا يكلمه أحيانا أو زمانا أو عصرا أو دهورا ازمه أن لا يكلمه ثلاث سنين ، واذا حلف لا يكلم فلانا غانه يحنث بالكتابة له ، لاهرق بين أن يكتب له الكتاب بنفسه أو يعليه على غيره أو يأمر غيره أن يكتب وبعد أن كتبه بأهره قرأه عليه غفهمه ، ويشترط للحنث بالكتابة شرطان :

الشرط الأول: أن يصل الكتاب الى المحنوف عليه سواء قراء أو لم يقرأه ، وبعضه م يقول : لابد أن يقرأه المطوف عليه بعد وصوله أو يقسرآه عليسه غيره ، فاذا لم يصله فان الحالف لا يعنث ولو كتبه عازما على ارساله له ،

الشرط الثانى: أن يصل الكتاب المعلوف عليه باذن الطالف ولو هكما ، كما اذا علم بأن الرسول أخذ الكتاب وذهب به الى المعلوف عليه فسكت ، أما اذا كتبه وأعطاه الرسول ليوسله ثم تهاه بعد ذلك عن الذهاب به قمصاه وذهب به وأوصله للمعلوف عليه فان العالما لا يعنث ، وكذا أذا كتبه ثم رماه راجما عنه قصر عليه المعلوف عليه فقرأه فان العسالف لا يعنث ، وكذا أذا كتبه ثم رماه راجما عنه قصر عليه المعلوف عليه فقرأه فان العسالف لا يعنث ، بكان هذا أراد أن يطلق زوجه فكتب صيعة الطلاق فانه يقع بمجرد الكتابة ح

د: عازما عليه والفرق بين الأمرين: أن الزوج يستقل بالطلاق فلا يعتاج الي مضاطب مشافهته ء أما المكالمة فانها لا يستقل بها الصالف بل لابد فيها من مضاطب ومسافهته ء فلهذا لا يصنف بكتابتها الا باشروط المذكور ، كذا اذا حلك لا يكلمه فأرسل رسولا له بكسلام منه فانه يدنث اذ، بنغ الرسول المحلوب عليه ، قلو لم يبلغه الردول لم يحنث ، ولو وصل ارسول المحلوف عليه ، ياذا مسمحه المحلوف عليه هين أمره بالذهاب فان الحالف يعنث، واذا نوى الحاف أنه لا يكلمه مضامة يقبل قوله في الفتسوى في مسسالة السكتاب ومحسالة الرسول فلا يحنث في المحورتين مسواء كان الامين بالطالاق أو بغيره ؛ أما في التضاء هانه لا يسمع توله في مسالة ارسال الكتاب دد، كان اليمين بالطلاق والداي و

واذ؛ نوى الحاف، أن لا يكلمه مشافكة عقط عان قوله يغيل في الافتاء في السائدين : و ...اذ أرسال الخناب و وسائله أرسال الرسول ، غلا يحتث الا اذا كلمه مشافعة سواء كان اليمن بالطلاق أو بدرد : وكذا يقدل قوله قضاء في علا أرسال الرسول ، سواء كان الربي مالطلاق أو بدرد ، اما في مسألة الكتاب غلفه لا يقبل قوله قضاء ،

واذا أرسل المحلوف عليه كتابا للحالف غوصله وقرأه لم يحنث على الأصوب ؛ لأنه لم يكلمه في هذه المحالة : بما الذي كلمه المحلوف عليه ، وإذا حلف لا يقرأ الكتاب أو حلف لا يقرأ فقرأ بقلبه بدون حركة لسان غانه لايعنث ، وإذا حلف لا يكلمه فأشار أليه باشارة يفهمها مقبل لا يحتث بالانسارة محالمنا وقبل بحثث ه

واذا حلف لا يكلمه فكلمه وكان بعيدا عنه بحيث لا يسمعه حسادة اانه لا يعنث ، أما اذا كان قريبا بحيث بسعمه عادة فانه يحنثوان لم يسمع لمارض اشتمال أو نوم أو صمم بحيث لو زال المائع لسممه عادة ،

أذا حلف لا يكلمه فانه يدنث أذا فتسمطيه فأى أرشده القراءة أذا وقفى وانسدت عليه طرقها ، سواء كان فى غير الصلاة أو فيها ، وأد كان المنتح واجبا بأن كان المحلوف عليه أماما وفتح المحالة عليه فى الفاتحة فأن الفتح على الاصام فى هذه المصالة يجب كما تقدم فى كتاب الصلاة ، أما أذا علف لا يكلمه فملى المحالم في بدوم من جملتهم الطائف فرد عليه السلام فى المملاة فأن المحالف الايمنث ، وكذا أذا معلى المحالف اماما بجماعة منهم المحلوف عليه وسلم الاهام تأصدا التحالم، نامملاة على من خلفه ، لا فرق بين أرتكون التسليمة الذي قصد بها الامام الجماعة التي من جملتهم المطوف هليب على اليمين أو جلى اللسارة والممالم عليه خارج المملاة فائه يحدث لأنه كلام عرفا والفرق بين الفتح عليه وهو فى الممسلاة والممالم عليه خارج المملاة فائه يحدث لأنه كلام عرفا والفرق بين الفتح عليه المسلام والممالة والممالم عليه هذا الممنى «

التحقية ... قالوا : أنا حلف لا يكلم قائنا للجين أو الزوان كان قال : والله لا أكلم فلانا المعن أو الزمان « بالتمريف » أو حيفا أو زمانا بالتدكيمانه يحنث أذا كلمه قبل مضي سعة مد — أشهر منوقت اليمين ، غاذامضت ستة أشهر وكلمه بعدها فانه لا يحنث وهذا مثال النفى ، ومثال الانفى ، ومثال الانفى ، ومثال الانبيات أن يقول : والله الأصومن العين أو حينا أو زمانا فانه يحنث أذا صام أقتل من ستة أنسور ، ولا يشترط أن يكون ابتداؤها فى المثال الثانى من وقت اليمين ، بل لسه أن يعين ستة أشهر من أى وقت يريد ، واذا نوى بالعين والزمسان مصرفا أو منكرا زمنا مضموها غله يصدق الأنه نوم حقيقة كالعه ، فإن الحين والزمان يطلق على قليسل الزمن وكثيره .

واذا حلف لا يكلمه الدهر « بالتعريف » فانه يلزمه أن لا يكلمه أبسدا طول عمسره والا حنث واذا حلف لا يكلمه دهرا بالتعريف » فانه يكون كالحين يلزمه أن لايكلمه ستة أشهر من وقت اليمين ، واذا حلف لا يكلمه المور بالتعريف فيلزمه أن لا يكلمه طسول حياته والا حنث ، ملون عمره واذا حلف لا يكلمه المهر بالتعريف فيلزمه أن لا يكلمه طسول حياته والا حنث ، واذا حلف لا يكلمه عمرا باللتكير فانه يعتث اذا كلمه قبل مضى ستة أشهر على الظاهر واذا حلف ديات ولك من المنته أن المنته أن على الظاهر راقه لا تكلم فائل أياما أو قال : لا أكلمه الإيسام أو الشيهور أو السسنين أو الجمع أ، الإرمنة عان يعينه تنصرف ألى عشرة شهور ، أو عشر منه وأ عشر شهور ، وهم الجمعة من كل أسبوع حتى يتم صيام عشرة أيام من أيام الموجع ، بعملي أنه يصوم يوم الجمعة من كل أسبوع حتى يتم ميام عشرة أيام من أيام الجمع ، وكذا اذا قال : الأرمنة ، غانه يحنث اذا كلمه غيل مضى خصير سنين لما علمت من أن كل زمن سنة أشهر مند عدم النية ، وحلل الأزمنة السيوع والدهور ، فان كل مين سنة أشهر ، ولك دهر سنة أشهر كما تقدم ،

واذا تمال أياما بالتتكير ولم يصفها بالكثرة أو شسهورا أو سسنينا أو أزمنسة بالتنكير كذلك ، فانها تقع على ثلاثة من كل صنف منها ، فاذا حلف لا يكلمه أياما يحنث اذا كلمسه لأقل من ثلاثة أيام ، واذا حلف لا يكلمه جمما فانه يلزمه أن لا يكلمه ثلاثة أيام من أيام المجمع من وقت الميمين ، وكذا اذا حلف لا يكلمه أشهر ا فانه يلزمه أن لا يكلمه هدة ثلاثة أشهر . واذا حلف لا يكلمه أزمنة فانه يحنث اذا كلمه لأقل من ثمانية عشر شهرا وهكذا ، وهذا اذا لم تكن له نية والا عمل بنيته كما تقدم .

واذا هلف لا يكلم الرجال أو النساء أو الفقراء أو المساكين ونحو ذلك من كل جمسم مرف بالألف واللام، غانه يحتث أذا كلم واحدا مالم ينو الجمع ، غاذا نوى أنه لا يكلم جميع الرجال أو جميع النساء أو جميع النساء أو جميع النساء أو فقراء أو مسساكين وحكذا من كل جمع غير معرفبالألف واللام غانه يحتث الألكام المنه يحتث المساكلة على الثلاثة على الثلاثة عانه يحتسدين تشاء ما يحدين طيه أقساء الجمع وهو ثلاثة ، وأذا نوى بالزيادة على الثلاثة عانه يحسدين تشاء وله أن ينسوى الواهدة لجمع المساكلة والاثن غلا تجوز ، ولم ينظم أزواج ضمائن أو الحوق، وأذا على الإيركب دوايه أو لا يلبس حواداً على لا يكلم واله أو لا يلبس حوادة على المدين الهوادة المساكلة المدين عالم المدين ال

شيابه وهكذا من كل جمع فصاله يمكن حصره بصدد ونحوه فانه ينفسم الى تسمين: تسم يكتفى فيه بألل الجمع فيصنت بثلاثة ، وهو ما اذا ملف لا يركب دوابه أو لا يلبس ثيابه فانه ينفسم الم المبس ثيابه فانه يعنث اذا ركب ثلاث دواب أو لبس ثلاثة ثياب ان كان لفلان أكثر من ثلاثة ، فان كان أقل لا يحنث ، وقسم لابد فيه من الجميع وهو ما اذا حلف لا يكلم زوجات فلان أو أصدقاه أو الحوته فانه لا يحنث الا اذا كلم الجميع ، والفرق بين القسمين : أن الإضافة في الأول أضافة ملك ، والدواب والثياب لا تقصد بالهجر ، وائما المقصود مالكها فتناولت اليمين أهيانا منصوبة للمائك وقد ذكرها بلفظ الجمع وأقله ثلاثة ، أما الاضافة في الذاكم مصاف المرافقة على المناف المرافقة على التحديث أن هدذا مضالف للعرف ، وأن المروف مقاطمة الجميع فيصنك اذا كلم وأهدا من أصدقائه أو واحده من زوجاته أو ركب دابة من دوابه ،

واذا حلف لا يكلم بنى آدم أو أهل مصر أو هؤلاء القوم ، وهكذا من كل جمع مضاء، غير محصور غانه يحنث اذا كلم واحدا نمهو كالجمع المرف بالإلف واللام ٠

واذا حلف لا يكلده غرة الشهر أو رأس الشهر أعانه يلزمه أن لا يكلعه أول ليلسة من الشهر مع يومها ، وأول الشهر ينصرف الى ما دون النصف ، أربحة عشر يوما ، وآخر الشهر ما فوق نصفه ، من السادس عشر ، غاذا حلف له سومن آخر يوم من أول الشهر ، غانه يلزمه أن يصوم النصوم الذا الشاهر عشر واذا حلف ليصسوم أول يوم من آخر الشهر غانه يلزمه أن يصوم السادس عشر ، واذا حلف لا يكلمه في المسيف أو في الشتاء غان كان أهل بلده لهم حساب متمارف فيهما حمل عليه ، والا غالشتاء مايلس فيه اللباس الثخين كالغرو و «الشال» رنحوهما والصيف ما يستخي غيه عن ذلك ،

واذ: هلف لا يكلم غلاما لهانه يحنث أذا كلمه أبدا حتى ولو نوى به يوما أو يومين ، أو لا يكلمه في مكان خاس غان نيته هذه لانتفمه لا ديانة ولا قضاء لأنه نوى مخمر ر ما ليس بالفوظ، واللية لا تعمل في نجر اللفظ كما تقدم ه

واذا علف لا يتلمه فناداه وهو نائم فان أيقظه من نومه هنث ، وان لم يوقظه لم يهنت على المنار ، واذا ناداه وهو مستيقظ فان كان بعيدا عنه بهيثلايسمه فانه لايهنث، وان كان تعيدا عنه بهيثلايسمه فانه لايهنث، وان كان قريبا بهيث يسممه اذا أمسمى أليه بأذله وأو لم يسممه لمارض كان كان مشحولا أو به صمم ، أما أذا لم يسمم مم شددة الأسمة له للبعد فانه لا يهنث اذا كلمه بكلام موصول باليمن كما أذا قال لامرأته ، أن كلمتك فأنت طائق فاخرجى من هنا هانه لا يعنث ، لانه كلمه بقوله المرجى من هنا هانه لا يعنث ، لانه كلمه بقوله الخرجى من هنا مائم مالم يرد استثنافه الكلام فإنه المرجى من هنا بالانه كامه بقوله المرجى من هنا بالانه كامه بقوله المرجى من هنا بالانه كامه بالمولى من هنا بلانه كلمه بالمولى المرجى من هنا بلانه كلمه بالمولى من هنا بلانه كلمه بالمولى من هنا بلانه كلمه بالمولى المولى المول

واذا غاطب شيئا وقصد اسماع المطوف عليه فانه لايحت ، كما أو قالبيلعائط اسميره

أو أمنع الا اذا مصدفطاب المحاوف عليهم الحائط فانه يحنث • ولو سسلم على قوم هو فيهم نائه يحنث الا اذا لم يقصدهنيمد وديانة لا يحنث فيهم غانه يحنث الا اذا لم يقصدهنيمدوديانة لا تضاء • واذا سلم فى المحلاة فانه لا يحنث ولو كان المحلوف عليه على يساره ، ولو سبح له سهوا وفتح عليه القراءة وهو مقتد غانه لا يحنث ، أما اذا فعل ذلك خارج الصلاة فانه يحنث •

واذا هلف لا يكلم فلانا فكتب له كتابا أو أرسل له رسولا بكلام هانه لا يحدث ، لأن هذا 
ليس بكلام عرفا والأيمان مبنية على العرف ، وكذا اذا حلف لا يحدث فالتحديث والمسكلام 
لا يكون الا باللسان ، وأما اذا حلف لا يقول له كذا فكتب له به أو أرسل له رسولا فلى 
عنت وعدمه خلاف ، واذا أشار اليه اشارة يفهمها فأنه لا يحنث فانها لميست بكلام في 
المرف ، واذا حلف لا يغيره بكذا ، أو لا يقرله به ، أو لا يبشره فكتب له فانه يحدث ، كما 
يحنث اذا قال له بلسانه أما اذا أشار له بيده . أو برأسه لمانه لا يحنث ، أما أذا طفالايفشي 
سر فلان أو لا يظهره ، أو لا يعلم أهد بكذا فانه يحنث ، يه باللسان والكتابة والإشارة ، 
سر فلان أو لا يظهره ، أو لا يعلم أهد بكذا فانه يحنث ، يه باللسان والكتابة والإشارة .

راذا هلف لا يكلمه شهرا المنه يلزمه أن لا يكلمه ثلاثين يوما من يوم حلفه ، لأن دلالة جاله ومي غيفة توجب الفور ، بخلاف ما أذا حلف ليسومن شهرا المنه يلزمه أن يصوم شهرا أسهر مسين أذ لا موجب لمرف بعينسه أنى المسوم في المسال ، أما أذا حلف لا يكلمه الشهر بالتعريف المنه يلزمه أن لا يكلمه الأيلم الباقية من الشسهر ، وكذلك الد نته والمسوم . والذا حلف بالليل لا يكلمه يوما المنه يلزمه أن لا يكلمه هنيما بقى من الليلة و في المسدد ، واذا حلف بالليل لا يكلمه يوما المنه يلزمه أن لا يكلمه من ساعة حلفه الى مثلها من اليوم التالي ، المحتى أربعة وعشرين ساعة ، وأذا حلف لا يكلمه اليوم ولا غدا ولا بعد غد اله أن يكلمه ليسلا لأنها أيمان ثالاتة ولى لم يكسرر النفى فهى واحسدة ، وأذا حلف لا يتكلم فقسرا القرآن أو سسبح فانه كان في المسلاة المن يتنا تقائقا ، وأن كان خلرج المسلاة المنتفقيق أن المسول عليه في ذلك العرف ، الهان كانت قراءة القرآن والتسبيح ونهو الله يسمى كلاما في المرف فانه يدنث ، والا له يدينت وهو في عرف عصر ليس بكلام ،

واذا علف لايكلم غاثنا غائدى المالف بالمعلوف عليه ، فسها المعلوف عليه في المسلاة 

مسيح له المائف غانه لا يمنث ، وكذا أذا كان المالف متسحيا والمعلوف عليه أماما ففتح 
المائف عليه « أرشده المتراه بمد أن سدت طرقها فوقف » مانه لا يمنث ، وأذا سلى 
المائف اماما بجماعة غيهم المعلوف عليه فسنم في آخر المسلاة غانه لايمنث لابالتسليمة 
الأولى ولا بالتستيمة التلتيسة على المفتار ، وكذا أذا سلى المعلوف عليه أماما بجماعة غيهم 
المائف ، فإن المائف لا يمنث بالتسليم من المسلاة ردا على المعلوف عليه ، أما أذا سسلم 
المائف على تقوم غارج السلاة غيهم المعلوف عليه غانه يمنث ولو لم يعلم به ، وسواء سمعه 
المائف على قوم غارج السلاة غيهم المعلوف عليه غانه يمنث ولو لم يعلم به ، وسواء سمعه 
المخلوف عليسة أذ لم يتسمعه ، وإذا استغناء بالسائد كانقال الا غاناغانه لايمنث ، وإذا 
المخلوف عليسة أذ لم يتسمعه ، وإذا استغناء بالسائد كانقال الا غاناغانه لايمنث ، وإذا 
المخلوف عليسة أن

قال الا واحداً غانه يصدق اذا قال أردته ، وكذا اذا نوى القوم دونه بظبه غانه يصدق
 ديانة لا قضاء .

واذا حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر اليه وفهمه بدون قراءة فانه لا يحنث ، وقيب يحنث وهو الموافق للعرف ، ولو قال : بوم أكلم فلانا فأنت طالق فيلزمه أن لا يكلمــه اللبا. والنهار ، وان نوى النهار فقط مـــدق ديانة وقضاء ، ولو قال : ليلة أكلم فلانا فانت طالق فيلزمه أن لا يكلمه اللبل فقط ،

واذا تال أن كلمت غلانا ألا أن يقدم أبره فامرأتي طالق فانها تطلق أن كلمتبل قدوم أبيه لأنه جمل القدوم غلية لمدم الكلام ، فأن كلمهبدد القدوم لايشنث، أما أذا قال : أمرأتي طالق الا أن يقدم فلانا غانها لا تطلق بقدومه ، وذلك لأن كلمة « الا » أن جملت في المثال الأول غاية لمدم الكلام فكانه قال : لا أكلمه الى أن يقدم وهي وأن كانت للاستثناء الا أنه يصبح أن تستمار للفاية وللشرط ، بجامع أن حسكم كل واحد منها يظاهف ما بعده ، ومتى كانت الفاية عانه يصنف أن قمل بعدها ، أما في المثال النساني فيها للمناية ، وذلك لأنها جملت قيدا المطلق فكانه قال : يقع الطلاق ويستمر الى أن يقدم فلان فان يقعم ، والمسلاق لا يستمل الى أن

واذا حلف لا يكلمه حتى يأذن له غلان غمات تبل الاذن غان اليمين تستط ، والضابط فى ذلك أنه اذا جمل الحالف ليمينه عَامة ففاتت الغاية بعوت ونحوه بطل اليمين : لما عامت من أن شرط بقاء اليمين المؤقتة أن يكون البسر متصورا .

واذا حلف لا يكلم فلاتا وفلاتا أو قال : كلام فلان وفلان على هرام فانه لا يهنت في المسالتين الا أذا كلم الاثنين ، فاذا كلم ولحدا فانه لايمنث ألا أذا نوى كلام أعدهما فانه يحنث بكلامه لأنه شدد على نفسه ، أما أذا قال : والله لاأتكم فلانا ولا فلاتا باعادة و لا » فأنه يمنث بكلامه ألمسدهما ، كما أذا حلف بالطلاق لا يثوق هلماما ولا شرابا فذاق أهدهما فانه يمنث لانه من تكرز و لا بريكن بمنزلة يمينين ، فأذا لم يكسروها لا يحنث ألا أذا ذاق الاثنين ، وإذا حلف لا يكلم أخوة فلان وحدو يمتشد أن له أخدوة متعددة وليس له الا أخ واحد فانه لا يحنث أذا كلمه ، لأنه لم يرد الواحد فبتيت اليمين على الجمع ، أما أذا كان يعلم أن له أخا وإحدا فانه يحنث بكلامه ، لأنه يكون قد ذكر الجمم وأراد منه الواحد لا يعشف .

وكذا أذا حلف لا يأكل من هذا الشبر الاثلاثة أرغلة وليس منه سوى رغيف وأحد لهانه وهو يصمح ه

و الألطف. لا يتكلم هائنا ما دام في الدار وكان ساكنا غيها فنفرج منها على وجه تبطابه السكني ثم كلمه وعلد الليها ثانيا تعمل المينين، ماذا كلمهبمد ذلك لايضنه ، وكذا أذا هالمه - لا يغرب امرأته مادامت فى دار كذا وكانت ساكنة فانها اذا خرجت منها على وجه بيطل
 السكنى بأن نقلت متاعها ثم عادت اليها تنحل اليمين •

الحنابلة ... قالوا : أذا هلف لا يكلم غلانا فكتب له كتابا أو لأرسل له رسولانغان نوى بقوله لا يكلمه مشافهته بالكلام غانه لا يحنث بالكتاب والرسول بلا خلاف ، وأن لم ينو ذلك غفيه خاك ، فبمضهم يقول : أنه يحنث ، وصمع بعقهم عدم العنث بشه ط أن لا ينوى ترك مراساتة أيضا ، أو كان ليمينه سبب يتتضى هدره غانه يحنث في هذه الحالة بالكتاب والرسول ، أما الاشارة فقيل يحنث بها وقيل لا يحنث ،

واذا حلف لا يكلم انسانا حنث بكلام كل انسان من ذكر واثش ، وصغير وكبير ، وماقل ومجنون • واذا حلف لا يكلم زيدا أو لا يسلم عليه قان زجره فقال له : تنصح أو أسكت حنث الا اذا نوى كلاما غير هذا فلا يحنث به وان صلى الحسالف بالمعلوف طليه اماما ثم سلم الحالف من الصلاة فانه لا يحنث ، وكذا اذا فتح الحالف عليه في الصلاة فانه لا يحدث • واذا حلف لا يكلم فلانا فناداه فان كان منه بمكان بمكله أن يسمعه حدث ولو لم يسمم لمارض كشمل أو غلق ، وان كان بعيدا عنه جعيث لا يسمعه لم يحدث •

واذا حلف لايكلمه نسلم عليه فانه يحتث، وإذا سلم على تسوم هو غيهم ولم يمسلم به، فان كان يعينه بالطسلاق أو المتق حنث ، وإن كان بغيره لا يعنث فهو ألى هذا كالناسى ، أما ان كان عالما به ولم ينو أخراجابتوله أو يستئنه بلسانه كان يقول : السائم عليكم الا فلانا فانه بحنث ، سواء كان أليمين بالطسلاق أو بغيره، وإذا هله الايبتدئه بكلامه تكلما عما لم يحث، وإذا هله لا يكلمه حينا فانه يازمه أن لايكلم، سنة أشهر إذا لم ينوغير فلكو الاحومال بنيته، م

## مبعث آذا علف ليشرين فلاهــه آو لا يبيع أو لا يشترئ ونحو ذلك من المتود

### ف هذا البحث مسائل مختلفة في الذاهب (١) •

يوكذا أذا حلف لايكلمه الزمان بالتعريف عانه يلزمه أن لا يكلمه سنة أشهر كالحين ، أما أن قال زمنا أو دهرا أو بعيدا أو مليا أو طويلا أو وقتا أو عمرا أو حقبا بالتنكير في الجميمةاته ينصرف الى أقل زمان • وأن قال لا أكلمسه الإبدأو الدهر أو العمر « بالتعريف » فأنه يلزمه أن لا يكلمه في جميع الأزمنة لأن الالف واللام للاستغراق فشمل الزمان كله •

واذا حلف لا يكلمه أشهــرا لزمه أن لايكلمه ثلاثــة أشهر ، وكذلك الأيام ، واذا تال لا أكلمه التي الحول يلزمه أن لا يكلمه مدة هول كامل من ابتــداء اليمين حتى ولو حلف في أثناء الحول ،

واذا حلف لا يتكلم ثلاثة أيام شعلت الليالي لهيلزمه أن لا يتكلم ثلاثة أيام بلياليها • كما اذا حلف لا يتكلم ثلاث ليسال لهاها تشعل الأيام التي بين الليالي •

الشافعية ... أقالوا : اذا حلف لا يتكلم قانه لايحنث بمالا تبطأل به الصلاة ، كترا وقد آن و و و و و ذكر و و و الدعنث ، و اذا نطق و ذكر و دماه فير مصرم بشرط أن لا يشتمل على غطاب لغير الله ورسوله و الاحنث ، و اذا نطق بحرف مفهم قانه بحنث بحرف غيم عانه بحنث بشرط أن يسمم نقسسه أو كان بحيث يسمع ولكنه لم يسمع لمسارض ، فان لم يكن كذلك فانه لا يحنث ، و وكذا يحدث اذا فتح على المسلى اذا تصد اللقتح فقط أو لم يقصد شيئًا ، فان قصد التلاوة فقط أو قصد التلاوة مع الفتح فانه لا يحدث ،

واذا هلف لا يكلم غلافا فسلم عليه قانه يهنث بشرط أن يسمعه السلام ، أو يكون منه بمكان يمكن أن يسمعه ولكن لم يسمعه لعارض ، وبشرط أن يفهم ما يسمع ولو بوجه ، واذا سلم عليه من صلاة فان قصده بالسلام هنث ، أما أذا لم يقصده بل قصد الخروج من المسلاة أو لم يقصد شيئا فانه لا يحنث ، كما لا يعنث أذا كتب له كتابا أو أرسل له رسولا أو أشار اليه بيد أو غيرها وأذا أفهمه مراده بتسراءة آية فانه لا يحنث أذا نوى القراءة رحدها ، أو نوى القراءة مم الإعلام ،

واذا علف لا يكلم زوج غان أو عبده غطلقت أو عتق غكامه لا يعنث ، وكهذا اذا علف لا يدخل داره عباصها كلهما أو بعقمها فدخلها غانه لايعنث ، أما أذا نطق باسمسم الاشارة كان قال : لا يكلم زوج غان هذه أو لا يدخل دار غائن هذه ، غان نوى مادام في ملكة أو مادامت زوجه ثم طلقت الزوج طائعا بالتنا لا رجمها وبيعت الدار بدون بيما لازما. حيار قانه لا يحدث ، أما إذا لم يتورذك فانه يحدث . ه

(١) المالكية ــ قالوا : اذا علف ليضربن غلامه عشرين سوطًا مثلا ثم جمع الأسواط مـ

وضربه بها مرقواحدة غانه لابير بذلك ، بل لابد في البر من ضربه بالسوط المسدد متقرعا
 على العادة ، ثم أن الشربة التي هملت بها أن هملاً منها أيالام المنفردة حسبت وأحد ، وأر
 لم يحصل منها أيالام كليسالام المنفسردة غلاتحسب .

واذا حلف لا يقبل زوجه فقبلته هي فان استرخى لها حنث ، وانما يحنث أذا قبلت. في فهه ، أما أذا قبلته في هده فانه لا يحنث ، وإذا حلف عيها أن لاتقبله فقبلته حنث مطلقا سوا. استرغى لها أو لا ، وسوا، قبلته في الفم أو غيره ، وإذا حلف لا يقبلها فقبلها حنث ، سواء قبلها في الفم أو في غيره .

واذا كأن له عند آخر حتى شعلف أنه لايفارقه أو قاتاً: لا تفارقنى حتى آخذ مدلت على او حتى الهذا مدلل على المدل المدل المدل المدل على المدل ا

وان حلف آله أن علم بالأمر أنفائي فانديشبر به فائنا أو يملمه منه ، فعظم منه ، ولو يعلم فائنا حتى علمة فسلان من غير العسالف ، فإن الممالف يالملب منه أن يعلمه ولم يبر باعلامه من انها أر برسول ، أو كتاب ، فإن الله على المحلف علم المالف أن المحلوف له علم بالخبر من غيره فقيل : يكامى هذا في بره ولا يطلب باعلامه المصسول المقدسود ، وقيل : لا يكفى .

و إذا كان المستخص ثوب مرهسون فطلب شكلص استمارته منه غطف له أن ليس اليخوب نان كان لا يمدر الى فك الرهسن لمسره ، أر لكون الدين مما لا يعبل فلا يحنث التفاقا ، وإن كان يقدر على فك الرهن فان نوى أنه لا ثوب له غير المرهون فانه لا يحنث اتفاقا أيضا ، وإن نوى لا ثوب له ثمكن اعارته فان كانت قيمته قدر الدين غلنه لا يحنث أيضا ، وسال انكانت فيمة تزيد على المستون غلام اليكانت وعند المناسبة على المعتد ،

واذا حلف لا يعير غلانا ثويه أو داره لهانه يحثث بانصحيّة طيه بهما وبكل ما ينقمه مر اسكان أو وقف أو غير ذلك ، وإذا نوى بيمينه خصوص العارية لهانه يقبل قوله عند المنتم، مطلقا ولا يقبل قوله قضاء في الطلاق والستق المعير .

واذا كان الأمر بالمكس بأن حلف لايتصدق على غلان أو لا يبعه شيئًا غاماره وادعى أنه تمد البه والمدقة عتيقة لا عدم نفعه مطلقا غله لا يحثث بالعربة ، ويصدق عند القاضى حتى في الطلاق والمتن المين ، وكفأ اذا حلف لا يتصدق عليه بكة. فوهبه أياه وادعى أنه تصد حقيقة المدقة لا عدم نفعه ، غانه يصدق عدد النساخي أيفسا حتى في المكلى والمتن المين ، واذا كان الأمر بالمكس بأن حلف لايهبه شيئا فتمسدق عليه به وادعى أنه قمد
 محموم الهبة فانه لا يصدق عند القائض ف الطلاق والمتق المين • أما عند الفتى فانه
 يمدق في الجهيم •

واذا حلف ليسافرن ولم يكن له نية والانمينية بساط غانه يلزمه أن يسافر مسائة المحمد حملا له على المعنى الشرعى ، الآنه يقدم على الراجح كما تقدم ، ويلزمه أن يمكن في المعنى الشرعى ، الآنه يقدم على الراجح كما تقدم ، ويلزمه أن يلده في المعنى الشعر مسافرا لمسافر المصف شهر مسافة القصر ، غان رجم قبل نصف شهر مانه لا يبير ، أها أذا أستمر مسافرا لمصف شهر مسافة القصر ، غانه يبر ، أذ لا تلزمه الاتلائة اليبر ، أذ لا تلزمه الاتلائة الن يكد الشهر ، وكذا أذا مسلفة القصر ، غاذا انتقل ألى بلد دون مسافة القصر المناذ التلائق الى بلد دون مسافة القصر المناذ التلائق الى بلد دون مسافة القصر المناذ المناز ، أن يتكل الشهر ، أما أذا ملك البتلان من هذه الداراً أو من هذه المراد أو من هذه المراد أو من هذه المراد أو من هذه المراد . غانه يكنى أن ينتقل الى دار أشرى أد أنى هارة أشرى ، ولا يشترط أن يكن بينهمسامسافة ويمكث نصب شهر ويندب أن يكنل الشهر ، هدذا أذا قصد أرهاب جاره أما أذا الشهر ، هدذا أذا قصد أرهاب جاره أما أذا كسره جواره شطف غانه يصف أذا رجبح أن وقت ،

واذا أطلق اليمين كأن هلف لينتكن ولميثل من البلد أو المسارة أو الدار ولم ينسو واحدا عنها ولم يكن ليمينه بساط يمين مراده . فلنه يلزمه أن يسافر مسافة القصر ولا يسير « بعد أن ينتهى في سفره الى تلك المسافة » الابعد تصف شهر كما تقدم في المثال الآول والا فسلا يسسر •

وأذا حلف ليقضين فانكا حقه بعد عشرة الما علما مضت تسعة منها عدد الحالف الى مال غيره عائمة وبدون علمه وأهناه المحلوف به تضاه لحقيه و قان في عذه السالة تفصيلا : وذلك لأنه اما أن يمسلم صلحب المسال بذلك قبل انتضاه الرجل أو بعده ، فان عام تبسل انتضاء المشرة الأيام واجساز ما فعله المالت فانه لا يعنث و وكسدًا أذا سامح المعلوف له قبل انتضاء الأجل فان المالف لا يعنث و "ماان علم صلحب المال بعدد المشرة الأيام فنيها أتوال اقديها الى المسواب الله بعدد المشرة الأيام فنيها أتوال أقديها الى المسواب أنه يعنث مطلقت سواه أجساز رب المسأل فعله أو لم يجسن وأخذ ماله و وكسدًا أذا عمد العالم الى سلمة من غير جنس الدين يستحق بعضها والبعض بالدين و المسالة على يستحقه بغي بالدين و الأن المعلق الذي يستحقه بغي بالدين و الأن المعلق الذي يستحقه بغي تفاد بشيء وجد فيه عيا كأن أعطساه فضا فوجد فيها نقاصاً أو رصاصاً ولم يرض سلحب المعن و مورونا فائه في قدم الجالة يعنش و المعند الدي أو المتافل بسحب المعن و المورون في المعند الدين و المعافل بسحب المعن و المعافل المعند المعند الدين و المعافل بسحب المعند الدين و المعافل المعند المعند المعند الدين و المعند الدين و المعند المعند الدين و المعافل الدين و المعافل المعند المعند الدين المعند المعند الدين و المعافل الدين و المعافل الدين و المعافل المعند الدين و المعافل الدين و المعافل المعافل الدين و المعافل الدين و المعافل الدين و المعافل المعافل الدين و المعافل الم

- واذا هنه لا يضمنه هضمن وكيله ففي المسالة تفصيل ، وذلك لأده لا يضلب و : أما أن يعظم بأنه وكيله أو لا بنا من علم بأنه وكيله فانه يعشم بأنه وكيله أو اخترضه المطوف عليه أو نسيبه أو صديقه أو المترضه المطوف عليه أو نسيبه أو صديقه أو الم يكن كذلك ، وسواء علم الضامن بقرابته أو الم يمام ، أما أذا ضمن الكيل فحصي اشتراه أو المقرضه لفسه فانه لا يعنث ولو علم بأنه وكيل وقت الشمان ، وأذا لم يعظم بأنه وكيل وقت الشمان ، وأذا لم يعظم بأنه وكيل وقت الشمان ، وأذا لم يعظم بأنه وكيله وضعته في شيء اشتراه المحلوف عليه في انه يعشم أو صدافته أيضا فقيل يحنث وقيل لا معنت .

ماذا كانت يعينه بالطلاق ونهوه وادعى أنه لا يعلم صلته بالمعلوف عليه فاته يصدق تغياء أن كانت تلك الصلة غير مشهورة على القول الثانى ، فان كانت مشهورة فلا يقبل ال توله تغياه أما في الفتوى فانه يقبل قسوله يسواه كانت الصلة مشهورة أو غير مشهورة ، وأذا حلف لا يبيع من زيد نسيقا أو لايتولى له بيما بسمسرة ونحوها غانه يحنث إذا باع لوكيله أو تولى لوكيله بيما أن كان ذلك الوكيل قريباً أو صحيعاً لأزيد ولو لم يعلم باله وكيل غرب ، وفي علمه بالقرابة المخلاف المتقدم في المسألة الأولى ، أما أن علم بأنه وكيله مانه بعث ، صواء كان الوكيل قريبا أو لا •

واذا قال البائع الموكيل : حلفت أن لاأبيع من زيد ثسيًا وألهاف أن تكون وكيله مقال الموكيل : المبعد الموكيل : البع لى لا له ، ثم ثبت باللية أنه لويد فاته يلزم البيع ويحنث الحالف ما لسم يعلى الممالف أن كنت تشترى له قلا بيع بينى وبيك ، قانه لا يحنث ولا يلزم البيع على المتصد .

واذا أسر محمد حديثا لعلى ثم استعلده على كتمانه بحيث لا يخبر به آحدا ثم ان محمد السر حديثه لخالد أيضا فذهب خالد لعلى وقال له المحيث فقسال على ما أظن أن محمسدا يسر هذا الحديث لغيرى فانه يحنث بهذه الكلمة و لأنها تكون كالاخبار ولو لم يقصد بها ذلك واذا حلك لا يكلم زوجه حتى تقعل كذا ثم قال لها عقب يمينه : أذهبي أو أتصرف قاله يحنث ولا يتوقف المعتن على كلام آخسر ، أما أذا حلك لا يكلم غلانا حتى بيدة بالكلام فيحنث أذا كلمه عنبا بهذه المبارة بادئا بالكلام فيحنث أذا كلمه عنبا أن يبدأه بكلام كفسر »

وأذا علم أينضين فسلانا محله في وتدكذا فياع له سلمة بيمسا فاسدا و متلق على فساده ، وجمل الفين في نظير الحق الذي طيه ، فقى هذه السئلة تفصيل : وذلك لأنه اما أن يسلم السلمة لصلحب الدين ويفوقها في يده قبل حلول الأجل المطوف الليه أو لا يفوتها ، غلن غاتها دبل الأجسال فانه لا يحلت بشرط أن تكون تفيمتها تفي بالدين ، فأن كانت أقسل يحفث الا أذا خال له بقية الأجل ، وأن لسنم يتركها في يده تجل الإجهال بأن لا يقوتها له س أملا أو يقوتها بعد الأجل نفى هذا خلاف،

والذي المحتاره بعضهم أنه يحنث ان كانت القيمة لا تفي بالدين ، ولا بحنث از. كانت تغي بسه ه

واذا هلف ليقضينه حقه في وقت كذاميهم رب الدين له وقبل الطلف العبة ، فاح يضت اذا مضى الأجل ولم يقض الدين ، أما اذا دفع الدين قبل مضى الأجل فانه لا يصنت على التحقيق ، لأن مجرد قبول الهبة لا يوجب الحثث ،

وإذا حلف ليقضينه مقسه في وقت كدرافقضاه عنده قريب له بدون أذنه ، فان عد لم بذلك قبل على المجل ورضي به فانه ييسر ، أما إذا لم يملم قبل على الأجل ورضي به فانه ييسر ، أما إذا لم يملم قبل على الأجل ورضي به فانه ييسر ، أما إذا لم يعن المالف أو من مأله ما لم يكن الدائم وكيلا مفوضا للمالف أو وكيلا في قشاء الدين فانه في هذه المالة لا يندث ، أما أذا الدائم ويوكل له في بيح أو شراء أو وكيس شيعة وهو الذي يونكه في قبض شراج الدار أو في شراء نفقات المنزل من لحصم وغضار وصابون وتحسو ذلك ، أو وكيل تتأخير \* أي وكيل في غصومات القضاء » فانه يحنث ، وكدلك إذا تذكر أنه دفع المقل لصاحبه وأبرأه ، أو شهوت الشهود عدد القاضي بأن صابحب المعن قد أغسذ حقه ، فانه يازمه أن يدفحة تنل طول الأجل ثم يأخذه ثانيسا ،

واذا هلف ليتزوجن فانه لا بير اذا تزوج امرأة لا تليق المنه لدناهها • كما أذا تزوج مراه لا تليق المنه لدناهها • كما أذا تزوج مرمسا أو فقيرة وكان موسرا ولو دخل بها • وكذا اذا تزوجها بعقد نكاح فاسد يفسخ قبل الدخول بها أو بعده كنكاح الشمار والمتمة ونكاح المحرم • فان قيد يعينه بأجاء كان قاز : لأتزوجن في شهر كسفا فانه يدخل أمرأة بشبه التن يحلف ليتزوج بعقد مسميح على أمرأة بشبه التي حلف ليتزوج بعقد مسميح على أمرأة بشبه التي حلف ليتزوج بعقد مسميح على أمرأة بشبه التي حلف ليتزوج بعقد مسميح على أمرأة بشبه أنه ونسب ، بل يكلى ولو قصد مجرد أسرار أليمين •

ومن حلف لا يتكل أحدا في مال مضم شخصا ضمان وجه «أي ذات الشخص » فانه يحت ، وذلك لانه يؤول الى ضمانه في المل ، عند المجز عن احضار شخصه ، الا اذا أشترط في الضمان عسدم الغرم للمال اذا عجز عن لحضاره ، فانه في هذه الحالة لا يحتث ؛ لأن هذا يكون ضمان طلب حيثة وهو لا يحتث به في حلف لا يكمل في مال ، واذا حلف لا أتكمل وأطلق أي لم يقل في مال أو غيره ، فانه يحتث بجميع أثواع الشمان وهي ضمان الغرم للمال، وضمان الوجه ، وضمان الطلب ، وأذا حلف لا يضمن زيدا فضمن وكيل زيد في شيء اشتراه الوكيل لزيد لا لتضيه فانه يحدث ،

واذاً باع شخص سلمة وآخر ولم يتبغى البسائع الثمن من المشترى • ثم أن المشترى طلب من التبائغ أن يمط هنه عمينًا هن اللمن مطف البلئع أن لا يترك من حقه شيئًا فأطه له السلمة المبيعة النها فقهاها المشترى والقلامين البيع ، عملي القول بأن الانتالة ردالمبيغ بحد الأول غانه لا يمنت مطلقا ، سواء كانت قيمة السلمة حين الاقالة تساوى قيمتها حين البيم ، أو كانت أقسل من الذي باع به ، لأن بساط يمينه أن ثبت لى حق فسلا أضع شيئا منه ، وحيث انحل البيع وردت السلمة غلم يثبت البائع حق عند الشترى فسلا يحنث . أما على القول بأن الاقالة بيسع غانه لا يحنث أذا كانت قيمة السلمة حين الاقالة تسساوى الثمن الذي بيحت به غاكثر تحقيقا ، أما اذا كانت أقل منه غانه يحنث الا أن يدغم له المسترى ما نقسه غلنه لا يحنث ، لأنه ما ترائشيئا من حقه حيثذ ، ويشترط فى حدم الحدث أن لا يدغم له النائدي معلم المائد المساحد على سبيل العبسة ، غان وهبه ايساء غانه يحنث ،

وأذا طلف بطلاق أو غيره أيتضينه حقه في وقت كذا الا أذا أهسر له الى وقت آهسر نمات صاحب المق تبل أن يؤهر له ، فاذا كان له وارث رشيد وأهره أجلا ثانيا فانه لا يحدث اذا لم يدمع عند الأجسل الأول ، أما أذا لم يؤهره الوارث الرشيد أجلا آهسر فانه اذا لم يدفع في الموعد الذي ضربه للقضاء فانه يحدث ولا ينفع تأخيره الوارث أذا كان على ألميت دين يستغرق المتركة ،

واذا طف ليتمنيه هته في وقت كذا الااذا أخره مدة آخرى همات صلحب المحق ببلاً أن يؤخره وترك ورثة مسارا أو محجورا عليهم لسفه أو جنون فاشره الوصى مدة أخرى فانه لا يحنث ، سواء أخسره المسلمة الصبى أو المحجور عليه ، كأن خاف انكسار الدين ، أو خاف خصام الحالف ، أو أخره لغير ذلك ، الاأنه يحرم على الوصى أن يؤخره مدة أخسرى من غير نظر الى مصلحة الصغير أو المحجور عليسه ،

ويشترط لعدم الحدث بتأخير الوصى أن لا يكون على الميت دين يستغرق التركة فسان كان عليه دين يستغرق التركة فالكلام الإصماب الدين غيجوز لهم أن يؤخروا الدين عند المالف هدة أخرى بشرط أن يبرئوا ذمة الميت من القدر الذي تأخر تخضه عند المالف ، فان لم يغطوا ذلك فان تأخيرهم الدين عند المالف لا يجزئه ، ولو تركوا له المبلغ ، ويشترط أيضا أن يقسع التأخير من جمعم العرماء ، فان أخسر معضهم دون بعض غانه يجب التحجيل لن لم

المنفية ــ قالوا : اذا علف ليشربن غلامه مائة سوط ولا قية له قضريه ضربا خطيفا فانه يبر بشرط أن يتألم المشروب أما اذا لم يتألم فأن المالف لا يبر ، واذا شربه بسوط واهسد له شعبتان خصين مرة فأنه يجزئه في المسئة ويبر في يمينه بشرط أن تقسم الشعبتان على بدن المضروب في كل مرة ، واذا جمع المائة سوط وسوى رحوسها قبل الضرب وضربه بحمل مربة ولعدة بحيث يصيب بكل رأس منها بدن المضروب عسائه يبسر ، أما اذا ضربه بحرض الأسواط أو لم يسمو الرحوس فاندس بعضها في بعض غلم تصب الرحوس خبيما دنه عانه لا يصب الا ما المسلمية عشرين منته المستمرة عشرين حيث المستمرة عشرين حيث المستمرة عشرين سوكا غلته بيسر اذا جمع عشرين شعرانا من شماريخ المائدة في فيربها بها عرة وأحدة ، ب

و واذا هلف لا يضرب امرأته فقرصها أو عضها أو خنقها أو نتف شيئا من شعرها ما الها والله على وجه الملاعة والله على وجه المضب فانه يضد ، أما ان كان قد فعله على وجه الملاعة لا يضرب اهرأته فاضم بنته فأصاب الضربة امرأته فانه لا يضن على المعتمد و وكذا اذا حلف لا يضربها نتقض ثوبه فأصاب وجهها فأوجمها فانه لا يصنف و واذا حلف ليضربن غلامه حتى يعوت فانه يسر اذا ضربه ضربا شديدا ، لأن مثل هذه اليمين تقصرف الى المبالمة .

وأذا أراد أن يشرب وأسده فعلف أن لايمنعه أحسد فضربه غشبة أو خشبتين ثم منعه أنسان عن ضربه وهو يديد أن يضربه أكثر منذلك فانه يحنث •

واذا كان له عند شخص حق فعلف أن لا يفارقه عتى يقضيه هقه أو يستوفى ما عليه فارتمه بأن تعد منه مقددا بحيث يراه ويصفغه ولو حسال بينهما سترة أو عمود من أعمدة المسجد ، أو جلس أعدهما خسارج المغنوت والآخر داخلها بحيث ينظر الله ويراه خسانه يكون غير مغارق له ، واذا نام الطالب أو غفاراً شغله انسان فهوب المغلوب فانه لا يحدث ، أما أذا فسر منه ولم يعنمه مع القدرة عليه فانه يبسر ، وان نوى أن يقتض بنفسه فائذه بنفسه أو تعنيه وقد حياته وقضاء وكذاك يبسر اذا تبضى حقه من وكيل المحلوف عليه ، أو تبنص من كفيل بالمسال اذا تبضه بأسر الديون ، وكذا اذا أحاله الديون على عليه ، أو تبنص من كفيل بالمسال اذا تبضه بأسر الديون ، وكذا اذا أصاله الديون على أو كانت الكفائة أو الموالة بغير ماضم عني بالمولف عليه ، أو تنفس منه مقه لهانه يبسر في يعينه ، أما أذا تبغى من شخص غير المحلوف عليه ، أو كانت الكفائة أو الموالة بغير أصره هانه يصن ، واذا غصب شيئًا يساوى هقه فائه يبر واذا عليه ليقبض حقه ولم يوقت بوقت من أبسرا الدين من المسال أو وهبه إساء فائه يمنث وذاذا عليه المقبض عقه في وقت كذا ثم أبسراه قبل حلول الوقت ، فان اليمين تسقط ولذا حساء ذلك اللوقت ، فان اليمين تسقط ولا بحنث إذا حساء ذلك الوقت ، فان اليمين تسقط ولا بحنث إذا حساء ذلك الوقت ، فان اليمين تسقط ولا بحنث إذا حساء ذلك الوقت ، فان اليمين تسقط ولا بحنث إذا حساء ذلك الوقت ، فان اليمين تسقط ولا بحنث إذا حساء ذلك الوقت ، فان اليمين تسقط ولا بحنث إذا حساء ذلك الوقت ،

واذا علف ليقضين هقه من فلان في وتتكذا غفل غانه لا يعنث ولو كان به عيب كأن اعاطاه نقودا مفضوشة غضا لا يعنع التمامليها فيقبلها التجار تساهلا وتسمى « زيوفا » أو أعطاه نقودا مفضوشة غضا أكثر من الأولى حيث لا يقبلها الا المتساهلون من التجسار وتسمى « بنهرجة » أما أذا أعطاه نقودا مفضوشة غضا شديدا « ستوقة » أى ثلاث طبقات ، الوجهان فضة ، والوسط نهامي أو رصاص عفائه يعنث لأنها ليست من جنس الدراعم وكذا لا يعنت أذا أعطاء مالا مستعقاللذي بأن أثبت أله هقسه ، ومتى ثبت البر في الإموال الثلاثة ، وهي ما أذا قضاه بنهرجة ، أو زيوقا ، وأعطاه مسالا مستحقاللذي ، فان البر لا يرتقم بسود النقود للمعلوف طهدائيسا »

واذا هلف ليتضيد حدة في وقت كذا هيزهم سلمة واحتسب له ثمنها في متابلة عده غانه لا يحدث يسواه استلم المحالف السلمة أو الهيستلمها واذا هلكت قبل أن يستلمها العالمف انفسخ النيع وعاد الدين ولكن لا ينتقض بر اليمين ، وأذا باع المعلوف عليه السلمة للعالف بيما فلسدا واستلمها الحالف ، عان كان قيمتها تساوى قيمة الدين غانه لا يحتث ، والاحث ، واذا حلف ليقضين دين غان بدون أن يوقت فوهب له الدائن دينه غانه لا يبسر ، لأن النقساء معل المديون ، والهبة فعل الدائن ، علم يقع منه القضاء ، أما أذا حلف ليقضين دينه غزا فوهب له الدائن الدين قبل الفسد غانه لا يحتث ، لأن الدين المعلوف على سداده سقط بإنهية فسقطت اليمين ، لأن فعل المعلوف على سداده سقط بإنهية فسقطت اليمين ، لأن فعل المعلوف عليه أصبح غير معكن ، وقد تقدم أن امكان غصل المعلوف عليه أسبح غير معكن ، وقد تقدم أن امكان غصل المعلوف عليه أصبح غير معكن ، وقد تقدم أن امكان غصل المعلوف عليه شرط في بقساء اليمين المتعدة كما هو شرط في انعقادها ابتسداء ،

واذا حلف لا يبيع كذا ولا يشربه فأمر غيره ببيعسه أو شرائه لا يحتث ، سسواء كان 
"أمور وكيلا ، أو قريبا ، أو صديقا ، أو لم يكن كذلك ، ويشمك البيع والشراء السسلم ، 
هاذا حلف لا يبيع حنطة فأسسلم اليه شخص عشرين جنيها ثمن عشرة « أرادب » من القمع، 
هاذا حلف لا يبيع عنطة فأسسلم اليه شخص عشرين جنيها ثمن عشرة « أرادب » من القمع، 
بمنى ان يوطيه العشرين جنيها عاجلا على أن يستلم منه القمع بعد حصاده آجلا فانه يصنف 
فرا بأن دم ثمنها عاجلا على أن يقبضها آجلا فانه لا يشترى فأسلم فى ثوب أو 
غليه انه أنه لا يشترى السلحة التي باعها فاقال الشترى منها بلفظ البيع بأن قال له : بعنى تأك 
أسلة هانه يصنف اتفاقا - أما الإقالة مانهسا ان كانت بلفظ البيع بأن قال له : بعنى تأك 
أنسلة هانه يصنف اتفاقا - أما أذا كانت بلفظ المانسمة بأن يتقط على فسنخ البيع ، أو بلفظ 
أنرزك من يترك المشترى السلحة المباكم وهذا يترك له ثمنها ، أو ترادا بأن يسرد المشترى 
قال له : بعنى المانسة المنافع لا تدخل فى البيسع والشراء اتفاقا - أما أذا كانت بلفظ الإعالة بأن 
قال له : بعنى المنافة المنافع مقال : قبلت ، فان كانت السلمة أم تقل عند الأدن الانه لا يمنث ، أما أن نقصت عن ثمنها الأول قدرا أو جنسا فانه يصنف وقيل ؛ 
لا يمنث لإنها أقالة على كل هسال .

واذا حلف لا يبيع أو لا يشترى فسانه يحنث بالفاسد هنهما ولو لم يقبضه ، كما يحث مالبيع الذي فيه هذا الخيار للبائع أو للمشترى، وبالبيع بطريق الفضول ، ولا يحنث بالبيع الماطسل ه

هذا وقد ذكروا ضابطًا لمسا يعنث فيهبقط وكيل وما لا يعنث :

وهو أن كل عقد ترجم حقوقه المترتبة تليه على من بياشره ، ويستخنى الوكيله فيه من نسبته للموكل ، فإن المالف لا يحدث غيه بفيل مأموره ، وذلك كالبيع والشراء ، والايجار والاستكبار والصلح عن مسال ، والقسمة ، وقسد اختلف فى المفاسمة أو الجواب على الدعوى غانها من المقود التى لا يحدث الأمر فيها بفيل مأموره كالبيع ودهوه ، وقيل : الدعون غانها من المقود التى لا يحدث الأمر فيها بفيل مكورة في المفاسمة ، ومثل يقول : أدعى بعدث لأتصاد هن المقود التى لا يحدث بقعل مأموره فى المفاسمة ، ومثل هذه المقود ...

سالفط الذي تنتصر أصل الفائدة فيه على معله ، كما أذا هلف لا يضرب ولده قاهره وكياه بضربه فانه لا يحنث ، لأر. فسائدة الضرب مقصورة على نائدة الولد وهي تأديبه ، ولكه لا يحنث في مثل هذا أذا لم يكن العرف على شلاله ، فأن كان العرف على أن ضرب المساهور ينسب إلى الاهر كما يتول الأب لابنه : قدا أصليك « علقة » ثم يذهب الأدبه فيضربه بأهره فينسب الضرب لملاب ، ويقال : أن الأب ضرب بنه ، غانه في هذه المالة أذا علمه لا يشرب ابته فاصر مؤدبه بضربه خانه يحنث ، لأن ضرب المؤدب منسوب اليه ، وكذلك صسائر المقود المذكورة أن كان المالف بها ذا سلطان لا بياشر بنقسه فانه يهنث أذا فعلها بنفسه أو بوكيله عصلا بالموقه »

فهذه هي المقود التي لا يضت فيها الأمر بقط المسأمور ٠

أما المقود التي لا ترجع حقوقها المترتبة عليها على من بياشرها بل ترجع على الآمر بها يحنث بفعل وكيله كم يحنث بغعل نفسه ، وهي ها عدا المقود التي ذكرت آنفسا ، وهها التكاح فان المحقوق المترتبة عليه ترجع للامر ، فهو الذي يطالب بالهر واللغلة والقسم وكل مقوق الزوجية المترتبة علي المقد ، وفهدا ينسب النمض المباشر الى الآمر به فيقول : وربت موكلى من قلالة ولا يحنث الا بالمقد المصبيح ، أما الفساد فسلا يحنث به هلافا ، ومنها الاستقراض من قد كذا من الدراهم فقال له : يستقرض شيئا ثم أرسل أنى رجل رسولايستقرض له منه كذا من الدراهم فقال له : كذا مانه لا يكون وأما يكون أول له يقرف ولهذا يصح التوكيل في القرض وفي تيخبه كأن يقول استقراضا بل يكون وأمساللرسول ، ولهذا يصح التوكيل في القرض وفي تبضه كأن يقول المرسل الله ، أن فلانا يستقراض فله لا يصحح التوكيل في الاستقراض المدرس منك كذا المستقراض المدرس منك كذا المستقراض المدرس ولا يتول الموسل الله يمن المسلم المناكبة للابد في الاستقراض من نسبته الى الأمر ، واذا أقرضه يكون المسال للمرسل ، فاذا علايد في الاستقراض مله المانا له بخالاف القرض ، فانه يكون المسال الموكل وله فانا عن مصروة القسالات القرض ، فانه يكون المسال المكول وله أن فائلا يحتفرض من نسبته الى الأمر ، واذا أقرضه يكون المسال المكول وله فانا عن معن الآمر مقبط القرض ، فانه يكون المسال شامنا له بخالاف القرض ، فانه يكون المسال الموكل وله أن فرعنه عن الآمر مقلهذا يحتفر في هسودة القسالات في مسودة القسرة من المحروة القسرة ،

ومنها الهبة ، غانه اذا حلف لا يهب لفلان كسدًا ، أو حلف لا يهسب هسدًا الشيء بخصوصه ، أو حلف لا يهب وأطلق غانه يحنث أذا وهب بنفسه ، أو وكل عنه من يهب سواء غلل الموهوب له أو لم يقبسل ، قبض أو لم يقبض ، وسواء كانت الهبة صحيحة أو لاءركذا أنا علف ليهين لفلان كذا فوهبه أيساء غانه يسعر وأن لم يقبسك الموهوب ، ويشترط في المعنث في المثال الأول والبر في المثال الثاني : أن يكون الموهوب لمه حاضراً ، غلو وهبه المحالف لنسائب لا يعنث على أي حال ، وأذا علف لا يهب هذا الشيء المسلان ثم وهبه استعطى عوض غانه يعنث ، أما أذا وكل أحدا فوهيه له على عوض غانه لا يعنث .

واذا علق أن وهب لفلان كذا تعليه طلاق توهب له غانه يعنث وأن لم يقهل ، نأا هـ

= عامت من أن تبول الوهوب ليس شرطا فى بر للمالف أو حنثه ، بخلاف ما أذا حلف لا يبيع لمائة كذا غباء فلم يقبل عانه لا لمائة كذا غباء فلم يقبل عانه لا يحنث ، وكذا أذا حلف ليبيعنه كذا فلم يقبل عانه لا يحنث ، واللاوق أن العبة عقد تبرع يتم بالمبرع به غيكمى فيها الايجاب ، بخلاف البيع غسانه عقد معلوضة لابد فيه من فعل الجانبين البائم والمشترى ، فلابد فيه من الايجاب والقبول ، ومنها المحقة ، غانه أذا حلف لا يتصدق المنه يحنث أذا تصدق بنفسه أو بوكيله ، سواه تبل المتحقق عليه أو لم يقبل محقة فوكل من يقبضها له فأنه يحنث ، وأذا حلف لا يتصدق فوهب لفقير فأنه يحنث ، الأن المبرة بالمنى ما لم يدب مصوص الهبة غانه لا يحنث ، وأذا حلف لا يهب فتصدق على غنى غانه لا يحنث ، لأن الصدة على غنى غانه لا يحنث ، لأن الصدة على الغنى ليست هبة أذ لا يطك الرجوع ،

ومنها الطلاق ، علو حلف أن لا يطلق شموكل رجلا بأن يطلق هنه عانه يحنث ، واذا قال لامرأته : ان دخلت الدار فأنت طالق ، ثم حلف بحسد ذلك أنه لا يحلف بالطلاق ، ثم دخلت امرأته الدار فانه يحنث فى اليمين الأولى دون الثانية ، آما اذا حلف أولا أنه لا يحلف بالطلاق ثم قال لامرأته : ان دخلت الدار فأنت طالق غدخلت الدار فانه يحنث فى اليمينين، ومنها قضاء الدين وقبضه ، غلو حلف لا يقيض الدين من غريمه اليوم حنث بقيض وكيسله ، أما اذا وكلسه بنبضه قبل اليمين ثم حسله، فتبضها الوكيل بعد اليمين فقيسل يحدث ، وقبل لا يحنث ،

ومنها الذبح ، فلو هلف لا يذبح شاة في ملكه قاهر وكيله بذبحها فانه يحتث ، ومنها الايداع والاعارة ، فلو هلف لا يودع عند فلان شيئًا أو يميره فقمل وكيله فانه يحتث ، ومنها استمارة ، فاذا هلف لا يستمير من فلان ثم أرسل له رسولا يستمير منه فقال له : ان فلان يستمير منه فقال له : ان لا يستمير منك كذا فانه يحتث ، أما أذا قال "أعرض فانه لا يحتث ، لأن ملك المنفمة يقم له لا الحدر ، فلا يحتث كما تقدم في الاستقراض.

ومنها الكسوة ، فاذا هلف لا يلبس شيئا أن لا يكسوه ، صواه ذكر معينا أو أطلق فانه يحنث بغمل وكيله ، وليس التكفين من الكسوة ، فاذا حلف لا يكسوه فكنسه فانه لا يحنث ومنها العمل ، فاذا هلف لا يحمل لويد متاعا أو فيره فانه يحنث أذا همله وكيله ، ومثل العتود الأفصال التي لا يباشرها الانسان بنفسه ، بل يأمر غيره بفطها كالبناء والمفياطة ونحوها ، فاذا هلف لا يبنى هذا المائط ، أو لا يضيطن هـذا الثوب ، أو لا يضتن ، أو لا يحلق رئسه ، أو لا يقلم ضرسه فاهر غيره بفطها فلته يحنث ،

الشاهعية مد قالوا: أقا علف الميضريفه هانه يير أقا شريه بيده ، سواء كانت مفتوعة أو مضعومة ، أو الدفعه وأو بغير اليسد ونحو ذلك مما يسمى شريا ، أما أقا عضه أو خناسه أو ترب أن الميار ، ولا يشترط الايلام باللماء ترصه أو نتف شعره أو وضع موطا عليه بعون ضرب غانه لا يير ، ولا يشترط الايلام باللماء بأن الشوط أن يكون الضرب شديدا في نفصه وإن لم يتألم المشروب لملنع كمائل شفين فوق -

حبسمه ، أما الضرب الثقيف غانه لا يؤلم لابالفعل ولا بالتوة ، قلا بير به بفسلاف العد والتعزيز فانه يشتريز فانه يوليا المنظور فانه المنظور فانه يوليا المنظور فانه لا يبر الا أذا ألم يوليا المنظور في الشريد غانه لا يير الا أذا ضربه ضربا عقلما بالمعلى ، وإذا حلف ليضربنه « علقة » غانه بير أذا ضربه ضربا يسمى علقة في العرف على المنافق منيت على العرف كان الأيمان بضير الطلاق منيت على العرف كان الترف م.

واذا حلف ليضربه مائة سوط أو خشبة فجمع مائة سوط أو خشبة وشدها وضربه به ضربة واحدة فانه بير ، واذا حلف ليضربنه بعرجون عليه مائة غضنفانه بير الما اذا حلف ليضربنه مائة ضربه بعرجون عليه مائة غضنفانه لا يبر ، لأن المرجون ليس من جنس السوط ، واذا شك في اصابة الكل لبدنه فانه يممل بالظاهر وهو المبة الكل ويبر ، كان يممل بالظاهر وهو المبة الكل ويبر ايضا على المعتمد ، لأن الأصل براءة الذمة من الكفارة والاحالة على السبب الظاهر وهو الضرب ، فانه سبب ظاهر في انتباس الأسواط على البدن ، والانكباس أمارة على اصابة الكل فيير عولو ترجع عدم اصابة الكل فير عولو ترجع عدم اصابة الكل فير عولو ترجع عدم اصابة الكل فير عولو ترجع عدم الله الله فير عولو ترجع عدم الله لا يبر .

وإذا حلف لا يعارق غريمه حتى يستوفى حقه دم غارته الحالف غانه يحنث بشرطي الأول أن يكون مختارا ، هان أكره على مغارقته غانه لا يحنث ، الثانى أن يكون ذاكرا المهمين، عاذا نسى غانه لا يحنث ، الثانى أن يكون ذاكرا المهمين، عاذا نسى غانه لا يحنث ، وإن أذن له أو تمكن من اتباعه لأنه أنما حلف على غمن نفسه غلا يحنث بغض غيره ، ويحنث الحالف بمغارقته لغريمه على أى على الله ، على كانا مشيين ووقف الفسريم وتركه الحالف وذهب فانه يحنث ، أو وقف الحالف فتحرك الربيم على الله على من يسد عنه ، وكذا فنا أذا غارته بسبب ظهور فاسه أو غارته بعد أن أحاله على من يسد عنه ، وكذا يحنث أذا أبراه من الحق وأو لم يغارته ، وكذا يعنث أذا عرفه عن حقة شيئاً و فسحنه شناه مناه أن الله جهانه الإعنان عن حقة فظن صحة نافي هنان هيئا بأن حسذا لا يصح ، أما اذا أصفه غيرة عبر جنسه ، كان وجده منشسوشا أو نماسا ولم يعلم به قانه لا يعنث عاواذا استوفى حقه وغارقه علم به قانه لا يعنث عاواذا استوفى حقه وغارقه علم به قانه لا يعنث المن أن وجده منشسوشا أو نماسا ولم يعلم به قانه لا يعنث المن أم يعنث أدا وجدده منشسوشا ولم يعلم به قانه لا يعنم المناه الذي المن عالم المناه المناه المناه المناه المناه الله المن عدالة المتوفى حقة وغارقه الم به قانه لا يعند المناه المناه الذي المناه المناه الله المناه ال

واذا علف لا يضل كذا كان هلف لا يبيع أو لا يشترى أو لا يرهن أو لا يتصدق الى غير ذلك هرك على المسلف لا يعمل وكيله ذلك هوكل غير على المسلف لا يحدث ، لأنه انما حلف على غط نفسه لا غط وكيله ما لم يند أنه لا يقمله لا بنفسه ولا بقطوكيل عنه عانه يحدث أذا عمله يكيله هيئذ، وبيستنبى . من ذلك ما اذا علف لا يتروح ، هلنه يحدث أذا تبل الزواج لنفسه أو قبلت له وكيله ، لأن الوكيل في الزواج مجرد صفير ولايد من ذكر الموكل ، ولا يحدث المصالف اذا قبل الزواج المنابق اذا قبل الزواج المنابق اذا قبل الزواج المنابق الذا يقبل الزواج لا لنفسه ولا قديم ما له ينو ثمه لا يقبل الزواج لا لنفسه ولا قديم مان هان يتبل المنابق على المنابق الزواج لا لنفسه ولا قديم عانه يعنث اذا تبله المي محودة المنابق المنابق الدواج لا لنفسه ولا قديم عانه يعنث اذا تبله الميرود عانه يعنث اذا تبله الميرود عانه المنابق الم

علف لا يراجم مطلقته فوكل من راجعها فانديحنث على المتمد • وكذا أذا حلفت المـراذ
 لا تتزوج فأذنت لوليها بزواجها فزوجها فانها تحنث ، أما لو زوجها مجبرها بدون أذنها فانها
 لا تعنث •

وإذا هلف لا يهب فانه يمنث بالهدية وصدقة التطوع، وذلك لأن الهبة تطلق على معنين : أحدهما عام يشمل المحدقة والهدية والهبة ذات الأركان؛ وهو تعليك عبن تطوعا على المعالمة عام يشمل الهدية والصدقة ، وهو : تعليك على المعالمة ، في المعالمة عام المعالمة ، وهو : تعليك تطوع في حياة لا من أجل اكرام ولا من أجل ثواب أو المتياج بالمجاب وقبول ، وهدذا هم معنى الهبة ذات الأركان فاذا هلف لا يهب فتصدق أو أهدى فانه يحنث نظرا لكون الهبة تطلق على المحدقة ، أما أذا هلف لا يعب فتصدق أو أهدى فانه لا يحنث ، لأن المحدقة لا تطلق الإركان ولا على المهدية ، ولهذا علتا للنبي ملى ألله عليه وسلم دون السدقة ،

واذا هلك لا يعب له فاعساره ، أو وقف عليه فانه لا يحنث ، لأن الاعارة وانوقف لا يعنل فيهما وكذلك لا يحنث اذا وهب له عنها ولم يقتف بها و وكذلك لا يحنث اذا وهب له عنها ولم يقتمت الموهوب له لأنه وأن ملكه لكن الملك لم يكن تناما وهو شرط فى المنت . وكذلك لا يحنث الموهوب له عنها ولم يكن تناما وهو شرط فى المنت ، أو الكفسارة وكذلك لا يحنث أذا أوسى له ، لأنه وأن ملكه ملكا تناما ولكنه لم يكن مسال المياة بل بعد الموت ، وإذا علف لا يشترى أو لا يلكل طمساما اشتراه زيد فانسه يعنث بما أشتراه زيد وهده ، أما أذا أشتراه مسم شريك له فانه لا يحنث بالأكل منه ، ولا فرق بين أن يشتريه توليفبان يثمن يأن يشتريه توليفبان يأخذه بربح معين لأنها من أنواع الشراء ، وكذلك لا يحنث بالأكل مما اشتراه وكيله ،

واذا هلف لا يدخل دارا اشتراها زيد خانه لا بحنث اذا دخل دارا أخسدها بنسفه الجوار بعد حكم العنفي له بها ، أو أخذ بعضها بشفعة وباقيها بشراء ، لأن ذلك لا يسمى شراء . عولها ،

الصنابلة ــ قالوا: اذا هلك ليضربنه مائة سوط أو مائة عسا ، أو حلف ليضربنه مسائة ضربة أو مائة مرة مجمع المائة وضربه بها ضربة واهدة لم بير ، انما يبر اذا ضربه مائة ضربه مؤلة ، أما اذا قال: الأضربنه بمائة سوط وأثي بالباء ثم جمع المئلة وضربه بها مرة واهدة فانه بير لأنه يكون ضربه بمائة سوط في هذه المذالة ،

واذا حلف ليضربن امرأته فطنقها أو عضها أو هرصها أو نتف شمرهاعفان فعل ذلك مداعبة وتلذذا فانه لايصنت » وأما أذا فعله تأليما فله يصنث ، واذا حلف لا يكفل فلانا في مال فكفله ببدنه ، فان شرط البراءة من المال أن حجو من أحضساره غانه لايحنث ، وأما أذا لم يشترطح

 البراءة عند العجز عن احضاره فأنه يحنث ، لأنه يضمن ما عليه أذا عجز عن احضاره فترجع المسألة الى الكفالة في المال . وقد هلف أن لايكفل في المال ، واذا هلف من عليه هق لزيســد المقضينه حقه فأبرأه زيد فانه يبر • واذا مات زيد فقفي الحالف ورثته فانه بير ، لأن قضاء ورثته يقوم مقام قضائه ، واذا هلف ليقضينه غدا فأبرأه اليوم أو أبرأه قبل مضى المد فانه لا يهنث . وكذا أذا مات صاحب الحق فقضاه الهالف لورثته فانه لا يهنث ، وأذا هلف لا يفارق زيدا حتى يستوف هنه منه فنرب زيدمن العالف بغير اغتياره أو فارقه العالف مكرها كان هدد بالضرب وتحوه فانه لا يحنث • وكذا اذا قضاه بدل هقه عرض تجسارة ونحوه فانه لا سعنت أما أذا فارقه باختياره كأن ارب منه وهو متمكن من ملازمته وألشى معه فانه يعنث، سواء أمرأه من الحق أو لا · وكذا اذا أذن له في مفارقته غانه يهنث · واذا أهاله المدين على آخر ذا"؛ يحنث أبضا وأذا وفاه ندر حقه غانا أنه قد وفاه فوجده ردينًا أو مستحقاً لفير المدين ، فبكون حكمه تعديم الناسي ، فيحنث في الملف بالطلاق والمتاق ، ولا يحنث في اليمين بالله والمذر ، و ذا وكل المالف أحدا منه أن لايفارته زيدا حتى يستوفى حقه ففارقه الدين فين أن بيستوفي الوكيل منه هقه هنث ، وأذا هاف لا افترقنا هتى استوفي هتى فأكرههما غرهما على الافتراق ، أو أكره أهدهما فاله لا يعنث ، أما أذا أفترقا باغتيار العالف فانه يهنث . وإذا علف لا يشتري هسذا الجمل فشارك ميه بأن اشتري بمنمه بقسط من الثمن فانه يدنث ، وكذلك اذا أشتراه بثمنه الأملى بدون أن يعطى البائع ربها ، واشتراه سلما بأن درم النمن عاجلا . على أن يقبض المبيع غانه يحنث ، وإذا هلف لايبيعهاع بيما فاسدا فأنه لا يحدث ، أما "ذا حلف لا يبيع ما لايصح بيمه ، كما اذا حلف لا يبيم الخمر فباعها فانه يحنث • وكذا أذا علف لا بزوج قلاباً فزوجه زوا إلى سسندا غانه لا يعنث ، أما أدا هنف لا يحمج معها مسدا قائه يحنث كما تقدم ، وإذا هاف لا يبيم مباع بيما فيه الخيار فانه يحنث أيات بيع شرمي ، وأذا هلف لا أبيع كذا فباعه لرب فلم ية بل فانه لا يحنث ، وكذا أذا هلف لا أزوج قالانا قروجه قلم يقبل فأنسه لا يرمن م

وكذا اذاً حلف لا أؤجر هذا المنزل فأهره لآخر غام يقبل فانه لا يصنف • أما اذا هلف لا يهب نزبد شيئًا ولا يوحس له ولا يتصدق طيه ، أو حاف لا يميره شيئًا ثم وهب له ، أر أوحى ،و تصدق أو أهدى أو أعاره ولم يقبل زيد غان الحالف يحدث •

وأذا حلف لا يتمسدق عليه فرهبه لم يمنث ، وأذا هلف لايعبه شيئًا فأسقط عنه دينا أو أمطاء من نفره أو كنارته أو صحقته الواجبة ، أو أعاره أو أومي له فانه لا يمنث • أما أذا نمسدق عليه صحفة تطوع غانه يمنث ، لأن محتة التطوعين أنواع الببة ، وكذا أذا أهدي له أو وقف عليه غانه يمنث • وكذلك أذا باع له شيئًا وحلباء في ثمنه ، أو وهب له بعض الثين فانه يمنث ، وإذا حلف لا يتمدق فأطعم عياله عانه لا يعنث •

واذا هلف ليتزوجن قانه بير بعد نكاح صحيح لا فاسد ، واذا هلف ليتزوجن بإن

# مباحث النسار

#### تعريقسه

## حكمه ودليله

وحكمه وجوب الوغاء به متى كان محصيها مستكملا للشرائط الآتى بيانها لقسول الله تمالى : « وليوغوا انفورهم » وقوله صلى الله عليه وسلم : « من نسخر أن يطيع الله فليطمه، ومن نذر أن يعمى الله غلا يعمه » وهذا الحكم انما هو بعد وقوعه ، لأن الذافر قد أوجهه على نفسه ، أما الاكدام عليه قبل وقوعه فقى جوازه تفصيل فى المذاهب (١) •

ولابد للناذر من أن ينذر أه تمالي ، فالايمل النسذر لولي ولا القرب وأن وقع يسكون باطلا ه

امرته « ولا نيــة له ولا سبب ليمينه » فانه لا بير الا بدخوله بنظيرتها أو بعن نتأذى بها
 وتممها ، فان تزوج عجوز ا زنجية فانه لم بير .

وإذا حلف لا أفارتك حتى أوفيك حقك وكان الحق دينا فأبرأه مساهب الدين فانه لا محنث ، أما أذا كان المق عينا من وديعة وعارية وتحوها قائه أذا وهبها له مالكها عنه فقبلها يمنث ؟ لأن البر فاته باختياره أتوقفه على قبوله ، لأنه اذا لم يقبل لا يحنث • وأذا تبضها مالكها منه ثم وهبها أياه فانه لا يعنث وواذا كانت يمينه لا أفأرقك ولك في قبلي حق غابراً ماهب الدين أو وهب له المين ، أو أهساله المدين بدينه قائه لا يهنث ، وما نواه بيمينه في ذلك مما يحتمله لفظه فهو على ما نواه واذا حلف لا يباشر ازيد بيم شيء فوكل زيد رجلا غير المائف في أن يباشر له بيم قرسه ، فأعطاها الوكيل للمالف ليباشر بيمها بدون أن يعلمه بأنها لزيد فباعها فانه لا يحنث الا في اليمين بالطلاق والمتاق . وأذا حلف لا يشتري شيئا اشتراه زيد ، فاشترى زيد سلمة بالشركة مع عمرو فان العالف يعنث بشرائها الا اذا نسوى أن لا يشـــترى ما انفرد زيد بشرائه فأنه يعمل بنيته واذا علف لا يأكل شيئا مما اشتراه زيد فاشترى غير زيد وخلطه به ثم أكل المالف هنه ، فأن كان القدر الذي أكله قدر ما اشتراه الآغر أو أقل منه فانه لا يحنث ، أما أذا كان أكثر فانه يحنث ، وأذا حلف لايأكل مما اشتراه زيد ماشترى زيد من الحالف شيئاماكولا كتمر أو زبيب وتحوهما ثم أقاله الحالف من الشراء وأكل منه لا يعنث ، لأن الالقالة فسنخ بيطل بها الشراء ، وأذا اشتراه زيد لمبيره بوكالة ونحوها ثم أكل منه الحالف غانه يحنث وكذا اذا اشتراء زيد باعه لمغير الحالف فأكل منه الحالف بعد بيمه فأنه يقبث •

(١) الحنابلة ـــ تااوا : أأنذر مكروه ولوعبادة لنهية فليه الصلاة والسلام عنه وقال :
 (٢) الحنابلة ـــ قالوا : أأنذر مكروه ولوعبادة لنهية في الدفر لا يرد تضاه ولا يملك المناذر ـــ

#### النسام النطر

## يتقسم النذر الى أقسمام مقصلة قرالذاهب (١) .

= به شيئًا جديدًا ولا يرقع والمعالخاذا وقع منه وجب الوقاء به على التقصيل الآتي :

المنفية \_ قالوا : الفسدر الصحيح المستكمل للشروط الآثية قربة مشروعة ، أسا كونه قربة غلم يلازمه من القسرب كالمسلافوالسوم والنصج ونحوها ، وأما كونه مشروعا خلال أمر الواردة ململكة •

الشائمية ـــ المألوا : الاتحدام على النفر بتر بة فى نفر التبرر ، لآنه مناجاة قد تسالى بولذلك لا يصمح من الكافر ، مكروه فى نفر اللجاج لورود النهى عنه فى قول النبى على : ولا تنفروا غان النفر لا يرد قضاء » وسياتى بيل نفر التبرر واللجاج فى الأقسام الآتية ،

(۱) الشافعية ــ قالوا: ينقسم النفر الى قسمين: الأول نفر التبرر وهو ما يقصد الناكر به غضرة من صلاة أو صيام ودعو ذلك ، فالتبرر مأشوذ من البر ، لأن النسافر يطلب به البر والتقسر به اللى الله تمسالى ، وينقسم نفر التبرر الى قسمين : أعدهما أن يملق النفر على عصول شيء مرغوب فيه كقوله : ان شفى الهمرضي غلله على أن أصوم أو أصلى ، ويسمى هذا القسم نفر المجازاة لأنه وقم في نظير جزاء ، ثانيهما أن لا يملق النفر على شيء كان يقول ابتداء : غلله على أن أصوم أو أصلى ،

الثاني: ندر اللماج ٠

غاما تقر اللهاج و وهو القصام » قائه يتع قالبا ها، المقاممة والشفب منطقيها الم

أحدهما أن يقسد مه للنع عن شيء كقوله إن كلمت فالنا فلله على كذا ، فرد بالكامهم

صنفسه من كلام غلان ، ومثله ما أراد منع غيره كلوله : أن غمل فلان كسداً ظلله على كذا يريد بذلك منصه عن عمل ، ثلنيها أن يتمسد به المعنث على غمل أمر كلوله لنفسسه أن أبر أدخل الدار فلله على كذا أو حث غيره كلوله : أن لم يغمسل فسلان كذا فلله على كذا ، ثالثما أن يقسد به تعقيق غبر من الأغسار كلوله : أن لم يكن الأمر كما قلت أو قال فلان . فلله على كذا ، فاقسام النفر خمسة : اثنون في نقر التبرر ، وثلاثة في نقر اللماح ،

غاما نذر العبرر غيفترض وفاؤه بضميه ، وعلى النافر أن يفعل ما المترمه عينا لكن على الترمه عينا لكن على التراخي ان لم يقيده بوقت معين في النفر غير المطق ، وأما في النفر المطق نانه يجب الوفاء به عدد رجود المدتن على التراخي لا على الفصور أيضا ، ويشغرط لمسحة تسفر البرر شرط : منها ما يتطق بالنافر وهو الاسلام فلا يصح من الكافر ، لأنسة مثلج عنه للا المبادة ، بمثلاف نسفر اللجاح فانه لا يشترطهيه الاسلام ، والاختيار فلا يصحح من الكره ، وين يكون نافذ التصرف فيما ينفر ، فلا يصحح من الكره ، ون يكون نافذ التصرف فيما ينفر ، فلا يصحح من فيم كالصبى والمجتمون بشلاف السكران فان فان نفره مسحيح ، ومثل الصبى والمجنون المجسور عليه لسفه ، غانه اذا نذر قربة بدنية كسلاة وصوم غانها تصح ، وكذلك المحجور عليه بنلس فانه لا يصحع نفره في القرب المالية التي في المفافلة يصح نفره فيها .

ومنها ما يتملق بالمنذور فيشترط فميه كونه تدبية لم تتمين بأصل الشرع ، سواء كانت نلملا أو فرض كفاية ، فالأولى : كفراءة سورة ممينة وطول الراءة صلاة ، والثانية : كمسلاة جنازة وجماعة فى الفرائض • وكذا فى النوالها التى تسن فيها الجماعة ، نىلن فسقر هسذه الإنسيا-مستبع ، فخرج ها ليس قربة أصلا كالمرنم والمكروه والمباح ،

آما المسرام غانه لا يمنح نفره لكونه معمية ، أن أأحديث المسجيح و لا نفر في معمية أن أن الحديث المسجيح و لا نفر في معمية الله ، ولا غيما لا يملكه ابن آدم » و ولا غرق في نسفر أعمية ببن أن يعلق النفر على المعمية وان كان هو في ذاته طاعة كلوله : على نفر كذا من المسلاة أن قتلت فسلانا ، أو يكون المنفور ، وكذا لا فسرق في المعمية بين أن تشوب المفعر ، وكذا لا فسرق في المعمية بين نعون غملا كما ذكر ، أو تكون تركا كنفر ترك المعلوات المفعس ، أو الزكاة ونمو ذلك ، فان النفر في كان ذلك لا يتعقد ، وتشمعل المعمية ما كانت لذائها ، أو كانت لمسارض كالملاة في الأرض المفصوبة غانها تحرم ، ونفرها لا ينعقد على الصحيح ، وكذا نذر السلاة في الأوقات المكروعة .

وأما المكروء فانه ينقسم الى قسمين أيضا: مكروه أذاته كالالتفات فى الصلاة ، ومكروه لمازض كصوم بوم: السبت أو المجممة أو الإحد، فالمكروه أمارض بيصح تذره ، ويدمقد ، أما المكروه أذاته ، فقيل يفعقد نذره ويلزم الوفاء به ، وقابل لا يتمقد ولا يلزم الوفاء به وهو الراجع لآن النذر قربة والمكراف لا يتقرب به مفافأ نفر صوم الدهر لا يتعقد نفره الا » ے اذا كان تادرا عليه بمحيث لا يخشى منه ضررا أو فوت حق والا كان مكروها ، فلا ينعقد ، ولا يازم الولهاء به ه

وأما المباح هانه ينقسم الى قسمين : الأول أن يقول : لا آكل لعما أو أهمى ميلا ، أو أشرب لبنا ، واختلف في هذا فقيل تلزمه كمارة يمين أن لم يفعل المتذور ، وقيلًا لا يلزمه شيء وهو الراجع لأنه لم ينمقد نفره ، والثاني أن يكون نفره مشستملا على عث ، أو متم ، أو وهو بالراجع لأنه لم ينمقد نفره ، والثاني أن يكون نفره مشستملا على عث ، أو متم ، أو تتحقيق خبر ، أو كان فيه أضافة ألى أقه تمالي كأن قال : أن لم أدخل الدار ، أو أن كلمت زيدا ، أو أن لم يكون الإمر كما قلت ، فلله على كذا ، ويقول ابتداه : لله على أن آكل الفطير مثلا هانته في هذه الحالة تلزمه كفارة يمين ، أو غمل المنفور عليه بلا خالاف ، أما نفر اللهماج السيني غالا ينعقد كنفر عائمة المنافر مثلا لأنه لأزم بأصل الشرع ، أما حكم نفر اللهماج المنافر فيه مذر بين أن يفعل المنفور أو يفعل كارة يمين ،

الحنابلة ... قالوا : ينقسم النفر المنعقد الى ستة أقسام : الأول الغفر المطلق وهو أن يقسلم : على نفر ، أو شاعى نفر ، ما ينفر هم ينفره شبعًا مسها سواه قال : أن فعلت كا ا ، أو لم ينفر ، فيذا ، منها مسواه قال : أن فعلت كا ا ، أما ينفل ، فيلزمه بهذا كفارة يمين الحديث . وكفار اللغز الذا لم يسم كفارة يمين عرواه ابن ماجه والقرد فذى • الثاني نفر اللجاج والفحب، وهو تطيق النفر بشرط يقمد هنه النافر المم من الملق عليه ، أو العصت عليه ، أو التصديق عليه أن كان غيرا كقدول : أن كلمانه عمل محم كذا عربيد حشفه على منه و وكفول : أن ثم كناه عمل عملاة كذا ، بريد حشفه النافر مفير بن كفسارة الميمن الذا وجد الشرط وبين فعل المنفور وحكم هذا النذر مفير بين كفسارة اليمين أو أركب دابتي وحكم هذا أن المسائد ومفير أيضا بين لها للذور وكفارة اليمين أو أركب دابتي وحكم هذا أن المسائد مفير أيضا بين لها يكفر أو يفسل - الرابم نفر المكرو كالملاق وأكل الثيم والبصل وترك المسة ونحو ذلك يكثر أو يفسل - الرابم نفر المكرو كالملاق وأنها المنه والمساس ويسوم ومكم هذا أنه التشريق ، ومكم هذا التهر وسائم سندر المسية كشرب القمر وصوم يوم الميض والنساس ويسوم وفي بنام التشريق ، وحكم هذا التلايد والكمان وتبور الماسة وترك السنة ونحو هلك كفارة عليه لأنه كنارة فان وفي أشم ولا كفارة بنذره طيه و

السادس : نذر التبرر « التقرب » يقال : تبرر « تقرب » وهو نسذر الترب كالمساة ، والمسيم ، والمسدة ، والاحتكاف ، وعيسادة المريش ، والمسيم ، والمسدقة ، والمسدقة ، وتبسديد الوضو ، وضمل الجمعة ، والمسيين ونحو ذلك ، سواء كان فرفسا أو نفساد ، غلا كانت نفلا غلا كانت فرفسا أو نفساد ، غلا كانت نفلا غلا كانت في أن نفلا غلا خلاف أن أن المساد ، أو نقرت معلقسة على شيء كان يقول : ان شفى الله مريشي ، أو سلم خالى الخلا ، على شيء كان يقول : ان شفى الله مريشي ، أو سلم خالى الخلف على شخط ، المساد ، المساد

أو صلاة كذا • ثالثها نفر طاعة لا أصل لها في الوجوب كميادة المريض والاعتاق ، كلها
 يلزم الوفاء بها •

أها اذا كانت غرضا كصلاة الناور مثلا ،أو هجة العمر ، أو صوم رهضان ، فقد اختلف في 
صحة نفره ، فقال قول : لا ينعقد الندور في الواجب ، لأن النفر النزام ، ولايصح النزام 
ما هو لازم ، ومثل هدفا ما لو ندور محالا كعوله : قد على أن أصوم أهس فانه لا ينمفر 
ايضا ، وقال قوم : بل ينعقد نفرهما الواجب، فان ضله فذاك ، وان تركه فعليه كفارة اليمين . 
وكفارة النفر واجبة على الفور ،

ويشترط لصحة النذر بأنواعه شروط: أريكون الناذر مكلفا غلا بصح من الصبي . وان يكون منظارا فلا يصح من المكروء . وأن يكون بالقول فملا تنفع فيه الاشسارة الا من الأخرس اذا كانت اشارته مفهومة .

المالكية ــ قالوا : ينقسم النذر الى أقسم : الأول نذر فى معصية الله كأن ينذر فعل، معرم من شرب خمر وأكل لحم خنزير ، أو ينذر فعل طاعةتهى الشارع عن فعلها فى وقت ممين، كصيام يوم عبد الفطر ، أو الأضحى ، أو ينذر قعل مكروه ، الثانى نذر فى مباح ، الثالث نذر فى طاعة الله كنذر القرب من صيام وصلاة ، ، الشر ،

قاما نفر المصية فهو حرام فى الحرم ، ومكروه فى الكروه ، ولا يقمل المنفور فيه الا صوم رابع النحر والاحرام بالحج قبل زمانه أو مكانه غانهما مكروهان ولكن يازمان بنفرهما ، وتأخى الكراهة احتياطا النفر ، الا أن النفر المصرم لمارض كصيام يوم عيد اللهطر أو الأضحى ينقسم الى ثلاثة أتسام : أحدها أن يكون الناذر عالما بتحريم ذلك ، وفى هذه الحالة يستحب له أن يأتى بطاعة من جلس المنفور ، ثانيها أن بكون جاهلا بالتحريم فيطن أن فى صوم هذا اليوم فضلا على غيره لقهر نفسه ومنمها عن اللذات ، وفى هذه الحالة لا يجب عليه القضاء ولا يستحب ، ثالثها أن يظن أنه كغيره من الأيام فى جواز الصيام ، وفى هذه الحالة خلاف قبل يقضى وقبل لا يقضى ه

وأما غذر المباح غانه مباح كنذر الأكل والشرب ونحوهما و ولا يليزم فيه فعسل المنسود و أما نذر الماعة فهو ينقسم الى قسمين : الأول نذر في هال النفس ، سواء كن الغرض منه فعل شيء ومعاقبتها والزامها تكن الغرض منه فعل شيء ومعاقبتها والزامها بالنذر ، ويسمى نذر اللجاج كقوله : أه على سذر ان كلمت غلاتا وهذا يجب الوقاء به ، وبعضهم يرى فى نذر اللجاج التضير بين كمارة البمين وفعل المنذور ، والمشمور أنه يجب الوعاء به ، وهذا اللوم من النذر مكروه كما تقدم ،

الثانى الدَّدر في حال الرضا ، ولا يلزم به الا ما كان طلب فعله غير جازم كالسنة والرغيبة ر 'ندوب بشرط ان يقع نربة دائمة كالصلاة و الصيام والصدقة ونحوها ، أما ما يكون في خربة تارة ، وغير ندربة:تارتج أخرى ، كالمنكاح والعبة فانه لا يلزم بالنذر ، وكذلك الفسرض لا يلزم بالنذر لأكه لازم في ذاته ، ويصنحب من هذا النوع النذر المطلق كما تقدم ، ح وأدا النزام النذر ابتداء من غير أن يكون شكرا على شيء وقع ، كأن ينذر صوم كذا أن صدقة كذا الله المنظم المنظم على في المنظم على شيء لم يحمل كنوله : أن شفى الله مريدى - أو رزقنى كذا ، أو تجانى من كذا ، فعلى مسدقة كذا ، فاد. يجب الوفاء به ، واختلف في جواز الاقسدام عليه كما تقدم ،

ويشترط لصحة النفر أن يكون النافر مسلما ، ويندب للكافر غطه بمد اسلام ، وأن يكون مكلفا غاذا نفر الصجى قانه يستحب له الوغاء بعد بلوغه ، وأن يكون المنفور قربة غير واجبة بشر النفر ، غلا يصح بالمحرم أو المكروه أو المباح كما تقدم ،

ولا يشترط للنذر صيفة خاصة ، فيلزم بكل لفظ دال على الألتزام ولو لم يذكر فعه لفظ النذر وقد المتلفوا في أنه يلزم بالنية ولولم يذكر لفظ أو لا يلزم ، والمتمد أنه لا يازم الا للفظ فلا بلزم بالنية وحدها .

التنفية — قالوا : ينقسم النفر الى قسمين : ندر معلق على شرط ، ونفر معلق ، والنفر النهي الله مريفي المان ينقسم الى قسمين : الأول معلق على شيء يراد وقوعه كلوله : ان شغى الله مريفي فله على كذا فنه معلق على الشهروط الآتى بيلنها ، الثاني معلق على شيء الوغاء به عند تحقق المعلق عليه متى استوى الشروط الآتى بيلنها ، الثاني معلق على شيء لا يراد حصوله كلوله اذا دخلت الدار قعلى كذا نفر ، أن انكلمت غائنا و هذا القسم هو ما بسمى نفر اللهاج عند الشافهمة الانذره مغير بين بسمى نفر اللهاج عند الشافهمية ، لأن المقصود منه المنم ، والمنهل ، وحكمه أن ناؤره مغير بين فعل المنفر و وبين كفارة اليمين ، وهذا هو الصحيح ، ويعضهم يتول : انه يجب فيه قعل المذور كغيره ، و لا فرق فيه بين أن يكون المنق عليه طاعة أو معصهم كلوله : على كذا ان لا شربت المقدر ،

ويشترط لصحة النذر سبعة شروط: الأول أن يكون من جنس المسخور فسرت أو واجب اصطلاحى على الأحسم كالصوم والصلاة والصدقة عفاذا نفر أن يصوم تطوعا غانه يجب عليه الوفاء لأن الصوم من جنسه فرض وهو صوم رمضان • وكذا اذا نفر أن يصلى يجب عليه الوفاء • لأن الصلاة من حنسها واجب وهو الصلوات الخسس • وكذا اذا نفر أن يتصدق فان الصحقة من جنسهاواجب وهسو الزكاة الا الاهتكاف فانه يجب عليه الوفاء بنفره ، مم أنه ليس من جنسه واجب على التحقيق ، لأن الاجماع متحقة على وجوب الوفاء بنفره •

واذا لم يكن من جدس المدور فرض أو واجب اسطلاعي قاله لا يجب على الداخر الوقاه به : كميادة الريض ، ودخول السجد ولو مسجد الرسول في او السجد الاكتمي أو المرم الذي ، لائه ليس من جنسها أسرتي مقصود ، وكذا أن تقر تسبيحا أو دعاه عنه السلام الحد له المرم الذي المرم الذي المرم الذي المرام المرام المرام المرام المرام المرام المرام ، أما أذا نظر تكبيراً فأن المنافع على المام عنه المرام ، وكذا أذا نظر المنافع على المنابع عنه المرام ، وكذا أذا نظر المنافع عنه النبي في فانه يجب الوفاه به على المنابع عنه لأن من جنسها فرضاً وهو المنافع ال

المهر مرة الثانى أن يكون المنفور عبادة مقصودة مفلايصح النفر بما هو وسيفكالو فوي والمؤتسال ، ومس المسحف ، والأذان وتشيع المجازة وعبادة المريض ، وبناء المسلجد وفير ذلك ، فهذه الأمور وان كانت قربة الا أنها غير مقصودة اذاتها ، بك المقصود هو ما يترتب عليها ، فالمنابط الكلى في صحة النفر : أن يكون المنفور عبادة مقصودة من جنسها نرض، الثالث : أن لا يكون المنفور مصمية اذاته ، عاذا نفر أن يقتل فلانا أو يشرب الفصر أو ينتى كان يعينا وازمته المكافرة بالمحت ، "ما اذا نفر أن يصوم يوم عبد الفعلر أو الأنسمي فانه يكون تد نفر معرما لمارض لا الذاتها ، هانا المسيام في ذاته طاعة ، وتحريمه في هذا البهم عارض بنهى الشارع عليصح نفره ، كأن نفر المسلاة المهم عارض بنهى الشارع عليصه في مذاته المورث بنهى الشارع عليصه في مذاته المنابط المنابط المسلود عليه بنها بنها من غير وضوه ، فانه يبصه عنوه و لأن نفر المسلاة المورة المتابط المنابط المشرط وهو المضوء عودة المنابط المشرط وهو المضوء ومؤلف قائد يازمه منابط النا أو يشرب الفصر ويكونين ، وكذا أذا نفر أن يمسلى ركمة والمدة أن يملى ثالانا أو يشرب الفصر ويكونين ، وكذا أذا نفر أن يمسلى ثارم وهد أن يملى ثلاثا فيقه بلام بأرم م

الرأبع: أن لا يكون فرضا عليه قبل النذر، فلو نذر حجة الاسلام لم يلزمه شيء فيها . المفامس: أن لا يكون ما النزمه أكثر مما يملكه ، فلو نذر ألفسا وهو لا يملك الا مائة يلزم بالمائة معظ ،

السادس : أن يكون معكن الوقسوع ، غلو نسذر مستحيلا كأن يمسوم أمس غانه لا يصمح نظره ه

وكذا اذا نفرت المائنس أن تصوم أيام حيضها غهو باطل ، لأن صوم أيام الحيض مستميل شرعا ، وكذا أذا نفرت أن تصوم غسدا ثم أصبحت حائضا غان نذرها باطل ، وهذا عند محمد ، وقال أبو يوسف : يجب عليها القضاء في الصورة الثانية .

السابع : أن يكون ملكا للمير .

واعلم أن النفر الملك لا يتقيد بزمان ولا مكان ولا دراهـــم ولا فقير، غاذا نفر أن يتم البعت بغير هذا يتم البعت بغير هذا الدرهم على فلان فدصدق يوم الضيس أو يوم السبت بغير هذا الدرهم على فلان فدصدق يوم الضيس أو يوم السبت بغير هذا الدرهم على شخص آخر جاز ، وكذا المحتى الله المنتقبة المن

واللذر هلى اللسان ، والقياس مقتضى أنه لا يتمقد الا بلفظ : أنه طي كذا ، أنه بطيط كذا ناما أذا قال: وأن موفيت مستكال غامه لا يتمقد به الكثر فقياسا ، ويتمقد أم يسومان

# كتاب أحكام البيع وما يتعلق به

تمريقه ... هو فى اللغة مقابلة شيء بشيء فمقابلة السلمة بالسلمة تسمى بيما نصة نحقابلتها بالنقد ، ويقال لأحد المتقابلين مبيع وللاخر ثمن ، ولا غرق فى اللغة بين أن يكون المبيع والثمن طاهرين أو نجسين بياح الانتفاع بهما شرعا أو لا ، كالخمر غانه يصح أن يكون مبيعا وثمنا فى اللغسة : أما فى الشرع غانه لايصح كما ستمرفه ، ثم ان مقابلة الشي مباشى، تتناول نحو مقابلة السلام بالرد عليه ، ومقابلة الزيادة بمثلها ، ومقابلة الاهسان بمثله ، غان ذلك سمى بيعا وشراء على هذا التعريف ، والظاهر أنه كذلك على طويق المجاز .

وقال بمض الفقهاء: أن معناء في اللغة تعليك المال بالمال وهو بمعنى التعريف الأول ، الا أنه مقصور على المعنى المقيقي : فلا يشمل رد الزيادة ونصوها بمثلها ونقل بعضهم أنه في اللغة اخراج ذات عن الملك بعوض وهو بمعنى التعريف الثانى ، لأن الحراج الذات عن الملك هم معنى تعليك المعي للمال ، تعليك المنعة بالإجارة ونصوها كما يأتى لا يسمى بيعاً ،

أما الشراء غانه ادخال ذات في الملك بموضى ، أو تملك المال بالمال ، على أن اللغة تطلق كلا من السبم والشراء على معنى الآخر ، فيقال لقعل البائع : بيع وشراء ، كما يقال ذلك فعط الاشترى ومنه قوله تمالى : « وشروه بثعث »غان معنى شروه في الآية باهدوه ، وكدذلك الاشتراء والابتيام غلنهما يطلقان على غصل البائع والمشترى لغة ، الا أن العرف قد خصر البيع بقمل البائع وهو اخراج الذات في الملك ، وخص الشراء والاشتراء والابتياع بفصل المشترى وهو ادخال الذات في الملك ، ثم أن البيع يستمعل متعديا لمعولين بنفسه غيقال : بعتك الدار ، وقد يستعمل متعديا للمفسول الثاني بزيادة منوالى وطى للتأكيد فيقال : الدار لك ، ومنك ، وباهها القلفي طيه ه

وأما تعريفه شرعا واقسامه ففيها تفصيل الذاهب (١) •

أحدهما : خاص ، وهو بيم آلمين بالتقدين الذهب والفشة وتصوهما ، فاذا أطلق لفظ بيم لا ينصرف الا الى هذا ألملى ، ثانيهما عام وهو اثنا عشر قسما من ضبنها هذا المنى الخاص وذلك لاته اما أن ينظر اليهمن البيم من هيث ذاته وهو المال بالمال ، وأما أن بنظر اليه باعتبار المبيم الذي يتطلق به ، وأما أن ينظر اليه باعتبار الثمن ، وفي كل حسالة من هذه الأحوال ينقسم الى أرمة أقسلم من من هيث النظر الى معناه ينقسم الى : نافذ، ومولوف ، وفاسد ، وبالحل ، وذلك لأنه أما أن يقيد الملك في العال وهو البيسم النافذ ، أو يفيده عند القبض وهو الفاسد ، أو لا يفيده أمسلا وهو الباسم النافذ ، أو وهو الباطئ ، ومن حيث المقاسر اليه باعتبار الهيم ينقسم الى الربحة التسام إليا المعين المعالى وهو الباطئية المعالى وهو الباطئ ، وذلك لأن العالى وهو الباطئة وهو المبلكة المعالى وهو المبلكة المعالى وهو المبلك ، ومن حيث المعالى المبلك المعالى والمالية المعاملية المعالى وهو المبلكة المعالى وهو المبلكة المعاملية المعالى وهو المبلكة المعاملية المعاملية المعالى وهو المبلكة المعالى وهو المبلكة المعالى وهو المبلكة وهن وهو المبلكة المعالى وهو المبلكة المعالى وهو المبلكة المعالى وهو المبلكة ومن حين هما إلى وذلك لأنه المالية المعالى وهو المبلكة ومن مبلكة ومن حين هما إلى والمالية والمالية المعالى والمبلكة المعالى والمبلكة ومن مبلكة ومن ممالة و والمناكة والمبلكة ومن ممالة والمبلكة والمبلكة ومن ممالة والمبلكة ومن ممالة والمبلكة ومن ممالة والمبلكة ومن المبلكة ومن ممالة والمبلكة ومن ممالة والمبلكة ومن المبلكة والمبلكة والمبلكة والمبلكة ومن المبلكة ومن المبلكة ومن المبلكة ومن المبلكة ومن المبلكة والمبلكة والمبلكة

<sup>(</sup>١) المنفية ... قالوا : البيم يطلق في اصطلاح الفقهاء على معليين •

— النقدين » ويسمى متايضة » غالقايضة هي بيع المين بالمين ويصحق على كل و احدة من السلمتين انها مبيعا ، ولما أن السلمتين انها من حيثكرتها هبيعا ، ولما أن يكون المبيع ، نقد ويسسمى صرفا ، لأن الصرف هو بيع النقد من الذهب واللفسة وقدهما بمثله ، ويقال له بيع الدين « النقد بالنقد » واما أن يكون المبيع نقدا بمين ويسمى سلما ، لأن السلم هو بيع النقد بالنقد » اسمائي بيانه ، ولما أن يكون المبيع عينا بنقد عاجل أو آجل وهو. البيع المطلق ، وهو المائب عند ذكر كلمة بيع كما ذكرناه الك أولا ، غاذا أريد غيم غانه لا بد أن يسمى باسم من هذد الأشياه وهي صرف ، سلم مه المخ .

وأما اذا نظر اليه من حيث اللمن غانه ينقسم الى أربحة أقسام وهى : توليبة ، مراجمة ، مساومة ، وذلك لأنه اما أرينظر فيه الى ثمن السلمة التى أشتريت به فن أول الأمر أو لا ، فان نظر اليه فان بيمت به بدون زيادة ولا نقص فان ذلك البيع يسمى بيم تولية ، فالتولية هى البيع بالثمن الأول وان بيمت بزيادة على الثمسن الأول فانذلك يسمى بيم المسيمة ، أما أذا قطح النظر عن الثمن الأول الذى اشتريت به السلمة فبيمها على هذا الرجه يسمى بيم المساومة ، وهـو البيع بالثمن الذى يتعقل عليه بنقش النظر عن الثمن الأول ا

ومن هذا يتضم لك أن تعريف البيب بالمنى الفاص : هو مبادلة السلمة بالتقد على وجبه مفصوص ه

وأما تعربيه بالمنى ألعام : فهو مبادلة المآل بالمال على وجه مقصوص ، فالمال يشمئ ما كان عينا أو نقدا ، فتدخل فيه جميع الأقسام التي ذكرناها ، ثم إن المال هو ما يعيل اليه الطبيع ويدخر للانتفساع به وقت الصاجة ولا بكون له قيمة في نظر الشرع آلا أذا اجتمع فيه أمران : أهدهما أن يكون من شأه الانتفساع به عند الصاجة ، ثانيهما : أن يكون الانتفاع به كعبة من حنطة فائه لا يكون مالا معتبرا ، وكذا أذا لم يكن مباحا شرعا كالفعر والفنزير فانه وأن كان مما ينتفع يكون مالا معتبرا ، وكذا أذا لم يكن مباحا شرعا كالفعر والفنزير فانه وأن كان مما ينتفع به بعض النساس ولسكته غير مباح في نظر الشرع ، فلا يكون مالا عنده ، فلو بهم الفعر ثمنا لمائرة ما المربق : المال الذي المقيمة من المائر الشرع سواء أكان سلمة أم عقسدا ، فيشمل الصرف ، والسسلم ، والمرابحة ، والتولية ، والمتافية ، والموافقة ،

ويشمل التعريف ليضا الهية بشرة العرض المالى ء تملا يصح الفرايجها من التعريف تمها ينان بمضم ، الأنها وان كانت عبة تعليد القبض الا البهة بهم بعد اللهيقين ، وصورتها بمثلاً الن يهاول : التي وهبت هذه الدار من قائن بشرط الريموضي مائة جنيه مقبل أربيقبض الملائقان— يه حكم هذه كحكم الحبة فيشترط لمسعته هايشترط للهبة غلا يمسع فى الشارع الذي يعطماً السمة ، ولا يثبت به المالك قبل القبض ولكل واحد من المتعاقدين أن يعتم عن التسليم ، أما بعد القبض غان حكمه كحكم البيع ، فلا يكون لأحدهما حق الرجوع فيما كان لة ، ويثبت به حق الشمة ، ولكل واحد أن يرد ما أخذه ان كان فيه عيب وغير ذلك عن أحسكام البيسع التي ستمرفها ، فهي داخلة في البيم بلا خفاه ، مدم إذا نظر الميها قبل القبض غانها تكون هبة تصرح بقوله على وجه مخصوص .

آما التبرع من الجانبين كان بتبرع أحدات ممال غيتبرع له الثاني كذلك فهو داخل في التاني كذلك فهو داخل في التمريف من حيث أنه مبادلة في الجملة علان الأول وان كان قد تبرع لا في نظير شيء ولكن الثاني تبرع في مقابلة تبرع الأول ، فهيه مباءلة من جانب واحد فيضرح قوله : على وجه مخصوص : لأنه ليس بيما في الحقيقة بل هو هبة ، لكل واحد منهما حتى الدجوع في تبرجه كساسياتي في الهبة .

ويشمل التعريف بيم المكره ، لأنه مبادلة مال بمال وهو كذلك ، لان بيم المكره قسم من أقسام الديم المنعقد الا أنه بيم فاسد موقوف على اجازته بصد زوال الاكراه كما سياتي بيانه تريبا ، فزيادة قيد التراضى فى التعريف لأخراج بيم المكره ليست بشى ، لأن الرضا شرط بنفاذ البيم لا جسزه من مفهومه الشرعىكما سيأتى فى شرائطه قريبا ،

ومن هذا أعلم أيضا أنه لا هاجة ألى زيادة قيد مفيد كما عرفه بمضهم بقوله سبادلة مال بمال على وجه مفيد مخصوص : وغرضه الخراج البيع غير المفيد كبيع نقسد مسكوك بمساويه في الوزن والوصف ، مشل أن يبيع تطعة منذات القرشين بمثلها فان ذلك لا فائدة فيه غلا يصح ء أما أذا المتلفتا في الوصف كما أذا كانت أحداهما مطلية بطلاء أسفر أو أسود فات يجوز لوجود الفائدة هيئلاً : فاذا اختلفتا في القدر كقطعة من ذات القرشين وقطعة من ذات الخمسة غانه لا يجوز لما قيه من الربا ، وإناما قلنا أن هذا القيد لا هاجة أليه ، لأن البيع الذي لا فائدة فيه منطقة داخسا في تحريف الميع ، لأنه مبادلة مال بمال ولكنه بنيع فاسد ، والتحريف بشمل الصحيح والفاسد كما فكرناه لك آلفسا ،

وقوله على وجه مخصوص : المراد بسه الايجاب والقبول وسيأتي بيانهما •

المالكتة ــ قالوا : للبيسم في أمطلاح الفلهاء تعريفان : العومها تعريف لجميع أفراد البيع الشامل العرف والسلم ونصوحها من الإقسام التي ستعرفها ، تانيها تعريف الحسرد وأحد من حذه الإقراد ، وهو ما يقهم من المظالبيع عند الاطلاق عرفا ، والأول يسمى تعريفا للبيع بالمنى الأقمس ، عالما تعريفه بالمعنى الأعم تحهو حقد معاوضة على ضير متالم ولا متنة أسدة ،

متوله عدد معلوضة معناه عقد معتو طي عوض من الجادين لا البائع والشعري لا لأن كلا متهما بدهم عوضا للاهر ، وقوله طي غير منافع : معناه أن المقد يكون على المتواجد ت « والأعيان من ثمن أو سلعة لا على استثمارها والانتفاع بها ، وقوله ولا متمة اذة ، مصاه المقد لا يكون للانتفاع بالسخة ، فهدذا التعويف يشمل جميع أقسام البيع فيدغل فيه المدى وهو بيع الذهب والمفضة ، والمكس ، والمبادلة ، وهو بيسع ذهب بذهب أو نفسة بفضة متساويين في المددد .

والراطلة : وهي بيسع ذهب بذهب أوغضة بغضة متساويين في الوزن .

والسلم: وهو عقد على أن يدفع أهد الجانبين شيئًا ماليا ممجلا في نظير أن ياهذ شيئًا ماليا من غير جنس ما دهمه مؤجلا ، وتدخل أيضا الهجة بشرط الموض وتسمى هبة الثواب أي هبة ألموض المالي ، كما تدخل التولية وهي البيسع بالثمن الذي اشتريت به السلمة ، والشركة ، والاتالة ، والمسمعة ، وسيأتي بيان ذلك موضحا في ممله ، فكل هذه الالمواع بشملها هذا التعريف الأنها عبارة عن هند أن يدفع كل واحد د من الجانبين عوضا للاخر عينا لا منفمة ، ويضرج من التعريف الإجارة لأنها عقد على منفصة لا على ذات ، للاخر عينا لا منفمة ، ويضرج من التعريف الإجارة لأنها عقد على منفصة لا على ذات ، وكذاك كراء الميوان فانه عقد على الانتفاع به لا على ذاته ويضرج عقد النكاح بقدوله :

أما تعريفه بالمنى الأغص : فهو عقد معاوضة على غير منافسع و لا متمة له : ذو مكايسة ، اهد عوضيه غير ذهب و لا فضة ، معين غير المين فيه ، فهو التعريف الأول مع زيسادة الاثانية على حدد عاصب ذيبادة الاثانية الأول : قو مكايسة ، ومعنى ذو مكايسة : عقد صاحب مضاهمة ومغالبة ، لأن كل واحد من المتعاقدين يريد أن يغلب صلعبه ، وخرج بهذا القيد هبة النواب ، لان الواهب طرم بعبول القيمة التي اشترطها متى دفعت له ، فليس له أن يشاهم فيها ، فسناذ اقل : وهبت هده الدار ازيد بشرط أن يعوضنى مائة ديسال لورمه قبل المسائة و لا يجاب لأزيد منها ، وتضرح أيضا المبادلة والتولية والأغد بالشقمة الانها لا المبادلة : فهى بيم بيم نقد مسلفه مسكوكين ومضروب ين ، بشرائط مكايسة فيها ، أما المبادلة : فهى بيم بيمن الذمن الأول في المنابة غيها ، وما الإخذ بالشقمة : فهو بيم بنفس الثمن الذي اشتريت به السلمة في المنابة غيها أيضا ، القيد الثاني : أحد عوضيه غسير ذهب ولا فضسة ، ويشرح به المرك والمراطلة إن عوضى المرف العرف المدف الموالد المناب والمراطلة إلى عوضى المرف العرف المدف الوفيتان ،

القيد الثالث: معين غير العين هيه ، ويخرج به السلم ، ومعنى ذلك أن عقد البيسع يازم هيه أن يكون المبيع ليس دينا فى الذمة ،بل يتبغى أن يكون غير دين ، سواه كان هاضرا أمام المشترى أو خائبًا مولكته معروف عنسده بصفة أو رؤية سابقة ، أو اشتراه بشرط أن يكون له هيار الرؤية ، أما عند المسلم قطى عكس ذلك ، لأن المسلم هيه وهو المسلمة دين في الذمة ، فالراد بالمهين ما ليس دينسا فى الذمة ، والسلم دين فى الذمة ، والراد جالمين م الذهب والفضة عولايلزم فى عقدالبيع أن يكون الذهب أو الفضة مقبوضين ، بل يصعب أن يكونا دينا فى الذمة ، وبذلك يتم تحريف البيع الشامل أعنى بيسع السلمة بالنقد وهو الذى بنصرف الليه لفظ البيع عند الاطسلاق .

أما سع الاعبان فانه ينقسم الى أتسام كثيرة لاعتبارات مفتلفة ، فينقسم من هيث تأجيل أهدد عوضيه أو كلهما الى أربعة السام :

الأول : بيع النقد ، وهو ما كان الذهن و المثمن فيه معجلين لا تأجيل فيهما ولا في واحد منهما ، الثاني : بيع الدين بالدين ، وهو ما كان الثمن والمثمن فيه مؤجلين مما ، وهو بيع منهى عنه كتما سيأتى في البيوع المنهى عنها ،

التَّالث : البيع لأجل وهو ها تأجل ميسة الثمن مقط .

الرابع: السلّم وهو ما تأجل هيه المشمن هقط، وكلها جائزة ما عــدا بيع الدين بالدين كمــا ذكرنا ه

وينقسم من هيث كون أحد عوضيه ذهبا أو نضة الى ثلاثة أتسمام :

الأول : بيع المين بالمين ه

الثاني: بيم العرض بالعرض .

الثلث : بيع المرض بالمسين ، ويتقسم بيع المين بالمين الى ثلاثة أهسام : مرف ، ومبادلة ومراطلة ، فالصرف : هو ما المتلف فيه جنسي الموضيق ، بأن يكون أعدهما ذهبسا والثاني فضة وبالمكس ، والمراطلة : هي ما انتحد فيها الموضيان وكان البيع فيها بالوزن ، كبيع ذهب بذهب وفضة بفضة وزقا ، والمبادلة وهي ما انتصد فيها الموضسان كذهب بذهب وفضة بغضة وزقا ، والمبادلة وهي ما تتصد فيها الموضسان كذهب بذهب وطفة بغضة وكان البيع فيها بالمد لا بالوزن ، وينقسم من حيث رؤية المكن وحدم رؤيته الى تسمين : الأول بيسم المعاشر ، وهو ما كان المنعن فيه مرئيا أو في معكم المرشى ، والثافي : بيع المنائب وهو ما ليس كذلك ، وينقسم أيضابا متبار بت عقده وحدمه التي تسمين : الأوله بيع بت أي نقطم ، وهو ما لا خيار فيه الإحداث التنافيين ، وسمي ، يضا الفيار فيه المماهية ، وهو ما المهاهية ، وهو ما المهاهية ، وهو ما بن المنافية المهاهية ، وهو ما بسل أهدهما الفيار فيه المماهية ، وهو ما بسل المحدها الفيار فيه المهاهية ، وهو ما بسل المهاهية ، وهو ما بسل أهدهما الفيار فيه المماهية ، وهو ما بسل المهاهية ، وهو ما بسل المهاهية ، وهو ما بسل المهاه المنافية ، وهو ما بسل المهاه المهاه

عند وينقسم باعتبار النظر الى الثمن الذى اشتريت به السلمة أولا وعدمه الى أربعة اقسام:

الأُول : بيم المرابحة ، وهو أن يشترى منه السلمة بزيادة على ثمنها الأول .

الثاني : الساومة ، الثالث : المزايدة ، الرابع : الاستئمان وسيأتي بيانهما .

وينقسم باعتبار ما يعرض له الى قسمين: مسيح وفاسد .

المنابلة - قالوا : معنى البيم في الشرع: مبادلة مال بمال ، أو مبادلة منفعة مباعة بمنفعة مباهة على التأييد غير رباً وقرض المقوله : مبادلة مال بمال عقد صاهب عوض من الجانبين ، وهو عبارة عن جمل شيء في مقابلة آخــر ، ويشمل المـــال النقد وغيره فيدخل فيه مقايضة سلعة بسلعة ، ولا فرق في ألمالبين أن يكون معينا حاضرا أو موصوفا ولو كان ذلك المسال دينا في الذمة ، وقوله : على التأبيد متحلق بمبادلة يخرج به الاجسارة ، والاعارة في نظمير الاعارة ، وقوله غير ربساوقرض : خرج بهما الربسا والقرض .

الشانمية ... قالوا: البيم في الشرع مقابلة مال بمال على وجه مخصوص ، أي عقد ذو مقابلة مال بمال الــخ ، والمراد بالمقابلة المعاوضة ، وهي أن يدفـــع كل واحــد من الجانبين عوضا للاهر ، مُتخرج بذلك العبة لأنها تعليك بلا عوض في المعيّاة ، وقوله مــال بمال خرج به عدد النكاح لأنه مقابلة مال بغيره .

وقولًه على وجه منصوص ، الغرض منه أمران : الأول : أن يكون ذلك المقد منيدا لملك المين أو لملك المنفمة على التأميد كحق المرور ، وبذلك تخرج الاجارة لأنها تعليك منفعة مقدرة بمدة بعوض ، الثاني : أن لا يكون ذلك المقد على وجه القربة فيضرج به القرض ، رأنه تمليك للمين على أن يسرد مثلها .

وينقسم الى قسمين : صحيح وهو ماتوفرت فيه الشروط والأركان ، وفاسد وهمو ما أذن به بعض ذلك ، وكل منهما ينقسم الى محرم وجائز ، فالصحيح المحرم كتلقى الركبان رالفاسد المحرم كبيم حبل الحبلة ، وسيأتي بيان ذلك في البيم الماسد .

وينقسم الصحيح الى أقسام : الأول :بيع أعيسان مشاهدة ، المثاني : بيع أعيسان موسوفة في الذمة ويسمى سلما ، والذمة تطلق في اصطلاح الفقهاء على معنيين : أحدهمسا الذات ـــ ذات البائم هنا ــ وسميت ذمة لمسايتعلق مها من العبـــد والأمان وهـــو المعنى اللغوى، ، ثانيهما أمسر معنوى قائم بذات الشسخص قابل للالسزام من جهسة الشرع والالتزام من جهة المكلف ؛ فذمة الشخص صفة معنوية قائمة به يلزمه الشارع بسببها بأداء ما النتزم به • الثالث : بيم مرف وهو بيسم أهد النقدين بالآخر من جنسة أو من غسير حسه ، أكان أذا كان من جنمه اشترط للمسعة ثلاثة شروط : أن يكون البيع حالا لا مؤجلا ، وأن يكون يسدا بهيد « مقليضة » ، وأن الجيم والثمن متماثلين . أما أن كان غير جنسه ملته چشدرظ عيه الأولان معط ، وسيأتي بيان خلك فيابه ، الرابع : بيع مرابعة وهو بيع بالنمن =

# شكم البيسع ودليسله

حكم البيع من حيث هو الاباحة ، وقسديعرض له الوجوب وذلك في حسال الانمرار الى طعام أو شراب ، فانه يجب شراء ما فيه هفظ النفس من الهلاك ، ويحرم عدم بيسح ما فيه حفظها ، وقد يكون مندوبا كما أذا هلف عليه انسان أن يبيع سلمة لا ضرر طيسه في بيمها ، فانه يندب أن بيسر اليمين وقد يكون مكروها كبيع ما يكوه بيمه ، وقد يكون معرها كبيسع ما يحرم بيمسه معا سيأتي بيسلنه ،

<sup>-</sup> الأصلى مع الربع كان يقسول: بعت بما اشتريت مع ربع درهم عن كل عشرة أو مع مائدة درهم ، الفامس: بيسم اشراك كان يقسول: أشركتك معى في المقسد بالشامس: المستريت مقاط في المقسدة بالسادس: اشتريت مقاط كان يقول: بعت بما المستريت وهذ درهما من كل عشرة ، السابم: بيسم المحالمة كان يقول: بعت بما المستريت وهذ درهما من كل عشرة ، السابم: بيسم الشواحة وهي البيم بلدسو الثمن الأول كان يقول . وليك بما اشتريت اذا كانا عالمي بالثمن ، الثامن: إناس: بيسم الهيوان بالديوان سويسميه غيرهم مقليفة — وهسو محيح ، سواه اتحسد جنسهما أو لمفتلف ، وسراه كناما كان ير مكولين بشرط أن لا يشتمل سواه العسد بها و لمفتلف ، وسراه كناما كان في مأكولين بشرط أن لا يشتمل بيسم على ربسا ، وذلك بأن يكون مأكولين واتحد جنسهما وكان غيما لمن أو بيض بين بين المقيد التي يصمع مأكولين وأن كان فيهما ما كان في مساد المائد : بيسم بشرط ألموادة من المشيد وأما الماسد سبقه بيناسم الي القسام تشيية مستكرها في بابه ،

والسلام: « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة، والبر بالبر ، والشمير بالشسمير ، والتمر بالتسمير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح بالملح سواء بسواء ، مثار بعثل عيدا بيد ، فمن زاد أو استزاد ققد أربى ، فاذا المتلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم مريخ في ابلمة البيع ، وو بياتي بيان المحيث فيها ينهى عنه ، ومنها قوله عليه المسلاة والسلام ، « أفضل الكعب بيع مبرور ، وحمل الرجل بيده » رواه أحمد والطبرائي وغيرهما ، والبيع المبرور : هو الذي يبسر هيه صاحبه فلم ينش ولم يض ولم يمس الله فيه ، وحكمه والبيع المبرور : هو الذي يبسر هيه صاحبه فلم ينش ولم ينش ولم يمس الله فيه ، وحكمه بذلك معاشم ، وينبعث كل واحسد الى ماستطيع المحسول عليه من وسائل الميش ، فهذا يغرس الأرض بما منحه الله من قوة بدنية وألهمه من علم بأحوال الزرع وبيع ثمرها لن لا يقدر على الزرع واكنه يستطيع المصول على الثمن من طريق أخسرى ، وهذا يصغر لمن لا يقدر على الزرع واكنه يستطيع المصول على الثمن من طريق أخسرى ، وهذا يصفر مناع الميات الناهية والهمة من علم باحوال الزرع وبيم ثمرها الساعة ليبيع عليهم مصنوعاته ، فالبيع والشراء من أكبر الوسائل الماعثة على العمسل في هذه المهران ، وهذا يحبد ما بحتاج اليه المسل في هذه المهران المناقة المناق المناق المهران ، والمهران و المهران ، والمهران و المهران ، والمهران و المهران و المران و المهران و المهران ، والمهران ، والمهران ، والمهران ، والمهران و المهران و ا

#### اركسان البيسع

أركان البيع سنة (١): صيفة ، وماقد ، ومعقود عليه ، وكل منها قسمان : لأن العاقد إما أن يكون بأشا أو مشتريا ، والمعقود عليه اما أن يكون ثمنا أو مثمنا ، والصيفة اما أن تكون أيجابا أو قبولا ، فالأركان سنة ، والمرادبالركن هنا ما يتوقف عليه وجود الشيء وان كان غير داخل في حقيقته ، وهذا مجرد اصطلاح ، لأن ركن الشيء الحقيقي هو أصله الداخل هيه ، وأصل البيع هو الصيفة التي لولاها ما أتصف العلقدان بالبائع والمشترى . • وأسكل ركن من الأركان أحكام وشروط سنذكرها أك على الترتيب الذي يلى :

## الركسن الأول: المسيقة

المسيمة فى البيع هى كل ما يدل على رضاه الجانبين المبائع والمشترى وهى أهران (٢) . الأول : القول وما يقوم مقامه من رسول أو كتاب ، غاذا كتب لمائب يقول له : قسد

<sup>(</sup>١) المنفية ـ قالوا : البيع ركن واحدوهو الايجاب والقبــول الدالان على تبــادن الملكين بين البلغ والمشترى من قول أو قعل ، وبحضهم بقــول : ان لــه ركتين الايهــاب والقبول ، والأ35: والاعلاء ، وعلى كل حال قالحظية قد نظروا في ذلك الى الركن المقيقي، وهو ما كان أهــالا فلشيء داخلا فيــه •

 <sup>(</sup>۲) القنافسة تد قالوا : لا يتعقد البيع الا بالعبية الكلامية أو ما يقوم مقامها من الكتاب والرسول ، وافتارة الأخرس الملومة ، ثما الماطاة عان البيع لا يتعقد بهاموقدها ...

بعثك دارى بكذا أو أرسل له رسولا فقب أالبيع في المجلس فسانه يصح ، ولا يفتفر لسه الممل الا بما يفتقر في القول عال هضور المبيسع ه

الثانى المماطنة : وهى الأخذ والاعطاء بدون كلام كان يشترى شيئا ثهنــه معلوم له هاخذه من البائع ويمطيه الثمن وهو يملك بالمقبض ، ولا فرق بين أن يكون المبيــع يسيرا كالفيز والبيض ونحوهما مما جرت المسادةبشرائه ، متفرقا أو كثيرا كالثياب القيمــة .

و أما القول لهو اللفظ الذي يدل على الثمليك وانتملك ، كبمت واشتريت ويسمى ما يتم من البائم ايجلبا(١) ، وما يقع من المشترى قبولا ، وقد يتقدم القبول على الايجاب كما الذا قال الشعرى . بعنى هذه السلمة بكذا ، وفي بيان الايجاب والقبول تقصيل الذاهب(٣) ،

ماحب الاحياء الى جواز البيع في الأشهاء البسيرة بالماطاة لأن الاجباب والقبول بشق
 في مثلها عسادة •

<sup>(</sup>١) المنفية ــ تالوا : الايجاب هو مايصحر أولا من أهــد المتعاقدين ، سواء كان باتما كان بقول : بمثك كذا ، أو مشتريا كان يقول : اشتريت منك كذا بالف فيقول : بمثك إيــاه ، والمقول هــو ما صحر ثانيــا »

<sup>(</sup>y) المنفية ... قالوا: ينعقد البيح والشراء بكل لفظين يدلان على مسى التعليك والتعلك ، كيمت ، الشتريت ، واعطيت ، وبذلت ، وأخذت، ورضيت لك هذا الشيء بكذا ، وأجبزت ونصد ذلك ، وينعقد بلفظ السلم والهبسة والعوض ذما اذا قال : أسلمت لك هذا بكذا ووهبته منك بكذا ، أو قال : عرضت درسى بفرسك ، فأجابه بقوله : وأنا أيضا ، ثم ان كان الفعل منضيا كيمتك هذا الشيء بكذا، أو كان مضارعا لا يعتمل المال والاستقبال كلوله أبيمك الآن ، مان اللبيع ينعقد بهما بدون هاجه الى نية ، وبعضهم يقول : أن الليه لازمة في كل حسال ، سواء كان المهال عاشيا أو مستقبلا ،

أما أن كان مضرعا يحتمل المال والاستقبال ، أو كان متمهضا الاستقبال بأن أفترن بالسين أو سوف كفوله : سأبيمك أو مسوف أبيع هانه لا ينعقد البيع الا بنية الإيجاب في المال بلا خلاف سواء كان الإيجاب والقبول كذلك ، أو كان أهدهما ماضيا والآخر مستقبلا ، هلذا قال ابنائم : أبيعا، هذا الثوب بكذا ، وقال الشترى : أشتريه ، فان البيع لا ينعقد الا اذا كان كا، منهما تلويا للإيجاب في المال ، وكذا أذا قال أحدما : أبيع أو سوف أبيع ، وقال الأقر : اشتريت ، غان كان الفصل أمراكما أذا قال : بحنى الثوب ونوى الايدار في المال غلا ينعقد البيع الا أذا قال له البلاع :بمت ورد عليه المشترى بقوله : اشتريت غلابه في نفاذ البيع بالأمر من ثلاثة ألفاظ لأن اللفظ الأول وهو بعنى ملمى ، لان البيع لا ينعقد بالأمر أصلا الا أذا دل على المال كفول البائع غسد منى هذا الشوب بكذا ، غيقد ولا المشترى : أغذته ، قان البيسم يعقد بذاك ، لأن هذ في محنى بعنك هذا الشيء فضدة ،

ونحو ذلك ، ولكل واحد من البائم والمسترى حق الرجوع تبل تبول الآخر ماداما في المجلس ، وكذا أذا قال المجلس ، عاذا قال المجلس ، عاذا قال المجلس ، عاذا قال البائم : بمتاك كذا ولم يجبه الآخر بالقبول الم المجلس ، وهذا يسمى خيار القبول المستريت منك السلمة بكذا ولم يقل له بمتلفان له أن يرجع . وهذا يسمى خيار القبول في المجلس ،

لمان كان الفعل مضارعا كان يقول البائع: أبيسم هذه السلعة بكذا فرضى المشترى بذلك ، غان البيع لا ينزم البائع اذا رجم وقال: انتنى لم أرد البيع ، وانما أردت المساومة أو المرات المساومة أو المرات المساومة أو المرات المساومة أو المرات المساومة أو والا غيارمه البيع ، عن المان عقول المساومة المساومة أو والا فيارمه البيع ، يا غلان بعنى سلعتك بعشرة فيقول لا ، فيقول البائم عيقول البائم : أبيمها بالتى عشر فيقول المشانة ، وليس له حق الرجوع ، ولا يعلقه اليمية لأن تردد الكلام بينهما قرينة على عسم الزاح واللعب ، وكذا ألو قال المشترى : أشترى هذه السلمة بكذا فرضى البائم ثم رجم المشترى غان له حق الرجوع ، وعليه اليمين ما لم تقم قرينة على أنه جاد في شرائة فسانه يازه الشراء ، والمحاسس أن البادى، بالمناشرع سواء أكان بائما أو مشتريا غلنه لا يلزمه المبيع ، وله حق الرجوع وعليسه اليمين ما يم بعد رضاء الآخر ، أما أذا رجم قبل رضائه هان له ذلك المق ولا يعين عليه ، ومحمل ذلك كله ما لم تقسم قرينة على البيع والشراء أو عدمهما والا عمل بهما .

واذا قال شخص لآخر: بكم تبيع هذه السلمة ، فقال له بعشرة ، فقال السسائل: المغنجة بذلك ، مايى البائح أن يبيعها وقال : النتى أديد أن أعرف تبيعتها أو أديد المسائل : المغنج في في البائح أن يبيع الى القرائن ، فان قامت قرينة ، بأن حمسل تعاكس وتردد فى الكلم كما يكم في المصورة المتقدمة عمان البائع ينزم بالبيع ، وان قامت قرينة على عدمه عاده لا يلزم ولا يعين على البائع ، وأن لسم تقم قرينة على المدهما خللبائع حتى الرجوع وطيه البعين أن رجم بعد رضاء الآكس م

1 # Time 1 1

 الشافعية - قالوا : ينعقد ألبيع والشراءيكل لفظ بدل على التمليك مفهم للمقمود ، وهو قسمان : صريح ، وكناية ، فالصريح ما لا يحتمل غير البيع مما يدل على البيع والشراء كيمتك هذه السلعة بكذا ، وأشتريتها منابكذا ، وأما الكتابة نهى اللغظ المعتمل لمعنى آخر غير البيم كقول البائم : أعطيتك هــذا الثوب بذلك الثوب ، أو أعطيتك تلك الدابة يتلك ، فان ذلك يحتمل البيم ويحتمل الاعارة، فاذا نوى بذلك البيم والشراء صح ، فسان قرن اللفظ المعتمل بذكر الثمن يكون صريعا كوهبتك هذه الدار بمائة دينار ، فإن لفظ الهبة أن لم تكن مقترنة بذكر الثمن تكون هبة، فأن اقترنت بالثمن تكون بيما ، وكذا كل لفظ يدل على انتمليك اذا قرن بذكر الثمن كجملت لك هذه الدار بثمن كذا ، أو عوضتك هــذا مكذا ، أو صارفتك ذا بكذا ، مكل هذا ظاهر الدلالة في البيم لذكر الثمن، ومثل ذلكما أذاقال: تعلكت فقط ، فان ذلك كناية تحتمل التعلك بالشراء وتحتمل التعلك بالهبة وغيرها ، وكما ينمقد البيم بالصريح ويحل فكذلك ينمقد بالكتابة ويمل ، الا أن الصريح أقطم للنزاع وأحسن في رغم الخَمومات : ومن الكتابة أن يأتي البائم بالمضارع في الايجاب كأن يقول : البيمك أو بأتى المُسترى بالمضارع في القبول :كأن يقول : أقبل فان البيع يصح فيهما بالنية ، وان كانت النية لازمة في كل صيغة كما يأتي في الشروط ، وللشافعية فرق بين النية وقصد اللفظ لمعناه ، ويصمح أن يتقدم القبول على الايجاب كأن يقول الشترى : بعني كذا بكذا ، فلفظ بعني ممناه طلب الايجاب وهو قائم مقام القبول، فيصح جعله من أفراده أذا كان بمبيعة الأمر أما أذا كان بصيغة الاستفهام كقوله : هل تبيعني كذا ، فأنه لا يصبح ولا يضر تقييد اللفظ بالشيئة كقوله : اشتر مني كذا أن شئت ولكن بشروط أربعة : الأول أن يذكرها المبتدى سواء كان بائعا أو مشتريا . الثاني : أن يخلط بها مفردا ، فان خاطب بها جماعة فانها لا تنفر الثالث : أن يفتح تاء المفاطب أن كان نحويا ، الرابع : أن يؤخرها عن الصيغة سسواء كانت ايجابا أو قبسولًا ؛ قان فقد شرط من هسده الشروط بطل العقد ، أما أذا علق المعيفة بقول ان شاء ألله ، أو بأى تطبق لا يقتضيه المقدكةوله : ان شاء ملان ، مان ذلك بيطل العقد ، المتنابلة ــ قالوا : كل لمنظ يؤدي ممنى البيع والشراء يتعقد به ، قلا تنعصر الصيغة. القولية في لفظ ممين ، فينعقد بالايجاب من البائم بقول بعتك ، أو ملكتك ، أو وليتك ، أو أشركتك في كذا ، أو وهبتك بكذا ، أو أعطيتك كذا بكذا ونصو ذلك ٠٠.

 ويشترط اللايجاب والقبول شروط منها : أن يكون الإيجاب موافقا للقبول في انقسدر ، والوصف والنقد والمعلول والأجل ، هاذا قال البائع : بمت هذه الدار بالف فقال المشترى : قبلتها بضمسمائة لم ينعقد الهيم ، وكذا اغاقال ا: بمتها بالله جنيه ذهبا فقال الآخسر : قبلتها بالله جنيه وها ، هان البيم لا ينعقد ، الا اذا كانت الألف الثانية مثل الأولى في المعنى من جميع الوجوه فان البيم لا ينعقد ، هن جميع الوجوه فان البيم يستقد ف حذه المائة ومنها أن يكون الايجاب والقبول في مجلس واحد ، فان قال أحدهما ، بمثل هذا بالله ثم تفرقا قبل أن يقبل الآخر فان البيم لا ينعقد ، وسنها أن يفمل بين الايجاب والفبول فاصليول على الاعراض ، أما الفاصل اليسير وهمو الذي لا يدل على الاعراض بحسب العرف الهدلا يقبر() .

وهنها سماع المتعاقدين كلام بعضهما عقادًا كان البيع بعضرة شهود عائه بكفي سماع الشهود بحيث لو أنكر أحدهما السماع لـم يصدق ، عاداً قال بمت هذه السلمة بكسدًا ، وقال الآخر : قبلت ، ثم تفرقا غادى أ. بمرأته لم يسمع القبول ، أو ادعى المشترى بائه لم يسمع الثمن مثسلا غان دعواهما لا تسمم الا بالشهود ،

## الركس النسائي: العساقد

وأما العاقد سواء كان بالنَّمَا أو مشترياغانه يشترط له شروط : منها أن يكون معيزًا

<sup>—</sup> تبيمنى، أو ليتك بمتنى أو لطك بمتنى فانه لا يصبح ، ولا يضر تقييد البيسم والشراء
بالمشيئة ، فلو قال البائع : بحت ان شاه أله ،أو قال المنتزى : اشتريت ان شاه الله ممح
المبيع ، ولكل من البائع والمشترى حق الرجوع ماداما فى المجلس ولو بعد تعلم المقد ، لأن
لهما خيار المجلس كما يأتى بيانه ،

<sup>(</sup>۱) المعنفية \_ قالوا : الفاصياء الذي بمتفر في الايجاب والقبول هو الفاصل اليسير كما أذا قال له : بعتك هذا الثوب بعشرة وكان في يده قدم هاه فشربه ثم قال له : قبلت هانه لا يضر ، وكذا أذا أكل لقمة ، أما أذا اشتخل بأكل أو نوم هان المجلس يتبدل ، وكذا أذا قال له : بعنك هذا بكذا غلم يجبه ثم تكلم في حاجة له مع غيره كان ذلك فاصلا لا يغسم معه البيسع ،

الشنائية - قالوا: لا يمتنع الفصل بين الايجاب والتبول بالتكلم الأجلبي مطلقا ، 
سواه كان قليلا أو تكثيرا و أما التكلم الذي فيه ذكر حدود البيع عسان الفصل به لا يفسر 
وان طاله و والو كان معرفة اطباء المقد المتعاقدين ، وكذا لا يفسر الفصل بالسكوت البيع . 
أما المستورة المطبئ وهو ما يشهر بالاحراض عن المبول فائه لا يفتقسر ولكل من البسائم 
والمستوى الراج عاليا والمال المهدن المن المسائم 
والمستوى الراج عاليا والمالة المجلس الان المعرفة الهول وان لم يشتر طاه ، بل له المعرفة 
عصم المتحدكمة والمنافقة .

غلا ينمقد بيع الممبى (١) الذى لا يميز ، وكدلك المجنون ، أما المبى (٧) الميز والمتسوه اللذن يمونان البيع وما يترتب عليه من الأثر ويدركان مقاصد المقلاه من الكلام ويحسنان الاجابة عنها ، فان بيمهما وشراءهما ينمقد ولكنه لا ينفذ الا أذا كان باذن من الولى فى هذا الشيء الذى باعه واشقراه بخصومه ، و لا يكنى الاذن المام ، فأذا اشترى المبى المهنى النامة التي أذنه وليه فن شرائها انمقد البيع لأزما ، وليس للولى رده ، أما أذا أنسم يأذن وتصرف الصبى المهنى من تناه أخسازه المهنى المهنى من تناه المهنى من تناه المهنى عند البلوغ ، وهنها أن يكون رشيدا ، وهذا شرط لنفاذ البيع ، فعلا يلمقد و بهذا شرط لنفاذ البيع ، فعلا يلمقد و بيع المهنى وميزا كان أو غيره ، ولا بيسم المجنون والماتوه والسفيه الا اذا المهاز الولى بيع المهن أو مهمرا ،

ومنها أن يكون العاقد مفتارا ، فسلاينمقد بيسم المكرود ولا ثبراؤه لقوله تعالى : « الا ان تكون تجسارة عن ترافس منكم » وقوله ﷺ : « انعا البيع من ترافس » • رواه ابن هبان وفي فلك تفصيل المذاهب(٣) •

<sup>(</sup>۱) المطابلة ــ قالوا : يصحع بيع المبيى وشراؤه الشيء اليسير ولو كان دون التمييز ولو لم ياذته وليه ، لما روى من أن أبسا الدرداء اشترى من صبى عصفورا فارسله ، وكذلك السفيه غانه يصحح تصرفه بدون اذن وصيه في اليسير كباتة بقل ، وكبريت ونصو ذلك ، أما الشيء الكثير فانه لا يصحح فيسه تصرف الصبى غير الميز ولو باذن وليسه ، أما المبيى المهيسز والسفيه فانه يصحح تصرفهما بالبيع والشراء باذن الولى ، ولكن بحرم على الولى أن ماذنهما لفسير مصلحة ،

<sup>(</sup>٧) الشافعية \_ قالوا لا يتملك بيع أربية وهـم : المبنى سواء كان ممنزا أو غير مهيز ، والمجنون : والميد ، ولو مكلفا ، والأعمى : غاذا باع أحد لواحد من هؤلاء وقـم البيع باطلا ، وعليه أن يرد لهم ما أخذه من ثمن وهو مضمون لهـم عنده ، أما ما أخذوه هم غلقهم أذا أشاعوه غالهم لا يسألون عنـه ، ويكون قـد ضاع على صاحبه ،

ولا ينعقد بيع الصبى ولو أذن له الولى • أما السد غان أذن له سيده غان بيمه يصبح وكسذا شراؤه واذا كان مكلفا عاقسلا •

<sup>(</sup>٣) المنابلة ... تااوا : يسترط في البيم أن الماقدين مختاران ظاهرا وبالمنا : فاذا كانا مختارين في الظاهر فقط : كأن انتفقا على بيم عن لأحدهما فورا من ظالم بريد اعتصابه ، أو التناء شر جسار حتى اذا ما أمن ذلك رد اليهما باعه ورد هو ما أكث من ثمن ، فإن هسذا البير يقم بالملا : ولا يتعقد ، لأتهما وإن تماقدا بالمتيارهما غاهرا ولكتهما في النامل لا إليبي يقم بالملا : ولا يتعقد ، لأتهما في النامل لا إيريدان هذا البيم ويسمى هذا بيم التلجئة و الأمان ، ولا يشترط أن يقولا في المائد : إلى المدين طرف المناسبة والمائد : ولا يتعقد مبا من سكني واجارة ويافيه وهائي المائد المائ

به منفعة وهى الربح فهو في المعنى ترض بعوني؛ وعلى هذا يكون بالحلا من جميم الوجسوه . ومدن بيح التلجئة بيح المهازك ، الله لم يرد حقيقته لهو غيره غتار في المدنى ، وتقبل دعوى بيسح التلجئة والهزل بالقرينة الدالة عليهما مع اليمين الاحتمال كذبه ، فان ئم توجد قريبة لم تقبل دعواء الا ببينة ،

أما أذا باع شيئًا فراراً من ظالم رتحومهن غير أن يتفقى مع المشترى على أن هذا بيع تلجئة وأمانة ، فإن البيع يقسع صحيحا لأنه صدر عن غير اكسراه في هذه الصانة ، وكذا لو أكسره على أن يستحضر مالا فباع ملكه في ذلك صبح البيع ، لأنه لم يكره على البيع ، وانما أكره على سبب البيع ، انما يكره الشراءمنسه لأنه بيسع بدون ثمن مشله ،

ومن استولى على ملك رجل بلا حق لطلبه فجمده وقال : انه لا يمترف له به الا اذا باعب فاضطر لبيمه وقسم البيم بالمسلالاته مكره في هذه الدسالة ،

وليس من الاكراء أن يلزمه المحاكم بالبيع وفساء لدين ونحوه ، لأن هذا كره بحق : والذي يبطل البيسم هو الاكراه بالباطل .

المنفية ــ قالوا : ان كل عد يكره عليه الشخص ينعقد لأن القاعدة عندهم فى المكره :
أن كل ما يكره علي النطق به ينعقد ، ولكن المواله التي يكره عليها منها ما يحتمل الفسخ ،
ومنها ما لا يحتمل ، فالذي يحتمل الفسح كالبيع والاجسارة ، والذي لا يحتمل الفسخ
كالملاق والمتاق والنكاح والنذر ، فأذا أكره خاله على بيع ملكه فأن البيع ينعصد فاسد
ويملكه الشترى ملكا فاسدا وللمكره أن يجيز البيع بعد زوال أكراهه ، وله أن يسترد العين
هيث وجدها ، أما إذا أكرهه على ملاق ونكاح ونذر ونحوها ، ثم تصرف فيما يترتب على ذلك
كان تزوج مطلقة فليس له أن ينقض تصرفه ،

واذاً أكرهه القامَى على بيع ما له لوقاءدينه بعبن قامض كان البيع قاسدا .

ويشترط لتحقيق الاكراء في ألبيع أن يكون مكرها على البيم ، وعلى تسليم المسين ، وعلى قبض الثمن ، قان أكره على ألبيع فقطتم سلم المسين بالمتياره فأنه لا يكون مكرها ، لأن تسليم الدين بالاختيار اجازة للبيم ، وكذا أذا قبض الثمن باختياره فأنه لا يكون مكرها ، وكذلك أذا أفسطره الى أمسر يكون سببا في أكراهه على البيم ، كان يلزمه بمال لا يقسد ، عليه فاضطر الى بيم ملكه ليعطيه ذلك المسال فائه في هذه العالة لا يكون مكرها على البيسم فيقع المقد نافذا ، وأذا استرد العين التي أكسره على بيمها فان عليه رد الثمن أن كان باتيا في مده لأن المقد فاسد ، أما أن هلك الثمن غلا يؤخذ منسه شيء ،

ومثل عقد الكره في الفساد عقد العازل وعقد التلجئة ، هالهازل وان كان يتكلم بصيفة. المقد باختياره ، ولكه لا يرخي ثبوت الحكم ولا يستحسنه ولا يلزم من الاختيار الرضا ، عن الاختيار هو قمسد الشيء وارادته ولها الرخسا فيو استحسانه ، هالهازل مكره في الحقيقة ، لأن المتره على شيم يعتزره ولكنه لايرضاء وأما حقد التلجئة فيه أي يأتن أهرا حيل

# الركسن الثسالث: المقسود عليسه

يشترط في المعقود عليه ثمنا كان أو مثمنا شروط : منها أن يكون ظاهرا فلا يصح أن يكون

باطنه خلاف ظاهره وصورته أن يقول الباشم: ألجيء اليك دارى مشـــلا الأتمكن بجاهك من
 ميانتها ، ومعناء : التجيء اليك فرارا من ظلم ، فاذا انتقا على ذلك ثم تبايعا على ذلك
 الاتفاق قان البيم فاصد •

المالكية ــ قالوا : الاكراه الذهي يمنسم نفاذ البيع هو الاكراه بذير حق ، وهو ينقسم الى تسمين : الأول : اكراه على نفس البيع ،

وذلك كأن يكرهه خلالم على بيع كل ملكه أو بمضه ، والثانى اكراه على شىء يجبره على البيع ملكه ليمصل البيع كان يكرهه خلال الظالم على أن يعطيه مالا غير تادر عليه ، فيضطر لبيع ملكه ليمصل اله خلك المسال فهو لم يكرهه على نفس البيع وانما أكرهه على سبب البيع ، وهكم الأول المه بيع غير لازم ، فللبائم أن يرد ما باعه متى امكنه ، وعليه أن يرد الثمن الذى أخذه ما لم يكن قد تلف منه بدون أن بغرط فى هفظه فاذا أقام "بيد ة على أنه تلف منه على هذا الوجه فانه لا يلزم برده ، بل يسترد سلمته بدون أن يرد ثمنها ه

وأما الاكراه على سبب البيع فقيه خلاف: فبمضهم يقول: أنه بيسع غير لازم أيضا ، وبمضهم يقول: أنه بيسع غير لازم أيضا ، وبمضهم يقول: أنه بيسع لازم و والأول هو الشهور في المذهب ، ولكن الثاني هسو الذي عليه الممل ، وذلك لأن فيه مصلحة البائم ، أذل غرض أن ظالما طلب من شخص مالا لم يكن قادرا عليه مسجنه لذلك وعده عين أذاءاعها يحصل على ذلك المال ويخلص من عذاب السجن ، غاذا قلنا أن بيمها غير لازم لم يقدم أحد على شرائها وفي ذلك ضرر بالمسجون فلذا ألمتى كثير من أقصة المالكية بلسزوم الميسم المصلحة ، وعلى القول بعدم لزومه ، فساذا استرده المائم فعليه أن يرد ما أخذه من الثمن على المتصد ،

أما الاكراه بحق فانه لا يمنع نفاذ البيع - بل قد يكون واجب وذلك كما اذا أجبر السلطان عاملا من عساله على بيع ما في يدوفيمطي للناس ما أهذه من أموالهم ظلما ، فان هذا الاكراه مطلوب لا اذا كان ذلك الماملةد اغتمب منهم عينا بالنية في يده فانه يردها لهم بدون أن يجبر على بيع ما عدد ، وكذلك أذا محكم القاضى ببيع ملك المذين لابفساء النرماء مقوقهم ، فانه أكسراه بحق لا يمقم نفساذ البيع .

 النجس مبيعا ولا ثمنا ، غاذا باع شيئا نجسا أو متنجسا (١) لا يمكن تطهيره غان بيمه لاينمقد، وكذلك لا يممن تطهيره غان بيمه لاينمقد، وكذلك لا يممن تطهيره ثمنا ، غاذا اشترى آهد عينا طاهرة وجمل ثمناء خعرا أو خنزيرا منازهان بيعه لا ينمقد و ومنها أن يكون منتها به انتفاعا أمرعيا غلا ينمقد بيم الخمرات التي لا نفح فيها و وهنها أن يكون المبيح مصلوكا للبائح مال البيع عالا ينمقد بيع ما ليس مملوكا الآ في السلم ، غانه ينمقد بيم العين التي ستملك بعد كما يأتى و ومنها أن يكون مقدور على تسليهه ، غلا ينمقد بيم المصوب ، لأنه وان كان معلوكا للمحموب منه الا أنه ليس قادرا على تسليمه ، الا اذا كان المسترى قادرا على تسليمه ، الا اذا كان المسترى قادرا على ناهم من الغاصب لأنه ليس معلوكا له وفيه تفصيل في الخاصب لأنه ليس معلوكا له وفيه تفصيل في الخاصب لأنه ليس معلوكا له

وعلى المكره أن يرد ما أمده من تمن إلا إذا هلك في يده بدون تفريط مانه لا يضمنه . أما الاكراه بحق فهو كأن يكرهه الملكم أن من له شوكة على بيع ملكه وفاء لدين عليه وهذا الاكراه لا بضر المقد فيقع ممه صحيحاً نافذا، وبيع الهازل فيه وجهان . أصحهما انمقاد البيع عنفراً للفظ .

- (۱) المنفية \_ قالوا : يجوز بيم الدهن المتنجس والانتفاع به في الأكل ، كما يجوز بيم العذرة المفلوطة بالتراب والانتفاع بها ، وبيم الزبل وان كان نجس العين ، وانما الذي يعضونه بيم الميتة وجلدها قبل الديم ، وبيم الخنزير ، وبيم الخمر ويقولون : أن الميت والمفر والمغزير أذا جملت ثمنا لا يبطل البيم ، وأنما ينمقد فاسدا يملك بقيض المبيم ، وعلى المشترى أن يدفع الثمن كما سيأتي ،
- (y) المالكة من عالم : الابتعقد بيم المنصوب الا اذا باعه المالك الأصلى ان يتسدر على الهذه من الفاصب ه أما اذا كان الفاصب من لا يضمع لحكم المحاكم خلا يستطيع أحد أن يافذ منه ما تحت يده ، أو كان ممن يخضع ولكنه منكر ولو عليه بينة تعان بيع المالك فهذه المالة لا يتعقد لمنع بيم ما فيه خصومة ، وكذا يصبح أن يبيعه المالك لففس الماصب بشرط أن يكون الفاصب عازما على رد المنصوب لمالكه ،أما أن كان عازما على عدم الرد غلنه لا يتعقد المبيع له ، وكذا اذا لم يعرف أن كان عازما على عدم البيع له ،

الشافعية ــ قالوا : لا ينمقد بيع للمصوب مطلقا لا الماصب ولا تعيره ، ولا من المالك ولا عن غيره الا اقالكان مقدور اعلى تصليمه .

- المطلقية من تقالوا : لا يتمقد بيع المصوب الا اذا باعه المامب وضعله المالك ، أو باعده المالك ، أو باعده المالك المنظيم المنظليم المنظليم

الصحيح ، اأنه لم يكره على البيع ، وانماعلى سببه .

منها أن يكون المبيع معلوما والثمن معلوما علما يعتم من المنازعة ، فبيع المجهول جهالة تنفى الى المنازعة غير صحيح كصا اذا قال للعشترى : اشتر شداة من قطيع النعم التي ا أملكها أو اشتر منى هذا الشيء بقيمته أو اشتر منى هذه السلمة بالثمن الذي يحكم به خلان ، من البيع عى كل هذا لا يممت ، وسيأتى تفصيل المذاهب فى هذا فى مبحث غيار الرؤية ، ومنها أن لا يكون المقد مؤقتا كان يقول له : بمتك هذا البعير بكذا لمدة سنة ، ومنها غير ذلك مما هو مفصل فى المذاهب (1) ،

د لفاصبه ، لأن الملنح وهو عدم القسدرة على التسليم منتف ، وكذلك يصبح أن يبيمه لغادر على أخذه من الفاصب لامكان قبضسه في هذه العالمة ، فان عجسز بعد البيع عن تحصيل المصوب عله الفسنخ ، وإذا اشتراه ظلمًا أنه قادر على أخذه من الماصب ثم تبين عجزه فانه محمح ،

 (١) الشافعية ـ قالوا : يشترط لصحة الهيع النسان وعشرون شرطا : منها في الصيفة ثلاثة عشر ، ومنها في الماقد أربعة ، ومنها في المقود عليه خمسة .

فأما شرائط الصيعة فهي :

(١) الخطاب بأن يخاطب كل من الماقدين صاحبه ، فلو قال أعدهما : بعث أزيد فاليصح، (٢) أن يكون الخطاب واقما على جماة المفاطب كأن يقول له بمثك ، أما لو قال ؛ بمت يدك مثلا فانه لا يصح • (٣) أن يذكر المبتدى منهما بالكلام الثمن والمثمن كأن يقول : بمتك هذه السلمة بثمن كذا ، أو اشتريت منك هذه السلمة بكذا . (٤) أن يقصد البائم والمسترى ممنى اللفظ الذي ينطق به ، فاذا جسرى على أسانه بعث أو اشتريت بدون أن يقصد معنى البيم والشراء وهو التعليك والتمسلك ، غانه لا يصح ، (٥) أن لا يتخلل الايجاب والقبول كلام أجنبي و (١) أن لايتخلل الايجاب والقبول سكوت طويل وهو ما أشسعر باعرانسه عن القبسول . (٧) أن لا يتمير الأول قبل الثاني بمعنى أن المتكلم بالايجاب مثلا لا يمير كلامه تبل تبول الآخر ، غاذا قال له : بعتك بخمسة ثم قال : بل بعشرة قبل أن يقبسل فلا يصعم العقد ، (٨) أن يكون كلام كل واحد منهما حسموعا لصلحبه ولمن يقسرب من الحاضرين ، فان لم يسسمعه من كان قريب لا يكفى وان سمعه العاقد ، (٩) أن يتوافق الايجاب والقبول معنى غلو قال : بمتك بألف مكسرة فقبل بالف صحيحة أو عكسه لم يصح • (١٠) أن لا يملن الصيغة بشيء لا يقتضيه المقسد كان يقول : بمتك هذه الدار ان شاء قالن أو أن شاء ألله ، أو بخلاف ما اذا قال أن شئت ، لأن هذا التعليق لا يناق المقدد بالشروط المتقدمة • (١١) ألا يؤتت كلامه بوقت ، قاذا قال : بعتسك هـــذا البعير مدة شهر المنه لا يصنع • (١٢) أن يكون التبول من الذي صدر معه الخطاب ، عام قال له : بعثك السلمة ثم قبال آخر موكل عن المناطب قان البيع لا يصمع ، (٩٢)، أبي بتستمر إطلية المتكلمين بالصيمة بالي أن يتم القبول عادًا قال: بمنك كذا يُمْم جون قبله في يقول الأهري قبلت يطل العد ،

### = وأما شرائط الماقد فهي :

- (١) أطلاق تصرف فلا يصح بيع الصبى والمجنون والمعجور عليه بسفه ٠
  - (٢) عدم الاكراء بغير هــق ، فلا يصحبيع الكره كما تقدم .
    - (٣) اسلام من يشترى له مصحف أو نحوه ه
  - (٤) أن لا يكون مصاربا أذا أراد أن يشترى آلة المرب وأما شرائط المقود عليه فهي :
    - (١) طهارة المعقود عليه ، قلا يصح بيم النجس كما تقدم •
- (٢) وأن يكون منتفعاً به شرعا ، فاليمسجبيع المشرات التي لا ينتفع بها شرعا .
- (٣) أن يكون مقدوراً على تسليمه غالبيضح بيع العلير في الهواء ، ولا السمك في الماء،
   ولا المنصوب ه
  - (٤) أن يكون للعاقد عليه ولاية ، غلا يصح بيع الفضولي .
  - (o) أن يكون معلوما للماقدين عينا وقدر i وصفة وسيأتي بيان كل ذلك مفصلا .

المنفية ــ قالوا : تتقسم شروط البيم الى أربعة أقسام : الأول شروط الانمقاد ، فالينعقد البيم رأسا آلا اذا تحققت ، الثاني شروط النفاذ ، فلا ينفذ البيع الا اذا وجدت ، الثالث شروط المنعة قلا يصح البيع الابها ، الراسم شروط اللزوم ، قلا يَلزم البيع الابها ، قاما شروط الانعقاد فهي خمسة ألتواع : النوع الأولىتملق بالماقد، سواء كان بائما أو مشترياوهو ثلاثة ، الشرط الأول : أن يكون عاقلا فلا يَتْمقدبيم المجنون ولا شراؤه • أما المعتسوه الذي يعرف معنى البيسم ويدرك ما يترتب عليه من الأثر فانه ينعقد بيمه وشراؤه ، الشرط الثاني: أن يكون مميزا غلا يتعقد بيسع الصبى الذي لا يميز ، أما الصبى المميز الذي يعسرف معنى البيع وما يترتب عليه من الأثر فانه ينعقد بيعه وشراؤه ، ويتوقف نفاذه على اجازة الولى أو الومى أو اجازة نفسه بعد البلوغ ، الشرط الثالث : أن يكون العاقد متعدداً غلا ينعقسد البيع بشخص واحد ، بل يلسزّم أن يكون الايجاب من شخص والقبول من شخص آخر ، الا أذا كان أبا يريد أن يشتري أو يبيع لولده الصغير ، فانه يكون بائما ومشتريا بنفسته ومثله الوسى والقاضى ، ويشنترط في الوصى أن يكون في بيمه وشرائه نفع ظاهر للمبيى ، وكذا الرسول أذا كان من جانب الباشع المشتر عفانه ينعقد بيمه وشراؤه لنفسه النوع الثانى يتملق بالمقد ، فيشترط لانعقاد عقد ألبيع شرط واحد وهو أن يكون الايجاب موافقا للقبول بأن يقبل الشترى بكل ما أوجبه البائع ، قادًا قال البائع : بمت هذه الدار بمائة جنيه مصرى فان البيع لا يتعقد الا اذا قال الشنوى: قبلت شراءها بهذا الثمن ، أما اذا قال: قبلت شراءها -بخمسة وتسعين مثلا فان البيع لا يتعقد النوع الثالث يتعلق بالجبيع وهو خمسسة شروط الأول أن يكون المبيسم موجوها خلائهم المدوم ولانهيم مآحو في حسكم المدوم كبيع الحمل • الشرط اللساني الهنيكون سا- يتعلق به الملك علا يستد بيع العشب الماح - دو والله والمسلم المنافعة والمسلم الثالث أن يكون معلوكا للبسائع أذا كان يريد أن يبيسم النسب ، أو معلوكا للبسائع أذا كان يريد أن يبيسم النسب ، أو معلوكا لموكله ونحوه كما يأتى ، فلاينمقد بيع ما ليس بعملوك ولو هلكه بصد البيس الا في السلم المائه المناصب المنافعة المناصب المنافعة المناصب المنافعة المناصب المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة والمنافعة المنافعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة المنافعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة المنافعة والمنافعة و

واما شروط النفاذ فهي شيئان :

الأول : أن يكون المبيع معلوكا للبائع ، أو له عليه ولايـــة ، فنفذ بيع غير المـــلوك كما لا ينمقد ، الثاني : أن لا يكون في المبيع حق لمغير البائع ، فلا ينفذ بيع المرهون والمستأهر، لانه وان كان مصيوسا في يده ولكن للمر حق فيه فلا ينفذ بيمه ،

وأما شرائط مسحة البيع منتقسم الى قسمين : عامة تتعلق بجميسم أفسواد البيع • وغامة تتعلق بيعض الإفراد دون بعض •

قاما العامة فهي أو لا جميع شروط الانمقاد التي ذكرت آنفا ، لأن كل عقد لا ينعقد غانه لا يستد غانه لا يستد غانه لا يست إيضا ولا ينحكس ، فإن المفاسد ينعقد وينفذ اذا اتصل به القبض ، ويزاد عليها أمور منها أن لا يكون البيع مؤقتا ، غان أقته بوقت فانه لا يستح ، ومنها أن يكون البيع مطوما والثمن مطوما علما يعتم عن المنازعة ، غان باع شسيئا مجهولا جهالة يترتب عليها النزاع فان البيع لا يستح وذلك كان يبيع شساة من قطيم غم أو يبيع شيئا بقيمته من غير أن يعين الثمن ، ومنها أن يكون البيع منه مائدة ، غلا يصحح بهم للدرهم بالدرهم المسلوى له من كل الوجسوء كما نقدم ،

ومنها المفلو عن الشرط الفاسسد ، كساريشنترى الناقة بشرط أن تسكن هاميشكي. وأما الفاصة : فعنها الغيض في المعرف قبل الافتراق : ومنها أن يكون المعجم الأفاق حملوما فى بيع المرابحة والتولية والوضعية • وأما شرط اللزوم فهو خلو البيع عن المفيار ،
 فان البيع بشرط المفيار لا يلزم •

المالكيه ــ قانوا : شروط البيـــع مفها هايتعلق بالصيفة ، ومنها ما يتملق بالماقد بائما كان أو مشتريا ، ومنها ما يتعلق بالمقود عليه ثمنا كان أو مثمنا .

فيشترط فى الصحيحة أمران : الأول أن يكو ن القبول فى المجلس • غلو قال البائع : بمتلى الدار بكذا غلم يجبه ثم تفرقا من المجلس فليس للمشترى أن يقبل بمد ذلك •

الثانى: أن لا يفسل بين الايجاب والقبول هاسل يدل على الاحراض عن البيع مها . هان وجد فاصل يدل على الاحراض عرفا لم يلزم البيع ولو لم يتفسرق الجلس • ومتى تمقق الشرطان فليس للبائع أن يرجع عن البيسع أذا قال للمشترى: بمتك قبل قبوله على الذهب.

أما شروط الماقد فهى نوعسان : شروطانعقاد ، وشروط لزوم ، فيشترط لانمقاد البيع شرط واحد وهو العقل بائما كان أو مشتريا ، غلاينمقد البيع اذا كان الماقد صبيا غير مميز ، أو مجنونا أو مفعى عليه ، أو سكران أذا كان على حالة لا يميز معها شبيًا ، ولا فرق في ذلك بين أن مكون السكر بحالا أو حرام ، ويشتر فللزومه أربعة شروط :

الأول : أن يكون الماقد مكلفاً ، فلا يلزم بيع المسبى المعيز وأن كان صحيحا الا اذا كان وكيلا عن مكلف فأن بيمه يلزم ٠

الثانى: أن يكون غير معجور عليه ، فلايلزم المعجور عليه اسفه ونحوه وينفذ بيع المعبى الميز والمعجور عليه باذن وليهما كمساتقدم ه

الثالث: أن يكون غير مكره ، فلا يلزم بيع المكره على التفصيل المتقدم .

الرابع : أن يكون الماقد مالكا أو وكيلاعن مالك ملا ملزم بيع الفضولي .

ويشترط فى المقود عليه خمسة شروط : أحدها أن يكون طاهراً ، غلا يصح بيع نجس ولا متنجس لا يمكن تطهيره ، ثانيها أن يكون منتفعاً به شرعاً ، غلا يصبح بيع آلة اللهو ، ثالثها أن يكون غير منهى عن بيعه ، غلا يصحع بيع كلب الصيد ونصوه ، الرأيم أن يكون مقدوراً على تسليمه ، غلا يصح بيع الطير في الهواء ، ولا الوحش فى الفسلاة ، المفامس أن يكون البيع والثمن معلومين للمتماقد ، غلايصح بيع المجهول سواء جهلت ذاته أو صفته ، أو جهل قدره ، فجملة شروط البيع اثنا شر ،

ومن هــذا تمــلم أن كل عدد لازم فهو منفيح ولنس كل مستعيح لازها كما أن بيم المبى فاقه منفيح غير لازم ، وكل منفيح مفقد وبالمكس .

التعالمة ـــ قالوا : يشترط للبيع شروط بعضها يتحلق بالمسينة ، وبعضها يتحلق بالملقد، وبعضها يتحلق بالمقود عليه ه

ميشترط في المسيفة أمسران: أن يكون القبول في المجلس عفادًا قال البائع : بعثك ثم حد

#### ميلحك القيار

معنى الخيار فى البيع وغيره : طلب لهــين الأمسرين منهما ، والأمران فى البيع النسخ والامضاء مالماقد مخير بين هذين الأمرين •

والأصل فى عقد البيع أن يكون لازمسا متى استكما شرائطه ، ولكن قد صدل عس ذاك فى مسائل الخيسار لمحكمة جليلة وهى مصلحة العاقدين ، فقد أباح الشارع الخيار استيفاء للمودة بين الناس ، ودفعا الضغائن والأحقاد من أنفسهم ، اذ قد يشترى الواهد انسلمة أو يبيعها لفرف خاص يحيط به حيث لو ذهب ذلك الظرف للدم على بيمها أو شرائها، ويمقب ذلك الندم غيظ فضفينة وحقد وتخاصم وتنازع الى غير ذلك من الشرور والمعاسد التي يعفر منها الدين ويمقتها كل المقت ،

همن أجل ذلك جمل الشارع الماقد غرصة يمتاط فيها لنفسه ، ويزن فيها سلمته فى جو مادىء كى لا يكون له عذر فى الندم بعد ذلك ،على أنه قيد ذلك بشروط تصغط للمقد قيمته ، ملا يكون عرضة للنقض والابطال بدون سبب صحيح فقال : أن الخيار فى المقد لا يصح الا بأمرين : (1) •

ستقرقا قبل القبول من المجلس لم يقعقدالبجع، وأن لا يقصل بين الايجاب والقبول فأصل يدن على الاعراضي عن البيع عرضا •

ويشترط فى العاقد سواه كان باثما أو مشتريا أن ينون مفتارا ، فلايصح بيع المكره على التقصيل المتقدم ، وأن يكون بالغا رشيدا ، فلا يصحح بيع العبى المجلسون والمسكران والمسفيه الا فى المسبى المهيز والمفيه المهيز على التفصيل المتقدم ،

ويشنرط في المعتود عليه سواء كان مبيماأو ثمنا أن يكون فيه منفحة مباحة أخر علجة أو ضرورة ، غلا يصح ما لا نفسع فيه أمسلا كالحشرات ، وما فيه منفحة محرمة كالمعر وما فيه منفحة مباحة للصابح خالكب ، وما فيه منفحة مباحة للضرورة كاليتة هال الاضطرار - ويشترط في المعتود عليه أن يكون البيع معلوكا لمائحه وقت المحت حساكا تاما ، وان

ويشترط فى المعقود عليه أن يكون البيع معلوكا لبائمه وقت المقد مسلكا تاما ، وأن يكون مقدورا على تسليمه حال المقد ، فلايمسع بيع جمل شارد ، ولا بيع نط ، ولا طير فى الهواء ، سواء كان الطير مما يألف الرجوع أو لا ، وكذا لا يصح بيع سمك فى لهم ماه الا اذا كان فى بركة ماؤها صاف يشساهد فيه السمك ، وكان غير متصل بدير ، ويمكن الهذ المسمك مقه ، فان بيمه يصح فى هذه المثلة ، وأن يكون المقود عليه من مبيع وثمن معلوما للمتاقدين ، وكل ما لا يصح أن يكون مبيماكذلك لا يصح أن يكون ثمنا ،

(۱) الشافعية ــ قالوا : يقيت غيسار المجلس بعد تمام المقد بدون شروط الفيار ، بل لو اشترط المقد عدم الفيار بطأ البيع لأنه شرط يقتضى المقد عدمه ، لأن الفيار في المجلس ثبت بقلص لا بالاجتماد فاصبح من مقتضى المقد ، وكل شرط لا يقتضيه المحقوق المجلس باطل ، والمقيار أمه أن يكون أدهم المضرورة وهو خيار النقض ، وأما أن يكون أدهم المضرورة وهو خيار النقض ، وأما أن يكون أدهم المضرعة علاقة ، الشرط الأول : أن يتفق عليه البسائع والشترى مكيفية خاصة ستعرفها • الشرط الثابي : أن يكون في السلعة عيب يوجب ردها •

ويتقرع على ذلك ما ستعرفه فى بمض الجذاهب من أقسام الشيار كغيار الرؤية . أما ما ورد من أن للماقد الشيار فالمجلس بحد تمسام المقد فى حديث رواه الشيخان وهو قوله ﷺ « البيمان بالخيار ما لم يتفرقا » فقد أخذ به بعض الأثمة دون بعض ، ومن لم معل به فقد أو له تأويلا مناسبا كما تراه مفصار بحد فى الهامشي .

ويثبت خيار المجلس عندهم فى كل عقد توفرت فيه خمسة قيود :

الأول : أن يكون عقد معاوضة أى محتوعلى عوض عن المتعاقدين ، فخرج بذلك الهية يدون عوض لأنها ليست عقد معاوضة كما هو خاهر ، فلا خيار فيها بحد .

أما قبله غللواهب الرجوع وكذا بعسده ءأو كان أصلا فيما وهبه لفرعه ، وكذلك غرج مسلح المطيطة وهو المسلح من الشيء على بعضسه ، كأن يصطلح معه على أن يصل له شيئًا مما عليه غانه لا معاوضة فيه غلا غيار فيه ،

الثانى: أن يفسد المقد بفساد الموض • ودلك كأن ببيع له عبنا ليست معلوكة له ، قان أهد الموضئ وهو المبيع في هذه الحالة فاسد، فالبيع فاسد بفساد الموض فيصبح الشيار فيكل عقد يفسد بفساد عوضه هانه لا خيار فيه وذلك كالتكاح والفلع غلو تزوجها على مال ممسلوك للفير لم يفسد المقد وعليه مهر المثل ، وكذا لو خالمته عبى مال ليس معلوكا لها فان الفلع لا يفسد وطيها القيمة •

الثالث: أن تكون الماوضة واقعة على عين الازمة من الجانبين ، أو على منفهة مؤيدة بلفظ البيع والأول كالنمن والمثمن من البائم والمشترى ، والثاني كأن يبيع لجاره حتى وضع الخشب على حائمه ، هانه يبع منفحة مؤيدة ، وخرج بقوله عين الازمة من الجانبين الشركة والقراض لا لأن كلا منهما جائز من الجانبين ، وكذلك خرج الرحن الأن المين فيه وان كانت الازمة ولكن من جانب واحد ، أما الجانب الآخر غله أن يسترد المين المرهونة بسداد ما عليهم ، وكذا خرج به ما كانت الملوضة فيه واقعة على منفعة غير الازمة كالاجارة والمساقاة فكل هذه الا خيار فيها ،

الرابح : أن لا يكون فى المدارضة تعلك تهرى خرج به الشفمة ؛ لأن التعلك فيها بالقهر والاجبار فلا معنى للخيار فيها ، ويعضمهم يقول : أن الخيار ثابت فى الشفمة المشفيع ، بعمنى أن له المفيار فى رد العين الذى ملكها بالشفمة أو امساكها .

الخامس: أن تكون الماوضة. غير جارية مجرى الرخم كالحوالة والقسمة لمدم ظهور انبيع قيهما ه

وبهذا الضابط يتيسر عـد العقود التي يثبت فيهـا غيار المجلس كالآتي : عقد البيع المطلق ، والسلم ، والعبة يشرط العوض ، وييم الطعام مالحام بسبعي بيعا ربويا .

والتولية : أو صلح الماومسة على غير منقمة كان يصطلها طي أن كلا منهما يدقع =

الصاحبه مالا بدون أن يشترط منفعة مقابلة .

أما أذا أشترط منفعة غان المقد يكون اجارة لا بيما ، وذلك كان يقول له : مالحتك من الدراهم التي لم عاليك على أن أسكن في دارك سنه مثلا فعظ هذا اجارة لا خيار فيه على المدميح ، وهكذا نل عقد معاوضة توفرت فيه المتبود التي ذكرت غانه يثبت فيه فيسار المجلس، أما المقود التي لم تتوفر فيها الشروطفيمكن عدها كالإتن أيضا : النكاح ، والفلم ، والاجارة ، والهبة بلا توضى ، صلح الحطيمة، الشفة ، المسلقاة ، الشركة ، القراض ، الرهن، الإجارة ، وهكذا كل عقد لم تتوفر فيه القيود التي ذكرت ،

ويسقط خيار المجلس بأمرين :

الأول : ذكر ما بدل صريحا على أنهما قد النزما عقد البيع كان يقولا : اخترنا لزوم النقد ، أو أجزناه ، أو أبطلنا الفيار أو أهسدنا الفيار اختيارا لا كرها ، أما أذا لم تكن صيغة أبطال الفيار صريحة كما أذا قالا : تخايرنا ولم يذكر عقد البيع فان ذلك يحتمل اللهسخ والامضاء فيصدق من أدعى أنه أراد تخايرنا فسخه على أن يحلف البعين وكما أن الخيار يسقط بذكر المسينة التى تدل على نفاذ المقد يسقط كذلك بالتصرف فى البيع فى المجلس ، غلو باع المشترى المسلمة التى أشتر اها للبسائع وفي ثمنها كان ذلك أجسارة تسقط الكيار ، وأذا قال أهسد المتاقدين : المترت لزوم المقد ولم يقسل الآخر ، بطل خيار القائل فقط ، وأذا المتار أحدها لزوم المقد ولمتار الآخر فسمة قدم الفسخ ،

ويشترط في التعرق أن يكون باهتيار ، فاذا فرق بينهما كرها بسبب من الأسباب : يبقى المهار \*

العنابلة ــ قالوا : يثبت غيار الجلس المتعاقدين : ولو لم يشترطاه ولو بعد تمام المقد ، فلكل و احد و بعد تمام المقد ، فلكل و احد و منها أمضاه المقد وفسمه ماداما في المجلس ، ولو آقام شهرا أو أكثر الا اذا تقرقا كرها ، كما اذا حملهما على التفرق سبع ونحوه ، أو ظالم طلع عليهما ، ونحو ذلك فان التفرق في هذه المالة لا يسقط الفيار ، ومتى تم المقد وتقرقا لزم النبع ، فليس لواحد منهما المسمخ الا يسيب أو خيار شرط .

ويثبت غيار المجلس في أمور : الأولىالشركة في ملكه في نظير أن يدفع له تسطارهن شده المطوم لأفها صورة من سدر المبيع ، أما المشركة في خيل غلك غلا غيار فيها ، الثاني الاسطاح الحي مال سواه كان عينا أو نقدا الأمه بيع أيضا ، الثالث الاجارة على مين كدار وهيسوان، أو الاجارة على نفع في المقمة بأن استأجره لبناء حائد أن غياطة ثوب ، لأن الإنجازة الع هما بعد البيع م الرابع الهبة بشرط العوض الخاص كل عقد ببع قبضه شرط فى صحته ، فيثبت فى المحبوب لأنه بشرط لله بشرط فى صحته ، فيثبت فى المحبوب لأنه بشرط لله عبدار فى المجبل لأنها المدراز حق لا ببع ، كما لا خيار فى المجلس فى بقيسة العقود كالمساقاة، والخيار ة ، والمحالة ، والفارية ، والفراية ، والفراية ، والفراية ، والفراية ، والمساوية بالمحالة ، والمحالة بالمحالة بالمحالة ، والمحالة ، والمحالة ، والمحالة ، والمحالة ، والمحالة ، والمحالة للمحالة بالمحالة بالمحالة

ويسقط كيار المجلس باربمه أمور: الأول أن يشتر ملا عدم الخيار قبل تمام المقدد كان يقولا: تبايعنا على أن لا خيار بيننا ، أو يقول أحدهما بعتك على أن لا خيسار بيننا غيقـول الآخر: قبلت ولو لم يزد على ذلك غاته في هذه الحالة يسقط الخيار ،

والثاني: أن يسقطا الفيار بعد تعام العقد كأن يتول كلّ ملهما : المترت الهضماء العقد أو النزامه . وإذا أسقطه أهدهما أو قال لصاحبه : الهنر سقط لهيساره وبقي لهيسار صاحبه ه

الثالث: أن يتفرقا عن المجلس بأبدائهما عرفا ، فادا فارق أهدهما صاحبه ازم ، سواء قصد بالمفارقة لزوم البيع أو قصد هاجة أخرى ، ولكن تحرم الفرقة بخير اذن صاحبه بقصد لزوم البيع وحدم نحسفه ، لما في المديث من أنه: « لا يعن لأحد المتبابعين أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله » رواه النسائي .

والرابع : موت أهد المتعلقدين فانه بيطل غيارهما لأنه أعظم مرقة ، وكذا يبطل غيارهما اذا هرب أهدهما من صلحبه ، أما اذا جن أهدهما أو أغمى عليه فلا يسقط غياره .

الحنفية ــ قالوا : غيار المجلس لا يثبت للماقد الا بالشرط ، غاذا تم العقد بينهما من غير شرط الغيار أصبح لازما ســواء أقاما بالمجلس أو تفرقا ، وانما الذى للماقد فى المجلس بدون شرط هو خيار القول ، غاذا قال للبائع : بمتك ، غله أن يرجع قبل أن يجيب المشترى كما تقدم .

ويعملون الحديث على هذا فيقولون: ان معنى الحديث أن لهما خيار المجلس بالشرط، المالكية ــ قالوا: لا غيار في المجلس أصلا بل الغيار ينقسم الى قسمين:

الأول : هيار الشرط ويسمى الفيار الشرطى ، وخيار التروى ( النظر والتفكير في المضاه المحد ورده ) ، وهذا القسم هو الذي ينصرف اليه المفيار عند الإطلاق في عرف المفتهاء ، الثاني : خيار اللقيصة ويصمى الخيسار العكمي ، وسببه ظهسور عيب في المبيم أو

استمتاق للمبر فيه .

أما هديث : « البيمان بالغيان ما طم يتفرقا » فهو ران كانت برو إيته مسهيمة الا أن جمل أهل المينة كان على خلافه ، وعمل أطا للهيئة مقدم على الحديث وان كان صحيحا ، الأنه د

### غيسان الثرظ

هو عارة عن كون الماقد يبيع السلعة أو يشتريها بشرط أن يكون له الفيار في اهشه المقد أو فسفه ، فمحنى قولهم خيار الشرط : الفيار الثابت بالشرط ، فيمسع للعتبايمن أن بشترطا الخيار كما يصمح لأحدهما ، وكذلك يصمح أن يشترطاه لأجنبى عنهما كان يقسول : اشتريت منك هذه السلمة على أن يكون الفيار لفلان ، وفي ذلك تفصيل المذاهب (١) ، وقد ثبت خيسار الشرط بمساروى في الصعيمين عن ابن عمر قال : ذكر وطارسول

وقد ثبت خيسار الشرط بعسا روى فى الصحيمين عن ابن عمر قال : ذكر رجالرسول أنه كان أنه يخدع فى البيوع فقال له : « هن بايعت نقل لا خلابة عنم أنت بالفيار فى كل سلمة ابتمتها ثلاث ليال » ، ومعنى « لا خلابة » ــ حكسر الحاء ــ : لا غين ولا خديمة .

ما في حكم المتواتر الموجب للقطع ، بخائف العديث فانه وان كان صحيحا لكنه خبر آحاد يفيد الغان ، فالأول مقدم عليه ه

(۱) الشائعية ــ قالوا : غيار الشرط أما أن يكون للعنبايمين ، أو يسكون لواهسد منهما ، او ،كون لأجنبي عنهما ، فأما الأول فهو أن يتلفظا به كان يقسول البنسدى منهما : استحد كذا بكذا بشرط أن يكون لمي الفيسار ثلاثة أيام ، فيقول الثاني : اشتريت بذلك بشرط الشيار اله ثلاثة أيام ، فالشرط ، وقم كان يقسول : بمتك كذا بكذا بشرط أن يكون لي الفيسار ثلاثة أيام ، فيقول الآخر : السستريت على ذلك ولم يتلفظ بشرط الفيل ، ولكن لابسد من أن يوافق عليه ولو بالمستريت على ذلك ولم يتلفظ بشرط الفيل ، ولكن لابسد من أن الفيسار الفيل ولو بالمستريت على ذلك ولم يتلفظ بشرط الفيل ، ولكن لابسد من أن الذي يتلفظ المسترى : يعنى كذا يتول المسترى : يعنى كذا يكون المسترى : يعنى كذا يكون المسترى : يعنى كذا يكون للمسترى : يعنى كذا يكون للشعيل ، قال المعلى مذه المالة بشرط ألميل ، قال الفيل ، قال العجم موافقة العبول الايجاب ف هذه المالة بكون لي الفيل ، قان الايجاب ف هذه المالة

وأما الثالث غهو أن يشترطه أو يشترطه أهدهما لأجنبي عنهما بشرط أن يكون مكلما كأن يقول " بعت هذه الساعة بكذا بشرط أن يكون الخيار اوالدي مثلا ، على أنه لابد من تصين المشروط له في الصور الثلاث ، علو قال : على أن يكون النفيسار الأجدا متسلا فهسد المقد لأنه لم يعين ه .

وهن شرط له المقبل كان له هن قسم المقسد وامنسلته ، سسواء كان البسائع ، أو الشترى ، أو هما مما ، أو الأجليس ، غلا يصمح أن يقتلاط الشيار له ثم يفسخ العقد، فرو يلى المتصدد . معواذا شرط الخيار الأجنبي عنه سقط خياره هو الا أن يمسوت ذلك الأجنبي في زمن الضيار ، وإذا وذل أحد المتعاقدين شخصا عنه، فليس الوكيال أن يشسترط الخيار اللطرف الآخر الا باذن موكله فان شرط ذلك بعير أذن موكله بطال العقد ، أما باذن موكله فله أن شترط لوكله ولنفسه ه

المالكية في غالوا: يصبح الخيار بالشرط للبائع ، وللمشترى ، وللاجنبي منهما ، غلذا شرط له شرط له شرط لله الخيار الرضا فهن الشرول في فسيخ المقد وامضائه ، ولا كلام لن شرط له الخيار ، ومثل الخيار الرضا فهن اشترى سلمة أو باعها لفلان على أن يكون الفيار لهيره في فسيح المقد وامضائه ازمه ذلك ولا كلام له في الخيار ، وكذا اذا علق البيسع على رضاء المبير كان قال بمت لك أو استريته منك بكدا أن رقبى غلان غلته يصبح الكلام في الرفسا لفلان دون انماقد ، وهذا هو المتحد ، أما اذا علقه على مشوره غلان كان يقول : بمت كذا أم المتوردة غلان غلت يقول : بمت كذا أم المتوردة على مشورة غلان كان يقول : بمت كذا أم المتوردة على مشورة غلان الميار في هذه المالة يكون للمساقد ، غله أن يسستبد بامضاء المقدد أو فسخه بدون رأى من على المشورة عليه ، والفرق بين المسيمتين ، أن من شرط الميورة هاته في المتوردة هاته المتوردة هاته المتوردة هاته المتوردة هاته بما النصاد من التكلم مم الاعتصاد برأى غيره غله أن يستغل بالرأى ،

واذا وكل انعاقد غيره ماشترى له سلمة بشرط الغيار كان شريكا له فى الخيلر وينفذ تصرف السابق عنهما الا اذا قبض الثانى ،ويشترط لصحة الغيار أن لا يقبض البائماللمن على المتعد كما سيأتى .

العنفية ـ قالوا : يصح خيار الشرط المتبايعين ، والمدهما والاجلبي حهما .

فاذا شرط احد المتماقدين ... البسائم و الشترى ... المفيار الأجنبي لم يسقط خياره هو بل يسكون شريخا للاجنبي في الخيار ، فاذا أجاز الأجنبي المقد أو نقضه ووافقه المساقد الذي أنابه صح ذلك بلا نزاع ، أما اذا لم يوافقه كان أجاز النتشب وفسخ الأصيل فانه يمعل برأى الذي سبق أولا ، وان كان الفسخ أقوى من الاجازة في ذاته ، لأن تصرفه وقع بدون أن يزاهمه أحد أما اذا تكاما مما ولم يعلم أيهما أسبق بالكلام ، فالفسخ مقدم على الامضاء في هذه المالة على المستوح ،

ويصح شرط المفيار من الوكيل ، غاذا وكل شخص آخر فى أن يشترى له سلمة بدون أن يدّمره بانستراله الفيار فاشتراها بشرطالخيار الوكله ، أو له هسو ، أو لأجنبي منهما صح الشرط أما اذا أمره أن يشترى له بشرط الخيار الملامر فشرطه لنفصه غلاج مسح الشرط ، واذا اشتراء فى هذه المطلة بدون خيار أسلا تفذ البيع على الوكيل لا على الآهر ، وإذا أمره أن يبيع بخياره نباع بدونه نمان البيع بينظ رأسنا فى هذه المطلة ،

ويصح شرط المقيار عند المنفية في كل عقد لازم يحمل المسمخ و سواء كان الارها -

من جانب واحد أو من الجانبين . فخرج بقوله الأزم الوصفة ، غلنها عقد غير الأزم الأن المن المربى المرجوع غيها ما دام حيا ، والموصى له القبول وعدمه غلام منى للخيار غيها ، ومثل المرمى المارود اللازمة التي لا تحتمل انومية العارود اللازمة التي لا تحتمل النسخ كالتكاح ، الطلاق و الخلم بلا مثل وقد يقال أن النكاح أيضا يحتمل الفسخ ، الأنه ينسخ بدهم الكه ، ه و البلوغ و الموتى و الموتى أن فسخه بعدم الكفاءة والبلوغ والمتى أنها هو قبل القدد ، أما بعد تمسام المقد علن النكاح لازم لا يحتمل النسخ ، وأما نسف أنها هو وابن كان بعد المتعام ولكنه لم يكن برغي الماقدين ، والكلام غيما يحتمل المسخ برغاهما لا غيمه بثبت تبسا ، ويمسكن عصر المقود التي يصح قبها غيسار الشرط في سنة شرئ .

الأول ... الاجارة ، قانه عدد لازم يحتمل الفسخ ، الثاني : الزارعة ، الثالث : الساقاة لإنهما لجارة ، الرابع : القسمة لأنها بدم من رجه كما ستعرفه في بابها أن شاه الله ، الخامس: الملع عن مال ، استدس : الخلع على مال اذا شرطت الخيار الزوجة ، لأن الخلع في هدده المالة عند لازم من جانب الزوج لا من جانبه هي ء قان المو" ي من جانب الزوج اليميزوهو لا يعتمل الفسخ ، أما العوض من جانب الزوجة فهسو ألمال وهو يعتمل الفسخ ، فمسمح اشتراط للغيار لها ، السابع : الرهن اذا شرطه انراهن كانه وأن دَّن عقداً لازما يعتمل النسخ ولكنه لازم من جنب السراهن ، أما الرتهن فليس بلازم من جانب أسسلا ، لأن له أن يسترد المرهون منى شاه فلا معنى الاستراط الفيار من جانبه ، الثامن : الكفالة بنفس أم مأل ، ويصبح الخيار قبها للمكفول له والكلبل . الناسع : التوالة ويصبح للمتال أو المسأل عليه ، لأن العوالة تتوقف على رضاه المعال عليه فله الفيسار ، ويصح شرط الفيسسار في الكفافة والموا"ة أكثر من ثلاثة أيام عند أبي هنيفة ، لأنه قد استثناهما من ألدة المقررة عدد، الماشر " الابراء من الدبن ، فلو قال : أبرأتك على أني بالخيار صح ، ونقل بعضهم أن شرط الغيسار في الابراء باطل ، العادي عشر : الشفعة ، الثاني عشر : الوقف عدد أبي يوسف . أما عنه أبي حنيفة قانه غير لازم قلامض لاشتراط للخيار قيه ، وعند معمد قهو. والى كان يقول بازومه لكنه اشترط أن لا يكون فيه غيار شرط ، وسيأتي بيان ذلك في بابه ، الظالمُ عشر: الكتابة على مال ، الرابع عشر: العلق على مأل ، الطامس عشر: الاقالة ، السادس عشر : البيع- •

وأما المعاود اللتي لا يصبح فيها غيسار الشرط أمن عشرة فرض:

<sup>(</sup>١) الفكاح ، (٧) المملكي على مال ومثله بلا عال أيضا ٥ (٣) اليمين ٥ (٤) العلم . (٧) المملك (٤) العلم . (١) العلم المعلم العلم . (١) العلم ا

#### سة غيار الشرط

# فى مدة غيار الشرط المتلاف المذاهب (١)

من لهذه يصمح باعتبار المقد لا باعتبار الاقرار ، لأن الاقرار فى ذاته لا يقبل المخيلر و اذما يصمح اذا صدقه المطرف الثانى أو برهن على قوله (A) الوكالة (٩) الوصية (١٠) المجسمة بال عوض .

الحقابلة ــ عالموا : يثبت خيار الشرط في صلب المقد قبل أن يصبح لازما كان يتقرقا من المجلس بعد تعام المقد بدون شرط ، غاذا أصبح المقد لازما سقط غيار الشرط ،

ويصح شرط الخيار للمتبايمين ، أو الأهدهما ، أو الأجنبي عنهما ، فيمسح أن يشترط المهار للمتبايمين ، أو الأهدهما ، أو الأجنبي عنهما ، فيمسح أن يشترط أهد الماتدين الخيار لفسه أو لغيره بشرط أن الايخرج نفسه ، فلا يصح أن يمنح الشرط ، لأن الغيار شرع بلغمة الماقدين ولا حظ للاجنبي فيه ، فلا يصح الإنفرد بالشرط ، فان قال : جملت الفيار لزيد ولم يقسل دوني فاند يصح ، وكذا اذا شرطه لنفسه وازيد كأن قال : اشتربت أو بحت على أن يكون الفيار لي ولزيد فانه يصح ، ويكون الشراطا لنفسه اصالة وتوكيلا لزيد فيه ، فيكون لكل واهسد من الأصيل أو الوكيل فسسح المعد وامضاؤه ،

واذا وكل شخص آخر فى أن يشترى لم مسلمة فاشتراها بشرط الطيار ثبت المخيسار للموكل، فاذا شرط الوكيل الشيار لنفسه ثبت له ولوكله ، واذا شرطه لنفسه دون موكله لم يعمح الشرط ، وكذا لو شرطه الأجنبي غانه الايصح ، لأن الوكيل ليس له أن يوكل في منا، ذلك ،

(١) العنفية ـــ قالوا : ينقسم لهيار الشرط بالنسبة للمدة الى ثلاثة أقسام :

الأول فاسد باتفاق ، وهو نوعان : النبوع الأول أن يذكر مسدة مجهولة كأن يقسول الشتريت على أنى بالمقيار أياما أو أبدا ، النبوع الثانى أن يطلق الخيار بأن لم يقيده بعدة أصلا كان يقول : اشتريت على أنى بالقيار ولم يذكر مدة ما ، على أن اطلاق الخيار يفسده أذا كان مقررنا للمقد كما فى المثال ، أما أذا لم يذكر متارنا بأن باع له سلمة بدون خيسار ثم لقيه بعد مدة وقال له : أنت بالمغيار ولم يمين زمنا فئه الخيار ما دام فى المجلس الذى خيره ، ومن هذا عملم أنه لا يشترط عندهم اتصال شرط الخيار بالمقد ، بل ينفع بعده ولو بعدة طويلة ، أما تبله كأن يقول البسائح : جملتك بالخيار ف البيع الذى نعقده ثم اشترى منه بدون خيار أنها الخيار ،

الثانى : جائز باتفاق ، وهو أن يفكر مدة ثلاثة أيلم نما دونها .

الثالث : مختلف غيه وهو أن يقول : طي أننى بالخيار شهرا أو شهرين ، قأبو بطيفة يقول : انه شرط فاسد ، وفره يوسفه ومعيديقرلان انه جائز ،

فاذا شرط الغيار أكثر من ثالثة أيام فانه يصبح عندهما لذا عين هذة معلومة ، ولا يصبح

عند أبى هنيفة ريمبير المقد فاسدا أو موقوفا ، فلكل من البائع والمشترى أن يفسطه الا
 أذا أجاز المقد من له المقيار أثناء الأيام الثلاثة ولو في الليلة الرابعة ، فاته في هذه المالة
 سائله، محيجا .

ومثل غيار الشرط في حذا خيار النقد ، وهو أن يشترى سلمة على أن يردها ان لم يدغم ثمنها الى ثلاثة أيام ، غان حذا الشرط صحيح ، غان لم يدغم ثمنها فسد البيع ، وعليه رد السلمة ان بقيت على حالها ، أما اذا تصرف غيها كان باعها ولم يدغم ثمنها في الموصد غان البيع الأول بنفسة وعليه الثمن ، واذا نقصت قيمة السلمة عنده كان بائمها مثيرا بين أغذها من النقصان ولا شيء له من الثمن وبين أغذ الثمن ، أما اذا اشترى السلمة على آنه ان لم يدغم ثمنها الى أربعة أيام ينحل البيع غانه لا يصبح عند أبي عنينة ، ويقع العقد فاسدا أو موقوفا اكل منهما حق فسخه الا أذا دغم الثمن أثناء الأيام النسلانة فان المقسد ينقلب صحيحا ، والمبائح خيار النقد كالمسترى ، فاذا باع سلمة وقبض ثمنها على أنه ان رده الى منتها ، وللبائح خيار النقد كالمسترى ، فاذا باع سلمة وقبض ثمنها على أنه ان رده الى

المَالَكية ... قانوا : تنقسم مدة خيار الشه تُ بالنسمةُ للمبيم الى أربعة أقسام :

الأول : الخيار في بميع المغلر وهي الأرضى رما يتصل بها من بناء أو شجر ، والخيار في هذا المخار وي الخيار وي هذا المخار وي والخيار وي هذا المحار وي المحار والمحار وي المحار والمحار وي المحار والمحار و

الثانى: الشيار في عروض التجارة كالثياب ونحوها ، والخيار في هــذه من ثاثثة أيام الى همسة ، قاذا زاد عليها قسد العقد ،

الثالث: الدواب وفيها تفصيل ، إلايها اما أن تكون من الدواب التى ليس من شائها أن تركب كالبقر والمقتم والطيسور ، والمفيئر في هذه من ثلاثة أيام الى خصسة كالمغيار في مؤه من ثلاثة أيام الى خصسة كالمغيار في وفرض التجارة ، أما الدواب التى من شائها أن تركب فان كان المغيار فيها لمرفة رخصها وفلائها وسعنها مع معرفة ركوبها أيضا وزعو ذلك فهو من ثلاثة أيام الى خمسة أيضا ، وإن كان الفيار فيها لمسافة أنساء وأن كان خارج البلد فالمغيار فيها مسافة بريدين لا أكثر وأن كان خارج البلد فالخيار فيها مسافة بريدين لا أكثر ، وبمضهم يقول : أن المقيل في الدواب ثلاثة أيام وما يقرب من المشافحة المعاد على المعادم من المشافحة المعاد على معادم من المشافحة المعادم والركوب أو فقيره ، أما اليوم والبريد فهو مفصوص بالركوب ،

وكما يفسد البيم بشرط القيار أكثر من الدة القررة في كل ما ذكر ، نانه ينسد أيضاب

بشرطه مدة مجهوله كما اذا المال : أبيطك على أن لى الخيار الى أن تعطر السماء ، أو الى
 أن يقدم زيد المسافر ولم يعلم أمد تدومه .

ويسمع شرط الفيار بعد تمام عقد البيع ة بنة » كما يصح ابتداء قبل البت ، غاذا باع شمص لآخر ساءة وبعد تمام البيع جمل البائع الفيار المشترى في هذا البيع أو جمل المشترى الفيار البائع كان قال له: أنت بالفيار في اهضاء هذا البيع ورده ، غان ذلك يصح ويسكون بيما جديدا مستأنفا ، فكان البائع قال المشترى : بمتك هذه السلمة على أن يكون الك اذا كان الفيار من قبل البائع وكان المشترى قال البائع : الشتر مني هذه السلمة على الفيا بالفيار كان المشترى والمشترى عدد السلمة على الذه بالفيار من قبل المشترى ، ولكن يشتر هلى صمحة بيع الفيسار بحد بت المقسد أن يكون المشترى تعدد علم الثمن للبائع على المشترى أها أذا لم يكن قد دف لم له الشمن غانسه لا يصح ، كان الثمن يكون شائع دف على المشافرة على نظسير المسلمة بعضار ، وهدف مؤسلم نام المشترى المشترى مسامة بخيار ، وهدف مؤسلم ني تأمن وجب له في نظسير المشافري ، لأنه بيع حديد كما علمت ، فعا يوجد في المبيع يكون المشترى مسسمة ولا عنسه ، سواء جلى المؤسل المسترى المسترى مسسمة ولا عنسه ،

الشائمية ــ قالوا : مدة الفيار ثلاثة أيام غاتل بشيط أن تكون متصلة بشيط الخيار ، وأن تكون متصلة بشيط الخيار ، وأن تكون متوالية ، غاذا اشترط مدة مجهولة كان قال : بعتك الآن على أن يكون لى الخيار من المقد ، وكذا اذا لم تتصل المدة بالشيط كان قال : بعتك الآن على أن يكون لى الخيار من المد مثلا بطل المقد ، وكذلك اذا اتصل يوم من الثلاثة بالمقد كيــوم الخميس مسات ثم اشترط اليومان من يوم السبت غان المقديمطا ، ولا تدخل الليالي في الأيام ، واذا قال : لى الخيار ثلاثة أيام ، تتعمى المدة في نهـاية اليوم الثالث ، ولا تدخل ليلته ، وانما احتسبت ليلتا اليوم الأول والثاني لفرورة الحساب اذ لا يمكن الوصول الى اليوم الثاني الا بمد أن تعمى للبة اليوم الأول ، غلب و اشترط دخول الليلة الثالثة في الحساب بطل المقد ،

الحنابلة ـ قالوا: يسترط في مدة الخيار أن تكون معلومة ولا حدد لها ، غلهما أن يشترطاه شهرا وسنة وغير ذلك ، انما الذي لا يصحح هدو أن يشترطاه مددة مجهولة كيمتك بالخيار متى شئت ، أو شاه غلان ، أونزل المطر ، أو هبت الربح ، أو قال أحدهما : لى الخيار ولم يذكر مددة ، أو شرطاه ألى الحصاد ونصو ذلك ، وفي هذه الحالة يلفو الخيار ولم يذكر مددة ، أو شرطاه ألى الحصاد ونصو ذلك ، وفي هذه الحالة يلفو الشرط ، ومن شرطاه مدة غير متوالية كان شرطاه عشرة أيام على أن يثبت يوما ولا يثبت يوما صح في اليوم الأول فقط ، وابتداه المدة في شرط المنيار من هين التقرق لم يصح الشرط لمجهالته لأن وقت تترفيما مجهولي المدد ، فإن سرطاه على أن يكون من هين التقرق لم يصح الشرط لمجهالته لأن وقت تترفيما مجهولي المدد ، فإن سرطاه على أن يكون من هين التقرق لم يصح الشرط لمجهالته لأن وقت تترفيما مجهولي المجهولية المدد المجهولية المدد المجهولية المجهولية المجهولية المحمولية المح

# مبحث هل يقسرج البيسع عن ملك البائع في زمسن الفيسار ؟

لا يخرج المبيع في زمن الخيار عن ملك البائم عند بعض الأثمة ، ويخرج عند البعض الإنسر ، ولكن في كل ذلك تفصيل هبهن في هامش الصعيفة(١) ،

(۱) المعدابلة ــ قالوا : ينتقل الملك في زمن المفيارين : هيار الشرط ، وهيار المهلس الى المشدى ويضرج عن ملك البلغ م ، سواءكان الفيار المعتاقدين أو الأحدهما باثما كان الرسلة عن المشتريا ، هذا تلف البيع في زمن الفيارين أو نقصت قيمته بعيب فلا يفلو : اما أن يكون كله بيع بكيل أو وزن أو عدد أو ذرع أو لا ، هان كان الأول هان ضماته يكون على المشترى الذا قبضه واستلمه ، الأنه ملكه وقد وضع طيهيده فيكون مسئولا عنه ، أما أذا لم يقبضه هان ضماته يكون على المشترى في هالتين : الأولى أن يستلمه ويقبضه بالله ل : الثانية ، أن لا يستلمه ولكن لم يعنمه البيم من استلامه ولكن لم يعنمه البيم من استلامه ولكن لم يعنمه البيم من استلامه ولكن الم اذا اراد استلامه ولكن لم يعنمه البيم من استلامه ولكن الم المترا عنه ،

واذا تلف البيم في يسد الشترى بطسل كياره واستقر الثمن في ذمت ٠

ويترتب على انتقال الملك الى المسترى آتسار الملك الأخرى ، ميكون مكلف بمؤونة الحيوان الذى المتراه ونحوه ، وإذا حلف لايبيع أو لا يسترى هباع أو استرى بشرط الخيار غانه يحدث لوجود صفة البيع والشراه ، وكما ينتقل ملك المبيع للمشترى ، مكذلك ينتقل الملك في النمن للبائع وليس المشفيع الاخف بالشفعة في حدة الخيار وأن كان الملك قد لنتقل المشترى لأن شرط الخبار منصه من التصرف عيه بلكتياره ، ماسبع بذلك ملكه للمسرا ، فلذا أهنزى شخص دارا من آكسر بشرط أن يكون له الخيار ، فليس الشغيع أن يأخذها بالشغمة حتى تمضى صدة الخيار

وما ينتج عن ألبيع فيسه تفصيل : لأنداما أن يكن منفصلا عنه أو متصلا به ، غان كان منفصلا عنه كثمرة وولد ولبن فانه يكون للمشترى ولو كان في سد البائع ، واذا تلف عد البائم بدون تصد و لا تفويط لا يضمه للمشترى ، لأنه أمانة عد البائع لا يضمنها الا اذا فسرط فيها أو تمدى طبها ،

الشاقعية ــ قالوا : يضرح المبيع من ملك البائم أذا انشرد أحد المتبايعين بالخيار ، فان كان المشترى شرح المبيح من ملكه ،وأن كان المشترى شرح المبيح من ملكه المشترى وأن كان المشادري وأن كان المشادري وأن كان المشادري المساما كان المشادري من مين المعدد ، وأن قدمة اعتبر كأنه لم يشرح من ملك البائح ، لا قرق في فلك بين خيام المرابع والمهام .

ثم أن الفوائد المتصلة من المبيع سواءكانت منفسلة كاللبن ، أو متخط عاليها ؟ المام المبيدة : المعادن أن المبيع المامت في زمن الفياد تكون ابن المبرد بالمهارمن بائم أو مشدر ، وتكون ميدارا المامان المبارد المبار

الغيار لهما مما يستحقها من يظهر له الملك ، أما الحمل الموجود قبل الغيار فهو مبيع مع أمه خدكمه حكمها ، والفوائد المتصلة غير المحمل تتبع الأصل في رد المبيع وامضائه و واذا تلف المبيع باكة سماوية في زمن الغيار فلا يظور: أما أن يكون التلف قبل القضي أو بحده فان كان قبل القبض الموسطة إلى حسال ، صواء كان الخيار لهما الو أو بحده فان كان قبل القبض الموسطة : أما أن بكون الخيار المبائع أو الممسترى أرافها مبائع المائع أو المشترى الشعرة بالنائع القبل المبيع الميار الشعرة على القيمة ، وان كان للمشترى الواقعة بيقى الغيار المبائع أن المؤلد بأن أجاز الشعر زائدا على القيمة ، وان كان للمشترى أو الهما يبقى المفير ، فان تم المحد بأن أجاز الشعرى النمن ، وان ثم يجزء لومته القيمة ، المستغير ما المحديث المؤلد المهار ، قال المهسر المحديث ، أو للمشترى ، أو للمسا ،

المنافق المنا

الثانى: وهو ما كان الخيار فيه للمشترى أو لأجنبى، وهكمه أن النمن لا يخرج عن ملك المشترى باتفاق ، واكن هل يحفل على المشترى الم المشترى الم المشترى الم المشترى الم المشترى باتفاق المبيد في ملك المسترى بحد خروجه من ملك المباتم أو لا ، خلاف ، قابو حنيف يتسا للزم طيه اجتماع المبدئ في المشترى ، لأنه لو حفل في ملك من كون النمن معلوكا له أيضا للزم طيه اجتماع المبدئ في ملك أهد المنافذين ، وذلك لا أهدل له في الشرع في المعلومة ، لأنها تقتضى المسدونة بين المنافذين في تبنادل طك المبيع والثمن ، والصاحبان يقولان: أنه يدخل في طلك المسترى، لأنه لو لم يدخل لكان سائبة غير معلوك الإحدواجيب بانها ليست سائبة لأن ملك المباتل لا يزال متطلق بسه "

طى أن عدم دخوله في ملكه الشدري لا يمنع ترتيب بمش اثار اللك طبه، على نفقته -

يـ تجب على الشترى بالاجماع ، واذا تصرف المشترى فيه مدة الفيار جساز تصرفه ويكون ذلك اجازة منه ، وسواء دخل فى ملك المسترى أو لم يدخل ، فانه اذا قبضه وهلك مع كون الفيار المبائع يكون المسترى مازما بثعثه لابقيمته عكس ما لو كان الفيار المبائع ، لأنه اذا هلك مع كون الفيار المبائع يكون المسترى مازما بالقيمة كما ذكر آنف ، والفسرق بين المائين : أنه هلك فى يد المسترى فانه لابدأن يتقدم هلاكه عيب من مرض ونحوه ، وهذا المبيه يمنع رده فى هذه المالة فينفذ ويهلك بعد أن يتقرر الشمن فى ذمة المسترى ، بمخلال ما ذا كان الفيار المبائع ، خان المبيب الذى يتقدم هلاكة عادة لا يعنع البائع أن يسترده فى زمن الفيار ، فيبطل المقسد بهلاكه هلم يتقدم المكتب القيمة والموق بين النهن والقيمة أن الثمن ما تراضى عليه المتعلدان ، سواه كان أكتسر من قيمته أو أقسل ،

أما القيمة همي ما قوم به الشيء من غيرزيادة ولا نقصان ٠

وكذلك أذا طسراً عليه عبب ، فأن كان معا يمكن زواله كالرض ونحوه فأن زال وز مدة الغيار فهو على غياره وأن لم يزل لسرم المقد ، وأن كان مصا لا يمكن زوالسه وكان في بد المشترى وكان له الغيار فائه يلزم بشمه لا بقيمته ، بخالاته ما أذا كان الغيار للبائم فأنه يلزم بقيمته كما تقدم ، ولا فرق بين أن يكون العيب عاصلا باقسة صحاوية ، أو بغمب المشترى، المشترى، ، أو بغمل اجنبى ، واختلف فيما أذاكان بغمب البائع وكان الخيسار للمشترى، ، فقال محمد : أن خيسار المشترى يبقى على هاله ، أن شاه أجاز البيع ويلمَّد قيمة ما نقص ، وأن شاء رده ، وقالا : أن البيسع ويلزم ويبدع بالمشترى على البائع بالتيمة أذا كان البيم قيميا كالحيوان والتساع والأرضي ونحو ذلك ، فأن كان مثليا كالفضة مثلا وأهدت به البائم أو المشترى عبيا فأنه لا يصل له ألحق قيمة ما نقص منه لأنه يكون ربسا ، مثلا أذا كان أبيح أسورة من فضة بضيما المشترى الذى له المغيار ثم كسرها البائع فأنه في مذه المائة لا يمل المشترى أن يأخذ قيمة ما نقص من منها نفودا ، ولكن له المثيار في أن يمسك المين بلا مطالبة بالنقصان ، أو يسلمها ويطالب بعثلها أو قيمتها كلهسا ،

الثالث: وهو ما كن الخيار فيه لهما ، وحكمه أنه لا يضرح شيء من المبيع والثمن عن المبيع والشعن عن المبيع المبيع

 وان لم يتم كانت للبائح ، ووسيأتي بيان ما يفسخ البيع فيها وما لا يفسخ في مباهد غيار العيب «

المالكية ــ قالوا: لا يخرج المبيع عن ملك البائع في زمن الخيار على المعتمد ، سواه كان الشهار البائع ، أو للمسترى ، أو لهما مساء أو لأجنبى فامضاء المعتد ينتل المبيع من ملك الهائم بناك المسترى ، ثم لا يخلو : اما أن يكون الخيار البائع أو للمسترى أو لهما ، غان كان الفيار البائع وقبض المسترى المبيع و ودعى ضياعه عنه غانه يكون طزما به في ثلاثة أحوال: المالة الأولى أن يكون المبيع مما يماب علبه أي مما يمكن اخفاءه مع وجوده سالما كالثياب والمعلى، غانه يمكن اخفاءه مع وجوده سالما كالثياب والمعلى، غانه يمكن اخفاؤها مع بقائها سالة ، وفي هذه المالة أذا أدعى المسترى ضياع المجيع المنترى ضياع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع على المبتع على مستق دعواه غانه لا ضمان عليه بل على البائم ه

المالة الثانية: أن يكون المبيع مما لا يماب عليه أى مما لا يمكن المفاؤه مع بقائه سالما كالحيوان غانه لا يمكن المفاؤه عن الأعين ألا باتلانه أو أكلبه ، فاذا ادعى المشترى ضياعه في هذه الممانة ولكن كامت البينة على كذبه كان ادعى بأنه ضاع فى يوم كذا فشهدت الشهود بانهم أوه عنده بعد ذلك اليوم،أو شهدت بأنه أكله أو أتلفه هانه فى هجره يكون عليه الشموان لا على البائم و المطالة الثالثة : أن يكون مصا لا يمكن المفاؤه أيفسا وادعى المشتون ضياعه بعد قبيه بدون بينة تصدقه أو تكفيه ، فان عليه اليمين المبائم ، سواه كان متهما بالكذب أو لا ، الا أنه أن كان متهما يعلق المسان ، ومن هدذا يتضمح أن غير متهم يحلف بأن المبيع قد ضاع وما فرط ، وأن كان متهما بالكذب أو لا ، الا أنه أن كان متهما يعلق المسان ، ومن هدذا يتضمح أن غير متهم يحلف بأنه ما فرط ، وطى البائم في هائين : الأولى ما أذا كان المبيع مما يمكن أغفاؤه وأقدام المشترى البينة على ضياعه ، فان الفمان حينفذ يكون على البائم ، ما يمكن أغفاؤه وأدام الما المؤمن على المائم ، فان المنازي وهدف المائة على المائم ني كون فى هذه المائة على المائم ليكون فى هذه المائة على المائم لكلة المهران يكون فى هذه المائة على المائم للمائم لكون فى هذه المائة على المائم للمائم لكائم المائم لكون فى هذه المائة على المائم لمن يكون فى هذه المائة على المائم لمنائد المائم على المائم لمنائد المائم على المائم لكون فى هذه المائة على المائم المائم على المائم لكون فى هذه المائة على المائم المائم على المائم المائم على المائم على المائم على المائم على المائم لكون فى هذه المائم على المائم المائم على المائم المائم على المائم على

ويعتبر فى الغدمان ما هو الآكتر ، في ان كان الثمن أكثر من القيمة يلزم به من عليه الشمان ، وإذا كانت القيمة أكثر يلزم بها الافى المائة الأولى ، وهى ما اذا ادعى ضياع ما يمكن المفاؤه ولم تقم بيئة على صدقه ،ولكه حلف اليعين بأنه ما فرط فانه يكون ملزما بالثعن فقط أذا كان أقل من القيمة ، لأنه أذا كان أكثر أو مساؤيا فسلا يتوجه عليه يمين اذ لا فسائدة ،

أما اذا كان الخيار للعشيرى وادعي ضياع البيع ، نمانه يلزم بالثمن الذي وقع عليــه الهيم على كل هال ، سواء كنل الثمن النسل عن القيمة أو لكثر ، وقال سعفسهم : اذا حلف اله لم يكن يقسد الشراء فاته يلزم بالقيعة ان كانيه التسل ...

. وإذا كان الغِيار ابما معا فانه وتون عكمة كمكم ما أذا كان المقيار البلتع تلفيها -

# مبعث هـل البسائع المطالبة بالثمن في زمـن الفيـار ؟

له لأنه المالك واذا لم يقبض المشترى المبيع فادعى البشع أنه ضاع غانه يلزم برد الثمن
 ان كان تسد تبضه > والا فسلا شيء له ه

وغوائد المبيع فى زمن الخيار أن كانتحققصاة عنه كالفلة والبيض واللبن المبائع ، أما إن كانت متصلة به كالمصوف والولد ، غانهم المشترى لأنها كالجرز، من المبيع ،

(١) المالكية ... قالوا : ليس للبسائع أن يطلب الثمن من المشترى في مددة الخيسار .

واذا استرط البائع على المسترى أن ينقده الثمسن كان يقول له: أبيط هدفه السلمة بشرط أن تنقدني ثمنها فسد البيع ولو لم ينقده الثمن مالفمل ، لأن شرط النقد ينزل منزلة النقد بالفمل ، لأن المسروط يتحقق بالشرط عادة ، وكذا أذا أتنقا على ذلك قبل المقد ولو النقد أن كان ثمنا للملمة أو سلفا ، لأنه في المقد وذلك لأن الثمن لا يعرف ميلئذ أن كان ثمنا للملمة أو سلفا ، لأنه في حالة فسيح البيع يرد للمسترى فيكون سلفام دودا ، وقد أخذه في نظير سلمة فيكون ربن غير المنترى بنفع المشترى قبل المقد ثم تطوع المشترى بنفع المشمن هاته يجوز لانتفاه التهمة هيئذ ، ومثل ذلك ما أذا بساع له سلمة بشرة أن يقرضه كذا ، فأن ذلك الشرط يفسد البيع فاذا تنازل البائع عن شرط نقد الثمن في بيسع الفيار وتال : أسقطت هذا الشرط فيتم البيع فائد لا ينفعه ذلك لأن الشرط ولقع في حقيقة المقد وهو شرط فاسد فافسد المقدرأسا ، بمثلاف ما أذا تنازل عن اشتراط القرض ولم يتبضه فانه يصمح البيع ، لأن الشرض عادج عن ماهية المقدد ،

أما طلب المُسترَى لقبض البيع في زمن النَّهار ففيه تفصيل ، وذلك لأن النمار يكون لثانة أمــور ؛

أهدها : أن يكون الثمن غسم. مطوم للمشترى ، فيشترى بشرط المفيار ليتروى في النمن هتى يتبين غلامه ورخصه ، ثانيها أن يكون الثمن مطوما عده ولكنه يشدرى بشرط الفيار ليتروى أن الفيار المبيع ويميد نظره فيه ، ثالثها الهتيار الهيع وتجربته ، غاذا كان الفيار للروى في الثمن غليس له تبضى المبيع لأنهيمكه معرفة ذلك والمبيع في يد حساحه ، أما اذا كان الفيار من أجهل أن يميد النظر فيه أو يقتبوه فله قيضه ، ولكن لا يجبر البائح بتسليم، إذا أذا الشعرط المشترى ذلك »

المنفية .. قالوا: اذا اشترى سلمة بشرط المجار غليس البائم الطالبة بالثمن الا بجهد

#### ميمنث

# اذا اشترى شسخص فسيرمصين من أشسياء متصددة

 اذا اشترى شخص شيئا غير معني من آمرين كتوبين ثم قبضهما معا ليختار منهما ما يعجبه ففي ذلك تفصيل الذاهب(١) ٠

انتضاء مدة الخيار ، كما أنه ليس للمشترى أن يطالب بالبيسع فى هذه المسدة ، غلا جبر
 لأحدهما على الآغسر فى ذلك .

هاذا دفع الشترى الثمن هان البائع يجبر على تسليم المبيع ، هاذا كان المغيار البائع وقبض الثمن ولم يرض أن يسلم المبيع فان له ذلك ، ولكنه يجبسر على رد الثمن ، وإذا تنبض المشترى المبيع فلا يمح له أن يتصرف فيه ، غاذا تصرف فيه فى زمن المفيسار كان تصرف باطلا ، وكذلك اذا قبض البائع الثمن وكان عينا غانه لا يصح له أن يتصرف فيه زمن المفيل ، وان تصرف فيقع تصرفه باطلا ،أها اذا تصرف البائع في المبيع قبل أن يقبضه المنترى ، أو تصرف المشترى فى الثمن قبسان يقبضه البائع ، غانه يجوز ويكون فسسخا للمقد ، وسياتى حكم التصرف فى المبيح فى غير زمن المفيسار فى المذاهب ،

الشامعية ــ تنالوا: الثمن في مدة الكيديتيم الملك ، فاذا حكم بعلك المبيع لأهدهما هكم بعلك الثمن للاخر ، مثلا اذا كان الشهار للبائع كان المبيع معلوكا له أى لم يضرج عن ملكه في مدة الشيار ، فيكون الثمن في هـــفه الممالة منكا للمشترى ، فليس للبائع الماللة بالثمن ، كما أنه ليس للمشترى المطالبة بالمبيع ، أما اذا كان الشيار للمشترى ، فسان المبيع يكون معلوكا لــه ، فيكون الثمن هيئة دلمكا للبائع ، فيكون البسائع المحق في طلب الشمن ، وللمشترى المحق في طلب المبيسع ،

التنابلة \_ تالوا: ان كان الثمن مسنا فلبلت تبضه فى زمن الفيار ان كان له الفيار، سواء كان خيار مجلس أو خيار شرط، أما ان كان فى الذمة ســواء كان نقــدا أو عروض تجارة فان البائع ليس له حق فى المطالبة ، وخذلك لا يملك المسترى قبض المبيسع فى مــدة الثميار له الا بافن صريح من البائع ، فاذا كان الثمن ممينا ولم يقبضه البائع مناه المعترى المبترى أن يتصرف فيه ، لأته ليس ملكا له ، كما يحرم على البائع أن يتصرف فيه ، لأته ليس ملكا له ، كما يحرم على البائع أن يتصرف فيه أيضًا أذا قبضه ، لأن طلقة بركان عصرف المبترى المبيع وكان المبترى المبيع وكان المبترى المبيع وكان المبترى ال

(١) المالكية مـ الماول: إذا الدنترى شخص من آخم و إهدا غير معين من فسيقين كلومين مثلاثم قبضهما مما ليفتار منهما ما يعجبه ، فإن هذا البيع على ثلاثة أوجه: المجهه الأول: بيع غيار فقط وهو البيع الذى جمل فيه المفيار و التروى » لأهد المتبليمين في أهذ المبيسع ورده كأن يقول البائع: بعتك أهد هذين الثوبين بتكذا على المفيار في الأهمة والرد مسدة ثلاثة أيام ، وفي خلال الوجه ثلاث صدير : الصورة الأولى: أن يدعى ضياعهما مما ، عد الثانية: أن يدعى ضياع أحدهما ، الثائلة: أن تمضى مدة المفيار ولم يفقسر أهدهما ، ولكنية : أن المسترى اذا تبضمها كان عليه ضمانهما ، فاذا ضاعا مما أو ضاع واهد منها كان عليه دفع الثمن الذي اشتراهما به للبائم ، وإذا مضت مسدة المفيار ولم يفتسر إماه مسن ،

الوجه الثانى : بيع اختيار فقط ، وبيع الاغتيار هو البيع البات الذى لا غيار فيه . ولكن البائع يجعل للمشترى التعين لما اشتراء كان يقول له : أبيعك أهدد هذين الثوبين بيما باتما بعشره على أن تختار واحدا منهما في يوم أو يومين -

وفى ذلك الوجسة ثلاث صور كالوجه الأول :

الصورة الأولى: أن يدعى ضياعهما معدا ه

الثانية : أن يدعى ضياع أهدهما • الثالثة : أن تمضى مسدة الخيار ولسميفتر •

وفى كل صورة من المصور الثلاث يكول الشترى مازما بدفسم نصف كل الشعن بأن يضم ثمن النوبين الى بعضه بيدهم الشترى نصفه ، هاذا ضاح أحد الثويغي وكان وساوى غيرة وكان الثوب الباقى يساوى خمسة كان مجموع الثمن خمسسة عشر ، هيازم جدسم نصفها ، الوجه الثالث : بيع خيار واختيار وهو البيسم الذى جمل فيه البسائع للمفتري الخيار فى التميين ، وبعد أن يعين واحدا يكون له الخيار فى أغذه ورده كأن يقول له : أبيعك هذين الثوبين بدينار على أن تختر واحدا منهما، وبعداختيار واحسد لك الخيار فى أهسذه ورده ثلاثة أيام ، وفى ذلك الوجه ثلاث صور أيضسا :

المسورة الأولى : أن يكون الخيسار للمشترى ، ويدعى ضياع الثوبين معا ولا بينة له على ضياعهما ، وفي هذه المحالة يكون المشترى ملزما بثعن واحد منهما ، أما الثوب الثالمي فيضيع على البسائع •

السورة الثالثة: أن تمضى مدة المغيار ولم يفتر شيئًا منهما وفى هذه المطلة لا يلزمه شيء ، هذا أذا كان المغيار للمشترى كما ذكرنا ، فان كان الفيار البائع كان يبيمسه وأهدا غير معين من توبيع على أن يكون للبائع المغبار في لهضاء البيع وفسخه ، فأن المشترى أن ادعى ضياعهما معا غان طيه أن يدفع للبائع الأكثر من الثمن والعمية في واحد ، وكذا أن ادعى ضياع ولعد فان طيه أن يدفع للبائع الأكثر من الثمن والقيمة في أنحساه ثمن واجدد ، وإلا أن يحلف بأنه قد ضساج وفاقرط فانه مينذذ يضمن الذمن الالتهمة ومالس == ذلك اذا لم تكن للمشترى بينة فان شهدت له بينة بضياع الثوبين أو أهدهما فلا شيء عليه البائم: •

الصنفية \_ قالوا : اذا طلب المسترى من البائع ثوبا فاعطاه ثلاثة وبين له ثمن كل واحد منهما كان قال له : هذا بعشرة ، وهذا بعشرين ، وهذا بثلاثين ، ثم قال له : المسوب الذي يمبل عنها بمته لله : فاستلمها المسترى على ذلك قضاعت عده قان في ذلك أربع صور : الصورة الأولى : أن تضيع كلها خفة واحدة ، أو تضيع كلها متعاقبة ولكنه لايمام في الصالتين أي الأثواب ضاع أولا ، ومحكم هذه الصورة : أن المسترى يلزم بدفع قيمة قلت الجميع ، أن المسترى النوم بدفع قيمة قلت الجميع ، السورة الثانية : أن تضيع كلها دمه أو معتمانية ولكن المسترى يعرف الثوب الذي ضاع أولا ، والثوبان الإخران المناة لا شيء عليه في ضياعها ، الصورة الثالثة : أن يهاك اثنان فقط ويبقى الثالث يكونان أمانة لا شيء عليه في ضياعها ، الصورة الثالثة : أن يهاك اثنان فقط ويبقى الثالث لأنه يكون وفي هذه المالة يلزم المسترى به المصورة الرابعة : في ضيع ثوب واحد فقط ويبقى الاثنان ، وفي هذه المالة يلزم المسترى بدغم قيمة النوب النائد على المناتج ورد الثوبين الباتفين ،

ويسمى مثل هذه المسألة بالمنبوض على سوم الشراء ، وهامسله أن كل مبيع قبضه المشرى فلي كل مبيع قبضه المشرى ليشتريه على أن يكون له المغيار فيه بعد أن عرف شمته ولم يمارض فيه ممانك يضمنه أذا هلك في يده بتيمته ، أما استهلكه هو فأنه يضمته بثمنه على التحقيق وتعتبر التيمة من يوم قبضه ، أما اذا قبضه لا على وجه الشراء بل على وجه النظر كأن قسال البائم : هدذا النوب يعشرة فقسال لسه : هاته حتى أنظر فيه ، أو حتى ينظر فيه رفيقى ثم ضاع الثوب على البائم ، ولا شيء على المشترى لأنه أهذه على سوم النظر لا على سوم الشراء، أما اذا قال له : هساته فإن أحجبتى أخذته ثم تصاع منه فإنه يلزم بقيمته ، لأنه أخذه على سوم الشراء في هذه المحالة ،

المنابلة ـ قالوا: شرط الفيار لا يصبح في واحد غير معين مطلقا ، غاذا اشسترى ثوبين مما ، أو اشترى جملا وحمسارا وشرط المفيار في واحد معين صبح ، أما أذا اشتراهما على أن يكون له المفيار في أحدهما غان شرط المفيسار لا يصبح ، ويكون البيح صبحيحا أذا عن البيعين وعين ثمن كل منهما ، كما أذا بين أن هذا المثوب ثمته كذا وذلك الثوب ثمت كذا وذلك الثوب ثمت كذا والله المنابع يكون غاسدا لجهالة الثمن .

الشَّلْعَية لَّعَلَقُوا : أَقَا تَكُالُ لَهُ بِعَلَّى هَذَا النُّوبِ بِحَسْرة وَذَكَ النُّوبِ بِحَشْرين وهكذَا ، عانه يكون عقوداً مَشْتُلُفِرٌ لا يُقْعَا والعدا ؛ لأن المسند يتصدد بتفصيل الثمن ، ويشترط في مسحة البيع بدَلَكَ أَنْ يُنْقِقُ كَلَقْتَرى النُّوبِينَ جميعا ، عاذا عبل واهدا منها لا يصبح البيع ، وأنما يتحدد المعد بتقصيل النَّمَنُ الثَّاءَ عَلَمْ النَّاءَ عَلَمْ النَّاعِينَ من ، سواء كان البادى الهاتم ت

### مياحث شيار الميب

المشترى المفيار في المناء عقد البيع وفسخه اذا وجد في البيع هيا ولو لم يشترط ذلك ، وهذا يسمى خيار الدبيب ، مم هو ينقسم أولا الى قسمين :

أهدهماً : أن يكون بفعل البائع كخلط اللبن بالماء والسسمن بالزيت ، ومر ضرع التموان ليميس اللبن فيه فيكبر ضرته فيختر المشترى به ه

تُنليها: : أن يكون عيا طبيعيا وينقسم الى قسمين : ظاهر كجمـوح الدابة وهرجها وعيزها عن حمل ما يحمله منفها عادة ، وباطن كفساد الجوز واللوز من داخل غلافه وفساد البطيخ ومحوه •

### تعريف العيب الذبي يرد به البيع

العيب الذي يجعل المشترى الحق في رد المبيع : مو الذي (١) تنقص به قيمة المبيع : او يفوت به غيمة المبيع ؛ او يفوت به غيمة المبيع ؛ المنترى غرض صحيح ؛ فمثال ما تنقص به قيمة المبيع جماح الدابة عنسد ركوبها وعدم انقيادها لصلحبها ؛ وكذا أذا كانت تعفي أو تسرفس غان ذلك عيب ينقس تيمتها ، بخالات ما ذا كان بها عيب يسير لا ينقص القيمة كتمام صغير في فخذها أو رجاها عان ذلك لا يضرها غلا تدرد به ، ومثال ما يقوت به غراس صحيح على المشترى : أن يشترى شاة المنسحى بها غيجد في أذنها قطما وان لم ينقص قيمة الشاة ولكن يفوت على المشترى غضا صحة الأضحية بها ، غان ذلك القطع وان لم ينقص قيمة الشاة ولكن يفوت على المشترى غرضا صحيحا غله ردها ، وكذا أذا أشترى خاف أو شيا ليلبسه فوجده ضيقا لا يكانيه ، غان ذلك عيب ينافي استعماله فيفوت على المشترى غرضه من شرائه فيهد به ،

أو الشيترى ، أما أذا أجمل البادى، وغصل النابل غال العقد يكون وأحدا لا متحددا .
 غاذا كان متصددا فللمشترى أن يشترط الفيار في وأحد منهما ويرد أحدهما بالسبب ويأخذ أمكام الشيار المتقدمة .

() المالكية - قالوا: شابط الميب الذي يرد به البيع هو ما كان منقصا للثمن كجماح الدابة وعدم انتقادها و المنقصة مرفاء الدابة وعدم انتقادها و المنقصة الخات المبيع كفصاء المعيوان اذا كان الفصاء ينقصه مرفاء أو يكون منقصا للتصرف كما أذا كانت يده اليمني ضميفة ويسمى أعسر « أشول » ، أو كان مفوف الماقبة كما أذا كان مصابا بعرض معد ،

ولاً يشرح هذا عما ذكر في أصلى الصعيفة السلبقة وهو ما عليب الحفقية والشافعة -

المنابلة ... قالوا : ضليط الحيب الذي يره به المبيع هو نقص حيثه كخساء الحيوان ولو نقصت به القيمة أو نقصت ليمنه حادة في عرف التجار ؛ ورمضهم عرفه بأنه نقيصة يقتضن العرف سائمة المبيع صفها خالها غلا غرق بين أن يكون النقص في حين المبيع أو قيمته ، غضماء المبيوان على هذا لا يتكون مبيا الا الذا حده العرف حبيا ه

# شروط رد البيع بالعيب

يشترط ارد المبيع بالعيب شروط: منها أن يكون الفالب (١) في مثله أن يكون سليما من ذلك العيب ، غضرج ما اذا كان الغالب فى مثله وجيد ذلك العيب ، ومثال الأول ما اذا الدترى همسارا أو هصانا فوجده مخصيا فان النصاء يكون عيبا فيه ، لأن الغالب في المعير والضيل سلامتها من الخصاء وهو عيب قد يغوت به غرض المشترى من شرائهسا ، فانه قسد يشتريه ليستواد به أنشى من جنسه فله رده بذلك العيب ،

ومثال الثانى: ما اذا اشترى حيوانا مأكول اللحم ينلب خصاؤه كالمنم والمنز فان الفصاء فيها ليس عيبا يوجب الرد ، لأن المألب فيها الخصاء أد هو يزيدها سمنا ، ومنها أن لايمكن زوال ذلك الميب الا بمشقة ، فاذا أمكن ازالته بغير مشقة فان المبيح لا يرد به ، وذلككما اذا اشترى ثوبا متنجسا لا تنقص قيمته بالفسل فان النجاسة مينثذ لا تكون عيبا (٧) يرد به الثوب لأنه يمكن ازالتها بلا مشقة ، وكذا أذا اشترى سيفا معوجا يمكن ازالة اعوجلمه بسهولة ، فان العوج لا يكون عيبا يرد به حينثذ ،

ومنها أن يكون الميب موجودا في المبيع وهو عند البائع على تفصيل المذاهب (٣) .

(۱) المالكية ــ قالوا : الشرط أن يكون المبيع سليما من ذلك المبيب فى المادة والعرف، فالخصاء يكون عيبا يرد به الحيوان ولو زادت قيمته فى الثمن الا اذا كان فحل بقــر محد للمحل ، فان المادة أنه لا يستمعل منــه الا المُمى ، ، كذا فحل الفحل المُحماء ليس عيبا يرد به ، وبعضهم يقول: يرد به لأن لحم الفحل أطبيب من لحم المفحى ، والحق الرجوع فى ذلك الى العرف ،

الحنابلة ... قالوا : الشرط أن تكون ذات المبيع مليمة من النقص ، فالحصاء نقص فيه مطلقا ، إن تكون قيمته سليمة من النقص فى عرف التجار كما يؤخذ من الفسابط الأول للمبيب ، أما الضابط الثاني فان الخصاء لا يكون عبيا الا اذا عدم العرف عبيا .

(۲) الحنابلة ــ قالوا : المحول فى ذلك على قوة الميب وضعفه ، غان كان يسميرا كصداع وحمى يسيرة فانه لا يرد المبيع ، بخلاف ما اذا كان شديدا فانه يرد به ، وعلى هذا فالثوب المتنجس الذى لا يمكن ازالة نجاسته بدون مشقة وبدون نقس فى قيمــة الثوب لا تكون نجاسته عيبا يرد به لأنها يسيرة فى هذه المطلة ،

المالكية ـــ قالوا : نجاسة النسـوب عيبـتجمل للمشترى المحق فى السـود ، سـواء كان المغرب يضره المعـل أو لا ان لم يتبينه البائع.

(٣) الحنفية ئد قالوا تدافأ الشترى شيئاغوجد به عيدا تنقص به قيمته ولم يعلم بهوقت الشراء أو قبسله غلا يخلون إما أن يكون ذلك العيب قد حصل وهو في يسد المبلكم قبساً أن يقبضه المشترى ، أو حصل بعد أن قبضسه المشترى ، غالما الأول فهو على خصمة أوجه : أهدما : أن يكون ذلك العيب قد جهدش بعد المقد بغمل البائح وهو في يدموفى هذه بند المالة يكون المشترى بالخيار فيتركه أو أخذه مع طرح حصة من الثمن تعاهل النقس الذي
 حصل بسبب ذلك المبيب - سواء وجد فيه عيبا آخر قديما حدث قبل ألعقد أو لا •

ثانيها : أن يستون ذلك العيب قد حدث بفعسل الشسترى ، و فى هذه المسالة يكون القدرى مازما بدغم كل الثمن ، ولو ذان البائم هو الذى منعه من استلامه بسبب عدم دفع الثمن ، فاذا وجد فيه عيبا قديما حدث عند البسائم ،مر فعسل الشترى فى هذه المسالة ، فالمشترى رده بالعيب انقديم ويهقم عند العسالة ، ولكن عليه أن يدفع تعويض ما أهدته بفعله من الميب : ثالثها : أن يكون ذلك العيب قد هدت بفعل أجبعى عن البسائم والشترى والمبيع ، وفى هذه المدة يكون المشترى بنافي ر نان شساء رضى به بجميع الثمن وله على الإجبعي نعويض ما أهدنه من النقص فى المبيع ، وأن شاء رد المبيع وسقط عنه النمن ،

رأبعها : أن يدون المبيد مسد متصلل بآفة طبيعية فللفشترى أن يرده ويأخذ كسل اللمن ، وأن شاء أن يأخذه ويطرح من الشعن بقدر ما حدث فيه من العيب ، فأن اطلع مع ذلك على نيب قديم حدث فيه وهو عد البائع ففي هم، الحالة لا يصح رده بالسبب القديم، لأنه يرده حيند وهو معيب بعيبين بهو لا يسح رده الا بالعيب القديم فقط ،

وله يورد عليك وفو سبب باليها من المبيع . كما أذا أشترى عبداً فقعل في نفسه خامسا : أن يكون المبيب قد حدث بقعل المبيع . كما أذا أشترى عبداً فقعل في نفسه ما يعيه ، وحكمه كحكم الوجه الرابع - وأما الثاني وهو أن يعدث فيه العيب بعد أن يقبضه

المسترى فهو على خصبة أوجه أيضا و (٧) أن يكون بلغة سعاوية (٣) أن يكون (١) أن يكون (١) أن يكون (١) أن يكون بغط أجنبى و وصكم بغط المتود عليه (٤) أن يتون فعل ألبائع (٥) أن يكون بغط أجنبى و وصكم الأول والثانى والثالث : ته اذا ذان في المبيعية قديم سوى ذلك العبب الذي مدت عد المشترى فاته لا يرد به ولأن العبب الجديد تعارض مع العبب القديم و وللمشترى أن يغلب بتعويض ما نفص من ألمبيع بسبب العبب القديم ، الا اذا رضى أن يأخذ المبيع مع نقصه بالعبب المسديد و

وحكم الرابع والخامس وهما ما اذا كان العيب بقعل البلتع أو بقعل أجنبر، معسد أن يقبضه الشترى : أن المديم اذا كان به عيب قديم سوى ذلك العيب الذى حدث بقعل البائح أو الأجنبي غانه لا يرد به ، وعلى كل واحد حملهما تعويض ما أحدثه فى المبيع من النقص بجناية عليسه ه

ثم أن حصة النتص التي يلزم دفعهابسبب العيب هي الفرق بين قيمة المديم مسهما ومعيدا منسويا التي ثمنه ، مثلا : أذا اشترى سلمة بأربعين جنيها وقيمتها في الواقع مائسة ثم حدث فيها سبب فأنتمن تيمتها عشرة ، ففي هذه العالمة تكون فيمتها قد نقمت المشسودة فينقص بقسدره من أشمن وهو عشر الأربعين وهو أربعة ، وعلى هذا القياس ، فينقص بقسدره من أشمن وهو عشر الأربعين وهو أربعة ، وعلى هذا القياس ،

. ويشتوط قيمن يقسوم السلعة أن يكونا النين يغيران بلفظ الشهادة بعض إلى المراه

والشترى، وأن يكون كل واحد منهما له خبر أبما يقومه .

ويتضح لك مما تقدم أن المسترى اذا وجد عيا بالبيع برد به ، فليس له أن يمسكه ويطالب بالموضى عن النقص الحاصل بسبب السبب ، وانما له أن يرده كله ويأضف الثمن كاملا ، الا اذا تعذر الرد بحدوث عيب جديدثان حدث على التقصيل المتقسد ، ومن ذلك كاملا ، الا اذا اشترى ثوبا ثم قطعه و فصله » ليضطه ثم اطلع على عيب ينقص قيمته بعد ذلك ، فله ما فذا المشترى في هذه المالة أن يأخذ الموض عن العيب التعذر رد الثوب بعد تقطيعه ، وكـذا اذا اشترى ورث هنا المنع عيم عيما اشتراه فوجد به عيما فأنه ليس وارث من موروث شيئا ثم مات المشترى وورثه البائم فيما اشتراه فوجد به عيما فأنه ليست في هذه المالة أيضا ، وكذلك أذا اشترى جملافتموه فوجد أماه واسدة هأنه يتصدر رده في هذه المالة أيضا ، وكذلك أذا اشترى جملافتموه فوجد أماه عاسدة هأنه يتصدر رده فيه بله بلساء ثم وجد به عيما فأنه ليس لسهوده ، وهنسه أذا العشرى ثوبا من المويد فيله بالماء ثم وجد به عيما فأنه ليس لسهوده عبد جديد زيادة على المبب القصلي الذي تقسده م

المالكية ـ قالوا : اذا اشترى شيئا فوجد به عيبا غان له رده اذا علم بذلك المسب ، ويمتنع الرد بأمور : الأمر الأول تلف المبيع بمدد المقد ، سواء كان تحت يد البائح أو تحت يسد المشترى قبل أن يعلم بالعيب ، وسواء كان التلف باختيار المشترى كما اذا اشترى حيوانا غذبحه ، أو بغير لفتياره كما اذا المائه على حيب نفيه بعد ذلك اذا كان في هكم التالك ، عبد خذلك لا يصح له رده لتحذر الردجينيّة ، ومثل ذلك ما اذا كان في هكم التالك ، كما اذا اشترى شيئا ثم تصدق به واطلع على عيب فيه بعد ذلك فانه ليس له أن بسوده بكل العبيب ، ولا يون أن لم يتلف بالغمل لكنه في حكم التالك وكذا أذا وهبه ، و في هده المائة تم غير بها المنافى المبيع من النقس ، وذلك بأن يقوم المبير سلما لومييا ويؤخذ من اللمن نسبة نقص تميم اللي قيمته سليما ، فاذا اشترى عينسا سليمة من العيوب بمائة ثم غير بهاساعيب انقص قيمته سليما الى المائين ، استحق المشترى الرجوع على البائع بحضرين وهدو خصص المسائة وهكذا ، الأخر الثانى : أن يظهر من المشترى الرجوع على البائع بحضرين وهدو خصص المسائة وهكذا ، الأخر الثانى : أن يظهر من المشترى الرجوع على البائع بحضرين وهدو خصص المسائة وهكذا ، الأخر الثانى : أن يظهر من المشترى المبيد و على البائع بعشرين وهدو خصص المسائة وهكذا ، الأخر الثانى : أن يظهر من المشترى المبيد على رضائه بالمبيع بعد الاطلاع على العيب ، و

وينقسم ما يدل على الرفسا الى أسمين

أهدهما : ما يدل على الرضا حطلقا ، سواه كان فى زمن مخاصمة البائع والمشترى وهازعهما فى السرد وعدمه أو لا ، وذلك كاستعمال اللتوب واجارة الدابة ونعو ذلك من كل ما ينقص استعماله المبيع ، غاذا الشترى شبيًا من ذلك واطلع على عيب فيه يسرد به ثم استعمله على هذا الوجه ، قاته لا يصبح له السرد بعد ذلك .

ثانيهما : ما يدل على الرضا قبل زمن المفاصمة فقطعاما بعدها قلا ، وذلك كسكني عد

الدار والحانوت أو اسكانهما لفيره فى زمن الخصام ، اذا اشترى دارا سكن فيها ثم وجد
 بها عيب كصدع جدار ينقص قيمتها ، أو سببايقال منافحها فان له ردها ، ولو سكن فيها بحد
 علمــــه بالعيب ، لأن هذه السكنى لا تنقص قيمتها ، وكذا كل ما لا ينقص القيمــــة .

أما أذا علم بالمبيب ولم يعلن المسترى به ولم يخاصمه فى ردها ثم سكن فيها لهان هذه السكنى تتكون دليلا على رضائه ، فسلايكون له الدى فى ردها بعد ذلك ، وهناك قسم ثالث لا يدل على الرضا مطلقا وهو أن ينتقع المسترى بالثمرة الناشئة عن البيع بدون استقدامه كالانتفاع باللبن والمصوف ، سواه كان ذلك فى زمن الشمام أو غسيم ،

ويستثنى من ذلك مسألتان : اهداهها :ما اذا اشترى دابة وهو ق سفر ناطلع على 
عبد فيها فاته اذا ركبها بمد ذلك وسافر عليه فلمردها بمد ذلك ، ولا فرق فى ذلك بن أن 
يكن مضطرا اركوبها أو لا على المستمد ، فاذا وصلت على حالها بدون هزال ونحوه بسبب 
استعمالها فسلا شيء على المشترى وان هزلت فعليه أن يردها ويدقع قيمة ما أصابها من 
الهزال ، أو يعسكها ويأخذ عوض الميت الذي بها ، ولا يلزم بردها حال السفر لباشمها الا 
اذا كان قريبا منه ولا يكلفه ردها مثونة ثعيلة ، ثانيهما : أن يشتريها وهو حاضر بباده من بائم 
عاضر كذلك ثم أطلع على عبب فيها ثم ركبها لهيدها ، فان ذلك الركوب لا يمتم الرد ، وكذا 
اذا ركبها أيذهب بها الى محله اذا كان من ذوى الهيشات ه

الأمر الثالث: أن يكون البيع رقيقاقط وأن يكون البائع حاكما أو وارتا ، فاذا باع التفاهي و ورتا ، فاذا باع التفاهي و ويقا عليه عليه عليه التفاهي وبيئة المشخص عليه دبن ليقضي به دينسه ، أو باع رقيقا غائبا به عيب التافي وبيئة المشترى و وكذا أذا بام الوارث رقيقا ورثه لقضاء دين أو تنفيذ وصية عاد أذا تبين العيب أو طمه المشترى قلا يحق له الرد بعد ذلك ، أما بيع غير الرقيق فانه لا ينقسم هيه البراءة من العيب ، عاذا باع شخص حيوانا أو عرض تجارة على شرط البرى من الميوب ثم اطلع المسترى على عيب قديم فيه غان له رده ولا ينفسه شرط البراءة ، سواه كان عاما أو خاصا فهو شرط البراءة ، سواه كان عاما أو خاصا فهو شرط البراءة ،

الأمر الرابع : أن يزول العيب قبل الردالا أن يكون معتمل العود أذا قال أهل الطب : انه يعتمل عوده غان لسه رده بذلك العيب •

الحدابلة ــ قالوا : اذا اشترى شيئا فرجدبه عيا عان له حالتين ، الحالة الأولى : ان يكون ذلك العين من الحالة الأولى : ان يكون ذلك العيب قد حدث قبل القبض عالمشترى رده يكون ذلك العيب قد حدث قبل القبض عالمشترى رده بذلك العيب عمله المسترى أو جهله ، الا اذا كان أصحابه على المسترى وحمو ما اذا كسارقد بيم يغيد كيل ولا وزن ولا ذرع مام يقبقه المشترى ولكن لم يعنمه فلبسقت من استلامه كما تقدم قريبا ء قان العيب أذا نقدت فيمبيد. المسترى عادن العيب أذا نقدت بيم يغيد كيل ولا وزن ولا ذرع ما يقدت عن المسترى ولكن الميب أذا نقدت عن وهو فيماك المسترى عالم يكون قد حدث وهو فيماك المسترى عالم يكون الباتج مسئولا بهده الله

واذا رد الشترى المبيع بعيب كان عليه نفقة الرد ، وعلى الرائل أن يرد الثمن كاملا ، هاذا وهب البائع النمن للمشترى كله أو بعضه أو أبرأه بالعيب منه ثم رد المبيع كان الرائع مطالبا بجهيع التمن ولم يحسب لله ما وهبه أو أبرأه بالعيب و للمشترى أن يمسك المبيع أملائه حسلى العيب ويأخلف قيمة النقص الحاصل فى المبيع بسبب العيب ولو لم يتمذر رد المبيع باتلاقه أو باكله أو غير ذلك ، غاذا الشترى ثوبا وقطعه ليفيطه « فحسله » ثم وجد فيه عيا فان له أن يأخذ قيمة النقص الذى وجد فى التسوب بسبب ذلك العيب ، وان كان يتعذر فى هذه الطاق رد النوب لأن المسترى والبائع قد اتفقا على أن يكون المبيس فى مقابلة الثمن ، فكل جسزه من المبي يقابله جزه من الثمن ، غاذا نقص المبيع جزءا بسبب العيب نقص ما يقابله من الثمن ، فالمسترى المدق فى ذلك سواه رضى البسائع أو سخط ، الافاد ترتب على أخذ ذلك الجسزه من ربا الهانه لا يصح له أخسذه ه

وذلك كما اذا اشترى فضة مصنوعة عليايزنها من الدراهم ثم وجد بها عيدا ء فانه في هذه المالة لا يمل له أشد قيمة النقص الماصل بسبب ذلك العبب ، لأنه يؤدى الى ربسا الفضل ، وانما يكون له المتق في رد الميسم جميمه وأشد الثمن جميمه ، أو يمسكه بدون أن يأخذ قيمة ما أحدثه العيب من النقص ،

الطالة الثانية : أن يحدث العيب على المسترى بعد أن يقيضه بالفعل ، أو لم يقبضه ولم يعنمه البائع من قبضه ولم يكن مكيلا الغ ، وفي هذه الحالة لا يكون البائع مسئولا عنه ولا يصح رده له بعد ذلك ، فإن كان بالبيع عيب وهو عند البائع ثم حدث به عيب آخر وهو عند المثترى ، فإن رضى المشترى بامساكه فذلك ، وأن لم يرض بذلك رفع الأمر الى المالكم وهو يفسخ البيع ويكون على البائم أن يرد الثمن للمشترى ، وعلى المشترى أزر يده يعم الميم الميال الذي يحصل يرد قيمة المبيع المبيب بمبيه الأول الذي هدت عند البائع ، ثم أن قيمة النقص الذي يحصل بسبب عيب الميع ملى وينسب المرق بينها المي أمام الثمن قياهذه من له الحق فيه ، المبيع صحيحاً ثم يتوم معينا وينسب المرق بينهما الى أصل الثمن قياهذه من له الحق فيه ، مشال ذلك أن يشترى عينا بعائة وخمسين ولكن نزلت قيمتها الى عائة ثم حدث بها عيب فنزلت قيمتها الى تسمين ، فبكون المنرق بيرة يمتها صحيحة وقيمتها معيية عمرة وهي عشر فيهى عشر قبهى عشر قبهى عشر قبهى عشر قبهى عشر قبهى عشر الثمن الذي الشتريت به كانت خمس عشر قبهى عشر الثمن .

الشاهية ـ قالوا : اذا الشترى شيئاغوجده معيبا غان له الحق فى رده اذا هدت السب قبل أن يقبض الشترى المبيع ، سواء هدت قبل عقد البيع ، أو حدث بعده وقبل أن يقبضه الشترى :

أما أذا هسدت بعد القيض : غلن كانسبب العيب قديما كان له الحق فى رده أيضا والا غلا يرد ، وذلك كما ذا السترى مجدا و استلمهواكته كان قد ارتكب جنايةسرةة قبل ح ومنها أن يشترط البائع البراءة من العبب على تفصيل في الذاهب(١) .

ومنها أن لا يزول ذلك العبب قبل الفسخ، فاذا اشترى حيوانا مريضًا ولم يفسخ البيع ثم زال المرض فليس له الفسخ بسبب ذلك المرض ، لأنه قد زال قبل أن يسرده •

وأذا هدث في البدم عيب ، وهو عند المشترى ثم وجد فيه عيبا قديما هدث وهو عند البائم ، وكان ذلك الهيب الجديد لم يكن سببه قديما ولم يسزل من البديم قبل عسلم المشترى بالقديم ولم تتوقف عليه معرفة الميب القديم ، فانه يسقط به هن المشترى في رده بدون رضى البائم ، مثنى ولو كان هذا الميب قد حصل بقمل البائم ، ثم تكون المسائة بعد ذلك على ثلاثة أوجب : أهدها أن برضى البائم بالفسخ بدون عوض يأغذه من المشترى ، ويرضى المشترى بامساك المبيع بدون المطالبة بعوض يأخذه عن العيب القديم ، ثانيها : أن يتقا على فسنخ المقد كان على المشترى ، عن فسنخ المقد كان على المشترى دلم تعويض المبيب الذى هدث عده ، وان لم يقسخ كان على البائم دفع تعويض المبيب الذى هدث عدده ، ثالثها : أن لا يتقا كان يطلب أهدهما الفسخ ، ففي هالتي الاتفاق الإمر ظاهر ، لأن لهما ذلك الاحتقاق ، وفي هائة عدم الاتفاق ينفذ رأى من طلب اجازة المقد ، سواء كان المطالب المشترى تعويض العيب سواء كان المطالب المشترى تعويض العيب سواء كان المطالب المشترى تعويض العيب مواء كان المطالب المشترى أو البائع ، وعلى لبائع أن يدفع لمشترى تعويض العيب سواء كان المطالب المشترى تعويض العيب المؤمد المؤمد عده مسيدة المقد والنا مسواء كان المطالب المشترى تعويض العيب ما كان ما قدامة المؤمد المؤمد عدي فيه فيسيدة المؤمد عليه المؤمد النا كان المطالب المشترى أو البائع ، وعلى لبائع أن يدفع للمشترى تعويض العيب من كان ما قدامة عن المؤمد عدين فيه فيسيدة المؤمد على المؤمد المؤمد المؤمد عدين فيه فيسيدة المؤمد على المؤمد المؤمد الفياء المؤمد عليه من كان ما قدامة المؤمد المؤمد

واذا كان المبيع قد بيع بجنسة كالمنطة بالعنطة ، المانه يتمين فيه فمسخ المقد والزام الشترى بدفع العوض عن العيب الحادث على كل حسال ،

(١) العندية - قالوا: تصح البراءة معاينفير في البيع من السيوب على أي حال ، سواء كان الشرط عاما أو خاصاء وسواء شرط براءة ناسسه و أي شرط كونه غير مسئول عن كان الشرط عاما أو خاصاء و وسواء شرط براءة ناسيه و سلامته عن السيوب » ومثال الأول أن يتول: بمثل هذه الدار على أنه يرى و من كل عيب ، أو على أنها كوم تراب ، أو بعتك هذه الدابة على أنها معطمة مكسرة و نحو ذلك فله الشرط صحيح ، علو أشتراها على ذلك وظهر لميا عيب لا يصبح له ردها ، لأكه قبلها بكل نبيب يظهر فيها فسلا غيار له ، وكذا لو شرط البراءة من عيب خاص من بلك أولى كأن قال له : بمتسك هذه الفوس على أنها جموح وتبابا على ذلك ، فانه له أن يرده وتبابا على ذلك ، فانه له أن يرده الميوان على أنه برى و من كل داء بنظر في بطهر عيب قديم فيه ، وألما قال : بعثك هذا العيوان على أنه برى و من كل داء بنظر في نظور غيب قديم فيه ، وألما يتال الدول يقصه بالأدواء الباطنة على به ، فلو غير به داء باطن كان المشترى رده به ءوان كان العرف يعصم الداء كان له بره يعلى فلو المعارفة والباطن يوسم الداء كان له بره يعلى الفاهر منه والباطن يوسم الداء فلن له يوسم المناهر به داء باطن كان المسترى رده به ءوان كان العرف يعصم الداء كان له بره يعلى الفاهر منه والباطن يوسم الداء فينا الميوب يشهل المقاهر منه والباطن يوسم المناهر فيها المناهر على الفاهر منه والباطن يوسم المناهرة الميوب يشهل المناهر منه والباطن يوسم المناهر المناهرة المناهر على المناهر المناهرة عن المنوب يشهل المناهرة على على المناهرة قبل علم المناهدة المناهر المناهدة المناهرة قبل علم المناهر المناهدة على المناهدة المناهدة

والميوب الحادثة بعده قبل أن يقبضه الشترى •

علوباع له حيوانا بشرط أن لا يكون مسئولا عن أى ديب فيه ، أو عيب معين ولم يكن به معين والم يكن به هيب حال المقتد ثم حدث فيه عيب بعد المقد وقبل أن يستلمه المسترى فانه لا يرد بذلك السبب المادث ، كما لا يرد بذلك السبب القديم لأن شرط البراءة يشمله ، وبمضهم يقول : أن اشتراط السلامة لا يقسمل سوى السيوب الموجودة حال المقتد ، فله رده بالسبب المحدث بحد المقتد وقبل القبض كها يقول الشافعية ،

أما اذا اشترط البراءة من كل عيب موجود فيه فسانه لا يتناول العيب المسادث بالاجمساع ه

واذاً قال : بعثك هذا بشرط أننى برىءمن كل عيب هوجود ، ومن كل عيب يحــدث بعد المقد قبل القبض فانه يكون شرطاً فاسدايفسد البيع على المستمد : وبعضهم بقول : انه فاسد بالاجهاع ه

المالكية \_ قالوا : شرط البراءة من الميب الذي يوجد فى المبيع لا يفيد ، فلو باع حيوانا أو عرض تجارة بشرط أنه برى من أى عيب يظهر فى المبيسع ، أو برى ، من عبب خساص بحيث لا يكون مسئولا اذا ظهر فيه ذلك الميب فان هذا لا ينفمه ، وللمشترى رده بظهسور عب فيه وهو عند الباش ، تمسم ينفع شرط البراءة فى ببع الرقيق فقط اذا باعه بشرط من عبب فيه وهو عند الباش ، عنصم ينفع شرط البراءة فى ببع الرقيق مقط اذا باعه بشرط أنه لا يتمكن فيه من اختباره ، بحيث بستطيع أن يمرف ما به من العيوب ، فانه اذا باعه بشرط أنه لا يكون مسئولا عن عبب يظهر فيه بصد ببيعه غم ظهر فيه عب فانه لا يرد به حيندًا ، وكذا اذا باع الرقيق حاكم أو وارث كما تقدم فيما السرد ،

الشافعية ــ قالوا : اذا باع شيئا بشرط البراءة من الميوب الموجودة فيه حال المقد فلا يغلو اما أن يشترط البراءة لنفسه ، أو يشترط براءة المبيع وسلامته من كل الميوب ، ومثال الأول : أن يقول : بمتك كذا على أننى برى و من كل عيب بنظير فيه بحيث لا أكن مسئولا عنه ، وحكم هذا أنه لا بيرا الا اذاكان المبيع حيوانا وظهر فيه عيب باطن موجود حال المقد يجهله البائع ، وقيل يبـرا عن كل عيب ، أما اذا تبين أن به عيبا ظاهرا أو كان المبيع غيوان فان شرط براءته لا ينفع في هذه الحالة ، ويكون البائع مسئولا عما ينظير من الميوب ، منال الثانى أن يقول : بمتك هذا بشرط براءته « سلامته » من الميوب ، وحكمه كمكم الأول ، فانه يكون مسئولا عن كل عيب يظهر في المبيع الا اذا كان حيوانا ورجد به عيب باطن يجهله البائم فانه لا يكون مسئولا عنه لعذره بنظاء الميب عليه وعسدم ورجد به عيب باطن يجهله البائم فانه لا يكون مسئولا > لأنه شرط على نفسه سلامة المبيع عليه وعسدم مرفته به ، وأسخظير بعضهم أنه يكون مسئولا > لأنه شرط على نفسه سلامة المبيع عن كل الميوب ، نعطاله البراءة من عيوب تحدث المبيوب ، نعطاله البراءة من عيوب تحدث بعد المتد قبل الثنين غلمة شرط فاسد المنه المنافعة والمحد المبيع عليه وعسدم المند قبله المنتراط البراءة من عيوب تحدث المدالة علم المنافعة والكون المنافعة المنافعة المنافعة والكون المنافعة المنافعة المنافعة والكوب ، والكوب كوبكون المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة والكوب كوبكونه كولكه لا يفسد المند قبله المنتراط اللائمة على المنافعة المنافعة

# مبعث هل يسرد البيسع بالعيسوب على القسور أو لا ؟

هل يرد البيع بعد العلم بالعبب قورا أوعلى التراخي ، في ذلك المتلاف في المذاعب(١)٠

على المتعده ويتضع من هذا أن شرط البراء إذا كان عاما غانه لا يفيد لا في هانة واحدة وهي أن يكون المبيع حيولنا والعبيب باطن و البائع يجهله كما ذكر كنفا ، أما اذا كان الشرط خلصا بأن عين العبيب غان فيه تقصيلا ، وهو إذا كان العبيب مما يرى كالأمر إفر، الجادبة التي توجد في الحيوان غانه يشترط أن يخللم المشترى عليها بعد تعيينها ويريه أياها ، أما أذا كان من العبيوب التي لا ترى ، غانه يكمي فيها التعيين ولا يازم رؤيتها ، وذلك كما أذا بساع ثورا بشرط أنه جموح وتبين أنه كذلك ، فلسر المشترى رده وان لم يشاهد ذلك العبيب عند الشراء ،

المنابلة ... قالواً : أذا باع سلمة وشرطً على المشترى أنه بيسراً من جميع البوب التي بها ، أو التي تحدث فيها قبل بعبها ، أو التي تحدث فيها قبل تعبضها بمد المعدفان الشرط يكون فاسداً ، ومتى نابر المشترى عبب كان له رد المبيع صواء كان ذلك الميب ظاهرا أو بالمثنا ، في حيوان أو غيره ، علمه الشوى أو جهله ، وخذلك أذا اشترط البراءة من شرط خساص كأن قال له : بعتدلك هذه الدابة على أننى برى من جموعها ، أو بعتك هذه الناقة على أننى برى من جموعها ، أو بعتك هذه الناقة على أننى برى من حصيانه الشرط فاسد ، والمشترى ردها بذلك العيب ه ،

واذا سمى الباتع العيب ووائق المشترى عليه وأبرأه منه ، فليس للمشترى رده بعد ذلك ، لأنه قد علم العيب ورضى به ، هـذاويحرم على البائع أن يكتم عيب يعلمه بالمبع لقوله عليه الصلاة والسلام : « السلم أهـو المسلم ، ولا يحسل لمسلم بساع هن أهيسه بيما فيه عيب الابينه لسه » ، رواه أهجدوأبو داود .

(۱) الشنفسة \_ قالوا : يشترط أن يكون رد البيع بعد العلم بالعب على الفور ، علو طم بالعب ثم أخر رده بلا عذر سقط هغه في الرد ، والجراد بالفسور ما لا يعد تراخيا في العادة ، علو اشتط بصلاة حكل وتنها أو باكل أو نحو ذلك لا يكون تراخيا في العادة نسلا يعنم السرد ، وكذا لو علم بالعب ثم تراخي لمخر كمرض أو خوف لمن أو هيوان معترس أو نصب ذلك غار، منه لا سيقط .

غاذا كان البائع غائبًا فعلى المشترى إريزه م أمره الى الملكم وجوبًا ، وعلى المشترى أيضًا أن يشهد وهو سائر في طريقه لرد المبيم بأنه نسمخ المبيع ، سواء كان ذاهبا أبهده للبائع أو للماكم وانما يكون له هتي الرد بعد العلم بالعبب أذا لم يفسل عا يدل على الرفساء، كاستعمال للمبيران ولمبس الثوب والإجسارة والرهن ونصو ذلك •

المنفية ... دالوا : لا يشتوط أن يكون ود البيع بعد المسلم بالعب طى الفواج فالها أنان البائع بالعب طى الفواج فالها أنان البائع بالعب وخاصه في دد الجيسم فيم تراك المقاسمة وبحدثك رجم البياد المائية القادة

— غان له ذلك ، ويعننم الرد بحد الطم بالميب اذا غمل ها يدل على الرضا كلبس النسوب
وركوب الدابة ، واجارة المبيع ورهغه ، وبيمه كله أو بعضه ، وهيته ولو بلا تسليم ، ودغم
باقتي ثمنه وعرضه على النبيع ولو بأهر البائم بأن قال له : أعرضه على البيع غان لم يشتره
ملك الصد رده على ، وكذا اذا عرضه على التاجير أو طالب بخلته ويدل على الرضا أيضا
علب اللبن وشربه ، وكذاك سكتى الدار ابتداء بأن علم بالميب وهو غير ساكن ثم سكن بصد
ذلك ، غان ذلك يستظ عقه في الرد ، أما اذاكان ساكنا قبل العلم بالميب ثم استعر بصد
المندام غان ذلك لا يستط عشه .

ويدل على الرضا أيضا سقى الأرض و زراعتها وجمع غلسة الزرع ، أما الأكل من ثمر المسجرة فانه لا يدل على الرضا ، وكذا عرض النسوب على المفيساط لينظر أيكنيه أم لا ، وعرضه على المقومين ليملم هلله ، وكذا لا يدل على الرضا ركوب الدابة اردها على البائم ، أو نشراء الملف لها لا لدابة أخرى ، وانمسايمت له ركوبها لذلك بشرط أن لا يكون قادرا على الله الا يدبع الموسلة ، وإذا كان البائم غائبا فلم يجده ليد اليسه المبيس ، فأنه يعسسك المبيع عنده حتى يحضر البائم غيده له ، وإذا هلك هو البائم عنده حتى يحضر البائم غيده له ، وإذا هلك هو لن يسد المسبور المبيع ، ولم يكن مسئولا عن ثمنه ، وإنما يكون مسئولا عن النقصان الحاصل بسبب المبيع .

المالكية ــ قالوا : يشترط أن يكون ردالمبيع بعد العلم بالعيب على الفور ، ويقدر المعور عندهم بعدة يومين وما زاد عليه يكون تراخيا يسقط هاق الشيار في الرد بالعيب ، الا اذا كان مصفورا بعدر يبعنه من الرد بصد العلم ، كموض أو سجن أو خوف من ظالم أو نصو ذلك ، ثم ان له الرد في أقسل من يوم بدون أن يطالب بيمين .

أما اليوم واليومان فان له الرد فيهما مع الحلف بلنه لم يوض بالعيب وأنه رد المبيع. ويعتنع الرد أذا قمل ما يدل على الرضاهما تقدم بيائه ه

واذا كان البائع غائبا فيستصب أن يشهدعلى عدم الرضا ، ثم أن كانت عبيته قريبة مانه يرده على وكيك أن كان له وكيل ، فان لم يكن له وكيل ، فان شاء انتظر حضوره اسبيد طيه ، وأن شاة رفع الأمر للقاضى ، والقاضى يطنه بالمضور أو المكم عليه بالمد وهسو خائب » وأن كانت عبيته بعيدة وعجز المشترى عن رده فاما أن ينتظره أو يرفع الأمر للقاضى ، والقاضى أن كان يعلم مطه أو يرجو عودته ينتظره مسدة عشرة أيام في حسال الأمن ، ويفيخيث في فضاك المفوف ، قم يمكم بالرد والاحكم بالرد ابتداء من غير انتظار ،

المعطيقة عند تالوا: لا يشترط القور في دد المبيع بالعب ، بلد يصسح أن يكون على التراخي الإمريكية على التراخي الإمريكية التراخي الإمريكية المريكية التراخية ال

# مبحث في هسكم مر أبسن المهسوان قبسل بيعسه « المراة »

مسئلة المسراة هي التي أشرنا الميها في أول مبحث السرد بالميب ، وهي ماغوذة مرا النمية ، وهي ماغوذة مرا النمية ، وممناها : جمع اللبن وحبسه في ضرع الحيوان بقمل البلتم ليكبر الفرع ، فينتر المشترى بذلك ويشتريها خلسا منه أن عظم الفرع لمسبب كثرة اللبن كثرة طبيعية ، ويسمي هذا خيار التغرير القعلى وهو منهى عنه شرعا، فقد روى أبو هريرة أن رسول اله مهمي قتل : ولا تصروا الابل والغنم ، فمن ابتاعها فهو بغير النظرين بعد أن يطبها ، ان شاء أمسك ، وان شاء ردها وصاعا من تصر » منفق عليه ،

وتصروا ـــ بضم التاء وفتح الصاد ـــطى وزان تزكوا معنــاه : لا تجمعوا اللبن وتحبسوه فى ضرع النلقة أو الشاة ، وقوله ابتاءوا معناه : اشتراها وقوله : نهو بضــير النظرين معناه : أنه مخير بين أمساكها وردها •

وفي حكم المصراة من حيث الرد وعدمه الهتلاف المذاهب(١) .

مواء كان الرد قبل القبض أو بعده ، فعنى أطن فسخ العقد أصبح غير مسكول من البيع .

(۱) الشاخعية — قالوا: اذا اشترى المرآة قطبها قان له ردها مع رد مساع من تعر
معا ، وكذا أذا استهلك لبنها بغير الطباب كان ترك ودها يرغمها ، وإذا علم أنها مصراة قبل
مينا و بكذا أذا استهلك لبنها بغير الطباب كان ترك ودها يرغمها ، وإذا علم الها مصراة المام
ان يتلف لبنها قان له ردها بدون أن يكون طزما برد شع، ممها ، كما لا يلزم برد صاع التعر
الإنفاق ، واللبن الذي يجب معه الرد هو لبن مأكول اللحم ، أما لبن غيره كاباتان فانه لا يرد
بدا ، وأن كانت التصرية عبيا فيه يرد به ، وكذا لا يرد بدل الغليل التافه ، وإذا كرر هلها
فائه لا يلزم الا بسرد صاع واحد ، قصم إذا كانت النافة أو الشاة ماكا لشركاء عشددين،
فائه لا يلزم الا بسرد ماع واحد ، قصم إذا كانت النافة أو الشداة ماكا لشركاء عشددين،
أو أشتراها شركاء فان لكل واحد من البائمين صاعا ، وعلى كل واحد من الشاوين صاعا .

المالكية ـ قالوا : اذا اشترى المرافقطيها قان له ردها بشرط أن يرد معها مناعا من خالب قوت بلده ، ولا يشترط رد صحاع النم بقصوصه ، ويحرم أن يرد اللبن فقط انسا له رده مع رد الصاع ، وكذا يحرم رد بدل الصاع من خلود أو غيرها ، وإذا لم يطبها ثم علم بأنها مصراة غله ردها بدون أن يلزم بالصاع ، واللبن الذي يجب معه الرد هـو لبن ماكول المحم فانه لا يجب معه رد الصاع وأن كان يرد نفس الحيوان بالتمرية الألها عيب فيه ، وإذا كسرر عليها فسلا يرد الا مناعا وأحدا ما أم يدان تكول المحلم على الرشا ، وذلك كان يود بلبنها -

أما اذا حليها لاختيارها مرة تحرى غانه لا يما على الرضاء واذا هليها مرة تالله بحانها تنا على الرضاء الا اذا ادمى أنه جليها الله التناوية بمنزعاء لأن العلبة التانيسة لم يتكافئ المتراها ولكن عليه اليمين ، غذا حليها بعد الثانة كان خلك رضة قولا واحدا ؛ ولتنا يُعْلَقِنْ كُلُّهُ

### مبعث اذا كنان في البيدج ميببالمني

اذا أشترى شخص سلمة فوجدها مميية بعيب باطنى لا يظهر المشترى الا باحسداث وقص فى ذات المبيع من كسر أو شق ، وذلك كالبطيخ والجوز واللوز والبيض ونحو ذلك ، فان كان باطنه فاسدا بعيث لا ينتقع به أحسلافان البيع فى هذه الحالة يكون باطلا ، فعلى البائع أن يرد النمن(١) كله أن كان قد قبضه ، وليس على المشترى شى الأن المبيع لا قيمة له ، أما أن كان ينتقع به فأن فيه تقصيل الذاهب(٧) •

= تكرر الملبات ثلاثا أو أتمل أذا هلبها في مواعيد حلبها ، غاذاً حلبها في يوم واحسد ثلاث مرات وكانت عادتها حليتين حسب له أثنتان فقط ، وإذا اشترى من باثم واحسد شياها متمددة في عقد واحد فوجدها مصراة كلها فإن يدها ، وعليه أن يدفع على كل واحدة حلبها مناعا على الأرجاح ه

علبها مناعا على الأرجاح ه

و تكليل المناعا على الأرجاح و المناعا على المناعات على المناعات على المناعات على المناعات على المناعات المناع

المعنفية \_ تالوا : آذا اشترى المراقفليس له ردها بذلك الميب عطلتا ، والما لمه المثلقة الوارد في ذلك المثلقة بالتعويض عما نقص من قيمتها بذلك الميب ، ويقولون : أن المحديث الوارد في ذلك وأن كان محيما في ذاته ولكن يمارضه شيء واحد آخر ، وهو أن القياس الثابت بالكتاب والمنت والاجماع قد دل على أن ضمان المدوان يكون بالمثل أو القيمة ، وفي مسألة المعراة عددى البائح بالتصرية تغريرا بالمشترى فعليه أن يضمن قيمة النقص المحاصل، بالمبب ، أما المشترى فلم يتحد بالحاب ، وعلى فرض أنه تحدى فانه يلزم بقيمة اللبن أو مثله ، والتعرافيس واحدا منها ، فكان الحديث مخالفا للقياس فلم يعمل به ، وقال أبو يوسف : أنها ترد مصاحة فيهمة اللبن ،

الحتابلة ـــ قالوا : اذا اشترى المراةفان له ردها بذلك السيب وعليه أن يرد معهـــا صاحا من تـــر عملا بالحديث المذكور ، ويبسعون هذا خيـــار التدليس .

(١) المالكية ــ لهم تفصيل فى ذلك مذكور فيما سيأتى قريبا •

(y) الشانعية \_ قالوا : ان كان بعض البيع فاسدا لا ينتقع به وبعضه غير فاسد ينتفع به ، كان المشترى الدق فى رده وأغذ ثمنه كاملا بدون أن يلزم بشيء عما أحدثه فيه من التغير ، لأن له المسفر فى ذلك هيث لا يمكه معرفته الا بكسره ، وكذا اذا اشترى هيوانا فذبهه فوجد لحمه منتنا فان له المق فى رده اذا كان لا يمكنه معرفته قبل ذبحه ، أما اذا كان يمكنه ذلك بأن كان الهيوان ممساياتل النجاسة ويسمى « هسلالا » فانه يسقط هنة فى الرد هيئة ،

وأذا كانت معرفة ما قى بالمن المبيع لاتتوقف على كسره فكسره ، أو كانت تتوقف على كسر يسير تكسره كسرا كبيرا فيسلنه في هذه المطالة لا يكون له هستى فى الرد ، لأنه فحث غير مبيا معكن الجمهار إلهيم يعينه ، واذا اشترى شيئالله فاسد وتشره ينتفعهه كبيض النعام ، فان على الشعرى أن يرده على باشعوى أن يرده على باشعوى الله ينتفع بتشره فوجده فاسدا جميعه على باشعه ويأخذ ثمنه ، وخلاف ما أذا اشترى شيئًا لا ينتفع بتشره فوجده فاسدا جميعه كبيض الدجاج والبطبيخ ، فانه لا يلزم بردهلكونه لا قيمة له ، وعلى البسائح أن يدفع له كل التين كما تقويم ه

المائكية ـُــُ تنالوا : أذا اشترى شيئًا لايمرف عيبــه الا بأهدات تنبير في ذات المبيع كالبطيخ والجوز والمختلب المسوس أذا كان السوس نمير ظاهر غانه لا يعرف الابشقه أو كسره ، فليس للمشترى أن يرده بعد أن يحدث فيه التغيير الا أذا اشترط رده بذلك ، أو جرى العرف على رد المبيع بعثل هذا العيب ، لأن العرف كالشرط في هذا ، وكما أن المسترى ليس له المق في رده ، كذلك ليبي له الحق في المطالبة بتعويض عما نقص بسبب الميب . واذا كان بالبيم عيب باطنى ولكن يمكن معرفته بدون العداث تغيير فى ذاته كالبيفي ر غانه يمكن معرفته بعلامات خاصة بدون عاجة الى كسره ، و فان له أهوالا يختلف المكم نيه باغتلافها ، وذلك لأنه أما أن يتبين أنهمنتن ويسمى مذرا ، واما أن يتبين أن مسفاره مفلوط ببياضه ولكته لم ينتن ويسمى « ممروقا » وعلى كلُّ من المالتين : اما أن يكسون البائم مدلسا أي كتم المعيب الذي به أو غير مدلس ، فان تبين أنه مفر فان البيسم يكون غاسداً ، سواء كان البائع مدلساً أو غير مدلس ، وسواء شواه المشترى بعد شرائه أو كسره ولم يشوه ، أو عرفه قبلُ أن يقط به شيئًا ، وفي هذه ألعالة يرد المشترى المبيع ويازم البائم بردُ الثمن جميعه ، أما ان تبين أنه معروق و'الهائم غير مدلس ، فان كان المشترى قد عرفه تبل أن يكسره أو يشويه ، قانه يكون مخيراً بين أن يمسكه وبين أن يرده من غير أن يكسون له أو عليه شيء ، أما أن عرفه بعد أن كسره أو شواه فانه يكون مخيرًا بين رده ودفع الموض عما أهدته فيسه من الكسر أو الشي ، وبين أمساكه وأخذ الموض عن العيب المسديم من البائع بأن يقوم وهو سالم ويقوم وهو معيب، فأن كان يساوى وهو سالم عشرة ويساوى وهو معيب ثمانية ، غيرهم بنسبة ذلك من المثمن وهو اثنان أعنى خمس الثمن ،

واذا تبين أنه معروق والبائم مدلس ، فان كان المسترى قد كسره أو لم يعط به شباط فله يكون مفيرا بين أن يصبحه ولا شيء له ، أو يرده ويأخذ جميع الثمن ولا شيء طبه ، أما اذا كان قد شواه فله المحق في رده ، بل له الحق في أغذ المسوض من النقص بالطريق التى ذكسرت ، ويشترط في ذلك كله أن يكسره في زمن قريب لا يشمسرو أن يتنبي فيه لملا يكون له المسئل في أن يتنبي فيه لملا يكون له المسئل في شيء الأب في مسلم أن يتنبي فيها غلا يكون له المسئل في شيء الأب في مسلم أن يتنبي فيها غلا يكون له المسئل في المسئل المسئلة الإيمام أن كان السيب قد حدث عدد البائح أم مدد المشكر فيه المسئلة المسئلة الذي لا يعرف صيبه ألا باحداث تنبير في ذاته من كسر أوالي المسئلة ويقده ما أن يكون جميمه المسئلة المسئلة المسئلة المسئلة المسئلة المسئلة في عدد مراءاً وجوزا فني وحده ها المسئلة وجوزا فني وحده ها المسئلة وجوزا فني وحده ها المسئلة على المسئلة المسئلة المسئلة المسئلة المسئلة على المسئلة المس

# مبحث اذا عرضت زيادة على البيع الذي به عيب

!ذا عرضت زيادة على المبيع الذي يظهر فيه عيب ، فتسارة تكون هذه الزيادة متصلة به كجزء منه ، وتارة تكون منفصلة عنه ، وفي أهكامها تفصيل المذاهب(١) ه

يقى هذه المالة يتع بيمه باطلابويلزم البائع برد جميع ثمغه ولا شيء على المُسترى ، كذلك اذا استرى جوزا فوجده خاويا لا اب فيه فان بيمه على هذه المالة يكون باطلا ، ولا اعتبار بالانتفاع بقشره لأبه لا يعد مالا مقدما الا باعتبار لبه على الراجع بخطلاته بيمن النمام فل لتشرى عند المشرى عند المشارى المنافقة عند المنافقة المنافقة عند من بعض المؤجره ولو رده ، وإنما الرجوع بنقصان المبيب ، أما اذا كان يمكن الانتفاع بقشره ، فليس للمشترى بجمله علفا الدواب ، مانه لا يكون للمشترى في هذه الحالة الحق في رده ، ولكن يكون له المق في المرجوع على البائع بعض اللقصان بعيث يقوم محيحه وفاسده ويلكذ فرق ثمنه كما تقدم ، ولكن بشرط أن لا يتناول منه بعد العلم بالسيب على ناذلة ووجوده فاسدا ثم اكن منه بعد ذلك لا يكون له المق في الموض ، وكذا أذا علم بالمبيد قبل كسره مم كسره سقط مته في الرد وفي الدوف ، لأن كسره بحد العلم بالمبيد قبل كسره مم كسره سقط مة في الرد وفي الدوف ، لأن كسره بحد العلم بالمبيد دليل على رضاه به ه

واذا اشترى شيئاً فوجد بعضه صحيحا وبمضه فاسداكان له العسق في الرجوع على البائم بجصة الفي الرجوع على البائم بجصة المشارك على ال

المتابلة ــ تالوا : اذا كان بمض المبيع فاسدا وبعضه مسعيها فان للمشترى الهق فى المذ قسط الفاسد من الثمن ، فان كان نصفه فاسدا رجع بنصف الثمن وهكذاء واذا المشترى المقرق شيئا فوجد باطنه جميعه فاسدا ولك زله قيمة بعد الكسر كبيض النمام والجوز ونحو ذلك ، فان اشترى يكون مفيرا بين رده للبائم ودفع تحويض ما أحدثه من الكسر فيه ، وبين امساكه وأخذ تحويض فساده من البائم ، فان كان قد كسره كسرا لا بيقى معه له قيمسة أصلا كان للمشترى الحق في أخذ تحويض فسادة من الهائم ، فان كان قد كسره كسرا لا بيقى معه له نيقى معه له نيقاً أحد كان المصلد كان المشترى الحق في أخذ التحويض عن المصاد فقط ،

(۱) الشائمية ـ قالوا : الزيادة التي تعرض للمبيع أو للثمن اذا كان قابلا للزيادة 

المبيوان والزرع منصد ذلك ، تارة تكون متصلة وتارة تكون مفصلة ، وضابط المتصلة 
مي التي الا يمكن فحملها عن معلما والمرادهابالبيع على هدة ، وذلك كما أذا المسترى هيوانا 
فسمن بعد أن كان يرولا ؛ أو كبو بعد أن كان صغيا ، فأن السمن والكبر متصل بالميوان 
وجسزه منه لا يمكن فمهمياء عنه ، وكذا أذا المشترى شجرة مستميرة فكبرت ، أما الزيادة 
إختصلة فعي التي يمكن فهمياها عن معلها وبيمها على هدة كثمسرة الشجرة واللبن ب

= والبيض ، وحكم الزيادة المتصلة : أنها تتبع الأصل في الرد ، فاذآ اشترى هيوانا قصمن أو كبر بعد المقد ثم وجد فيه عيبسا به ، فان زيادته هذه تكون تابعة له في الرد ، فلا يكون 
الفشرى الحق في أخذ تعويض عنها من البائع، وحكم الزيادة المنفسلة ، أنها تكون لن حدثت 
في ملكه ، فان كان المبيع نعد دخسل في ملك المسترك بالمقد فله ما ينفصل عنه من ثمرة ، 
كنبن وبيض وصوف و أن رد المبيع قبل قبضه ، لأن هذه الزيادة فرع الملك ، والفسخيمال 
المقد من حين الفسخ لا من حين المقد ، ومثل المبيع في ذلك الثمن اذا ملكه البسائع فان له 
ما ينفصل عنه من ثمرة ،

واذا استرى دابه حاملا خلا بخلو: لمه أن يكون ذلك الحمل قد حدث وحدو في ملك الشترى ، وحسكم الأول أنسه البائم بأن كان قبل المقد - أو مقارنا له - أو حدث في ملك الشترى ، وحسكم الأول أنسه يتم أمه في الرد ولو بعد الولادة - خاذا رد أمه بالميب لزمه أن يرد ولدها معها ، واذا نقصت بسبب الولادة لا يعتبر ذلك النقصان عبد يمنم الشترى من الرد على المتعد ، وهلل الممل الذي حدث قبل المعقد ، أما أذا حدث الحمل في ملك الشترى علا يتبع الولد أنه الرد بل يتخذه المشترى بعد ولادنه ،

الصنفية \_ تاأوا : الزيادة التي تعرض لنمبيع تسمان : متصلة به ، ومنفصلة طه ، وكل منهما تسمان ، متولدة من المبيع ، وغير متولدة منه ، فالأقسسام أربعة ، الأول : زيادة متصلة بالمبيع متسولدة عنه ككبر الحيوان وسعنه ، وحكمها : أنها لا تعلم رد المبيع الذي يظهر به عيب تسديم على انسسصيح ، سواء عرضت له هذه الزيادة بعد أن تبضه الشترى ، أو عرضت له بعد عند البيع وقبل أن يقبضه ثم تبيئ له أن به عيبا يرد به عان له الحق الدي في رده ولا يمنعه السمن من الرد ، وكذلك اذا اشتراه صغيرا فكبر ، كما أن له الحق في أن يمسك المبيع ويرجع على البائم بالموضى عن نقص المبيع بسبب المبيع ، وليس المائع أن يعمل عن دفع الموضى عن النقص ويطلب رد المبيع بأن يقول للمشترى : أما أن ترد الى المبيع وتاهذ تعمد كاملاً ، وأما أن تحسكه بدون عوض .

الثانى: زيادة متصلة بالبيع غير متولدتمنه، كتسبغ الثوب والبناء الحادث على الأرض ه مانه متصل بالبيع ولكنه غير متولد منه ، وحكمها : أنها تعنع رد الجبيع باتفاق ، هاذا اشترى أرضا ثم بنى عليها ، أو اشترى ثوبا قصبغه ثم وجد به عيبا غليس له رده به عتى ولو قال البائع : أنا أقبله كذلك ، وانما له الحق فى المطالبة بالتعويض من النقص ، سواء معنت الزيادة قبل أو بعد قبضه الأنها قبل تبضه تكون تصرفا فى المبيع يكون به قلبضا ،

الثالث: زيادة منفصلة متولدة من البيع ، كالولد واللبن والمسحوف أذا كان البيع ميوانا ، والثمن أذا كان المبيع شجرا ، وحكمها: "لما تعنم الرد بالعبب بعد القبض لا قبله ، الذا اشترى دابة حبلي فولدت له ثم وجد بها حيبا قديما ترديمان كان ذلك بعد قبضها فليس له ردما بالعيب ، واتما له المطالبة بالعوضي عن العيب ، أما أذا كان ذلك الهابة تبغمها فان ح - الولادة لا تمنع الرد ، قان شاء رد الولد مع أمه وأخذ الثمن ، وان شاء رضى بهما بجميع الشعر ، وكن شاء رضى بهما بجميع ، وكن الشعر ، وكن الشعر الله المنطقة المسلم ، وكن كان بعد قبضها غليس له ردها بالمبيب ، وكن كان قبل قبضها غله ردها بشعرها ، ومثل ذلك ما أذا أشترى حيوانا لا يحلب لبنا فحلب بعد شرائه ، أو ليس له صوف فنبت له فان حكمه كذلك ،

الرابع: زيادة منفصلة غير متوادة من المبيع كالزيادة الحاصلة من غلة المبيع وكسبه كما اذا اشترى عبدا فكسب مالا بتجارة ، أو وهيسه أهسد مالا ، أو تعسدق عليه بمال ، وهكمها أنها قبل القبض لا يمنع رد المبيع ، فللمشسترى أن يرده دون هسذه الزيادة ، فانها للمشترى بدون ثمن ولكن لا تطيب له ، وقيل : هي للبائع ولكن لا تطب له أيضا ، أما بمسد القبض فان الزيادة المذكورة لا تمنع الرد أيضا ، ولكن المشترى يرد المبيع فقط وتكون الزيادة له طبية ،

المالكية \_ قالوا : الزيادة التي تحدث فى المبيع عند المشترى قبل أن يطلع على عيب قديم ابه تنقسم الى خمسة السام :

القسم الأول: زيادة فى عين المبيع من غير اهداث شيء فيه كسمن الدابة وكبسسر الصغب فاذا استرى دابة هزيلة فسمنت عنده سمنا زائدا ثم الحلم على عيب قديم ترد به فني خات ملائك ، فقبل: ان سمنها يعنم ردها للباشع ، وللشفترى الحق فى الحالبة بالتحويض عن عمر العيب وقبل: ان سمنها يعنم ردها عفائمترى مخير بين أن يردها وياغذ كما اللفن ولا نسيء له من الديادة كما أنه لا شيء عليه من الموض عن السمن الكثير ، وبين أن يمسكها ولا نيون المعين المعين المدين المدين المدين عليه لمنو لا يترتب عليه تدره المدين المدين المدين المدين عليه من المدين المدين المدين المدين عليه تدره و المدين عليه تدره و المدين المدي

انقسم النانى : زيادة من جنس المبيع تلسب الله كالولد ، فاذا اشترى دابة فوادت عده سراء اشتراها حاملا أو حملت عده ثم الحلسع على عيب قديم ترد به بعد ولادتها ، فالمسنز أن الدى في رد هذه الدابة ومعها ولدها ويأخذ الثمن ، ولا قرق في ذلك بين أن يكون واد أمة ، أو ولد بقر ، أو ابل ، أو غلم ، أو نحوها ، واذا أنقصت الولادة تيمة الدابة فلا ينظو : أما أن يكون الولد يجبر ذلك النقص أو لا قان كان الولد يجبر النقص قلا شيء على ينظو : أما أن يكون للويجبره فعلى المسترى أن يرد ممها ها نقص من قيمتها ،

ألقسم النالث: زيادة تنسب للمبيــم وتتعلق به ولــكن ليست من جنسه ، كثمر النغلة والشسجرة فان الثمــ لبس من جنس الشجر وهو منسوب اليه ومتعلق به ، وهكم هذا أنه لا يظو : أما أن يكون البائم قد لقع النفلة هين الشراه واشترط على المسترى أن تكون ثمرتها له أو لا ، فاذا كان الأول ثم تبهى أن بها عيا ترد به فان للمشترى أن يرد المبع وأن يرد معه شمره ولو كان الثمر قد طلب أو قطع عنان تصرف فيه المسترى بأكل أو أهداء حـــ

\_ أو هلك بآغة غملى المشترى أن يرد مثلة أن علم قدر كيله ، فأن لم يملم كيله غمليه أن يرد قيمته ، وأن تصرف فيه بالبيع قمليه رد الثمن أن علمه ، وعليه رد القيمة أن جهل النمن • أما أذا لم يكن البائح قد لقح النسجرة فأن ثمرتها تكون للمشترى أذا قطمها قبل أز يردها غلا يردها للبائم حيننذ ، أما أذا رد المبيع قبل قطع الثمرة فأن الثمرة ترد مع المبيع للبائم. إلا أذا تلونت بأن أحمرت أو أصفرت فانها تكون للمشترى »

واذا لم يشترط البائم أن تكون لتمرة له غانها لا تدخل فى البيع وتسكون من حسق البائم على أى حاليم وتسكون من حسق البائم على أى حال ، بخائف المصوف غانه يدخل فى الغنم بدون شرط شرائه فيرد مع الغنم المبينة ، وإذا استهلكه ببيع ونحوه غمليه أن يرد وزنه أن علمه ، والا غمليه أن يسرد الغنم ويأخذ الثمن ناقصا تعن الصوف ، الا أذا نبت أيه بعد جزه مثله غانه لا شيء عليسه ، لأن السوف المجديد حل محل لحستهاك ،

ومن الزيادة انتمنقة بالمبيع ونيست من جنسه كسب العبد ، عانه اذا اشسترى عبدا لكسب السيد مالا بسبب تجارة أو وعبه أهد مالا ، أو تصدق عليه بمسأل ثم وجد به عيبا قديما يرد به بعد هذه الزيادة ، كان المشترى بالفيئر بين أن يرده بعاله الذي كسبه بوبين أن يمسكه بزيادته ولا ثير، له في المطاتين ، الا أن له المحق في المطالبة بثمن الدواء أن كان قد أنققه ، وكذا له المحق في لمطالبة بسقى الزرع الذي رده مع ثمره ،

القسم الرابع : بيا ، أهدتها المشترى كسيغ الثوب وغياطته ، غاذا السسترى ثوبا غميمه ^ إطاع بعد النجع على عيب قديم ف النوب يرد به ، فهو الغيار بين أن يحسك المبيع ويلفذ النويس عم أهدته العيب القديم من النقص ، وله أن يرد الثوب كله ويلفذ الثمن كله زائدا نصف ثمن المسنع بأن يقوم الثوب وهو معيب غير ممبوغ ، أو يقوم مهر ممبيه ممبوغ : غاذا كانت تيعته وهو غير مصيوغ تسلوى عشرين ، وتساوى وهو ممبوغ غمسة ودشرين ، كان الفسرن الذى ، اده بالمسنغ خمسة ، فيكون للمشترى الحق فى الشاركة غيها ،

القسم النفامس زيادة لا تأثير لها فى المبيع ، وهى الزيادة التربها تترقى عالة المبيع، كما اذا اشترى عبدا غمله، صنعة أو أدبه تأديبا حسنا غان من هذه الزيادة لا تعتبر وأن زادت بها قيمته عاذا اشترى عبدا غادبه ثم وجد به عبيا يرد به كان على الخيار بيزان برد، ويأخذ ثعله ، أو يمسكه ولا يطافب بتحويض عن نقص العير . •

التعالمة سقالوا : الزيادة التي تعرض للمبيع تنفسم الى تسسمين : متصلة مالبيع ومفعها : أن ومفعها : أن ومفعها : أن ومفعها : أن المبيع علم علما المبيع على كلمه المبيع بعد حدوث تلك الزيادة غانه يرده بزيادته المبالمية المبيع بعد حدوث تلك الزيادة غانه يرده بزيادته المبالمية طبعا ء أد لا يمكن المصالحا منه خصمه بمكم المسرورة ، ومن الزيادة المسلمة تمام الأدب والمسلمة تفاذا السترى عبدا فعلمه صفحة شهرده بعيب تبحته صفحة طبعاء وهاء أغرة الشجيرة ب

# مبحث اذا اختلف التبايمان

### ن شأن البيح

اذا اختلف المتبايعان في شمان المبيع الردود بالسيب ، ففي هكمه تفصيل في المذهب(1) •

= قبل ظهورها غانها ترد تبعا المعبيع أما بعد ظهورها غانها تكون زيادة منفصلة ، وسياتى مكمها عقب هذا ، ومن الزيادة ألمصلة أيضا اذا اشترى حبا هبذره فى الأرض فأصبح زرعا ثم أراد رده بالعيب القديم غان له رده زرعا لا حبا ، وكذا أذا أشترى بيضا فصار فراخاتم أراد رده غانه يرد الفراخ محمن الزيادة المتصلة أيضا العمل ، غاذا اشترى بهيمة أو أمة فصلت بعد الشراء ثم أراد ردها غانه يردها بحملها ،أما أذا أستراها غصلت بعد الشراء وولدتشان الولد يكون زيادة منفصلة لا ترد على البائم ، بل يأخذه المشترى الا بعدر كما أذا كان ولد أمة غانه يرد مهما المعرمة التغريق بينها ،

وأما الزيادة النفصلة نهى كالثمرة بمد ظهورها ، والحمل بعد ولادته ، وكسب المبيع مالا بتجارة ونحوها ، واللبن ، وحكمها : ألها تكون للمشترى ما دام المبيع فى ضمانه كمــــ تلام ، فاذا رد المبيع بعيب الزيادة المنفصلة تكون ملكا للمشترى ،

(۱) الحنفية \_ قالوا : اغتلاف التبايعين في شأن البيع المردود بالعيب يشعل خمسة أمور : الأول : أن يختلفا في عدد البيع كما اذا اشترى شخص من آخر دابة فقيضها بعد شرائها ودفع ثمنها ثم اطلب على عيب ترد به فيجاء ليردها واعترف البائع بذلك السبب الا أنه تال له : أنا بعتك هذه الدابة ومعها دابة أخرى على لا رد الثمن كله ، وقال المشترى : لم أشتر منك سوى هذه فاردد كل الثمن ولا بينة لهمسا ، غفى هذه المالة يكون القول للمشسترى ، لأنه قابض منكر ، اذ هو قبض الدابة وأشكر زيادة الدابة الأخرى التي ادعاها البائم ، والقول للمنكر بيمينه ، وأيضا غان البيع انفسخ في الدابة التي ردها بالرد غاسقط ثمنها عن المشترى ، والمائم يدعى بعض الثمن بعد ظهور سبب سقوط الثمن وهو الرد ، والمسترى يذكر ، والقول للمنكر كما طهت ،

الثانى: أن يختلفا فى حدد المتبوض لا فى عدد المبيع بأن اتفقا على أن المبيع دابتان وأن الباثم تبض ثمنهما ثم جاء الشترى ليرد احداهما فقال البائع: انك قد قبضت الائتتين غلا تستمق الا حصة هذه من الثمن ، وقال المشترى: اننى لم أقبض مسوى هذه التي الطب ردها ، وحكم هذا كالذي قبله يكون القول فيه المشترى ،

الثالث: أن يفتلفا في سفة المبيع كما أذا أسترى « تطنية » مصرية بلدية فوج دها شاحية فجاء أيهندها البائمها فقال البائم: أننى ذكرت لك أنها شامية ، وقال المشترى : بن ذكرت لى أنها بلدية ، وهكم هذا : أن القول فيه للبائع بيعينه الأنه يفكر حتى الفسح، والبينة للمشترى الأنه مدم ما الم الرابع: أن يختلف فى قدر البيع كما اذا أشترى سلمة موزونة ثم جاء ليردها بنقص
 وزنها «الى البائع: انفى وزنتها لك كملة ، قد للحول المشترى ما لم يسبق منه اقرار بقبض
 مقدار معين ،

الخامس: أن يفتنّها فى تمين المبيع كما أذا أشترى حيوانا وأحدا ثم جاء لميده نقال البلقع: انه ليس هو المحيوان الذى بمته لك ، وقال المشترى: انسه هو ، وهذا له حالتان:

احداهما : أن يكون الرد بخيار شرط أو رؤية ، ثانيهما : أن يكون الرد بعب قديم في الهيم ، هان كان الأولى ، هالقسول المشترى ببهينه ، وان كان الثانى ، هالقول البائم كذلك. والفرق بين الحالتين : أن الردود بخيار أو رؤية ينفسخ فيه المقد بلا توقف على رضا الآغر بل على علمه على الخلاف . ومتى انفسخ المقد يكون الخلاف بعد ذلك في المين المقبوضة وهي المبيع ، وقد عرفت أن انقول المقابض وهي المبيع ، وقد عرفت أن انقول المقابض وهي المشترى في هذه الحالة، أما المردود بالعب غان المشترى لا ينفرد بفسخ المقسد ذبه ، ولكنه يدعى حتى الفسسخ في المبيع الذي أعضره ، والبائم ينكر هذا الحق فالحقول هيئذ يكون العنكر ه

الصورة المثانية : أن تدلى هالة المسيب على أنه هادث عند البائم تطاما غلا يحتمل حدوثه عند المسترى ، كما أذا المسترى جهوالها فيه شبهة تسيه ولكنها مندملة ثم اطلع عليهابعد يوم أو يومين فان اندهالها طابل على انجا قديمة لا يحتمل حدوثها عند المسسترى ، وفي هسذه العالة بكون القول المهشنري بالا يحين ،

الصورة الثالثة : أن تدل حالة السبب على أنه واقع عند الدُسْرى قطعا عكس العالة الثانية كان الدُسْرى عبوانا وبعد مدة وجذبه ومرجد لا يتصور هدولة وهو بهند البائم بعد مضى هذه المدة ، وفي هذه المائة يكون القول للبائع بلا يمين .

. الأسر الثلامي : أن يبقطها في دهجين إلمبيع المعين كان بيديع حيوانا معيده اليسريديدا في ح

 الذمة ، ثم يرده المشترى فيقول ألبائع : أنه غير الحيوان الذى بعته ، ويقول المشترى انه هو ، ويتناول هذا حورتين :

الصورة الأولى : أن يكون الرد بسبي السيب القديم ، وفي هــذه المـــورة يكون القول للباقع بيمينه ه

الصورة الثانية: أن يكون الرد بسبب غيار الشرط كما أذا أشترى حيوانا بشرط الخيار ثم جاء ليده للبائع ، وف هذه الصورة يكون القول للمشترى بيمينه ، والفرق بين الصورتين: أن الرد بالميب ينكر فبه البائيهق الفسخ للمشترى ، وينكر كون هذه السلمة هي التي باعها ، والقول للمنكر بيمينه ، أما الرد بشرط الخيار فانه يمترف بحق الفسخ فبكون للمشترى القول لا له ه

الأهر الثالث: أن يفتلفا فى الثمن المعين كما أذا أشترى السلمة المدينة بمثلها ثم ردها بحيث بدخلها ثم ردها بحيث بدوت له سلمته التي دفعها ثمنا فادعي أنها لهيء ولا بيئة لأحدمها فالتول فى هذه الطالة يكون للمشترى مع يمينه ، ومثل ذلك ما أذا كان المبيع غير معين كما أذا الشترى ددينا فى الذمة لأجل — وهو السلم — فأن المبيع فيه غير معين ، فأذا تبضر كما ذا الشترى ثم رده بعيب فقال البائع : التعليس هو ، وقال المشترى : أنه هو فالقسول للمشترى ه

المالكية ــ قالوا : الهتلاف المتبايمين في شأن المبيع يشمل أمورا أربعة :

الأول : أن يفتلفا فى رؤية العيب حين البيع ، فيقسول البائم للمشترى : انك رأيت العيب وعلمت به قبل العقد ، ويقول المشترى : لم أره ولم أعلم به ، والقول فى هذه الماة يكون للمشترى ، فله رد ألميع بدون يمين عليه الا أذا ادعى البائم أنه أطلمه على المعيب وبينه له ، فانه فى هذه المالة يكون على المسترى اليمين ، فان حلف كان له المحق فى رد المبيع ، وان امتنع عن المحلف علف البائم أن ألمسترى الحلم على المعيب حين المبيسم ، ولا يكون للمشترى المحق فى الديب المشترى المحق فى المديب عن المبيسم ، ولا يكون المنازى المحق فى الديب المحتد ولكنه لم يطلم على العيب الذى يريد رده به ، وقال له البائم: بل طلمت عليه ورأيته حين المقسد ، فعلى المسترى أن يعلف بأنه ما رآء وله رده به سد المطلم ، فان لم يرض بلاحك على المشترى المشترى الميم ،

الأمر الثانى: أن يختلفا فى الرضا بالحيب الطفى بأن يعترف البائم بأن المسترى لم يد الحيب هين البيع ولكنه رآه بعد ذلك ورضى به ، وأنكر المسترى الرئسسا وقال : انتى لم أرض به ، وهذا يشمل ثلاث سور ::

الصورة الأولئ: أن متكون دعوى البائع غير مؤكدة بشيء ، وحكمها : أن المشترى له رد البيع بدون يمين ،

المتورة الثانية : أن تكون دعواه وكدةبهمي أخرى بأن يدعى أن شخصا أخبره بأن

الشترى رضى بالميب بعد أن اطلع عليه ولم يسم ذلك الشخص ، وحكمها : أن البائم
 تمليف المسترى بأنه ما رضى بالميب بعد الاطلاع عليسه ، وهل للمشترى أن يعلف
 البائم بأن شخصا أخبره قبل أن يحلف أو لا ؟ خلاف ،

الصورة الثالثة : أن يدعى البائع بأن غلانا أخبره بأن المسترى رضى بالسببويسمى من أخبره ، وفي هذه الحالة لا يخلو : أما أن يكون من سماه البائع أهلا لأداء الشهادة ، أو غلستا ليس أحلا لها ، وببسميه المالكية همسخوطًا » لأن الله تعالى سخط عليه لفسته ،

مان كان آهلا لأداء الشهادة وأثبت البائع رضا المشترى بالعب بشهادته ، طفالبائم. معه وتم البيع ، غلا يفيد المشترى عمينقد دعي ى عدم الرضا ، وان لم يكن آهلا المشهادة ، أو كان آهلا لها ولكن البائم لم بثبت رضا المشترى بشهادته ، حلف المشترى بأنه مارضي ورد المبيع وانما وجبت اليمين على المشترى في حال غسق الشاهد ، لأن تصديقه للبائم يرجع دعواه في الجملة ، غان كذب المفير البائع غلا يمين على المشترى ، سواء كان المفير عدلا أو غاسقا على الظاهر ه

الأمر المثالث: أن يختلفا في قدم الميب و عدمه اذا كان الميب غفيفا غير ظاهر ، أو كان ظاهرا ولكن من شأنه أنه يخفى على غير المتأمّ، فيدعى المشترى أنه قديم موجود في المبيع قبل المقد ، ويدعى المباثم أنه حدث وهو عند المشترى ويشمل هذا خمس صور :

الصورة الأولَى: أن لا يكون لأحد المتبايعين بينة تشهد بدعواء ، وفى هذه المسورة يكون القول للبائم بلا يمين ، فيتم البيع ما لم يكن فى البيع عيب قديم آخر ثابت مع العيب المسكوك فيه ، فائمه فى هذه المسالة يكون القسول للمشترى بأن الميب المسكوك فيه ما حدث عده وعليه اليمين ،

الصورة الثانية : أن تقوم بيئة من أهل الخبرة تشهد البائع بأن العبب هادث عند المسترى قطعا ، وفي هذه الصورة يكون القول بلا يعين .

الصورة الثلاثة: أن تقوم البيئة المذكورة للبائع منتشهد بما يفيد الظن أو الشك في هدوث العيب عند الشترى ، وفي هذه الصورة يكون القول البائع بيمينه .

الصورة الرابعة : أن تقوم البيئة للمشترى فتضهد بأن السيب تعيم قطعا ، وفي هذه المورة يكون القول للمشترى بلا يعين فله رد البيع \*

الصورة الماسسة : أن تقوم البينسةللمشترى فنشهد بما يفيد الظن أر الشك ف قدم الميب ، وفي هذه الصورة يكون القول للمشترى بيمينه فله الرد •

ما ماهيب على عده المحرو يعون المسرود النظر قانه لا يرجع فيه لبينة ولا غيرها ، يل ماه الكن المبيت قلا غيرها ، يل ماه على المراح المراح على المر

الأصل عدم الميب عنيما به ما لم توجد أمارة تضمفه قول البائع ، هانه فى هذه الحالة يكون العول قوله بيمين ، مشال ذلك : أن يشترى حيوانا به عيب لا يعرف بالحص حين البيع ثم ظهر المشترى ذلك العيب ، حد البيع أثناء الاستعمال فأنكر البائع وجدود ذلك العيب ، وقال المشترى: انه موجود ، فالقول للبائع بلايمين الا أذا أودع الحيوان عند أمين يستممله ليعرف ان كان هذا العيب موجود أو لا ، فقال الأدين أنه موجود ، ففى هذه الحالة يكون القول للبائع ولكن عليه اللهين ، لأن قدول الأمين أنه موجود ، ففى هذه الحالة يكون القول للبائع ولكن عليه اليمين ، لأن قدول الأمين أضمف دعواء وهى انكار العيب راسا ، ولا يشترط في شهود قدم العيب أو حدوثه الاسلام ولا المدالة ، ويكفى فى الشهادة , بهما شاهد واحد لأنها غبر لا شهادة ، انما يشترط فيها عدم التجريح بالكذب ،

الشافعية - قالوا : أذا المتلف التبايمان في قدم العيب وحدوثه قان ذلك يشمل خمس

الصورة الأولى: أن يختلفا في عيب واحديدل حاله على أنه يمكن حدوثه وقدمه ، ولا قرينة ترجح صدق أهدهما على الآخر ، بل يكون صدق كل واحد منهما محتمسلا ، غادا ادعى البائع في هذه الحالة أن العيب حادثوهو عند المشترى غانه يصدق بيمينه ، لأن الأصل استعرار العقد لا فسخه ، وانما قالوا أن عليه اليمين لاحتمال صدق المشترى .

الصورة الثانية : أن يبيع شيئًا بشرط البراءة عن الميوب كان يقول : أبيطك هدذا الشرط الميوان هثلا بشرط أننى لا أكون مسئولا عرعيب فيه ، وقد عرفت مما تقدم أن هذا الشرط لا يتناول سوى الميوب المباطنية التي تكون موجودة أن الحيوان بالفعل وقت البيع ، فلو كان سليما من الميوب ثم هدت فيه عيب بعد المقد قبل أن يقيضه المشترى فانه برد به مففى هذه المالة أو ادعى المشترى أن الميب حدث بعد البيع وقبل القبض فيدرد به الجميع وقال البائم : أنه عيب قديم قد شرطت البراءة منه فأنا غير مسئول عنه ، فأن القول يكون للبائم بيمينه ،

الصورة الثالثة: أن يختلفا في عيين فيقول المشترى: أنهمسا قديمسان ، ويقول البناع: أن أهدهما قديم والآخر هادث ، وفي هذه الهائة يكون القول المشترى بيمينه ، فأن امنتم المشترى من اليمين غلا يملف البناغ في هذه الهائة بأن ترد اليمين عليه لأنه لا فائدة في المنت عالم المتناع المشترى عن الملف لا يثبت له حقا قبل المشترى ، وأنما بسقط هق المشترى أفي الرد القبرى ، ويكون المحكم كما تقدم فيما أذا هدت عيب جديد في المبيع وهسو علسد المشترى ثم تبين أن به عيبا قسيها هانه في هذه المهائة لا يكون المهشترى السرد قبرا ، ويكون في المسائة ثاثرة أوجه : أحدها : أن يرضى المسائة بالقد المبيع بدون تعويض عن السب العدد، عائليها ؛ أن يرضى المساكه بدون تعويض عن الديب القديم ، غان المبيد القديم ، غان المبيد القديم ، غان المبيد القديم ، غان المبيد القديم ، غان هذه المائة ينفذ رائح، من طلب الإجازة ، ويكون على البسائع هغم التعويض عن المبيد المديم ،

# مبحث خيسار الرؤية وبيع الغاثب

قد علمت مما تقدم أنه يشترط لمدة ألبيع أن يكون المبيع والثمن مطومين البائع والثمن مطومين البائع والمشترى ، فلا يصح بيع المجهول جهالة تدغى الى التنازع بين المتبليمن ، وغرض الشريمة السمحة من ذلك حسن جميل : لأنها أنما تريد القضاء على تقدى القصسومات بين الناس ، وقط التنازع والشقاق مزبينهم ، فلهذا قضت بفساد عقود البيع التي من شائها أثارة التنازع والمصومات ، وهذا القدر متفق عليه بين أثمة المذاهب الأربعة كما تقدم في شرائط البيع ، والمتمم قد اختلفوا في بعض الصور التي لم يكن المبيع فيها وأشما من جميع جهاته ، والتي يكن فيها المبيع مجهولا ولكن يمكن المقاها على التنسازع بسبب آخسر ، ومن ذلك بيع يكن فيها المبتر بشيار الرؤية ، فان معظمهم على مسعته على تقصيل هوضسح في أسفل المسعيفة() ،

 العمورة الرابعة: أن يدل حال العيب على أنه تديم كما أذا كان بالهيم أثر شسجة مندملة ولم يعض على المبيع سوى بوم واحد مثلا ، هانه لا يتصور أن تكون قد وجدت الشجة واندمات عند المشترى . وفي هذه الحالة يكون القول للمشترى بلا يمن ،

الصورة الخامسة : أن يدل هال ألهيب على أنه هادث كجرح جديد لم يجك ، والبيع والقبض قد مضى عليه زمن طويل ، وفي هدد العالة يكون القول للبائم بلا يمن ،

(أ) الشافعية سقانوا: لا يصبح بيم اله ثب عد رؤية الملكين أو أعدهما ، سواه كان البيع غائبا عن مجلس المقد راسا ، أو موجودا به واكنه مستنز لم يظهر لهما ، ولا فرق ف ذلك بين أن يوصف بعسفة تنبن جنسبه كان يقول : بمثل ارديا عن القمح الهندى أو القمح البلدى ، أو لا ، كان يقول : بمثل ارديا من القمح ، ولم يسخكر أنه هسدى أو بلدى ، غانه ما دام خائبا عن رؤيتهما هان بيمه لا يصمح على أى حسال ، وهذا القسول هو الأظهر عدم ، وهنساك قول آخر خلاف الأظهر ، وهو أنه يصمح بيم المثلب ان علم جنسه بوصف عدم ما في المثال الأول ، والقول النائبي موافق لما ذهب الله الأكمة الثلاثة من مسمتيم بينه كمساف المثانية من مسمتيم المشترى الفيسار في رده عدد رؤيته كمسال الأنهي المشترى الفيسار في رده عدد رؤيته كمساستمرف هن التفصيل الآتي :

ورؤية المبيع عد الشافعية تكفى عن شمه ودُوقه فيها يذلق ويشم ، كالمسل والسمن والمناكبة ودعو ذلك ، فان بيمها يصحع من غير ذرق وشم اكتفاء برؤيتها ، فاذا ما وجد بها عيا كان له الفيار في ردما ، وكذلك يكتفى برؤية المبيع من معرفة عدده أو رزنه أو كيله أو زرعه ، فلو قسال : بمتسك هذه المسيرة « الكومة في من القمح مثال وهو يجهأن أفيانها فان بيمسا يصحح متى عليتها ، ولا يهكه بمعلينتها أن يعرف لادرها بالهيمن والجماعين والجماعية الورة كان يمتله أعدانا جاراً بأنها موضوعة ألي أو من

سمستوية فظهر أنها موضوعة على فريضها مرتفع وبعضها منخفض فاغتر فى ذلك فى التعديره الهان البيع يكون فاسدا ، لها أن دأن لا يعتقد ذلك ولكنه ينفل فان البيع : مح يكون له الفيار فى ردها ، على أن بيع أسسبرة بدون كيسل مكروه ، لأن الحسس والنفهين فيها لا يكون صحيحا ذالها ، فقد يقدر أنها عشرة «كيلات» فيظهر أنها سستة لتراكم أيها المروع والهزون والمصدود فانه يدد شراؤه بالرؤية وان لم يعرف عدد ووزنه بدون كراهة ،

ولا يشترط أن رؤية المبيع أن تكون حاصلة عند المقد ، بل تكفى رؤيته تبل المقد بثراً ألا يكون مما يبقى على هاله فلا يتغير عند المقسد ، وذلك كبيسے الأرض والآئية والمعديد والنطاس ونصو ذلك مما لا يتغير ، فاذا رآه ثم اشتراه بمد زمن من غير آن براه مو أخرى مله بعث على هاله كالفائه، والطمام الذي يسرع مرة أخرى فله بعث قالب قالبه كالفائه لا يصبح ، فضاده ، فله اذا رآه ثم آراد شراءه بعد مضى زمن يتغير فيه علله قالبا فله لا يصبح ، وكذلك لا يشترط رؤية حميم المبيع أن كانت رؤية بعضه تدل طى الباتي ، فاذا آراد على باليها ، وهذا معروف بالشراء على المينة أذ يتول المسترى البائم : أرضى عيدة المقصم على باليها ، وهذا معروف بالشراء على المينة أن يتول المسترى البائم : أرضى عيدة المقصم الذي عددى على رؤيته ويسسميه المنقواء بالنموذج — بتشديد النون وفتها — ويشترط في صمة البيع على المينة آن يكون البيع متسادى الأجزاء ، وأن يقسول البلتم للمشترى : بمتك القمح الذي عندى مثلا مم البيع على المينة أن يكون المينة مع على رؤيته ويتم بالمية المناس كان المنترى في هذه المينة لم ير شيئا من المبيع ، وكذلك أذا باعه العيدة وعده وباعه ما عده وحده قائسه لا المائم منظى بتشرة تستر ما ينتضم به منه فإن له أموالا : الموالا ، أموالا : أن المشترى ق هذه المسالة يكون قد اشترى ما أم بره لا هو ولابصفه ، اذا كان المبيم منظى بتشرة تستر ما ينتضم به منه فإن له أموالا :

المالة آلأولى: أن تكدون له تشرتان طبيعينان: تشرة تلامت جسمه الذى يؤكل أو يتنقع به وقشرة فوقها ، وذلك كالبندق واللوز والقصب ، وفى هذه المالة أن كانت المشرة التى من فوق تستر القشرة التى تليها كلها فأن البيح حينئذ لا يكون مرشيا ، أما أن كانت المشرة التى من فسوق لا تستر القشرة التى تليها كلها كالقصب فأن تشرته المليا لاتستر كعبه كلها فأنه يكون مرشيا ، لأن رقية البمض تدل على رؤية الباتى ، ويكتلى برؤية القشرة التى تلامت المسبح كلها أو بمضها بشرط أن تكون القشرة مافظة لبقائه بحيث أو نزعت لم يمكن أدخاره ، وأذا كان له تشرتان كذلك ولكن القشرة التى تلامتى المجسم لم تتمقد يمكن أدخاره ، فإذا كان له تشرتان كذلك ولكن القشرة التى تلامتى المجسم لم تتمقد كالفول الأخضر هانه يكتفى برؤية القشرة المالة ، لأن المقشرة التى لم تتمقد تؤكل مع المجسم فكان به يقشرة المجارة واحدة ،

المالة الثانية : أن يكون له تشرق طبيعية ولكن لا يتوقف عليها صيانته وبقاؤه كالدر في =

م مدنه غان ادخاره وحفظه لا يتوقف على و جوده فى المسدة، ومثله المسك فى غارته فنه تى ت يتوقف بقاؤه على وجوده غدما ، قان مثل ذلك لا يصحح بيعه الا أذا أخرج من قشره ، ولا بر د على هذا القطن فى قشره ، قان قشره حافظ له من الفسساد ومع ذلك لا يصح بيعه تبل عقده ، غان عدم تفتحه أتى من كوئه لم يبد صلاحه ،

المالة الثالثة: أن تكون له قشرة مداعية وتحت هذه مسورتان: المصورة الأولى: أن يكون ما في داخل القشرة مقصدود لذاته كالقطن في لللحف والرتبة ، على قد بقمسد شراؤه بدون قشرته ، وحكم هذه المصورة : أنه لابد من رؤيته كله أو بعضه على الراجع ، السورة الثلثية : أن لا يكون ما في داخل القشرة مقصودا كالجية البلائية بالقمل ونعوه ، وفي هذه المصورة لا يلزم رؤية هشو ها لأنه ليس مقصودا بالشراء ، ويجيز شرا، اللتاع بدون رؤيته وهو شراب يؤخذ من الزبيب ويوضع في كيزان « علب » تسامعا ، لأن وجود في العاب مسدودا عليه لمسلحته ومثله « الحربة » ونعوها ،

واذ قد علمت أن رؤية بعض المبيم الدالة على الباقى كافية ، فانك تمام أن ذلك يضاف بلفتاك الموال البيم ، هاذا أشترى دارا هلاه لا يكفى أن يرى ظاهرها أو مستها ، الأن رؤية ناك يضاف فلا يدل على باقبها عام هذا اشترى دارا هلاه لا يكفى أن يرى ظاهرها أو مستها ، الأن يرى جميع مرافقها من هجر ودورة مياه وسقوف وسطوح وجدران الخ ، و آذا أشترى بستانا هانه لا يكفى فى رؤيته معرفة حدوده ومساهته. لم لا بد من أن يرى أشباره وجدراته ومجارى المياه التي يسقى منها ، و إذا أشترى دابة لا يكلى رؤية بمضها مل لا مد من رؤيتها كلها ، نامم لا يشترط أن يرى أسنانها ولسانها ، واذا أشترى ثوبا هانه لا يكون مرئيا له الا إذا تشره هتى ينظر الى جميع ما نيه ، واذا كان مناف المركزي مرئيا الا اذا قلمه ، وهكذا فى كل شىء مفتاف الأجزاء ، فان رؤية بمضه لا يدل طى رؤية الباقي ، هاذا ببع فى هذه العالمة لا يصمع لعدم رؤيته ،

العندية - قالوا: لا يصح بهم الفائد الذي لم يره العاقدان ، سسواه كان موجودا بمجلس العقد أو لا ، و انما يصح بهم الفائد : الأول : أن يكون المهيم معلوكا للبائم ، الفائن النبيته بما يرفم الحيالة الملعشة عنه ، قان كان حاضرا بالجلس ولسكنه مستتر عن نظر الشرى مبينه بيانه الإشارة الله كان يقول له : بمتك الميوان الوجود في كبي ، أو بمتك المائدي ، و أن كان غائب على الجلس غينيني أن يبينه أما بالاشارة الميكانه أو بوصفه ، أو بالمسائنة ، و أن كان غائب عدوده ، مثال الأول أن يقول : بمتك الحيوان الوجود أن الدار الفائني وليس في الدار سوى هذا المديرة و مشائل المسائن ، بمتك المسترى ، و مشائل الثانية ، ومؤل يهم المسرى يسكذا ، ومؤا يجب فيه ذكر القسوية كان يبين كدره ، كالرب والكيلة ، ومثله كل مكيل أو موزون أو معدود أو مذروع غانه ينيني أن يبين تدره ، ورمشا الربي المدودة ، ومثل الرئي المدودة ، ومثلا الرئيم أن يبين كون المدودة ، ومثلا الرئيس المدودة ، ومثلا الرئيس أن يبين كون المدودة ، ومثلا الرئيس أن يبين كون المدودة ، ومثلا الرئيس المدودة ، ومثلا الرئيس أن يبين كون المدودة ، ومثلا الرئيس أنه الرئيس أنه المدودة ، ومثلا الرئيس أنه الرئيس أنه المدودة ، ومثلا الرئيس أنه الكرا المدودة ، ومثلا الرئيس أنه الرئيس أنه المدودة ، ومثلا الرئيس أنه المدودة ، ومثلا المدودة ، ومثلا الرئيس أنه المدودة ، ومثلا الرئيس أنه المدودة المدودة ، ومثلا

 خيصيح بيع الغائب المعلوك اذا بين ما يرفع الجهالة الفاحشة كما ذكرنا ، ولا تضر جهالته اليسيرة لأنها ترتفع بخيار الرؤية ، الأنه اذا اشتراه على هذه الصفة كان له الغيار في اهضاء المقد ورده عند رؤيته ، بدون أن يشترط ذلك ، الأن خيار الرؤية يشبت بغير شرط، أما اذا باع شيئا ولم يصفه ولم يكن مرئياللمشترى كان كان حاضرا في المجلس ولكد.. مستتر كالمضطة الموجودة في الكيس « الزكيبة » ولم يشر البائع اليها فانه يكون فاسدا على الصفيح ، وصفح بمضهم جوازه ولكن المتحد الأول ه

آواً ورث شخص عينا فباعها قبل رؤيتها غانه لا خيار له ، لأن البسائع لا خيار له في بيع ما لم يسره بالاجماع السكوتي ، لانه وقسع الحكم به في محضر من الصحابة ، ولم يسرو عن ولحد منهم خلافسه .

ويثبت غيار الرؤية في أربعة مواضع : الاول : الاعيان اللازم تعيينها بحيث لا تكون دينا في الذمة كما اذا اشترى مقدارا معينا من الحنطة غائبا عنه على أن يستلمه • أما اذا أشكراً وعلى أن يكون دينا في ذمة البائع غانه لا يثبت فيه خيار الرؤية ، لأنه يكون مسلما ، ولميس في المسلم عبه خيار رؤية نعم اذا كان رأس مال المسلم « الثمن » عينا غانه يثبت فيه هيار الرؤية المسلم اليه « البائم » ، أما الاثمان المالمية « الدراهم والدنانير » فياد لا يثبت فيه خيار لا يثبت فيه خيار الرؤية ، واذا كان المباعم الداء من أهدد المنقدين غانه يثبت فيه خيار الرؤية ،

الثاني الانجارة: هاذا استأجر أرضـاهمدودة لم يراها كان له المثيار في ردها عد رؤيتها ه

الثالث: القسمة: هاذا كان شريكا لآخر فى عين غانتسمها معه ولم يبرها كان له خيسار الرح عد رؤيتها ، ولكن لا يثبت خيار الرؤية في قسمة ذوات الأمثال كالكيلات والوزونات ، فلو افتساما حنطة موصوفة بدون رؤية في ماعسدا ذلك من الأجناس المختلفة والأشياء التي من نوع واحد غير مثل كالمياب المتحد نوعها ءوالبقر فقط ، والفنسم ، الرابم : الصلح عن دعوى المسال على شيء معين ، غساذا ادعى شخص أن له عند آخسر مالا فاصلح معه على أن يعطيه عينا لم يرها كان له المفيار في ردها عند رؤيتهسا ،

ويستط غيار الرؤية بامور : أولا : أن يحدث عبب في المبيع وهو في يد المشترى أنانه لا يكون صيئط المواث تمبير فيه ( المبيع ) كما اذا خرق في رده بغيار الرؤية ، ثانيا أن يتمفر رده بأحداث تمبير فيه ( المبيع ) كما اذا خرق فريساً ليفيطه > ثالثا : أن يتمرف فيه تصرفا غير قابل المفسيخ كالاعتاق ، رابما : أن يتمرف فيه تمرفا بوجب حقا اللغير كان يرقحه > فاذا الشعرى شيئاً لم يره ثم رهند سقط حقه في الكيار ، سواه كان ذلك التصرف قبل رؤية المبتم أن يعدد ، وكذلك أذا باعه بيما بالسا بدون أن يشترط الفسه ( البائم ) المغيار أن المبرد كذلك، هان ذلك يسقط حقه في الرد بالسيع أو بعدها المفسه ( البائم ) المغيار أن يتمرض نظاك، هان ذلك يستعلم حقه في الرد المبرد ألم ورؤية المبتم أن بعدها الشعر ، ولكن بشرطه

آن يكون ذلك التصرف بعد رؤية المبيع لاقبله ، مثال ذلك . أن يشترط سلمة لم يرها ثم ببيعها على أن يكون له ( البائم ) الخيار فان كان ذلك بعد رؤيتها سقط حقه في خيار الرؤية ، على أن يكون له ( البائم ) الخيار فان كان ذلك بعد رؤيتها سقط حقه في فليم ، أو رديا لاحد ولم يسلمها له ، فان كان ذلك قبل رؤيتها فان حقه في الرد بخيار الرؤية لا يستط ، أو الأكان بعد رؤيته فانه يستقط بذلك اذا الشتري أرضا لم يرها وكان بجوارها أرضية في هذا بن بالشعة ، فان خيار سيقط بذلك بعد الرؤية لا قبلها ، صادسا : أن يقبض المبيع بعد رؤيته الساما : أن يقبض المبيع بعد رؤيته سابعا : أن يرسل رسوله ليحمله الى داره فان خيار ، سيط المناز على المناز على عاد ما أعلى داره فان خيار ، الشتري أرضا لم يرها ثم أعارها في خياره على دار المشتري عساد حقه في الخيار ، تاسما : اذا بشعري أرضا لم يرها ثم أعارها في خياره على دارها المستمير ، أو اشتري أنوابا فلبس واحذا منا غياره يبطل في الجميم ،

وبالجملة فكل ما مبطل خيار الشرط: بيطل خيار الرؤية الا الأشياء التى لا تبطل خبسر الرؤية قبل رؤية المبيع بالخيار ، وعرض المبيع على المبيع ، والعبسة بلا تسليم ، فانها تبطل شرط الغيسار ولا تعطل خيسار الرؤية .

هذا ولا يتألفت غبار الرؤية بوقت عقاذار آه ثم مضت مدة بعد رؤيته يتعكن غيها من نسم العقد ولم مفسخه غان خياره لا يستطاعي الأمسح -

وينفسخ البيم بخبار الرؤية بقول الشترى : ردت ، ولكن يشترط لصحة الرد أن يعلم البائم بذلك ، سواه رضى أو لم يرضى ، ولايتوقف الرد على القضاه ، ولا يعنم الخيسار الك للمشترى ، فاذا تصرف فيه على الوجه المتعسدم جاز تصرفه وبطسل خيساره ولزمه الدن ، وكذا أذا هلك في بده أو تعذر عليه رده كما تقسدم ه

ررقية البعض الدالة على الباتي كلية عاداً رأى بعض المبيع قبل المقد معصل له بطك الرقية العلم بباقى المبيع لا يكون لسه هق خيار الرقية و لانه يكون قد اشترى ما قد راه في هذه العمالة ، وانسا تكفي رقية المعضى اذا كان المبيع متساوى الأجزاء كأن كان مكيلا أو موزونا و غاذا رأى المشترى معوقت المعمود عينته و لو الزبيب أو التهر أو البندق أو البندق أو الله أو المناز أو الله فيلر الرقية و الا اذا كان كان مكيل البند أو الله فيلر الرقية و الا المناز أن كان مكيل الرقية و الا المناز أو المن

عيكن جس الشياء اللتي تشعري الكلهافهما ، علو جسمًا أعين كبي طَلْك أَنْ لَالِهَا -

أما الشاة التي تشترى المقتية ﴿ للبنبل الالتجارة › فان رؤيتها تكون بالنظر الى جسوها،
 ورؤية البقرة المطوب تكون بالنظر الى ضرعها •

أما الدور غانه لابد من رؤية داخلها ورؤية حجرها ومرافقها اذا كانت مشتملة على ذلك ، لأن رؤية خارجها لا يدل على رؤية باقيها •

لا تكفى رؤية الدعن ونموه من خارج الزجاح ، كما لا تكفى رؤية المبيع فى المرآة لؤنه لم يصرد عينه : وإذا رأى سمكا فى ماه يمكن تناوله بدون اصطياد فقيل : تكفى هذه الرؤية، وقبل لا تكفى وأن اختلف البائم والشترى فى صفة المبيع بأن قال المشترى : لم أجسد المبيم طي الصفة التي رأيت بها المبية ، وتسال البائم : هو على تلك الصفة فلا يخلو : أما أن تكون المبية موجودة فلنها تمرض على أهل أهل المجبرة فيتضح العال ، أما أن كانت قد ضاحت فأن كان المبيع حاضرا ولكنه مستور فى يسر « زكيبة » - كان القول للبائم والبيئة للمشترى ؛ لأنهما فى هذه الحالة يكونان متفقين على ألمي عدن المبيع مي الماضرة المسترى لم ينكر على المبيغ على المشترى ينكر كون هذا هي المبية مقالدون ، المبيع مائيا المنترى ينكر كون هذا هي المبيد ويكون القيولة له و

الملكية ــ قالوا: اذا باع سلمة غائبة لم يرها المشترى فان ذلك له حالتان: المسالة الأولى: أن تكون غائبة عن رؤية المشترى ولكنها حاضرة في مجلس المقد ، كالمنطبة في الكيس ، والسكر في الصندوق ، وفي هدوالمالة لا يصبح البيع الا برؤية السلمة ما لم يكن في فقصها ضرر وفسساد ، كالمالة الثانية ،أن تكون غائبة عن مجلس المقد ، سسواه كانت بالبلد ، وسسواه أمكن حضورها بسهولة أولا ، وفي هذه الماللة يمسح بديها بدون رؤيبة الا اذا تمقل يمح بديها بدون رؤيبة الا اذا تمقل مواهد من أمرين : أحدهما : وصف السلمة بما يمين نوعها أو جنسها : ثانيهما : أن يشترط المغيار برؤية البيع ، فان باع صلمة بيما باتبادون أن يراها المشترى وبدون أن توصيف المهناد به من غير البائع ، «أو من البائع على المقتمد » فان البيع يقع فاسدا ، وأما أذا وصف له فانه يقت صعيدا ، ولا يكون له المفيار عند رؤيتها الا اذا كانت مصنية ، أو كانت على غير الصفة التي اشتراها عليها كما ياتي بعد هذا ، أما اذا باع صلمة بشرط أن يكون للمشترى المقيار وقد رئيتها و

ويعتبر المبيع مرتبا برقية بعضه أن كان عثلها أو مكيلا كالقمع ، أو موزونا كالفطن ، أو معدودا كالبيض ، أما غير المتلى وهو الذي يقيم بلا كيسل، أو وزن أو عسد . غان رقية بعضه لا تكفى على ظاهر الذهب ، غاذا بام قصيبا رأي المعترى بعضه 3 مينته » شسان المبيع يصبح ، وعثل رقية السينة سماع ما كتب من وصفها في البوطامج « دفاتر المتساجر » . وإذا كان المبيع فيمية كالرمان والمهرو والميفري والميفري المعارض عالمه يكلمي ورقية حد « بعضه أيضا وأن لم يكسره ويعرف ما فى دا غله ، هاذا وجد الباقى مفالفا لما رآه مغالفة سيمة غلا كلام له ، وأن وجده مخالفا مغالفه شديدة كان له الفيلر فى امساكه ورده ، وأذا كان بال عنى الذى رآه عيبا علمسه ولكنه تسامح فيسه ، فان كان ذلك العيب ممسا يغلب وجوده فى جميع المبيع كالسوس هانه لا كلام المشترى لأنه علمت ورضى به وأن كان مما يرجد فى البحض الذى رآه ويظن أن الباقى سليم كأعلى الكيس الذى أسابه بلسل فغيره يلن له رده أذا رآه كلسه متفيرا ، وأذا رأى المبيع قبل المقد بزمن لا يتغير فيه عسادة غانه يمح شراؤه بهلا شرط ، أما أذا رآء قبل ذلك بزمن يتغير فيه عادة فانه لا يمسح المبيع بدون شرط الفيسار عدر رؤيته ه

وان المتلف البائع والمسترى في ذلك مقال المسترى : أن صفته التي اشتريته عليهسا تغيرت ، وقال البائم : لم تتغير ، غانه يسأل في ذلك أهمل الغبرة ، هل ألمدة التي بين رؤيته قبل البيم ورؤيته بعده يتغير فيها ألمبيم عمادة أو لا ؟ قان جزم بأنه يتغير كان القول للمشترى ، وأن جزم بأنه لا يتمير كان القول للبائع ، ولا يمين على وأحد منهما ، ومثل ذلك ما إذا رجع التنبير أو عدمه فانه يكون القول للمشترى إذا قال أهـل الشبرة : إنه يظن أنه يتغير ، ويكون القول للبائم أذا قال أهسل الخبرة ، أنه ينان أنه لا يتغير ، ولكن يعلف من رجسم له في هذه المعالة ، أما أذا شسك أهسل الغبرة فلم يجزم بشيء ، ولم يرجع شيئًا كان على البائع أن يحلف بأن المبيع باق على الصفة التي رآه بها المسترى ويتم البيع . وان أختلفا قيمًا اشتراء على وصفه بالبرنامج ﴿ الدفتر ﴾ فقال الشترى : أنه وجده على غير المكتوب في الدفتر ، وقال البائع : إن البيع موافق لما كتبه في الدفتر وأن المسترى هام بغير البيع ، كان القول للبائم بيمينه ، هيظف بأن الذي باعه موافق للمكتوب ، فأن علف نسلا شيَّ، وان نكل علف المُشترى أنه لم يغير ما وجده ، قان علف قلمه رده على البائم ، وان أبي لزمه ما أتى به ، ولا شيءله على البائع وهــل يصح البائع أن يبيـــع أنائب مع اشتراط تعجيل دفع الثمن أو لا الوايضا همل يصح المشترى أن يتطوع بدفع الثمن معجلا من غير شرط أو لا ? والجواب أن في ذلك أحوالاً : أحدها : أن يكون المبيم النائب عنسارا والبيع بات لا خيار فيه ، وفحذه الحالة يجوز للبسائع أن يشترط تعجيلًا نتخ الثمن بشرط أن يكون المشترى قد اشترى فلك الجبيع على وصف غسيد المبلكع ۽ أما اذا اشتراه على وصف البائع خانه لا يصبح اشتر اطا تعجيل الثَّمَن ، ولكن يصبح للمشترى أن يتطوخ بدام النَّمن ، الحالة الثانية : أن يكون المبيسم حقارا واكنه اشتراه بشرط الخيار أو الالهامار، ولى هذه العالة لا يصبح اشتراط تعجيل دغم الثمن ولا التطوع بعقصه م

المالة الثانثة أن يكون الجبيع المفتف غير هلل ، وفي هذه المهالة يسمع اشتراط تعميل دنع الثمن باربمة شروط : المدها : أن يكون البيع بلتا لا خيار فيه ، ثانيها : أن يكون ك اشتراه بناء طبي رؤية سفيقة طبي المقد أو وصف غير البلاح ، ثالثها : أن لا يكون الجبيع ~ = بميدا عن معل المقد مسافة تزيد على يومين •

المتابلة - تالوا: يصح بيم الخائب بشرطين : الأول : أن يكون المبيح من الأشياء التي يصح فيها السلم ، وهي الأشياء التي يصح فيها السلم ، وهي الأشياء التي يمكن تعيينها بالوصف كالمكيلات والموزونات ، هاته يمكن ضبطها بالكيل والوزن ، فيصح ف الحنطة المسلوية والأرض ، بخلاف المصدود المختلفة الفراده كالرمان والتفاح فان بعضه كبير وبعضه صغير ، وكالجواهر المختلفة وغير فيما مساتى في السلم ،

الثانى: أن يصفه بالصفات التى تضبطه ، وهى الأوصاف التى يترتب على ذكرها وعدمه المتلاف فى الثمن غالبا وهى التى تكبى فى السلم ، هاذا باع سلمة غائبة فسائده يجب أن يذكر جنسها كان يقول مثلا : أبيمك تصرائم يذكر نوعها فيقول : تصر أسيوطى ، أو زغولى ، أو واهى ، ثم يذكر قدر جه فيقول : صغير ، أو كبير ، ثم يذكر لونه فيقول : أهم أو أصغر وحكذا كل مبيع غائب كما سيأتى فى السلم ، غاذا أشترى شخص شيئا لم يسره ولم يوصف له أملا ، أو وصف له وصفا ناقصالا يضبطه فان المقد لا يصح ، ومثل المشترى فى ذلك البائم ، غاذا ورث شخص شيئا فى بلد بعيدة عنه ولم يوصف بوصف عضبطه فسانه فى خلك البائم ، غاذا ورث شخص شيئا فى بلد بعيدة عنه ولم يوصف بوصف يضبطه فسانه .

ثم أن البيع بالصفة ينقسم الى تسمين :

القسم الأول : أن يكون عينا مسينة باضافة أو أشارة أو نحوهما ، ولا قرق في ذلك بين أن يكون البيع فائبا عن مجلس المقد كاريقول : بعثك جملى « المسائب » ، أو يكون حاضرا فيه ولكنه معلى كالقمح في الكيس ،والتين في الكيس أيضسا ، والسكر في المصندوق و نحو خلك ، ويتعلق بهذا القسم أمكام : أولا : أن للمشترى المحق في رده اذا وجد فيب مبيا ، أو وجده غير مطابق المصفة التي اشتراه طبها وينفسخ المقد بذلك ، ثانيا : اذا تلف المبين على السائم ، وليس للمشترى المدى في ملك بدله ، لأن المحق و على عن المبيع على السائم ، وليس للمشترى المدى في ملك بدله ، لأن المحق وقع على عن المبيع ، فعلى تلف فسعة المحقد كبيع الماضر ، فاذا شرط البائح على نفسه ذلك بأن تسال : أبيممك هذه السلمة المائمة الموصوفة بكذا بشرط البائع على المدمة بطل المحد ، بشرط أنها أن لم تكن على هذه الممفة أعطيتك سلمة بدلها موصوفة بتلك الصفة بطل المحد ، عائلا المحد ، المتعل بدور المتعاقدين أن يتعرفا قبل البيع وقبل قبض المنعن متى تسم الإيجاب والمتورك عليم الماضر بالمجلس بدون فسرق «

للقسم الثانى: بيع موصوف غير معين باضافة أو الفسارة ونحوهما بشرط أن يذكر جميح صفاته التي تضبطه كما فى السلم ، وذلككان يقول: بمثك جملا أبيض سمينا قادرا على حمل كذا للي المسر صفاته ، وهذا النوع فى حكم السلم وليس ساما حقيقيا لأنه غير مؤجل ويتعلق به حكمان :

أهدهما : أن المشترى أن يرده اذا وجده على غير الصفة التي ذكرت له ولا ينفسخ ص

المند بذلك فللبائم أن بعطيه جملابدله متصفايتلك الصفة ، لأن المقد لم يقع على عيد على صين موصوفة منك الصفة ، ثانيهما : لا يجوز للمتعاقدين أن يتفوقا من المجلس قبل في البيع أو قبض ثهنه ، فان نفرقا قبل ذلك بطل المقد لأنه في معنى السلم ، وكذلك يمم أن يكون البيع في هذا انقسم بلفظسام أو سلف ، لأنه يكون هيئتذ سلما وهو يمم الا اذا كان البيع مؤجلا غير حسانومن هذا النوع ما يقع كليرا بين التجار في بدان المقتلفة هانهم يشترون الأشياء غير المهينة الموصوفة بالصفات التي تضبطها وقد لهدائه جسائذ »

أما النموذج د العينه » بعنح المين وتشديد الياء كان يريد قدها من القمسح فيفنزى. 
دبا على أنه من جنسه هنته باطل ، لأنه نميسر المبيع في هذه المطلة ، بطلال وقية البيغي 
دالة على الباقي كما اذا رأى ظاهر نوب غير عنقوش قان رؤية ظاهره تدن على باقيه ، أمنا 
إذا كان منقوشا نقوشا مختلفه رؤية بعضها الأيدل على رؤية الباقي غانها لا تكبي ، وكذاك 
زاراى ظاهر صبرة « كرمه » من القمح مثلاطله يكمى في رؤيسة البعمي لأن أجزاء هما 
تساوية عندل رؤية بعضها عنى الباقي ، أما إذا رأى ظاهسر كرمة مركبة من أجزاء معتلفة 
كما لهناست و واللوز والبلح والجوز والشووب غان رؤية ظاهرها لا يكفى ، بلد لابد 
ن أن يقلبها حتى يصحح بيمها «

ويصح البيم بالرقية السبعة على العقديزهن كمسا اذا رأى شيئًا ثم اشتراً، بعسد إليته ، ويشتعل هذا على ثلاث مسمور :

الصورة الأولى : أن يكون الجبيع مما لايطسراً عليه التنبير في المسدة رآه فيها قبل العد يقينسا ه

الصورة الثانية : أن يكون مما لا يطراعليه التشير في تلك المسدة ظاهرا ، وتتسدر المسدة بالنسبة التي تك شيء بحسب حاله عقالفاكية تتغير في مدة قريبة ، والعيوان يتغير أذا مفنى عليه زمن كثير ، والمقلر يتغير اذا مضي عليه زمن أكتسر ،

وهكم هذا : أن البيع يقع صحيحا في الصورتين ، سواه كان الميم في مكان تربيب أر بحيد ولو كان البائم غير قادر على تسليمه في الحسال ، ولكن يشسترط أن يتسدر على أستحضاره ، ثم أن وجسده المسترى لم يتغير على حاله فلا خيار ، وأن وجده متغيرا فلسه خسخ البيع على التراخى كخيار السيب ، ما لم يحصل منه ما يدل على الرضا مما تقدم في جعث خيسار الشرط ،

الصورة الثالثة : ثن يكون المبيع مما يطرأ عليه التنبيد في المسدة البني رآه فيها قبالاً العد يقينا أو ظنا أو شكا قان المقد لا يصح ، لأن المشترى يعلم به. في حذه الحسالة •

واذا المتلف المتعلقدان في الصفة لمفسال المسترى : بحث لي النسبوب على الدرمصري وقال البلام بل على آنه شسبلمي ، فو هسعل المسترى : أن الجبيع الذي رقبيته بيلموظامته هـ.

# مبحث البيح القاسد

#### وها يتملق بــه

الفاسد(۱) والباطل بمعنى واحد فى عقود البيع ، فكل فاسد باطل وبالعكس ، وهسو ما اختل فيه شئء من الشروط والأركان التى سبق ذكرها ، والبيوع الفاسدة كلها محرمة فيجب على الناس اجتنابها ، وهى كثيرة :

منها(٣) : بيع الجنين وهو فى بطن أمه ، كما اذا كانت عنده ناقة هامل فباع جنينها قبل أن تلده فان ذلك بيع فاسد لا يحل ، ويسمىذلك بيع الملاتفيح جمع ملقوهة : وهى ما في البطون عن الأجنة ،

=تغييت صفته ، وقاله البائع : بل هو باق على هاله ، غان القول فى الحالتين يكون للمشترى بيمينه .

(١) الحنفية ــ قالوا : أن الباطل والفاسد في البيع مختلفان ، فلكل واحد منهما ممنى بيغاير مُعنى الآخر ، فالباطل هو ما اختساءركنه أو مُعله ، وركن العقد هو بالايجاب والقبول كما تقدم ، فاذا الهتل ذلك الركن كان صدر من مجنون أو صبى لا يعقل ، كان البيم بالهسلا غير منعقد ، وكذلك اذا الهتل المصلوهو المبيع كأن كان ميتة أو دمسا أو خنزيرا هان البيع يكون بالحلا ، وأما الفاسد نمهو ما اختل فيه فير الركن والمحل كما اذا وقسم خلل فى الثمن بأن كان خمرا ، غاذا اشترى سلمة يصبح بيعها وجمل ثمنها خمرا انمقد البيسع فاسدا ينفذ بقبض المبيع ولكن على المشترى أن يدفع قيمته غير المفمر ، لأن الخمر لا يصلح ثمنا كمما تقدم ، وكذلك أذا وقع الخلل فيه من جهة كونه غير مقدور التسليم ، كما أذا باع سيئًا معسوبًا منه ولا يقدر على تسليمه ، أووقع الخلل فيه من جهة اشتراط شرط لايقتضيه المعد كما سيأتي ، غان البيع في هذه الأحوال يكون فاسدا لا باطلا ، ويعبرون عن الباطل بما لم يكر مشروعاً بأصله وومسقه ، ويريدون بأصله ركته ومعله كما عرقت ، ومعنى كون الركن مشروعاً ، أن لا يعرض له خلل ، ومعنىكون المعل مشروعاً : أن يكون مالا متقوماً ، وخد تة دم تعريف المال المتقوم، في تعريف البيع ويريدون بوصفه ما كان خارجا عن المسركن والمدل كالشرط المفالف لمقتضى المقدموكالشمينة فهي صفة تابعة له وان كان البيع يتوقف على الثمر أيضا ولكن الأصل فيه المبيع ، ولسذا يتقسخ البيع بهلاك المبيع دون هلاك المثمن لأن الثمن ليس مقصودا وانعا هــو وســيلة للانتقاع بالأعيان ، ماعتبر من هذه الناهية ومسنا خارجا عن البيع ، وهكم البيع الفاسد: أنه يقيد الملك بالقبض ، بخلاف البيع فانسه لا يغيد ألملك أصلا وسيأتي .

رامًا البيع الوقوف وهو بيسم ما تعلق به حق للفير فانه من أقسسام الصحيح ، لأنه يفتقد بدون أن يتوقف على القيض ه

(٢) الصنفية مد قالوًا ينبيع الماكليج ، وبيع حبل الحبلة ، وبيع المضامين باطل لا قاصد حـ

ومنها : نتاج انتتاج كما أذا كانت عنده تحية حامل قباع ما يتتاسل من هملها ، ويسمي هذا حيل الحيلة ، وهو ألحير فسادا من الأول.

ومنها: بيع ما فى أصلاب ذكور الميوانات من الذى ، ويسمى بيسع المسامين: أى ما تضمنته أصلاب الميوانات من الذى ، فمن كان عده جعل أو حمار أو ثور ونحوها وطلبه منه أحد ليستولد به أنثى دن جنسه ، فانه لا يحل له أن بييمه ماه ذلك الفحل ، لأن ماه الفحل ليس مالا منقوما حتى يباع فضلا عن كونه مقدور على تسليمه الأثه قد يمتنع عن أن يطرق الأنثى فلا يستطيع أحد اجباره ، وكما الايصح بيع منى الفحل ، فكذلك لا تصح (١) اجارته لن يطلبه ليطرق الأنثى ، ويتبغى لن يملكه أن يصريه خصوصا اذا توقف عليه التناسل و جهته ، غاذا أبى أن يعربه فانه يصح أن يستجره منه مدة لمعل مطلق بهيث لا يذكر انزاءه على الأنثى ولا غيره وله بمد ذلك أن يستحمله فى هذا الغرض ه

### مبعث البيع بشرط

ومن البيوع الفاسدة البيع بشرط غاسدلا يقتضيه العقد ، وفي بيسانه تفصيل في الذاهب(٢) ه

.. للعلة المذكورة ، فالخلل في المبيع يوجب بطلان العد كما عرفت •

(۱) المالكية - قالوا : يصبح استثمار الفعل ليطرق الأنثى من جنسه لتمصل زمانا عكيوم أويومين ، أو ليطرقها مرة أو مرتين ، أو مرأت متحددة عنان هملت - ويعرف حطها باعر أضبها عن قبول الفحل - كان الصلحبه المدق فى أجرة المدة التي قضاها عنده ، أو المرات الذي طرق بها الأنثى غيصاسب بنسبة ذلك من أصل الأجر كاما تأكير ميدون تمييزهان أو مرات حتى تحمل الأنثى غانها اجارة فاسدة لجهالة ذلك ، وربما لا تحمل الأنثى مطلقا فيقع النزاع بينهما ، ومن ذلك ما أذ باخ شخص لآخر سلمة بشرط أن ينفق عليه صدة حياته كأن قال نه : بعتك دارى بشرط أن نفق على نفقة المثل ما دمت حيا ، فان البيم يفسد في هذه المالة لجهالة مدة الحياة ، نعم أذا عن مدة ملومة كأن قال له : بمتك دارى على أن تنفق على عشر سنني مثلا فانه يصحبحواذا مات البائم أثناء المدة انتقل حقه فورتته أو لبيت ألمال ، أما اذا قال له : وهبتسك دارى لتنفق على مصدة المياة ، أو مدة مسية فانه لا يصحح ،

(٣) المتفية \_ تناوا : انما يقسد البيم بالشرط اذا كان الشرط مقارنا المسكما اذا المتحد المقد ، قال المتحد المقد ، قال أنه بمثل هذه أحدار بشرط أن تقرضني مئة جنيه فهذا الشرط فاسد يفسد المقد ، بميث اذا قبض المشترى الدار ينفذ المقد ويلزم بقيمة الجبيع كما هو حكم البيم الفاسد في كل أمثلت ، فاذا تم البيسع ولم يكن الشرط مقدارا اله ، بل جاه بعده قلا يلة وتر به أي الأصح ، وضابط الشرط المفاسد ما اجهم فيه أهود :

أهدما : أن يكون الشرط لا يقتضيه الخد : ومعنى كون المد لايتنميه أنه لاينهم من صيفته بدون ذكره ، نمثال مايتتضيه المقد: تسليم البنيع على الباشع وتسليم الثمن علنها الشعرى فان المقد يقتضى ذلك بصيفته عفاذا شرط فى المقد تسليم الهبيع أو تسليم الثمن كان شرطا يقتضيه المقد ، وهنال ما لا يقتضيه المقد ما اذا باع بشرطقرضه كما مثل أولا فان القرض لا يفهم من صيفة المقد بدون ذكره .

أنياً : أن يكون الشرط غير ملاقم للمقديمان كان ملاقما للمقد وارالم يكن مقتضاه غان البيم يكون مصوحا ، ومعنى كونه يلاقم المقد ، أنه يؤكد ما يوجبه المقد ، ومثاله أن يبيم شيئا بشرط أن يحضر له المشترى كفيلابالثمن غان الكفيل يؤكد ما يوجبه المقد حد من دفع الشمن ، ويشترط أن الكفيل أن يكون معلوه بالاشارة أو التسمية ، وأن يقبل الكفالة في مجلس المقد نه حضر قبل أن يتفسري المائدان ، غاذا لم يكن الكفيل معينا ولاهسمي فالمقد في مصر قبل أن يتفسري المائدان ، غاذا لم يكن الكفيل معينا ولاهسمي فالمقد فاسد ، وأذا كان الكفيل معينا ولاهسمي فالمقد فاسد ، وأذا كان الكفيل عالمرا في مجلس المقد وأبى أن بقبل الكفالة حتى المترقا ، أو اشتخلا بعمل آخر كان المقد فاسدا أو الشري عدد بالثمن رهنا فان ذلك الشرط يؤكد معنى البيع ، ويشترط في الرمن أن يكون معلوما بالاشارة أو التسمية ، فأن لم يكن الرمن معلوما ولكن سماه المشترى فقط غان كان عرضا لم يجوز ، أما أن كان مكيلا أو يرعنه المشترى رهنا بدون أن يسمى مسيئا قان البيع يكون فاسدا الا أذا تراضيا على تسمين الرمن معيدا ولا مسمى كان شرط البائن على يرعنه المشترى رهنا بدون أن يسمى شسيئا قان البيع يكون فاسدا الا أذا تراضيا على تسمين المرمن في للجلس ودفعه الشترى اليسه قبل أن يتقرقا ، أو دفع المشترى الثمن ممجلا قان المالية ،

ثالثا : أن يكون الشرط قد ورد الشرع بجوازه وان كان لا يقتضيه المقد ولا يائلهه كشرط الشيار والأجل ، ومثل ورود الشرع فذلك الشرط المتعارف ، وذلك كما اذا اشترى « جزمة » بشرط أن يضيط البائم أزرارها ، غان الشرط فى ذلك متعارف غيصح البيع ، وكذا اذا اشترى هذاء جديدا « جزمة أو هداسا » بشرط أن يضيط المبائم له المدلس القديم ، أو اشترى قبقابا بشرط أن يسعره البائع أو يعمر له قبقابه القديم ، غان هذا البيع مصحيح لأن المرض جرى على هذا.

رابحا : أن يكون لأهد المتصافدين غيهمنفمة ، فان لم يكن فيه لأهد المتصافدين مفقمة فلغه لا يفسد المقد ولو كان لا يقتفسيه ولايلائمه ولم يرد به الشرع ولا العرف .

ويتصح من هذا أن الشرط الفاسد : هوما كان شرطا لا يقتضيه المقد ولا يلائمه ولم يرد به الشرع ولا العرف ، وكان لأحد المتعاقدين فيه منفعة .

وقد علمت مما تقدم أن حكم البيع الفاسد: هو ثبــوت الملك بعد قبضـــه ، هاذا قبض المشترى المبيع باذن البــائع سواء كان الاذن سريها كان قال له : هذ السلمة المتي الشترينها، أو كان ضمنا بأن تبضب في مجلس المقــد بحضرة البائع ولم ينهه البائع عنه ولم يكن فيه خيار شرط ، ويستندى من ذلك ثارتة آمور : الأول: بيع الهازل قان البيع لا يملك بقبضه .

الثاني : أن يشترى الأب من مال طفله سلمة لنفسه ، قان البيع يقع فاسدا ، ولايملكه الأب بالقبض وانما يملكه بالاستعمال ،

الثلاث: أن يبيع الأب من ماله لطفله ، ويكون البيع فى الأمور الثلاثة أمانة فى يد المشترى ، واذا ملك المسترى فى البيع الفاسد المبيع بقبضـــه كان له حق التصرف فيه تصرف المالك ، ولا شفعة لجاره فيه ، ولو كان عقارا الافى أمور : منها : أنه لا يحل له أكله ولا لسبه ،

ويتضبح لك مما تقدم أن البيع لا بيطلبالشرط فى مواشع أهمها ما يلى (١) أذا باع شرط رهن معلوم باشارة أو تسمية ١٥) أذا باع بشرط كليل حاشر أو غائب ولكنه حضر تشيئا بشرط رهن معلوم باشارة أو تسمية ١٥) أذا باع بشرط كليل حاشر أن علم فان البيع يفسد ، ولا أن الشرى من (٤) أذا باع بشرط أن يحيل البسائم باللهن على غيره ، (٤) أذا باع بشرط أنهاد الشرط المدال المؤتم و ثلاثة أيام » ، (٢) أذا باع بشرط أن النيقد الشن ، فأذا أنم يقده الى تلاثة أيام ملا بيع بينهما ، (٧) أذا الشنرى بشرط تأجيب الشن أنها أنه أنه المنافرة بالمؤتم المؤتم المؤت

الشافعية ... قالوا : للشروط في عقسد البيع خمسة أحوال :

الحالة الأولى: أن يكون الشرط مقتضى العقد « ومقتضى المقد هو ما رتبه الشارع عليه » فحقد البيع رتب عليه الشارع دلك المبيع والثمن بقبضه ، فاذا استرط المسترى قبض المبيع والبائع قبض ادتمن ، كان ذلك الشرط مقتضى المقد فيصح ، وكذلك أذا اشترى شيئا بشرط أن يرده اذا وجد فيسه عيسا فان ذلك الشرط صحيح ، لأن الشارع قد رتب على عقد المفعة بالمبع ، والحيب يتافى ذلك فهو شرطيقتضيه المقد .

المثلة الثانية: أن يكون الشرط لمسمة العقد كأن يشترط قطع الثعرة ، غانه لا يصحح شراء الثمرة قبل غلهور صالاهها بدون أن يشترط قطعه دعا بيأتي ، فالشرط في هذه المهسالة ضروري لمسمة العقد م

للطالة الثالثة : أن يكون الشرط فيسه مصلحة كما أذا أشترى دابة شرط كونها هاملاه غان هذا الشرط فيه مصلحة والدمّ ، ومثل ذلك ما أذا أشترط أن يكون المبيع غير مردن المنه شرط الصلحة المحقد م

المعالة الرابعة : إن يكون الشرط لمنوا كأن يشترى هيوانا بشرط أن يأكل الربيع =

= اليابس ، فان مثل هذا الشرط لا يضر ،

ويشترط فى المرهون أن يكون غير الميم وغير الثمن ء هاذا قال له بمتك هذا المجمل بكذا على أنه يكون تحت يدى مرهونا حتى تعطيني ثمنه هانه لا يصبح ، وكذا اذا قال له المشترى : اشتريت منك جملا موصوفا بكذا فى ذمت على أن يكون ثمنه مرهونا عندى حتى اقتضه غاتة لا يصحح ،

ويشتر ه في مظلان البيع بذلك أن يكون الشرط في صلب المقد كما ذكر في المثالين ، هان كان بحد تمام المقد بحد قبض المبيع فان المقد لا يبطل بشرط الرهن .

ويكون المرهون معلوماً بالمشاعدة أو الوصف بصفات السلم،أها الكليل فيكون معلوم بالمشاهدة أو الاسم والنسب ، فلا يكفى فى معرفته الوصف كان يقول : معتك بشرط،كنيل ضى موسر ونحو ذلك ه

المالكية \_ قالوا : الشرط الذي يحصل عند البيع له اربعة أهوال : الحالة الأولى : أن يشترط شرطا لا يقتفسيه المقد وهو يناف المقصود منه ، وذلك كان يشترط الدائم على المشترى أن لا يبيس أو لا يجب أو لا يركب الدابة أو لا يلبس النوب، أو على أنه اذا باعها همه أحق بها بالثمن ، بخلاف ما اذا باع له شيئا ثم طلب أن يقتله منه فقال له المشترى : العيلك بشرط أن بعتها لميرى هاذا أحق بالثمن فيجوز ، لأنه يمتعر في الاتفالة ما لا يمتدر في أهياك بشرط أن بعرف ملب بالمن عكما أذا بالمين عكما أذا بالمين عكما أذا بالمين علم المين الميرى علم بالشمن على بالمين عكما أذا بالمين عكما أذا الشرط مفسد المبيح ، الحالة الثانية : أن يشترط شرطا يفل بالمين عن المائم فاته يميع السلمة بنقص ، وأن كان من المائم فاته يميع الشرط يقمد البيع ، فللبيغ فاسد بالشرط في مالا بدون شرط فاته لا يضرطي المقتمد ، وهذا الشرط يقمد البيع ، فللبيغ فاسد بالشرط فات الميثر المائمة ، كما ذا شرط المشترى حد

على البائع أن يسلمه المبيع، أو أن يرد الموض عند انعقاد البيع ، لأن ذلك لازم يقتضيه العقد بدون شرط ، فضرطه تتكيد لا يقد ، المطالة الرابعة : أن يشترط شرطا لا يقتفيه المند رلا يلافيسه ، كمسا أذا باعه بشرط الأجسل ، أو الشيل ، أو الرهن ، أو الضمان ، أو الآجسل الماية . الأجسل المين ، فأن اللبيع في كل هذا صحيح ، وكذلك الشرط ،

المتابلة ــ قالوا : تنقسم الشروط عند البيع الى قسمين : القسم الآول : مسعيح الازم يجب على من شرط عليه أن يوق به ، وهو ثلاثة أنواع : النوع الآول : أن يشمـترند ما يقتفيه المقد ــ أي يظلبه البيع بحكم الشرع ، وذلك كالتقسابض ، حلـول الفمــن ، وتصرف كلّ واهــد من الماقدين فيها يصير اليه من مبيع وثمن ، ورد المبيع بسبب قــديم ونحو ذلك مما يترتب على المقد شرعا ما وأن لم يذكر ، فاذا شرط أحد المتاقدين شيئا من ذلك المقد ألم المقد شيئا ، فوصدوه كدمه ، النوع المثل ين يشترط شرطا عن مملحة المقد كان يشترط شغة في الثمن كتاجبك ، أو تأجيل بمضه الى وقت معلوم ، فان في ذلك مصلحة تمود على المشترى ، أو يبضه ، ، فان هذلك مصلحة تمود على المائح ، والبائح أن يرهن شيئا ممينا بالثمن أو ببعضه ، ، فان بمثل هذا على أن يكون رهنا عدى على ثمناه يصح ، وكذا ذا الشيرط البسائح ضمانه بمثل هذا على أن يكون رهنا عدى على ثمناه بمثل همين بالثمن أو بعضه قانه يمسح ، لآن فيه مصلحة تمود على البائح والما يصحابائم أن يطلب الرهن والفضائة فيلتمام المقد ، فازاطب خلك بعده فاته لا يجاب لطلبه ، وكسان أن يطلب الرهن والقصائمة قرائمام أكوب الدانة سريع مشيتها سهاة ، أو تطب لبنا أو غريرة اللهيد مصوده ، أو كون القود صويودا ، أو الخليم مصودا ، أو تربيض ، أو كون القود صويودا ، أو الخلي مصودا ، أو كون القود صويودا ، أو الخليم أن يبيض ، أو كون المود صويودا ، أو الخليم أن ينبض ، أو كون القود صويودا ، أو الخليم في المناتم كون المهد صويودا ، أو الخليم في المناتم كون المهد صويودا ، أو الخليم أو كون القود صويودا ، أو الخليم في المناتم كون المهد صويودا ، أو الخليم أن المناتم كون الأوض كون الأرض كون الأوض كون الأوض كون الأورة كون الأورة كون الأورة كون المهد علي المناتم كون المناتم كلك كون الأورة كون المناتم كون المناتم كورة كون الأورة كون الأو

فان كل هذه الشروط محديمة يلزم الوقاوبها فان وفى بها من شرطت عليه لزم البيع ، والا غان بن اشترطها المحق في هسنة البيس لفوات الشرط ، أو له عوض ما فاته من الشرطة وأد أم البيع الشرطة المقد في المستوطة المحقول والا المستوطة المحتول المستوطة في المستوطة في المستوطة في المستوطة في المستوطة في المستوطة في المستوطة المحالة المحالة والمستوطة المستوطة من المستوطة المستوطة من المستوطة من المستوطة المستوطة من المستوطة من المستوطة من المستوطة من المستوطة من المستوطة المستوطة من المستوطة من المستوطة من المستوطة من المستوطة المستوطة من المستوطة من المستوطة المستوطة من المستوطة المس

القسم الثاني : من الشروط التي تلحركا عسد بالبيع : الشروط الفاسسدة التي يحرم اشتر الحيا وهر الحكة المواجع :

## مبعث بيع النجس والتجس

# ومن البيوع الباطلسة بيع النجس أو المتنجس على تفصيل في المذاهب(١) •

س النوع الأول : أن يشترط أحد العاقدين على صاحبه عقدا آخر ، كأن يبيعه داره بشرط برخر . ثر يشترط أن يبيعه جمله ، أو يثجر له أرضه ، أو يشاركه فى تجارة أو زراعة أو غير ذاك من العقود ، فهذا الشرط يفسد البيع ، ومثل ذلك ما أذا قال : بحتك دارى بكذا على أن تزوجنى ابنتك ، أو على أن تتفق على خادمى أو نحو ذلك .

النبع النانى: أن يشترط فى المقد ما ينافى مقتضاه ، كما أذا اشترى سلمة بشرط أن التوج الذاتى . أن يشترط فى المقد ما ينافى مقتضاه ، كما أذا أخسرت أن توج غاذا كسدت فانه يردها ، أو يشترط أن يبيعها بدون خسسارة فاذا خسرت كانت الشفرة على البائم ، أو باع شيئًا بشرط أن المسترى لا يبيعه ، أو باع شيئًا بشرط أن يجمله المسترى وقفا ودهو ذلك ، ومثل هذه الشروط فاسدة لا يعمل بمتنضاها على البيع ميه كتوله: محميع غلا يبطل باشتراطها ، اللوع الثالث : أن يشترط البائم شرطا يعلق البيع عليه كتوله: بحث أن شاء ألله ، ومثل ونه علان ونحى غلان ونحى ذلك ، وهذا الشرط يفسد البيع الا أذأ تبحت أن شاء ألله ، وقبلت أن شساء غانه يصبح ،

(۱) المالكية ـ قالوا : لا يصح بيـ النجس كمظم الميتة وجادها ولو دبغ لأنه لا يطهر بالدبغ ، وكالفمر والفنزير وزبل ما لايؤكل لحمه ، سواء كان أكله محرما كالفيل والبدال والمحمر ، أو مكروها كالسمع والفسم والنشب والغر ، فان غضلات هـذه المعيولات ودموها لا يصح بيمها ، وكذلك لا يصحح بيم المتجس الذى لا يمكن تطهيره كريت المعيولات ودموها لا يصحه بيمها ، وكذلك لا يصحب بيالله لا يمكن تطهيره كريت ان بيم الريت المتجس في عدمانة على المشهور عان الريت لا يطهر بالفسل ، ويمضمهم يقول : ان بيم الريت المتجس ونصوه صحيح لأن نجاسته لا توجب اتلاقه ، وأيضا فان بعضهم يتول ان يتول ان الزيت يمكن تطهيره بالغسل ، أما المتجس الذى يمكن تطهيره كالثرب غانه يجوز يبعه ، وبجب على البسائح أن يبين ما فيه من النجساسة فان لم يبين كان المشسترى هق الفيار .

ولا يصح بيع الكلب مع كونه طاهرا ، سواء كان كلب صيد أو حراسة أو غيرهما لورود النهى عن بيمه شرعا ، فقد نهى النبي تن نهن الكلب ، ومهر البغى ، وحلسوان الكاهن ، وبعض المالكية يقول : أن بيع كلب الصيد وكلب الحراسة صحيح ، وبياح الانتاء كلب الصدد والحراسة ،

الحنابلة \_ قالوا: لا يصبح بيع النصر كالمصر والخنزير والدم والزبل المنجس ، أها المالم فانه يصبح كروث العملم وبهيمة الأنمام، ولا يصبح بيع الميتة ولا بيع شهره منها ولو لمضر الا السمك والجراد ونحوهما، ولايمم بيع دهن نجمن الجيئ كدهن الجيئة، كما لايمم الانتفاع به في أي شيء من الأشياء، أما الدمن الذي سقطت فيه فجلمة المائة لا يجل بهمه ، مه الانتفاع به في أي شيء من الأشياء، أما الدمن الذي سقطت فيه فجلمة المائة لا يجل بهمه ، مه

سولكن يمل الانتفاع به فى الاستضاءه فى غير المسجد ، أما النجس الذى يمكن تطهره كالثوب والاناء لهان بيعه يمسح ، ولا يمسسح بيع الكلب ، سواه كان كلب صيد ونحوه أو لا ، ويحرم انتفاء الكلب الا للسيد وحراسة الماشية والحرث ، فان افتتساءه لذلك جائز الا الكلب الاسود ، وهل يمسسح بيع الهسر ؟ خلاف ، والمفتار أنه لا يجوز ، ويجوز بيع سباع البهائم كالميل والسبع ونحوهها ، كمسا يجسوز بيع جوارح الطير كالصقر والباز ، ولا يمح بيع المصرات كالمقرب والحمية الا دود القر والدود الذي يصاد به .

الشافعية ــ قالوا : لايصح بيع كلينجس كالمفتزير والخمر والزبل والــكاب ولــو كان كلب صيد •

واذا باع شيئًا طلعرا مخلوطا بنجس بأنكان يتعذر فصل النجس منه فان بيعه بصح ، كما اذا باع دارا مبية بآخر نجس ، أو أرضا مسعدة بزبل ، أو آنية مخلوطة برماد نجس كالأريار والمواجير والقلل وغير ذلك فان بيمها مسجح ، ومل البيع يقسم على الطاهر فقط ويدخسك المنجس تبصا ، أو البيع واقع على مجموعها ؟ خلاف : ويعنى عن المثملت التي توضع في الإنيسة المصنوعة من المفلسوط بالنجس ، أما اذا لم يتسذر فصل النجس من الطاهر كنبل عليه ريش فاته لا يصح بيعة قبل نزع النجس عنه ،

الصنفية ــ قالوا: لا يصبح بيم المضر والمفتزير والدم ، هاذا باع خمرا أو خنزيرا كان البيماسدا البيم باسلا أما اذا اشترى عينا طاهرة بخمر أو خنزير فبصلها شمنا لا مبيما كان البيماسدا يملكه المسترى بالقبض ، وعليه قيمته ثمناه مشروعا كما تقدم ، وكذلك لا ينعقد بيم المينة كالمفتقة والموقودة والمتردية وتحوها ، كما لا يحل بيم جلدما قبل الديم ، أما بمد الديم فانه يصبح لأنه يطهر بالديم ماعدا جلد الفنزير فانه لا يطهر بالديم وجلد الحية وتحوه اتخذر ديمه كما تقدم في مبحث الطهارة ،

واذا جعل ذلك ثمنا لسلمة طاهرة كان البيع فاسدا كما عرفت فى الفعر ونحوه وسياتى لتربيا ، ويصمع بيع المتجس والانتفاع به فى غير الأكل ، فيجوز أن يبيسع دهنسا متنجسا ليستمعله فى الدينم ودعن عدد الآلات و الملكينات » ونحوها ، والاستضاءة به فى غير المسجد ما عدا دهن الميتة فلا يصل الانتفاع به ، ولايه جزء منها وقد هرمها الشرع ملائكون مالا، وقد تقدم فى باب الطهارة أن الزيت ونصبوه يمكن تطهيره ، ولا ينعقد بيع المدرة ، هاذا بامع كان البيع باحلا الا اذا خلطها بالتراب فانه يجوز بيمها اذا كانتفاها قيمة ماليكان صارت و مسبطا » ، ويمسح بيم الزيله ويسمى وسرجين أو شرقين » وكذا بيع المدر ، ويصح الانتفاع به وجمله وقودا ، ويسح بيم كلب المنيد والموارات كالأسد والفياب والميان ينتفع بها الورات كالأسد والميان والهوام كالخلام ، وكفائك يصح بيم المحترات والهوام كالخلام ، وكفائك يمتع ماعرائه المناطق فى خلك : أن كله ما غيه مفعة قطر شرعا فان بيحة بيجه «

# ميست برحع الطي في الهواء

وهن البيسوع الفامسدة بيع العلير في الهواء لعدم القدرة على تسليمه على تة سيسل في الذاهب(١) •

# مبث التصرف في المبيع قيسل قيضه

ومن البيع الفاسد أن يتصرف المشترى ببيع ما اشستراه قبل قبضسه على تفصيل في الذاهب (٧) ه

(۱) الشاغمية ــ قالوا : لا يصح بيمالطير فى الهواء ، ويسحى بيمه فى الهواء بيم الغرر : وهو عبارة عن السباكه وهو عبارة عن المبيع مجهول الملقبة بأن يكون مترددا بين القسدرة على أسسساكه وعدمها ، ولكن الغالب عدم القدرة عليه ، كبيم المطير فى الهواء المذكور ، عنان المطير متردد بين جودته الى مكانه وعدمها ، والغالب عدمها ، فلا يصحح بيمه بمثلاف بيم النعل غانه يجوز ،

المتفية ... تالوا : أذا المعلاد طيرا فكان في يده ثم أرسله في الهواه فان بيمه في هــذه المالة يكون فاسدا للحدم القدرة على تسليمه مفاذا سلمه بعد البيع فقيل : يمسود البعدوا ز ، وقيل : لا ، أما أذا باع العلي في الهواه قبل أن يصطاده فالبيع باطل لا ينعقد أصلا لعدم الملك عان كان يطير ويرجع كالعمام فانه يصح بيمه وهو في الهواه ، لأن العادة أنه يرجع ، وظاهر الرواية أنه لا يصح ، ويصح بيع أبراج المحام في الليل لا في النهار لأنها تجتمع في أبراجها لميات وتتفرق نهارا في ملك بالدورة ، أما النط فانه يصح بيمه أذا كان مجتما .

المالكية ــ قالوا : لا يصح بيع الطبر في الهواء ، ولا بيع الطبر الكثير المجتمع اذا كان حسميا يدخل بمفسحة تحت بمفن كالمصافير والدجاج والحمام بحيث لا يمكن معرفة عدده بالتقدير ، أما أذا كان يمكن للمشترى أن يعرف قدره ويعيط به في وقت عدوثه أو نهمه لهانه يجوز ، ولا يصح بيع حمام البرج وحده لأنه لا يمكن معرفة قسدره ، فاذا عرفه قبل الشراء فانه يصح ، كما يصح بيع للبرج بما فيه وارائم يعرف قدره لأن ما فيه يكون تابعا له .

الحنابلة ـــ قالوا: لا يصح بدم الطير في الهواء سواء كان يألف الرجوع أو لا ، كما لا يصح بدم النحل في الهواء لأنه غير مقسدور على تسليمه ، غاذا كان في مكان مغلق عليــــ كالبرج ويمكن أهذه منه لهانه يصح بيعه اذاكان في خلاياه بأن شاهده المشترى داخلااليها،

(٢) الشافعية ــ قالوا: لا يصّح المشترى أن يتصرف ق المبيع قبل قبضه ، ولو تبض البسائح الخصس وأذن ف تبض المبيع ، هاذا اشترى شيئا منقولا كان لو غيرمولم يستلمهم باعب وقسع البيع بالحلاء حتى ولو باعبه إن اشتراه منه لضمف الملك قبل القبض ، فاليمنح التضرف في المبيغ بالبيغ وفيستثني من الكالانة أمور : الأول : أن يبيمه قبل قبضه إن اشتزاه منه بنفس الثمن الذى أشتراه به بدون زيادة ، الثانى أن يتلف المهيم متعليات مكان الشقرى ... ي إن يبيعه له بمثله بأن يعطى البائع للمشترى ثمنا مثل التالف • الثالث : أن يشترى شيئا أم. يتبضه وكان ثمنه دينا ف ذمته كان أشترى جملا بمشرة ولم يتبضه ولم يدغم ثمنا ، المائة أن يبيعا على المحل . ويمح في هذه البعائم الأول ، أو يشترى الجمل . المجمل بمشرة ويدفعها للبائع ولم يقبض الجمل فانه يصحح أن يبيعه بعشرة ف ذمة البائع ، والبيع في الأهوال الثلاثة يكون اقالة بلفظ البيع فليس بيما حقيقة ، ولهاذا صحح مع فقد شرط نقال الميع من من هذه المنافق على المنافق المنافق على المنافق المناف

وكما لا يصبح التصرف فيهما قبل هيضهما بالبيع : عكذلك لا يصبح التصرف فيهما بالرهن والاجارة لا للبائع ولا لغيره ، سواء رهسن المبيع فى مقابل الثمن ، أو رهن الثمن فى مقابل: المبيع أو فى نجير المقابل على المعتمد .

وله أن يتصرف قيهما قبل النقسل بالوقف والقسمة ، واذا أشسترى طمساما جزافا كان. اشترى مبرة من القمح بدون كيل فان له أن يتصرف فيها قبل القبض ، أما اذا أشستراها بالكيل فانه لابد من قبضها قبل التصرف »

العنفية ـ قاوا : من البيع الماسد بهم الأعيان المتقولة قبل قبضها ، سواء باعها بان المتراها منه أو لغيره ، هاذا أشترى حيوانا أو قطنا أو ثيابا أو تحو ذلك ثم باعها بان اشتراها منه أو لغيره ، هاذا أشترى حيوانا أو قطنا أو ثيابا أو تحو ذلك ثم باعها بان اشتراها منه أو لغيره ، كان البيع الثانى هاسدا عيماكها المسترى بقيضها وعليه قيمتها ، أما البيع الأول عائم بيعيماله عنه المعرفة في زماننا أذا وقع في الأعيان المتقرلة كان يشترى القطن ثم يبيمه قبل قيمة إلى المشتراه منه أو لغيره ، سواء كان بثمنه أو بأثلن منه الأسياء ألما المنازع المنازع المنازع والفحياع والنخيا والدور ونحو ذلك من الأسياء الثانية الذي لا يخشى هلاكها غانه يصح ، وقال محسد . كان حكمها كالمنقول ، هاذا يجهوز بيمها قبل التي على شاطىء البحر ويخشني أن يطنى عليها كنان حكمها كالمنقول ، هاذا يجهوز بيمها قبل الغضاء أن ويجوز هبه الأعيان المنقولة تجبيش المناجع عنان المنتراها منه على المنازع منازع منازع عنا منازع كان ترفيها المشترى ولم يقيض المبائح الثمن غانه يصح بهما لغير من الشراها منه باسلاني المنازع المنازع المنازع أما بيمها المشترى ولم يقيض المبائح الثمن غانه يصح بهما لغير من الشراها منه باسلانيا والمنازع أما بيمها بالمنازع ولما المنترى هام مناهما منه غالت يسمح بهما لغير من الشراها منه باسلانيا والمنازع ، أما بيمها بالمنتراها منه فلك يسمح أنا كانت بشمها أد يأكثرا و أما بيمها بأمال من دالمنا على المنازع ، أما بيمها بأمال من خيرة فيلماك بكرن فلسدا أذا المتحمت فيها أدور :

الأول : أن يبيمها لنفس من التيتراها معه أو ان كيله أو بان الايجون له شهادته كابت. ا وأبيه ، فاذا باعها، المشترى لرجل النسب فهيمن البشراها منه ، أو وهمها له بمأوراؤللن المهالة سههاقم اشتراها الباشم الأول منه باقعل من ثمنها الذى باعها به لهانه يصح ، مثلا : باع مصد ثويسا لعلى بشرة فأشذ على الثوب ولم يدفع ثمنه ، ثم اشتراه محمد من على بثمانية لمانه يصحح - آما اذا باعه على لخالد ، أو وهبه له ، أو أوحى له به ثم اشتراء محمد من خسالد بقعلية غانه يصح -

الثانى : أن يتحد جنس الثمن بأن يشتريها بنقود ثم يحود فيبيمها له بنقود إتل منها ، أما اذا اشتراها بنقود ثم باعها له بمين غيرالنقود فلنه يصمح ولو كانت قيمة المين أتــــل من الثمن •

الثالث: أن يبقى المبيم على مائه بعيث لم يطرأ عليه نقص ، أما أذا طرأ عليه عيب التمس قيمته فأنه يسمح أن يبيمه أن أشتر أمنه بأقسل من ثمنه قبل أن يقيضه الثمن . الملكية ـ قالوا : يمنح المشترى أن يتصرف في المبيم قبل قبضه بالبيم ، ســواه

التلايع - عالوا . يممع المصاري اليتصمرة في البيع عبن هجمه بالبيع م والقاتمة والقاتمة للما المين منتولة أو مينا ثابتة كالأرض والنخيل وتحوهما ء الا الطمام كالقمح والقاتمة على لا أما يتمبع المترامجزافا بدون كيل أو وزن أو حد ء فاذا الشترى ممجرة من القمع بدون كيل ثم باعها قبل أر يقبضها مسح البيع و وكذا أذا أشترى ملكنة من في وزن فانه يصح بيمها قبل أن يقبضها «لانها المقد تكون في ضمان المشترى في في في مكم المنبوضة ، أما أذا أشترى الطمام بكل أو بوزن فانه لا يصحح له أن يبيمه قبل في في في مكم المنبوضة ، أما أذا أشترى الطمام قبل أن يكتاله ، وقد قبل في علة النهى : أن في تقبضه فقمة للمعلى ، فاذ ينتقمون بكيله وحمله ووزئه وفير ذلك ، بخلاف ما أذا بيع وهو مدهمه عنه ذلك يضم علم الذا بيع وهو مدهمه عنه ذلك يضم على أن يبيمه تما تصدق به طيه المناه الذا وبه له أو أنوضه أيان المتصدق به طيه أن يقبضه ومثل ذلك ما اذا وبه له أو أترضه اياه • أما أذا كان المتصددي أو المقرض قد اشترى طمساما ولم يقبضه ثم تصدى به أو وهبه أو أقرضه فانه الماهبرض أو المورب له أو المتصدق عليه أن يبيمه قبل و

ومن ذلك تعلم أنه يجوز أن اشترى طماعاً أن يقرضه لمنه، قبل أن يقبضه ، كما يجوز له أن يشترى طماعاً لياخذ من له طماعاً لياخذ من الباشتري طماعاً لم يقبضه ثم يميل على الباشم شخصاً اقترضى هنه طماعاً لرجل وام الباشع ما اشتراء من ذلك الطمام وقاء لقرضه ، أما اذا كان قد باع طماعاً لرجل وام يمط ذلك الطمام واقترض طماماً من آخر لها على من القرض هنه ، مشال ذلك : أن يشترى محمدهن على اردبا من القمع المترضه من خلاده على على لياخذ الأردب من القمع المترضه من خلاده على على لياخذ الأردب الذي اشتراه من على وفساء للاردب الذي القترضه من خلاد ، أما اذا كان محمد قد باع خلاداً اردباً من القميع ولمي يقبضه غلاد ، فانه لا يمت لمحمد أن يحيل خلاداً ليأخذ الأردب خلاداً المنافذي المتراه من على وفساء للاردب الذي القديم الماد أن يحيل خلاداً المنافذي المنافذي القديم وقد المالة يكون حالاً المنافذي المنافذي القديم وقد المالة يكون حالية المنافذي المنافذين المنافذي المنافذي المنافذي المنافذي المنافذي المنافذي المنافذين المنافذي ال

# وللبيوع الفاسدة أمثلة كثيرة غير ذلك مفصلة في الذاهب(١) .

يه خالد قد باع الأردب الذى اشتراه من محمد لمحمد بالاردب الذى اقترضه محمد من على قيل تبضه وهذا لا يجدوز .

التطابلة ... قالوا : يصح التصرف ق المبيع بالبيع قبل تبضه اذا كان غير مكيل أو مورود أو معدود أو مفروع ، أها أذا كان كذلك فائته لا يصح التصرف فيه بالمبيع قبل قبضه ، هاذا اشترى أردبا من القمح ، أو تنظاراهن الحديد ، أو عددا من المرتقل ، أو ثوبا عشرين فراعا ونحو ذلك هائه لا يصح بيمه هائه لا يصح اجارته ولا هبته ولو بلا عوض ، وكذلك لا يصحح رهنه ولا الموالة عليه ولا الموالة عليه ولا الموالة عليه ولا الموالة عليه ولا عرض من المشترى عرف المدالة عليه ولا الموالة عليه ولا الموالة به وغير ذلك من بلقى التصرفات ، الإأنه يصحح جمله مهرا كما يصحح النام عليه والوصية به ، أما أذا اشترى مكيلا ونصوه جزاف بلا كيل ولا وزن ونحوهما ، كسا أذا اشترى صبرة من القمح مهينة فسان له أن يبيعها قبل قبضها ، كما يصحح له أجارتها وهبتها ورهنها وغير ذلك ،

واذا باع سلمة بثمن مؤجل أو بثمن حالولكن لم يقبضه لهانه يصرم على البائع أن يشتريها من الذي باعها له ، واذا نمط يقسم البيع بالحسلا بشروط :

الأول : أن يشتريها بنفسه أو بوكيله من نفس الذى باعها له ، هاذا اشتراها ابنه أو أبره أو خادمه أو زوجه غاته يصبح اذا لم يكن ذلك حيلة يتوصل بها الى الشراء وكذلك يصح اذا اشتراها باتمها من غير الذى باعها لسه ،

المثانى : أن بشتريها بثمن أقل من الشمن الذى بأعها به ، قان اشتراها بمثل ثمنها أو أكثــر قافه يصــــع ه

الثالث : أن يشتريها بثمن من جنسس الثمن الأول ، أما أذا أم يكن من جنسه كما أذا باعها بنقد ثم اشتراها بمروض تجسارة لماته يمح ، وأذا كان غرضه من البيع الأول التوسل الى البيع الشائل بعد المائلة مسألة العيدة وسيأتي بيانها .

 (١) الحقلمية ـ قالوا: لتك قد عرفت أن هناك فرقا بين البيع الفاسد والباطل ، فلنثل منهما أطلة نفكر لك هنها ما ياتي :

قاما البيع الباطل : فمن أمثلته بيع ماليس بمال فى نظسر الشرع ، وقد عوفت من تعريف البيع أن المسلل لا يكون مالا فى نظسر الشرع الا أذا اجتمع فيه أمسران :

أهدهما: أن يكون من شأنه أن ينتفع يدعند العاجة •
ثانيهما: أن يكون الانتفاع به مسلماشرعا ، فاذا لم يكن من شأنه الانتفاع بـ
كمبة من منطة ، أو لم يكن الانتفاع به ميلماشرعا كالمفص والمفازير والمنفقة والوقودة
ونحو ذلك مما يمتبر ميتة في نظر الشرعفانه لا يمتسبر مالا ، فسادة باع مالا ينتفج
به أممالا كالتراب ، والدم المسقوح ، والتعليل المتاعة بحمبة من معطة ، فان بيمه يقع باطلا ،

وكذلك اذا بساع ما ينتقع به ولكن لم يكن الاعتفاع به نعلها في نظر الشرخ، كالشمر .

والفنزير والمنفئة والموقودة الآنه وان كان مالا ينتفع به فى ذاته ، ولكن الشرع نهى عن الانتفاع به خسلم يكن مسالا عنده ، أما اذا اشترى بالخمر والمنخفة ونحوهما سلمة وجمله ثمنا كان البيع فاسدا بفيد المبيع بالقبض ، ويازم المشترى بدفع قيمته ولا يباح الانتفاع به ، ومن هذا الضابط تعلم أن المصول عليه فى انعقاد البيع : هو أن يكون للشىء قيمة كان مالية شرعية ، غاذا لم تكن لسه قيمة كن بعض الأزمنة ، ثم عرض له ما يجمل له قيمة كان بياح الانتفاع به شرعاكالتراب اذا كان يستعمل سمادا لملزرع ، أو ينتفسع به فى شىء آخر ، وكالرما اذا كان يستعمل سمادا لملزرع ، أو ينتفسع به فى شىء آخر ، وكالرما اذا كان يستعمل في نظر الشرع عالم المعقوح اذا صنع به ما يجمله مسالما لمنفوح اذا صنع به ما يجمله صالحا لملائل فانه نظر الشرع كالدم المعقوم (ما الانتفاع بما له قيمة ، للاكل فائه لايما كان الشعار عنما له تعمة ما للاكل فائه لايما كان الشعار عنما له تعمة .

ومنها: بيسم ذبيحة لم يذكر اسسم المعليها •

ومنها : بيع ما يعمله في الأرض من حرث ويسمى كرابا ويقال : كرب الأرض من باب مع من عرف الم يعمل المتأجر أرضا من شخص ثم حرثها وأعادها له فسلا يجوز أن يبيعه ذلك المدث ، ومثل ذلك ما أذا حقال حقورة « تتاة » متصلة بالنهر ويسمى « كرى النهر يقال : كرى النهر كرمى ، أذا حقال على حفرة جديدة » أما أذا أحدث فيها بناه أو شجرا فانه يجاوز بيمه ما لم يشترط تركها مه ه

ومنها: بيسم المعدوم كبيع علو سقطبناؤه ، كما اذا كان ارجلين بنساء أهدهما له السفل والآغر له الطو فسقطا مما ، أو سقطالعلو وهده غان بيسم المعلو لا يجوز بعسد ذلك ، لأن المبيم في هذه العالمة يكون عبسارة عن حتى التعلى - وحتى التعلى ليس بمال لأن المسال عبن يمكن احرازها وامساكها وليس هوحتى متعلق بالمسال أيضا بل هسو حتى متعلق بالعواء وليس العواء مالا يبياع والمبيع لادان يكون العدهما ، أما اذا باع العلو تبسل بالعواء وليس العواء مالا يبياع والمبيع لدان يكون العدهما ، أما اذا باع العلو تبسل سطح السفل لصاحب السفل على أن يكون سطح السفل على أن يكون أن يبيع المسلم السفل المسلم السفل ، والمشترى هتى القسرار فوقه ، حتى لو انهدم الملو كان له أن يبين عليه علوا آخر مثل الأولى ، ومربيع المعدوم بيسم ما ينبت في باطن الأرض أن يبنى عليه علوا آخر وكن له يسلم وجوده وتت البيع كالجزر والفجل أن المنترى غيسار الرؤية بعد قلمه ثم أن كان المبيع في الأرض مما يكسال أو يوزن معدوما على أن للمشترى غيسار الرؤية بعد قلمه ثم أن كان المبيع في الأرض مما يكسال أو يوزن بعد القلع كالثوم والجسر و الجمل فقلسم الشترى المقلوع له قيمة بعيث يدخل تحت الازن المالؤ على المشترى مسيئا باذن البائم أو قلسم البائم أو المسلم أو الكيا ، وإها أن يكون شيئا هسراء الهون شيئا هسراء الأنكيا ، وإها أن يكون شيئا هسراء الأنسان عود شيئا يسميا ، أو

فالأول: أذا رآه المُسترى ورشى به سقط غياره ولزمه البيع فى الكل أذا وجسد البلتير. كذلك : لأن رئيسة البعض تكون كرؤية المكلم ، والثانى: اذا رآه المسترى فان رؤيته لا تكون كرؤية الكل لكونه يسيرا ، أما اذا كان المتوع ما يباع بمد القلم لا تستط الخيار وان كان المتوع بالمد عالفجل فان رؤيته بعد القلم لا تسقط الخيار وان كان له تهمة ، لأنه يتفاوت في الكير والمسغر فسلاتسلوى بين أمراده • فاذا قلم المسترى شيئًا بدون أذن البائم لزمه البيع وسقط خياره الاأن يكون المقلوع بسيرا •

وأما بهيع ما ينبت بالتدريج فيظهر بعضه ويخفى بعضه كالورد والياسمين ففيه اختلال : فقد أفتى بعضهم بجواز بيعه لتمامل الناس مه استحسانا ، وقال بعضهم كالمدوم فسلايصح بعصه ه

ومنها : بيع الصوف على ظهر المنم قبل جزه ، لأنه قبل الجسز ليس مالا متقوما بل هو جسزه من الحيوان لمقيامه به كسائر أطرافه ، ولو سلمه قبل المقد لم ينقلب صحيحا لأنه وقسع باطلا ، وهناله كل ما له انمسال بصمب خلقته بالمبيع كجلد الحيوان ، ونوى التمسر ، وبذر البطيخ ، فان بيسع ذلك باطل لكونه كالمدوم ،

ومنها : بيع السحك قبل صيده بالنقود من قروش ونحوها ، وأنما كان بلطلا لأن البيع معدوم غير مقدور على تسليمه • وكذلك بيمه بالعرض « المتاع القيمى » أذا كان السمك غير معدوم غير مقدور على تسليمه • وكذلك بيمه بالعرض « المتاع القيمى » أذا كان السمك عبي حال أذا قال له : بمنى هذا البطيخ به أمطاده من سمك ، أما أذا كان السمك ممينا وجمل العرض هبيم عذا البطيخ بما أمطاده من سمك ، أما أما كان أن السمك ممينا وجمل العرض هبيم عن أن يكن هذه البطيخة بصودت أمطاده لك غان البيم يكون نفاسدا و والفرق بين الأمرين : أن السمك الملق لا يعقل جملة نصا ولو ملكه بمد صيده • أما السمك المين المنام إلى التنزعة قطمة بحسر ونصوه نم غيره لم يكن مو الذي جمله ثمتا ، و واذا اقتطع من النهر أو التزعة قطمة بحسر ونصوه نم أمسكه بدون هيئة صحح بيمه لأنه يكون معلوكا لمه ، ثم أن كان يمكن أمسكه بدون هيئة مصح بيمه لأنه يكون معلوكا مقدر التسليم • أما أذا لم يمكن غانه لا قان سمت عبيمه و وأذا لم يكن قد أعوط للصيدكان عفسر مصرفا استى ثم دفل فيه السمك قان سدده عليه ملكه ، والا قسالا يمكن هانه يكون معلوكا له ، ويمتح بيمه وهو في المساء أو المساكه بدون حيسة ،

وفى تأجير بسرك المساء التي يجتمع فيها السمك خسلاك : فبمضهم يقسول بجوازه ، ويعضهم يقول لا يجوز ، لأنه لا يصح تأجير المراعى ،

ومنها : بيع اللبن في الضرعطى التصقيق، وانما كان باطلا لأنه لا يعلم أن كان لبنا أو دما أو غير ذلك غهو مشكوك في وجوده •

ومنها : بيع اللؤاؤ في صدفه غانه باطل لا قاسيد على التحقيق ؛ لأن وجسوده فسج مطوم ، بخلاف العب في سعيله ، والتنشول في قدره ، وجوز الهند وفحو ذلك قان بينضيا تد صحيح الأنها معلومة يمكن تجربتها بالبعض -

ومنها : بيع الموقف لأن الوقف لا يقب أرالتمليك والتملك ، فبيعه باطل لا فاســـد على المعتمد ، واذا ضَم الى الوقف ملك كأن كاز اديه بستان نصفه مملوك ونصفه موقوف صح بيح النصف الملوك وبطل بيع الموقوف الا اذا كان مسجدا عامرا فانه اذا بيع مضموما الم ملك آخر غان بيم الجميع يكون بالحلا • أما المسجد الخرب فانه اذا بيم مضموما الى ملك منح بيم الملك وبطل بيع المسجد · واذا كان يملك ضيعة « عزبة » بها مستجد ومقبرة ثم باعها بدون أن يستثنى المسجد العامر والمقبرة فقال بعضهم : ان البيــــع يكون بالهلا لأنه باع مسجدا عامسرا مصموما الى ملك • وقالبعضهم: أن البيسع مسميح ، لأن المسجد أو المتبرة مستثنى عادة فلم يوجد ضم الملك الم المسجد ، بل البيع واقم على الملك وحده . ويمنها بيع صبى لا بعقسل ومجنون • أما الصبى المميز والمعتسوم السذى يدرك معنى

البيسع غان بيعهما ينعقد ولكن لا ينفسذ الابلجسازة الولى بشرط أن لا يكون فيسه غبي فاعش ، والا لم يصح لا من الصبى ولا من الولى .

ومنها : شهر الأنسان لأنه لا يجوز الانتفاع به لحديث : « لعن الله الوامسلة والمستوملة » ، وقد رخص في الشعر المأخوذ من الوبر أيزيد في ضفائر النساء وقرونهن . ومنها : بيم ما سيملكه قبل ملكه • كما أذا كان ينتظر ميراثا بوهاة وألد أو أحسد من يرثهم ثم باعمتبل أن يؤول اليه ذلك . لأد ما انما يبيع شيئًا معدوما لا يقدر على تسليمه وهو باطل م ومثله بيع ما كان على خطر العدم كبيع اللبن في الضرع فانه على احتمال عدم الوجود. وانما يصح بيع المدوم اذا كان دينا موصوفًا في الذمة وهو السلم الآتي بيانه ، أما بيع ملك الغير بوكالة منه فانه صحيح نافذ ، وبيعه بدون وكالة فهو صحيح موقوف على أجارة المالك وهذا هو بيع القضولي ه

ومن الباطل بيسم الأعشساب التي تنبت بنفسها في الأرض وترعاهسا الدواب وتسمى الكلا والمراعى ، ولو نبَّت في ملكه ، لحديث : ﴿ النَّاسَ شَرَكَاءَ فَي ثَلَاثُ : فَي المَّاء ، والكلا ، والنار ، وكما لا يصح بيعها فكذلك لا تصح اجارتها ، وهل اجارتها باطلة أو فاسدة ؟ خلاف: أما اذا أنبتها أحد بسقى وخدمة فانه يملكها حينئذ فله بيمها • والهتار بعضهم أنه لا يملكها اليس له بيمها

ومنها بيسم رميسة الشبكة في الماه كأريقول له : أبيمك ما يخرج بهسدُه الرميسة في الشميكة بكذا ، أو ما أصطاده بضربة همذا السهم من الطير ويسمى بيع شربة القانمي ، لأنه ببيع ما ليس بمملوك ومثل ذلك غومسة المائمي ، وهو الذي يغوص في المساء لا لهراج اللاليء ونموها ء

ومنها ؟ بيع صرح بنفى الثمن فيه كأن يقول له : بعنى جملك مجلنا أو بلا ثمن فيقول له : بعتك اياه فهذا البيع باطل لانعدام المالمن أحد الجانبين، وبعضهم يقول نيد عقد البيع النا- نفيه نفى للعقد فيكون كأنه مسكت عزذكر الثمن ، وحكم السكوت من ذكر الثمن في
 النبيم : أن البيع ينعقد معه ويثبت الملك بالقيض فهو فاسد كما يأتي .

هذه بعض آمشة البيع الباطل و أما حكمه غيو آنه لا يفيد الملك كمسا تقدم و هذا قبض المشترى البيع غانه لا يملكه بقبضه ، وإذا هلك البيع عنده بعد قبضه اياه ففيه خلاف : هقيل: يضمنه لأنه يكون كالمقبوض على سوم الشراه المتقدم ورجحه بعضهم وقبل : لا يضعنه لأنه أمانة عنده غانه بعد بطلان المقد لم بيق سوى القبض باذن البسائع وهسو لا يوجب الضمان دون نقد و

وآما البيع الفاسد فله أمثلة: منها : بيم الومى مال اليتيم بغين غاحش فانسه فامسد على الراجع ، ومنها : بيم المُسطر وشراؤه وغالأول : كما اذا أأزمه القلفي ببيم ماله لايفاه دينة غاضطر الى بيمه بدون ثمن المثل بشين فاحثى ، البيم في هذه المسالة يكون فاسدا ، والثاني كما اذا اضطر الى طعام أو شراب أو لبلس فلم يرض البائم الا بيمها بثمن كل يريد عن قيمتها .

ومنها : المبيع مع السكوت عن ذكر الثعنقانه فاسد كما تقدم قريبا ، ومنها : بيع متاح تيمي بشعر بأن يجمل الشعر ثمنا فانه فاسسدكما تقدم ،

الشافعية \_ قالوا : من أمثلة البيع الفاسد أو الباطل بيم الأعمى وشراؤه ، فلا يصح أر يبيع الأعمى وشراؤه ، فلا يصح أر يبيكا عنه فيه يبيع الأعمى عينسا أو يشترى عينا كما لاتصح إمبارته ورهنه ولكن يصح أن يبكل عنه فيه ليما لا يصح منه من المقود للضرورة ، وكذلك يصح له أن يشترى شيئًا موصوفاً في الفصة فيصح أن يسلم ويسلم البه ، ومنها : بيع خيار الرؤية كما اذا اشترى شيئًا لم يره طي أن له الخيار ذا رآه ،

ومنها : بيع الأشياء الموقوقة ولو أشرفت على الخراب ، أو لم ينتفسع بهما أصلا على المتعسد ، ويستثنى من ذلك المحصر القديمة البالية ، والمتناديل والمجسفوع الموقوفة التي لا نقع فيها ، غان بيعها يجوز لينتفع بثمنها ف، مصالح الوقف ،

ومنها: بيع المرهون بعد قبضه عناذا رهن شيئا من شخص واستامه فانه لا يصح بيعه الا باذن منه على غلام بيعه الا باذن منه عاد فارة بيدون اذن كان البيسم فاسدا و أما اذا باعه قبلة بيضه وهذه الد الراتين و كذا اذا باعه بعد قبضه للمرتبى فانه يصح و وهنها: الاستحياد ولكن أن كانت منذورة عان بيدمها لا يصحح بعد الله يسمح بعد الله بعد بعد الله بعد بعد الله بعد عد ومنها: بيسم ما عبد المشترى من استلامه أذا لمجيكن البائل تعادرا طي تسليمه سواه كان المجرد حسيا كالمحموب، على شرعيا كالرخوى و.

ومنها : بيع المقدم في سنبله (سبله) دسواء بامه بهمه سنه » أو بامه بشمع أو باحه بدراهم ، ومثل المبر كل ما كان مستنزا بسنيله كالفرة الإصليم، عليه التكون مستنزة بالهجي الذي و على تتلفيلها » ، أما المنزة المسيني هاءه يصبح بينها في علمها لأن حبا في مستنزة سوالطة في ذلك عدم رؤيتها كما تقدم ، ومثل ذلك ما كان مستترا بالأرض كالجزر والفجل والبصل : ومنها : بيع ما لم يملكه البائع قاذا باع شيئًا لا ولاية له عليه بوجه من الوجومكان بيمه باطلا ، كما اذا باع بستان أشيه أو أحداصدقاته ، ويسمى بيم الفضولي وهو باطل ولو أجزا إلماك ، ومنها : بيم اللهم بالحيوان، سواء كان من جنسه أو غير جنسه ، مأكو لا أو غير ماكولي ، فاذا أشترى لعما من عند الجزار بخروف هي أو سمك أو حمال فان البيم يقم باطلا كما سيأتي ، ومنها : بيم الله الجاري في ققداة أو ممرف ونحوهما ، وكذلك المسابق باطلا كما سيأتي ، ومنها : بيم الله الجاري في ققداة أو ممرف ونحوهما ، وكذلك المسابق بالله الجاري في القدامة أو كان كان يطك أرضا يجرى الماء فيها عليس لهأن يبينا الماء وحده دون الأرض ، وأذا فعل وقدم عالى المالا ، في المنافز المنافز على مسابق وحده المؤلف عنها البيم والحادث بعده ، وحده وهنا : بيم الكامة قبل أن ينظير صلاعها بدون شرط القطع ، فاذا أشترى الم بدون شرط القطع ، فاذا أشترى اله بدون شرط المقط ، فاذا أشترى الدون شرط المنط ، في المنافز عين أن يشترط قطمه بأن اشتراه بشرط بقائه عليها ، الدون شرط الماء أسالا ، أساد أسروا في المنافز عليها ، المنافز والمنابع بالملا ، أله الورد شرط المنافز عليها ، في أن يشترط قطمه بأن المنتراه بشرط بقائه عليها ، الدون شرط الماء أسالا ، أساله / ودون شرط المنافز عليها ، في أن يشترط قطمه بأن المنتراه بشرط بقائه عليها ، المنافز وشرط الماك المالا ، ألها لا ودون شرط الماك المالا ، ألها لا ودون شرط المنافز علمالا ، ألها لا بدون شرط المنافز عليها ، ودون شرط المالا ، ألها المنافز عليها ، ودون شرط المالا ، ألها لا لا بدون شرط المالا ، في المالا ، في المنافز المنافز على المالا ، ألها لا يدون شرط العلم ، في المالا ، في المنافز المنافز على المنافز المنافز على المنافز على المنافز على المنافز المنافز على المنافز المنافز على المنافز المنافز على المنافز المنافز المنافز على المنافز المنافز المنافز المنافز المنافز المنافز على المنافز ال

المالكية ــ قالوا : ان كل شيء نهي الشارع عن تعاطيه كان فاســـدا ، سواء كان من العبادات كالصلاة والميام،أن كان هن المقود كالبيع والنكاح ، ولكن بشرط أن يكسون النهى راجعا لذات الشيء ، أو لوصفه ، أو لأمر خارج عنه لازم له ، أما أذا كان النعير اجما لأمر خارج غير لازم له خانه لا يكون فاسدا وأن كان حراماً ، مثال الأول : الميتة ، والدم ، والخنزير ونحوها فأن الشارع قد نهى عنها لذاتها ، فاذا بيستكان بيمها حراما بالهلامومثال الثاني : المخمر ، غان الشارع قد نهى عنها لوصفها وهو الاسكار ، غاذا بيعت كان بيعها بالحلا» ومثال الثالث : صوم يوم العيد ، فان صوم يوم العيد ليس منهيا عنه لذاته ولا لوصفه ، ولكنه منهى عنه لأمر هَارج عنه لازم له وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى ، وهذا المعنى ملازم له لا ينفك عنه دائما ، فصيامه حرام باطل ، ومثال الرابم : المملاة في الدار المُمسوبة ، قان الصلاة لا ينهى عنها لا لذاتها ولا أومقهاعولا لأمر خارج لازم لها بحيث لا ينفك عنها ، وانما نهى عنها لأمر عرضى غير لازم لها وهو كونها في السدار المقسوبة ، فهي منصيحة وان كان فاعلها آثما ، وكذلك الوضوء بالماء المفصوب ، لأن غصب الماء واتلاقه غير ملازم الوضوء بل يوجد بدونه ، وكذلك غصب أرض المير قانها توجد بدون صلاة ، ولكن يستثنى من هذه القاعدة بيم النجش (وهو اغراء الغير على الشراء بالزيادة الكاذبة ) كمـــا سيأتي ، وبيع المعراة المتقدم ، وتلقى الركبان فان هذه الأمور منهى عنها مع كونها غير غايبدة ، الأن البيئة وردت بصحتها فتكسون مخصصة لتلك القاعدة .

عمن أمثلة البيع الفاسد : بيع الحيوان المكول اللحم وهو حي بلحم من جنسه ، كما إذا كان عبده خروف حي فأعطاه للجزار والهذبه لحما ، لأن هذا بيع معلوم وهو اللحم = = بمجهول وهو المديوان : أذ لا يعرف أن كان لحم المديوان الهى جددا أو ردينًا ، بخلاف لهم الذبوح بعد سلخه مانه يكون مرئيا معلوما مالم يطبخ اللعم ، فانسه يصبح أن يباع بالمحيوان ، أما بيعب بلهم من غير جنسه كه اذا أشترى سمكا بخروف فانه جائز ، والا أنه يشترط لصحة البيح في مثل هذا أن يكون منجزا لأنه معا لا تطول حياته ، فيشترط لهم، ذلك وسيأتي بياته في مبحثه ،

ومنها بيح الفرر رهو التردد بين أهرين : احدهما يوافق الفرض والآخر يذاله ، كما أذا قال له : بمتك هذه الدابة بقيمتها التي تظهر في السوق ، أو التي يقولها أهل الفيرة ، فانه يحتمل أن تظهر قيمتها موافقة لفرض البائع والمشترى ، وأن تظهر مخالفة ، له الإصح البيع ما دام الموض مجهولا ، وكذلك أذا قال له : بمتك هذه السلمة مما تحكم به ، أو بما يحكم به فلان ، أو بما ترضى به ، أو بما يرضى به فلان فأن كان ذلك لا يمسح ، ويختفر الغرر البسير للفرورة كأساس الدار ، هانها تشترى مع عدم مصرفة عمق وعرضه ، وكاجارتها مشاهرة مع احتمال نقصان الشهور وزيادتها ، وكثيراء جبة محضوة ، أو لحاف محشو من غير معرفة حشوه ، فأن ذلك يتسلمح فيه الناس عادة ، بخلاف ما أذا كان الغرر كثيرا كبيسم الطير في الهواء ، والسمك في الماه فله لا يصمح ه

ومنها أن يبيع السلمة بيمسا باتا بعشرة تقدا وبخمسة عشر مثلا لأجل ، فيضى المشترى ذلك ويأخذ اسلمة من سكوت ثم يختار بعد تعام المقد ، فان البيع يقع فاسدا ويسسمى ذلك البيع « بيعتين فى بيمة » ، أما أذا باعه ذلك بالخيار كان قال له : بعتك هذه السلمة بعشره عالة وبخمسة عشرة مؤجلة على أن يكون لك الخيار لمانه يصح ، وانما منع الأول للجهل بالثمن حال البيع ، وجاز فى الثانى لأن له فرصة التامل ، ومثل ذلك ما أذا باع واهدة من سلمتين مختلفتين فى الجنس أو الوصف ،

مثال ممتلفتي الجنس أن يقول : بمتك أحد هذين الأمرين «النوب أو الدابة» بحشرين ثم يمتار المشترى منهما بمد تعلم البيع مايحب، وهذا البيع ماسد بدون شرط المفيار ، أمسا اذا شرط المفيار هانه يصبح ، وهذال مختلفتي الوصف ، أن يبيمه واحدا غير حمين من رداء وكساء هانه لا يصبح ، لأن البيع فى الأمرين فيرممين ولا يصبح بيح المجهول ، واذا اشتراه بثمن مفتلف كان الفساد أطهر ، لأن الجهالة تكون فيالبيع وفى المصنى...

أما أذا كانتا منتلفتين جودة وردامة عقطكما أذا بأعه أحدى صبرتين من تمح أحداهما جيدة والأخرى رديثة بشمن واحد طن أن يختار منهمازها مسجد غانه يصبح ، لأن المتاد في طلب ذلك شراء الجيد لا الرديء أن

وادًا كان عد شخص تطالات مثمرات غياج ولحدة بنهما بدون أن يعينها غانه لايمسم، أما أذا كان عدده حديثات فيامها والخلفين بنه فيهيد شعرة أو أكثر على أن يجتارها بو غانه يصم ، لأنه أدرى بحديثته فيكان منها مَهَالْهِاكَانُفُ.

## مجاهث الربسا تعریف، واقعسامه

ومن البيوع الفاسدة النهى عنها نهيسا مطلطا «الربا» ومعناه فى اللمة: الزيلدة ، تلل الله تمالى « الله الزلقا عليها الماء اهترت وريت» أى علت وارتضت ، وذلك معنى الزيادة

يومح بيع الهواء وهـو بيع الملـو كأن يقول لشخص: بمنى عشرة أذرع مشـلا فوق
 ما تبنيه بارضك ، ويشـترط لمسـحته وصف البناء الأعلى والأسفل من المظهموالمفقة والمطول
 والقصر ووصف ما يبنى به من آجر أو حجراو تحوهما ، ولا ربيب فى أن الوصف ضرورى
 متى لا يقع نزاع بين التنقدين من جراء ارتفاع البناء الأعلى ، وما يحدثه فيه من المنافم التي
 متى لا يقع نزاع بين المتنقدين من جراء ارتفاع البناء الأعلى ، وما يحدثه فيه من المنافم التي
 قد لا تلاكم الأصفل ، فاذا وصف كل منهما بناه ارتفع النزاع ، وليس للاعلى أن يزيدتسيا
 غير ما اتقننا عليه الا برضا الأصفل ، وهـدا
 البيع لازم مضعون غلا ينفسخ بهدم الأصفاء اقدام الاسفل ينزم البلاع باعادته وكذلك
 من هام من مشتر أو وارث ، أذا هدم الأعلى كان لصلعبه أو ان مل محله من وارث
 أد مشتر أعادته ،

ويصح بيح كل ما يتوسل الى معرفت، بمعرفة بعضه كالعنطة فى سنبلها ، فانه يتيسر ، امشترى آن يقرك بعضها فتظهر التى فيه ، ورؤية البعض تدل على الباتى ، انصا يشترط لسحة البيم أن لا يتأخر حصدها ودرسها وتغريتها أكثر من نصف شهر ، على أنه اذا كان البيم الخب وهده فانه لا يصبح على الخب وهده فانه لا يصبح على المناب وهذه فانه يصبح على أن مال به وكلا فانه يصبح على أى مال ، و اذا كان المبيح الحب مع السنبلهانه يصبح بيصه جزاها لذا كان قائماً أقتاً ( القتة : الحزمة من القمح ودعوه بعد هصاده) ، أما أذا كان مكتسا على بعضه تانه لا يصبح بيمه جزافا ه

المتنابلة ــ تقالوا : من أمثلة البيع الفاسد أيضا : بيع المزروع المستور فى الأرض كلفت وغبل وجزر وقلتاس وبصل وثوم ونحوه ، فانه لا يصلح بيمه قبل تلمه ومشاهدته ، أما بيع ورقه الظاهر فانه يصلح .

ومنها : بين ثوب مطوى ولو كان نسجه تاما ، كما لا يصنع بين ثوب نسنج بعضه على أن ياشخه بدد أن يكمل نسنج ولو كان منشورا غير مطوى ، غان بين البائح ما نسنج من الثوب ثم ضم اليه ما بقى منالسدا أو اللمعة وباع الجميع بشرط أن يكمل نسبيجها قانه يصح ، لأن هذا الشرط فيه منفعة البائح ، وحنها : اللبن يصح ، لأن هذا الشرط فيه منفعة البائح ، وحنها : اللبن في الضرع ، ومنها : بيم ما قد تعمل همذه الشرة أن ما تصل هذه الشرة ،

وملها: بيع الطلع ، وهنها: بيع الثمار قبل أن يبدو صلامها خاته غاسد ، أما بيمها بسد بدو صلاحها خهر بجائز ، غيصح بيع الشب في سنبله ، سسواه كان مقطوط أو في شسمره ، كما يصح بيع الجوز واللوز والمعمن في تشوه سواء كان مقطوعا أو بالقيا طي شبهره ، وطها غير ذلك مما خالف ركتا أو شرطا مها تطوم به ، يان الملو والارتفاع زيادة على الأرض ، وقال تمالى : « أن تكون أمة هي أربي هن أمة له ، أم أكثر عدداً •

أما فى امسطلاح الفقها : فهو زبادة أحد البدئين المتجانسين من غير أن يقسل هده الزيادة عوض ، وينقسم الى تسمين : (١) الأول : ربا النسيئة ، وهو أن يكون الزيادة عوض ، وينقسم الى تسمين : (١) الأول : ربا النسيئة ، وهو أن يكون الزيادة في من المنتاء باردب ونصف بدفعها فى زمن ألصيف ، فأن نصف الأردب الذى زاد فى القصل لم يقابله شيء من المبيع ، وأنما هو فى ،قابل الأجل فقط ، ولذا سمى ربا النسيئة أى التأخير، الثاني : ربا الفضل ، وهو أن تكون الزيادة المذكورة مجردة عن التأخير فلم يقابلها شيء ، وذلك كما أذا اشترى أردبا من القمع باردبوكيله من جنسه متليضة بأن استلم كلمن البائع والشترى مائه ، وكما أذا اشترى ذهبا مصنوعا زنته عشرة مثلقيل بذهب مثلة قدره مثقال.

# هسكم ربسا النسيئة ودايسله

لا خلاف بين اتمة المسلمين في تحريم ربا النسبيّة ، فهدو كبيرة من الكبائر بلا نزاع ، وقد ثبت ذلك بكتاب الله تمالي وسنة رسوله ولجماع المسلمين ، فقد قسال تمالي : «وأهل إلله البدع وهرم الربا فمن جاءه موعقة من ربه فالتهى فله ما سلف وأمره الى الله ، ومن عاد فأوفاتك أصحاب الذار هم فيها خالدون \* بمحق الله الربا ويربى المحقات ، والله لا يعب كل كفار أثيم \* يا أيهما الذين آمنوا . تقسدوا الله وقروا ما بقى من الربا أن كتم مؤمنين فأن لم تعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ، وان تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمدون ولا تظلمون » \*

غهذا كتاب الله تمالى قد هرم الربا تهريها شديدا ، وزجر عليه زجرا تقشعر له أبدان الذين يؤمنون بربهم ويهالمون مقابه ، وأى زجر أشد من أن يجمل الله الرابين هارجين عليه مهاربين له ولرسوله ، فهاذا يكون حال ذلك الانسان الضميف اذا كان مهاربا لملاله القادر القاهر الذى لا يمجزه شيء في الأرض ولا في السماء ، لا ربيب في أنه بذلك قد عرض نفسه للهلاك والمضران ه

أماً معنى الربا الذي يؤخذ من هذه الآية الكريمة ، غللظاهر أنه هو الربا المعروف عند العرب في الجاهلية ، وقد بيئة المفسرون فقد ذكر فير واحد منهم ؛ أن الواحد من العرب كان اذا داين شخصا لأجل وهل هوهده فانه يقول لدينه : أعذ الدين أو الرب، ، ومعنى هذا أنسه

<sup>(</sup>١) الشافعية ... قالوا : يقتسم الربا الهي قابلة التسام ع الأول : ربا الفسل ، ومنه ربا الترفي كان يقرضه عشرين جنيها بشرط في يكون له منصة كان يشترى سسلمة أو يزوجه المتد ، أن يقرضه عائدة مالية ونحو ذلك كما تقديم في البيع الفاسد ، الثاني : ربا النسية وحو المذكور ، الثالث : ربا البيع وحو المذكور ، الثالث : ربا البيع وحواد كله يبيع المتوانيين كالقمع من غير تقايض ،

يقول له: أما أن تسطى الدين أو تؤخره بالزيادة المتمارة بيننا ، وهذه الزيادة تكون فى المد كان يؤجل له دهم انتلقة على أن يأخذها ناقتين وتارة تكون بالسن كأن يؤجل له دهم ناقة سن سنة على أن يأخذها منه سن سنتين أو ثلاث و هكذا ، ومثل ذلك أيضا ماكان متمارها عندهم من أن يدفع أحدهم للاخر مالا أدة ويأخذ كل شهر قدرا معينا ، غاذا حل موحد الدين ولم يستطع المدين أن يدفع رأس المل أجل له مدة أخرى بالقائدة التي يأخذها منه ، وهذا هو أنربا الفالب فى المسارف وغيرها فى بلادنا ، وقد حرمه الله تعالى على المسلمين وعلى غيرهم من الأهم الأخرى ، ونهى عند اليهود والنصارى لا فيه من أرهال المسلمين والقضاء على على المسلمين وعلى غيرهم عوالما الرقق والرهمة بالانسان ، ونزع التماول والتناسر فى هذه العياة ، فان الانسان من حيث هو لا يصحح أن يكون ماديا من جميع جهاته ليس في عاطفة غير الأخيه ، فيستئل فرصة الأغنياء بالمقتراء وجمل لهم حتا مطوها فى أمو الهم وشرع القرض لأغاثة الملهويني واعائد المؤخرين ، فضاء الرادة والقضاء على ما عددهم من شروة الى غير ذلك من المضار الكثيرة التي يغيين النصاة من ذكرها ، وقد بيناها أتم بيان فى الجزء الثائي من كتاب الإخلاق الدينية فى حكمة شريم المبيع ه

فالآيات الكريمة تدل دلانة قاطمة على تحريم ربا النسيئة ، منه ما هـ و معروف في زماننا من اعطاه مايؤجل بفائدة سنوية أو شهرية على حساب المائة ، وما يحتمل به بمضهم من التمكل بالدين في جواز هذا النوع ، فانه بميد كل البعد عن الدين ومناف لحكمة تشريعه في مورتها وممناها ، فقد زعم بعضهم أن المحرم من ذلك هو أكل الربا أضعاما مضاعفة كما ورد في آية آل عمران : « يا أيها اللين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافة مضاعفة ، وانقوا الله لحكمة تظهون » ، وهذا غطا صريح لأن المرض من الآية الكريمة أنما هو التنفير من أكل الربا ، ولفت نظر المرابين لما عساه أن يؤول اليه أمر الربا من التنصيف الذي قد يستغرق مال المدين في مسبح بعرور الزمن وتراكم فوائد الربا فقيرا بأئسا عاطلا في هذه الحياة بسبب هذا المدين الماملة ، وفي ذلك من الممرر على نظام الممسران ما لا يخفى ، ولا يكاد يتصور عائل أن افتحالي ينهى عن ثلاثة أصعاف ولاينهى عن الضعفين أوالضعف، على أنه لايمك لما الن يفهم هذا المدى بمدقول افتحالى : « فأن تبتم فكم رموس الموالكم » .

وأغرب من هذا ما يزعم بمضسهم من أن القرض بفسائدة ليس من باب الربا ، لأن الربا معد المن الربا ، لأن الربا علاية للمن المن المن من باب الربا ، لأن الله ترفسا بمائدة ليس بيما ، وقد صرح الشافعية بذلك ولكن قد فات هذا أن الفقهاء الذين قالوا : أن مثل ذلك ليس بيما ، وقد صرح الشافعية بذلك ولكن قد فات هذا أن الفقهاء الذين قالوا : أن مثل أموال الناس بالباطل ، وأن مضار الربا التي عرم من أجلها متعققة بعد فعرمته كعرمة الربا ، وأثمه كاثمه ، فالمئالة شكلية لا غير ، وأما تعربه ربا النساء من المنتقة فقد ورنت فيه أعاديث كثيرة صحيحة ،

ومنها فى الذهب والفضسة تولسه على : و الذهب بالذهب ريا الا ها ، ها ي ومحى ها : غذ وهسات يسدا بيسد فهى اسم قال ، قال يصبح تأجيل البدلة قيه ، على أن حديث الذهب بالذهب والفضة الخ ؛ يدل على حرمة ربا النسساء ، والفضسل فى الذهب والفضة والمحام ،

وسيأتي بيانه ف مبحث ربا الفضل ،

## عسكم ريسا القضل

أما ربا الفضل وهو أن بييع أهد الجنسين بعشله بسدون تأهير في القبض فهو هسرام في المأهب الأربعة ، ولكن بعض الصحابة أجازه ، ومنهم سيدنا عبد الله بن عباس رضى الله منهما ، على أن بعضهم نقل أنه رجع عن رأيه أشيرا وقال بحرمته أيضا ، على أن ربا ألفضل ليس له كبير الأثر في الماملة لقلة وقوعه ، لأنه ليس من منامسد النساس أن يشترى الواهد شيئا بجنسه أو يبيمه الا اذا كان في أهدد الجنسسين معنى زائد يريد كل واحد من التماقدين أن ينتقع به ، وإنما حرم ذلك لما عساه أن يوجد من التحايل والتلبيس عليهمض أمماه المقول ، فيزين أيم بعض الدهاة آنهذا الاردب من القمح مثلا يساوى ثلاثة لجودته أو هذه القطمة المنقوضة نقشا بديما من الذهب تسلوى زنتها مرين ، وفي ذلك من الفين بالناس والاشرار بهم ما لا يضفى ، والأصل في تحريمه قوله عليه المسلاة والسلام: «الذهب بالناس والاشرار بهم ما لا يضفى ، والأصل في تحريمه قوله عليه المسلاة والسلام: «الذهب بالناس والاشرار بهم ما لا يضفى ، والإسل في تحريمه قوله عليه المسلاة والسلام: «الشجاله» بالناس والاشرار بهم ما لا يضفى ، والإسالة والشعير بالشميد ، والتمر بالتمر ، والماجهالهاء كنان يدا بيد » .

فهذا الحديث يدل على آنه لا يجوز بيع شى، من هذه الأمناف المتجانسة بمشله مع زيادة ، وأنه لا يجوز تأجيل التقابض فيها ، فلا يصح بيع جنيه من الذهب بجنيه وعشرقورش لا يدا بيد ولا نسيقة ، كما لا يحل بيع قطمة من الذهب زنتها عشرة مثاقيل بقطمة من الذهد، زنتها انذا عشر مثقالا ، ومثل ذلك القصح والشعير الغما ذكر في الحديث •

وقد ورد المنمى عن ذلك فى بسيم الذهب والمنصة بمصوصهما ، فقد قال على : لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ، ولا تتبيعوا الدوق بالدوق بالدوق بالدوق الدوق بالدوق الدوق بالدوق الدوق بالدوق الدفعب بالذهب بالذهب المثلا بمثل ولا تتبيعوا منها غائبًا بناجز » متفق علي ، الا مثلا بضم التاء وكسر الشين : تزيدوا •

غاذا المتطف الجنس فانه يصبح البيع والبراه بالزيادة على تبعته وينقصها ، فيصح أن يشتر المنطقة المنطقة وتشمين مثال كما يجنع أن يجربه يتجسب وتسمين قرشها ، يشترى المجند الذي تبعت مائة وعشرين مثال كما يتعلق على المنطقة المنطقة

المعديث ، هلنه يشترط هيه التقابض (١) واذا كان البدلان طعامين كما أذا باع تمحا بأرز ، أما أذا كان أحد البدلين نقدا والآخر طعاما فانه يصبح فيه القتاهير ، سواء كان الطعام مبيما كما أذا اشترى تمحا بجنيهات لأجل ، أو كان الطعام شعا كما أذا أشترى همسة جنيهات بخمسة « أرادب » من القمح يدفعها في وقت كذا ، وهذا هو السلم .

#### مبحث

# الاشياء التي يكون الربسة فيهسا هراما

قد عوقت أن ربا النسيئة هو بيع الجنس الواحد ببعضه ، أو بجنس آخر مع زيادة في نظير تأخير القبض ، كبيع أردب من القمح الآن بأردب ونصف يدهم له بحد شهرين ، وكبيع عشرين جنيا الآن بخمسة وعشرين تدفع لمبددسنة ، وكبيع أردب من القمح الآن بأردين من الذرة يدفعان له بعد سنة أشهر ، لأنه وأن اختلف الجنس في القمح والذرة ولسكن يشترط فيه التقايض وعدم تأجيل الدفع والا كان ربا «

واذاً كانواكذاك : عَمَل كل جنس في البيم يدهله الربا ؟ أو هو مقصدور على الأجناس المذكورة في المديث المتقدم وهي : البر ، والشمير ، والذهب ، والفضة ، والتمر ، والمديث لاغلاف بين الاثمة الأربمة على أن الربا يدخر في أجناس أغرى غير التي ذكرت في المحديث المساعليها ، وإنما المتطورا في عام تحريم انزيادة في الأشياء المذكورة في المحديث المتاس عليها عبرها متى وجدت تلك الملة كما هو مقصل في أساعل المصيفة (٢) ، على أن الظاهرية اقتصروا على الأشسياء المذكورة في المحديث ،

 <sup>(</sup>١) الحنفية \_ قالوا : لا يشترط التنابض في بيع الذهب والفضة ، وإنما قال يشترط هيه النصين وسيأتي موضحا في الصرف •

<sup>(</sup>y) المتابات قالوا الملة في تحريم الزيادة التكبل والوزن ، فكل ما يباع بالتكبل أو الرزن فانه يدخله الربا ، سواء كان قليلا لا يتأتى كيله كتمرة بزمرتين ، أو لا يتأتى وزنه كندر الأرزة من الذهب ، وسواء كان مطموما كالأرز والذرة والدخن ، أو غير مطمـــوم كبذر القمان والبرسيم والكتان والمعديد والرصاص والنصاس ، أما ما ليس بمسكيل ولا موزن كالمعدد فانه لا يجرى فيه الربا ، فيصــح بيع البيضــة بيضتين ، والسسكين بسكيدين وان كانا من جنس واهـد لاختلاف الصفة ، وقبل : بكراهة ذلك ،

التعنية ــ تالوا : الملة في تحريم الزيادة هي الكيل والوزن كما يقول المعنابلة ، الآ أنهم عالوا : ان التحر الذي يتمقق عبه الريا من الطعام هو ما كان تصف صاع فاكثر ، أما أذا كان أقل من نصف صاع فانه يصبح فيه الزيادة ، فيجوز أن يشتري مقنــة من القمح بحفنتين بدا بيد أو نسيئة وحكذا التي أن تبلغ نصف صاع ، فيمح بيع التعربين لأن التصــر يها مكيلا ، وكل ما كان أقل من نصف صاع لا فيذها، الزيا ، وضحاً عن المسمور ، أما ح

 القدر الذي يتحقق فيه الربا من الموزون ، فهو ما دون الحبة من الذهب والفضــة ، وما كان كتفاهة أو تفاهتين من الطعام ، يجوز بيع التفاهة بتفاهتين ولكن يشترط في صعة البيم في مثل ذلك تصيين البدلين كأن يقول : بعتك هــذه التقــامة المعينة بهاتين التفاحتين كمـــــــ سيلتي بيلنه ، فكل ما تحققت فيه هذه الملة غانه يدخله الربا ، سسواء كان مطموما أو فير مطعوم ، فيقاس على القمح والشمير الذكورين في الحديث كل ما بياع بالكيل كالذرة والأرز والدغن والسمسم والعلبة والجمل اذا كان لا بياع بالكيل ، ويقاسَ على الذهب واللفة كل ما يمام بالوزن كالرصاص والنماس ، أما الذي لا يباع بالكيا ولا بالوزن كالمدود والمذروع مانه لا يدخله ربا الغمسل ، فيجور أن يبيع الذراع من الثوب بذراعين بثوب من جلسه بشرط القبض الآتي بيانه ، كما يجور أن يبيع البيضة ببيضتين والبطيضة باثنتين وهكذا ، والضابط في ذلك أن البيع اذا كان متصدا مم الثمن في الجنس كقمح بقمح ، وشمير بشمير وكان يباع بالكيل والوزن فانه لا يصح أن يوجد في أهد العوضين زيادة . سواء كانت الزيادة لأجل أو لا ، فيمرم ربا الفضل وربا الزيادة ، وذلك كالقمح والشمير والذهب ونحوهما مما يباع كيلا أو وزنا ، لأنه قد تحقق فيها القدر والكيل والوزن والجنس ، أما اذا وجد أحدها فقط غانه لا يدخله ربا الفضك ، وانما يحرم فيه ربا النسيئة ، فمثال ما يتعلق فيه الجنس دون القدر : البيض والبطيخ ونحوهما من كل ما يباع عداً ، ومثله الثياب ونموها من كل ما يياح بالذراع فانه قد وجد فيها اتماد ألجنس وانتفى القـــدر : أعنى كونها مبيعة بالكبل أو الوزن ، ومثال ماوجد فيه القدر دون اتحاد الجنس : القمم والشمع فانهما يباعان كيلامم اختلاف جنسهما فيحرم في هذا ربا النساء وهو البيع مع زيادة الأجل ، ولا يحرم ربا الفضل وهو البيع مدزيادة بشرط القبض أما بيعالطعام بجنسابدون زيادة فانه لا يشترط فيه القبض ٠

التسافيية ... قالوا : الإشياء المذكورة في المديث تنقسم الى تسمين : نقد وهو الذهب والفضة ومطموم وهو ما قصد ليكون ملساما للادمين غالبا ، اى ما خلقه الله بقصد الأيكون لهم طعاما بان يلهمهم ذلك ولو شاركهم فيه غير هم كالفول بالفسبة للبهائم والانسان ، فكل ما وجد فيه الفقيسية و أى كونه ثمنا » والطمعية سريضم الطاء ... أى كونه مطموما ، غلته يدخل فيسه الربا ولا فرق في الثمن بين أن يكون مضروبا كالبعنيه والريال ، أو غبر مضروب كالمحلى والمتبر ، فلا يصمح أن يشترى جنيهن يثلاثة أرجل أو مقابضة كما لا يصمح أن يشترى قطعة مصنوعة من الذهب زنتها عشرة مثلتها، يقطنة زنتها ثلاثة عشر كما مساتى

أما عروض التعارة غالمه يصبح بيمهما: ببعضها مهذيابة أنعد المثلها على الآلفز ؛ لأنه ليست أثمانا لهلم تتمقق فيها اللحة المذكورة.

وأما الطموم علته يشعل أمورا عالمة فكرنت أن الصنديث ، أهدها، أن يكرن القوت -

كالبر والشمير ، نمان المتصود مديما التقويت وبيلحق بهما ما فى معناهما : والأرز ، والذرة ،
 والمهمم والترمس ، وقد اغتلف فى الماء المغذب فقيل : انه يلحق بالقوت لأنه ضرورى للبدن
 وقد ألملق الله عليه أنه مطموم قال تعالى : « ومن لم يطعمه غانه منى » ، وقيل : انه مصلح
 للبدن فهو ملحق بالتداوئ الآتى :

ثانيها : أن يكون للثلك وقد نص الحديث على التعر فيلحق به ما في معناه كالزبيب والتين •

ثالثها: أن يكون لاصلاح الطعام والبدن، وقد نص المديث على الملح فيلمق بسه مسا في ممناد من الأدوية كالسلمكي ونحوها من المقاقيد المتجانسة ، ومنه الطابة اليابسة غانها تستحف دواء بضلاله الفضراء فأنها الهست بربوية ، فضرح بقوله ما قصد أن يكون طماما ما كان مطموها ولكن لم بغلق بقصد أن يكون كذلك ، كالجلد والمعلم مانه وأن كان يؤكل ولكنه لم يضل ذلك ، وخرج أيضا ما اختص به البهائم كالعشيش والتبن واللوى غانه لا ربا فيه و هو دفا تطر ما ما ما مقدس الما ما هفت ما ما مانه علم وما يصلح فقسدا على الأشياه السنة المكورة في الحديث ؛ فملة التياس هي الطعمة والمتديث ، فأما ما الميس بطمع كالجبس مشسلا

الملكية ـ قالوا : علة تحريم الزيادة في الذهب والفضة التقسدية ، أما في الطعام فان الطعام فان النسيئة فهي مجسرد المعلم في ديا النسيئة فهي مجسرد المعلم في ديم النسيئة فهي مجسرد المعلمة في ديم السيئة ، سواء المعلمة الملادمان والاقتيات الآني بيانهما أولا ، وذلك كانواع الفضر من تتساء وبطبخ وليون وتارنج وخس وكرات وجزر وتلقاس وكرنب نحو ذلك ، ومثل الخضر أنواع الفاكمة الرابحة كالنظاح والموز ، فكل هذه الأصناف يدخلها ربا النسيئة ولايدخلها ربا الفضل مفيصح الرابط كالمنافقة والمنافقة من المجلس ، أما بيمنا لاجلس منها بجنس منهزع ، فهمينج أن يبيع وطلا من التناج برطلين مقالمية ، وكذلك يصمح أن يبيع للجزر بالضرب تزيادة أحد الجنسين على الآخر بشرط التبغي ،

وأما الملة في تحريم ربا الفضل فهي آمران ، أحدهما : أن يكون الطمام مقتاتا ومعنى كونه مقتاتا : أن الانسان يقتات به غالبا بحيث تقوم عليه بنيته ، بمعنى أنه لو اقتصر عليه يعيش بدون شيء آخر ، ثانيهما : أن يكون صالحا للانخذار ، ومعنى كونه مسالحا للانخار : أنه لا يفسد بتأخيره مدة عن الزمن لا حمد لما على ظاهر المذهب خسالاها لمن قسال : أن السالح للانخار هو الذي بقى بدون فساد مسبقة أشهر ، والراجح أن المرجمح في ذلك للعرف ، فما يعدد للعرف صالحا للانخار كان كذلك ، وكل ما وجدت فيه هذه المسلة فامه يعجره فيه ربا الفضل ، كما يجرم فيه ربا النساء من باب أولى ،

وتقسير الملة بالاكتيات والامضار هوالمغول الممول عليه في المذاهب، وهنلك العياليد

## مبعة بيع الخبوب بأجناسها ويغي اجناسها

من الأصفاف الستة المذكورة فى الحديث المتقدم بيع البر بالبر ، والتسمير بالشمير ، و وقد قاس الأثمة على هذين النوعين غيرهما من أنواع المعبوب على حسب اختلاف وجهية نظرهم فى الملة كما علمت ، فلا يصحح بيسع القمح بالقمح الا مثلا بمثل يدا بيسد كما هو منصوص فى المحديث ، وكذلك الشمعيد ، ولكن يصح (١) بيسع الشمير بالقمح متفافسلين يدا بيد ، فيصحح أن يبيع كيلة من القمح كيلتيزمن الشمير بشرط التقابض فى المجلس ويتاس على ذلك الذرة والأرز والقول والحمص والترمس والدهن وحب البرسيم (٧) والعلبة (٣) والجلبان والبسلة وجميع أصفاف الحبوب التي تباع بالكيك فانها لا يمح بيع جنسها ببعضه الا مثلا بمثل ، ويصحح بعمها بالجنس الآخر مفاضلة يدا بيد ه

ذخرى فى تفسير الملة المذكورة وأشهرهاأن يزاد على الاقتيات والادخار قيد ثالث ، وهو
 كن الطمام متخذا لميش الآدمى غالبا ، فيخرج بذلك البيض والزيت لأنهما لم يتخذا عيشا
 للادمى غالبا غلا يمدم قيهما الربا ، وقد هرفت أن المعول عليه فى المذهب هو التفسير الأول ،
 غالراجح أن المبيض والزيت يدخلهما الربا لأنهما يقتاتان ويصلحان للادخار ،

 <sup>(</sup>i) المالكية ــ قالوا: الشمع والقمع جنس واهد وكذلك السلت « الشمع: النبوى » ، مالثلاثة لا تفاوت بينها لأن المول طيه فى انتصاد الجنس استواء المنفقة أو تقاربها .

قانوا م القمح والشمير متقاربة فيها لأن الشرش منها القوت وهو هامسك ، وان كان يتفاوت فيها من حيث الملمم والجودة ، فلا يصبح بيع الأشياء الثلاثة ببعضها الا مثلا بعظر يدا بيد ، وهذا هو الراجع عندهم ، وبعضهم يقول : ان القمح والشمير جنسان مفتلهان ، (y) الشاهمية والملاكية ــ قالوا : البرسم ليس داخلا في الأسناف التي يدخلها ربا

<sup>(</sup>٢) الشاغمية والمالكية ــ قالوا : البرسم ليس داغلا فى الأسناف التى بدغهــــ بدأ الغفل ، لأن العلة عند الشاغمية الطحمية وهى كونها طعاما للادمى غالبا ، وحب البرسسيم لبس كذلك ، والعلة عند المالكية كونه صالحا للقوت والادغار والبرسيم ليس كذلك.

<sup>(</sup>٣) التساهمية ــ قالوا : العلبة الياسة يدخلها ربا الغضل لا بعلة كونها مكيلة كسا. يوفل العنفية والمنابلة ، وانما تدخله بعلة كونها ستعمل دواء خون هنيستة على اللح المسلح لأنها مصلحة للبدن ، أما العلبة للخشر اه غليست من الأشغاف التي يدخلها الرباسكا عدم .

الملكعة ... قالوا ، العلية لا يدهلها رباللفضاء ، مسبوله كانت بخامسية أو خضوات واختلف في مل يدهلها ربا اللساه أو لا «خفال بمنسهم: إنها خفواه لا يدنظها رباء ألاندام المثلة، وقال معسهم : قلها طعام يضطلها ربها أقصناه »

# أما بيع الدقيق بالحب أو الغبز ومايتملق بذلك نفيه تفصيل في المذاهب (١) .

(۱) الملكية \_ قالوا : الصبوالدقيق جنس واحد لأن الطحن لا يخرج الشيء عن جنسه ، ولا عبارة عن تغرقة أجزائه مع بناء تلك الإجزاء ، وكذلك المجين مع الدقيق والحب فان المجن لا يقرجه عن جنسه ، غلا يمح بيع واحد منهما بالآخر الا مثلا بمثل بدون زيادة ، فلو ياع قمعا بدقيق مأخوذ منه فانه يصح أذا كانا متساويين ، ويحرف تسساويهما بالوزن ، وقيل : يعرف بالوزن والكيل ، وكذلك لايمح أن يبيع دقيقا أو حنطة بعجين مأخوذ مفها الا مثلا بمثل كما ذكر لأنها جنس واحد ، أما أذا اختلف الجنس كأن باع دقيقا من الذرة بحب من القمح فانه يصح بيعه متفاضلا بشرط التقابض في المجلس ، ويحسوف التماثل بين الدقيق والعجين بالتحرى عن قدر الدقيق الموجود في العجين ويدول بمثله ، ويحرف التماثل بين المجين والقمح بالتحرى عن قدر الدقيق الموجود في القمح والمجين ، أما أذا المثلف المجين والقمح والمجين ، أما أذا المثلف المجين كان يدا بيد ،

أما الآميز غانه جنس مغاير المدين والمجين والمنطة لأن صنعة الشير جملته جنسا منفردا ، فيصح أن يديم خبرا بدقيق أو حديث متفاضلا بشرط التقابض ، على أن الخبر جميعه جنس واحد وأو كان أصله مفتلفا ، فلا يصح بديم أقراص الشير « الأرغفة » المنفردة من القمح بأقراص الشير أو من الذرة المنفردة من القمح بأقراص الشير أو من الذرة وحدا الا مثلا بعثل ويدا بيد ، لأنها كلها جنس واحد ، فلا يصحح التفاضيل فيها الا الكما بنس على حدة لما غالمله من السمن والسمسم والمحلب واللبن وغير ذلك ، فيصح بيده بغيره متفاضلا يدا بيد ،

ثم أن كان الخبز ماشوذا من صنف واحد كالقمع غلن المثليسة تمتبر بالتحرى عن قدر الدقيق فيهما متساويا كانا مثلين ، والا الدقيق الموجود في كل منهما ، فان كان قدر الدقيق فيهما متساويا كانا مثلين ، والا غلاء أما أن كان مأخوذا من صنفين مختلفين من الأصناف التي توجد فيها علة الربا كالقمع والذرة ، فإن المثليبة تعتبر بوزنهما بدون تمر عن الدقيق ، وإنما بيسترط في الخبر إذا كان المحقوب الما المول في ذلك على المحد ، المقدم بها ، أما أذا كان قرضا فائه لا يشترطفيسه ذلك وأنما المول في ذلك على المحد ، فيصعم أن يقترض خممة أرغة ويردها كذاكوان كانت أتمل وزنا أو أكثر اتباعا للموف ، ولا بأس بصا يفعله الجهران من قرض الفيز والفهيرة ورد مثلها بدون تصر ،

... وسلق العبوب «كالبليلة » لا يضرجها عن جنسها أيشا ، ولكن لا يصنع بيع السلوق بخير المسلوق مطلقا لا متفافسلا ولا متماثلا ، لأنه لا يصنع بيع الرطب باليابس لعدم تمقق المتطلة: كما لا يصح بيع السلوق بالمسلوق لهذه الملة ،

المنفية ـــ قالوا : لا يصح بيع الدقيق الما هود من جنس بجنسه ، قلا يصح بيع الدقيق الما خود من الفعج بالفضح ، وكذلك الما فوه من الذرة بالخرة وحكفا كانا متسلوبين أو لا ، وذلك لأن التساوص في مثل كلك فير معقق، عالى التكيين يتكوس في الكيال اكثر من المتصم، هلا تزال شبحة الزيادة باقية لأنها الما تزول في بيع المجنس يمثله فيها كان للتسارى وحققا، أمات عبيم الدقيق المأخوذ من جنس بمني جنسه مفانه يصمح كالدقيق المأخوذ من القصح أداً بيم الشعير هانه يصحح لاختلاف الجنس متى كان يدا بيد ، وكذلك لا يصح بيع الدقيق الناعم بالمجروش ( المشوش ) أذا كان متحد الجنس للملة المذكورة لا متساويا ولا متقاضيا ، أما بيع الدقيق بالدقيق لا يجوز ، وكذلك يصحح بيع الدقيق المنخول بالدقيق غير المنفول أذا تساويا في الكيل ،

ويجوز بيع الفيز بالمنطق وبيع المعتملة بالخبز متساويا ومتعاضلا ، لأن الخبز مار بالصفة جيسا مفتلفا عن المعتملة ، ولا يشترطف ذلك التقابض ، وانما يشترط التميين الآتي بيانه قريبا ، بل يصبح أن يبيع عشرين رغيفا من الخبز مقبوضة بكيلة من القمح يأخذها بمد شهر وان كانت الكيلة أكثر من الارغفة ، كما يصح أن يبيع اردبا من القمح بعائدة أنه من الخبز يأخذها بعد أيام ، وقيل : لا يصبح في الحالة الثانية وهو ما اذا كان المؤجل الخبز ، ولكن المفترى على أنه يصبح ، وكذلك يصسح بيع الدقيق بالخبر ، والخبز بالدقيس على التغميل المذكور في المنطقة •

ويجوز بيع المتملة المبلولة بالمتلحة المبنزلة ، والمسلولة بالنابسة ، الرطبة ، الوطبة ، والعلمسة بالنابسة ، وفى بيع المتلحة المقلية « الفشار » بالمتلحة نمير المقلية خلاف ، والأصبح أنه لا يجوز وأن تصلويا كيلا ، وأما بيع المقلية بالمقاية نمائه يجوز بشرط التساوى .

المنابلة ... قالوا: لايمسح بيع الدقيق با عب الأخوذ منه مطلقا فلا يصح أن يبيع برنا بدقيق مأهوذ منه ، لأنه يشترط التساوى فى بيع الجنس الواحد ببعضه ، والقمح والدقيق جنس واحد ولكن تساويهما متعذر ، لأن أجزاء الحب تنتشر بالطحن ، وكذلك لا يصح بيم الفبز بالحب الماهوذ منه ، كما لا يصح بيمه بدقيقه ولا وزنا ، ولا يصح بيم الصفاة الملواة بالياسة ، وكذلك لا يصح بيم الرطبة « الذريك » قبل تجفيفه باليابسسة ، أمسا بيم الفبز بالغبر نائده يصح إذا كانا متساوين ، قان زاد أحدهما على الآخر فانه لا يصح «

الشافعية: قالوا: يشترط أف بيع بعض الجنس ببعضه ثلاثة شروط: الطول فالإصح بيعه مؤجلا، علو اشترط التاجيل ولو درجة لا يصح و والتقابض المقيقي في المجلس بأن يتبض البائع الميم والشترى الثمن في المجلس ، غلا تنفع فيه الحيالة ولو تبضه في المجلس، والمائلة يقينا بأن يمكن التاكد من المائلة ، فاذا شك فيها لم يصح البيع، وأما بيع الجنين بعضه بعضه فلك يشترط فيه المحلوف والتعابض فقط ، ولا تشترط المائلة كما يأثى افي الصوف ب

و من هذا يتضم لك قد لا يضم بيع مقيق بجنيد، علا يممح بيع دنيق العلمة : يجين الجنطة مهلا لانتهام المثلة الهفيرية لم يمي النعومة الطارئة عليماذ «ديكم فأرد البدائي»

# ويعرف المختلاف الاجناس والتحادها بأمور مقصلة في الذاهب (١) .

انعم من الآخر فلا ينكس في الكيك ، وكذلك لا يصح بيع دقيق الخنطة بحب الحنطة ، كما لا يصمح بيع الغبز بهما وكذا لا يصح بيع الخبز المأخوذ من جنس واحد ببعضه ، فلا يصح بيع الخبز الماخوذ من الدمج بخبز التمح بخبز التمع بشار المائلة المائلة المعتبية ليست شرطا في بيع بعضهما ببعض .

ويصح بيع دقيق القمح بدقيق الذرة أو الشمير لأختالات الجنس ، وكذا باقى الأدواء منى اختلف جنسها لمدم اشتراط الماثلة فيه كما عامت ، ومثسل الدتيسق الفول المجروش « المدسوش » عانه لا يجوز بيعه ببعضه ، وكذا المدس الدشوش ، ومثل الفبز : الكتانة والشمرية ، عانه لا يصح بيع كل جنس من هذه الأجناس ببعضه لانتناء الماثلة المقيقية، أما بيعه بالجنس الآخر فاته يصح منى تحقق الشرطان الآخران وهما التقابض والطول ، (١) المنفية ـ قالوا : يعرف الحتسائل الجنس بأمور ثائلة :

أحدهما: اختلاف الأصل ، ومثله الفل المأشود من التمر الردىء ويسسمى « دقلا » بفتح الدال والقاف ، والفل المأشوف من نشارة الفشب مثلا فانهما جنسان مختلفان وان كان كل طهما خلا لأن أصلهما المأشوذين منه مفتلف ، وكذلك لحم البقر مع لحم الفسان فانهما جنسان مفتلفان وان كان كل عنهما لحما ،

ثانيها : اختسالف النسرض المقصود من البيع كصوف النتم وشمر المنز ، فان مايقمد من شمر المعزمن الاستعمال فير ما يقصد من صوف القدم ، فهما جنسان مختلفان ، بـ خلاف لحمهما فانه جنس واحد ، لأنه يصدق عليه اسم واحد وهو المدم ، ومثل لحمهما لبنهمسا فانه جنس واحد ،

ثالثها : زيادة المدنع كالشبر مع المتطةفهما جنسان مقتلفان لتبدل صفتهما بالمسفة التي هدئت في معلى القيدر .

ومن هذا تعلم أن الشعير والقمح جنسان مفتلفان لأن كلا منهما أصل قائم بنفســه جنساير للاغر ، على أن الغرض من استعمالهما مفتلف ، لأن القمح قد يقصد اعمل الفطير والكلافة والكمك ، بضلاف الشعير غانه لايصلح لذلك .

المعابلة ـ قالوا : كل شيئين فاكتر اصلهما واحد قد اجتهما في اسم واحد فهما جس واحد سواه اختلف التصد من استعمالهما أو انتصد ، فمنال الأول : القمع فسان له أدواما كالهدى والمسيدى والبعيرى والاسترالى ، فهذه الأدواع يجمعها اسم قصمت فهي كلها جلس متحد وكذلك المسلم أنه أدواعا : الرشيدى ، والمنزلاوى ، قمست فهي كلها جلس متحد وكذلك المسلم المسلمين واحده ولاشك أن الغرض من الاستعمال في القمسيح والملح لا يختلف وأن كان في مضمه ميزة من الأخر ، ومثال الثاني حسوما ميختلف المسلمين من المستعمالة : الريست السيح مشملا أكاه المسلمية المستعملة : الريست السيح مشملا أكاه المسلمية المن معقمة ذهمن ، والمنيفة التي بعض دعن المنتصديد ، والمنيفة التي بعض دعن المنتصدة

ويعرف ما يباع بالكيل وما يباع بالوزن،بما كان عليه المسلمون في عهد النبي على على المسلمون في عهد النبي على على المسلم في المذاهب(١) •

خاصيح عطرا مختلف الخلف الخسرض هن استحماله ولكن أصله واحد غيو جنس واحد ،
 والما الذي جمله ياسمين وبنفسج وورد هى الرياحين التى ألهيفت اليه ، فلم تفرجه عى
 كونه جنسا واحسدا وهسو الزيت ،

المالكية ـ قالوا : يعرف اتحاد الجنس باستواء المنفه أو تقاربها ، فالملح وان تنوع الى رشيدى وغيره الا أن منفعة الجميع وهي اصلاح الطمام واحدة ، والقمح وان تنوع الى مندى ومصرى لكن منفعة واحدة ، أما الشمع والقمح فان منفستها متقاربة وهي كونهما يقتاب بهما ، ويختلف الجنس باختلاف أصله إلى الفرق منه اذا لم يكن الغرض منه شي واحد مثل الخسل المستخرج من أصناف مختلفة ، فان الغرض منه شي واحد وهو الحموف، في موجودة في الخسل المستخرج من نشارة الخشب ، ومن الغسل المستخرج من التمسر وذلك كالزيت المصور من السمسم والقرطم والغرس منه مختلفا فانه يكون أجناسا مختلفة ومنا كان كان كان كان النبيت وان كان واحدا الكي مختلفة يصبح أن يباع بعضها ببعض متفاضة يدا بيد ، لأن الزيت وان كان واحدا الكي الغرض منه مختلف وأحله أيضسا مختلف ، ومشل المستخرج من قصب المخلون من المسلم ومنا المنكر ومن البنجر وصل النحل فهو أجناس مختلفة ، أما السكر والمسل فهما جنسان

الشائمية ... قالوا : اتحاد الجنس بين طمامين هو أن يكون لها اسم خامس يشتركان 

هيه اشتراكا حقيقيا ، بمعنى أن تكون حقيقتهما واهدة كالقميح الهدى والقميح
الاسترائى فانهما مختصان باسم القميح مشيتركان فيه اشتراكا مقيقيا ، وأما اذا
كان الاسم عاما كالحب بالنسبة للقمح فسانه ليس بجنس واحد ، لأن العب يشحل أيضا
الذرة والامناف الأخرى ، وكذلك ما اذا اشتركا فيه اشتراكا لفظيا كالبطيخ اذا أطلق
على النبوع الأخضر منه والأصفر ويسسمي «قاوونا » فان ذلك الاشتراك لفظي فهما
جنسان مختلفان لأن حقيقتهما مختلفة •

 مساويا للتمر ، أو دونه كاللوز والبنددق والفستق فيعتبر عادة باد المبيع هالة ألبيع .
 ومن هذا تعلم أن المكيل لا يباع بعضه ببعض وزنا ، وأن الموزون لا يباع بعضه بيعض كيالا ، ولا يضر التفاوت فى الوزن إذا كان المبيع الذى يباع بالكيل مستويا فى الكيل ، وكذلك لا يضر التفاوت فى الكيل فيما يباع بالوزن إذا كان متساويا فيهه .

المتابلة \_ قالوا : المعتبر فيها بياع بالوزن عرف مكة على عهد النبي على المكابلة على عهد النبي على الكيل كانوا بيبونه موزونا كان كذلك ولو ضعيم الناس بعد ذلك ، والمعتبر فيها بيباع بالكيل كانوا بيباع بالكيل مكيال الدينة لما رواه عبد الملك ن عمير من أن النبي على قال : « المكيال مكيال المينة ، والميزان ميزان مكة ي فيحرم أن بيبع ما كان بيباع بالكيل في المدينة في ذلك المهد بتفاضل البعدس في الكيل وكذلك ما كان بيباع موزونا ، وما لا يعصرف يعتصب بر فيصب عن الموضع الذي يباع فيه ، وقد بين الحديث أن الذهب والفضة بيباعان بالوزن ، والشمير والتعبر بياعان بالكيل ، فقد قال على الذهب بالفضة وزنا بوزن ، والشمير بالشمير مدين بعدين ، فمن زاد أو ازداد فقد أربى » وبه يطم بعض الأصناف التي تباع بالكيل أو الوزن ،

غمن الأشياء التى تباع بالكيلاً : البر ، والشمير ، والدقيق ، وسائر الحبوب ، والبصر و البغس » والنورة ، وكذلك النمر ، والرطب والبسر ، وبنقى تصر النفل ، ومثله الزبيب ، والنمستن ، والبندق ، واللوز ، والعناب ، والشمش الجاف ، والزيتون ، والملح ، وكذلك المائمات من لبن وزيت ، وفسل ، وسمن وسائر الأدهان والمسل ( وجملسه بمضهم موزونا ) ، غهذه الأشياء التي تباع بالوزن : الذهب، والفضة ، والنماس ، والمحديد ، والرصاص، والزبيق ، والكتان والقطن والمحرير والعروف ، سواء كانت معزولة أو فير معزولة ، واللؤلؤ ، الزجاج والملين الأرمني الذي يؤكل دوا ، واللصم والشحم والشمع والشمع والنصسران والعصار والروس والخيز ، الا أذا نفتت وصار ناعما كالحب فائه يساع مذيلا ، والجبر والدب والجب فائه يساع مذيلا ، والجبر والدب ، والبدم والدب المفهم واللهم مناه يباح في المسمن أن يباع موزونسا ،

أما الاصنف التى لا تباع بالكيل ولا بألوزن أهمنها الثيلب والحيوان والجوز والبيض والرمان والقنساء والمفيلر وسائد المفخر والبقول والسفرجل والنتفاح والكمثرى والمفوخ وكل فاكهة رطب ة

الحندية ــ تالوا: الحتلف في معرفة المكيل والموزون ، فقال بعضهم : أن المعول في ذلك على العرف ، خطاع تعالى على بيسم شيء بالكيل كان مكيلا ، وموزودا أو لا ، لأن بيسم شيء بالوزن كان موزودا أو لا ، لأن الشارع الما تمن على أصفاف الطعام المذكورة في العديث مكيلة لكون الذهب والفضة موزودا تبدأ لحرف الذهب والفضة معرودا تبدأ لحرف ذلك الزمان ، خطب غير الناس خلك وبلوا الطعام وروناوالذهب والفضة معدودا

# مبعيث بيسع الفاكهــة بجنسسها وما يتمــلق-يــه ·

قد عرفت أن النمر من الأصفاف التي يدخلها الرب بنص المحيث ، قلا يصبح بهمه بخسه الا مثلا بمثل يدا بيد ، ويقاس طي التعر الفاكهة على تفصيل في المذاهب(١) .

يد اعتبر الشارع ذلك ، وعد الطحمام موزونا والذهب ممدودا ، وبعضهم يقول : أن المولى طبه في معرفة المكتل والموزون هو نص الشارع ، فما نص على تحريم التفاضل فيه كيمار كان مكيلا دائما وان باعه الناس بعير الكيل كالمنطة والشعير والتمر والملح ، وكل شي، نص على تحريم المنفاضل فيه وزنا فهو موزون كالذهب والفضة ، ومثل نص الرسول ما كان عليه المسلمون في عهده ، أما ما لا نص فيهولم يعرف هاله على عهد الرسول لهانه يعتبر لميه عرف الناس ، والمشهور من المذهب الثاني، ورجح بعضهم الأول وهو أقرب في ضبط المرضوع وأسهل في تطبيق المسكم ،

نيقاس على البسر والشحير المذكورين في الحديث كل ما يباع بالكيل: كالفرة والدهن والبرسيم والحلبة ، وجميع أصناف الحبوب التي تعارف الناس بيمها بالكيل ، فاذا تعارفوا بيمها بالوزن تدخك ف الموزون ،

المالكية ـ قالوا : المائلة في بيدم بعض الجنس الذي يدخله الربسا ببعضه لا تعصر الابالكينية الواردة في الشرع ، وهي أن تباء الحيوب بالكيل وتباع النقود واللهم والسمن والمسل والزيوت باخرن ، غلا يجوز بيح مونية مع وزنسا وان تساويا ، كما لا يجوز بيدم ذهب ، أو سمن بسمن ، أو عمل بعسل كيسلا ، ولا يشترط في السمة المكل والسة الوزن أن تكون ممثلة لما يكال به أو يوزن في الشرع من المد والمماع والومق ، بحا يكلى ما اعتاد الناس الكيل والوزن به وان خالف ما ورد بالشرع بزيادة أو نقص .

فان لم يرد في الشرع ما يدل على أزهذا بياع بالكيل وذلك بياع بالوزن كما في البصل والثوم والمسلح والتوابل فتعتبر المهائلة فيه بعسب عسادة الناس في معرفه قدره. سواء كان بالكيل أو الوزن •

مَاذَا كَانتَ المَادة أن يبيع الناس شيئابللوزن أو الكيّل وأراد أهد أن يهيمه سعنت ولكن تمذر وزته أو كيله كان كان في سفر وله يجسد مهزلنا ولا كيلة علمه يصبح أن يتحرى في معرفة القسدر ان كان يمكنه التحرى ه

(١) الملاكية سدالوا: أن القواكه الرطبة بهنيجا عبل الفضار لا يدخلها ربيسا المفطرة الأولون والمبارعة والمليخون الأنوا غير مسالمة اللاحضار كالمستون والمفوض والتعالى والمبارعة والمليخون والمعارسة والماردج وغير ذلك من القواكه والمضربالاتين الايهكن المجارجة خيضج يجد والجزر والمتلاقات برجنس منها ببحضه وبجنس المسرد متعلقة ومتعلقة بشرط المتعلقة بالمستونة المستونة المست

سلاجل كان بيبيع خمس بطيخات الآن بعشريا غذها بعد شهر غانه لا يصحح الأماكة قد عرفت أن ألملة في تحريم ربا النساء في الطمام مجرد كونه مطعوما ، والتصر جهيعه رطب وياسه من الأصناف التي يدخلها الربا بنص الصديث ، وهو جنس واحد وأن اختلفت أنواعه ، كتمر زغلول وسمان وأسيوطي وواجي ومغربي وغيرها ، فسلا يجوز بيع بعضه متفاضلا ولو من نوعين مختلفين ، فلا يمسحج بيع رطل من الزغلول برطلين من السماني مثلا وحكذا ، وإنما يصحح بيعه مثلا بمثل يسدابيد ، ومثل التعر الزبيب غانه جنس واحد وأن اختلفت أنواعه كالزبيب البناتي وغيره ، غشلا يصحع بيعها ببعضها مفاضلة ، وقد رئيل الفضل ، فسلا يجوز بيع بعضه ببعض متفاضلة ، وقد ريبا الفضل ، فسلا يجوز بيع بعضه ببعض متفاضلة مهميم : انه من الأصفاف التي يدخلها وأمريكي ، وبعضهم يقول : أنه لا يدخله ربا الفضل لكونه غير مسالح للادخار وهو رطب ، وما يجوز بيع التعر الجديد بالتحر القديم ؟ الحلف : فقيل : يصح ، وقبل : لا يصمح الدعم تحقق المائلة ، أما بيسم الرطب بعثله ، واليابس بعثله ، هانه جأتر وأما المواكه يصمح المدين والفستق والبندق وغيرها ، غانها الجائر وأما المواكة الجناس مفتلة يدخلها ربا القضل وربسا النسيئة على التحقيق ، الأنها تدخر وتغتات

المُنفية ــ قالوا : جميع الفواكه والخضر التي تبساع بالوزن أو الكيل يدخلها الربسا قياسا على التمر كمسا سبق ه

ثم أن تمر النخيل جميعه جنس ولحدوان تحددت أصنائه ، فلا يصحح بيسع بعضه ببعض الا مثلا بعثل يدا بيد ، لا فرق ف ذلك بين جيده ورديثه ، لأن المجودة والرداءة لا تعتبر فى الاصناف الربوية الا فى مال اليتيم ، خانه لا يجوز للموصى أن يبيع المجيد من مال اليتيسع بجنسه اذا كان رديئسا ،

ويصح أن يبيم الرطب من التمر باليابس، كما يصح أن يبيم المبلول من المنطب باليبس، كذلك يصح بيم الرطب واليابس من باب أولى ه

ويصح بيع النصر الجلول « المنقه » باليابس ، وهناه الزبيب والذين ، وكسا أن تمر النفل جميمه جنس واحد ، فكذلك السنب جنس واحد وان اختلفت أنواعه ، كالأزميرى والأمريكي والبلدى والمنيومي فكله جنس ، أحد لا يصح بيسم بعضه ببعض الا مثلا بمثل يدا بيد ، وهل يصح بيم الله بين الرطب من العنب بالجاف « الزبيب » ؟ فقيل : يصحح بيسم الزبيب بالعنب مثلا بمثل كيلا ، وتيسل : لا يصح الانقلاب والمناف ، وكذلك الحال في كل تتما حالم المنافة ، وكذلك الحال في كل يصح المناف المنافة ، وكذلك الحال في كل يصح بيم رطبها بعلم وطبها برطبها .

وشعر كل شجرة تعاير الاخرى كل جنس على هدته ، فالكعثري جنس، والتفاح جنس،

والبرقوق جنس ، والموز جنس ، والجوافة جنس وهكذا ، فلا يصح بيم جنس من هذه
 الأجناس بيمضه الا محاثلا يدا بيد ، ويصح أن يبيع كل جنس منه بالجنس الآخر متفاضلا
 بشرط التقسابض •

والراد بالتقابض في الذهب والقضة : أن يتبض البائم الثمن من الشترى والمبسح في المجلس ، أما في بيم للطمام بالطمام مسن الراد بالتقابض فيه التمين ، سواء كان بجنسه أو بغير جنسه ، فاذا باع ثوبسا من القماش الأبيض « البفتة » بمثله ، فان الشرط أن يمين كـــلا من الثوبين ويبينهما ولا يلزم قبضهما في المبلس كمسا سياتي ،

وما يباع من الماكهة بالمحد كالمنجا والبرتقال فانه لا يدخله ربسا الفضل ، نيجوز بيع بعقب ببعض متداضلا ، ومثل ذلك البطيخ «والصـرش » والشمام وهكذا ،

المتابلة \_ غالوا : التعر جميعه جنس واهد وأن الهتلفت أنوأمه ، وكذلك كل ثمسرة شجرة يختلف أهسلها كالكمثرى والتماح فهما جنسان مفتلفان لاغتلاف أهسلهما ، وكسذلك البرقوق والشسوخ ونصوهما فكلها أجلساس مفتلفة لا يصبح بيع بعض الجنس الواهد منها بعضه الا يسدا بهد متعالمة ،

ولا يصبح بيع رطب الجنس الواهد ميابسه ، غلا يصح بيع الحب بالزبيب ، ولا بيع التمر اليابس بالرطب ، ولا بيسم العجوة بالتمر ، أما بيسم رطب التمر بمثله متساويا غانه يصمح وكذلك بيسم المتب الرطب بعثلب متساويا فانه يصسح ،

وكذلك الشمش الرطب بمثله ، والتوت والتين ونعوها فأنه يمنع بيمها بجلسها متساويا ولا يصنع بيسع عجوة منزوعة النوى بمجوة بها نواها ه

الشافعية \_ قالواً : جميسم للفواكه والخضر يدخلها الربا » لأن العلة في التحريم الطعهة كما مسو ٠

ثم أن للثمرة الذي يعرض لهما المفاف تعتبر المثالة فيها وقت الجفاف ، أى في الوقت الذي يتعمل فيه كمالها ، فلا يصبح أن يسلم رطب برطب ، لأن المثالة بينهما أدمما تتجفق وقت المفاف وهي مجهولة في هالة كردها رطباغ سلا يصح البيسج. «

وكذلك لا يمسح بيع تمر قبل للجفاف، عولا بيع هنيد بعنبد، ولا بيع عند بزييب، ، لأن المائلة لنمسا تدير حد الجفسافه ،

لما الفلكهة للتي لا نبطف لهسة كالعنب الذي ولا يصنع ليبيدا والتنام فانه الاريجسور بهسم يعلن جنسه بيعش حالتا .

#### وبمينك

## بيع اللصم بجنسه وما يتعلق بمه

اللحم من الأسناف التي يدخلها الربس بدون خلاف ، ولكن في بيان أجناسه وفي بيسم بعضهما ببعض اختلاف المذاهب(١) •

(١) المالكية \_ قالوا : اللحم أربعة أجناس :

الأول : لحم ذوات الأربع وهو تسمان : ماكول ، وغير مأكول ، فالمأكول كلــه جنس واحد ، سواء كان وحشيا كعمار الوحش ، بقره وظبائه ، أو كان غير وحشى كالابل والمغم والبقسر ،

الناني : لهم الطبر وهو جنس والحب يعيمه ، سواء كان وهشيا كالرخم والعنبان والنراب ، أو غير وهشي كالخمام والحجاج والأوز ومنه النمام والبط ونصـــو ذلك .

الثالث: لهم دواب البصر « السمك »وكله جنس واحد أيضا على اختلاف أنواعه .

حتى ما كان منه على مدورة دواب البسر كالمثعبان وفرس المحسر الترسة .

الرابع: لحم الجسراد وهو ربوى على الراجع ، فكل جنس من هذه الأجناس الاربمة لا يجوز بيع بعض الجنس الواحد منه ببعضه الا مثلا بعثل يدا بيد ، فلا يصح أن يبيع رطلا من القبان برطلان من المغز ، ولا بعر بلط برطلا ومناه عن المغز ، فلا ، ولا أن يبيع لحم حوت بلهم تنرسة أو شلبة ، ولا لحم أوز بلهم جعام من التفاضل وهكذا ، كما لا يصحح أن يبيسم رطلا رطاب بطف جاف ، وأيضا لا يسحح تأجيل المنبض بل يجب أن يأخذ المشترى المبيع والبائم اللهن مناجزة ، أما بيع لحم جنس بجنس آخسر فانه يصح مفاضلة ، فيصحح أن يشترى رطلا من لحم المنأن برطلين من لحم العوت ، كما يصحح أن يشترى رطلين من لحم البقربرطل من لحم المنأن برطلين من لحم العوت ، كما يصحح أن يشترى رطلين القبض كما يصحح من لحم البيد المناهض كما يصحح بيم الجنس الأخسر بلمم المغذ و البكاف » لاختلاف الجنسين ، وحاصل ذلك أن بعم البقر الطسحى البعض الوغس الواحد ببعضه لا يجسوز الا بشرطين :

الأول : المائلة في القدر ، فلا يصبح الزيادة في أحسد البدلين « الببيع والثمن » • الناس : المنابؤة بأن يقيض كل من البسائم والمشترى مالسه ،

أما بيع جنس بجنس أخسر غيره فانه يشترط فيه شرط واحد وهو المناجزة ، هسذا ولاد المتلف في الجراد ، فقسال بعضهم : انه ليس بطعام غلا يدخله الربسا ، وقال بعضهم : انه طعام وهو الراجح فيكون جنسسا مغاير اللطير فيصنح بيعه مغيره من الأجناس المذكورة، ولا يهنج بيسح بعضه بعمش الاعتلا بعثاريدا بيسد ،

وه آل الطبخ بالمفتر المقتلفة كالبامية والملوضية والقرع ونمسو ذلك يغرج اللجم عن جنسه أو لا ، وكذلك ما يجدث فه اللحم من المسئاعة التي تخالف الإغرى يجدله منسسا معايراً للاغر أو لا ، هساك، واذا بيع لحم فيه عظم بلحم خال من المظم فالشهور أنه لابد من تساويهما في الوزن مضى النظر عن المظم ، وقيل : يتحرى القدر الذي فيه من المظم ويحدث من الوزن م هذا اذا كان المظم يؤكل و كالترقوش » ، أما اذا كان لا يؤكل فانه يصح بيع اللخم المتالى عنه مغاضلة .

أما بيع اللحم بعيوان حى فان كان من جنسه وكان ماكولا فانه لا يصح ، كبيع لحم 

هروف بجدى من المسز ، وبيع لحم بقسر بخروف وهكذا لأن اللحم قبل السلخ مجهول 

وبعده معلوم ، ولا يجوز بيع معلوم بمجهول من جنسه ، وأما بيعه بجنس آخر فانه يجوز ، 

ولكن اذا كان المبيع الحيوان الحى مما تطول حياته وكان له منفعة كثيرة سوى اللحم يقتنى 

من أجلها فانه يصحع بيعه باللحم مناجزة ونسيئة ، وذلك كالابل والبقر واناث الفأن 

والمسز ، لأن لها منعمة سوى اللحم وتطول حياتها ، لأن الابل تقتنى لحمل الأنقسال 
والالبان ، والبقسر يقتنى للحرث والالبان ، وإناث الفأن والمسز تقتنى للالبان والصوف 

قي إذات الفأن ، أما أذا كان الحيوان مما لايطول أجله كبعض الطيور الدولجن ، أو كان 

له منفعة سوى اللحم كدكور المعز « الجديان » أو كان له منفعة سوى اللحم ولكن يسيمة 
لا كثيرة كذكور الفأن بالخروف المفمى ، فانه لا ينتفى منه الا بالصوف وهي منفعة يسيم، 
بالنسبة لما قبله ، فأنه لا يصح بيعه باللحم إلا مقايضة يدا بيد «

أما بيع اللهم الذي يؤكل بالموان الذي لا يؤكل فانه جائز كبيع بقسرة بعمار أو فرس ، ويكره بيع لهم ما يؤكل بالموان الذي يكره أكله كبيع لمم طير بهسر أو ذاب •

الحنفية \_ قالوا: لحم البتر والجاموس جنس واحد ، وكذلك لحم المان والمز فانهما جنس واحد وما عدا ذلك فانه يختلف بختلاف أصله ، فلحم الابل جنس على حدد وان اختلفت أنواعها تبخاتى وعربى ، ولحوم الطيور الختلفة أجناس مختلفة ، ولحدوم الأرسان المختلفة كذلك ، فلا يصح بيع بعض الجنس الواحد ببعضه الامثلا بعثا بيد ، ومعنى كون بيعها يدا بيد أن يمين المبع والثمن ، أما المتناف في المجلس في بيع المطعم فليس بشرط كما بيناد الى فيها تقدم ، وانها يحرم بيمها نسيئة بدون تعين لوجود القدر فيها وهو أنها تباع وزنا وأن اختلف جنسها ، وقد علمت ها تقدم ، أو الأصناف التي يوجذ فيها القدر فقط أو اتعاد الجنس فقط أهاته يهاح فيها ريا الفضاف ويحدم ربا النسيئة ، فيها القدر فقط أو اتعاد الجنس فقط أهاته يهاح والاسائية ويا النسيئة ،

فیصح آن بییع نصم بقسر بلحم بقر مفاضلة کان بییع رطسلا برطاین ، کما یصح آن بییع نصم ختم بلحم بقسر مفاضلة وکسایمسح آن بییع نحمسا بحیران حی سواه کان مع جنسه آو من غیر جنسه ، لأنه بیع ما مسوموزون بما لیس بموندن دهر جائز کیفها کان ، وانحسا مشترط آن یکون البیع بالتفاضل فی کل خذا نیداد بیسد. ۱ و محنی، کوله دیدا، بیسد آن بیکون معینسا ،

أما لحم الطير غان كان المتطرف فيه إنه يباع بالوزئ فالهديدهاء الرباد بعيد لايباع =

الجنس الواحد منه ببعضه متفاضلا ، أما اركان بياع بدون وزن فانه يصحح أن يباع الجنس
 ببعضه متفاضلا كما يصحح أن يساع بغيره ، عنيصح بيع الدجاجة الواحدة بائنتين مذبوحة
 كانث أو غير مذبوحة ، نيئة أو مشوية ، كما يصح بيسح الدجاجة بحمامتين وهكذا .

أما السمك غان كان يباع بالوزن فائه لا يصح بيع الجنس الواحد ببعضه مغلضة ، فـ لا يصح بيسم حوت مثلا بمثل ، أما بيعه بنير جنسه فائه يصح مغاضلة كبيع «القرقور» بالشابة مثلا لل كان أهل جهته يبيعونه بغسيد الوزن غانه يصح بيسع الجنس الواحد منسه مغلضة •

المنابلة ــ قالوا : لحم المعز والضائم جنس واهد ، ولحم البقــر والجاموس جنس واهد ، وما عــدا ذلك أجناس مختلفة لاختلاف أصولها وأسمائها ، فلحم الابل جنس واهد وان اختلفت أنواعه كابل عراب وبخت ، ولحم البقر جنس ، ولحم المغنم جنس ، ولحــم الدجاج جنس ، ولمــم الأوز جنس وهكذا ،

ويحرم بيسم بعض الجنس الواهد ببعضه متناضلا ، أما بغير جنسه فانه يجوز ، فيصح أن يبيع رطلا من لحم الغنم برطلين من لحم بنسر ، كما يصح أن يبيع رطسلا من لحم رأس الضأن برطلين من لحم رأس الجم بشرط أن يكون يدا بيسد ،

والشمم والكد والطحال والرموس والأكارع والقلب والكرش ونحوها أجناس مختلعة فلا يصبح بيع الجنس الواحد منها ببعضه معاشلة ، ويصبح بيعه بالجنس الآخــ كذلك ، ويصبح بيع اللحم بالحيوان الحى أذا كان من غير جنسه ، سواء كان ماكولا أو غسير مأكول ، كان يشترى لحم عجـل بخروفين ،أو يشترى لحــم حمل بعجل وحمار معاشلة ،

ويحرم بيمه نسمينة عند جمهور الفقهاء ه الشافعية ــ قالوا : لحم البعر والجاموس جنس واحد ، ولحم المسر والنسان جنس آخــ ، فلا يصح بيم بعض الجنسين الذكورين ببعضه الا مثلا بمثل يدا بيد كما تقدم ،

أما بيع بعض الجنسين بصاحبه مغلضاته فانه يصح ، وانعا تتعبر المعائلة في اللحسم بحالة جغاله ، غاذا جف بأن صار قديدا فانه يصسح بيع بعضه ببعض بالتغصيل المذكور ، أما اذا كان رطب فانه يصح كما تقسحم في الفاكمة ،

ولا يصبح بيع لحم بصيران هي ، سواء كان من جنسه أو من فير جنسه ، ماكولا أو مدر فير جنسه ، ماكولا أو مدر كما لا يصبح بيعه بسمك أو حمار ، ومشلف اللحم الالية والشحم والكبد والطمال والكلية ، غلا يصبح بيعها بالحيوان الهي وهي أجناس مفتلقة واو كانت من حيوان واحد ، فيصبح أن يبيع لمم ألية « لية » مثلا بالشحم « الدهن » أو الكبد أو الطمال أو الكلية متفاضلا بصحد البطاف ، ومثلها الأكارع والمستخ والكرش والتلب والرأس والسنام ونحوها فانها كلها أجناس مفتلقة لهسا المكم المتقدم ، أما حيوانات البحر : فعة كان منها على هيئسة السمك المعروف كالمعوت واللبيس حد

## مبحث بيع المائعات باجناسها وبيعهسا بما تغرج منه

المائمات من لبن رخل وماء وزيت وعصير وغير ذلك هى من الأصناف الربوية ﴿ الذي يمدغلهـــا الربا ﴾ كما يدخل آصولها المستخرجةمنها ، وف جواز بيع بعض الجنس الواحد هنها ببعضه ، أو بجنس آخر مقاير له وما يتعلن بذلك تفصيل فى المذاهب (١) ﴿

سوالمرجأن والبلطى والبورى ونحو ذلك ، فقيل: كلها جنس واحد ، وقيل : أجناس مفتلة ، وأما بقيسة دوابه غانها أجناس مختلفة باتفاق، وكذلك الطيور والمصالمير فانها أجنساس مختلفة ، على أن المجنس الواحد يختلف باختلاف كونه وحشيا أو أهليسا ، فبقر الوحش جنس يغساير البقر الأحسلى ، والمتولد من الجنسين جنس ثالث .

(١) الشائعية - قالوا : تختلف أجناس المشتال باختلال أسولها المستخرجة منها ،
 فكل عائم يستخرج من جنس يضاير الآخر يكون جنسا على هدة :

الزيت المستفرج من السعسم مثلا جنس على حدة ، والزيت المستفرج من حب الفس جنس ، والزيت المستفرج من حب الفس جنس ، والزيت المستفرج من الزيتون جنس وهكذا ، فيصح بيم الجنس الواحد ببمضه مثلا بمثل يدأ بيد ، وبالجنس الآخر المفاير له متفاضلا يدا بيد كما تقدم الازيت السمك ، وزيت العرضم وزيت بذر الكتان فانها ليست من الأصناف التي يدخلها الربا ، فيصح بيمها ببعضما وبمهرها مطلقا ، ومثلها شجر الفروع وحبه ، أما زيت الله يدخله الربا ، وكذلك المود والمسك والمسك والور وبدر والكسبة ، فانها لا يدخلها الرباء ، فيجوز بيم بعضها ببعض مطلقا ،

 حد المنب بالمنب ، كما لا يمتح بيع خل المنب بالمنب الأن القاعدة انه لا يصح بيم شيء بما اتفذ 
منه ، أو بما فيه شيء مما اتضد منسه ، أما خل المنب بمصير المنب فان بيمهابيعضهما 
يمتح لا نهما جسان مختلفان ، ولا يمتح بيع عصير الرهلب بالرهلب ، انما يصتح بيع خسنه 
بحصيره ، وقد يقال : أن المصير أمل الضلفكيف يصتح بيعه به من أن الشيء لا يباعله 
ويجلب بأن الخل غير مشتمل على المصير فضلا عن التفاوت الكبير بينهما في الاسم والصفة، 
وأما بيع الزبيب بفل العنب ، أو عصير العنب فقيل : يصح ، وقيل لا يصح ،

. وأما اللبن فانه يتنوع الى أنواع : حليب: ومضيض (خَض) ، وراثب ، وحامض ، وهذه بصح بيع بعض كل واحد منها ببعضه كيلا بشرطين :

الأول : أن يفالطها ماء لما تقدم من أروجود الماء يمنع المماثلة ، على أنه اذا خالط اللبن ماء غان بيمه لا يمح مطلقا حتى بالنقود لما فيه من الابهام والجهل بالمبيع ه

الثانى: أن لا يغلى على النار ، هاذا على اللبن العليب على النار ، هانه لا يصح بيسم بعضه ، لأن الذى قد تذهبه النار من هذا أكثر من الذى تذهبه من الآخر بخلاف ما أذا سفن بالنار فقط فان التسفين لا يضر.

أما بلغى الأدواع التى تتفذ من اللبن كالجين والأقدط ( اللبن الشفين الذى يوضع هيه ملح ) ويمنع منه الكشك ، والزبد عانه لا يصحح بيع بعض الجنس الواحد منها ببعضه ، فلا يصحح بيع بعض الجنس الواحد ببعضه ، لأن فلا يصحح بيع بعض الجبن ببعضه ، ولا بعض الأبد ببعضه ، لأن الأقط به الملح أيضا ، والزبد لا يخلو عن الأقط بعض فلا يصح بيمه ببعضه ، بل ولا بالتقد لما هيه من المخيض المانع من العلمها لمبيع، أما بيع كل منها بالجنس الآخر فانه يجوز الا اذا كان متخذا منه ، فلا يجوز بيع الجبن باللبن أو كذاك الزبد والأقط لأنها ماغوذة من اللبن وانما يصحح بيع كل واحد منها بالجنس الآخر ما لم يكن المضالط كثيرا يهنع معرفة المقصود ، والا فلا يصحح م

ويصح بيع بعض السم ببعضه وزنا أن كان جامدا ، وكيلا أن كان مائما على المتمد، ولا يجوز بيع السمن بالزبد ، ولا بيمه باللن لأنه متخذ مده ، وأما الماء المذب فانه ربسوى داخل في المعرم ، عقال تعالى : « ومن لم يطعمه قائه منى » فلا يمنع بيع بعضه ببعض الا مثلا بمثل بدا بيد ، والعمل المستخرج من السكر جنس غير السكر والعمل المستخرج من النكر جنس غير السكر والعمل المستخرج من النكل جنس آخر فيجوز بيع بعضه ببعض .

 ويصح بيع الدبس ببعضه وهو ما يسين من الرطب كالسل ، فانه يمسع بيع بعضه ببعض يدا بيد أذا كان من جنس واحد ، ومتفاضلا أن كان من جنسين آلا أنه لا يصبح بيسع المسل الذى فيه شمع ببعضه ، كما لايصح بيعه بالسل الفالى من الشمع .

ويصح بيع السعن ببعضه كذلك ، ولايصح بيع الزبد بالسعن كما لا يصح بيعهما باللبن لأنه أصل لهما ، ولا يصح بيع الشيء بأصله ، ومثلهما الجبن والمغيض فانه لا يصح بيعهما باللبن ، أما بيع كل جنس بالآخر فانه يصح اذا لم يكن مستفرجا منه ، فيصح بيع الزبد بالمغيض ( اللبن المغض ) يدا بيد لاختلاف الجنس ، وليس المغيض أصلا للزبد ، ويصح بيع عصير الجنس الواحد ببعضه، فيصح بيع عصير الخب بعصر الخبو الواحد ويصح بيع عصير الخب بعصر الخبو المحتلف المناب والمحتلف المناب والمحتلف المناب المناب والمحتلف ويصح بيع عصير الخبول المناب والمحتلف المناب والمحتلف المناب والمحتلف المناب والمحتلف المناب والمحتلف المناب والمحتلف المناب المناب المناب المناب والمحتلف المناب والمحتلف المناب المنا

مطبوخين أما أذا كان أحدهما مطبوغا والآغرغير مطبوخ فانه لا يمسح .
ولا يضر ما اختلط به جنس من الأجناس أذا كان يسيرا كالملح في الهبز ، فسلنه لا يمنع بيم بمضه ببعض ، والماء في غسل التعر وغسل الزبيب فانه يسير ولا يضر ، فيصح بيع كل جنس ببعضه لأن الماء الذي يضاف اليه غير مقصود بخلاف اللبن المشوب بالماء فانه لا يصحح بيمه بمثله ،

الحنفية -- قالوا : تختلف المائمات باختلاف أصولها المنتخرجة منها ، فالزيت المستخرج من السعمر جنس ، والمستخرج من الذيتون جنس ، والمستخرج من الذيتون جنس ، ومكذا فيصح بيدم بمضى كل جنس ببعضه مثالثة وبالآخر ملفائلة بشرط التمين كما تقدم ، ووحل يصحح بيدم كل جنس بأصله الذي استخرج منه كبيد ريت السحسم ، وبيع حصير المنب بالمنب ، وبيع اللبن بالسمن ، أو لا يصح ، والجواب : أن القدر الموجود أن الأمل هان البيع يصح ، أما اذا القدر الموجود في الأمل هان البيع يصح ، أما اذا كان الخسل أو مصلو أو لا يعلم حاله فسان البيع لا يصح ، قاذا باع مثلا عشرة أرطال الكرين من الزيت ألموجود من زيت السحسم بكيلتين منه ، فان اكان النقل (القدل) له قيمة بعد عصره واستخراج زيته الكيلتين فانه يعدن الزيت ألموجود كنفل السحسم هانه نيتقع به ، أما اذا لم يكن له تبعة كبيع الربودة بالسمن ، فان البيع لا يصح ، لأن الزيدة بعد غليها وجملها سمنا لاتبقى لها فضلة نامعة لهل قيهة إلا إذا علم يصح ، لأن الزيدة بعد غليها وجملها سمنا لاتبقى لها فضلة نامعة لهل قيهة. إلا إذا علم أن الأسمن المفالس من غير التفسل « المرجة يسلوي السجن الذي باعه به ،

ومتسل ذلك ما أذا باع عشرة أرطال من اللبن برطاني من للسهن بانه يصح اذا كانت المسرة أرطال من اللبن تشتمل على المسرة أرطال من اللبن تشتمل على المسرة أرطال من اللبن تشتمل على أر « تفسل » اللبن هو المزدة وله تيمسة و رطانين غالثين ما اللبن هو المزدة وله تيمسة و والطقة في ذلك تلاهرة الله تلاهرة وهو أن الأصسال فيه زيادة بخالف بها المرادة على المناسك المنا

- بعصير المنب بدون أن يكون العصير زائداعلى ما فى العنب متى علم أن القدر الموجود في العنب يسلوى العصير الذى اشتراه به ،واذا أغسيف المى نوع واحد من الزيت علته يفتلف ، كما اذا أغميف الى زيت السمسم دهن البناسسيح ، أو الباسمين ، أو الورد ، أمسيح كل واحد منها جنسا على حدة كما تقدم في مبحث ما يعرف به اتحاد الجنس ، ومثل الزيت الفل ، غانه أجناس مفتلفة باختلاف الأصول المستفرج منها ، فقل المنب جنس وغل الدقل بنتج الدال « التحر الدى » جنس ، وضل المهر جنس ، فيصح بيمها ببعضها هفاضلة كما يصح أن يباع بعض كل جنس منها ببعضه معاثلة ، أما بيع الضيل بالمفعيد غانه لا يصح مغاضلة ، وذلك إذن العصير يتقلل بعد حدة غكانه باع الظل بعثل

لا يصح بيع رطل زيت فيه رائحة عطرية برطل زيت خلل منها ؛ لأنه في هذه الحالة يكون قد باح رطللا من الزيت بمثله مم زيادة الرائحة ه

ويجوز بيع اللبن الحليب بعثله كما يجوزبهمه بالجبن مفاضلة لأنهما جنسان مختلفان ، أما بيع الحليب بالخيض ( الخض ) فاته اذاكان المفيض أكثر يصح ، وألا فلا ، فيصح أن يبيع رطلين من اللبن الخض برطل من الحليب ،، أما اذا كان المكس فانه يجوز ، لأن الحليب مشتمل على زبدة فينهض أن تراعى هذه الزيادة ،

واذا كان الماء في البئر أو في النهر فانه لا يصبح بيمه ، فما جرت به عادة بمض الناس من بيع ماء البئر بالخبز ونحوه فانه لايصنح الا اذا أجسر الدلو أو الرشا ( الحيل الذي يملابه ) فانه يصح في هذه الحالة ، وإذا أخذ الماء ووضعه في جرة أو نحوها كان أحق به غاصبح مالكا له فصح له أن يبيعه وسيائي ما يتعلق بذلك موضحا في الساتاة .

المالكية سقالوا: يَضْتَلَف المِنس باخت الله أصاب ، هَالزيت يكون أَجناسا مَثْتُلَف قَ باختلاف أصوبه السلجم والنيتون وزيت بذر القرطم والسمسم والسلجم والزيتون وزيت بذر الله والضم والضاد ويقد المُحتلاف الأجنساس المبل والخس وبذر الكتان وغير ذلك كلها أجناس ربوية مفتلفة الاختلاف الأجنساس المستخرجة منها كما تقدم في مبحث ما يعرفيه اتحاد الجنس ، وكذلك العسل قانه يختلف بأختلاف أصله «

فيصح بيع بعض الجنس الواهد يبعضه مماثلة يدا بيد ، كما يصبح بيع الجنس بجنس آخر مفاضلة يدا بيد ،

وأها الفل التقذ من أمناك مفتلفة فائه كله جنس واحد كما تقدم فسلا يصح بيسع بعضه بيعض متفاضلا .

ومثل المصل الأنبذة ، والراد بها ماء النيست والمرتسوس والتمسر والمشممة والقرامية وقبيذ التين ، وهكذا باتى أنواع لا المشربات ، المفتلفة المساهودة من الأصناف التى يدخلها الربا فاتها كلها جنس واعد ، فلا يممج نيم بعضها بيمض مفاضلة ، وليس =

# مبحث

#### الميسرف

هو بيع الذهب بالذهب ، والفضسة بالفضة ، أو بيع أعدهما بالآغر ، وقد عامت أن المرف من أقسام البيع العام ، فما كان ركنا للبيع فهو ركن للصرف ، الآ أنه يشنره ننصرف شروط واقدة على شروط البيع المساهن :

أحدها: أن يكون البدلان متساويين عسواء كانا مضروبين كالمهنيه والربال ونحودما من المهمة المصرية المأهودة من الذهب والفضةوغيرها ، أو كانا مصوغين كالأسورة والماحات والقرط والملق والقلادة والكردان ونحو ذلك، فلا يصح أن يبيع جنيها بجنبه مع زبسادة قرش فأكثر ، كمسا لا يصح أن يبيع أسورة زنتها غمسة قرش وان الهتلف نقشهها وصيافتهها ،

ثانيها : الحلول ، قسلا يصمح أن يبيع ذهبا بذهب ، أو فضة بفضة مع تأجيا، قبض البدلين أو أعدهما ولسو لحظة ،

تاللها: التقابض في المجلس ، بأن يقدض البائع ما جمل ثمنا ، ويقبض الشترى ما جمل منا ، ويقبض الشترى ما جمل مبيما ، فان المترافق المبتدر المبتدر المبتدر المبتدر المبتدر المبتدر المبتدر المبتدر المبتدر الذي يعتبد المبتدر الذي يشترط المبتدر الذي تعدد المبتدر الذي تقديم المبتدر الذي تقديم المبتدر المبتدر الذي تقديم المبتدر المبتدر المبتدر الذي تقديم المبتدر المب

أحدهما: الحلول الله يصح تأجيل البيح ٠

والخل مع التمر جنسان مختلفان فيصحبيمهما ببعضهما مفاضلة ، أما النبيذ فهو مع الفل جنس واحد على المتمد ، فلا يمسحبيمهما ببعضهما مفاضلة ويصمح معائلة ، وكذلك النبيذ مع التمر جنس واحد ولكن لا يمسحبيمهما ببعضهما لا مفاضلة ولا مماثلة ،

أما ألمان وما يتولد منه غانه سبمة أنواع: وهي الطبب، والزبدة ، والسمن ، والمخيض المفض ) ، الأقسط ( وهن لبن يجفف حتى يستحجر فيحفظ ليطبخ به عند الطبة كالفضر المجففة ) والجبن ، والمصروب ( الرائب ) ، مهذه الأنواع يجوز بيع بعض كل واحد منها بعشله ، فيجوز أن يبيع رطلا من الطبب برطلين من الطبب ، ورطلا من الزبد برطلين من الزبد ، وهكذا ، ولا يصح بيلم المطبب الزبد ولا بالسمن ولا بالجبن ولا بالأنظ ، من الزبد ، وهكذا ، ولا يصح بيلم الطبب الزبد ولا بالسمن ولا بالجبن ولا بالأنظ ، كما لا يصح بيلم المسمن أو المجبن أو الأخط ، ولا يشمن أملتها ، ألمن بالجبن ولا بالأنط ، ولا يشمن أملتها ، ألمن من قبيل بيلم وأمل المجرز ، وقبيل ، يصمح ، والمطاهر الأولد ، وكذلك أشتاها أو بيسم المبن الجبن ولا يسم الجبن الجبن وهو لا يجوز ، وقبيل ، يصمح ، والمطاهر الأولد ، وكذلك أشتاها أو بيسم الجبن الجبن المبار المسلم المناهد بالمجار ، بالجواز ، وقبيل ، يصمح ، والمطاهر الأولد ، وكذلك أشتاها أو بيسم الجبن المبار المبار وهو لا يجوز ، وقبيل ، يصمح ، والمطاهر الأولد ، وكذلك أشتاها أو بيسم الجبن المبار ، بالجواز ، وقبيد أن يصمح ، والمطاهر الأولد ، وكذلك أشتاها أو بيسم الجبن المبار ، بالجواز ، وقيدل ، يصمح ، والماهم المبار المبار ، بالجواز ، وقيدل ، يصمح ، والمطاهر المبار المبار ، بالجواز ، وقيدل ، يصمح ، والماهم المبار المبار ، بالجواز ، وقيدل ، يصمح ، والماهم المبار المبار ، بالجواز ، وقيدل ، يصمح ، والماهم المبار المبار ، بالجواز ، وقيدل ، يصمح ، والماهم المبار ، بالجواز ، وقيدل ، يسمح ، والماهم المبار ا

منها ماء الـفروب لأن الـفروب لا يدهله الربا

ثانيهما : التقابض فى المجلس ، ومثل(١) الذهب والفضة فى ذلك باقى الأصناف الربوية التى تقدم بيلامها ه

أما القروش وغيرها الماخوذة من معادن أخرى غير الذهب والفضة (كالنيكا، والبرونو والنعاس) وتسمى غلوسا، غان لها أعكاما في الذاهب(٢) •

(۱) الحنفية ــ تانوا : أن بانى الأصناف التى يدخلها الرب كالطعام ليست كالذهب والمفضة في شرط التعابض في المجلس ، لأن الذهب والمفضة لا يتعينان بالتعين ، فلا يملك ما بيست من الذهب بعينه ولا المفضة بعينها الا بالقبض ، فاذا باع له هذا الجنيه بخصوصه بخصين تعلمة من ذات القرشين فان للبائع أن يبدله بعد هذا بجليد آخسر غيره ، ومثل ذلك علمة الذهب التى تباع بعظها فانها لا تملك بالتعين ، وأنما تملك بالقبض فلهذا شرط في بهسم الذهب واللفضة التعابض في المجلس ، سسواء كانا مضروبين أو مصوغين ، أما بالتى الإصناف غلاها تتمين بالتعين ، فاذا اشترى هذا الأردب من القصح بهذين الأردبين من الشعير فقد تعينا بذلك : فلا يصح البائع أد الشترى أن يبدله بغيره ، فلا يشترط التقابض في المجلس بالنسبة لها ، وأما يشترط فيهاغلانة أصور :

الأول : أن يكون المبيع والمثمن موجودين في ملك البسائم والمسترك .

الثانى: أن يتعين المبيع والثمن ، فلسوباعه أردبا من المصلحة بأردب من المصلحة بدون أن يمين الأردبين لم يصمح .

الثلث: أن ما يجعل مبيما لا يصحح أن يكون دينا وانما يصحح ذلك في الثمن ، غذلذا باعد هذه الحنطة المبينة بأردب من هنطة جيدة ولكتما غائبة غائبة غله يصحح البيدي ، وانما يشترط في هذه المنالة أن يحضر الشترى الثمن وهو الأردب من المنطة الجيدة ويقبضه البائع في المجلس ، غام علمت من أنه يشترطتمين المبيع والثمن ، والمدين لا يتصين الا بالقبض غلايد من قبضه في المجلس ، غذاة تبضه البائع ولم يقبض المشترى المبيع غلنه لا يضر ، أما أذا جمل المبيع دينا كأن قال : اشتريت منك أردبا من المنطة الجيدة بهنبن الأردبين من الشمير غانه لا يصح مطلقا ولوأعضر له المنطة المبيدة في المجلس ، لأنه جمل الدين مبيعا وهو غير موجود فكأنه اشترى ما ليس عده ، قد لا يصحح المبيم أصد لا

(y) الشافعية ــ قالوا : الفلوس لا يدخلها الربا ، سواء كانت رائمة يتعامل بها أو لا على المتمد ، فيجـوز بيع بعضها ببعض متفاضلا الى أجل ، فاذا باع عشرين قرشــا صافا من العملة المعربة بخصين قرشا من القروش التعريفة بدفعها بعد شهر ، فأنه يصح مع وجود زيادة خصة قروش ،

المنابلة ـــ قالوا : إذا اشترى فلوسسايتعامل بها مذهودة من غير الذهب والفضـــة مانه يجوز شراؤها بالنقد متفاضلة إلى أجل ، فيصمع أن يشترى ثانتين قرشا ساغا هن المملة المسرية « القروش » بريالين يدهمهما بمسدشم ، ولكن نقساً بمضمهم أن المسميح في -

# البيسوع المنهى فنهسا نهيسا لا يمسستازم بطلانهسا

البيوع المدمى عنا نهيا لا يستلزم بطلانها كثيرة :

منها: بيع النجش ( بفتح النون وسكون الجيسم ) وهو الزيادة في البيسع بأن يزيد النشمس في السلمة على قيمتها من غير أو يكون له حلجة النيا ، ولكنه يريد أن يوتسع غير في شرائها ،

وفي حكمه تفصيل الذاهب(١) ٠

الذهب أن التأجيل لا يجوز ، وأن شراء الفلوس بالنقدين يصبح متفاغسلا ولكن بشرط
 التعايض ف المجلس ،

الصنفية \_\_ قالوا : الفلوس الما هُوذة من غير الذهب والفضة اذا جملت ثمنا لا تتعين بالتعين ، فهى مثل النقود الما هُوذة من الذهب والفضة الا أنسه يصح بيـم بعضها ببعض هلاضلة ، ولا يشترط فيها التقابض من الجانبين ، غاذا اشترى قرشسا « من الصاخ » بترش من « التعريفة » أكثر منها لأجل فانه يصح اذا قبض القروش المعاخ وأما اذا المنز قبض مح من التعريفة عمل الدهمة فانه لا يصح »

المالكية ــ قالوا : الغلوس هي ما اتفذت من النهاس ونحوه وهي كعروض التجسارة ، فيجوز شراؤها بالذهب والغضة كما يجوز أن يشترى بها حليا فيه ذهب وفضة ، أما شراؤه بالذهب فقط أو بالغضة غانه لا يجوز نقسدا .سواء كانت الغضة أقل من الذهب أو المكس .

(١) المالكية \_ قالوا : اذا علم البائم بالناجش ورضى عن غمله نسكت حتى تم البيع كان البيع صحيحا ، ولكن للمشترى الفيار شأن بمسك المبيع آو يرده غان ضاع البيع وهو عده قبل أن يرده للبائم ، غانه يلزمه أن يدغع الأقل من الشمن أو القيمة ، وتعتبر القيمة يوم المقد لا يوم القبض ، أما اذا لم يكن البائع عالما غانه لا غيار للمشترى على أى حال ، الشاخمية \_ قالوا : اذا كان البائع غير متراطىء مع الخلجش فسلا غيسار المشترى

التنافعية - عالوا . أوا كان المجامع المساوسي على المساوسي الما المساوسي الما المساوسي الما المساوسي المساوسين المساوسين

ن بحث السلمة بنضمه ء واعتمد على من توقعه وضعره ضعرعت سه . العنفية حد قالوا : بيسم الديش مكروء وتحريه الراذات السلمة عن تيمتها ،

المعلقة من عالوا : للمشترى في نيوسم المنهن اللغيّار ، سواء تواطأ النابياني لم المثليّة من عالوا : للمشترى في نيوسم المنهن اللغيّار ، سواء تواطأ النابياني لم البائم أو لم يتواطعًا بشها أن التغري المنظمة بنين والدّحلي المادة ، فيذيبينهد ود الجبع ا ولا يجوز أن يضافه (١) في المعرف جنس الى جنس آخـر غير النقد : كان يبيع جنيها 
هيشاة بجنيه ، أو شاتين ، أو جنيهين وتسمى هذه المسألة مسألة مدعجوة ودرهم ، بهدعجوة 
ودرهم ، أو درهمين ، لأنهم يمثلون لهـا بهذا المثال ، وذلك لأن الثمن يقسط على المبيــم 
هيكون الثمن نمف شاة ونصف جنيه يقابل المبيع نصف شاة ونصف جنيسه ، وهذا فيه 
المتمال كون نصف الشــاة من الثمن أكثر أو أقل من نصف الشاة المبيعة ، واحتمال كــون 
الشــاة بتعامها قيعتها أكبر من الجنيــه ،

والاهتياط في ترك الأمور التي يهتمانهها الربا ، أما اذا أشيف جنس الى جنس من النقد هانه(٢) يصح ، كما أذا باع جنيهامصريا قديما وريالا بجنيه مصرى جديد وريال متساويين في القيمة والوزن ، الأن أضافة الجنسين من الذهب والففسة الى بعضهما في العرف جائز .

ومنها بيع العاشر اللبادي : وهو أن يتولى شخص من سكان الحضر السلمة التي ياتي بها البدوى من البادية بقصد بيمها دخصةواعدة ، فيبيعها الحضرى « السمسار » علي مثله تدريجها فيضيق على الناس ويدغع ثمن السلمة ،

وفي حكمه تفصيل الذاهب(٣) ،

دامساكه ، وقال بعضهم : اذا أمسكه يرجم على البائع بفرق الثمن الذى زاد عليه فياغذه منه ، ومثل بيع النجش ما اذا قال البسائم المشترى : قد أهطيت في هذه السلمة كذا مصدقه نم اتضح أن البائع كافب ، فالمشترى الشيار في الرد والامساك ، على ألب يشترط في المالين : أن يكون المسترى جاهلا ، أما ان كان عارفا فلا شيار له ، إذا يكون قد فالمد خواهد .

(۱) العنفية ــ تنافوا : يجوز أن يضاف في الصرف جنس الى جنس آخر ، سواء كان نظدا أو غيره ، قاذا باع أردب قمح وأردب شمير بأردب ونصف قمح وأردب شمير فانه يصحح ، ويتصرف كل جنس الى جنسه ، وكذلك يصسح بيسم شساة وجنيه بشاة وجنيه أو بشاتين أو جنيهن ،

(٢) المالكية ــ عالوا: لا يصنع أيضا أريضاف جنس الذهب الم. جنس الفضــة في
الصرف ، فــالا يمح أن يبيع جنيها وريــالابجنيه وريــال .

 (٣) الملكية - عالوا: لا يجوز أن يتولى أهد من سكان المضر بيسم السلم التي يأتن بها سكان البلدية بشرطين:

أهدهما : أن يكون البيع لعاشر ، فاذاباع لبدوى مثله فاقه يجسون ،

ثانيهما : أن يكون ثبن السلمة غير معرف بالماضرة ، فان كان معروفا فانه يمسم ، وذلك لأن طبق النامي هي تتوكم بيبون للناس برخص فينتهم الناس منهم ، فاذا كانوا علوف بالأسمار كانه النامي هي تتوكم بيبون للناس برخص فينتهم النامي المسلمرة ، علوفي بالأسمار كانه المسلمرة ، علوفي بالأسمار كانه المسلمرة ، وهي لا يعيد أنه المسلمرة ، وهي لا يعيد المسلمرة ، وهي ال

يد وهل سكان القرى الصغيرة مثل مسكان البوادى ، فولان : أظهرها أنه يجوز أن يقولى ساكن المسافرة بيم السلم التي يأتي بها سكان القرى ، غاذا تولى أهد من سكان المدن المام التي يأتي بها سكان البدن بيم السلم التي يأتي بها سكان البادية مع وجود الشرطين الذكورين غامان البيم يفسخ ويدد المبيم بالمام ما لم يكن قد استفاف فانه ينفذ بالثمن ، ويكون كل من البائع والمشترى وليد المبيم المجود التحريم والمساسر قد ارتكب معصية يؤدب عليها ويمارز فاطها بالجهل بالتحريم ،

" المتابلة ــ قالوا : بيع الحاضر البادي هرام ولا يمنح أيضا ، وانما يعرم ولا يصح بنصة شروط :

أعدها: أن يكون البادى قد حضر بالسلمة ليبيعها أما أن كان قد حضر بها ليفزنها أو ليأكلها غصصه أحد الحاضرين على بيمهائم تولى له بيمها غانه بجسوز ، لأن ف ذلك ترسمة لأهل المدينة والمسراد بالبادى كل من يصفر الى المدينة من غير أهلها ، سواء كان بدوبيا أو لا ، ثانيها : أن يتصد البدوى بيمسلمته بسمر بومها ، أما أذا قصد أن يتربس بها ولا يبيعها رخيصة فان المنسم يكون من جهة البائع لا من جهة العاضر الذى تولى بيمها سمسرة ، ثالثها : أن يكون البدوى جاهلابالسمر ، غاذا كان عالما به فانه يصح للماضر أن يتولى له بيع سلمته لأنه لم يزده علما ورابعها : أن يكون المشترى من أهل العاضرة أما أن كان بدويا مثله غانه يصح للماضر أن يتولى البيم له لأنه لا أنسر المتوسمة في سم دوي اثناء ه خامسها : أن يكون النسرة ، هما الماضرة ، المناسرة ، خامسها : أن يكون النساس في هاجة الى سلمته أما شراء أهمل الماضرة ،

الشافعية - قالوا : بيع الماشر المبادئ المذكور هسرام ، وهل هو كبيرة أو صغيرة ؟ فالك : وإنهه على من يمام أنه هرام ، سواءكان العاشر أو ألبادئ ، وبعضهم يقول : أن أنهه على العاشر أما ألبادئ فلا أشم عليه لأنه وأنقه على ما فيه مصلحة له فيوز في أنه و العاشر : ساكن المعاشرة وهى المدن والربيف والقرى ، والريف : أرض فيها زرع يضمب ولا بناء بها « وأن كان بهما بيوت الأعراب الماخوذة من الشعر » وليس ذلك يضمب و لا بناء بها « وأن كان بهما بيوت الأعراب الماخوذة من الشعر » وليس ذلك مرادا هنا ، وأنها المراد القريب الذي يأتي بالمساع من غارج البلد ليبيمه فيها » بل قال بعضهم : أن التقيد بالغريب ليس بشرط ، فلو كان عند واحد من أهمل المبلد متاح مغزون بن قمح ونحود » ثم أخرجه ليبيمه دهممة واحدة ققال له شفعى : أهمره ليباع تدريجا فنه يأتسم ، سواه كان من أهمل المبلد أو كان غربيا مثله ، وحمى التشييق على المساس به فيما يهم المبلد أن يكون المات بواناح وهي التشييق على المساس به ممالقا سواه كان غربيا أو من أهمل البلد وغامه بعض بالمال بغير المتاح هما تصم المعارة ألبه في خلصه بالمال بعض بالمال بعن المبلد المبلد وغامه بعض بالكر بعض أمل البلد المادة اليه بعض على المبلد المعارة المبلد المبلد المبلد المبلد المبلد المبلد كان خربيا ما المبلد المبلد

# ومنها تلقى الركبان القادمين بالساح على تفصيل في المذاهب (١) .

= كالفاتكة ونحوها غانه لا يحرم فيها ذلك مثانيها : أن يكون القادم قاصدا لبيع السلمة 
بسعر يومه ، أما اذا كان يريد بيمها على التدريج فقال له شخص : آثا أتولى اك 
بيمها تدريجا غانه لا يأتسم ، لأن القائل لميضر بالناس في هذه الحالة ، ولا سبيل لنسم 
ماحب السلمة بيمها تدريجا لأن المالك يتصرف كما يشاء في مدود الدين ، ثالثها : أن يستشيره 
ماحب السلمة فيما هو أنفسم له ، هل البيم تدريجيا أو اللبيم دفعة واحدة ؟ وفي هذا خلاف، 
والمقعد أنه يجب عليه أن يتسير عليسه بعاهو الإنقع له ، فاذا قال له : بعسه تدريجا ، 
أو أثولي لك بيمه تدريجا فانه لا يأتسم ،

ر الوامى مد بيعة موريب منه م يسم ب المنفية ــ قالوا : المسراد بالصائم السمسار ، والبادى البائم القروى ، فلا يمسم

أن يمنع السمسار ( ساكن الهضر ) البائم القسودى من البيس فيقسول له : لا تبسم انت فاننى اعلم بذلك منك فيتوكل له ويبيع ماجاء به من سلمة .

وحكم هذا أنه مكروه تحريما غهو صميرة من المسائل ، وانما يكره في حالة ما اذا كان الناس في حالة تنصط واهتياج فان هذا يضربهم ، فيزيد عليهم ثمن السلمة ويضيق عليهم ، أما اذا كان الناس في حالة رضاء وسعة فانه لا يكرره ،

واذا كان صاحب اسلمة فى البد و السلمة فى بلد آخسر ، وكان يريد أن يأتى بها ليبيمها فى البدة الوجودة فيها عانه لا يجوز شراؤها منه بالوصف قبل وصولها أيضا ، وشراء السلمة المنوع تلقيها صحيح ويضمن المشترى بمجرد المقد ، ولكن هل يضتمن بها المشترى بعد شرائها أو بلزم بعرضها على أهل السوق ليشاركه فيها من يشساء ؟ قولان مضهوران :

ويستثنى من هذه السلع : المتمسار والمغبز ، وجمسال السقايين .

الحقفية ــ قالوا: يكره تحريما تلقى الركبان الذين يأتون بالمسلم ليبيموها فى بلــد من البلدان لأن الشقرى اما أن يتلقى السلم مع هاجة أهل البلد اليها ثم بييمها لهم بالزيادة فيضر بهم ، واما أن يفر بالواردين فيشترى منهم بسعر أرغص من سعر السلمة وهم ــ ومنها السوم على سوم الفير : وهو أييتفق التبايمان على بهم سلمة بثعن ويترافسيا عليه مبدئيا ، فيأتى رجل آخر فيساوم المالك بسحر أكثر من السحر الذي رهبي به كسأن يتول : لا تبعه وأنسا أشتريه منك بأكثر من السعر الذي رضيت به ، ومثله ما اذا رضى الشترى بالبيح مبدئيا فجاء آخر وقال له :رده وأنسا أعطيك أهسن منسه ، أو أعطيك بثين أقسل ، أما المزايدة ابتداء قبل أن يرضى البائح والمشترى ويركنان الى البيع مانها جائزة ، وقد نهى رسول الله على سوم الفها » ( لا يسوم الرجل على سوم ألفيه »

-الايمملون ، غالكراهة تتحقق في الصورتين،

الشامعية ... قالوا : أذا تلخى الركبان الذين يحملون متاحا لبيمه في بلد من البلدان ، غاشتراه قبل وصولهم ومعرفتهم بالمحر غافه بإئسم ، ويكون لصلحب المتاع المثيار بعد: أن يعلم بالثمن بشرطين :

الشُرط الاول : أن يشتريه به منهم بغيرسمر البلد ، قان اشتراه بسعر البلد قلا غيار

٠ مـــــه

الشرط الثانى: أن لا يكون البائع عالما بالثمن ، عنن كان عالما بالثمن عانه لا يكون له المفيار ولو اشتراه منه باقسال من سحر البلد ، ومن ثبت له الفيار فهو على المسور . عادًا لم يفتسر امضاء البيع أو فسفه بعدطمه بالثمن مباشرة سقط هقسه في الفيار ، واذا ادعى أنه يجهل ألفيسار ، أو يجهل كونة فسورا لهانه يصدق .

واذا خرج لغرض آخسر لا لتلقى الركبان ، كان خرج متريضا ، أو خسرج ليصطاد غاشترى سلمة من القادمين للبيع فى البلد ، فالأصح أنه بأئسم اذا كان عالما بالحكم ، لأن العلمة متحققة وهي خين القادمين والتغرير بهسيم .

واذا تلقى الركبان القلمين لشرآء السلم من البلد فاشترى لهم «كسمسار » فقيل . يجوز ، وقيل : لا يجوز ، والمعتمد عدم الجواز »

المطابلة \_ قالوا : في تلقى المركبان وشراء السلم من القادمين بها لبيمها في البلد قولان : قول بالكراهة ، وقول بالحرمة ، والقسول الثاني أولن ، والمسراد بالركبان : القادمون بالسلم مطلقا ولو مشساة ، ومن أشهري منهم شيئا أو باعهم شيئا شم غينهم فيه غينسا يشوح عن الملدة ، غان لهم المفيار في المضاء المقد وقسعه، هما يمامون بمقيقة الثمن ،

(١) المعتقبة ــ قالوا : السوم على سوم النبر يكو ويتعزيبا الأد التقود الشنرى مع البائم على تسيخ النبر المنافظة أم يؤركن البائم اللى البيم بطلك عالما الما أم يؤركن البائم اللى البيم بطلك عالما الما أم يؤركن البائم اللى الله المنافظة من مطمق البائم جرواج السلمة من ومسال البيم يصد المنافظة الم

# بعسث الرابحة والتولية

المرابحة فى اللغة مصدر من الربح هى الزيادة ، أما فى اصطلاح المفتهاء مهى : بيم السلمة بشمنها التى قامت به مع ربح بشرائط خاصة مفصلة فى المذاهب(١) .

التسافعية سد قالوا: السوم على حسوم الذي يحرم بعد اسستقرار الثعن والمتراضى به سريها ، أما أذا سكت البائع أو قال: حتى أستشير هانه لا يكون رضا بالثعن سريها ، فلا يحرم الما و هذه الحالة على الصحيح ، وانما يحرم اذا كان عالما به ، فاذا لم يكن عالما به ، فانه لا يحرم .

العنابلة ــ قالوا : يحرم سوم الرجل على سوم أخيه بعد رضا المائم بالثعن صريحا، ولا تعرض الساومة والمزايدة في هالة المناداة على المبيع بالبيع ، كما يفعله كثير من المساس مملته جائز بلا نزاع .

(۱) المالكية ستقالوا: المرابعة بيع السلمة بالثمن الذي اشتراها به مع زيادة ربح معلوم نبائد والمشترى وهو خلاف الأولى ، لأنهيعتاج الى بيان كثير قد يتمذر على المسامة نميقم البيع السدا ، لأن البائع ملزم بأن يبين المبيع وكل ما أنفقه عليه زيادة على ثمنه ،وربما يفضى الى بزاع ، وسئله بيع الاستثمان ، وهو أن يشترى السلمة على أمانة البائع بأن يقول له : سند, هذا السلمة كما تبيع للناس لأنى لا أعرف ثمنها .

وكندا؛ بدم الزايدة ، وهو أن يترايد الثنان ماكثر فى شراه سلمة قبل أن يستقر ثمنها ريفته عليه البائم مع أهدهما ، وإلا كان ذلك هراما لأنه سسوم على سوم الغير فى هدة المثالة كمد تقدم ، ثم أن بدي المرابعة طروجهين : الموجه الأول : أن يساومه على أربيمطيه به عن كل مائة عشرة مثلاً أو أكثر أو أقل ، ويشتعل هذا الوجه على صورتين : الصورة الأولى : أن يكون البائم قد اشترى السلمة بعن معين ولم ينفسق عليها شيئًا زيادة على الثمر ، وهذه أمرها ظاهر مان على المسترى أن يدفع الثمن معنى الله الرمع بالمساب الذي ينعمن عليه ، والصورة الثانية : أن يكون البائم قد أندقى على السلمة زيادة على ثمنها الذي الثمر اعام وتشمل هذه ثلاثة أمور :

الأول : أن يكون ما أنفق عليها عيداً ثابتة قائمة بالسلمة ، كما أذا أشترى ثوبا أبيض - مبغه ، أو أشترى صوفا منفوشسا قفطه ، أو أشترى ثوبا فضامه أو طرزه ، قان الصبغ والفتاء والتطويز والفياملة معانت قائمة باللوب ، وحكم هذا : أنه يكون كالثمن فيفسسافه المي انفن ويصمبه له الربح بنصسبته ، وانعا يشترط أن يبينه البائع كما يبين الثمن فيقول: ح عقداشتريت الثوب بكذا ، وصبخه بكذا، أو خمات بكذا ، أو طرزته بكذا ، فاذا كان قد تولى ذلك بنفسه كان كان خياطا خفاط ثوبه ، أو سباغا خصبغه غانه لا يحتسب له شيء من أجرة وربح ، الثانى : أن يكون ما أنفق طيه غير قائم بالبيع ولا يختص به ، كأجرة خزنه في داره وجعله ، وحكم هذا : أنه لايحتسب من أصل الثمن ولا يحتسب له ربسح ، أما اذا كان الثكرى له دارا بخصوصه ليفزنه فيها ولو لاه ما احتاج الى صدة الدار ، غان أجرتها تحسب من الثمن ولا يحسب لها ربح ، ومثل ذلك أجرة السحار اذا كانت السادة تحتم الشراء به ، الثالث : أن يكون غير قائم بالمبيع ولكنه يختص به ، وهذا أن كان مصا يعطه التاجر بنفسه عادة كطى الثوب وشده ولكنه قد استأجر عليه غيره غانه لا يحسب ما أنفقه لا في الثمن ولا في الربح ،

أما ان كان مما لا يترلاه التاجر خفسه كالنفقة على الحيدوان ؛ غانه يحسب أصل الثمن ولا يحسب له ربح ، ويشترط أن يبينه أيضا ، ناذا اشترط البائم على الشترى أن يحطيب ربحا على كل ما أنفقه سراء كان له ، بين قائم، بالمبيم كالصبغ وما ذكر معه ، أو ليست له مهن تابئة غير مفتصة كأجرة الحماء ، أو مفتصة ولكن العادة جرت بأن يفعلها البائع بنفسه أو المكتب نا فائه يعمل بشرطه أذا سماها جهيمها .

ومن هذا يتضبح لك أن تسمية الثمن وتسمية ما أنفقه على السلمة سسواء كان قائما بها أو ٧ - شرط على أى هال ، فاذا نال له : أبيئك هذه السلمة على أن أربح في المائة عشره مثلا ، ثـ ذكر له الثمن دخساطا اليه ما أنفقه على انسلمه ولم يسم له ما يصح اضافنسه أني الثمن بربح ، وما يصبح السلفته بدون ربح ، ومالا يسح اضافته الى الثمن أصلا ، فان المعد يقم غاسدا لجهل المشدى بالثمن في هذه المائة ،

الدجه التانى: من رجعى الديم بالرابعة : أن يبيع السلمة بربح ممين على جملة الثمن كان يقول له : أبيط حذه المسلمة بنمنا عم ربح عشرة أو همسة ، وبشترط في هذه المالة أيضا: أن يسمى الثمن وبا يتبعه منا أنفقه على السلمة وسدواء كان قائما بها كالمبنغ ونحود أو لا : كأجرة غزنها وحملها وحكفا مما لا يضاف الى الثمن مع ربع وأو يضاف بدون ربع : أو لا يضاف أصلا وفي هذه المسلمة يمسح البع ولكنه بطرح من الشعرى وا أنفقه البلتم على السلمة مما لا يضاف الى الثمن كأجرة المحل ونحوها الا إن يشعرط حسبانه قامه وصحع > ولا قرق في الشعوبين أن يكون ذهبا أو فضة ونحومها أو يكون يسبط عسبانه قامه وصح > ولا قرق في الشعوبين أن يكون ذهبا أو فضة ونحومها أو يكون المبيا على المباركة بالشاق الذي المنسراء وحمد أن يبيعه جشاة مطالق الشين النستراه بها في حمد أن يبيعه بشاء مطالقا ويزيده ربعا مطالها ويزيده ربعا مسمولة ، بحيث له بحيث عليه المبيعة على المباركة الم تكان كذا الم تكان كذا الم تكان كذا الله تكان كذا الم تكان كذا الله تكان كذا الله تكان كذا الله المسموء »

المعابلة \_ عالمها = اذا تان الزيع بمطيعة والإمريكالك عنص بيع المرابعة المذكور يدينونه

عالاً كراهة ، غاذا تلل : بعثك هذه الدار بما أستريتها به وهو مائة جنيه مثلاً مع ربح عشرة غانه يصمح ، أما اذا تال له : بعثك هذه الدار على أن الربح فى كل عشرة من تمنها جنيها ولم يبين الثمن غانه يصمح مم الكراهة ، وعلى البائم آن يبين الثمن على هذه وما أنفقه على المبيع على مددة ، غاذا اشتراه بمشرة وأنفق عليه عشرة ، وجب عليه أن يبينه على هذا الوجه فيقول اشتريت بعشرة ، وصسبخته ، أو كيلته ، أو وزنته ، أو علفته بكذا ، وهكذا ،

التنافية \_ قالوا : يصح بيع المرابعه سواء قال له : بعتك هذه السلمة بثمنها الذى اشتريقا به وهو مائة مثلا وربح عشرة ، أو قال له : بعتك هذه السلمة بربح كل جنيه عن كل اشتريقا به وهو مائة مثلا وربح عشرة ، أو قال له : بعتك هذه السلمة ريسادة على الشمن اننه يدغله فى قوله : بعتك بثمنها وربح كذا وان لم يبينها ، ألا أجرة عمل البائع بنفسه أو عمل معانا لها فانه لا بدخل الااذا بينه ، ألما اذا كان المشترى لا يعلم شيئا من النققات غانه لا يدخل شيء هنها فى المحدالا أذا بينسه البائع ، وكذلك الثمن أذا كان عرضا ولم يعلم به المشترى غانه يلزم أن يبينه البائع كان يقوله له : بحتك هدذا الثوب بثمنه الذى اشتريت به وهو عرض كذا ، وقيعته كذا ، ألما أذا كان المشترى يعلم به غلا يلزم بيانه ، على أنه ان بينه يقم المقد مسيحا ، وانها البيان لدفع الكذب المهرم ، أما أذا كان الثمن نقدا أو مثليا كالكيلات ودهوها غانه لا يلزم بيانه ،

المفقية ... قالوا : يبمح البيع بالرابعة أي بالثمن الأول مع ربح بشرطين ، الأول : أن يكون البيع على الذهب بمائتين يكون البيع عرضا فلا يصح بيع النقدين مرابعة ، فاذا المحترى جنيهين من الذهب بمائتين وعشرين قرشا فضة ، فانه لا يصح أن يبيمهما بثمنهما المذكور مع ربح خمسة مثلا ، وذلك لأن الجنيهات لا تتعين بالتعين كما تقدم غيرمرة ، 'ذ بصح أن يقول : بمنك هذا الجنيسة بكذا ثم يصليك جنيها غيره لأنه لا يطك بالشراء ،

والبائم أن يعم الى أمل الثمن كا ما أنفته على السلمة بما جرت به عسادة التجار ، سواء كان عينا قائمة بذات البيع كميغ الثوب وخياطته وتطريزه وفتسل المعوف والقطن وغزلهما ، وحفر الانهار والمساقى ، أو كان خارجا عن المبيع في قائم به كأجرة حمله والمعام المجوان بلا تبذير وأجرة السمسار ، وهل يازم أن يشترط البائم ضم ما أنفقه من ذلك الى المجوان بلا تبذير وأجرة السمسار ، وهل يازم أن المرجع في ذلك المسرف كما أشرقا الى ذلك الى أمل المبتد والموارد المبتد والموارد المبتد والموارد المبتد والموارد المبتد والموارد المبتد والموارد المبتداوتة فانها لمبست مثلية ، فاذا اشغرى مجدا بمشرة المبتد والموارد المبتداوتة فانها لمبست مثلية ، فاذا اشغرى مجدا بمشرة الراحب من المعمد فانه يصمح أن يبيمه بأن مورد بعضرة أراحب من المعمد عانه يصمح أن يبيمه بها مع ربع أردب من جنسسها ، وكذلك أذا اشتراء بعشرة أراحب من المعمد عانه يصمح أن يبيمه بعنه مع ربع أردب من جنسسها ، وكذلك أذا اشتراء بعشرة الراحب من التمح منه من السمودة السمودة المسرودة السمودة المودة السمودة السم

أما التولية فهى فى اللغة مصحر ولى فيره: جمله واليا ، وشرعا بيع السلمة بثعنها الأولن بدون زيادة عنيه ، وهنمها كحكم المرابحة على التفصيل المتقدم فيها ، وهنلهما الوضعية ويقالم لها المعاملة وهى بيع السلمة مع نقصان ثمنها الذى اشتريت به .

غاذا باع شيئًا مرابحة أو وضعيا ثم ظهر كذبه في بيان الثمن وما يتملق به ببرهان أو اقرار أو غيرهما ففيه تفصيل الخاهب (١) ٠

.. السمن و هكذا نماذا كان الثمن غير مذلى بل كان قيميا أى يباع بالتقويم لا بالكيل ونهوه كالميوان والثوب والمعتار ، فغله لا يصحح البيع به مرابعة الا بشرطين : الشرط الأول : أن يكون ذلك الثمن هو بعينسه الذى بيعت به السلمة أو لا ، مشال ذلك أن يشترى زيد ثوبا بشاة ثم يشترى محمد الثوب من زيد بنفس الشاة التى اشتراه بها بعد أن يملكها من عمرو ، الشرط الشلفى: أن يكون الربح معلوما كان يقول له اشتريت منك هذا الثوب بالشاة التى اشتريته بها مع ربح ضرة قروش، أو مع ربح كيلة من القصح ، أما أذا كان الربح غير معين كان يقول له : اشتريت منك هذا الثوب بالشاة المذكورة مع ربح خمسة فى المالة ،

(۱) المعنقية \_قلوا: اذا ظهر كتبه ببرهان ، أو اقسرار ، أو نكول عن اليمين ، غان المشترى الحسق في اخذ المبيع بكل ثمنسه الذي اشتراه به أو رده ، وله أن يقتطع من الثمن الذي دخمه ما زيد عليه كذبا في البيع بالتولية فقطائها المرابحة فليسله فيها الا خيار رد المبيع أو امساكه بدل الثمن ، وبمضهم يقول : أن له أن يقتطع ما زاد عليه فيها اليفا ، غاذا باع ثوبا بحشرة ، مربع خمسة واتضح أن ثمنه ثمانية لا عشرة ، فللمشترى أن ينقص النين ، ن أصل المنمن رما يقالمهما من الربع وهو قرش ، واذا هلك المبيع أو اسستهلكه المشترى ، أو حدث فيه عيب وهو عده قبل رده ، سقط غياره ولزمه بكل الثمن ،

المالكية ... تنالوا : الباشع في المرابعة ان لم يكن صادتنا فهو : اما أن يكون غاشا ، أو كاذبا ، أو هدلسا ه

غاماً المسائل : فهو الذي يوهم أن في السلمة صفة موجودة يرغب في وجودها ؛ وأن كان عدمها لا ينقص السلمة ؛ أو المحكس بأن يوهم أن السلمة خالية من صفة موجودة فيها لا يرغب في وجودها ؛ وذلك كان يوهم أن السلمة جديدة واردة من معملها حديث وهي لا يرغب في وجودها ؛ أو يوهم أن هذا الثوب وارد من معمل كذا وهو ليس كذلك ؛ بشرط أن لا يكون ذلك منقصا لقيمة السلمة ؛ وأن كان جيسا له المسكم المقدم في غير السبب ؛ أما حكم النش المذكور في المرابعة ، فهو أن الشعرى بالفيار بين أن يصبل المبهوبين أن يرده ، أما المكافر : فهو الذي يغير بخالات بالواقع فيزيد في اللمن بالأرقب ولي المنافرة عن المعملة بثالثين مع أنه الشعراط بحضون بوفي جبد المالة بحرن المشعري بالمؤلف المنافرة المنافرة المؤلفة المنافرة المناف اذا مرض على السلمة أهر يفوت ردها كنماه ، أو نقص ، أو نزل طبها السوق ، ففي عالم المشترى بأتمل الأمرين من الثمن والقيمة يوم تبضها ولا يقدر للسلمتربهم وقى حالة الكذب فان المشترى بيثم بين أن بيأخذ السلمة بالثمن المقتبقي مع ربعه ، وبين أن يأخذ السلمة بالثمن المقتبقي مع ربعه ، وبين بنفها الأواذ أذادت قيمتها عن منها الكذوب وربعه ، غانه لا يلزم بعمه الزيادة عند ذلك ، لأن البلتم رضى بالثمن الكذوب ، غارتها عقيمة لا يكسبه حقا خصوصا وأنه زاد في الثمن كدنها ، وأما الداس ، فهو الذي يعلم أن بالسلمة عيها ويكتمه على منها الداس في المرابعة كمكمه في غيرها ، وقد تقدم في مبلحث الفيار أن بالسلمة عيها ويكتمه بالميار الدولا شيء عليه ، وبين اصالحا المبيع ولا شيء له النح ، الا أن بين المرابعة أذا بالمملك بين الرد ولا شيء عليه العيب الفاسد ، غاذا هلك المبيسم قبل أن يقبضه المشترى لا مكون ملزما به بخلاف غيرها من بيع المزايدة أو المسلومة قائه اذا أن يقيف المناسومة قائه اذا المعد ونصوهما وهلكت قبل تبضيها فان ضمانها يكون على المشترى بمهور:

المنابلة ــ تلاوا : اذا باع شبئا تولية أومرابهــة ثم ظهـر أنه ؟ أذب فى الثمن ، عان للمشترى الحق فى استلط ما زاده البائح كذبا فى التولية والمرابعة من أصل الثمن ، واسقاط ما يقابله من الربح فى المرابعة وينقص الزائد من المواضمة أيضا ، ويلزم المبيع الباقى ، فلا خيار للمشترى فى ذلك ،

واذا تمال البائع : انى غلطت فى فكر الثمن الأنه أزيد مما ذكرت ، خالقول قوله مع بعينه بأن يطلب المشترى تطليفه فيحلف أنه لم يعلم وقت البيع أن ثمنها أكثر مما أخبر به ، وبحد حلف البائع يضير المشترى بين رد البيع وبين دفع الزيادة التى ادعاما ، فان نكل عن الميمين غليس له الا ما وقع طه المقد ، ورجيع بعضهم أنه لا يقبل قول البائع بالزيادة الا ببينة ما لم يكن معروفا بالصدق على الأظهر ،

الشافعية ... قالوا : اذا ظهر كذب البائع في الرابحة بان أغير أنه اشتراه بمائة فظهر بالبرهان أو بالاقرار أنه اشستراه بأقل ، هأن للمشترى الدى ق، استقاط الزائد من أمسله اللثمن وما بقلبله من الربح ، واذا زعم البائع أنه ذكر أقل من الثمن الذي اشترى به فلطا فنه لا يكون له حتى في الزيادة التي ادعاها ولكن اذا صدقه المشترى في قوله يكون للبائع المقيار في امضاء المقد أو هسخه ، أما اذا كذبه المشسترى ، قاذا بين للبائم وجهبا للناط يعتمل وقوعه كان قال : , جمت الى السفتر فوجدت ثمنه أخير ممسا ذكرت أو نحو ذلك سمت بينته ان كانت له بينة ، قاذا صحفته البيئة يكون له ( البائع ) الفيار ولا تثبت له الريادة ، أما أذا أم ين وجها معتملا لقطهان بينته لا تسمع مطلقا ، وقيل: لا تسمع بينته على إلى مال ، سواء بين وجها معتملا أو لم بين لتناقضه في قسوله ، والمعمد الأول ، عن أي مال ، سواء بين وجها معتملا أو لم بين لتناقضه في قسوله ، والمعمد الأول ، والمائم أن يحلف المسائم أن المسائ

### البيع بالغبن القساحش

البيع والشراء مدروع ليبيح الناس من بمضهم ، فأصل المفاينة لابد منها ، لأن كلا من البائع والمشترى يدخب في ربح تثير ، والمشارع لم ينه من الربح في البيع والشراء ولمهمدد له قدراً ، وانما ينهي عن المُش والتدليس ، ومدح السلعة بما ليس فيها ، وكتم ما بهـــا من عيب ونحو ذلك ، فمن فعل بسلمة شيئًا من ذلك ، كان أن أخذها الحق في ردها كما احدم مفصلا في مباعث المخيار ، وقد شرع الخيار ليكون للبائع والمشترى فرصة في التأمل عتى لا يغين أحدهما ولا يندم كما تقدم ، فمن المكن أن يحتاط البائع والا عرى حتى لا يغين واهد منهما غبنا فاحشا ، ولكن أذا رقع ذلك بدون تدليس ولا غش فما هو حكمه وما هـــو الحد ألذي يعتقر منه وما لا يعتقر ؟ في ذلك تقميل المذاهب (١) .

 الشترى قان الحكم يكون كما أذا صحفه فيثبت للبائم الخيار لا الزيادة ، وأن هلف بأله لا يمرف مضى المقد على ما هو عايه قلا يكون لواحد منهما خيار ، وأن نكل عن اليمين ردت اليمين على انبائم ، فإن حلف كان البائع الخيار في الخذ السلمة بالثمن الذي حلف طيه البائم وبين ردها •

(١) الملكية ــ تنالوا : المشهور في المذاهب أنه لا يرد الجبيع بالغبن في الربيع وأسو كان كثيرًا نعوق العادة الا في أهور :

أحدها : أن يكون البائم والمسترى بالمبن القلمش وكيلا أو وصيا ، قادًا كان كذلك قان بيمها وشراءها يرد ، فللموكل أو المجور عبه أن يرد البيسم ، فاذا وكل شخص آخر بأن يشترى له سلعة فاشتراها له بمبن فاحش أو محاباة لبائمها ، كان للموكل الحق في رد ذلك السلمة أدًا كانت قائمة لم تتمير فأن تميرت فأن له الحق في الرجوع على البائع بالزيادة التي وقع قيها المنبن ، فان تعذر الرجوع على البائع كان له الحق في الرجوع بذلك على المشترى وهو الوكيل ه

وكذلك اذا وكله أن أن يبيع له سلعة دباعها بنتس فاهش فان له أن يستردها اذا لم يطرأ عليها ما يمنع الرد ، فاذا لم يمكن ردها رجم بالنقص على المسترى ، فان تحدر رجم به على البائم ، ومثل المكيل الوحى ، فإن للمحجور عليه أن يفعل في بيمه وشرائه لهذلك، والمتلف في هدد المنهن الفاهش فقال بعضهم : إذا بيحت السمامة بزيادة الثان عن تيمتها ، أو بنقص الثلث كان غبنا ، ولكن المتمد أن الغبن زيادة السلعة عن تيمتها زيادة بينة أو تقسها تقسأ بينا غمتي كانت الزيادة أو التقدي كالغرين كان ذلك تجنا فاحتما •

ثلثيها : أن يستملم المشترى للبائم كأن يتول له وبعني جذم الطمة عكما تبيمها الداس، لمر يستنسلم البائم للمشترى وأن يقول له البستر متى كَمَنَا مِثْبِين مِن المنامل عانه أن هذه العالة اذا فين البائم أو الشعرى فهذا فاجشة كان المعا اللها قارد البيام فيه تالنها : أن يستامن البائم الشترى أو المكس كأن يقول له : ما تساوى هذه السلمة من الثمن لأشترى به أو أبيمها به آهاذا أشره بنقس أو زيادة كان له المعق فى رد السلمة وقد أنتي بمض أئمة المالكية بأن البيع اذا زاد على الثلث أو نقص عنه ، غسخ البيع بشرط أن يكون البائم قد باع وهو عالم بذلك واستمر البيع قائما لم يتفير تبل مجاوزة المام ، وقد جسرى الممل على ذلك فى بمض الجمات الاسلامية «

المنابلة \_ قالوا : برد البيع بالنبن الفاهش بالزيادة أو النقص في ثلاث صور : الصورة الأولى : تلقى الركبان ه

الصورة الثانية : بيع النجس ، وقد تقدم الكلام عليهما قريبا .

المدورة الثالثة: أن يكون البائم أو الشترى لا معرفة لهمسا بالإسعار ولا يحسنان الماكسة : أن يكون البائم أو الشعن ما لم تقم قرينسة تكذبه في دعسوى النجل ، ويرى بعضهم أنه لا يسمع قوله الا ببيئة تشهد بأنه جاهل ، قيمة الشمن ، أما من يحسن الماكسة وله غيرة بالأسعار ؛ هانه لا حق له في رد المبيع ولو غين فيه غينا فاحشا . وحد المبن الفاحش : أن يزيد المبيع أو ينقص عما جرت به العادة ،

العنفية \_ تالوا : الغبن الفاحني هو ما لا يدخل تحت تقدويم المقومين ، كسا اذا اشترى سلمة بشرة فقومها بعض أهل الفبرة بخمسة ، وبعضهم بسبقة ، وبعضهم بسبعة ، والم يقل أحد انها بعشرة ، فالثمن الذى اشتريت به لم بدخل تحت تقويم أحد ، أما اذا دخل تحت التقويم كان قال بعضهم : بشانية ، وبعضهم بمبعة وبعضهم بعشرة عانه لا يكون غينا ، لأن السعر الذى اشتريت به قال به بعضهم هنظل تحت التقويم ، وحكم الغين الماحاحث : أن المبيع لا يرد به الا في حالة الغرر ، فإن قال البائع للمشترى : أن هذه الفياحث : أن المبيع لا يرد به الا في حالة الغرر ، فإن قال البائع للمشترى : أن هذه الفياحث نا المتعلقة ، مثلا بلدية غاشتراها بأربعة جنيهات ثم تبين أنها شاهية تساوى جنيهين ، فللمشترى الدق في ردها ،

وكذا اذا الله الشترى للبائع: ان هذا الخروف يساوى فى السوق جنيهافسدته وباعه له ، ثم تبين أنه يساوى جنيهين ، فان للبائع الحق فى سسخ البيع ، واذا تمرف فى بمفر، المبيع تبل علمه ، فان كان مثليا فانه يصح أن يأتى بالمثل الذى تصرف فيه ويرد المبيع كالملا ويأخذ ما دفعه من الثمن كاملا ، ثما اذا كان قيميا وتصرف فيه أو فى بعضه ، أو حدث فيه ما يعنع الرد فانه يسقط خياره حينتذ ،

الشافعية ... قالوا : الغبن الفاحش لا يوجب رد البيع متى كان خاليا من التلبيس ، سواء كان كثيرا أو قليلا ، على أن من السنة أن لا يشتد البائع أو المشترى حتى ينبسن أحدهما صاحبه ، وقد عرف أن من يتلقى الركبان فيشترى منهم بعبن قان شراءه لا ينفذ ، ولهم الدق في الرجوع ،

#### مرعث

### ما يدخل في المبيم تبمسا وأن أم يذكر وما لا يدخل

اذا اشترى دارا فانه يدخل فيها بناؤها وأبوابها ونحو ذلك مها هو متصل بها ولن لم يشسترط ذلك ، وكذلك اذا اشترى أرضا زراعية مغروسة بها اشجار فان الاشجار تدخل فيها ، وفى ذلك تفصيل الذاهب(١) .

(١) المحتفية ـــ تالوا: ينبنى هذا المحث على ثاث تواحــ د التاحــ الأولى: أن كل ما يشملك اسم المبيع عرفا يدخل فيه بدون ذكر فاذا اشترى دارا فانه يدخلُ فيها كل ما يصدق عليه اسم المدكر عرفا مما يأتى بيائه تربيا .

القاعدة الثانية: أن يكون متصلا بالمبيع اتصال قرار ، غلا يكون موضوعا بقصد الارالة والقطع كالشجر المغروس فى الأرض بقصد الاستجرار لينتعع بشره كالنف ، والمات ، والماتجود و الجوافة وغير ذلك من الأشجار الثابتة ، غانها تدخل فى المبيع وان لم ينص على دخولها فى المقد ، سواء كانت مشرة أو غير مشرة ، بخالف الأشجار الجافة غانها غير مستمرة ألا لا ينتعم بها الا بالقطع ، ومثلها الأشجار الخضرة التي لا تثمر أذا كان يقصد للمها فى زمن معين ولو بعد صنة أو سنتين كالأتسجار التي تربى لتكون أخشسابا غانها لا تدخل فى المبيع الا بالشرط ، ومثلها ألواع الزرع الذى لا يترك قائما كالقصح والذرة والمراز وخموها غانها تغرس لا لتبقى أذ لا ينتفع بها الا بعد حصادها غلا تدخل فى المبيع الا بالشرط .

القاهدة الثالثة : ها لا يكون من هذين التسمين علم يجر به عرف، عولم يتملأ بالبيع اتصالا غابقا وهو قسمان :

القسم الاول : أن يكون من مرائق المسيح وهقسوقه ، وهكمه : أنه يدخل فى المسيح بذكر كلمة المرافق والصقوق كان يقول : أشتريت هذه الأرض بعرافقها وحقوقها ، فاذا ثم يذكر المرافق أو المعتوق هانها لا تدخل ، والمرافق شيء واحد : وهي ما لابد منسه للمبيع ولا يتعلق به تحرض الا من أجله ، كالطريق والشرب بالنسبة الارض ، والمراد بالطريق التي لا تدخل الا بذكر المعتوق أو المرافق : الطزيق الشاص ، الموجد في جلك البائم ، أما الطريق المتصلة وبالشارع» السام ، أو الطريق المتصلة وبالشارع» السام ، أو الطريق المتصلة وبالشارع» السام ، أو الطريق المتصلة وبرقاق ضيد نافذ غانهما يدخلان بدون ذكو

القسم الثاني : أن لا يكون من مرافق الميم ومقوقه «كالفهو بالنسبة الشجر بدفان القمر ليس من المرافق ، قاذا قال : السريت، مذمالله فورة فالديك الماسرة الأ بالومق وليه بذأت بأن يقول : الشعريتها بجميم ما طبط »

ماذا عرفت ذلك علمه يمكنك لن تغلبه إطبية علىما فكوره، ولي الأنظام المناز الله : -

انذا اشترى دار، انائه يشطينا معلوعلوها وأبو بها وشبابيكها ودورة مياهها وسلمها ورسله الله وسلمها وسلمها ورسله النفر بها وكنائه المنائع وكذلك المرف جداء على أنه يدحك ، وكذلك النابيب الله و المواسير » وأنابيب النور ، أما مصابيح النور و النائميات » فإن الموف على أنها غير داخلة ، وكذلك المناتبح وغير ذلك معلجرت المسادة بأن يكون تأبيسا للدور ، أبسا السينة مانها لا تدخل الا بذكر الرافق أو المطون »

واذا هذر الأرض الخارجة فرجد فيطنهالبنا «طورا » أو أهجنرا ألى رخاما أو غير ذلك مان كان مبنيا غانه يكون في هكم المصل فيدخل في البيع ويكون للمشترى ، وان مع يسكن مبنيا غانه يكون للباقع » وهنأل ذلك ما اذا شترى سمة فوجد في بطنها جوهرة ، ان لا حكن حكمه اللقطة ، وهنأل ذلك ما اذا اشترى سمة فوجد في بطنها جوهرة ، ان كانت أن صدف فهي للمشترى » وأن لم تكسن في المستدى » أن المستدى بو أه أما أذا الشترى بردها للبائع وتكون عند البائع لقطة يعرفها هو لا « يمان عنها » ثم يتصدق بها ، أما أذا الشترى بدهاة فوجد في بطنها هية ذهب غانها تكون للبائع : وأذ: المترى صدفا لياكل ما في داخله « أم الطول» فوجد في أحدها لؤلؤة لمهي للمشترى » ومن ذلك ما أذا المترى حماما غانه يدخل فيه الأهواض المثبتة في الدعيطان ، وأنابيب المياه ، والقدور النصاحية المثبت في المصاف الميان ، وتأنبيب المياه ، فله يدفل بدون ذكر »

ومنه ما أذا أشترى شجرا غانه لا يدخل فيه الثمر الا بالشرط ، وهو من الشروط التي لا تفسد المقد كما تقدم قريبا ويؤمر البائم بقطمها وتسليم المبيع من أرض وشجر البائع عندما يتسلم الثمن ، ولا غرق في ذلك بين أن يكون الثمر قد ظهر صلاحه أو لا ، ولا يجسوز للبائع أن يستأجر الشجرة من المشترى كن يبقى عليها الثمر هتى يستوى ، أنما يجوز أن يعيده الشجر اعارة ، غاذا أبي المشترى أن يعيده الشجر غادة م غاذا أبي المشترى أن يعيده الشجر غادة يفير البائع أن شاء قطع الثمر وأمضى البيع ، وأن شاء فسخ المبيع ، ومذا كله في البيع ، وأن لم ينص عليه ، وفي الوقف يدخل البناء والشجر لاالزرع في رهس الأرض تبما للموهون وأن لم ينص عليه ، وفي الوقف يدخل البناء والشجر لاالزرع ولايدخل الزرع في الثمن ،

"المالكية ... قالوا : عند البيع على شيء يتناول ما يتعلق به بالشرط أو بجريان الموفى، هاذا أشترى شجرا أو بناء ولم يذكر الأرض التي بها الشجر أو البناء ، هان العقد يشمل الأرض أيضا الا اذا أشترط البائح عدم دخولها ، أو كن العرف جاريا على أنها لا تدخلاً ، ومثل البيع الرمن والعبة والوقف والوصية والمسدقة هانها كالبيع في ذلك ، هاذا رهن بنسناه هان الأرض تدخل تبما له على الوجه المتقدم ، وكذلك اذا وهبه ههة أو أوهمي به. «

وأذا أشترى أزضا زراعية وقد بذر البائع بها عبا من قمح أو بريسيم أو درة يهامو س

ذلك غان كان ذلك الحب لم يتبت غانه يتبع الأرض فى البيع الا اذا اشترط البلتع عـهمّ دخوله ، أما اذا نبت غان المقد لا يتناوله الا بالشرط أو العرف ،

وكذلك لا يتناول المقد خلفة الزرع أى ما ينبت مرة أخرى بعد قطمـ كالبرسيم ونحوه ، فليس للمشــــرى الا الظــاهرمن الزرع ما لم يشـــترمله .

واذا اشترى أرضا فوجد فيها شيئا مدفو نا كحجارة ، أو رخام ، أو لين (طرب ) أو مده أو نحم الله عنه أن الدعاء البلغ وكانت هالتسه تدل على أن المائم وعد أو يمن أن يمائلة بميات أو غيره هانه يكون له ، أما أذا كان قديما تدل على أن ألبائع لا يصح أن يملكه بميات أو غيره هانه يكون له ، أما أذا كان قديما تدل طلته على أن البائع لا يصحح أن يملكه المنفون هانه يكون في مكم اللقطة ، وإذا وجد المشرى في الأرض جبا أو بدرا كان بالخيار في نقص البيم أو الرجوع بقيمة ما نقص من الأرض بسهبهما أو منشاة بحاية مناعية ونحود في بطنها أؤلؤة فان عرف أنها قد ملكت أنيى م بأن كانت متقوبة أو منشاة بحاية مناعية ونحو ذلك مما يدل على أنها سقطت من شخص مالتعلقها السمكة عالم بكن بها على أن المنبي قد ملكك المشترى سقم ها يعل أن المنبي قد ملكك المشترى الم يكن بها ما يعل أن المنبي قد ملكم أن ومسحب بمنهم أنها تكون للبسائع ، وقم ملم يك وقم ساء بعضهم الها تكون للبسائع ، وقم وقم على بيت المائم ، وقم ما يعل من اختراره بعضهم ، ومسحب بعضهم الها تكون للبسائع ، وقم على بعضهم من ان بيت جزاها غير مائمة من عقل مقتل من اختراره على المشترى و أن وان بيت جزاها غير المائم ، وقم عقل ، وقم على المناشرة وزنا فهي للمشترى ، وأن بيت جزاها غير المبائم ،

وإذا اشترى دارا فان المقد يتناول الشيء الثابت غيها بالفعل هين المقد ، فلا يتناول غيره وإن كان من شاقه الثبوت ، فدخلت الأبواب المركبة والشبابيك والسائلم المتبة مسواء كانت هجرا أو خشبا ، أما السلالم الفشب التي تسمر فقيل : يتناولها أن كان لابد منها في الوصول الى غرف الدار ، وقيل : لا يتناولها ألا بالشرط ، وكذلك يتناول السسقفة والمجارى وغير ذلك من الأشياء المبتة في حيطانه أو أرضه ببناه أو تسمير ، أما المتولات التي لم تثبت فانه لا يتناولها : فلو كان بالدار أبواب وشبابيك مهياة التركيب ولكنها أم تركيب فان المقد لا يتناولها الا ،النص عليها ، ومثلها الاحجار والباتط والسمنت « والونة » وغير فلا معام قادور فانه لا يدخل في المبيع بدون ذكر ما دام غير هشت »

وأذا أشترى نفلا مثمرا أمان كان قد أبرجهيمه أو أكثره فأن المقد لا يتناوله ، ومجهى التابع ومجهى التابع ومجهى التابع الدول التابع المرقب عليه مقالتمو في هذه المعالج يوكين البائع ، الا أذا السعرة أن الشقرى أن يكون المؤسس له جميعه عانه يكون الم حيات أه أسبا أذا السعرة أن يكون بمنسسه له فقط فانه لا يمسح ، لأنه يكون بعد تصدر عبر التعرق هارجود صلاحها به فان التوسيس يقيد أنه قابل التجريق والهامة أن يبجره بقاله بما أذا الهابية جميعه عليه في التوسيس بقيد أنه قابل التجريق والهامة أن يبجره بقاله بما أذا الهابية جميعه عليه يكون دلخلا ضمنا بدون قسد مشاحة فيه بشعوه الته

كيكون المشترى ولايجوز البائع أنيشتره بنفسه على المشهور .

واذا اشترى شجر مشمش ، أو لوز ، أو خوخ ، أو تين ، غان كان قد برز كل ثمــره أو أغلبه عن موضمه بحيث قد أصبح متميزاعن أصله المتطق به ، غان المقد لا يتناوله الا بالمبرط ، لان بروز الثمرة في مثل هذه الأشجار في حكم تأبير النخل ، غاذا لم يبــرز شيء من الثمر ، أو برز أقل من نصفه ، غان المقد يتناوله بدون شرط .

الشافعية \_ قالوا : الأصول التي يتبعها غيرها في البيع وان لم يذكر اسمه ثلاثة ، أهدّها : الرقم ويعبر عنها بعبارات مختلفة كالدار والقرية والبستان ، ثانيها : الشهر ،

فالتُها: الداية •

و الشجر الأرض : قانه اذا باعها يدخل قيها البناء والشجر الأخضر وأن لم يذكروا بخلاف التنهر الماف قاته لا يدخل ، أما الزرع والخصر الأخرى قانه يدخل منها ما يؤله فرة بعد الفرى سواء كان نباتا لا ثمر له كالبرسيم والجرجير والسلق غانه يقطع وتبقى أصوله هنتنت مرة الهري ، وتسمى المرة الثانية للبرسيم « ربة » والنالثة « خلفة » ، أو كان الم ثمر كالشيار والتثاء غانه يؤخذ منه عرة بعد أخرى ، فهذا يدخل في ألبيم بدون ذكره ، لأن هذا الزرع لما كان يؤخذ منه هرة بعد أخرى وتترك جذوره بالنية أشبه الدائم الثابت ، مُلهذا عبروا عنه بأنه زرع بقصد الدوام والثبات ومرادهم بالدوام : طول بقائه بالنسبة الثله عادة ولو سنة ، أما الزرع الذي لا خلفة له بل يؤخذ مرة واحدة كالقمح والشمير والفجل والتعزر ودعو ذلك ، غانه لا يدخل في الأرض المبيعة بدون ذكره ، فاذا لم يذكر فان للمشترى التغيار في امضاء العقد وفسخه أن كان جاهلا به وقت العقد وتضرر ببقائه على الأرض لكونه لا يَنتَفَعَ بِهَا مِدة وجوده ، أما أذا رقع المصرر ، كان تركه البائع له ، أو قال له : أنني سأخلى الأرض منه سريما فلا خبر له ، وأذا بقى ألزر ع على الأرض فاته يكون بلا أجرة مدة وجوده . أنه أن النبات والمفشر التي تدخل في المبيم بدون ذكر لا يكون للمشترى ماظهر منها وقت البين أن هاذا اشترى أرض بها برسيم ثابت فأنه يكون للبائم ، وللمشترى جذور تنبت ثانيا ه: الربة \* ، ومثل البرسيم كل ما يشبه مسن النباتات التي لها جذور تتبت مرة واحدة، وثمار المضر التي تالفذ مرة بعد أغرى كالقثاء والمجور والوجسود قبسك البيع للبسسائع ، والمعترى الذَّى ينبت بمد العسد ويجب اشتراط قطع ما يخص البائع في النباتات التي الله المن المن المن المناه المناب المناه الم كَانٌّ أَمَّا يَقِعِهِ مَا مُعْلَمُ بِالوجود السَّمْق البائم فيتحدد النزاع ، والا فلا يشترط فيها ، والدُّمن َ يَشْعَرُهُ هُو الْجَنْدَى، بالايجاب ، سواء كان ألمُسترى أو البائُّم ، قان كان المُسترى قانه. يغولُهُ بعبت أرضه العبد بشرط أن تقطع ما تستحه عليها من البرسيم أو القثامثلا فيوافقه ألبائع على ذلك ، وان كان المبتدىء المبائع قانه يقول ؛ بعتك أرضى بكذا بشرط أن أقطع مسأ . المستعان المناسبة المناسبة الم القتاء ونحو ذلك فيوافقه على ذلك ولا غرق في ذلك بين أن - سيكون الزرع الذى يستحقه البائع قدحل موعد تطمه أو لا ، وسواء كان تصبا غارسيا «الغاب» المعروف أو لا ، ومثله قصب السكر أيضا ظالشرط لابد منه اصحة المقد، أما تكليف البائع بالقطع غانه غير شرط ، واختلف فيه فقيل · يكلف به ان كان قد ظهر منه ما ينتقع به البائع ولو من بعض الوجود ، سواء كان قصبا غارسيا أو غيره ، وقيل : يكف مطلقا ،

والبذر يتبع نباته ، قبدر البرسيم والجرجير والكرفس والقشاء ونحوه من أم ما له خلفة خلفة يتبع بيع الأرض وأن لم يذكر ، بخلاف بذر القمع والفجل والجذر ونحوه مما لا خلفة له لمانه لا يتبع بيع الأرض ، وخير المشترى ان تضرر بوجود ما لا يملك منه ، ولا أجرة له طى بقائه فى الارض واذا باع أرضا فوجد المسترى بها أشياء مدفونة سواء كانت أحبارا أو معادن أخرى فانها لا تدخل فى بيع الأرضى .

وأما الدار غانه يدخل فى بيمها الآرض والبناء والشجر ، ومثل الدار الخان والهوش والوكالة والزربية والربع ، فان بيمها يتناول البناء والأرض والشجر الموجود بها ، واذا باع علوا على سقف فهل يدخل السقف ضمن البيع لأن السسقف كالأرض بالنسسبة للبنساء أو لا يدخل ؟ خلاف : فيعضهم يقول : انه لا يدخل عولكن المشترى له حق الانتفاع به ، غاذا انهجم لا يكلف البائم باعادته ، وقيل : يدخل،

وكذلك يدخل في الدار الأبواب المركبة والشبابياك والأحواض الثبتة ، أما أذا لم تركب فانها لا تدخل ، وكذلك يدخل السلم والرف المثبت ٠

وأما البستان أو القرية غانه يدخل فيهما الأرض والشجرة والبناء ، أما المزارع التي حدلهما غانها لا تدخل ه

وأما الدابة غانه يدخل في بيمها نعلها «حدوتها » ألا أن يكون من فضة كالملهة التي تجمل في أنف البمير أذا كانت من فضة •

وأما الشجرة فانها أذا كانت مخضرة فامه يدخل فى بيمها أغضانها الرطبة وورقها ولو يابسا وعروقها ولو يابسة أن لم يشترط قطمها و والا فلا تدخل ، كما لا تدخل أعصانها اليابسة ، ولا تتناول الشجرة موضع غراسها ، ولكن للمشترى الحق فى الانتفاع به ماه امت. الشجرة باقية ، غاذا قطمت انقطع حقه فى الانتفاع .

وكما أن بيع هذه الأصول المتقدمة يتبعه ما ذكر مسن الدروع ، فكذلك كله جا ينقله. الملك من المتود كالهبة والوقف والوصية والمقلم ونجو ذلك ، آما ما لا ينقل الملك كالرمن، والمارية غانه لا ينتاول سوى ما نص عليه فيه، غانواييه، الارض لا يجفل هيه، شجوها ولا زرعها الذي له خلفه أما في البستان ، غانه ينتاول ارضه وشجره ، واكن لا يتعلول البناء بهوا المنابلة سه قالوا: الأصول التي يتفرع عنها غيره الميتبعها في البيع والهالجمائلة بالله المنابلة سيد المنابلة ا

الأرض والدور والميساتين والمعاصر والطواحي ونبوها « بيديط أنه بين الداء الأصفى اللبناء والسقة والدرج ، كما يدخل مناؤها إن كيل لمها بهناء، وألواد بالفناء التيماج المؤه أما هلاية

# مثعيه

# بيسع الثمسار

الثمار \_ بكسر المثلثة \_ اسم جنس جمعى للثمرة ، وجمع الثمرة الحقيقى ثمرات، ومفرد الثمار : ثمر ، كجبال وجبل ، وتجمع الثمار على ثمر ككتاب وكتب ، ويجمع الثمر \_ بضم المثلة \_ على أثمار كمنق وأعناق .

سويدخل فيها أيضا الشجر المريش « تكميبة العتب ونحوه » وكذلك يدخل فيها السلايم ، جُمع ملم ، بضم السين وفتح اللام ، وهو : الرقاة المعرف ، كما تدخل الرفوف المسمرة و التواليب » والأيزاب المصوبة ويشمل أيضا ما كان بالأرض من أهجسار طبيعية كالصفر والأهجار المبنية كاساس الحائط المنهدم والآخر المتصل بالأرض ، كما أن بيع الدار يدخل فيه ما شكر ، فكذلك رهنها وهبتها ووقفها والوصية والاكثرار بها ، ثم أن كان المتصل بالأرض يضربها ، كالصفر المفلوق في الأرض المصر بحدور الشجر ، هانه يكون عيبا يجمل للمشترى يضربها أن الميار بين رد المبع وبين امساكه مع المطالبة بالموض اذا لم يكن عالما بالسب على قياس ما تقدم ، فإن كان عالما به قالا غيار له ، وإن كان بالدار أهجار مودعة فيها بقصد أن تنقل منها فهي للبائع ، ويلزمه نقلها وتسوية الأرض واصلاح المفر لأنه ملزم بتسليم المبيع تاتما ، وأن كان تلع المجارة يضر بالأرض كان عيبا فيهما كما تقدم آنفا ه

ولا يتناول أأبيم ما كان مدفونا بالأرض من كنز ونحوه ، لأنه ليس من أجزائها ، كمسا لا يتنافل ما كان منفصلا عن الأرض كالمرش و المتقولات والأخشاب التيلم تسمر أو تخرز في المائط ، أو أن كان المبائم متاع في الدار غانه يازم بنقله منها على حسب المادة ، فلا يكلف حمع الحمالين أو النقل ليلا ، فان طال النقل عرفا ( وقيده بمضهم بما زاد على ثلاثة أيام ) فانه يكون عيبا يجمل للمشترى المدق في الخيار أن لم يعلم به قبل الشراء ، ولا أجرة على المبائد في مدة نقله ، فان أبي النقل فللمشترى الدي في أجباره عليه .

ويدهل فى بيع الأرض أو البسستان البناء والشجرة ولو لم يتل الشعرى اشتريتها بعَمُولُوا لِأَنْهُمْ يَتِهِمَانَ الأَرْضُ مِن كُلُ وجِسه ويتخذان البقاء فيها •

ولا يدخل الشجر المتطوع والمتلوع : هاذا تال : بمتك هذه الدار وثلث بنائها ، أو هذه الأرفض وثلث غراسها لم يدخل الا الجزء الذي سماء ، ويدخل ماه الأرض المبيعة تبعا لها ، بغشق عن المشرى يكون له هق الانتقام به ،

وَلا يعدَمُكُ فَي مَبِعِ القرية هَ ارعَهَا الآبدَرَ هَا أَوْ بقرينسة ، كَأَنْ يسساوم على أَرْضَ المُرارِع ، أَوْ يَذَكَر حَمُودُهَا ، أَوْ يَبِدُلُ ثَمِنًا لا يكون فيها وفي أَرْشِي مَزَارِعَها ، ولكن يدخل في القرية المِبتوت والمُعمن والمسور الدائر عليها .

واذا المُشْرَى شَجِرة المُلمَشَرَى أن يبيعها بالأرض وله حق الانتقاع ممكنها ، وله حق التعمول بمنظها وتأميرها مخاذا فلمت الشجره أو بادت غليس للمشترى اعادة غيرها مكانها - ومعناه على أي حال : آلحمل الذي تخرجه الشجرة وأن لم يؤكل ، فيقال : ثمرة الأراك كما يقال ثمر العنب •

وتنقسم الثمار باعتبار كونها مبيعة الى قسمين ، لأنها اما أن تكون تلبعة فى البيسع لشجرها بحيث يكون القصود بالبيع انشجرة ، وقد عرفت أنها تدخل فى الجيع على التفعيل التقسدم •

وأما أن يكون المقصود بالبيع هو الثمار مستقلة ، سواه كانت على أشجارها كما هو المحال في المتجارها كما هو المحال في المخالف في المخالف في المخالف أن أن المخالف المخ

واذا كان فى الأرض زرع له خلقة فيقط مرة بعد أخرى كالبرسيم والنمناع والكراب، ع أو كان بها زرع تتكرر شمرته كالقثاء والباذنجان ، أو زرع يتكرر زهره كالبغنسيج والنرجس والورد والياسمين وشجر البان فان أصسوله تكون للمشترى ، أما الموجود منها وقت المقد ملته للبائم الا أن يشترط المشترى أنه له وعلى البائم قطع ما يستحقه منه فى المال .

أما ألزرع الذى لا خلفة له بل يحصد مرة واحدة كالقمع والشعير والمدس والمسؤو واللهل والثوم والبصل والدخن والذرة (وقصب السكر غانه يؤضد مرة واحدة) وان كانت جذوره يماد زرعها مرة أخرى ولكنها تحتاج الى عمل جديد كالبدذور ، وكذلك القصب المارسي (الماب) مكل ذلك لا يدخل في بيع الأرض بل يكون من حق البائع ويبقى مستعول الى وقت حصاده ، أو قلعه بلا أجرة على البائع ان لم يشترط الشترى غير ذلك عسواء كان معلوما أو مجهولا لأنه بالشرط يدخل تبصا للارض ،

(۱) الشافعية ـ قالوا : المراد بالنموه ما يشمل المسموم كالورد ، والسلسمين ، والريحان ، ويشمل شجرة البعل التي تؤخذ مرة بعد أخرى ، والبطنيخ والباذنجان والبامية ، وحكم النمر المبيع تبما لشجره أن يكون للبائع أو المشترى بالشرط ، غان سكت عن المسرط لواهد منهما فهو أقسام ثلاثة ، الأول : أن يكون المبيع نخلا عليه بلع وله هالتان :

الحالة الأولى : أن يكون قد ظهر ثمرميتأبره ، وممنى ظهوره بتبابره : أن يتشقق الغلاف الذى داخله الطلع ( المناقيد ) البيضاء التى يؤخذ منها ويومسع على طلع النظلة فيجىء ثمرها جيدا ، وحكم هذا : أن يكون للبلثم غلايتيع الأمل في المبيع ،

ومعنى التأبير المتيقى : هو التلقيح ،الذى هو وضعطام الذكر عليها الطفاقيالفض إ ولكنه ليس مرادا هنا ، بل المراد تشقق الطلع مطلقا ، ولا يلزم ظهور الثفرة بتابهر جميع الشهار المبيع ، بل يكفى تأبير البعض ولو تليلا ، ولوكان تشقق الطلع فى المهرأ إلى التصر فى هذه العللة يكون للبائم ولا يتبع المبيع ،

الحالة الثانية: أن لا يكون ثمره قد غلور منه شويه وليس بموجود ، اوق في فعالمنسالة ا عكون ما خلور منه بعد المقد المشترى ، وليس الهائم المطاق فيه مطلة ولن عشاؤها بيه أما إذا كان موجودا ولكنه غير ظاهر ، طانه، في تفض المطلة بيكون المباشع ،

مه القسم الثانى: أن يكون المبيع شجرا غير النفل وله هاتان المحالتان المتقدمتان ، آلا أن ظهور ثعره لا يكون بالتأبير ، فان التأبير خاص بالنفل ، وانما يكون ببسروزه مسواء كان له نور وتناثر كالشمش ، أو لم يكن له نور كالتوت ، وحكم ما ظهر منه ، : أن يكون للبائم ، وما لم يظهر منه يكون تابعا للمبياح فهو المشترى ، وهذا بخلاف البلح ، فانائقد عرمت أن غير الظاهر منه متى كان موجودا يكون للبائح ، اذ تشقق بمض طلع النفل ،

القسم الثالث: أن يكون البيسع شيئين مختلفين وتحته ثلاث صور :

المحورة الأولى: أن يكون الاختلاف بحسب المكان ، وذلك كما أذا اشسترى نفلا موجودا في بستانين ، فأن النفل في أهسدهما غير النفل الموجود في الآخر .

الصورة الثالثة : أن يكون الاختسلاف بحسب العقد ، كأن يشسترى نخلا واحدا في مغيين ، وحكم هذا القسم بصوره الثلاث : أن يكون الظاهر من ثمره للبائم ، وغيره يكون للمنسترى ه

وبقیت صورة رابعة هی : أن یشتری شجرة قد تحمل فی السنة مرتبئ كالتین مثلا ، وقد بینت لك حكمه فی القسم الثانی ، وهو أن ما ظهر منسه یسكون للبسائع ، وما لم یظهر یكون المشتری ، بخلاف ما یحمل مرة واحده كالنظل ، فان الموجود الذی لا یظهر منه یكون للبائم أیضا علی الموجه المتقدم ،

وأما هكم بيع الثمر وهده فانة ينقسم الى قسمين:

انقسم الأول : أن يكون الثمر قد ظهر صلاحه ، وقى هذه الحالة يجسور بيعه مطلقا ، صواء كان على شجره أو لا ، وسواء شرط قطعه أو بقاؤه أو لا ، ونلهور الصلاح يعرف بأمور تخطف باختلاف الثمر ه

أحدها ، اللون : وهو علامة لظهور صلاح بعش الثمار كالبلح والمناب فمتى تلونا فقد بدأ ضلاههما ه

ثانيها : الطعم كعملاوة القمسب ،وحموضة الرمان .

ثالثها : النضج ، واللين ، كالبطيخ والتين .

رابعها : القوة والاشتداد كالقمــع والشـــمير .

خلصها : الطول والامتلاء كالموخيا والفاصوليا واللوبيا .

سادسها : كبر الحجم كالقثاء ه

سابعها : انشقاق الفيالف كالتطن والجيار .

ثامتها: تفتح الزهـــور كالـــورود والياسمين .

واذا باع شيئًا بدأ صائحه مان على البوشع صفى ما بعى حتى يستكمل تموه ويسلم =

ه من التلف والفساد ، فاذا أشترط أن يكون ذلك السقى على المشترى بطل البيع ، وأو تلفد يترك السقى المطلوب من البائع لنفسخ البيع،

القسم الثانى: أن لا يكون الثمر قسد بدا صلاحه ، وفي هذه الحالة لايجوز بيمهرهده دون أصله الا بشرط قطعه ما لم يكن الأصل مملوكا للمشترى ، غانة يصبح بيح الثمر له من غير شرط القطع على المستيح ، غاذا أشترى شخص شجرة عليها ثمر ظاهر قان الثمسر يكون للبائح ، وقد علمت أنه لابد من أستراط قطمه في هذه العسالة ، غاذا باعه لنفس من أشتراط القطع لائها شجرة مملوكة للمشترى والثمر الذي عليها أشجرة مملوكة للمشترى والثمر الذي عليها أميح ملكه غلا يكف

وآما بيع الزرع غانه يجوز اذا بدا صلاحه مطلقا ، وان لم يبد صلاحه فلا يجوز بهيه وحده الا بشرط قطمه أو قلمه ، ولا يستع بيع حب مستتر فى سنبله كتمح وسمسم وعدس وحمص ، سواء كان وحده أو مع أصله ، أما اذا بيع الأصل وحده فيصح أن يتبعسه هذه الانسياء على المتقدم بيانه ، هدا ولا يصح بيع القمح فى «سنبله» بالقمح المفالص من التين ، لأن هذا البيع يسمى بيع « المحلقلة » وهو منهى عنه ، وكذلك لا يجوز بيع الرطب طي النظيا بالتمر ، ويسمى بيع المزابنة وهو منهى عنه ، وكذلك لا يجوز بيع الرطب أو العنب وهو على شجره خرصا بتم أو زبيب كيلا ،

ولا يصح بيع للرطب وهو على نخله بالتمر ، لأن ذلك هو بيع الزاينة المنهى هسه المذكور ، الا في المرايا فأنه يصح بيع الرطب على النفسل بالتمر ، والعربة : ما يفره هسا. المذكل منه المدان له يحديثة بموافرد منه بعض نخله للاكل منه ، فانه يجوز أن يعيم شرها الرطب بالنمر اليابس خرصا حكسر الفساء حومداه : أن يقدر ما عليها من التمر بالتضمين بأن يقدر المبائح أو المسترى أو غيرهما بطريق العدس والتقمين ها على النفلة من الرطب ان كان يساوى ارديا "وأكثر أو أقل ، فيا غذه المسترى ويدفع ثملة تمرا كيلا مثلا ما تسم عنه التقدير ه

ومثل رطب النخل وتمره فى ذلك المتم، المنب والزبيب ، لمنه يجوز أن يبيع المنب فى كرمه خرصا بالزبيب كبلا ، لأن النبي عق رخص فى التمر والرطب ، وقيس عليه الزبيب والمعنب ، وسبب هذه الرخصسة ، أن بعض الفقراء الذين لا يملكرا مالا قدكوا، الى وسول أله تقلق أنهم لا يجدون ثبيئا يشترون بسه الرطب سوى التمر ، فرخص فهم فى فراء خلك على أن الرخصة المسبت عامة المفتراء وغيرهمه لأن المجرة لمعوم الملفظ لا لتصوص المعبب ، وإذا كان للشمن شمرا على المسسور بأن الشترى وطب على بشجرة بعصر على هوجة علمته يشترط أن يكون النمن كيلا بأن يقدر الرطب وجهده كيك الثمن ، عسلام بعضا المجهدة المعجودة المعمومية المعجودة المعاديا ،

ويشترط لممهة بيسع العرليا فسنعة المثانة

الده ها : أن يكون المبيع أقل من خمسة أوسق في حال جفافه ، وإن كان أكثر من ذاك
 وقت المبيسم •

الثاني : أن لا يتعلق بهما هو الزكاة ،والا فسلا يصبح بيعسه .

ثالَثُها : أن يكون المبيع عنبا أو رطبـــا .

رابعها : أن يكون ما على الأرض مكيلاوالآخــر مخروصا •

هامسها : أن يكون ما على الأرض يأبسا والآخسر رطبــا •

سادسها : أن يكون الرطب على الاشجار .

سابعها : أن يتقابضا قبل التفرق بتسليم النمر والزبيب كيلا ، وتخليه الشجر المشترى ليقطع منه الثمر وان لم يكن الشجر في مجلس المقد ولكن لابد من بقائهما في المجلس حتى يهض زمن الوصول الى السجر ،

عامنها: أن يكون الثمر قد ظهر صالحه .

تأسمها : أن لا يكون مع المبيع أو الثمن شيء من غير جنسه .

وخرج بالرطب والعنب سائش الثمار كالمجوز والملوز والمشمش ، غلا يصمح بيم رطبها بجافها لكونها متدرقة مســـتوردة بالاوراق فالايمكن تقديرها .

المالكية ــ تالوا : الراد بالثمار هنا مايشمل الفواكه كالملح ، رامنسين ، والرمان ؛ والخضر ، كالخس ، والكراث ، وألفجل ، والحبوب : كالقمح والشمير ، غاذا بيسم شيء منها وهو على شجره أو قائم لم يقطم غاللاك البيسم حالتين :

حب وحو على مسبود ، و منامه مع يقصف هار قدان البيسيم هاندين : الحالة الأولى : أن يكون قد ظهر صلاح الثمار ومعنى ظهور الصلاح ينتلف باغتلاف طك. الثمار ، فيظهر صلاح الفاكمة كالباحوالمناب باصفراره أو أحمراره ه

والمثلف في القاوون والحرش والمجور العبد اللاوي الدوالدميري والشهد على المعرفية :

أهدهما : أن ظهور صالاهه يكون باصفر اره بالقعسل .

ثانيهما : أن يكون بقرب من الاصفر اروان لم يصفر ، أما البطيسخ الأخضر غظهور مسلامه يكون بتلون لبسه بالاحدوار أو الاصفوار ، ويظهر صلاح الزيتون أذا قرب من الإصوداد ، ومثله العنب الأسود ، ويظهسر مسسلاح باقى أنواع الفائهة بظهور ألوانهسا للمتخفة وظهون الملاوة فيهسا ،

وللدارد في كل ذلك على امكان الانتفاع بها ولو بعد قطعها بزمن كالوز مثلا ، هانه يضبع بيم لا يقد الله عليه الله على المكان الانتفاع بها ولو بعد قطعها في تبن أو نخالة أو غير ذلك وجفه المنجود ويقع كالورد والياسمين وغيرهما، ويظهر صلاح الزهر بانفتاح أكمامه وظهور ورقه كالورد والياسمين وغيرهما، ويظهر صلاح البقول د المفضر ، كالمقت والمجزر والمفجل والبعمل والبنجر، ويتمام ورقه والانتفاع به وعدم فساده بقلمه ،

يد ويظهر مسلاح القمح والحبوب بييسه وانقطاع شرب الماء عنه بحيث لا ينفعه الماء الذا سقى به وحكم ما ظهر مسلاحه: أنه يصحبيمه وهو على شجره جزافا بدون كيال ولا وزن ، كما يصح أن يباع منفردا أو تأبمالشجره بلا فرق بين أن يشترط قطعه أو يبقى على شجره ، وانما يشترط أن لا يكرن القم وسنترا في غلاله أو ورقسه كالبلح والطب على شجره ، وانما يشتره أن أن كان مستترا كالقمح والشعير المستتر في تشرهما ، أما أن كان مستترا كالقمح والشعير المستتر في تشره جزافا ، فسلا يصح أن يشترى القمح خوود في منبله ( مسبله ) بدون السيل كان يتول للبائم: الستريت يشترى القمح خودود في منبله ( مسبله ) بدون السنل ، كان يتول للبائم: الستريت القمح الموجود في هذه الراعة وحداد بدون تبنه جزافا « هميلة بدون كيل ولا وزن » .
الا أذا كان القمسح عد بيس ولم ينفعه الماءاذا سقى به ، غلته في هدذه المالة يجسوز شرؤه وهو في سنبله وهدده جزافا «

ومثل القمح فى ذلك الجوز : واللوز . واللوبيا ، والفصوليا ونحو ذلك مما له تشر ، مانه لا يصبح شراؤه دجردا عن تشرذ جزافا،سواء كان على شجرة أو منفصلا عنه ، الا ذا جف واصبح لا ينفعه المساء أذا ستى به .فانه يصح فى هذه الصالة أن يباع وحده بدون تشره جزافا ، أما ثر إؤها بالكيل أو الوزن فانه يصح بدون تشره على أى هسلك .

المالة الثانية : أن لا يكون قد ظهر صلاح الثّمار عكس المالة الأولى ؛ وحكم هذا: أنه يصح بيمه في ثالث حسور :

السورة الأولى: أن يكون مع أصله كالشجرة بالنسبة للثمسر ، والأرض بالنسبة للزرع ، فيصح بيع النمر مع شجره قبل بدو صلاحه ، كمنا يصح بيع الزرع مع أرضنه كذلك ،

نصورة الثانية : أن يبيع الأصل بدون تعرض لذكر الثمر والزرع ثم يلحق به الثعر أو الزرع الذي لم يبسد صلاحه كما تقدم ه

الصورة الثالثة : أن يبيع الثمر أو الزرع وهده بدون أن يبيسع أصله ، ولكن يشترط لصحته ثلاثة شروط :

الاول: أن يشترط قطمه هالا فلا يصحرتك الا زهنا بسيرا بحيث لا يزيد ولا ينتقل. عن طوره التي طور كفسر ، فاذا اشترط بقاءه على أصله على يتسم نضوجه، فانه لا يصح وكذلك أذا أطلق ولم يشترط قطمه أو بقاءه ه

المُشرط الثانى : أن يكون معا ينتقع به كمصرم العنه؛ قبله أن يسيّوى ؛ والإ غلايميح بيعه لأنه يكون المساعة ماند وهن وهذا شرغالكا بييم : سيفاء كان هذا أو عسيره

الشرط المثالث : أن يكون فيه حاجة المئمرائه وأن لم تبلغ عسد الضرورة ؟ لا فرق سبين أن يكون بيمه على هذه المطلة ضروفا عدافه إلى الحالم أو الا +

تواذا اشترى الثعرة عبد يعجد مالاعهايةمرة تبليها بم اشتري أمناها بمال القاء م

حالشيورة. أما اذا اشتراها بشرط ابتائها ثم أشترى أصلها غانه لا يجوز ابقاؤها ، لأن بيع المثمرة وقسع غاسدا من "ول الأمسر .

وإذا قسم المقسد وكانت الثمرة على الشجرة كان ضمانها على البائع ، أما أذا ملمه الشترى بأن عليه ردها أن كان تصراوكان باقيا ، فان تحذر رد مثله أن عسلم . وآلا رد قيمته ، أما أن كانت رطبا فان عليه أن يسرد قيمتها ، وهذا كلسه أذا اشتراها بشرط تبقيتها ، أما أذا استراها ولم يشتر الشيئا ثم قطمها نفسذ البيع بالثمن ، ولا شيء على البيائم أو المترى ، ولا يشتر أف محة بيع الثم على شجره أن يظهر مصادمه في جميع الشجر ، ماذا كان عده مدينة و جبلية عبها الشجار ممثلفة من نضل ورمان وعلب وبين ومانجو وجوافة وغير ذلك ، أذا كانت في مدية واحدة وظهر صلاح نوع منها ولو في شجرة واحدة ، فانه يصح أن يبيع باتى ثمار ذلك النوع وأن لم يسد ملاحها ، فأذا ظهر مصلاح الرمان في شجرة راحدة محه له أن يبيع جميع الرمان وأن لم يبد صلاحه أذا كان لا شجرة مبرئة التي ظهر مالاها قب ليجور ما ومالكها أذا كان لا شهرة مبيئة بيت على شرع مالاعا أن الميان والله النجرة التي ظهر مالاها قب للهور مالاح ما يجاورها ، أما أذا المسرت شهرة مبيئة بحيث يستوى ثمرها قبل ظهور مالاح ثمسر غيرها قائه لا يجوز ، وهسكذا سالة الأخطاس و سالة الأخطاس

أما فى غير جنسه كما اذا ظهر مسلاح العنب ولم يظهر صلاح التين فقيل : يمسح بيع التين الذى لم يظهر صلاحه بظهور صلاح العنب الذى هو من غير جنسه ، وقيسل : لا يمسح ، وكذلك المتلف فيما اذا ظهر صسلاح جنس من الأجناس فى هديقة من حدائق البلد ولم يظهر فى بلتيها فهسك يمسح بيع باقى الحدائق التي لم يظهر فيها صلاح الثمر قياسا على ما ظهر أو لا أ شسلاله .

ثم أن الزرع الذى له خلفة كالبرسيم والياسمين وثمار الخضر ، كالخيار والعجور والمترع والجميز تكون خلفته للمشترى حتى ينقطع ثعره وليس له وقت مؤقت ه

وقد طعت مما تقدم في مباحث الربا أنه لا يصم بيع الرطب بالتمر ولكن يستثنى من ذلك العرايا ، فيصح فيها بيسع الرطب بالتمر اليابس بشرائط خاصة ، والعرايا جمع عربة :

وهي هذه الثمرة الرطبة كرطب النظل والسنب ونحوهسا من الفواكه الرطبسة التي تيبس 
وشهف اذا تركت على أصفها فتستعمل جائدتكما تستعمل رطبة كالجوز والمنب والزيتون 
واللوز والبندق والتين الذي يصلح للتجنيب بخلاف التين الذي لا يصلح كتين عصدائق 
مصر ، علته لا يجفف غلا يسكون له حسكم العرايا ، ومثله الموزون مانه لا ييبس ، وكذلك 
المفوخ والرمان والثلام وسائر الفواكه التي او تركته على أصلها لا تجف ولا ينتفع مها

ويشترط لصمة بينع العرايسا شروط ءالأول: أن يكون الشترى هو الذي وهسب الثمرة أو من يقوم مقامه ، عاذا وهه شخص الأخر برطب نخلة علته يصح للواهباريشيتريهات مه من الموهوب له بنفسه أو من يقوم مقامة ودهو الذي يملك النخلة بارث أو شراء أو قحص ذلك • أما الثمن الذي يشنرى به فيصح أن يكون بالتمر كيسلا بأن يخوص ما هليسا مه المرطب « يقدر بالمحدس والتخمين » فيقال هذا يساوى أردبا عثلا ثم بدفع له أردبا من التمر بحيث لا يزيد ولا ينقص فان قطسع رطبها ووجود أكثر مما قدر بالتفهين فإن عليه أن بهرد الزائد البسائم ، وأن كان أنا وثبت كونه أقل فان للمشترى أن يسرده المبائع ويلفذ ما دفعه من الثمن ولا يلزم بشى و زائد ، وإن لم يثبت كونه أقسل ، نسزم المشترى أن يرده كاملا فضمن ما نقص منه • والا يصح شراء الرطب بالتمر خرصه في المورية الموهوبة الا إذا كان المشترى هسو «واهب أو من يقوم مقلمه كما علمت • ويصح شراؤها بالتقدي

الثانى: أن يقول الواهب « المسرى » دين هبة الثمرة : أعربتك هذه الثمرة ونحسم ذلك • أما ان قال وهبتك فسلا يجوز ، لأن الرخصة خاصة بالمسرية •

الثالث: أن يظهر سلاح الثمرة هسيم شرائها بخرسها لا هسال هوتها فان لم يظهر

ملاهها فسلا يصبح بيعها و

الرابع : أن يكون شراؤها بنهما أن كان بفرصها ، غلا يصحح أن يشترى المجوز الرطب مشالا بالتعر ه

الخامس: أن يدمع المُسترى للبَّعُ الثَّمَر منذ قطع الثمر المَتَاد ؛ قان شرط تَمجيل الثُمن بطك البيم وان لم يعدِل بالفعل •

السادس : أن يكون الثمن دينا في ذمة المشترى ، فلا يصبح تسين ثمر مدينة خاصة ، السام : أن لا يزيد المشترى دن العربة عن قدر ممين وهو خصمه أوسق فأقل وقسد

تقدم بيانه في الزكاة ، وقد ذكر هناك أن الزكاة لا تجب لميما دون خمسة أوسق ٠

المنفية \_ قالوا: الثمار لها ثاثة أحوال : الحالة الأولى : أن لا تنعقد الثمرة ولا تبرز ولا تتميز عن زهرها ؛ وفي هذه الحالة لا يصبح بيمها مطلقا ، لأنها تكون معدومة ، وقد عرفت أن المعدوم غير صحيح ،

المالة الثانية: أن تظهر التمسرة وتبرز بعيث يتناثر الزهسر عنها أن كان لها زهسر كالجوافي والمشمش ، وتتميز التمرة ولو كانتصفيرة ، وفي هذه الطالة أما أن يظهر ملاح الثمرة أو لا يظهر ، غان ظهر مسلامها غسان بيمها يصبح مطلقا ، ومعنى ظهور مسلامها : هسو أن يؤمن طبها من الماهات والفساد عفمتي اجتلات الثمرة الأدورد التي تكون فيها هرصة للفساد بسبب الآفات البورية وفي هافقد ظهر عند بخلك صلامها ، أما إذا لم يظهر مسلامها غلاها لا يصبح بيمها بهرط ترتها على المشاشرة ، لأن هستدانشرط الإ يقتضيه المقد ، غانه يستلزم شمل التسمر المطولة اللغير وهومنطف العالمة ، فادا لها برشائرة بران التعرق طبي الشسجر كما لا يشترط قطعها بأن سكعه هي فلك ، فاق ذلك يشجل هورتين ... الصورة الأولى: أن يكون الثمر على هلة بحيث يمكن الانتفاع به ولو علما للدواب،
 والبيع في هذه الصورة مصيح لأنه أنما يقصد بشرط الترك فقط •

الصورة الثانية : أن يكون على هسالة حيث لا ينتفع به أمسلا ، والبيع فى هذه الصورة مختلف فى صحته ، والصحيح أنه يجوز ، الأنه مال وان لم يمكن الانتفاع به فى المخال واكن يمكن الانتفاع به بعد هين ، ومن أن يجمل البيع فى هذه الصورة جسائرا المخالف ولكن يمكن الانتفاع به بعد هين ، ومن أن يجمل البيع فى هذه الصورة جسائرا وكورافي الشجر ، المسالة الثالثة ان ينعقد بعض الثم ويسرز دون بعضه ، ويشمل هذا أرب صور ، المسارة الأولى : أن يبيع الوجود مقط ويؤخر بيسم ما لم يوجد حتى يتسم وجوده ، والبيع فى هذه المالة صحيح ، وتجرى عليه أحكام ماظهر صلاحه وما لم يظهر المتقدمة ، المصورة الثانية : أن يبيع الموجود فقط بجميع ثمناسورة كسابقتها ،

الصورة الثالثة : أن يبيع الموجود بدون ذكر لسا لم يوجد وبدون استراط القبض ثمرة الو تركها وتشمل هذه الصورة أمرين : الأول أن يقبض المشترى المبيع ثم يثمر بعد القبض ثمرة جديدة ، وفي هذه الحالة لا يفسد البيع ،ويكون البائع شريكا للمشترى فيما حدث من التمرة لاختلاطه بالثمرة التي كانت بارزة وقت البيع ، والقول للمشترى في مقدار ما حسدت من يمينه ، لأنه في يده ومثل الثمرة التي على الشجرة ثمار الخضر التي تحدد بعد قطعهم كالباذنجان والبطيخ والعجور • الأمر الثاني : أن يحدث الثمر قبل قبض المبيع ، وفي هذه الطالة يفسد البيع ، لأنه لا يمكن تسليم البيع لاختلاط المادث بالموجود وقت المقد ، فأشبه هلاك المبيع قبس التسليم ، الصورة الرابعة : أن يبيع الموجود المعدوم وفي هسذا غسلاف : فقال بمضهم ، أن البيسع يكون فاسدا لأن بيع المعدوم منهى عنه ، وانمسا رخص النبي على في بيح المعدوم في السنم للشرورة ، وهذا القول هسو ظاهر الرواية ، وقال بعضهم : أن البيع صحيح لتعامل الناسبه ، وفي نزع الناس عن عاداتهم حسرج ، وهبيك أجاز رسول أله على السلم لضرورة الناس ورفسع المرج صهم فكذلك المسال [هذا ، ومن هذا يتضح أن الناس الذين يبيعون المدائق ه المبناين » في زماننا يستطيعون أن يتبعوا قواعد دينهم بسهولة فليس فيهسا عرج عليهم ، فان في السور التي وضعناها لمهم ما فيه تقايتهم ، على أفهسا كلها ملاحظفيها رفسم النزاع بين البائع والمشترى وتعلم بعرثومة الخصام عاواف الهادي الى سيواء السبيل .

تنبيهان الأولد الخافه هد عرفت في المحتالذي قبيل هذا أن النمر الذي على شهرة لا ينبع الشجرة في بيمه الا أذا اشترطه المشترى فهو حتى للبسلتم ، صواء أبسر أو لم يؤبر ، والتأبير : التلفيح ومتر أن يشغق خاه الطلع فيؤنفذ منه ويوضسم على طلع، النفلة ، ت - ويدخل فى المتمر والورد والياسمين ونحوهما من الشمومات ، أما الزرع فقد اختلف فى جواز بيمه قبل أن تتاله المناجل بحيث يمكن قطمه بها ، فبمضهم قال : يجوز وبمضهم قسال : لا ، والأوجه جواز بيمه رجياه أن يكبر بحد ، فاذا نبت الزرع وكانت له قيمة تم بيمت الأرض التي هو عليها فانه لا يدخل الإبالشرط ، أما أذا نبت وام تكن له تيمة ققيل : يدخل في البيد على البيد على المناشرة ، والأمسح أنه يدخل بدون شرط ، وقيل : لا يدخل الا بالشرط ، والأمسح أنه يدخل بدون شرط ، وكيه كله البرسيم وخلفة الزرع الذي يتجدد بعد قطمه ، فقيل : شرط ، وقيل ، لا مدخل ، وقيل ، لا مدخل ، وقيل ، وقيل ، لا مدخل ، وقيل ، وقيل ، وقيل ، وقيل : لا مدخل ، وقيل ، وقيل ، لا مدخل ، وقيل ، وقيل ، لا مدخل ، وقيل ، لا مدخل ، وقيل ، وقيل ، لا مدخل ، وقيل ، وقيل ، لا مدخل ، مدخل ، وقيل ، لا مدخل ، مدخل ، وقيل ، لا مدخل ، مدن ، لا مدخل ، وقيل ، لا مدخل ، مدن ، مدن ، لا مدخل ، مدن ، مدن ، مدن ، مدن ، مدن ، مدن ، المدن ، لا مدخل ، مدن ، المدن ، مدن ،

الثانى: قد تقدم في مباحث الربا أنه يجوز بيع الرطب بالتمر ، سواه كان في العرايا أو غيرها .

المنابلة ـ قالوا : لا يصح بيع الثمار حتى يناهر صلاحها ، كما لا يصح بيع الزرع حتى يشتد حبه ، وظهور المسلاح في التمر : هو أن ينضج ويطيب أكله ، وفي الحب هو أن يشتد أو يبيض ، على أنه يصح بيب ما لم يظهر صلاحه بشروط ، الشرط الأول : ان يشترط قطمه في الحال ، ولا يصح له أن يستأجر الشجرة أو يستميرها تمرك الثمرة عليها متى تنضح ، الشرط الثاني : أن يكون منتدما به هين القطع ، الشرط الثاني : أن لا يكون مندما عا كان كان له نصف ثمرة نضل مشاعاته لا يستطيع قطم ما يعلكه الا بقطع مالا يملكه وليس لحه ذلك ،

الشرط الرابع : أن ببيمه مم الأمسل بأن يبيع الثمرة من الشجرة ، أو يبيع الزرح مم الأرض ، أو يبيع الشجرة أولا لشخص ثم يبيع لسه ثمرها بحد ذلك •

ولا تباع أمسار المفسر التي تتجدد والاقطفة قطفة » ، فليس له أن يبيسم الا الموجود ، أما الذي يوجد بعد ذلك فانه لايصح بيمه الا أن يبيمه مع الأرض ، وذلك كالفئساء والمجور ولكن يمح بيمه مع أصوله د عروشه التي ينبت منها » لأن الثمار في هذه المالة تكون تابعة للاصل ه

وهكم القطن هكم انزرع ، فمتى كارلوزه نسيفا رطبا لم يشتد ما فيه لم يصنح بيمه ، كالزرع الأغضر الا بشرط القطع فى الحال ، واذا أشتد جاز بيمــه مطلقـــا بشرط بقـــائه كالزرع اذا اشتد حبـــه ، ومثل القطن الباذنجان .

## مباحث المسلم تعریفیسه

السلم ... بغتم السين واللام ... أمسم مصدر لأسلم ، ومصدره الحقيقى الامسلام ومعناه فى اللغة : استعجال رأس ألمسأل وتقديمه ويقال السلم سلف لمسة ، الا أن السلم المسأد أهسل الحجاز ، والسلف لمسة أهسل العراق ، على أن السنف أعسم مزر السلم ،

لآنة يطلق على القرض • فالسلف يستحمل على وجهسين : أحدهما : القرض الذى لا مغلمة فيسه للمقرض صوى الثواب من الله تعالى ، وعلى المقترض رده كما أخسده على ما سيأتى مبسانه •

والثانى: هو أن يعطى ذهبا أو غشة في سلمة معلومة الى أمد معلوم بزيادة في السعو الموجود عند السلف ، وفي هذا منعة للمسلف، والوجه الثانى: هو الذي يقال له سلم ، والسلف اسسم مصدر أسلف ومصدره الحقيقي أسلاف، ويقال أيضا سلفه ومصدره التسليف، وأما تعريفه امطلاحا عند الشرعين نفيه تقصيل الذاهب(١) ،

ومثل البيع في هذه الأحكام: الرهن ، والعبة ، والاجارة واكتلع ، والصداق ، ماذا
 وهب نشلا أو أجسوه أو جمله خلما أو صداقاوكان عليه تمسر فان حكمه في التبعية وغيرها
 كالبيسم .

(أ) الشافعية ــ قالوا : السلم بيع شيءموصوف في قمة بلغظ سلم كان يقول : السلمته الهك عشرين جنيها مصرية في عشرين أردبامن القمح الموصوف بكذا على أن أقبضها بعد شهر مشالا .

أما أن كان بلفظ ألبيع كان قال : بعنى عشرين أردبا من القمح الموصوف بكذا للبخمها بعد مدة معينة بعشرين جنيها فقيه خلاف : فبعضهم يقول : أنه بيع فيصح فيسه ما يصح في البيع من تأجيل الثمن ، وتأخير قبضه في الجلس ، وجواد استبداله بعيره ، ما يصح في البيم و وتبعثهم يقول أنه سلم لأن النقد في معنى السلم ولا نظر الفظ ، فسلا يصح أستبدال ثمله بغيره ، فأذا كان الثمن ذهبا قلا يصح أن يعطيه حنطة كسا لا يضح استبدال المتمن - وهو المسلم فيسهفاذا أسلم في حنطة فسلا يصح أن يدفع بدلها ذرة وكذلك لا يصح تأجبل قبض الثمن عن المجلس ، ولا يصح شرط الفيار فيه ، ولكن ذرة وكذلك لا يصح تأجبل قبض الثمن عن المجلس ، ولا يصح شرط الفيار فيه ، ولكن المتمد أن السلم لا يتعقق الا اذا ذكسو لفظ السلم ، فأذا ذكر لفظ البيع كان بيط ، وهذا المسد أمور ثلاثة تتوقف على لفظ مفصوص وهى : السلم ، والتكاح ، والكتسابة ،

العنفية ... تالوا: السلم هو شراه آجل بملجل ، ويسمى مساهب التقدين الذهب والنفة : مسلم ... بكسر اللام ... كما يسمى رب السلم ، ويسمى مساهب السلمة المؤجلة : مسلم اليه وتسمى النمن : رأس مال السلم ، مسلم اليه وتسمى النمن : رأس مال السلم ، فاذا أراد شخص أن يشتري قمطا مؤجلا الى أجل مسمى بققد يدفعه غورا كان ذلك سلما مد

# خسكم السلم ودليله

وهسكم السلم الجواز ، فهو رخصسة مستثناه من بيع ما ليس عند باتمه ، ودايسل جوازه الكتاب والسنة والاجماع ،

هاما الكتاب مقوله تمالى: 3 يا أيها اللذين آمنوا أذا تداينتم بدين آلى أجل السمى هاكتيبوه α والدين عام يشمل دين السلم ودين غيره ، وقد قسره أبن عباس بدين السلم .

وأما السنة فعنها خبر الصحيحين : ﴿ ﴿ مِن أَسَلَتَ فَيْ شَيَّ عَلَيْسَكَ فَي ثَيْلُ مَطْوم ﴾ ووزن معلوم ، التي أجب معلوم ٢ • وقد أجمع أنَّصة السلمين على جسواره .

# ارگسان السسلم وشروظسه

السلم تسم من أتسام البيع كما تقدم ، فأركان البيع أركان له شروطه وشروطه ، الا أنه للسلم شروط زائدة على شروط البيم ،

والمُرضُ منها على وجه الاجمال أن يكون البدلان في السلم وهما رأس المال و ويسمى: في البيع ثمنا ؟ ، والمسلم فيه ويسمم في البيمه بيما ومثننا منضبط بن محدودين بحيث

ويسمى المسترى مسلم ، والبائع مسلم اليه والتمع مسلم فيه ، والثمن رأس مال السلم ،
 ولا يشترط فيه أن يكون بلفظ السلم ولا بلغندالسلف ، بل ينمند البيع والشراء بلفظ السلم
 أيضا .

المالكية ــ قالوا : السلم عقد مماوضة ووجب شكل ذمة بغير عين ولا منفعة غير مماثل المحقوضين فقوله معاوضة معناه : ذو عوض يدغمه كل واحد من طرق المتد اصاحبه ؛ غرج به الهية والمحدقة وغيرهما من المقود التي لامعاوضة فيها ، بل فيها بذل من جانب واحد فقط ، وقوله بعير عين ، غرج به بيسم سامة بعين مؤجلة من ذهب أو فضة كما تقدم في تعريف البيع ، وقوله ولا منفعة ، غرج به كراه الدار ونحوه المضمون فانه عقد معاوضة بغير عين ولكن أهدد عوضيه منفعة ، وهوئه غمير متمائل الموضين ، غرج به السلف علم في منانع المقارف على المنانع عرضيه منفعة ، وهوئه غمير متمائل الموضين ، غرج به السلف على هنان المقرض ي هنان المنانع عرضيه منفعة ، وهوئه غمير . متمائل الموضين ، غرج به السلف على هنان المقرض ي هنان المنانع عرضيه منانعة ، وهوئه غمير . «

 لا يكون فيهما جهالة من أى وجه فيقع النزاع بين المتعاقدين ، ويتسور بينهما الخصام ، وذلك ما تنظيما الخصام ، وذلك ما تنظيما التربية الاسمامية ولا ترضياه ، فيصح السلم فيما يمكن ضبطه كالانسياء التي تنساع بالكيك ، أو بالوزن ، أو بالمسد ، أو بالذرع لأنها محدودة يمكن ضبطها وانما يصبح بشروط تذكر في العقد : منها : بيان جنس السلم فيه وجنس رأس المسال كان يقول : أسلمت اليك جنبها في تصر أو قصح ه

ومنهان : بيان النوع كأن يقول : تعسر زغلول ، أو أسيوطى ، وقمح بعلى ، أو مستمى. ومنها : بيان الصفة كأن يقول : جيد(١) أو ردى ، ، وبيان المسد فى المعدود ، والذرع فى المأذور م ،

ومتها : بيين تدره بالكيل فى المكيال ، والوزن فى الموزون ، والمسد فى المصدود ، والغرع فى المذروع • ومنها : أن يكون المسلم فيه مؤجلا(٢) الى أجسل معلوم أثمله شهر (٣) فلا يصح أن يكون المسلم فيه حسالا ، أمارأس المسال ، وهو الثمن ، فانه يشترط فيه المعلول على تفصيل فى المذاهب(غ) .

<sup>(</sup>۱) الشافعية ـ قالوا : ذكر الجبودة والرداء في السلم قيه ليس بشرط ، واذا الطلق يضميف الجيد المرف وينزل على الله درجاته ، ولكن يجوز أن يشترط الجودة والرداءة والما الذي يشترط هو أن يكون للمسلم فيه صفات تضبطه وتعينه ويمسرف بها ، على أن تكون هذه الصفات كثيرة الوجود ، فان كانت نادرة فلا يمسح السلم ، قمثال ماله صفات كثيرة الوجود : البلاد الزراعية ، و الصيوا وغيرهما هما يأتي مقصلا ، وهشال المهم صفات نادرة الوجود : البواهر الكبيرة التي تستمل الزينة ، فالها لا يصبح فيها السلم ، وذلك لأن السلم ، يستلزم أن بين مجمها ووزنها وشكلها وصفاها واجتماع هذه المفات نادر فسلا يصبح السلم ، أما البواهر المسفيرة التي تستمعل للتداوى فائه يصبح فيها السلم ، الله المقات فائه لا يصبح فيها المسلم الا المقيق فائه لا يصبح فيسه لاختلاك أحجاره والشرط أن يعرف المتماتدان فيها السلم الا المقيق فائه لا يصبح فيسه لاختلاك أحجاره والشرط أن يعرف المتماتدان المهات الذي يختلف بها الغرض من استعمال السلم فيه بطريق الاجمال ، كأن يعرف الأعمى الموصاف بالسماع ولكن لابد من وجود عداين يعرف الماشعة تقصيلا بالتمين يرجم اليهما الابساع ولكن لابد من وجود عداين يعرف الماشات تقصيلا بالتمين يرجم اليهما عند التنازع ، فلابد أن يكون فهما خبوة بصفات الميسم .

 <sup>(</sup>۲) الشافعية ــ قااوا : لا يشترط في السلم فيه أن يكون مؤجلا ، بل يصح أن يكون
 حسالا »

 <sup>(</sup>٣) المالكية ... قالوا : أقل الأجل ما يزيد على نصف شهر همسة عشر يوما، ولو زيادة يسيرة .

 <sup>(</sup>٤) العنفية ــ قلوا يشترط أن يكون رأس مال السلم «الدمن» مقبوضًا في المجلس؟
 سواء كان عينا « سلمة معينة » ، أو كان جنيهات ، أو غيرها من للمطلق، ولا يتيتربط

# ومنها غير مما هو مفصل في المذاهب (١) .

حقيضه فى أول المجلس بل بكفى أن يقيض قبل التغوق ولو طال المجلس ، وإذا تماما من المجلس يهشيان نكم قبض المسلم "ايه رأس انسلم بمدمساغة قانه يصح أن لم يتفوقا ، وتخلك أذا تعاقدا ثم قام رب السلم «المشترى» لميحضر الدراهم من داره قانه أن لم يعب عن المسلم اليه «البائع» بصح ، و الا فلا ،

المالكية - قالوا: اذا تأخر قبض رأس المال وهو السلم - بفتح اللام - النامس ، عن مجلس المعقد فلا يخلو: اما أن يكون ذلك التاخير بشرط كان يشترط السلم بسمر المانم والمشترى، تأخيره فسد السلم اتفاقا ، سواءكان التاخير كثيرا جدا بأن أخره ألى عنوا المهام المسلم فيسه ، أو لم يكن كذلك ، وأما أن يكون التأخير بلا شرطوف هذه قسد لان ، أهدها : فساده ، سواء كان التأخير كثيرا أو قايلا ، ثانيهما : عدم فساده سواء كان التأخير كثيرا أو قايلا ، ثانيهما : عدم فساده سواء كان التأخير كثيرا أو قليلا ،

الحنابلة ــ قالوا : يشترط قبض رأس مال السلم في مجلس المقــد قبــل الــدرق ، ويقوم مقــام القبض ما كان في معناه كمــا اذا كان عدد السلم اليه أمانة ، أو عيم: مم وية فانه يصــح أن يجملها صاحب السلم رأس مــال مادامت ملــكا له ، لأن دلك أ، معنى القبض ه

الشائمية ... تالوا : يشترط قبض رأس المال في المجلس قبضا حقيقيا غلا ينفع نيه الحوالة ولو قبضه من المحال عليه في المجلس ولأن المحال عليه ما دممه عن نفسه الا اما تجفه رب السلم وسلمه بنفسه للمسلم اليه و واذا كان رأس المال مغمة كما اذا قال له : أسلمت الملك دارى هذه انتتفع بها في عشرين نمجة آخذها في وقت كذا فانه يصح و ولكن يشترط أن يسلمها له قبل أن يتفرقا ، وهذا وان لميكن قبضا حقيقيا كما هو الشرط ، آلا أن تسليمها هو المكن في قبضا حقيقيا كما هو الشرط ، آلا أن تسليمها يحصل القبض في المجلس أن يحمل القبض في المجلس أن يحمل القبض عبل أن يترقا غانه يصح ،

(١) الحنفية ــ قالوا: شروط السلم تنقسم الىقسمين تسم منها يرجمالى المقد، وقسم يرجم الى البدل ، فأما الذي يرجم الى المقد فهو شرط واحد ، وهو: أن يكون المقد علريا عن شرط المفيار للماقدين ، أو لأحدهما، أما أذا كان رأس المال مستحقا المهر وليس ملكا لرب السلم ففقه المسه في المجلس ثم تفرقا ، فللمالك المفيار في اجسازة المقد أو فسخه ، فلو أجازه صح السسلم ، وأما الذي يرجم الى الهجل فهو خصسة عشر شرطا : منها سئة في رأس المال ، وحشرة في المسلم قعه ،

هُمَّامًا السَّنَّةُ التِّى قُلُ رَّاسُ المَسْلَمُ هُوْسٍ ، أُولاً : بيان جنسه أن كان من النقدينالجنهيات: أو غيرها من أدواع الممملة ، أو كان هيئا كالقمح أو اللشعر أو غير ذلك ، ثانياً : بيان هومه كأن بيئ أن هذا المجتمع، همسرى أو الجليزى، أو هذا الجمع « بعلى أو مستى» ، ثالثاً : بيان -

 مسنته كأن يقول : هذا جيد ، أو ردى، أو متوسط ، رابعا : بيان قدره كأن يقسول : فمسة جنيهات ، أو عشرة أرادب من القمح أو الشمير . وهل تقوم الاشارة هقام بيان القدر أولا ؟ والمجواب أنها تقوم مقامه اذا كان الثمن من المذروعات أو المعدودات المتفاوتة • فاذا قال له : أسلمت اليك هذا الثوب ، أو هذه الكومة من البطيخ في كذا غانه يصح وان لم يبين عدد أذرع الثوب ، ولا عدد الكومة من البطيخ • أما أذا كان الثمن من المكيلات أو الموزونات فان فيه خلافا : فقيسل : الاشسارة تكفي ، وقيل ، لا تكفي ، ولابد من بيسار القدر . خامسا : أن يكون مقبوضا في مجلس السلم وقد تقدم ، أو أما العشرة التي في المسلم لميه نمتها الأربعــة الأول التي في رأس المسال.وهي : بيان المجنس والنوع والوصف والقدر. والنامس : أن يكون مؤجلا وقد تقدم بيانه ، والسادس : أن يكون الصنف موجودا ف الأسواق وسيأتي • السابع : أن يكون مما يتعين بالتعيين وقد نقدم • الثامن : بيان مكان الدفع فيما يمتاج الى نفقات كالبر ونحوه ، المتاسم أن لا يشمل البدلان على علة ربا الفضل وهي القدر والجنس كما تقدم • والعاشر : أن يكون من الأجنساس الأربعسة : المكيلات والمرزونات والمدودات المتقاربة والذرعيات ، رابعا : بيان قدره ، قلا بد أن يكون معلوم القدر بالكيل أو الوزن أو العد أو الذرع ، قاما الكيالات قائه يصمح فيها السلم ، سواء كانت هبوبا أو عسلا أو لبنا أو سمنا أو تمراء وهل يصح أن يسلم فيها بالوزن أو لا ٢ خلاف: المتمد أنه يصح ، لأن المول عليه انما هو الضبط ، ولابد أن يكون قدر الكيال معروفا بين الناس ، فلا يصح أن يقول له : أسلمت اليك جنيها في ٢٠ قصعة من القمح أذا لم تكن القصعة مكيالا مصروفا بين النساد , كالكياة متصوها • وأما الوزونات فانه يصسح فيها السلم ، الا أذا كانت أثمانا وهي النقدان من الذهب والفضة ، فلا بصح أن تقول : أسلمت اليك هذا الثوب في جنيه زنته كذا ، آخذه بعد شهر مثلا لأن الجنيه لا يصسح أن يكون معلما فيه ، لأن شرط السلم أن يكون المعلم فيه مما بتعين بالتعيين ، و 7 مرفت أن النقدين من الذهب والفضة لا تتعين بالتعيين وهل يعتبر ذلك بيما للثوب بأن يجمل الثوب مبيعا والجَلَّيَةِ ثَمْنَا مَوْجِلًا أَوْ لَا } تَوْلَانَ ، فَقَيْلُ : يَمْتَبُرُ وَرَجْعَهُ بِمُضْمِمْ ، وقيلُ : لا ، وصححه بعضهم ه

وأما المدودات غانه يصبح السلم في المتعاربة منها كبور الشام و عين الجمل » غان المداودة عتى الخال المتعاونة المداودة عتى الخال المتعاونة المداودة عتى الفال المتعاونة الداورة المتعاونة الم

\_ المدود المتقرب الفلوس: « المملة المتخذمين غير الذهب والفضة » كالقروش النيك. \_ والنحاس فيجوز فيها السلم ، فيصح أن يسلم اليه جنيها في مائة وعشرين قرشا بأخذها بعد، شده «

ومن المصدود المتقارب اللبن : الطوب الذيء و وكذلك الآخر : والطوب المجروق ، فيصح أن يقول لأحد العمال : أسلمت اليك جنيها في الدين من الأخضر و ولكن يشترط أن يبين صفة القالب الذي يضرب به كان يقول : هجمه كذا طولا وعرضا ، وكذلك يبين مكان الأرض الذي يضرب الطسوب عليها كما يبين المصدد و

الارض التي يصرب الفسوب عنها حصا بيني المستدد . وأما المذروع السدى يباع بالفراع كالقماش والبسط والحصر لهانه يصبح ليها. . السلم أيضا بشروط:

الأول : أن يبين مقدار طوله وعرضه .

انثانى : أن يبين صفته كأن يقول : ثوب غير مغيط من قطن أو كتان أو مسوف أو . هرير مركب من توعين مفتلفين ه

النائث: أن يبين محل صنمه كان يقول: قطلية شامية ، أو مصرية ، أو يقول: مقطع ؛ سكاروت بابنني . أو هندى ، أو ملاءة مصلوى ، أو أخميمى ونحو ذلك ، وأن كان عريرا فينبغى أن يبين زنته مع عدد الأذرع ، لأن الوزن له مدخسل في اختسلاف الثمن ، فإن الديباج وهو نوع من الموير كلما ثقل وزنه زادت قيمته ، وبالحكس غيره من أبواع الصدير ،

ويصح السلم في السحك القديد الذي فيه الملح « البكارة » ، ثم أن كان كبيرا المانه يصح فيه السلم بالعدد ، وأن كان صغيرا فانه بسح فيه وزنا وكيلا ، فيصح أن يسلمه جنيها مأكز على أن يأخذ به عددا معينا من سسمك البسكاد الموصوف بالأمسناف التي تعينه كترنساوى أو انجايزى أذا كان كبيرا ، أما أذا كان صغيرا « كالسردين » المقدد الماوح مانه يجوز وزنا ونيلا ، وكذلك يصح السلم في السمك الطرى « الطارة » ، ولكن أن كان لا ينقطم في وقت من الأوقات صح فيه بدون قيد ، أما أن كان ينقطم في بعض الأحيار. كالجهات الذي يتجمد فيها الماء في الشماء ، فأن الأجل يجب أن يكون كارهنا فيه وجود السماء ؛ فأن الأجل يجب أن يكون ملاحظا فيه وجود السماء ؛ فأن الأجل يجب أن يكون ملاحظا فيه وجود السماء ؛ فال الأجل يصح أعداده الى الزمن الذي ينقطم فيه ،

ولا يصح السلم فى الحيوان مطلقا ، وها يصح فى المراقه بعدد فبصه كالأكارع ولا يصح فى المراقه بعدد فبصه كالأكارع والراقة والراقة والمسودة والراق والمسودة والراق والمسودة والراقة والمسودة والمسودة والمسودة والمسلم والمسلم والمسلم المسلم في المسلم في المسلم ولا يصح المسلم في المطب بالمراة كان يقول له : الملحظة جنها على أن آكذ به هاللام منافقة والمسلم في المسلم فيه وزنا و وكذلك لا يصح السلم في المحسم المسلم وتحسوه بالمسلم وتحسوه بالمسلمة والمسلمة والمسلمة

صفانه يجوز مولا يصح السلم فالمفيق والبلور ونحوهما لتفاوت آحادهما تفاوتا كبيرا موكذا الايممع في الملاليء الكبار ، أما الملاليء الممغيرة انتى تباع وزنا فانه يصح فيها السلم ، فيجوز أن يقول المصافح ونحوه : أسلمتك مائة جنيه في الؤاؤة صفتها كذا ، زنتها كذا ،

المنابلة \_ قالوا: شروط السلم سبعة: أعدها: أن بصف المسلم فيه بما يختلف به الثمن المتلافا ظاهرا بأن يذكر جنسمه ونوعه ولونه وبلده وكونه قديماً أو جديدا .

ثانيها : أن يذكر قدره وقد تقدم ، ولابد أن يكون ألكيال معروفا عند العامة .

ثالثها: أن يشترط أجلا مطوما ، رابمهاأن يكون السلم فيه كثير الوجود في وقته . 
لها أن كان نادرا كالمعب في فير وقته فانه لا يصح ، خامسها: أن يكون رأس المال مقبوضا 
في مجلس المقد وقد تقدم ، سادسها: أن يكون المسلم فيه دينا في الذمة فاذا أسلم في 
دار أو عين موجودة فانه لا يصح ، سابعها: أن يكون المسلم اليه من الأمور التي تضبط 
مخاتها كالمكيلات والموزونات والمصدودات والمفروعات ، فأما الكيلات فيصح السلم فيها ، 
سواه كانت حبوبا أو غيرها كالألبان والأدهان والعسل ونصوه ، فان أسلم في حبوب فانه 
يشترط أن يصفه بأربعة أهور:

أهدها : ذكر النوع غيتول مثلا : تمح موانى أو بعلم أو غيره .

ثانیها : ذکر البلد فیقول : قمح بحیری ، آو صعیدی ، آو هندی ، آو استرالی . ثالثها : ذکر قدر الحب من صغر آو کدر .

رابعها : ذكر القديم والجديد ، وكذلك المدس ، فانه يشترط ذكر نوعه كصحيح أو مدشوش وبلده كاسناوى أو غيره ، وكونه تديما أو جدديدا ، وكون حبسه كبيرا أو صفيرا ، أو سليما أو مكسرا ، وهكذا سسائل أصناف الحديد ،

ولا يصح السلم في القمح آلا اذا فصل من تبته ، ومثله ماتم المبوب ،

واذا أسلم فى تعرفانه يشترط أن يذكر دنيتول : تعر ، ويذكر نوعه فيتول : زغلول أو سعان ، ويذكر قدر هبه صغيرا أو كبيرا ، ويذكر لونه فيتول : أحصر أو أصفر ، ويذكر بلده الهيمول : والحى أو أسبوطى ، ويذكر هدائته وقدمه فيقول : جديد أو قديم ، ويذكر جودته ورداعه فيقول : جهد أو ردىء ،

ومثل التمر اليابس الرطب ، فينبغي و صقه بهذه الأوصاف .

وأذا أسلم فى مسل ، فينيش أن يذكر فيه بلده كمصرى أو غيره ، وأن يذكر زملسه فيقوله : ربيعى أو صيلى ، ويذكر أونه فيقول: أبيض أو أسود ، ويذكر جودته وردامته ، وأنه مصلى من اللهنج أو لا ه

واقا ألسام كُمْ صَعَنه عين من يضبطه بالنوع فيتول : سمن ضال ، أو معز ، أو بقر ، لو جاموس وباللون فيظهال ترافيض أو أصفر أو أخضر ، وبالجودة والرداءة فيتول : جيد أو يعها • وبالحرص فيقهال ترافيضي أو مسيدى ، لأرقيمة الثمن تختلف بالمثلاف المرص ، -  ولا حاجة الى ذكر القديم والحديث ، لأن القدم عيب فى السمن يرد به ، ويعمل الزبد بأوصاف السمن ، ويزيد زبد يومه أو أهسه ،

واذا أسسلم فى لبن ، غانه يفسيطه بذكر النوع فيقول : لبن فسأن ، أو مصر ، أو جاموس ، أو بقر ، ويذكر المرعى ولا يحتاج الى ذكر اللون ولا الى ذكر اليوم أو الإسى، لأنه اذا أطلق ينصرف الى اليوم •

وأما الموزونات غانه يصح قيها السلم ، سواء كانت غبزا أو فلكه ، أو لعما فيقًا وأو مع عظمه أو رصاصا أو نصاحا أو غير ذلك ، قاذا أسلم فى لمم : فينبغي بيان قدره أولا ، وبيان نوعه من يقر جواميس أو منز ، وبيان سنه وبيان تكروته وأنوثته ، وبيان كونه خصيبا أو غيره ، وبيان نوته رضيما أو قطيما، مطوفا أو راعية ، مصينا أو هزيلا ، قان كان السلم فى لحم طير فانه لا حلية فيه ألى ذكر الأنوثة والذكورة الا أذا كانت تقطفه قيمته بهما طحتم الحجاج ، فأن لحم الدين أقل من لمم الأنثى قيه ، ولا عاجة ألى أن يبين موضع القطع فيتول : من الفخد مثلا ، الا أذا كان الطير كبيرا يؤخذ منه بضمه كلمم الشام فالم المنافي عين موضع القطع لاختلاف انعظم ، ولا يصح السلم فى اللحم المجوح ولا اللعم الشوى ، وإذا اسلم فى الخبز ، فينبغى أن يذكر كونه خبز بر ، أو شسعير ، أو هفن ، أو فرف الموسة والرطوبة واللون و

واذا أسلم فى السمك ، فينبغى أن يذكر نوعه فيقول : من النهر ، أو من البركة ، وأن يذكر صنفه فيقول : بورى أو بلطى مشسلا ، وأن يذكر كبره أو صغره ، موسعة وهزاله ، وأن يذكر كونه طريا أو معلوها « بكلاه » ه

وأذا أسلم في رصاص أو نحاس أو هديدهانه يضبطه بذكر نوعه واونه أن كان يفظك به شنه كالتحاس الأصغر والأميس وفكر تمومتموشفونته ، ويزيد في المعديد كونه فكرا أو أنشى أن كان المرف على أن تماه يشتلف بلك ، ولا يصح السلم في الملوس وزنا بشيء موزون ، فأن كانت الفلوس وزنية فلا يصحح أن يسلم فيها حيثًا يباع بالوزن كأن يقول أسلمت اليك ثوبا من الحرير زنته كذا في مائتي قرش من النيكل مثلا فلته لا يصحح لتمقق علة ربا المنسية فيهما وهو الوزن ، أذ لا يصلل بهيم موزون بمسورون مع التفاهل نسيئة ، أما أن كان الفلوس عدية فانه يمسح السلم فيها على الأصحول كانت مستملة لأنها نسيئة ، أما أن كان الفلوس عدية فانه يمسح على أنه يصبح في الأثمان الفالسة بشرط أن يكون رأس المال غير سليم ، فيصسح أن يقسول له أسلمتك هذا النوب في جنيه آخذه بعد فيور ، أما أذا قال له : أسلمتك هذا البعنه في مبتق مؤلا بهد شهر مثلا غائسة لا ويجوز لأنه يكون ربا ،

ولما المدود المنتلف الذي تتفاوت تجعلوه بمانه لا يصح السلم فيه الا في الخيهان الله هو الذي يمكن نسيط صفاته ، فلا يصح في بيض ولا رمان ولا بطيخ الى تجريف في ال =«الاثنياء المختلفة المادها التي تباع عداء قبل يصح في المتقارب منها كالجوز الشاهي وبيض الدجاج وينضبط العيوان بذكر صنه وذكورته وأنونته وسمنه وهزاله و وكونه راعيا مطوفا، بالما أو صغيرا ، ولونه أن كان نوعه مفتلف اللسون كالمغنم البيضساء ، أو المسسوداء ، أو العمراء وتضبط الإبل بأربعة أوصاف :

النتاج فيقـول: من نتـاج بنى فلان ، والسن فيقول: بنت مخاض مشـلا، واللون - فيقول: بيضاء أو حمراء أو زرقاء و والأنوثة فيقول: ذكرا أو أنشى .

وتشبط النفيل بأوصلف الابل الأربعسة المذكورة ، ولابد من ذكر نوعها فيقول في الابل : بختية ، أو عرابية ، ويتول في الفيل : عربية أو هجين أو برذون ، ويقول في الغنم : ضأن أو معز ، الا البغسال والعمسيد غانه لا أنواع لها .

ويضبط اللبن ( الطوب النيء ) بالتراب الذي يضرب منه والثغانة .

وأما المذروع كالثياب ، غانها تنضيط بذكر نوعها غيقول : كتان ، أو قطان ، أو حرير ، أو محلوب الله ويذكر بلدها غيقال تعاش مصرى ، أو شامى ، ويذكر طولها أو عرضها ، وصفاتها ورفتها وغلظها ونعومتها وخشونتها ، ولا يذكر زنتها ، غان ذكرها لم يصمع السلم •

وبالجملة فانه ينبغى أن يذكر فى كل نوع من هذه الإنواع الصفة التي يترتب على ذكرها
 وعدمه المتلاف فى الثمن المتلاف ظاهراً

واذا أسلم غيما يباع كيلا بالوزر كان قال أسامتك جنيها في قنطارين من القصح فقيل: يصح ، وقيل: لا ، واختار الأول كثير، لأن الغرض معرفة القدر والمكان وذلك متحقق، المسلم التلكية على شروط صحة البيع سبمة: الشرط المثار الأول: قبض رأس المال كله وقد تقدم الكام في جواز تاخيره وعدمه ويجوز شرط الخيار الأول: قبض المال في والمن المال أو في المسلم اليه قبل قبض الماله داراً على المتحده فان نقد رأس المال فيد المقدس طالخيار ، وذلك لاته بعد أن يقبض المسلم اليه ، الذي خو في هكم الثمن مع شرط الخيار ، كان رأس على المتوده بين كونه سلفا يصحح أن يأخذ من دفعه ، وبين كونه ثمنه غلا ينمقد السلم ، وألم مترط الخيار بطل المقد أيضا وأن لم ينمقد بالفعل ، لأن أسلم مقرط الأول من مقد بالفعل ، لأن أسلم وأنه من المسلم الهدار وأذا المسلم المتحد المنا من مقدى وأو نسزل عن الشرط فان المقد لا يرجع صحيحا ، وأذا تطوع رابط المتد اليدجع صحيحا ، وأذا تطوع رابط المتورقة وشوان ممين قانه يصحح ، أصال الأكان في سين كالمجنو فائه لا يصحح ، أصال الأكان في سين كالمجنو فائه لا يصحح ،

وَيُشَائِعُ أَنْ يَكُونَ رأس المال منفسة شيء معين كسكتى دار ء أو أستخدام جيوان ، غاذا قال له أسلمتك سسكتى دارى مدة كذا فى عشرين نعبة آخذها بعد شهر مثلا فانه يمسح٠ آما جمل المفلفة بدالا عن الدين ، غان فيها خالفا ، غان كان له عند نجار مثلا دينا فكله، بعمل صندوق ولحافظها له ذلك العين ، قبل : يصحح ، وقبل لا دولابدهن قبض الدار التي- حجطت منفعتها راس مال نبل تعام ألم ثلاثه أما الحيوان فيجاوز تأهيره أكثر بدون أن يشترط التاخير لأن انحياوان يجوز تأخيره كذلك ، سواء جمل هو رأس المال أو جمله ملفحة ، اما اذا اشترط التاخير غانه لا يجوز •

الشرط العاني من شروط السسلم : مه اشتمل على نفي خمسة أشياء :

اهدها: أن لا يكون رأس الحال والمسلمينيه طعامين ، سواء كانا متحدى الجنس أو لا فلا يصنحان يقول ، أسلمت اردب قصح فراردب قدم ، كما لا يصح أن يقول : أسلمتك اردب قدم في اردب فول احده بعد شهو معانه لان في هذا ربا النساء ، فاذا قال له : أسلمتك اردب قدم في اردب ونصف مدم اخذه بعد شهر كان فيه ربا فضل ونساء ، فاذا وقع بلفظ القرض بدون زياده جنز ، من يقول له : أقد ضك اردب قمع آخذه بعد شهر ه

بانيه : أن لا يبود ندين - فلا يمسح اسلمتك جنيها في جنيه ، كما لا يميح أسلمتك جنيها في « خمسه وبالآت » وأنما لا يميح الحلة الربا المذكورة ، والفلوس الجدد في باب السلم منال النمدين ، غلا يجوز سم بعصها في بعض ، غلا يجوز أن يقلول : أسلمتك عشرين قرشا في عشرين مرشا من النحاس .

ثاث : أن لا يتون رأس لمال أقل من أنسلم هيه أذا كان من جنسه ألا يصحح أن يقول : أسلمت هذا أسوب في توبين مسترجنسه ، أو أسلمتك قنطارا من القطس في قنطارين أو ارديه من الجبس في اردين ، ألا أذا أختلفت المنفعة في أفراد الجبس الواهد بحيث تعادل نفعة الواحد منفعة الانتين كالحمار السريع المتى ، فأنه يصح أن يكون سلما في همارين ضميفين منسيهما بطي ، ودنحصان الذي يسبق غيره أكثر من غير سابق ، وكسيف قاطع جيد في سيفين أقل منه ، أما الجنسان المفتفان فأنه يجوز أن يسلم أهدهما في الإغر، ولو كانت منفعتهما متقاربه كتوب رقيق من القطن وثوب غليظ، فأنه يصح أن يجمل أهدهما رأس مال السلم والأخر مسلما فيه .

رابمها : أن لا يكون رأس المال ردينا والمسلم فيه جيدا اذا كانا من جنس واهد ع فلا يصح أن يقول له : أسلمت البك قطنية شادية في قطنية بلدية آشذها بمد شهر ، أو يقول له : أسلمتك قنطارا من الكتان الأسعر في قنطار من الكتان الأبيض الفاصح آخذه بعد شهر ، الا اذا اختلفت المنفعة بحيث تكون منفعة أشيء الواهد من الجنس تعادل التدي كالقطان المادة والقطان « السكاريدس » عان المتنظار الواهد من الثاني يعلدل التدين من الأولى ، فيصح أن يسلم المواحد في اثنين ه

الملسما: أن لا يكون رأس المال جيدا والمنظم غيه ردينا تفاديدسم أن يستلم ارديا من المسمع في المسان بجمسل ، القمع في اردب من المسمسان بجمسل ، وقالك لأن المسلم الميه مسمن لوب السلم المؤوب الذي لا يدفعه له في الوقت الذي أجسل البه في نظير المؤوب الذي يأخذه الآفي وهومهتم على تشعن له أردب الشعير في نظير المغمسة حد

التى يأخذها زيادة عليه من اردب القمح،

الشرط الثالث : من شروط السلم : أن يكون المسلمفيه مؤجلا أجلا معلوما للمتعاقدين وأقله خمسة عشر يوما كما تقدم ، الا اذا أسلم فى شى، واشترط تسليمه فى بلد غير بلد المقد بمجسرد وصوله لذلك البسلد ، ولذلك شروط :

الأول : أن يكون على بعد صالحة يومينهن بلد المقد على الأقل وان لم يلفظ بسذكر المسلحة ، قان كانت أتل فالابد من التأجيـــل خصمة عشر يوما •

انثانى : أن يشترط العاقدان الخروج من بلد المقد ، وأن يخرجا فورا بالفمل منهسا كى يدفع المسلم اليه لرب المسلم فيه بمجرد وصولهما الى البلد طبقا للشرط ، فان لم يشسترطا الخروج ولم يخرجا بالفعل فلابد من التأجيل نصف شهر .

الثالث : تعجيل رأس المال في المجلس أو قريبا منه .

الراج : أن يكون سفرهما أو وكليهما فييومين بالبر ، أو بباخرة لا تتأثر بالرياح حتى نه يتمطل سيرها .

المامس: أن يخرجا في نفس اليوم الذي هصل فيه المقد ، فإن فقد شرط من هذه الشرون تمين التأجيل لدة خمسة عشر يوما .

المشرط الرابع من شروط السلم : أن يضبط السلم فيه أو رأس السلم بما جرت، عاده المدار في الجهة التهرق، فيها المعتد أن يضبطوا به من كيل أو وزن أو عد .

عالمتمع جرت عادة الناس أن يضبطوه بالكيل، ومنهم من يضبطه بالوزن عليصح السلم فيه وزنا و فيه كيار ورزنا ، واللحم جرت عادة الناس أن يضبطوه بالوزن ، فيصح السلم فيه وزنا و والرصان جسرت عادة الناس أن يضبطوه بالعد ، ومنهم من يضبطه بالوزن ، فيصح السلم فيه عدا ، بوزنا ، ولما كان الرمان مما نتفاوت آحاده ، فيجب أن يتيس طول كل رمانة وعرضها فيه عند الملاوم ، وسواء وضع ذلك المتياس عند أمين أو كتب بيانه في ورقة أحضاها الماقدان ، فان الغرض من التوثيق يحصل فيصح أن يعول : أسلمتك جنيها في بعول قالمارمانة محم عمل الرمان كارمانة محم عمل الرمان البيض ،

ويصح السلم فى الخضر والحشائش كالبرسيم « والدراو » ويضبط بالعمل ب بكسر المداد كان يقول له المحلم بينس المداد حال يقول له المحتلة على برصيم - لكن حصل مل هذا الحبل ، ويوضع العبل تحت يد أمين ، أو يقلس طوله وسمكه بمقياس مقصوص ويكتب فى ورقسة ومثل فائل للكراث والكربرة ولابد أن تكون آلة الكيل أو الوزن معلومة ، فاذا فسيط بشىء مد بحول كملء هذه القمسة مثلا ، أو وزن هذا المحبر ولم يكن مقدرا بمعيار مقصوص فان المناسع يقسد ،

الشرط الخامس : أن تبين الصفات التى تختلف وغبات الناس من الجلها كالمنف والجودة-

يد والرداءة، والتوسط بينهما واللون اذا كان له دخل فى اختلاف قيمة المسلم هيه أو رأس المال، هن رغبة بعض الناس تنبحث الى لون الغنم البيضاء الانتقاع بأصواعها المبيضاء ، ويعضهم بالمكس يرغبون فى المحمراء أو السوداء هيترتب على ذلك اختلاف فى قيمتها ، أما اذا لم يترتب عليه اختلاف فى المنيمسة بحصب المرف فلا يشترط فكره ،

فاذا أسلم في قمح فانه يشترط أن يبينقدره بالكيل أو الوزن ان تعارف النساس على وزنه . ويبين صنفه فيقول : بعلى أو مسقى، ويبين جـودته وغيرها ، ويبين كونه ملانا أو ضاموا . ويبين خونه قديما أو جديدا أن ترتب على ذلك البيان اختلاف الثمن ، أما بيان لون اللمحين فليس شرط لان ذكر المسنف يدنى عنه، وكذلك لا حاجة لى بيان كونه خاليا من العلين أو لا و غلت أو نظيف ، لأن هذا يحمل على الفالب المتعارف ، فأن لم يكن فيحمل على المتوسط ، ويندب البيان دفعا للنزاع ، ويجب بيان الجهة الوارد ، مها اذا كان في بلده غير أنساف النابت فيها كانوندى ، والاسترائى ، والروسى .

واذا أسلم في حيوان فانه يُسترم أن يبين فوصه ، همل هو غنم أو بقسر ، فسأن أو معز ، وببين جودته ورداته ، وبيين لونه ارترتب عليه اغتسالات في الثمن ، وكذلك بيهن سنه وكونه ذكرا أو نشى ، وكونه سعينا أوغير سعين ،

واذا اسلم في تسر غلته بيين نوعه وجودته ورداخه ، وكبره وسخره وقدره ، والجهة الني ورد منها ،

و داذا أسلم في سل ملته بين غومه ، هل هو صل نصل أو تصب ، أو بنجر أو سكر ، وبيين جودته ، ردامته ولونه أن ترتب عليه اختلاف في الثمن ، وأن كان صل نطل قانه بين مرعاه ، لأنه يختلف بذلك طعما ، غان الذي يقتطف من زهر الكروم أجود صلا من ثيره وأنشى نعنا ،

واذا أسلم في لدم فانه يشتره أن يبين نوعه من ضأن أو معز النع الصفات المذكورة في الحيوان ، وزيد عليها بيانه كونه مصيا أو لا ، معلوما أو راعيا ، ولا يشسترط أن يبين المان انذى يقطع منه اللحم كالمفذ والذراع ، الا اذا اختلفت الأمراض في ذلك فانه يهب

البيسان • واذا أسلم في سمك فانه يشترط أن يبين مفته وجودته ، ويبين كرنه كبرا أو مسيرا أو متوسط ، وبالجملة دينيمي أن يبين في كلينوع ما يضبطه من الصفات التي يترتبه طهما الهتلان في الثمن عادة في مكنن المحقد •

 يد بيدا لشىء غيرموجود وهو منهى عنه أيضا ، والذمة وصف اعتبارى يحسكم به الشرع ويقدر وجوده فى الشخص من غير أن يكون له وجود حقيقى قابل للالتزام ، كأن يلتزم على نفسه شيئا كضمان ودين ، وقابل للالتزام دن الخير كان يقول له : أأزمك حن خلان ،

الشرط السابع: أن يوجد المسلم فيه عد حلول الأجل ، فلا يصح أن يسلم في فأكهـــة مثلا ، وجلة الى زمن لا توجد فيه ،

الشافعية \_ قالوا : شرط السلم شروطالييم ما ددا رؤية المبيع ، فانها شرط في صحة البيح كما المسلم في محمة البيح كما تقدم ، يشلاف رؤية المسلم فيه فانها البيت بشرط لأنها رخصة مستثناة من منع بيح المدوم ، ويؤيد السلم على البيحشروطا أخرى بعضها يتعلق بالمدوم ، ويؤيد السلم على البيحشروطا أخرى بعضها يتعلق بالسلم فيه ، وكلها شروط لصحة عقد السلم ، فلا يصح اذا تخلف شرط منها ، فأما التي تتعلق برأس المال فهي شرطان :

الشرط الأول: أن يكون رأس المال مال السلم حالا غير مؤجل فلا يصح تأجيله ه الثانى: تسليمه بالمجلس وقد تقدم قريبالانه لو تاخر يكون بيع دين بدين ، ولا فرق ف ذلك بين أن يكون رأس المال عينا أو منفحة كان يقول: أسلمت اليك سكنى دارى مسدة

كذا نفاير فى كذا من النفم ، فلا بد من تسليمها كما تقدم ، وأما التى نتعلق بالمسلم فيه فهى:

الولا : بيان مكان تسليم المسلم فيه أن لم يكن الكان الذى حصل فيه العقد صالحا
للتسليم ، سواء كان السلم حالا أو مؤجلا ، أما أذا كان المكان صالحا للتسليم ، فأن كان
نقله لا يحتاج الى نفقات فلا يجب البيان ، سواء كان السلم حالا أو مؤجلا ، وقد تقدم أن
السلم يمدح حالا أو مؤجلا ،

ألديا : القدرة على نسليم «المسلم فيه» عدد حلول الأجل ان كان مؤجلا ، أو بالمقد ان كان حالا ، غاذا أسلم في فاكهة وأجلت الى أهد لا توجد فيه فلا يصح السلم •

أثالثا: أن يكون المسلم هيه مقدورا على تسليمه عند وجوبه بلا مشعة مغليمة ، وبيجب التسليم في السلم المال بالمقد ، وفي الأوجل بحلول الأجل : وهذا الشرط من شروط البيع المسلم أن المسلم المال بالمقد ، وفي الأوجل بعليه أخر زائد على شروط البيع وهو : ما أذا أد لم في شيء يندر وجوده كالجواهر الكبار والباقوت هانه لا يصحح السلم فيها لتمذر وجود المسلم المسلم فيها الذكر وبيد من التمرض للحجم والشكل وصفاء اللون يكثر وجوده المسلم فيها عنائم له أن المدمن للحجم والشكل وصفاء المان يكثر وجوده ، أو يكتر بعوده ولكته ينقطع عند حلول الأجل ، فلا يصحح السلم في الهلكة ونصوها بصد

فاذا هضل فقد المنام فيما يندر وجوده ، أو فيما ينقطع عند مسلول الأجل كان لرب السلم « المشترى » الموق فى للمبيار بين أمرين: فاما أن يصبر حتى يوجد المسلم فيه ، واما أن يد منم المقد وله مذاة الحق على الشرائص ، مله أن يستعمله فى أى وقت شاء ، ولو أسقط -

مه هقه في الفسخ لم يسقط على الأصع ،

رابعا: أن يكون السلم غيه منفيطا عقلا يصح السلم فيما تركب من أجزاء مختلفة لا يمدن نسبطيا دخشك و والفصح المفلوط بالشمير الكثير والأحقية البطنة ، أما غير المبطئة من كناصنادل ، والفف غير المبطن غانه يصح السلم فيه بشرط أن تكون متفذة من الجوخ ونحوه ، أما المتخذة من الجلد فانه لا يصسح السلم فيها ، لأن الجلد لا يصحح فيه السلم ، ومن المجدد تقتيتها ومن المركب من اجزاء رحوس الهيوانات المخبوعة فانه لا يصحح السلم فيها ولو بعد تتقيتها من الشعر ، ومنه معجرن الووائح المطرية كالمالية المركبة من نحو مسك وعبر ودهن غلا

خامساً أن لا يكون المسلم غيه معيناً بلدينا لأن السلم موضوع لبيم شيء في الذمة ، ماذا قال له : اسلمت اليك هذا الجنيه في هذا الثوب فانه لا يصمح ، وكذلك لا يصلح أن يكون جزءا من معين ، كاسلمت انيك هذا الجنيه في اردب قصح من هذا الجسري بخصصوصه ه

سادساً : أن بيين جنسه ونوعه ، ويذكر الصفات التي ينرتب عليها اختلال النمس عادة ، فاذا أسلم في حيوان فعليسه أن يذكر جنسه ونوعه فبقول : غنما ، أو بقرا ، أو ايلا، ثم يذكر سنه ولونه ، وهل هو ذكر أو أنشى ، ويذكر في الطير زيادة على ذلك كونه صغيرا أو كبيرا ، أما سنه لهلا يلزم ذكره الا أذا كان معروفاً ،

واذا أسنم فى سمن أو زبد غطيه أن يبين تدره وزنا أو كيلا ، ويبين الميوان الذي المذه منه ، هيذا و كيلا ، ويبين كونه جديدا أهذه منه ، هيذكر أن تان سمن بقر ، أو غنم ، أو جاهوس ، أو جمال ، ويبين كونه جديدا أو قديما ، ومثله الزبد غطيه أن يبين الصفات المذكورة فى السمن ، ويزيد عليها أن كانت جاغة أو رطبة ،

واذا أسلم في جبن مطيه أن يذكر نومه فيقول: جبن غنم ، أو بقر ، أو جاموس ، ويذكر صفعه ان كان مأخوذا من الرائب ، أو الفضى ، أو اللبن ، ويذكر بساده فيقسول: محيدى ، أو بحيرى ، وهناله القشسدة « القشطة » فيصح السام فيها مع هذه البيانات،

سابما : أن يكون المسلم فيه معاوم القدر بأن يكون مما يكال أو يوزن ، أو يمدد ، أو يقرع ، في عبوب فان عليه أن يذكر قدرها ، ولا يجوز تعين مكيال غسير ممروف القدر ككوز أو قسمة ، غلو عينه فسد السلم ، ويمح السسلم فيما بكال بالوزن وعكسه ، بقلاف ما تقدم في الربا ، فينا يصح أن يسلم في الصناة كيلا ووزنا أن كان ينضبط بالوزن ، ومثل الهبوب : الميسوز والملوز والفستين واللبن ، فيصح السلم في ذلك كيسلا ووزنا ، أما المعود المتعلوت الإعلامة فاته يصحفهالملم وزنا كالبطيخ التناه ونحوذلك معاج

- هو أكبر من التعر ، فانه لا يصح فيه الكيل، فيصح أن يسلم فيه بالوزن ·

ومثل ذلك أيضا النضر : كالملوشية والباهية والرجلة فانه يصحفيها السلم وزناعوكذلك المشهب والدريس والتبن فانه يصحفيها السنم وزنا ويصح السلم فى التقسدين ( الذهب والفضة » ولكن بالوزن فقط •

فاذا جمع بين المدد والوزن فيها غانه يفسد، ومثلها الجمع بين الوزن والمسد فيها تفاوتت آحاده كالبطيخ ، فلا يصح أن يقول له : أسلمتك هذا الجنيه فى مائه بطيخة ، رنة كل واهدة منها ثلاثة أرطال ، لأنه يحتاج مع ذلك الى ذكر هجمها فيتعذر وجوده .

ثامنا : أن يشترط فى عقد السلم الفيار الأحد المتعاقدين ، أولهما : لانه لا يحتمل التأجيل فى رأس الملل ، فكيف يصح معه الفيار الذى يترتب عليه عدم الالزام بقبض رأس المال ؟ ولكن يدخله فيار المجلس لمصوم قوله على : « البيعان بالفيار ما لم يتقوقا » وهذا الشرط متعلق بالمقد لا بالسلم فيه ،

# مباحث الرهرب

#### تعريقسمه

الرهن فى اللغة معداه : النبوت والدوام يتال ماه راهن : أى راكد ، ونعصة راهنة ، ودائمة ، وقال بمضهم : أن معداه فى اللغة الحيس لقوله تصالى : «كل نفس بها كسبحت وهيئة ] أى محبوسة بما قدمته ، ومن ذلك توله عليه المسلاة والسلام : « نفس المؤمن مرهونة بدينه حتى يتفى عنه ى عمدى مرهونة : محبوسة فى تبرها ، والمنى الثانى لازم المعنى الأول ، لأن الحيس يستئزم الثبوت بالكان وعدم مفارقته ، أما فى الشرع : فهو يمل عين لها قيمة مالية فى نظر الشرع وثيقة بدين بحيثيمكن أخذ الدين ، أو أخذ بعضمه من تلك المين ، ومعناه وثيقة : متوثق بها :من وثق كظرف صار وثيقا ؛ والوثين : المحكم، من تلك المين ، ومعناه وثيقة : متوثق بها :من وثق كظرف صار وثيقا ؛ والوثين : المحكم، المين النجسة والمنتجسة لا يمكن از النها ، فانها لا تصلح أن تكون وثيقة للدين ، ومثل المين النجسة والمنتجسة لا يمكن از النها ، فانها لا تصلح أن تكون وثيقة للدين ، ومثل البيع ،

#### حكيسه ودليسته

أما حكمه فهو الجواز مثل البيع ، لان كل ما جاز بيمه جاز رهنه الا ما ستعرفه . وأما دليله فقد ثبت بالكتاب والسنة والاجماع .

أما الكتلب ، فقد قال تمالى : « وأن كلتم طي مقر وآم تجدوا كاتبا فرهان مقبوضة » والرهان جمع رهن ، مثل حبل وحبال ، ويجمع على رهن بضم الهاء ، وممنى الآية : أن الله تمالى أمر من يتماقد مع غيره ولم يجد كاتبا يوقق له فليرهن شيئا يصليه أن له الدين ، كى يطمئن الدائن على ملك ، ويحفظ المدين بما استدان به خوفا على ضياع ماله المرهون ، فلا يتسامح هيه ويبدره بدون حساب ولا خوف ،

وَلَمَا السنة : غلما روى فى المحيمين من أن النبى ﷺ : « رهن درعه عند يهودى يقال له أبو الشحم على ثلاثين صاعا من شعير لأهله » •

وفي هذا المديث دلالة على ما كان عليه نبينا كلى من الانصراف عن مظاهر العياة الدنيا وفي هذا المديث دلالة على مظاهر العياة الدنيا وزخارها والزهد في مطلعها ، فرسول الله الذي كانت تهتز لذكره عروش القياصرة ، وكانت الامول تجبى اليه كومات مكوسة ، هيرهن درعه من أجل النافه اليسير الذي تقتضيه شمورة القوت ، ما ذلك آلا لأن هاسه المكريمة تأبى أن يكنز شيئا من المسال ولو يسبها ، فيقسم كل ما يأتى اليه بن المناس ولا يأخذمنه لا تأليلا ولا كثيرا ، الا انه لرسول الله على مدورة مصاملة أهل الكتاب، وأما الإجماع.

#### آركسان الرهسن

أما أركانه فهي (١) ثلاثة :

المثانى: معقد د عليه ويشسمل أمرين: العين المرهونة ، والدين المرهمين به . المثالث: الصدغة .

#### شروط الرهن

يشتزط لصحة عند الرهن أمور ، منها : أن يكون الرأهن والمرتهن معن تحققت غيهما أهلية البيع غلا يصح عقد الرهن من مجنون وصبى غير مميز ، ومنها : غير ذلك على تفصيل مبيغ في المذاهب (٢) .

(١) المنفية ... قالوا : للرهن ركن واحدوهو الايجاب والقبول لأنه هو حقيقة للمقد ، .
 وأما غيره غهو خارج عن ماهيته كما تقدم في البيسم .

(۲) المالكية ـ قالوا: تنقسم شروط الرهن التي اربعة أقسام: قسم يتعلق بالماقدين... الرهن والمرتين، وقسم يتعلق بالماقدين... والمن والمرتين، وقسم يتعلق بالمرهون به وهو دين الرهن، وقسسم يتعلق بالمهن بالمرهون به وهو دين الرهن، وقسسم يتعلق بالمقد، المنا الأول: فهو كل من يقع بيمه محيما مكذلك يقع رهسيذ ، وكل من يقع بيمه لازما مكذلك يقع رهسيز أما الصبي المعيز والسفيه ونحوهما غان رهنهم يتع صحيحا ولكن لايكون لازما الا اذا اجاز، الولى، ويشترط أن يذكر ذلك في صلب عقد يتع صحيحا ولكن لايكون لازما الا اذا اجاز، الولى، ويشترط أن يذكر ذلك في صلب عقد البيع أو القرضتك مبلغ كذا ، عرهن كذا ، المحتلف هذه السلمة بثمن قدره كذا ، مؤجلا لدة كذا ، برهن كذا ، أو القرضتك مبلغ كذا ، برهن كذا ، على الميت وبين الرسم وبين الرسم وبين المرسن في مطالح من من منال المرسن في مطالح وهو سليم غلا يصح أن يرهن في نظير الدين وهو مريض ، بضالحه البيع غان له أن يقترض مالا وهو سليم غم يبيع به عينا وهو مريض ، بضالحه البيع غان له أن يقترض مالا وهو سليم غم يبيع به عينا وهو مريض ، بضالحه البيع غان له أن يقترض مالا وهو سليم غم يبيع به عينا وهو مريض ، بضالحة المناسكة المناسكة

أما أذا استدان وهو مريض فله أن يرهن في نظير ذلك الدين وهو مريض ، كما أن اسه بيده ، ويشترط للزوم الرهن التكليف ، فلا يلزم المبي كما ذكر آنفا ، والرشد ، فلايلزم رمن السفيه الا باذن الولى ويتضح من هذا أنه يجوز للولى سواء كان أبا أو ومسيا أو تأمرا أن يرمن مأل المعجور عليه الذي له عليه ولاية بشرط أن يكن ذلك في مصلحة المجور عليه ، كان يرهنه لكسوته أو لملمامه ، أو لتطيعه أذا لم يجد شبيًا غير ذلك ، أما أذ كان الرهن لمسلحة الولى عائم بالملا ، ولا يلزم الولى ونحوه بيان السبب في الرهن أما البيع غاته لا يصح له أن يبينم على المجور عليه الا بمد أن يثبت أن ذلك فيسه مصلحة ... أما المجور عايه عند الماكم ،

=واذا كان للمحجور عليه وصيان غانه لا يصح لأعدهما أن ينفرد برهن مال المهجور عليه بدون الاتحاد مع الآخر : كما لا يصح له أن يغفرد ببيمه ، وأما القسم الثاني وهو ما يتملق بالمرهن ، خبو أن ما يصح بيمه يصحرهنه وبالمكس ، غلا يصم رهن النجس كجلد المية ولو بحد دبغه ، ولا رهن الخنزير ولا الكلب ، لأنه لا يجسوز بيم ذلك ، وكذلك المقدر ، سواه كانت ملكا للسلم ورهنها عند مسلم أو ذمى ، أو كانت ملكا لذمى ورهنها عند مسلم أو ذمى ، أو كانت ملكا لذمى ورهنها عدد مسلم ، غان رهنها عاد كما لا يصح بيمه لا يصح بيمه لا يصح بيمه لا يصلح بيمه لا يصلح بيمه لا يصلح بيمه لا يصلح بيمه والشعر قبل بدو صلاحه ونحو ذلك مما نسبه فرر «أى خطر» بمعنى أن وجوده غير متمتلق فقد لا يوجد ، غانه لا يصحح بيمه والكن يصحح رهنه ،

قاما الذى ويه غرر شديد كالجنين في بطر أمه ، والثمرة التي لم توجد ، فقيه خلاف ، فقيل : لا يجوز رهنه كما لا يجوز بيمه ، وقيل : يجوز رهنه ولو عدة صدين ، وممسل المفافد ما اذا اشترط الراهن في عقد البيع أو القرض كان قال له : بمتك هذه السلمة بثمن المي أجل بشرط أن ترهن لي الجنين الذي في بطن الناقة ، أو ثمر حديثتك سنتين قبسل أن مطق ، وهنال ذلك ما اذا قال له : أقرضتك كذا المخ ، أما اذا لم يشترط الرهن في مقسد البيع أو القرضر ، بل باع لأجل أو أقرضك لاجل ولم بشترط رهن الجنين ، فانه يجوز له . أن موقع معد ذلك بلا خلافه ،

 —له وهو ما رهنا أجله أقرب أو حل أجله فانه لا يصح جمله رهنا ، لأنه بعد حلول أجله يكون بداؤه عند الدين سلفا في نظير بيمــه القمح ، وأجتماع بين وسلفه « بالحل لما يجر البه من الولم ١٣٠

أم رهن الدين بضير الدين وهو ما اذا كان لزيد مائة جنيه على عمرو ، وكان لممرو أمانة على خالد ، علنه يصح لممرو أن يرهن ماله من الدين على خالد لزيد فى دينه الذى طيه ، وذلك بأن يسلم معرا وثيتة الدين على خالد حتى بقبضه دينه ،

ولا يشترط فى صحة الرهن أن يكون الرهون متبوضا كما لا يشسترط التبض فى المتقاده ولزومه ، فيصح الرهن وينعقد ويلزم وان لم يتبض المرتبن الرهون ، بل ينحقق الره بالإيجاب والقبول ، فليس للراهن أن يرجع بمد ذلك ، وعنى المرتبن أن يطالب للقضر.

ولا يشترط أن يكون المرهون غير مشاع - بل يمسع رهن المشاع كما تصحح هبته وبيعه ووقفه سواه كان عشرا ) أو مروض تجارة ، أو ميوانا عاذا كان شخص دين على آخرفله أن يرهه جزءا مشاعا من داره مقابل ذلك الدس ولر كانت الدار الآكا المراهن ، كما أن له أن يرهنه نصيبه المشاع في دار له شريك فيها الا أنه أذا رهن عزءا شائعا من دار يملكها أن يرهنه نصيبه المشاع في دار له شريك فيها الا أنه أذا رهن عزءا شائعا من دار يملكها جيسها ، عان ألراهن لو وقسم يده ممه لكانت يده ممتدة الى الجزء الشائع أيضا فيبطل الرهن ، لأن من شروط سمعته أن لا يكون للراهن عليه يد ، ولا يشترط أن يستأذن الراهن شريكه في رهن نصيبه أنما بندب له ذلك ، كما أن

الشريكه المحق فى أن يقسم ولكن باذن الراهن ، وله أن بيبم بدين أذنه ه وسمح رهن الستمار كأن يستمير شخص من آخسر عينا لمرهنها فى دين عليه ، فسان وفى المستمير دينه رجمت المين المستمارة اصاحبها ، والا ببعث أن الدين المرهونة بسببه ، ورجع صاحبها وهو المير بقيمة المين على الدى استمارها ، وتعتبر القيمة يوم اعارتها، واذا استعار سلمة على أن يرهنها فى ثمن فمح فرهنها فى ثمن لمحم كان عليه فسمانها التعسديه استعار سلمة على الدي والمعير أن ياخذها هن الرتهن وتبطل المارية ،

ويمسح رهن الشىء المستأجر عند من أستأجره أنه قبل مضى مدة الاجازة ، غاذا استأجر دارا من شمض لدة سنة ثم رهنها منه قبل مضى الله المدة قاته يصبح ، ووضع يده عليها أولا يعتبر قبضا لها •

ويمنح رهن الكيل والوزون والمعدود بشرط أن يجال فى مكان مفاق عليسه طلبسم « ختم » بحيث لو فتح مكانه يعرف ، فاذا لم يطبع طيه لا يصح رهنه خوفا من أن يجعل ادين الذى أشؤه الراهن سلفا ، وأن السلمة التي رهنها هى رهن صورى ، واتما هى فائدة للمدين فيكون ربا ، واذا وضع الكيل والموزون عند أمين لا يشترط طبعه ، وأما المتسسم الثالث وهو ما يتعلق بدين الرهن ، فيشترط فيه أن يكون الدين لازما هالا أو مالا مقيصح الرهن في الجمل وهو ما يجمله الانسان إذخر في نظير عمل ، فاذا قال له : ابن لي هـده الدون وهو الم يتكن دينا الازما ابتـداء الدار بمائة فانه يم ح أن برهنه في نظيرها عينا لأن المائة وأن لم تكن دينا الازما ابتـداء ولكن مالها الى اللزوم ، وخرج بالدين : الوديمة ونحوها مما ليس بدين ، فانه لا يمـح أن يرهن لمودع عنده عينا الممودع مقابل وديمته ، لأن الوديمة ليست دينا عنده عنا عدد عدد عينا المدود عمقابل وديمته ، لأن الوديمة ليست دينا عنده .

ويصح أن يبيع شخص شيئًا الآخر بثس مؤجل ثم يرمن في نظير ثمنه شيئًا ، كما يمبح للجمر أن يأخذ رهنا في أجر عمله الذي يشرع فيه الآنه دين لأزم مآلا ، كالحداد والنجار والبناء ، وكذلك يصح أن يرحنه شيئًا مقابل الوعد باعالته قرضا كان يقول له : غذ هذا رهنا من العامل الذي أعطاه أجره على عدل في نظير عا اغترضه مئك ، أو ما يقترضه مئك ، أو في نظير ما تبيمه لى ، أو تبيم عدل ، فار من سحيح لازم ، لأنه ليس من شرط صحة الرمن أن يكن الدين ثابتا تبسأ الرمن ، ولكن لا يستمر لزومه الا أخا حصل قرض أو بيم في المتقبل ، فان لم يحمل كانل الم المنفذ ، هم أن يكن الله يعمل كانل الم يحمل كانل المنفذ و منه ، وأما القسم الرابع وهو ما يتعلق بالعقد : غير أن يشترط شرئا منائبا للتنفي المقد ، منلا : عقد الرمن يتنفي أن ألم وهون يقيض من الراهن ، وأنه يبساع اذا لم يوف الراهن السحين ، غاذا شرط الراهن أن لا يتبض منسه وأن لا يبساع في الدين الذي رمن غيه ، كان ذلك الشرط مناقضا لمن يقتضيه عند الرمن فينظل ،

المنفية ــ قالوا : تنقسم شروط الرهن الى ثلاثة أقسام :

(١) شرط انعتساد . (٧) شرط منعة ، ويسمى الجواز .

— أما الأعيان المنمونة بالنسبة غانه يمسح أن تكون مرهونا بها ، وهى الأعيسان التي لها مثل ولكن لها قيمة كالحدوان مثل كالكيلات والموزونات والمعدودات ، والإعيان التي ليس لها مثل ولكن لها قيمة كالحدوان والثوب ، لأنها اذا هلكت تكون مضمونة بمثلها أن كان لها مثل، ويبقيهتها أن لم يكن لها مثل، ومن ذلك تعلم أن الأعيان بالنسبة للضمان وغيره ثلاثسة أقسسام : مضمونة بالفسها ، وهي : المثلية والقيمية ، ومضمونة بغيرها وهي المضمونة بشعنها ، وليست مضمونة أعلا. •

قالفسورة يصح أن تكون سببا في الرهزبلا غلاف ، والتسبية بالمسمونة فيها المثلاف الذي سممته ، وغير المسمونة لا يصح أن تكون سببا في الرهن بلا خلاف ، ومن المنسمونة المين المنسمونة ، فاذا باع شخص لأخر عينا مغمسوبة ورهن له تسيئاً في نظيرها حتى يستلها مان الرهن يصح ، لأنها أذا هلكت تكون مضسمونة على النساصب ، ومثلهسا للمين التي جملها موراً أو بدلا عن خلع ، فانه يصح أن يرهن ثسيئاً في مقسابلها حتى يستلها عاصبها لإنها مضمونة ،

ومن الأعيان غير المضمونة: العين المآخرة بالشفعة ، هاذا السترى شخص عينا فطابها من له حق الشفعة فانه يجب في هذه المسالة تسليمها ء ولا يصحح للمشترى أن يرم بن بها للشفيم عينا حتى يسلمها له ، واذا فعل يقم ذلك في الرهن باطلا ، لأن الرهن يكون قسد وقع في مقابل عين غير مفسمونة لأن العين البيعة ليست مضمونة على المشسترى ، هاذا طكت في يده قبل ان يستلمها الشسفيم فسلاشى، عليسه ه

ومثل ذلك الكنالة بالنفس ، كما أذا كان لحمد دين على خالد فكفل عمرو شخص خالد على أن يحضر ، لحمد بعد سنة مثلا ، فان لم يحضره يكون ملزما باللدين الذي سيه ، فلا يضمح لمعرو في هذه الحالة أن يأخذ رهنا من المكفول وهو خالد في نظير هذه الكفالة ، لأنه لا يجب على خالد دين حتى يأخذ عمرو في نظيره رهنا ، فاذا وقع يكون بالحلا ، وذلك لأن سبب الرهن وهو الرهون به اما أن يكون دينا حقيقة ، أو دينا حكما ،

والدين المكمى: هو الأعيان المضمونة بالنسبها لأنها هى ليست نفس الدين ، وانصا الدين مثلها أو قيمتها ، لأنها اذا هلكت كان الواجب المثل أن المثل ، أو القيمة أن القيمة ، فيصح أن تكون الأعيان المضمونة سببا للرهن كالدين المقيقى .

ولا يشترط في الدين أن يكون مقدماً على الرهن ، بل يصحح أن يرهن شبيعًا في مقابل دين يعده به > غاذا وعده أن يقرضه ألفا على أن يرهنه داره فرهنها له على ذلك مسح الرهن، غاذا عنه له بعض ما وعده به وامتنع غانه لا يجبر على دفع الباتى ، وإذا هلك هذا الرهن في يد الرتهن كان مضمونا عليه بالدين أذا كان الدين مساويا للقيمة أو أقلل ، أما أذا كان الدين أكثر كان مضمونا عليه بالدين أذا كان الدين أن يكون عينا ، غلا يصحح رهن الدين الدين عالم على عنا ، غلا يصحح رهن الدين الدين عنا ، ها أذا رهن عينا عبلها الرتهن باذنه غان أن يكون رهنا ، خلا الثان الثان وأن لم يكن عينا لكنه يرهنه الباتواه بل هو بدل من القيمة المرهونة . د هذا ويصح رهن الذهب والفضة ، فاروهن كل منهما بجنسه وهلك هلك بمثله ، وابن رهن بغير جنسه ، كااذهب بالفضة ، أو العنطة ، وطلك هلك بقيمته ،

ويمسع أن يجعل رأس السلم سبا في الرهن ، كما يصح أن يجعل المسلم فيه كذلك ، هلذا أسلم شخص مائة جنيه في مائة اردب من القصع بأخذها بعد سنة ولم يدفع الجزيمات ولكنه رهن في مقابلها داره هلنه يصح ، لأن الجنيهات دين حقيقي عدد المسلم ، وكذات اذا رهن المسلم اليه للعمسلم داره حتى يسلمه القصح عانه يصح .

واذا أشترى شهم من آهر داراً ولكنه غشى أن تكون مملوكة لفيه ، أو نصيره فيها حق قائمة منه رهنا على هذا الشوف ، فان الرهن يقم باطلا ويسمى رهن أندرك ، لأن الشوف ليس مالا حتى يصح أن يكون سببا للرهن ، وأما القسم الثاني وهو شروط المسمه: فهي ثلاثة أنواع : النوع الأول : يتملق بالمقدوهو شيئان : الأول : أن يكون مملق عن شرط لا يقتضيه المقد ، الثاني : أن لا يكون مضافا الى وقت كان يقول : رهنت هذا مدة شهرين أو ثلاثاً ه

والنوع الثاني : يتعلق بالرهون وهسو المسور :

الأول: أن يكون المرهون متعيزا ، غلا يصبح رهن المشاع فير المبيز ، سواء كاريشاء! يعتمل القسمة أو لا يعتملها ، وسواء رهنه من أجنبي أو من شريكه ، غاذا كان الشفس دين على آخر وكان شريكا له في دار على الشيوع غانه لا يصسح أن يرهن منسه نصيبه على الدار نظر دملة ،

الثانى: أن يكون الرهون في حياة الرئين بمدد قبضده ، فالا يصح رهن التصر على الشمر بدون التصر على الشمر بدون الارق ، لان الشمر الشهور بدون الارق ، لان الشمر المنافق به التمر المرهون ، وهناه الزرع الذي صنى المتحق به المتحق بمنافق بدون شجر ، ولا زرع بدون الأرش التي عليها ، ومعنى في عيادته الرئين متحمل في يده .

الثالث : أن يكون المرهون قارغاً غير مشغول بحق الراهن ، قالاً يصح رض الشهير مع شغله بالثمر للذى هو حتى الراهن ، كذلك لا يصح رهن دار مشسخولة بعتاع للمياهن ثم استلمها المرتبى قبل المائكها .

الرابع: أن لا يكون المرهون نجسا ، غلا يمنع المسلم أن يرهن التقسر من مسلم أو يرتبغها ، كما لا يصنع أن يقمل ذلك مع خصى ، وإذا رمزيالقفزهند: نمن عاطكها الذمن ، فلا فسمان طيه ، أما إذا رمنها خصى عد مسلمها راتها المسلم أو المساعلة المفايلة وطيبة المائمة ألا المسلمة على المسلمة التقديم التحديد المائمة التحديد المسلمية على المسلمية على المسلمية المسلمية التحديد المسلمية المسلمية التحديد المسلمية المسلمية التحديد المسلمية المسلمي

الخامس: أن لا يكون من الاعيان المناحة التي لا يتعلق بها الملك كالأعشاب المناحة التي لا يتعلق بها الملك كالأعشاب المناحة المرحى والصيد المباح فان رهنها فاسد ، أما كون الأعيان معلوكة للراهسن فليس بشرط في المرحن ، فان الانسان أن يرهن ملك غيره اذا كانت له عليه ولاية ، كما اذا رهن الولى مال المحجور عليه لصغر سن أو سفه أو تحوهما ، سواء كان أبا أو وصيا عليه ، فان الرهن يكون صحيحا ولو كان ذلك اصلحة الولى ، كان يرهن الأب مال ابنه الصغير في دين على الأب ماته يسمح ، فاذا طلك الرهن في يسد الرتهن قبيل أن يفك الأب الرهن ضمنه الأب بالأتل من فيمنة ومشرين وبالمكس ،

اذاً بلغ المحجور عليه رشده والرهن باق في يسد المرتهن غليس له أن يسترده الا بقضاء الدين ، ولكن يؤمر الأب بقضاء الدين ورد المرهون على ولده ، ولو قضى الولد دين أبيسه وافتك المرهون لم يكن متبرعا ويرجم بجميرها قضى على أبيسه ،

ومثل الأب الومى ، الا أنه اذا هلك المرهون في هسالة ما اذا كان الراهن الومى هانه يضمنه بقيمته لا بالأبل للفرق الظاهر بين الأب وغيره ، لأن الأب له أن ينتقع بمال المنسه . وكذلك يجسسح له أن يرهن ملك غيره الستمار باذنه ، غاذا استمار شخص عنا من صديق أن قسريب أو غيرهما ليرهنها في دين عليه غانه يصبح متى رضى له ملحبها بذلك ، ولا يشترط أن يبين له جنس الرهن ولا تدرهولا أمسد أجله ، غاذا غمل شوئا من ذلك وجب عليه أن يتبيد به ، غان خالف غللمبر أن يأخذما أعساره ويفسخ الرهن ،

وبالبيملة ، فكل ما يمسع بيمه يمسح رهنه الا أمور : أهمها المشساع ، والمشغول بعسق الراهن ، والمتمل بغيره ، كالزرع المتعسل بالأرض وقد بينسا ذلك .

النوع المثالث يتعلق بالمساقدين ، وهو المقل ، غلا يصبح الرهن من المجتون والصبي غير المهيز ، أما الصبي المهيز والسفيه اللذان يعرفان معنى المعاملة غسان تصرفهما في ذلك يهيهن مسعيها بلذن الولى ، فالبلوغ ليس شرطا في صحة الرهن ، ومثله المرية ،

وحكم الرهن الفاسد: أنه يكون مضمونا بقبضه ، بخلاف الرهن الباطل فسانه لا يكون مضمونا ،

أما القسم الثالث : وهو شرط اللزوم : فهو قبض المرهون ، فاذا حصل الايجساب والعنول أن من المرهون ، فاذا حصل الايجساب والعنول أن من من المراهن الابالقبض ، فالمواهن أن يوفع عن المراهب الموق في الرجوع عن هبته قبل ال يقينها الموقوب له ، أما بحد قبضها فانه ليس له المرجوع الا برضا الموهوب له ، أما بحد قبضها فانه ليس له الرجوع الا برضا الموهوب له ، أما بحد قبضها فانه ليس له الرجوع الا برضا الموهوب له ، أما بحد قبضها فانه ليس له الرجوع الا برضا الموهوب

وصمح بمضهم أن اللهض شرط في الاصطلاء علدًا لم يقيض المرحون كأن المعدات

ـ بالحلا ، ولكن الأول أصح ، ومن شروط اللزوم أيضا : الرشد والتكليف م

ويشترط فى القيض اذن الراهن مريحا أو دلالة ، فالأول كان يقول المرتبين . أفقدك بقيض المين الرهونة ، أو رضيت بقيضها ، فيجدوز المرتبين بمدد التصريح أن يقبضها فى المجلس أو بعد الافتراق ، والثانى كان يقيض المرتبين المدين بحضرة الراهس فيسكت ولا ينهاء ، وبهذا يكون القيض مصيحا لأن سكوته يدل على الاذن بالقبض ، وإذا قيض المرهون مع الإغلال بشرط من الشروط المسابقة كان القيض فاسدا فلا يلزم به المقد ، كما أذا كان المرهون مضغولا بحق الراهن ، أو كان مصالا يمكن حيازته وحده كالثمر على الشهر ، والزرع على الأرض ، أو كان مضاعا ، وكذلك أذا كان القابض فير عاقل فان قيضه لا يصحي، فهذه شروط لصحة القبض أيضا كما أنها شروط لهسة الرهسين ،

الشافعية ... قالوا: تنقسم شروط الرهن الى قسمين ،

المقسم الأول : شرط لزوم وهو تبض المرهون ، فاذا رهن دارا ولم يسطعها المرثين لم يلزم العقد ، فيصح للراهن أن يرجع فيه،

وأذا كانت المين الرهونة تحت يد الرتين قبل المقد ، سواه كان ذلك بلجازة ، أو اطرقه أو غصب ، أو غير ذلك غانها تكون مقبوضـــة له بعد العقد اذا مضى زمن يمكن قبضها فيه ، ويشترط لمسعة القبض أذن الراهن .

التسم الثاني: شروط السحة وهي أنواع:

النوع الأول ، يتعلق بالعقد : وهو أن لا يكون معلقا على شرط لا ينتضيه العقد هد هلول الدين غان هسدا بيطل الرهن ، أما اذا اشترط شرطا يقتضيه العقد كشرط تقتم الرقين على غيره من المغرماء في الاختصاص بالعين المرهونة غانه لا يضر .

الذوع الثانى : يتملق بالملقدين الراهن والمرتهن : وهو أهلية الملادين بأن يكون كل منهما بانما علقلا غير مصجور عليسه نملا يصبحرهن الصبى والمجنون والسنيه مطلقاء أو بالذن الولى ، على أنه يجوز للولى أن يتصرف في مال المحجور عليه بالرهن في حالتهن :

المالة الأولى : أن تكون ضرورة تدموه اللي المرهن ، كاحتياج المجهور طيه الهمام أو كمسسوة أو تعليم أو تنصدو ذلك ، بشرط أن لا يبجد اليلي وسيلة للإنغاق طيه سوي رهن مسئله او

المالة الثانية : أن يكون أن الرمن مسامة مالية تعرب عن المجهد عليه ؛ كتب ألما وجد منا تباع و أن شراتها ربع للمصوور طيه ولم يجد مالا يثيريها به مفيجه إله أن يرعن ملكة لشترى به حدم المن حرصا على فالسنة المجهد، عليه:

الغوم الثلاث : يتملق بالرهون وجسور أجسط في

· أولا : أن يكون الراهن ولاية على المرهوب بأن كلن ماله منمجور عليه وهو وابه أو . ه

يه وصيه ، أو كان مالا استماره هن شسخص ليرهنه في دينه ، ويشترط فى الاستمارة الذلك تلاتة شروط :

أحدها: أن يبين المستمير لن يرد أن يستمير منه جنس الدين وقدره ومسقته كان يقول له: أن دينسه الذي يريد أن يرهنها فيه عشرون جنيها مصرية ، أو انكليزية ، أو مائة ريال فضة مصرية أو غيرها .

ثانيها : أن يبين له أجل الدين أن كان بيمها أو لم يشترط شيئًا •

أن التّها ﴿ أَنْ يَدْكُرُ له الرّتِهن الذَى يريد أن يرهنها عده وليس أصاهب المارية أن يرجع بما يستمار أن يتكر له الرّتهن الذي المستمار أنها لله غلال المرتهن على الرّتهن ولا على المرتهن وعد ملول الأجل يطلب المرتبن دينه من المالكو الرّاهن مما ، وإذا بيعت المارية كان لصاحبها الذي بيعت به فقط وأن كان أقل من قيمتها ،

برع ثانيا: أن يكون الرهون عينسا فلا يصبح رمن سكنى السدار ونحوها من المنسافع التى ليست عينا وكذلك لا يصبح رهن الدين ابتداء عفاذا كان لشخص مائة جنيه دينا على آخر وكان مدينا مغيره بمائة جنيه فلنه لا يصبح أن يرهن المئة التى له فى المئة التى عليسه لأنها ليست عينا ء نمم يصبح رمن الدين دواما كما أذا رهن شخص عينا فى دين عليه غاتلفها المرتهن وهى عنده : فانها فى هذه المالة تكون مضمونة على المرتهن أن كانت مثليسة ، وبقيمتها أن كانت تدوية ، ويكون بدلها عنده مرهونا فى مقابل دينه ، فيصبح رهن الدين فى هسده المحالة الها نيس دينا من أول الأمر ، بل هو فى الاول رهن عين غلذا صح رهنه بعد أن ينقلب دينا ، غيس دينا أن لا تكون المين سريمة الفسادو الدين مؤجل الى أمد بعيد ، بعيث يلمق المين

المساد قبل مأول الأجل ، سواء اشترط عدم بيمها أو لم يشترط شيئًا ،

أما أذا أشترط بيمها قبسل أن يلحقها الفساد ، أو كانت لا تفسد قبل حلول الأجسل فانه يصح رهنها ، ومثال ما لا يصح رهنه: أن يرهن لدائله ثلجا فى نظير دين يهل موعده بعد نسور وشرط أن لا يبيع النلج ، أو لم يشترط شيئا فان الرهن فاسد الااذاأمكن مفظ النلج كل هذه المدة أما أذا رهن له ثلجا يمكن تجليفه وحقظه فانه يصح ، وعلى الراهن نفقة تجليفه

رابعا : أن تكون طاهرة ، فلا يصح رهن النجس على ما تقدم في البيم .

خامساً: أن يكون منتقما به انتقاما أشرعيا ولو فى المستقبل كالمهوان المستر ، فانه يصبح رحمه لتوقع به سنتقبلا ، وغير ذلك من الشروط المذكورة فى البيع ، فكل ما يصبح بيما ولا يصبح بيما ولا يصبح رهمها ، فلا يصبح أن يرهن منفعة هن أبرور ولكن يستح بيما ولا يصبح رهمها ، فلا يصبح أن يرهن منفعة هن أبرور ولكن يستح بيما كما تقدم ،

النوع الرابع : يتعلق بالرهون به (سبب الرهن ) واهو أربعة المور :

الأول : أن يكون دينا فال يصح الرهن بسبّ غير الدين كالمُصوبُ والمستمار وشعوهما قاذا باع أرضاه مصوبة فالايصنعان يرهن داره بسببها «وكذلكاذا استمار داية فانه لايصمح» أن يرهن ثوبا من أجلها لإنها ليست بدين الأن فلئدة الرهن أن يؤخذ منه في نظير الدين والمين
 مادامت موجودة قان اللازم ردها بنفسها

الثانى : أن يكون الدين ثابتسا فلا يصبح الرهن قبل ثبوته ، كما اذا رهنه داره على أن يقرضه مائة جنيه ، أو يرهن ساعته ف الأشياء التي يشتريها من حانوت الزيات ونهوه الن الثمن لم يثبت قبل أن يأخذها ،

أما اذا اشترى شيئًا بثمن مؤجل ورهن عينا مقابل الدين الذى لم يحل فى علسد البيع فانه جائز كان يقول له : بمتك أرض كذا بمئة جنيه ، وارتهنت مناك دارك فى ثمنها فيهول المسترى : اشتريت ورهنت ه

النائث: أن يكون الدين لازما في الحال أو في المآل ، هيمسح الرهن بسبب المنمن في مدة الخيار ، هنام المائل الشعن فل مدة الخيار واستلمها المشترى ولم يقيض البائم الشعن فان له أن يأخذ ، هنا مقابل ثمنها ، لأن النمن وإنام يكن دينا لازما في المال ولكنه لازم مالا الشرط الرابع : أن يكون الدين معلوما عينا وقدرا وصفة ، فلا يصح الرهن مع جهل شيء من ذلك •

الحنابلة ـــ قالوا : تتقسم شروط الرهن الى قسمين : شروط الزوم ، وشروط هــــحة، فأما القسم الأول وهو شروط اللزوم : فهو قبضه المرهون ، الذا قبض المرتين أزم الرهن ف حتى الراهن فليس له الرجوع بحد ذلك ، أما قبل القبض فانه لا يلــزم ويصح له أن يتصرف فيه كما يئساء حتى ان له أن يرهنه لشخص آخر ، ويكون ذلك ابطالا للرهن الأول وبو أذن الراهن للمرتهن في قبضه ولكنه لم يقبضه ، فأنه يصح له أن يتصرف فيه أيضا ، ونذلت لا بارم في حتى المرتهن مطلقا فله فسخه متى شاء ، لأنه هو الذي ينتفع به في هطط دينه وحده ، فان شاء أبقاه وان شاء فسخه ، والدليل على أنه لا يلزم ألا بعد القبض قسوله نه سالي ( فرهان مقبوضهة ) ، فالقبض شرط في لزومه ،

ويشترط فى صحة التبخى: أن ياذن له الراهن ، فان تبضيه من غير اذنه لم يسكن الرهن لازميا ومسيقة قبضه كمسيقة قبض البيع ، فان كان معقولا فيكون قبضه بنقسله كالمطى أو نفاوله كالنقسدين وان كان مكيالافيكون قبضه بكيله ، أو موزونا فبسوزته ، أو معوداً فبعده ، أو مذروعاً فيترجه «

أما ان كان غير منقول كمتسار من أرض ويناه وهبسجر ، وشعر طبي شجر ، وقدو عطى أرض فان كل ذلك يصحح رهنه ، ويكون قبضه بالتغلية بينه وبين مرتجد، وهو في هنائلا، واستدامة المقيض شيط في اللسنووم ، فان رد ، المرتجن المرض الراهزيا أوارة أو اعارة أو ايداح أو نحو ذلك زال أزومه وأسبح كانه فم يكن ، مقبوضة ، وفان أعادة الراهزيالي المرتجن المنافيات

ـــ أما أذا أنتزع المرهون من يد المرتمن بغير اختياره كأن اغتصبه الراهن منه ، أو سرق منه ، غان المقد بيقى على لزومه •

وأما شروط الصحة فهى أربعة أنواع :نوع يتطق بالعقد ، ونوع يتعلق بالمتعاقدين المراهن والمرتبن ، ونوع يتعلق بالمرهمون ، ونوع يتعلق بالمرهون بـــه .

النوع الأول: ما يتعلق بالمقد وهو: أن لا يكون المقد معلقا بشرط لا يقتضيه المقد كما تقدم في البيع ، النوع الثاني : ما يتعلق بالماهدين وهو: أن تتحقق الشروط السابقة في صحة بيعها فيمح الرهن معن يصح منه البيع ، فسلا يصح الرهن من سفيه ولا من مناس ولا من مجنون غير معيز على التقصيل المتقدم في السيس م

النوع الثالث: ما يتعلق بالرهون وهـوأمور : منها : أن تكون المين مملوكة الراهن بنفسها أو بمناهمها ، كأن يستأجر عينا من شخص ليرهنها في نظير دين عليه غانه يصح ، ومثل ذلك ما اذا استمار من شخص عيناليرهنها كذلك ، ولا يشترط أن يبين المدين للمؤجر والمدير قدر الدين الذي يرهنهما به ، وانما ينبغى بيانه ، وبيان المرتبى ، ومسده الرهن ، وجنس الرهن ، فاذا اشترط شيئامن ذلك وخالفه لم يصحح الرهن ،

ومنها أن يكون المرهون عينا فيصح رهن كل عين يجوز بيمها ، أما أذا لم يكن عينا فائه لا يصح رهنه كما لا يصح بيمه ، فلا يصح رهن المنافع ، فلو رهنه سكنى داره فى نظير دين عليه فائه لا يصح وكذلك لا يصح رهن المين النجسة وغير ذلك مما تقدم فى شرائط البيع ، النوع الرابع : ما يتملق بالمرهون به أعنى سبب الرهن ، وكل دين واجب أو مآله الني الوجوب ، كالثمن فى مدة الكيار ، فساذا بساع لشخص عينسا على أن يكون لأحدهما الكيار ، فائه يصح المنافق والكيب المنافق الكيار ، فو الكيب المنافق من المنافق الكيار ، فو الكيب بعد مضى مدة الكيار ، ومشل ذلك الأعيان المضمونة ، فائه يصحح أن يرهنه داره ونحوها عليها كالمعاون عائمة ومثلها المارية ، فاذا استمار شخص من آخس شيئاً فائه يصحح أن يرهنه عتى بستلمها ومثلها المارية ، فاذا استمار شخص من آخس شيئاً فائه يصحح أن يرهنه عين المارة على المارة على المارة من المرهون فالبحرة من المورن في المارة ، ويصحح أن يأخذ الرمن على المارة من نظيم ، حين اذا المبين الدارة مان المرون فالمارة في بيم المرهون ويستأجر منه من يممله ، في الخارة ، عماؤه ، الماساك من التأمينات التي يدفعها المصال حتى لا يهملوا في الحادة ، واحدها المسال حتى لا يهملوا في الحادة ، واحدها المصال حتى لا إدادة المعالى م

ويصح رض الأنساء التى تفسد بسرعة كالمفسر والفواكه الرطبة ونحو ذلك ، فان كان تجديفها حدثنا كالبلح والمغب فان الراهن يلزم بتجديفها وتبقى حتى يحل أجل الدين ، وان لهم يمكن تجديفها وبداؤها كالبطيخ والثلج ،فان اشترط المرتهن بيمه فمانه ببيمه ويجمل ح

## مهصت الانتضاع

#### بالرهبون

شمسرة المرهون وما ينتج منه سسواءكان أرضسا زراعية ، أو دارا يمكن استفلالها أو حيوانا ، على تكون المراهن أو المرتهن ؟ في ذلك تفصيل المذاهب(١) •

= ثمنه رهنا ، وأن لم بشترط بيمه ورضى الراهن ببيمه غذاك ، وأن لم يرض أمر الهاكم ببيمه ، وأذا شرط عدم بيمه في العقد بطال الشرط ،

ويصحح رهن المشدع للشريك وللاهنبي عنساذا كان شربكا لآخر في دار وله عليه دين ، هان له أن يرهنه نصيبه في الدار مقابل دينه، كما يدح أن يرهن نصيبه المشاع للاجنبي ، وكذلك يصحح أن يرهن بعض نصيبه ، ثم انكان المرهون مما لا ينقل كالمقار لمان هبضه يكون بأن يخلى الراهن بين المرهون وبين المرتهن وان لم يحضر الشريك ، وان كان مصا ينقل هان اتفق المرتهن وشريكه على أن بيقي في يحد أحدهما هذاك ، والا جمله الماكم في يحد أمين : ولندنكم أن يؤجره عليهما اذا كان في ذلك مصلحة ويصحح رهن المبيع تبل تبضه اذا كان غير مكيل أو موزون أو معدود أو مذروع ، غاذا اشترى دارا ولم يستلمها مان له رهنها لمنير الباشع ، كما يجوز رهنها للبستشع ولو في ثمنها ، لأن الثمن دين في ذمة المشترى و المعرم ملك له فيصحح أن يرهنه ،

 (١) المالكية ـــ تفاخرا : شمــرة المرهون وما ينتج منه من حقوق الراهن ، فهي له ما لم يشــترط المرتهن ذلك فانهــا تكون له بثلاثة شروط :

الشرط الثاني : أن يشترط المرتهن النتين المنفعة له ، فان تطوع بها الراهن له لا يصح لسه أخذها .

الشرط الثالث: أن تكون مدة المفصة التي يشترطها ممينة ، غاذا كانت مجهولة غانه السيط و غذا تحققت هذه الشروط الثلاثة منح للعرتين أن يستولى على منفعة المزهون ويأخذها له ، أما أذا كان بسبب القرض فانه لا يصبح له أن يأخذ المنهمة على أى حال ، سواء اشترطها أو لم يشترطها أو لم يأبلها له الراهن أو لم يبحها ، هين مدتها أو لم يعينها ، وذلك لأنه يكون قرضا جسر نفعا المعقر فيكون ربا حراما ،

ولا يازم من كون المتمسة الراهن الويتمنية، في المرهود ؟ أو يكون الرهود تحت يده كله ، فان الرهود تحت يده كله ، فان الرهود تحت يسد المرهود ولكنه يبطئ منفحت المراجع، إذا الم يشتينها المساورة المن المرهود المنافية والمؤرجة والكناس المراجعة المنافرة ا

أما أذا كان الرهن يمكن نقسله كأدوات الفراش غان مجرد الآذن باجارتها لا يبطل
 الرهن ، بل لابد في بطائته من تأجيره بالفط ، وكذلك أذا أذن الراهن المرتهن في بيع الرهن
 وسلمه له ، غان الرهن يبطل بذلك ويبقى دينسه بلا رهن .

الشافسية \_ قالوا: الراهن هو صاحب الحق فى منفسة المرهون ، على أن المرهون يكون تحت يد المرتين ولا ترفع يده عنده الاعتد الانتفاع بالمرهون ، فقرد المين المرهونة للراهن مدة الانتفاع ان لم يمكن استثمارها وهى تحت يد المرتين ، ثم اذا لم يأتمن، المرتين المراهن على اصادة المرهون اليه يشهد عليسه ،

ويجوز الراهن أن ينتفع بكل ما لا ينقص المين المرهونة كسكنى الدار ، وركوب الدارة بنون أفن الرتهن ، والى ذلك يشير المديث المحيح « الظهـر يركب بنفقته أذا كـار مرهونا » ه

وليس للراهن أن يبنى على الأرض المرهونة أو يغرس هبها أشجارا فاذا عمل ذلك لم يلزم بهدم البناء ولا بقلم الأشجار قبسل حلول الدين غان كان البناء أو الشجو يضر بثمن الأرض غلا تفي بالدين فانه يلزم بنز الله و: لا غسلا ، ولا بدخل الشجو ولا البناء أو الشجو أن الرهن لأنه طراً بعد المقسد ،

أما التصرف الذي ينقص قيمة المرهون فاته لا يصح الا باذن المرتهن : قسلا يصح المراهن أن يقربر المرهون بعسد قبضه مسدة مريد على عدة الرهن ، أما اذا 15 ت الاجارة تنتهى عند حلول الدين أو قبله فانه يصح لأن ذلك لا يضر المرتهن ، أما اذا أذن المرتهن فانه يصح ، وللموتهن الرجوع عن الاذن قبل أن يتصرف الراهن ، واذا رجم ولم يعلم المراهن برجوعه وتصرف بطل تصرفه ،

واذا اشترط الرتين أن تكون منفسة الرهون له في عقد الرهن غان المقد يفسد علم الماض والمنتفرة المنتفرة المنتفرة المستسد صحيح و وعلى كل حسال غلا يحل الرامن وقيسة والمنتفرة المستمرة المقدد و أما أذا أياح الرامن المرتون منتمة المعين التي يردد رهنها قبل المقد علمه المعين التي يردد رهنها قبل المقد علمه يصسله الانتفاع بها بمسد المقد و كما أذا أصاله على القين التي يردد رهنها قبل المقد علمه لقرض بم عقد معه قرضا بعد ذلك غانه بمسمو و

ثم أن الزيادة التي تتعلق بالمرهون تقسم ألى متصلة ومنفصلة ، فان كالت وتفصلة غلا تدخس ف المرهون كالبيض والتحر والولسد ألفضل .

أمة أذا رهن له دابة حلملا ولم تلسد عند بيعها لسداد الرهن غانها تبساع بحملها ويكون الولد تابعا لأنه متصل ، وكذلك أو ولدين فأنه بياع تبعسا على الصحيح • لهما لو حملت بعد الرهن غانه لا يكون داخسلا في المرهون على الأكلم • ومثله الزيادة المتصلة كالسعن وكبر. الدابسة والمصيح غانه يدخل في المرهون تبعسا •

أما اذا أذنه في بيمه ولم يسلمه له وادعى أنه أذنه في بيمه الأن بيمه يهير من بقلته ،

قانه يطف على ذلك ويبقى ثمنه رهنا الكجل أن لم يأت الرامن برمن كالأول و وكذلك بيطل الرمن الرمن الرامن الرامن أو لفي الرامن باذنه أن لم يشترط رده اليه قبل مفي أيل الدين فأن اشترط ذلك فأن أعارة المرهن لا تبطل الرمن و ومثل الشرط العرف ء فساذا كان العرف جاريا على المستمير يرد العارية قبل مفي أجد الرمن فأنه لا يبطل بالاعارة و وكذلك يبطلل الرمن باهدته لرامن باختيار المرتين ، فأذا تصرف فيه أذراهن ببيع ونحوه مستح تصرفه و أما أذا لم يتعمرف فيه فأن للمرتهن أن يأخذه ثانيا بعدد أن يطف أنه جامل بأن ذلك نقض لنرهن و

عامل بأن ذلك نقض لنرهن و

المستحدد عمر المرامن المرامن المرامن المرتهن أن يأخذه ثانيا بعدد أن يحلف أنه المرامن بنا في المرامن المرامن المرامن المرامن المرامن و المحلول بالرمن و المرامن المرامن المرامن المرامن المرامن المرامن المرامن و المرامن المرامن

هذا ، واعلم أن الزبادة المتعلقة بالمرهون أن كانت منفسلة كاللبن والسمن والزبد وصل النمو والبيض وأبيرة الدار ونحوهما فهي للراهن ، ولا تدخل في الرهون الا بالشرط وقد عرف، ما يصح بلمرتهن الانتفاع به منهاوما لا يصحح ، وأما الزيادة المتصلة كالجنين في بن الدابة سواء حملت به ونت الرهن أوبعده ، وفسيل النضل ( وهو ولد النضلة المسحق بها ) مننه يندرج في المرهون تبعا وأما المدوف على ظهر المنسم عانه أذا كان تاما غانه يندرج في المرهون ، لأن تراكه طور ظهره ابعد تعامه من غير جز دليل على أن المتصود رهنسه مع المناسم ، أما أذا كان ننتصا لا يمكن جزء عانه يكون كانزيادة المنطسلة الما يتبع المهون ، غلاراهن جزء مدوماته من المناسم ، أما الما كان بنتماله هو

المنفية سقادوا : لا يجوز للراهن أن يتنفع مالم هون بأى وجه من الوجوم الا باذن المربع : غلا يصبح له أن يستخدم دابة ولايسكن دارا يلا يؤجرها ولا يلبس ثربا ولا المربع : غلا يصبح له أن يستمال ألم هون يمثر شية مناها مادامت مرهونة الا بلذن المرتهن ، ولا فرق بين أن يكون استمال ألم هون منذسا لتيه به أو لا ، غاذا أذنه المرتهن مانه يصبح ، على أن منانع المرهون وشعرته الماشئة منه مسل حقوق الراهن ، مما يتولد من المرهون كالدود والثمر واللبن والديش والصود وا الرقسود ذاك فهو من حقوق الراهن ، عاما يتولد من المرهون كالدود الثمر واللبن والمدود وا الرقسود ذاك فهو من حقوق الراهن ، عاذا بقى الى فكاك الدين هست بقسط من الدين ،

أما أذا طلك قبل ذلك فسلا يعتسب منتشى، عبد يعتبر كامد لم يكن و أما من ذن بدلا عم منفعة كأجرة لدابة المرهزة تنفه ليسرمن حقوق الراهن و أما المرتهن فان في جواز التعام بالمرهن بالذن الراهن خلانا: فيصفهم يتول . و يحل الانتفاع بالمرهن و و دد دن الراهن على المرتهن فان في جواز الراهن بسواء كان سبب الدين بيما في قرضا لأنه يستوف دينه كاملا و فتبتى له المنفعة زياد بدون متابل و وهذا هو عين الربسا عولكن الأكثر، على أنه يجسوز انتفاع المرتهن بالمرهن أذا أفته الراهن بشرط أن لا يشترط في المحدد الأنه أذا شرطه يكون الرفسا بالمرهن المراهن بشرط أن لا يشترط في المحدد المناهن المرتبط بالمراهن مناه المرتبط عنه المراهن متولود المرتبط المراهن المراهن المرتبط عنه المرتبط ا

انه بهاك بالدين -

واذا تصرف الراهن في المرهون بالبيسمبدون اذن المرتهن غان بيمه لا ينفذ الا اذا قضاء دينه ، وإذا لم يجسز المرتهن البيسمقانه لا يملك فسخ البيسم مل يبقى موقوها ، ويكون للمشترى الشيار بين أن يعمبر الى فكاك الرهن ، وبين أن يرفع الأمر للقاضى ليفسح البيسم ، وله حتى المفيار سواء كان عالما بأنسه مرهون قبل أن يشتريه أو لا على الفضيهم ،

وكذلك أذا باعه بالرتين بدون أذن ألرأهن ، فأن أجازه ألراهن نفذ والا فسلا ، ونه وكذلك أذا باعه بالرتين بدون أذن ألرأهن ، فأن أجازه ألراهن نفذ والا فسلا ، ونه الرئين بدون أذن الراهن المرتين بدون أذن الراهن المرتين في بيسم المرهن يبتى ثمنه مرهونا بدله ، سواء تبنى المقومين المشترى أو لا لقيامه مقسام ألمين ، والثمن وأن كان لا يصبح رهنه ابتداء لأنه دين والدين لا يصمح رهنه كما تقدم ، ولكته يصبح في هذه المالة ، لأنه لم يرهن الدين ابتداء ، والما يبطل بذلك ، وإنها يبطل مناه وأنه يبطل بذلك ، وإنها يبطل غمان المرتين لأنه ضاءن للمرهون المراهن باعارتك له ماذا رد للراهن وهلك عنسده لا يكون المرتين هناك عنسده لا يكون المرتين هناك عند المرتاد عنه ، فسلا يسقط شيء ماذا من دينه بهلاكه ،

فاذا أعاده الراهن للمرتهن ثانيا عسادضمانه عليه ، وللمرتهن أن بيسترده الى يده ، فاذا مات الراهن تبل رجوع المرهون للعرتهن، كان المرتهن أحق به من سائر أرباب الدين الأخرى لأن عقد الرهن باق ، وتسمية رد المرهون للراهن اعسارة فيها تسامح ، لأن الاعارة تعليك المنامم بلا عوض ، والمرتهن لم يملكهاغسيره ،

ولكن للا يترتب طى رد الأرفون للراهن ما يترتب على الاعارة من عدم الضمان ، ومن للاعارة من عدم الضمان ، ومن بواز استردادها أشبه الاعارة فسمى اعدادة و ومثل المارية في هذه الأحكام ، الوديمة ، الا أذا أذن الراهن المرتهن في أن يودع المرهون انسانا غانه اذا هلك المرهون مند من أودع عنده غانه يملك بالدين ء ففيه فرق بين الوديمة والعلرية في حالة ما أذا أودع عند أجبى باذن و وحاصل هذا المقالم : أن جملة ما يقع من التصرفات في المرهون سنة : أنجملة ما يقع من التصرفات في المرهون سنة :

ثانيها - الوديمة وقد عرفت عكمها .

" ثالثها : الرهن وهو مبطل الرهن ، فساذا أذن الراهن للمرتهن في أن يرهن المهن المرهومة لغيره ثانيا بطسل عقد الرهن الأول ، وكذلك أذن المرتهن الراهن في ذلك .

الإجاء الإجارة ولهما حالتان:

أَ اللَّهَالَةَ الْأَوْلُونَ : أَن يَكُونَ السَّتَأَجِرَ هَــوَ الرَّاهِنَ ، كما أَذَا رَهِنَ مَمَعَدُ لَمُقَالِمَ هَدَانَا ثَمُ السَّلَةِ ، وأَن المُرهَــون يكون السَّلَةِ ، وأن المُرهَــون يكون كالمُجارة تكون باطلة ، وأن المُرهَــون يكون كالسَّبِّةِ اللهُ وَمَا اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّ

الحفالة الثانية: أن يكون المستأجر هو المرتين وجدد استلام المرهون بالاجارة ، أو يكون المستأجر أجبارا المستأجر أجبارا المستأجر أجبارا المستأجر أجبارا المستأجر أجبارا المستأجر المستأجر المستأجر أجبارا المستحد منهما أذا كلنت الإجارة منهما لأجنبي ، ولا يمود ألمرهون مرهوما الا بمعد جسديد ،

خامسها: البيسم وقد عرقت حكمه .

سلدسها : العبة وهي مثل البيع ، فساذا أذن الراهن الرتين في أن يهب المرهن بطل الرهن ، ولا يبطل بموت الراهن ولا المرتين ولا بموتهما ويبقى المرهن عد الورثة على هـ الله ه

المتنابلة ــ تنالوا : المرهون أما أن يكون حيوانا يركب ويملب ، أو يكون غير حيوان ، قان كان محلوبا أو مركوبا فللمرتهن أن ينتفع بركوبه ولبنه بغير اذن الراهن نظير الانفاق طيه ، وطيه أن يتحرى المحل في ذلك ،

أما أن كان الرهون غير مركوب ومطوب قائه يجوز للمرتهن أن ينتفع بالرهون باذن الراهن مجانا بدون عوض ما لم يكن سبب الرهن ترضنا ، فأنه لا يحل للمرتهن الانتهام به ولو باذن الراهن •

وكذلك لا يصح المراهن أن يتصرف في المرهون بدون اذن المرتهون و قسالا يصح له أن ينتهم به في يهمله وقفا ، أو يمهم له في يهم به في يهمله وقفا ، أو يمهم له أن ينتهم به في السكتي والاجارة والاعارة وغير ذلك بشيرضا المرتهن موكذلك لا يملك المرتهن شيئا من ذلك بغير رضا المراهن فاذا لم يتفقا تمطلت منافع المرهن ، فان كان دارا أغلقت، وان كان أرضا تمطلت منفعتها حتى يفال الرض وفسالا يصح أن ينفود أهدهما بالتصرف و

وما يتولد من المرهون سواء كان متصلابه أو منفصلا عنه كاللبن والبيض والصوف ، وما يسقط من الليف والسمف والمراجين ءوما قطع من الشجر من حفل وانتاض.الدار كل ذلك يكون رهنا في يسد المرتهن ، أو وكيله أو من انتقاطيه ، غيباع مع الأصل اذا بيع ، فان كان مما لا يمكن بقاؤه فانه يباع ويوهل ثعنه برهنا كما تقدم ، «

ويصبح أن يأذن الراهن في بيع المهونوهو على ثلاث مسهول

الصورة الأولى ؛ أن يأذنه تبسل علون الدين مع اشار اطبطه الذن وهنا ، في هذه المالة يصبح البيسم والشرط ٠

والممورة الثلثية : أن يأثنه في بيمه بمردهان بجمازه عن الدين ، وفي هذه العالم بسمح البيع ويلفذ من ثمنه قيمسة ما حل من المين ويباقي العالق وعندا أن شرما ذلك ،

الميم وينه في من معه المستحدة ما البيخ المتناولة المهدمية الدين وحودان يشترط شيئانه المدورة الثلقة : أن يأتنه بالبيخ البنتان الفرائد المهدمية الموادية وحودان يشترط شيئانه ول هذه المالة يبطل الرخودوينفك البيخ عرائية مجيدة البنت بالرخونية .

## مسلمث القسر ض تعریفیست

القرض بقتح القلف وقد تكسر ء وأمنه في اللغة : القطع ، فسمى المسال الذي تعطيه لف " م " تأماه منه قرضا لأنه قط " ... مانان أما الاستقراض قو حو طاب القسسرش ، يقال : أستقرض منه : أو طلب منه القرض فاقرضه و وأما المقارضة و القراض . بكسر الماف ... فهم بممنى وأحد وهسو أن يعطى شخص لأخسر مالا لينجر فيه على أن يكون الربع بينهما على ما شرطا ، وأما معنى القرض في المطلاح الفقهاء فان فيسه نعصيلا في المنافرية القرض في المسلاح الفقهاء فان فيسه نعصيلا في المنافرية المنافرة ال

(١) المالكية ـ تالوا : معنى القرض فى الاصطلاح ، هو أن يدفع شخص الآخر شبئا له تلهة ... تله بمعض التفضيل بحيث لا بقتضى ذلك الدهم جواز عارية لا تحل ، على أن يأخذ عيضا متطقا بالذمة أصلا ، بشرط أن لا يكون ذلك الموض مطالفا لما دفعه • فقيفه ما له تلهم ماليه ، فرج به ما ليس كذلك ، دخصا أذا أعطاء قطمة تسار لبوتد بها حماً ، ونحو ذلك مما جرت العادة بأن يتبادله الغاس من الأمور اتافهة غانه لا يكون قرضا ، لأنه ليس له تيمة مالية • وقوله بمعض التنفيل ، معناه أن تكون منفمة القرض عائدة على المتترض فقط ، غرج به عقد الربا لأنه قرض فى نظر عبد الهبية مود على المقرض • وقوله : لا يعتضى ترضا • وقوله على أن يأغذ عوضه ، غرج به الهبية بلا عوض • وغرج بقوله بشرط أن لا يكون الموض مخالفا للمسلم فيهه • السملم والمرك ، فان عقد السلم يقتضى أن يكون رأس مال السلم مخالفا للمسلم فيهه •

وكذلك الصرف فان "هد البدلان مظالف للاخر ، وقوله كجائر ، غرج به المبادلة المثاية كان يأخذ منه أردب تمح ويعطيه مثله في المال فان هذا لا يسمى قرضا بل مبادلة ، ويصح القرض ف كل ما يصح أن يسلم فيه ، سواءكان عرض تجارة أو حيوانا أو مثليا ،

المنفية ــ تاأوا : القرض : هو ما تعطيه من مال مثلى لتتقاضى مثله ، فيشترط في القرض أن يكون مثليا ، وهد المثلى : هو الذي لا تتفاوت آهاده تفاوتا تشتلف به القيمة ، وذلك كالمكيلات والمعدودات المتفاربة كالبيض والبهوز والشامى ( عن الجمل ) والموزونات ، أما ليس مثليا كالمدوان والمعلب والمقار ونحوه مها يقدر بالقيمة غاله لا يصحح قرضه ، ومثله المعدودات المتفاوتة تفاوتا تفتلف به القيمة كالبطيخ والرمان ومعوهما مماتقدم في السلمة انه لا يصحح قرضها ، غاذا اقترض شيئا هن ذلك وقسح القرض غاسدا ولكنه يملك بالقيض مثلا : أذا المقرض جملا ثم قبضه غانه يملكه ، ولكن لا يصاد له لن ينتفع به على أي وجمه ، غاذا باعد قان بيمه يقع صحيحاً مقرأ الملك ولكنه بأشم، بقلك، إلى المقاند يهوم غسفه ، هانا بعد مان النسخ فقد غمل ما يتساق الواجب غيلتم، يقلكه ،

## أحكام تتملق بالقرض

## يتماق بالقرض أحسكام مفصلة أمالذاهب (١) •

الشائمية \_ قالوا : القرض بطلق شرعابهمنى الشيء المترض بفتح الراه ، فهو اسم مفعول ، ومنه قوله تمالى : ؟؟ من قا الذي يقوض الله قرضا عيضاً » فان الترض هنا ممناه القرض مناه القرض مناه القرض الموسوف بكونه حسنا ، ويطلق طى المسدر بمعنى الاقراض ، ويسمى القرض سلقا ، وهو : تعليك الشيء على أن يرد مثله ، فصا جرت به المادة فى زماننا من دفسع « المتوفى على الأمور له ماهب الفرح فى يده أو يسد من أذنه كأرباب العرف يكون قرضا ، لأنه تعليك المسادة فى ذلك على أن يرد مثله ، وقال بعضهم يقول : يبط لهادة فى ذلك ه

العنابلة ـــ تنالوا : القرض : دفع مسال أن ينتقع به ويرد بدله ، وهو نوع من السلف لانتفاع المقترض بالشيء الذي يقترضه ، وهوعقد لازم اذا قبضه المقترض ، فليس للمقرض الرجوع هيـــه لكونه أزال ملكه بعوض سياخذه .

أَمَّا المتترض فليس بلازم في هنه ، فله أن يعدل عن القرض كما هـو ظاهر •

(۱) الحنفية ـــ قالوز : يتملق بالقرض أحكام ، منها أنه مضمون بمثله ، فاذا اقترض مكلم كلم حميلا كلم و فضلك و رخصه ، وكذلك الممل كلم على المنفو بيون ، فاذا اقترض فلوسا « قروشا رائجة » ثم بطلت الماملة بها غانه الماملة بها غانه لا يلزم الا بسرد مثلها ، وكذلك اذا اقترض عشرين رطسلا من اللهسم وكان سعر الرطل لممسة قروش ثم نزل السعر الى قرشين ، غائه لا يلزم الا بسرد المشرين رطلا ، وكذلك اذا اقترض خبزا غانه لا يلزم الا بسرد المدد الذي أغذه أو بوزنه قالخبز يصح قرضه عدا

ومنها: أن التوكيل يصح فى الترض وفى تبضه كأن يتول شخص لآخر: أترضفى كذا ، ثم يوكل عنه من يقبض له ، أما الاستقراض وحسو : طلب القرض فسلا يصح التوكيل ثم يوكل عنه من يقبض له ، أما الاستقراض وحسو : طلب القرض فسلا يضح التوكيل فيه ، هذا وكل شخص الخسر فى أن يذهب الى هلان ويستقرض له منه شيئًا هانه لا يكون وكيلا عنه فى ذلك ، هذا استقرض المساور وقبض وقال دفعت ما قبضته الى الذى أهرنى وجهد الآمر ، علن المسال يكون طبى الأمور ، ولا شىء على الآمر الآنه ليس وكيلا له ، وتصح الرسالة فى الاستقراض كان يرسل رسولا الى هلان المستقرض له منه ، ه فان ذهب الرسول . هلان ذهب الرسول . هلان ذهب الرسول .

أما أذًا قال : أقرضتن كذا وأشاف القرض لنفسه فأعطاء غان المسأل يكون له ، وله أن يعتمه من المرسل ، وقد تقدم شيء من تراك في نفيانك اليغيف. •

ومنها : أنه يكره أن يقرض شخص لآخر شيئًا في نظير منعمة ، ولكن معل ذلك اذا عد

وهن خلك ما اذا طلب شخص من آخر أن يترضه مالا فقال له: اشتر منى هذا الثوب بمشرين فاشتراه ثم باعبه الشخص غير الذي اشتراه منب بعشرة ، وهذا باعبه المساهبه بالمشرة فأغذها وأعطاها للمشترى الأول فأغذها ، وبقى عليه دين المشرين ، ويسمى هذا بيسم المية بكسر المين ، فقال بعضهم : انه جسائز ، وقال بعضهم : انه مكروه ،

ومنها : أنه لا يجوز أن يترض ألمبي المجور عليه • فاذا أترضه فأشاع المبي ما أهذه فقد ضاع على صلحبه ؛ أما اذا كان المبي غير معجور عليه بأن كان مأذونا بالتصرف فانه يمح أن يقرضة ، لأنه يكون ف هكم البسالغ ، وبعضهم يقول : ان السبي بالتصرف فانه يمح أن يقرضة ، لأنه يكون عليه ضمانه ، أما اذا هلك بنفسه فسلا ضمان طيه اتفاقا ، ومثل الصبي في ذلك المتوه ،

الشافعية \_ قالوا : يتعلق بالقرض أحكام :

أولا : أركانه كأركان البيع غلابد فيههن أن يكون الشيء المقرض معلوم القهدر و وكذلك لابد فيه من الإيجاب والقبول كالبيع ، والايجاب تسارة بكون صريحا ، وتسارة يكون كتابة ، فالمربع كان يقول : أقرضتك هذا الشيء أو سطفتك ، ومثله ما اذا قال : ملكت هذا الشيء بمثله ، أو حالكاية كان يقول : غسذهذا الشيء بمثله ، أو على أن ترد بدله ، أو خذه ورد بدله ، أو العرفه في هواشجك وردبدله ، ولا يلزم الايجلب والقبول في القرض المحكمي ، وذلك كما اذا وجد دابة لقطة فأنفق عليها ، فان الانفلق عليها له حكم قرض صلحها وهذا لا يشترط فيه القبول ولا الايجساب ،

ثانيا : أنه يشترط المقرض بكسر الراءأن يكون أهسالا للتبرع ، فسلا يصبح الوالى ال يقدر مسال المحبور الذي له عليه ولايةبلا ضرورة ، كان يفلف الوالى على مسال المحبور عليه المحبور عليه من الضياع نها ونحو ذلك ويلكن المقاضى أن يقرض مسال المحبور عليه بدون ضرورة أن كان المقترض أسينا موسرا ، وكذلك يشترط أن يكون المقرض مفتاراً ، فسلا يصبح قرض المكره كسائر عقودة ، أما المقترض غانه يشترط قيه أن يكون الهسلال المصلملة بأن يكون بالما علال غير المصبور عليه ،

= ثالثا : يشترط في الشيء المقرض أن يحكون مما يصح قربه السلم اذا كان موصوفا في الذمة ، كأقرضتك جملي الموصوف بكذا ، انما يشترط أن يقبضه المقترض حالا ، فلا يصنبح أن يؤخر قبضه زمنا على أنه لا يشترط فاللجلس بل يصمح ولو تفرقما • أما المفدين كهذا الجمل الحاضر مانه لا يشترط ميه القبض حالا • لأنه أقوى من الومسوف في الذمة فيصح تأخير قبضه ، وقد عرفت في السلم أن المين لا يصح فيه السلم ولكن يصح قرضه ، وخرج يقول مما يمسح فيه المسلم الخ ،الموصوف في الذمة الذي لا يصح فيه السلم . نحو الدابة الحامل فانه لا يصح قرضها ، كمالا أن تكون مسلما فيها ، وانمسا اشترط في القرض أن يكون الشيء القرض مما يصمعنيه السلم ، لأن ما لا يصح فيه السلم ، لا ينضبط أو يندر وجوده فيتعدر رد مثله ، ويستثنى من ذلك الخبر فانه لا يجوز السلم فيه ، ولكن يجوز الراضه وزنا لمعوم الماجة اليه ، وبعضهم يتول : يجوز الراضه صدا أو وزدا ، وكذلك يستثنى قرض نصف عنسار شائع كنصف دار غانه لا يصبح السلم فيه ، ولكن يصح اقراضه ، وذلك لأن المللوب فالقرض أن يكون الشيء القرض بفتح الراء منسل يمكن رده للمقرض بكسر الراء ونصف الدار الشائع يقابله النصف الآخر وهو مثله. تماماً ، فيصح في هذه المثالة أن يرد المتترش، من النصف الآخر المعترض وهو مثلة ما أفرضه تماما ، وانما لم يصح السلم فيه لأنه شادر الوجود اذ لا يوجد له مثل الا نصفه الثاني ، هلو نفـــذ يتحذر وجود مثل قلا يصح السلم لذلك · أما ثاثاً العتـــار أو كل العاتـــار هـــلاً يصح قرضه كما لا يصح السلم فيه لمستم وجود المسل هيئلذ ، ولا يقسال : أنه يمسح أن يقرض ثاثي المقار أو كل المقار ويدفع بدله من عقسسار كشر ، أذ لا يازم أن يرد في صورته ومعناه ، بل يكفى في المعرض أن يكون نظيره في عقار الفسر ، لأن ذلك قد يترته عطيه نزاع ، قان القرض قد لا يرتفى الا بود مثله الصورى ، ولا يقبل رد نظيره من عقار النصو ، وظاهر هذا أن المترش لاا رض بذلك اجداءةانه يصح ٠

ومن ذلك يتضمع أنه يجوز قرض ما لهمشال ، وما له تيمسة ، غاما الخان نسان على المقترض الله المسان على المقترض المسان من المقترض المقترض المسان المقترض المساقيم المساقيم

وأما القيمى قان على المتعرض أن يردمتك صورة تصاباذا المترض جمالا عان الملليب أن يرد جملا مثل الم المرب أن المرب أن يرد فيسمبقرة • نحم يصبح أن يرده أحسن أو أكبر أن فان النبي من المرب المر

سهيرد ذهبا ، فلو ورد زيادة بلا شرط فصن لما في المحديث السابق ، أما اذا شرط أنه لا يقوضه الا برهن ، أو كفول أو أشهاد فانه لا يصح ، لأن هذا الشرط من مقتضى المقد كما تقدم ، وحاصل ذلك : أن الشرط في القرض ينقسم الى ثلاثة أقسام :

الأول: أن يجر نفعا للمقرض ، وفي هذه الحالة يكون فاسدا مفسدا للمقر .

الثانى : أن يجسر نفما للمقترض كأريشترط المقترض أن يرد رديث وقسد أغيز جيداً ، وفي هذه المالة يكون الشرط فاسداوالعقسد صحيح .

النائد، أن يكون اللوثوق ، كطلب رهن وكديل وهو مستوح نلفذ ، وحل ذلك كله اذا وتلح المنائد، أن يكون اللوثوق ، كلب رهو مستوح نلفذ ، وحل ذلك كله اذا وتلح المنطب المتداولات المنافذ ، ويصح أن نذكر هنا عيلة مخلصة من الربا وهي أنه اذا أراد أن يقترض شخص مالا من آخر منافذ على المترض أن يبيمه سلمة بثمن زائد على قيمتها ثمر يشتريها منه بأتل مما باعها ويمثيه النمن ، فتحصل له الزيادة التي يريدها ولا تكون ربنا ، مثال ذلك : أن يبيمه مائة أردب من القمع بسعر الأردب جنيهين وهو يسساوى جنيها وضعة المناوضة من البرا ،

المالكية \_ قالوا : يتعلق بالقرض الحكام :

منها : أن كل ما يقبل جنسه السلم يصلح قرضه كالمكيل والموزون والمحدود ، فان جنس كل واحد منها يقبل والموزون والمحدود ، فان جنس كل واحده منها يقبل السلم ، فالقمح مثلا يقبل السلم لكونه مكيلا ، واللحم كذك وان كان قد يمتنم فيه السلم أحبانا ، ولا يمتنم به القرض ، كما اذا كانت آلة الكيل أو الوزن مجبولة فأنه لا يمسلم عليه السلم ، ويصح فيه القرض ، مشيلا : أذا أقرضه قمصا كاله له بصفيحة أو جردل أو تطمعة على أن يسرد له مثله بالصفيحة أو الجردل أو القمعة فسانه يصبح في المسلم ،

 أما في السلم غانه لا يصبح الا باكة الكيب المعروفة بين النساس ، وآلة الوزن المصروفة بين الناس أيضه ( كالكيلة والربع والقدح ) والوظل والأوقية المعلومة .

وكذلك يصح قرض الحيدوان وعروض التجارة لأنه يصح السلم في جنسهما فيصح هرضهما كما تقدم .

ومنها : أنه يعرم على العرض أن يأشد هدية من المتنوض الا اذا كانت له عادة بذلك من قبل ، أو طرأ ما يدعو للهدية كمساهر قونحوها ، أما المهدية لأجل الدين فهى تحرم ظاهرة وياملنا فإن كانت لجورد التواد والتعاب فانها تصمل باطنها ولكن لا يقرما القائمي شاهدة ا

وكذلك يُتحرَّم أنْ يشترط في التورَّف شرطاييجسر منفحة ، كان يشترط في يهاهذ سسليما ويعلمه ضعيفاً: فالانمية نح إن يترضه بقرة لا تقدموى على العرب فم يشترط أن ياشدذ يعلم بعرة تقدر عليه ، أو يقرضه قمصة فلتابضرط في ياكفه يطيفة « ومنها: أن القرض يملكه المقترض بمجرد المقد كالصدقة والعبة والمارية ، هاذا قبضه المقترض غلا يخلو . اما أن يكون له أجـل مضروب أو لا ، فان له أجـل مضروب أو لا ، فان له أجـل عضروب أنه المجل مرده عند حلول الأجل وان لم ينتج به انتفاع أمثاله عادة ، وان لم يكن له أجـل مضروب فلا يخلو : اما أن تكون العادة أن يردمثل مذا القرض في وقت مضصوص كمـا اذا المترض قمحا والعادة أن يرد مثله بعد حصاد القصح ، وأما أن لا يكون في ذلك عادة ، فان كانت في ذلك عادة أنه يمل بهـا كما يممل بانتفاء الأجل ، فيلزم بالرد في الوقت الذي جرت به المادة ، وان لم تكن فيه عادة فانه لا يأزم برده الا اذا انتقع به الانتفاع الذي جرت به عادة أمثاله .

ويجوز للمقرض أن يرد مثل الذي انترضه ، وأن يرد عينه ســـواء كان مثلبا أو غر مثلى بشرط أن لا يتغير بزيادة أو نقص ، فانتغير وجب رد مثله •

المنابلة ... تالوا: يتملق بالقرض أحكام:

أولا : انه يصلح القرض في كلاً علين يجوز بيمها من مكيل وموزون ومذروع ومعدود وتحوم ، واختلف في قرض المسافع كان يحصد معه يوما وهو يحصد معه يوما آخر ، غلجازه معشهم وهده الآخرون ،

ثانيا : يشترط فى الشىء المقترض ( بفتح الراء ) أن يكون تدره معروفاً ، فان كان مكيلا فيلزم أن يعرف بمكيال معلوم بين الناس ( كالكبلة والربع ) وتحوهماً .

وكذلك أن كان موزونا غينشي أن تبن آلة الوزن المعرفة كالرطل والأوقية ونعوهما، غلا يصمح القرض أذا كانت آلة الكال أو مجهولة كالصفيحة والجردل • فاذا أقرضه قددا كاله له بحودل أو قصمة فانه لا يصحكالسلم •

ومثل ذلك آلة الوزن والذرع ، غلابد أن تكــون معروفة بين النساس كالمثر واليساردة ودهو ذلك ه

وكذلك شترط معرفة وصفه بأن بقرة ، بنيغات مصربة أو انكليزية ، أو يقرضه قمما هنديا أو باديا أو نحو ذلك •

ثالثا : بشترط في المتترض بتحسر الرآءأن يكون أهمالا التبوع ، فلا يمنح السرض الصدر والمحلون ولمحوهما .

رابما : عقد الترض بلزم بتنشه ...واحكان الشي القرض ( بفتسح الراه ) مكيلاً أو معروداً أو ممحوداً أو مكروعاً أو غير ذاك وللمقترض أن يشترى بالمبال الذي اقترضه من مقرضه ، هاذا أقترض معهد من على مائة جنيه فله أن يشترى بها داراً أو تحوها من على ، ولا بملك رب المبال أن بسترده معن اقترض عليه بالفلس بقيل أن يششد المعترض عليه بالفلس بقيل أن يأشد المقترض شيئا منه بدل القرض ، فأنها يمسح آنه أن استوده أن هذه المللة •

خامسا : ان كان الشيء المقترض متاياوالمثلى هو : المكيل والوزون الذي ام نتماني به صناعة مبلحة ، فان المقترض يلزم بسردمثله ، ولا يلزم برد عين ما اقترض له لأن المقترض يلزم بملك مئاذا رده بعيت فسن المقترض يملكه مئكا تاما بالقبض ، فله أن يستهلكها كما يشاه ، فاذا رده بعيت فسن المقرض يلزم بقبوله الا إذا ظرأ عليه عيبكما إذا القترض قمحا فاقبل أو تعفن أو نحو ذلك قابه لا يلزم بقبوله صيئتذ ،

أما اذا كان القرض غير مثلى نان القترض بيلزم برد شيعته ، نلو رد بعينه لمساهبه فانه لا يلزم بقبسوله ، لأن الذى وجب له بالقرض قيعته قلا يازم الاعتياض عوسا ، ورجب رد المسل فى المثلى ، سواء زادت قيمته عن يوم قرضه أو نقصت ، فاذا اقترض تمما فى وقت كان سعر الاردب فيه جنيهن ثم نرات قيعته عند حلول الدين فأصبحت جنيها واحدا، فانه لا يكلف الا رده فقط بدون نظسر الى قيعته ه

. واذا افترض مثليا مما يكال أو يوزن ءشم تعذر وجوده فلقه يلزم برد قيمته مى يوم ان النقطع وجوده • أما ما سوى المتجل والموزون فائه يلزم برد قيمته ، واذا اقترض خبزا عددا بلا شرط زيادة ولا قصد فانه يحوز •

سادسا : لا يجوز أن يشعرط فى عتسد القرض شرطا يجر منفصة لامقترض : كأن يشترط المقرض على المقترض أن يسكته دارامجانا أو رخيصا أو بعطيه خيرا مما أخسذه منه ء أو يهدى الوه هدية أو نهو ذلك ؛ وكذلك لا يجوز أن يشعرط المقترض أن يعطى أنساء معاً أخسد • أما اشعراط ما به الموثيق كانيقول : أقرضك بشرط أن ترهنى كاذا ، أو تأثينى بضمان بالله يصح ويلقد •

## مباحث الحجر

المجر معناه فى اللغة : المنع ، يقال : هجر عليه حجراً من باب قتل منمه هن المتصرف ، وهو بفتح الداء وكسرها ؛ ولدذاسمى التطبيم حجراً الآنه منسح من الكعبة وقطع منها ، وسمى المقل حجر الآنه يحجر صاحبه ويعنمه من قمل القبيح ، قال تعالى : ( هـل فى ذلك قسم لذى حجر » أى لذى عقل ،

وأما معناه في ألشرع ، قان فيه تفصيلاف المذاهب(١) .

(۱) الحنفية ... قالوا : الحجر : هـوعبارة عن منع معموص ، متعلق بشقص مقصوص : عن تصرف مخصوص ، أو عن نفاذ ذلك التعرف • فالعجر منه عالم المسئير والمجنون وتحوهما عن التصرف في القدول رأسا ان كان ضررا معضا ، فاذا طلق المسئ زوجه او اعتق عده فان قوله هذا لا ينعقد أصلا لأنه ضرر محض فـللا ينعقد من أصله ، ومثله المجنون •

أما أن خان نفما مصضا كما أذا وهبه أحدمالا غقال : تبلت ونحو ذلك مما فيه منقفة محققة له غان تقوله ينمتغل محققة له غان الولى ، فان كان قوله ينمتغل النفم وانضر كيمت واشتريت ونحوهما ، فان كان يعقل معنى البيع والشراء بحيث يحرك أن السلمة يتابلها الثمن ، فسلا يمكن أن يأشد السلمة ولا يدفع ثمنها انمست بيمه وتحراؤه موقوعا على اجسازة الولى فللولى أن يجيدو بشرط أن لا يكون فيه نجين فاحشن وقد تقدم بيناه ، أما أن كان الصبى لا يحقل أصلا فان تصرفه في ذلك لا يتعقد من أسله .

أما المحير في الأقمال نمان الصمر والمجنون لا يوجبه ، نماذا كان الطفل نائما عانظاب على زجاجة وكسرها فعليه ضعانها ، فأن كان4 مال يؤخذ ثعنها من ماله •

وكذلك المجنون اذا أتلف شبيًا عانه يكون مسئولًا عنه، اذا كان الفعل متملقا بحكم يدرًا بالشبهة كالمعدود والقصامي ، فان عدم القصد في المدبي والمجنون يرفع عنهما المقوبة ، فاذا زنى الصبى أو قتل فانه لا يحد ، لأن النيسة ملقودة كما سيأتي ، وقد يفسر الحجر بمبغي عدم ثبوت حكم التصرف ، وعلى هذا فيكون الصبى والمجنون محجورا عليها بالندبة لذلك ، فليس محجورا عليهما بالنسبة لفعل الزفسا والمقتل ونحرها من كل ما يوجب الحد ، لأن الفعل لا يمكن منمهما منه خصوصا بعد وقوهه وانحاهمه عصور عليهما بمعنى أن حكم عملهما هذا محدوم قسلا يترتب على عملهما حسد وقوهه وانحاهمه عليهما بمعنى أن حكم عملهما

المالكية ... عالوا: المجمر : معة بمتهمة حيثكم بهما الشرع » فريد الته مومها من دفوة تصرفه غيما زاد على قوته ، كمسايههم فيدار من فايث المنزها في يجرحه برائد على ثلث مال... ، عدمًا بالأول: المجمر بالمتألميني بالموادن والساية منافض ودفوهم،

### أسبباب الحجسر

يرجم سبب الحجر ف الشريمة الاسلامية على التحقيق الى شيء واحد ، وهو مصلحة النوع الانساني كما هو انشأن في كل قضية من قضاياها الكريمة ، فهى دائما برمى في فشريحا المي ما فيه سمادة الانسان جماعة وأغرادا ، فمن قواعدها العامة وأسسها انقويمة أنها فضت بضرورة التعاون بين النساس ، فعرضت على القوى أن يعين النسعيف بقسو ما يتاح له ، وحتمت على الكبير أن يساخد الصغير الذي يتسولي أصره ويظلم له كل الاختلام حتى لا تضيع عليه فرصة ينتفسم بها في دينه ودنيساه ، فمن ابتسلاه الله من الإطفال بفقد من يعطف عليه عطفا طبيعيا من والد أو أخ أو قريب كان له في غيره عوضا ، الإطفال بفقد من يعطف عليه عطفا طبيعيا من والد أو أخ أو قريب كان له في غيره عوضا ، مقد كلف الله الماكم أن يختار له من يقوم بالمرتربيته ، والنظر في مصحلته ، والمصل على متعية بروته ، كما يقوم بذلك أقرب النساس اليه والمقهم به ، وقسد أوصى الله نسالي بالأنباء والأوصياء على اليتامي والمساكن ، وحذرهم عاقبة اهمالهم والطمع في أهموائهم ، الأونياء والأوصياء على اليتامي والمساكن ، وحذرهم عاقبة اهمالهم والطمع في أهموائه بما المتعلى ، «وليفض اللهين وتركونها ألهين وتركونها ألهين المؤلفة قال المتامى المالية والمولفة من الهوالية والا سديدا، أن الذين ينظون الهوائة اليتامى ظلما ، انصابياكان في بطونهم نارا وسيصلون مسميا » . وقال تمالى : «وابتوا الميتامي خلما أن المعالى المؤلفة منارا وسيصلون مسميا » . وقال تمالى : «وابتوا الميتامي حقل أن انعتم منهم رشدا غادفهوا المهم وقال تمالى : «وابتوا الميتامي حقل أن انعتم منهم رشدا غادفهوا المهم وقال تمالى : «وابتوا الميتامي حقل أن انعتم منهم رشدا غادفهوا المهم وقالة على المتعربة منهم رشدا غادفهوا المهم والميتون منهم رشدا غادفهوا المهم والميتون المهورة المهور

حفان هؤلاء يهنمون من التصرف فيما زاد على توتهم ، فاذا باع أحد منهم شيئا أو اشتراه أو تبرع به وقسع تصرفه هذا موقوفاً ، ولاينفذ الا باذن لولى كما تقدم فى البيم .

ودخل بالثاني وهو تولنا ﴿ كما يوجب منعه من نفوذ تصرفه فى تبرعه بزائسد على ثلث ثلث مساله » : المجسر على الريض والزوجة ، هانهما لا يعنمان من التصرف فى البيع والشراء ، وانما يمنعان من التبرع بشرط أن يكون زائدا على ثلث مانهما ، فيصح المريض أن يجرع بثلث ماله لغيره ، كما يصح الزوجة ذلك أماما زادعلى ثلث مانهما هانه لا يصح المماللتبرع به ،

الشافعية \_ قالوا : الدجر شرعا : مع التصرف في المسال الأسباب مخصومة ، فقرح بغول من المسال الأسباب مخصومة ، فقرح بغول من التصرف في أمد المسال والمسال المسال والمسال والمسال والمسال والمسال والمسال والمسال المسالة ال

المنهلة ... قالوا : الحجر حو : منسح مالك من تصرفه في ماله ، سواء كان المنم من قبل الشرع كمنع المسمير والمجنون والسفيه • أو كان من قبل الحاكم كمنع الحاكم المشترك . من التصرف في ملله على يقضى للثمن المسال طيه • أهوالهم ، ولا تأكلوها أسراف وبدارا أن يكبروا ، ومن كان فنيا فليستمفف ، ومن كان مقير أفياكل بالمحروف » و وي الآية الأولى من مال القاصر بما هو ممرى مروف بين الناس ، فانظر كيف حذر الله الأوصياء في الآية الأولى بما هو ممكن قريب الوقوع ٢ وكيف رغيم فيحكم معاملة القساصر ٢ فان الوصى الذي له أولاد مسار ضماف قد يموت ويتركم ، فلينظر على أي وجب يجب أن يماما الناس أولاده فيمامل به من اقامة أنه وصيا عليه ، ليعام أنه اذا انتي الله تعالى في قوله وفعله كان قدوة مسئلة لإبنائه فينقلون عنه الفكري وطيب عصال أفكري وطيب الأثر ولذلك في قلوب النساس منزلة رفيسة تحيب اليهم مودة ذريته الضعيفة ، ويسمل عليهم خدمتهم •

ثم أنظر الى الوعيد الشديد للطامعين في أهوال اليتامى الذين يقومون طيهم ، وأى زجر أشد من أن شبه اقد ما يآخون من ذلك باننار التى توقد فى البطون ، فهم وأن كانوا يجدون فى أكله لذة مؤقدت فى هـذه الحياة الدنياولكنهم سيصلون سميراً يوم القيامة تلتهب فى المشائهم ، فيهمامون انهم انما كانوا ياكلين نارا وجميما ، وفى ذلك منتهى التصدير والتخويف من قربان أهوال اليتامى ، ولهذا الكاتم بقية ذكرناها فى هكمة تشريع الحجر فى المناة القانى من كتاب الإشلاق ،

وكما أن الشريعة الاسلامية حتت الكبير على أن يمين الصغير ، كذلك هتت من آتساه ألله عقساً على أن يمين من هرم منه وأن كان كبيرا ، لأن من ابتلاء ألله بضعف المخل وفقد الادر أن فقد جعله كالاهلال في هذه الحياة وان كان كبير الجسم والسن ، فأن المخل هو الذي يمتاز به الانسسان عن المحيوان ، فأذا ذهب أصبح الانسان كالأطفل ، فلا يمسح تركسه وشأنه حتى يقضى عليه الأشرار ، فالحبر بسبب الصغر والجنون لمطحتهما أمسر متفق عليه بين أثمة المسلمين : أها المجسر على الكبير المساقل بسبب مسسوء التمرف ، والسفه والنبذير ونحو ذلك مصا يأتى فذلك مط كان () ، ولكن جمهور الأثمة وعلماء

<sup>(</sup>۱) المنتهية ... قالوا : الذي قال ان السفه ليس سببا من أسباب المجر هو الامام أبر حنفية وحده ، أما صلحباء فقد قالا كماقال جمهور الأثمة وهو أن السفيه يحجر عليه كالمسجر والمجنون و ويظهر أن الامام يميسل الى عدم حبس الأموالي ، فمن كان أهالا للتصرف فأحسن استثمار مائه غذاك ، ومن لم يكن أهلا ويذر فيه فجزاؤه أن ينتقل المسال من يده الى أيد متصرفة تنتقع به وتنقسم الناس ...

ومن أهل ذلك يقول الامام : أن الوقفالا يازم الا بحكم المحلكم كمسا سسياتي في

مُ فالحر الماتل لا يحجر عليه ، سواء كانفاسةا أو مهذرا على أنه يقول: أن من إسباب المحجر على الماتل أن يمعل عملا يتحدى ضرد ذالى غيره ، كالطبيب الجاهل الذي لا يحسن

الاسلام على أنه فى حكم المجنون والصغير ، لأن النئيجة ألتي شرع من أجلها المجر متصفقة فى السفيه ، مالسفيه الذى لا يحسن التصرف لا يلبث أن يقضى على ماله كما يقضى علي المضير والمجنون تعاما ، ومتى كان المجسر لمسلحة المحجور عليه كان لزاما أن يحجر على المسلحة أيضا ، بل واصلحة الناس ، لأنه لابد أن يعامل الناس فيقضى على أمونالهم ومن أجل ذلك قال الله تعالى : « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما » ومن أسباب المجسر لمسلحة الناس : المجروسيب الدين •

ويتضم من هذا أن أسباب المجبر المعروف التي عليها العمل غالبا ثلاثة : أهـــدها : الصدر ثانيها : الجنون ، ومثله المتـــه ، ثالثها : السفه ،

وهناك أسباب أخرى كالرق • غان الرقيق محجور عليه لمكونه ليس أهلا الملك ، قلا يصمح له أن يتصرف في ملك غيره الا باذنهوغير ذلك •

#### الحجسر على الصغير

المسفير وصف فى الانسان من دين ولادته الى أن يبلغ الحلم ، وسبب السغير : عدم نتامل قوى الانسان البشرية ، وهو وان كان لازما لغالب أفراد الانسان ، الا أن الانسسان قد بوجد كبيرا فرضتك عنه الصغر ، ولكن ذلك نادر كما فى آدم وهواء .

## ما يعرف به بلوغ الصفي

يعرف بلوغ المسفير تارة بالسن ، وتارةبعلامات تدل على أنه قد بلغ وان لم بينغ حد السن المقرر ، وفي بيسان ذلك تفصيل المذهب (١) ،

الطب نيضر الناس و ومثله المفتى الجاهل الذي يضل الناس ، أو المسلجن الذي يفتيهم بالحيل الباطلة و وكذلك الرجل يحتسال على الناس فيأخذ أهوالهم ، ومشل له بالمكارى المفاس ، وهو الذي يكرى الناس جمالا ونحوها ويأخذ أجرتها وليس عنده شيء منها . حتى اذا جاءوا ليأخذوها هسرب منهم وأضماع عليهم أهوالهم .

وقد يقال : كيف يقول الامام بالمجور على خولاً الثلاثة مع أنه تسرر أنه لا يصبح المجر على الحر المناقل ؟ والجواب : أنه لا يديد المجر عليهم بمعناه الشرعى المتقدم وهو عدم نفاذ تصرفهم ، وأنما يريد منمهم بالفمسل ، فالحاكم لا يبيح الطبيب المجاهل أن يزاول مهنة الطب ، ولا يبيح المفتى الملجن أن يفتى بفتى بين الناس وهكذا • أما أذا وقع منهم تصرف صحيح كمسا أذا أفتى المسلجن بمكم صحيح فائه ينفذ •

 <sup>(</sup>١) الحنفية ـــ قالواً : يسرف البلوغ قى الذكر : بالاحتلام وانزال المنى واحبال المراة ،
 وق الأنثى : بالحيض والحبل ، هاذا لم يعلم شيء من ذلك عنهما غازيلوغهما يعرف ببالسنء

نماتي بلغ سنهما خمس عشرة سنة فقد بلغا العلم على الفتى به ، وقال أبو هنيفة : انما
 بيلغان بالسن اذا أتم الذكر ثماني عشرة سنة والأنثى سبع عشرة سنة .

ويستمر الحجر على المعقير الى أن يبلغ اما بالسن ، أو بعلامة من العلامات المذكورة ، ثم ينظر في أمره بحد النبلوغ ، فان ثبت رشده بعد اختباره فانه يسلم الله ماله ، وان لم ينظر رشده فانه لا يسلم الله ، وحد الرشد هو : أن يثبت أنه صالح لادارة ماله فلا يضيعه اذا سلم الله ، فلو كان فاسقا بنترك الصلاة ونحوها فانه لا يمنع من تسلوم ماله ، أهذ اذا كان فاسقا بالشهوات التي تذهب بالأمسوال كالزنا والقمار ونحو ذلك فانه يحجسر عليه لذلك ، لأنه لم يكن صالحا لادارة ملك في هده الحالة ، ولكن الصاحبين اللذين يقولان بالحجر عليه ما دام سفيها ، حتى ولو تضى طول حياته وهو على السفيه أنه يتول : على هدف الحالة أما الامام أبو حنيفة الذي يقول بعدم الحجر على السفيه فانه يقول : انه لا يسلم اليه ماله أيضا الا بمحد خمس وعشرين سنة ، وذلك لأنه وان كان مصرا النام عاقلا وهو ما لا يصح المجر عليه ، الا أنه لما بلغ سفيها كان من الضرورى تأديسه بعيس ماله عنه مدة كلفية للتأديب ، وهي خمس وعشرون سنة فعتى بلغ هذا السن الذي يكون الانسان فيه كالجد الذى له أحفساد ولم يتأدب غلا أمل في تأديبه بحد ذلك ، ولا معنى لحبس ماله عنه ، غليهما ملله يقعل غيه كيف شساء ،

المُسَلِكَية سِ قالوا : يعرف البَّاوغ بعلامات :

احداها: انزال المني مطلقا ، في اليقظة أو في العلم •

ثانيها: الميض والحبال وعو خاص بالرأة و

ثلثها : انبات شعر المانة الخشن ، أما الشعر الرقيق ( الزغب ) غانه ليس بعلامة ، وكذلك شعر اللحية والشنرب غانه ليس بعلامة نقد ييلغ الانسسان قبل ، أن ينبت له شيء من ذلك بزمن طويل ، ومتى نبت شعر أنعانة الخشن ، كان ذلك علامة على التكليف بالنسبة لحقوق اقه من حلاة وصوم ونحوهما ، وحقوق عبادة الله على التحقيق .

رابعها: نتن الأبط ٠

خلمسها: قرق أرتبة الأنف •

سادسها غلظ المسوت ، فان لم يظهسرشى، من ذلك كان بلوغ الصغير السن دهو : أن يتم ثمانى عشرة سنة ، وقيسك : يبلغ بمجرد الدغول في السنة الثلمنة عشرة .

واذا ادعى الصنير البلوغ أو عدمه فان له هالتين :

الممالة الأولى: أن يشك في صدقه : وفي هذه الممالة ثلاث محور : المصورة الأولى : أن يدعى البلوغ ليأخذمالا أو ليثبت عليه مالا المنبي ، عالأول : كأن يدعى البلوغ الم أخذ مسهمه في الجهاد ، والثاني: كأن يدعى طيه شيخص بأنه أثلف مالا الرتمن يدعى البلوغ الم أخر بذلك وخالفه الولى ، وفي هذه الصورة الاتسمم دعواه منم الشك نميه ا

#### مبحث

### اذا بلغ المبي غير رشيد

واذا يلغ المبيئ غير رشيد غانه لا يسنم اليه ماله ، بل يحجر عليه بسبب السفه ، و ف ذلك تفصيل الذهبي (١) ،

المحورة الثانية : أن يدعى انبلوغ لينبتطلاقه من امرأته . أو يدعى عدم البلوع ليفر
 هن أقيسات طائقها ، وفى هذه المسورة تقيدوهاه البساتا ونفيسا .

المصورة المثالثة: أن يدعى البلوغ المفسر من عقاب جناية ارتكبها ، وفي هــذه الصورة يقبل دعواه مع الشك في صدقه ، لأن الحدودتدراً بالشبهات ، أما اذا ادعى البلوغ ليثبت على نطب، جناية عانه لا يصــدق مع الشكانية، العلة .

لمالة الثانية : أن لا يشك في صحقه عولى هذه المحالة تقبل دعواه في الأهوال ايضا اثباتا ونفيسا ، هذذ ادعي أنه بلغ ليأهذ سهمه في الجهاد ، أو ليأهذ مالا مشروطا بعلونه أو نحو ذلك هان دعواه تقبل حيث لم يشك فيصحقه ه

وكذلك تقبل فى الأمور الدينية المتوقف على البلوغ كالامامة وتكملة عدد جمساعة المجمعة •

الشاهعية ــ قالوا : يعرف بلوغ الذكــر والأنثى بتمام خمس عشرة سنة بالتصديد ، ويعرف بملامات غــير ذلك :

منها : الامناء ولا يكون علامه على البلوغ الا اذا أتم المسخير تمسح سسمين ، فساذا أمنى قبل ذلك يكون المنى ناشئًا عن مرض لاعن بلوغ فسلا يعتبر .

ومنها : الحيض في الأنثى ، وهو يمنن اذا بلغت تبسع سنين تقريبا .

المنابلة ... قالوا : يعصل بلوغ المفيرذكرا كان أو أنثى بثلاثة أشياء :

أهدها : انزال المنى يقتلة أو مناما ، سواء كان باحتلام أو جماع أو غير ذلك . النانى : نبات شعر العانة المُشنن الذي فى ازالته الى الموسى ، أما الشعر الرقاق .

( الزغب ) غانه ليس بماامة ٠

الثالث : بلوغ سنهما خمس عشرة سنةكلملة ، وتزيد على الذكر بشوئين :

أعدهما : الحيض : ثانيهما : العمل ، ويقدر وقت بلوغها بما للبل وضعها بستة أشهر ، ويعرف بلوغ المفتقي ( المشكل ) يأمور ، منها: تعام خصس عشرة سنة أيضا ،

ومنها : انبات شعر العانة ، ومنها غيرذلك .

مع على ذلك مائة سنة وقد تقدم ، وسياتي تفصيله في مبحث المجر على السفيه .

المحتابلة حدقوا: اذا يلغ الصبى غيرشيد، والرشد هو: المسلاح في ماله ودينه، وقبل هو المسلاح في ماله لوليه قبل هو المسلاح في مأله لوليه قبل البنوغ من أب او وحي أو الحاكم ، وإذا فك عنه المجسر هماوده السفه أعيد المجرز عليه ، وأن غسق في دينه ولكنه لم يسفر فيماله فانه لا يحجر عليه ، خصوصا على القول المرشد هو المسلاح في المسال ، ولكن لا يحجر عليه في عذه المالة آلا المحلكم ، لأن المبني المؤسد هو المسلاح في المسال ، ولكن لا يحجر عليه في عذه المالة آلا المحلكم ، لأن المبني الذي حصل تمنيسا يتفاوت فيحتاج الى نظرواجتهاد ، فالبد من المحلكم عينشاذ كالمجر على المفاتم الا المحلكم ، ولا يقال المجرع على المفاتم الا المحلكم ، ولا يقال المجرع عليها المنابع الا المحاكم ، ولا يقال المجرع عنهما ثانيا ، لا المحاكم ،

واذا بلغ المبرى وصار رشيدا ، أو عش المجنون رشيدا انفك المجسر عنهما بلا حكم قاض ودفع اليهما مالهمة ، ويستصب أن يكون الدفع باذن قاض كما يستصب أن يكون ثبوت الرشد بينه وأن يكون الدفع ببينة ، ولا ينفك المجر عنهما قبل البلوغ وثبوت الرشد والمقل ولو بقيها على ذلك جتى همها ،

الشافعية \_ قالوا : لا يتكفى الجلوغ فهرشد الصغير كما تقدم ، بل من خلهور صالاهه ف الدين وادارة المال ه

غاما صلاح الدين • غانه يكون بعدم ارتكابه واصراره على صغيره ، وأها صلاح المال هذته يكون بعدم بنويره وانفاقه فى الشهوات المحرمة ، أو تضييمه بغبن غلهش لا يحتمل فى المعاملة كان يديم أو يشترى بالغبن •

أما اذا أنغقة فى الصحةة ووجوء الخسيروالمساكل والملبس اللّذين يليقسان به نمتيل . انه تبذير وقيل انه ليس بتبذير وهو الراجح •

ويعرف رشد المسفير قبل بوغه بالاختبار ، وهو يختلف باختلاف مهنة أهل الصغير، هاذا كان أبوه تلجرا مانه يختبر بالبت وانشراه ، واذا كان أبوه زارعا فانه يختبر بما يناسب حال الزراعة هيكلف الانفاق على المزارعين الذين يقومون بخدمة أرضه ومراقبة الحصادين ونحو ذلك •

وان كانت صمع، فانها تفتير بتدبير المنزل من حفظ طعام وترتيب معيشة وضير ذلك وفيل الاختيار يكون بدد البلوغ ، والراجيح انهتبله ، فعلى القول الأول تكون تصرفات القاصر التي بها الاغتبار تمهيدية ، وعدما يشام الاتفاق بينسه وبين من يريد التصاقد معهم يتوفى العقد وليسه الأنه ليس بالغا قلا يصححقده على الراجح ،

وأما على النفول الثاني : لهانه هو الذي يتولى المقد لكونه باللها ، هــذا ولابد من تكرار الاختبار مردين أو لكثر حتى يناب على الغان أنه مـــار رشيدا •

ويثبت المهر عليه ومنمه من التصرف عسواء كان ذكرا أو أنشى بدون قضاء قلفن --

### مبحث الولى أو الومى

ولمى الصبى ونميره من المصبور عليهم :أبوه ان كنان له أب أهـــل للولانية كأن ام يكن مجنوبا أو مصبورا عليه ، وأما نمير الأب نفنيه تفصيل فى المذاهب (١) •

= وينفك ببلوغه بلا غلّ قاض ، لأن ما ثبت بلا قاض لا يتوقف زواله على قساض ، فينفك المحر بالأب والجد ، أما فكه بالقيم والوصي ففيسه قولان ، وقيسل : يسوقف الفك على المنف الم أن الرشد يحتاج الى نظر واجتياد ، فاذا بلغ المبيى رشيدا ، والرشسيد : هو الم المح لمانه ودينه ، فسلا حجر أصلا ، وان بلغ غير رشيد دام الحجر عليه ، لأنه وان زال الحجر سبب الصغر لكن غلفه المحسر بسبب السفة والفسق ، ويتصرف في مائه من كان يتصرف فيه قبل البلوغ ،

واذا فك هجره بحد رشده وسلم انيهماله ثم بذر فيه فاته يحجر عليه نانيا ، وهل يود المجر عليه بندون أحد أو لا ، خلاف ، فبعضهم يقول : لا يعود المجر عليه الا بالقاضى ، وبعضهم يقول : يعود المجر عليه بالأب والجدد والوصى كما يعود بالقاضى ، وبعضهم يقول : يعود المجر عليه ولو لم يحجر عليه أهدد ، فاذا لم يبذر ف ماله ولكن فسق فى دينه فسقا لا يضيع المالكالشمح وعدم أخراج الزكاة وترك المسلاة ونحو ذلك ، فائه لا يمجر عليه بسبب ذلك على المحدد ،

أما الغسق الذي يترتب عليه تبدير كالزنا ، والمقامرة ، والمتورط في الشهوات المضيعة للمال ، فانه يوجب الحجر الأته تبذير للمال ،

المالكية \_ فقالوا : اذا بلغ الصبى غيرشيد بأن جن ، أو كان غير صالح لحفظ ماله فانه يستمر المجر عليه ،

أما اذا ثبت أنه تلدر على عفظ ماله فن عجره ينفك بمجرد بلوغه وان لم يفكه الأب الم اذا كان المولى قد أوصى به الأب فان العجر لا ينفك الا اذا لاكه الوصى ، وسياتي بيسان سفة الفك في المجر على السفيه ، وانفرق بين المسالتين : أن الولاية تثبت للأب بدون واسطة أحد فخروجه لا يحتاج الى شيء زائد من تحقق صفة الرشد ، أما الولى الذي أوصى به الأب فان الولاية تثبت له بواسطة الأب نفاخراجه يحتاج الى أصر زأسد وهو فك المجسر هذا اذا كان الصبى ذكرا ، أما اذا كانت أنثي فان تسليمها المال يتوقف على أمر زائد على رشدها وهو زواجها والدخول بها ، غاذا لم تتروج ولم يهين بها زوجها أمر زائد على رشدها وهو زواجها والدخول بها ، غاذا لم تتروج ولم يهين بها زوجها غانها لا تسجمق أن يسلم الهها مالها ، وسيأتي الكلام بقية في مبحث المجر على السفيه ، (1) المنفية سد قانوا : ولى الصغير فيب الأموال أبوه ، ثم من بحسد موته يكون (1) المنفية سد قانوا : ولى الصغير فيب الأموال أبوه ، ثم من بحسد موته يكون الولى من أوصى به وصى الجد ، ثم الولى وهو الذي يله تقليد القضاء ، ثم المقانى أو وصيه الذي وصى وصى وصى الجد ، ثم الولى وهو الذي يله تقليد القضاء ، ثم المقانى أو وصيه الذي يقيعه ، فأيهما يتصرف تصبح تمرفاته ، وهاصل ذلك : أنه لا ولاية للجد مم وجسود يه يقيعه ، فأيهما يتصرف تصبح تمرفاته ، وهاصل ذلك : أنه لا ولاية للجد مم وجسود يه يقيعه ، فأيهما يتصرف تصبح تمرفاته ، وهاصل ذلك : أنه لا ولاية للجد مم وجسود يه

وصى الأب ، ولا ولاية للوالى أو القاغى مع وجود الجد أو وصيه ، وبعد ذلك لا ترتيب،
 غيمسح أن يكون الولى : الموالى أو القاضى أو الوصى الذى يقيعه القاضى .

ولا ولاية للام فى بآب المسال ، هاذا أوصت الأم على ولدها الصغير قبسل موتها ثم ماتت لا يكون لذلك الولى حتى المتصرف فى تركة الأم مع وجود الآب أو وصيه ، أو ومى وصوبه ، أو الجد ، أو وصيه بأى حال ، نعم اذا لم يوجد أحسد من الأولياء المذكورين ، هان لومى الأم أن يعفظ تركة الأم وببيسم المنقولات لأن فى بيعها حفظا لها ، ولا يصح أن يتصرف فى شىء من مال الصبا غد ذلك ، سواء كان وارثا له عن أمه أو غيرها .

وكذلك لا يكون لأعد من بانتى المدبات فى باب الأموال ولاية على الصنير ، غليس للاخ والمم أو غسيرهم أن يتصرفوا فى مال الصفير مع وجود أهد الأواباء المذكورين علم الترقيب المذكور ،

أما الولاية في النكاح فانها ثنت دارسة أمور : القرابة ، والولاه ، والامامة ، واللاه ، ووالامامة ، واللاه ، وورجب الأولياه مكذا ، الاس ثم اس الاب ثم البحد أبو الأب وان علا ، ثم الأب ثم البحد أبو الأب وان علا ، ثم الابخ لأب وأم ، ثم الابخ لأب وأن سفلها ، علا الاب وقد علم الابخ لأب وأن سفلها ، ثم الابخ لأب وأن سفلها ، ثم الابخ لأب وأن سفلها ، ثم المع لأب وأن سفلها ، ثم المع لأب وأن سفلها ، ثم مع الأب لأب وأم ، ثم ابن العم لأب وأن سفلها ، ثم مع الأب لأب وأن م ، ثم الاب لأب وأن سفلها ولا وأم ، ثم مع المبد لأب ، ثم مع الاب لاس ، ثم مع الجد المعالم ، ثم مع الجد لأب ، ثم منا المعالم ، ثم المنات الله المنات ، ثم الذكر أ ، وأم المنات المعالم ، وقد المنات المعالم ، وقد المعالم ، وقد الله المعالم ، وقد الله المعالم ، وقد الأرب المعالم ، وقد الأخت لأب ، ثم الأخت لأب المعالم ، ثم بنت المنات ، ثم الأخت لأب أولاء من المنات ، ثم الأخت لأب ثم الاثوال ، ثم المنات ، ثم المنات الاعمام ، ثم بنات العامل ، وقد الأم أولى من الأخت في الشعالم ، ثم المنائم ، ثم المنائم ، ومن يقيعه التاخي ، وولايسة الأب والجد على المعند أنه مجنون أو محتود المعمود والا بنبوت الدين المعنى ومن يقيعه التاخي ، والاسة المعمود المهما نابئة لا شارول الا بنبوت ولايسة الأب والجد على المعند أنه مجنون أنه مجنون أو محتود استمرت ولاية والمحدد الصبى بعد بلوغه ، غاذا بلغ الصبين ثم يمين أنه مجنون أو محتود استمرت ولاية

- تنتقل الولاية الوصى من يتأخر موته من الأب أو الجد ، هاذا مات الجدد بعد الآب وكان وليس انتقلت الولاية لن يوصيبه الأب مد الجد انتقلت الولاية لن يوصيبه الأب مد وليد انتقلت الولاية لن يوصيبه الأب مد ويصحح أن يوصي الأب ق حال حياة الجدد ثم مات الجدد عبداً المحدد عبداً المحدد عبداً الأب في كل عبداً الأب ومات الأب مد عبداً الدورا وباطنعا على المعتبد ، ثم من بعد الرحى الذي أوصى بعد الأب أو المحدد عبداً الولاية المقاضى ، وهدو الما أن يتولى بنفسه أو يقدم أمبنا ، فاذا كان المعبى مقيماً في بلد لها تقاضى وماله في بلد لها تأمن كان القدم على المسائد الذي فيها المدار المعبداً المنازع وحل الأم ولاية أو لا ؟ نابعتد أنها لاولاية لها الا اذا أتماما الأب أو الجدد أو ولما للام ولاية أو لا ؟ نابعتد أنها لاولاية لها الأمنى الأم عبد من بساقى والمدمد ، والأولى تقديمها على الأعنب اذاكانت منالحة ، ومشل الأم غيد من بساقى طيه ولاية ، لان مثل ذاك عند من والمدي ولاية ، لان مثل ذاك عند المحدد ، ولاية ، لان مثل ذاك عند المحدد ، ولاية والمدار المحدد المحدد ولاية ، لان مثل ذاك عند المحدد ، ولاية ، لان مثل ذاك عند المحدد .

المالكية \_ قالوا : الولى الذي له حسق الحج علمه هو الأس ، ومن معده تكون الولاية لن أوسى به الأب ، ثم أن أوسى بسه وسى الأب وهكذا ، غان لم تكن الولاية للماكم ، وان لم بكن حاكم غالولاية لجماعة المسلمين ،

ثم أن العجر على الصبي مما ذكرواباقسم الى قسمين :

الأول ؛ حمير بالنسبة لنفسه .

والثاني : هجر بالنسبة لماله .

فأما الشجر بالنسبة لنفسه فمعناه: تدير نفس المبي وصبيانته من موارد الهاكسة وعلفه من سلوك سبل الضياع : فسلا يتركه شأنها فيرتكب ما يقضى على حياته ، وأمسا الحبر بالنسبة اللي ماله فهو : منصه من التصرف على الوجه الذي سياتي .

وليس لحاضر الواقيم من جد وعم وأم ونحوهم: أن يتصرف في ماله بدون ايصاء ، عاذا أم بوص أب البيتيم بأهده منهدم ، أو يوصى القاضى هالا يكون لهم المحق في الولاية على أم يكون الكافل من هـولاء بمنزلة الوصى وأن أم أموالهم ، واقا كان العرف جاريا على أن يكون الكافل من هـولاء بمنزلة الوصى عن الامـام أم يكم الموصى عن ونقـل بمضهم عن الامـام مالك ؛ أن كافلة الميتيم كالوصى وأن لم يكن العرف على ذلك ، قاذا مات الشـخص عن المنال صفار وكان لهم جد أو عم حاضنا قله أن يتصرف تصرف الولى .

المعاملة ــ قالوا ؛ الولاية على الصبى والمجنون سواء كان ذكراً أو أنشى تكون اللاب الم الرئسيد العدل ولو كلانة عدالته فلاهم الفقا، ويمسح أن يكون الكافر ولها على ولده عـ -

### هل للولى أن يبيع عقسار الصبي أو لا 1

ف جواز بريم الولى أو وصيه عقــــار الصبى من دور وأرض زراعية وغيمها خلاك في الذاهب (١) :

بشرط أن يكون عدلا في دينه ، ثم من بعد الاب تكون الولاية إن يومى به الاب ويشترط
 ان يكون عدلا وتنتقل اليه الولاية ولو كانت بأجر مع وجود من يقوم بها مجانا ، لأنه نائب
 من الاب ماشبه وكيله في حال الصياة ماذا أم يكن الاب موجودا ولم يومن أحدا ، أو كن
 موجودا ولكن مند أهلية الولاية كانت الولاية عليهما للحاكم ، والجد أبو الاب لا ولاية له ،
 وكذلك الام لا ولاية أها ، ومثلهما سسائر المصبات .

ولا يجوز للولى أن يتصرف فى مالهما الابما نميه مصلحتهما ، فان تبرع من مالهما بعبة أو صدقة أو غيرهما فمانه بيازم به ، كما اذا باعلهما بنقس .

(۱) المنفية ــ تالوا : يجوز اللاب أن يبيع ماله لابنه ألصفي ويشترى منه أنفسه و مناف المسفود إلى المسفود المسفود المسفود المسفود المسفود على المسفود عن المسفود المسفود عن المسفود عن المسفود عن المسفود عن المسفود المسفود المسفود عن ا

قاذا باع الآب لابنه الصغير دارا وهوساكن لا يصير الابن قابضاً على يطلبها الآب ويستلمها أمين القاضى ، قان عاد الآب اليها ثانيا نسكتها هو أو أهله ناته يكون غاصبا اذا كان موسراً •

وكذلك يجوز للاب أن يبيع مال المشيرللاجابي ، قاذا كان المسأل عقارا اثابتا كالدور والاراض الزراعيسة وغسيرها قانه يجسوز بشرطين :

الوول: أن يكون بمثل القيمة مأكثر •

الثانى: أن يكون الاب مصود السيرة بين الغامر الويصدود المال ، أما أذا كان السال ميه المسلم ال

• أما الومن غاته يجوز أن يبيب مان الصغير للقائم عليه ويشسترى من المستغير لنه لنهب على قول الأمام ، وقال صلحباه : لا يجوز ، وعلى القول بجوازه قانه يشسترط له أمران : الشرة الأول : أن يكون هيه خسير للصغير ، وقسرت الشغيية بأن تزيد المسلمة التي يشتريها الوصى من المستغير الثائث عن مثلها اذا اشتراها من غيره ، غلو كان يشتريها بمشرة من غير المنغير ، فانه يلزم أن يشتريهامن المسغير يشمسة عشر ، غلاا نقص عن ذلك لا يكون في شرائه غير غلا يجوز ، وكذلك أذاباع للصغير سلمة من ماله ، غلذا كان يمكنه أن يهيهما بشمسة عشر عد فلا يصح بيمها للمسغير الابشرة فقط ،

إلشبرط الثاني : أن يشخط المقدد على الايجاب والقبول بأن يقول : بعت المصمير
 وقبلت الشراء ، بخاتك الاب هانه لا يشترطفيه القبول كما تقدم .

الثانى : أن يكون للسغير عاجسة الى ثعب .

الثلث : أن يكون على إلميت دبن لا وفاء الا بهذا المبيم .

وهذا هو الذي عليه الفتوى ، وينفسذبيمه اذا أجازه القساغي ، وله رده أن كان الزد غيرا كما تقدم في الاب

واذا باع الوصى مال اللهيم وأجل تبض الثمن ، هاذا كان التأجيل طويلا بأن لا بباع مشل هذه السلعة بهذا الاجل هان البيسم لا يجوز ، وكذلك اذا بامه باجل تصدر يمكن مصدوله في مثل ذلك ولكن يفشى أن ينكسر الشترى الثمن أو يفسيع عليه هانه لا يجوز ، أما ذا كان الاجل تصديا والثمن مضمونا الهان يجوز ،

واذا أراد شخص أن يشسترى مالالصفير بالف مثلا الى أبط، عنجاء آخر رزاد على الالف مائة ، فأن كان الأول ذا مال أكثر من اللائمي ، فأن على الوصى أن بيبيسم الأول لويلدة الضمان ولا يهالى بزيادة المسائة ،

واذا أتام شخص ومواثم مات عن أولادكبار غماذا يكون عبل الوسى في هذه المالة ؟ والجواب أن ذلك يشمل مبهرا :

المُسَوِّرة الثالية : أن يكون على البتدين مستقرق لجميع تركته ، وفي هذه المسورة يكون الومي عمل في التركة ومو بيمها جميمهالتسديد ذلك الدين و يكذلك اذا كان الدين - حمستفرقا لمعض التركة فان الوصىيبيع من التركة بقدر الدين الا أذا قدر الوزئة على قضاه الدين فان الوحدي لا يكون له عمل .

الصورة الثالثة:أن يكون المهتقد أومى بثلث ماله أو أتل ، فان عصلُ الومى يبيــم ما ينفذ به الوصية الا أذا نقذهـا الورثــةفانه لا يكون له عمل .

الممورة الرابمة: أن يكون الورثة غائبين في جهة تبصد ثلاثة أيام ، ماذا كانت التركة خاليسة من الديون والوصية ، مان للومى أريبيع المتولات وليس له أن يبيع المقار الثابت ولو خيف عليه الهلاك على الاصسح ، وكذلك أذا كانت التركة مشسمولة بالدين فأن له أن يبيع المتقولات فقط ، مسسواه كانت قدر الدين أو أكثر .

ومثل وحمى الآب وحمى وصيه ، وحمى المجد، ووحمى القاشى ، ووحمى وصيه ، ووحمى القاضي كوحمى الآب الا في شهري، واحسد وهدو : أن القاضى اذا جمل أحدا وحميا في نوع فسائة لا يصمح له أن يتعداه ، أما الآب هائه اذا جمل أحسدا وحميا في نوع كان وحميا في الانواع كلها ، هذا وليس للقاشى أن يبيسم ماله من اليتيم ، أو يشترى هال اليتيم لنفسه ،

المالكية حقالها : يوهيد اللايد أن يبيسهماله أولده الصغير ويشستري منه بشرط أن بكون ذلك في مصلحة الصغير ، قان كان لمسلحة الأب فان البيع يفيسخ ويهد البيس إن كان المباطقة المبا

وكذاك يموز للأب أن يبيع مال ولده الصنفي « ومشبله السفيه » للاجنبي بدون سبب من الاسبباب التي سيأتي ذكرها أو الومي ، لا فرق أن يكون مال الصفير عسارًا ثابتا أو غيره بشرط أن يكون ذلك البيع المفعة الصفير ، وليس له اعتراض عليه بعد رشدم اذا كان كذلك ، أما اذا باعه لمنعة نفسه فانه يفسخ كما تقدم •

ولا يجوز للومى أن يبيع مال الصغيرالذي له عليه ولاية الا اذا تمقق واحد من

الأول : أن يسكون البيع لهاجة كنفقةأو وفاه دين لا قضاه له الا من ثمن البيع • الناني : أن يبيعه بزيادة الثلث على ثمن المثل فاكثر ؛ ويشترط أن لا يكون الثمن مسالا

حراما معروفا أنه حرام ، أما المسأل المجهول أصله فهسو في حكم المسائل ، النائل: : أن تكون المهن المبيمة بدل حكر فاراد الوسى أن يبيعها ليشترى بدلها فينت خالصة من الحكر ، الا اذا كان ربيعها أكثر من غيرها عائمة لا يصح له بيعها في هؤا التعالة - ا الرابع : أن تكون حصة في دار أو أرض أو نخوها ، فيمناح له أن يبيعها ويستبدل به

غيرها تنظمها من شرر الشركة ٠

المامس : أن يكون ريحها تلهلا أو لاربع المملا المعلا» فشاع ويستبدل بها عيداً! فاقدتها اكتسر . السادس: أن يكون له منزل بسكه بين جيران سسو، يخشى ضررهم فى الدين أو
 الدنيسا ، فيياع ويستنبدل به منزل بين جيران صالحين .

السلبع: أن يكون له شريك فى عين ويريدشريكه أن يبيسم المين ولا مال له يشترى به حصة الشريك ، ولا يعكن هسمة العسين فيصح برمها وان لم يستبدل بها غيرها .

الثامن: أن يضاف خراب داره ونحوه ولامال له يمعره به اذا خرب تبيعه ونحو ذلك . التاسع: أن يكونك دار يخالمنغر امهاولهمال، يمكن تعميرها به ، ولكن بيعها أولي من تعميرها.

الماشر: أن يخشى على المين من ظالم كما اذا كان له أرض بين قوم يقبضونها أو يعتضونها أو يعتضونها أو يعتضونها كله الأب أن يبيع عقار المسنير العائم عليه لسبب من هذه الأسباب وحسل يصدق بمجرد ذكسر السبب بلسانه أو لا يصدق بل لابد من اتامة البينة علىذلك ؟ خلاف ، بخلاف الأب فانه لا يلزم بهيان السبب بل يحمل نمله على السداد كما نقدم ، وليس للوحى أن يهب مال اليتيسم بحوض «حبة الثواب » ، أما المحاكم أو وصيه الذي أقسامه فسان له أن يبيسح مال اليتيم الذي لم يجمل له أبوه وصيا عنه اذا دعت الضرورة الى بيمه ، بشروط:

أهدها : أن يثبت يتمه ٠

ثانيها : أن يكون مهملا أى لم يعين لهأبوه وصيا حال حياته .

ثالثها : أن يثبت ملك اليتيم لما يريدبيمه بأن يشهد شاهدان مَاكثر بأن هذا المتار معلوك للمسغير ه

رابعها: أن يرسل القلفي جماعة يعاينون هدذا المقار ويبحثونه من الداخسال والمفارج ، ثم يشهدون أمام القاضي أو أمام من يرسله القاضي من طرقه بأن هذا المتسار الذي علينوه هو ما شهد به أمام القاضي أنهمملوك للصفير ، ، ولذا أبانت البينسة الأولى عدود العقسار ووصفته وصفا كاملا يستغني بها عن بعنة المعاينة وتسمى بينة « المعيازة »

غامسها : أن وشهر الجبيع وينادى عليه ويعلن عنسه .

سادسها : أن لا يوجد مشتر يرغب بزيادة على الثمن الذي أعطى نيب .

سامها: أن يكون الثمن المثل غاكثر . فارد الماث يكون الثمن المثل غاكثر .

ثامتها : أن يكون عينا علا بصح ان كون عرض تجارة لجواز أن يطرأ عليه رغص
 ديغبر بمسلحة المجهور •

تاسعها .\* أن يكون مالا لا مؤجلا خوفا من إن يقلس صلحبه فيشيع على الصفير .

عاشرها على القاضى أن يذكر فى السجل الذى فيسه الوقائع التى حكم فيهما أسماه التسهير باقي يُذكر في السجل : ثبت عدى بشهادة غلان وقلان ويتم هسدا المسفير ، وبشهادة غلان وغلان أنه مهما غلم يقم له أبره وسياويشهادة غلان وغلان أنه مالك لملكذا المجمعة ومن هذا تعلم أن المحاكم لا يجوز الهأن يبيع مال المشير الا اذا كان يتيها لا أب له ولم يقم الا أب اله ولم يقم الهود وصيا ويجوزون عنه مالهمل ، ويشترط لمسحة البيع أن يكون لسبب الملجة لا غير ، أما الأسباب الآخرى التي سبع من أجلها الوصي غاله لا يصبح للقاضي ولا اوصيه أن يبيع من أجلها •

غيتحصل من ذلك كله أن الأب بيبع بشرطه صلحة المسئير بلا شرط ولا قيد بعد ذلك ؟ والوحى الذى لتنامه الأب يبيع لسبب من الأسبلب التى ذكرت آنفا ، والحاكم ووصيه لا بيبيمان الا لسبب واحد وهو الحاجة من نفقة أو سداد ولاوفاء له الا من ثمنه بالشروط التى ذكرت .

هذا وللولى أن يأخذ بالشغمة التاصر ،وله أن يترك ذلك حسب المعلمة ،

الشائمية ــ قالوا : يجوز للولى أن يبيع المقسار الملوك أن له عليب ولاية كالدور والأراشي الزراعية وتموها أذا تحتق أهـــدأهـين :

الأول: أن تدعو الملهبة الى بيمه كنفقة وكدوة لم تك غلة ملكه بهمما ٥ م. الثانى: أن تدعو الملهبة الى بيمه كنفقة وكدوة لم تك غلة ملكه بهمما ٥ م. الثانى: أن تكون في بيمه مصلحة ظاهرة للمحجود عليه ، وذلك بأن تكون صفقة التبيغ رابعة بأن يبيع بالكثر الملاوك تصبيع المقار الملاوك تصبيع للأمن المناوك تصبيع للأمن المناوك تصبيع للهاء المعارف المناوك تصبيع المقار الملاوك تصبيع للهاء أن يكون ومتى تحقق ما ذكر فائه يصبح له أن يبيمه بالنقد ، وأن يبيعه الأجل أولكن بشرط أن يكون الثمن في صالة البيم لأجل أكثر مما أذا كان البيع نقدا ، وعلى الولى أن يعمل ما يُحقظ الدين من التوثق فيشهد على البيع ، يرتهن به وأفيا ، فاذا أهمل ذلك كان عليه ضمان الثمن ، الدين من التوثق فيشهد على البيم ، يرتهن به وأفيا ، فاذا أهمل ذلك كان عليه ضمان الثمن ، وعلى كل حال فيجب على الولى أن بتصرف بمسا فيه مصلحسة المحجور عليه المنابلة \_ قالوا: ليس للولى أن يشترى من عال الصغير والمجنون شيئا لغفسه ولا

أن يه من شبئًا الا اذا كان أبا غان له أن يقبل ذلك ، لأن الأب بطبعه يسمى أن مصلحة ابنه ، فهو لا يقمل الا ما غيه حظه بخالات غـره ، ويبجوز الولى سواه كان أبا أو غيره أن يبيم عقار المجور عليه الصلحة ولو لم بحصاء وإدة على ثمن مثله ، وأنواع المسلحة كثيرة ، ومنها : الحاجة الى نققة أو كسسوة أوقضاء دين ونحو ذلك هما لابد منه المسفير أو

المجنون ، بشرط أن لا يكون عند المحبور عليهما نتدفع به الحاجة سوى الجبع • ومنها أن يشأف على المقار الهلاك بغرق أو غراب أو نجو ذلك •

ومنها : أن يكون فى بيع المقار صفقسة رابعة للقاسر كان يباع بزيادة كثيرةً على فيعير. مثاء ولا تتقود بالثلث •

ومنه : أن يكون المقار في مكان لا ينتفرب ، كأن يكونز في جن غير عامرا أن نفر نسيمه ليشترى عينا في جهة آملة بالسكان ، أو جهةتراتهم نيمه الأجرة .

وملها : أن يرى الولى عيها يماع سنعرير فيس لا ينكن شراؤها إلا ببيع العالم . •

## محمث تمرقحات المسجى

# في جواز تصرف الصبى في بعض الأمور تقصيل المذاهب(١) •

- ومنها : أن يكون ساكنا في دار بين جيران سوء فيصح بيعها وشراء دارا غيرها .

 (١) الصنفية ـ قالوا : عرفت مما تقدم في شرح تعريف الحجر أن الصبى اذا كان غير مميز لا ينمقد شيء من تصرفه • أما اذا كان مميزا فتصرفه على ثلاثة أتسسام :

الأولُّ : أن يتصرف تصرفا ضارا بماله شررا بينا كالطلاق والمتاق والمترشّ والصدقة، وهذا لا ينعقد أصالا فسالا يقذ ولو أجسازه ألولى •

الثاني : أن يتصرف تصرفا نافما كقبول الهبة والدخول فى الاسلام ، وهذا يتعقد وينفذ ولو له يجدره الولى +

الثلاث ، أن يتردد بين النفع والفسر كالبيع والشراء فان الأصل فيه احتمال كون الصفقة رابحة أو خاسرة ، فسلا يتافى أنه قد تكون الصفقة بيئة الربح فيكون من القسسم الثاني ، لأن البيح والشراء في ذاته محتمل الأمرين ، وهسدا القسم يتعقد موقوفا على الجازة الولى وليس للولى أن يجيزه آذا كان فيسه نجين فاحشى ، وقد تقدم بيان النبن الفيش في جوهسه ،

والولى الذى تنفع اجازته هو الولى في باب المال وهو الذى تقدم بيانه ، فاذا المقال الذي تقدم بيانه ، فاذا كان الأب موجودا أو وصيه فامتنع عن الاجازة في المائه الله المائه ال

ولا يلزم من ذلك أن يكون القاضى مقدما في الرتبة على الأب ، لأن الأب في حالة امتناعه عن الاذن بما فيه المصلحة كان في حكم العاضل الذي يعنم بنتــه الزواج ، غان من هني القاضى أن يأذن بزواجها في هذه الحالة، فكذلك ما هنا

وللقاشى أن يأخذ مال القاصر من الأب المبذر ويضعه فى جهة مأمونة ، كما أن له أن يستخل ماله بما فيه ربح له ، وله أن يقرض ماله من رجل مالى مأمون اذا تعذر استعلاله بها فيسه ربح أما الأب فليس له أن يقرض مال أبنسه المستمير ، وله أن يرهنه فى دينسه كما تقدم فى مباعث الرهن ،

وما يقع من الصبى والمجلون والمتوه من الأعصال الضارة المتعلقة بالفسير يكونون والمنطقين بهما مسئولين عنها ، هاذا أتمك واحد منهم مال غيره كان عليه لهمانه في الحال ، ويستثنى من هذه المتاهدة أهور أربعسة :

٠ : ١٠ عَدَالُكُمُ التَّرْضِ شَيْمُسِ مالاً لُواحِد مِن مؤلاء فأكله لا يكون عليه شماته ٠

٢ -- أَذَا أُودع شَمْسُ عَسد و أهد من طولاء شيئًا 'فأشاحه أو 'أثلقه ققد شناع على معلمه والأنفيان على المؤدع عنده ، يشارفهما أذا أودهها عند الرئب أو الومي فأتلفيسا حالية المؤدع عنده ، يشارفهما أذا الودها عند الرئب أو الومي فأتلفيسا حالية المؤدن الم

س واحد من هؤلاء المحجور عليهم فانهيكون ملزما بها ه

 ب ــ اذا أغار شخص أحد هؤلاء شسينًا فأضاعه فانه يضيع على صاحبه ولا يسجون مسئولا عنه •

ع ... اذا باع شخص لواحد من هؤلاء شيئا فأشاعه فقد ضاع على صاحبه ، ولا يكون المحبور عليه مسئولا عنه ، ومحل كون المحبور عليه لا يضمن في المسائل الأوبعة اذا لـم يأدن الولى ، أما اذا حصلت الوديعة أو القرض أو الاعارة أو البيع باذن الولى فأهلكه المحبور عليه غانه يكون ملزما به وعليه ضمانه ،

واذا أودع أحد هؤلاء شيئا لا يملكه عند محجور عليه مناه فأهلكه الودع عنده ، كان منكه مخيرا بين أن يلزم به من أودعه أو من أودع عنده مثلا : أذا أخذ صبى مال زيد بدون علمه وأودعه عند صبى مثله فأهلكه انصبى الثانى ، فان زيد مخير بين أغذه من الصبى الأولى أو من الصبى الثانى ، والفرق بين هذه المسألة وبين المسائل الأربعة المتحدمة : أن المسائل الأولى سلط المحجور على ماله بلغتياره فكان معرطا ، أما في المسألة الثانية لم يودع عنده ، فكان المحجور على منه مضيما لمسأل الرجل بدون طعمه ،

وأذا جنى المجنون أمان جنايته لا توجب الصد ، وكذلك المجيى والمعتوه ، فأذا تقل وأحد منهم قانه لا يقتل ولكن تجب الدية على عاقلته ، وعاقلته « هم الفين يتناصرون معه ، سواء كانوا أهله وعشيمته ، أو كانوا من أهل حرفته ، أو أهل قبيلته ، أو نحو ذلك مما هـــو مبين في مصله » ،

الملككية ــ قالوا : اذا تصرف المسبى الميز ببيع وشراء ونموهما من كل عقد فيه معارضة فان تصرفه يعتم موقوفا ء ثم ان كانت المسلمة في اجازته تعين على الولى أن يجيزه ، ون كانت المسلمة في درده تمسين على الولى أن يرده ، ويازم القساضي برد الثمن ان كان بلقيا ، عان كان علمة الموجود قد نفسد بقيا ، عان كان علمة الموجود قد نفسد ثم تجدد له مثل غانه لا يؤخذ منه شيء ويكون الثمن قسد ضاع على المشترى ، وهذاك قولان كان . ت

أحدهما : أن البيسم يرد على أي حسال والثمن يفسيم على المسترى لأنه أهط في أمسر الشراء من المناصر وحسو فسعيف •

ثانيهما : أن البيع ينفذ على أى هـال وهو يمادل القول الأولى، وطي كل همال فيشترط في المقاد بيسع للعول وشرائه شيؤط، الأول : أن يكون البيع والشراء بالقيمة، فسأن باع أنه المسترى بعض المه بود بالا

• 404

الثانى: لن يكون ذلك من أجسل نفته التي الإد منها ، ملذا يام براستين بن أيسل شهر ته التي يستقنى عنها قانه يسرد بلا خلاف ويضيع الثمن على المشقى ...  الثالث: أن تكون السلمة التي باعها هي أحق السلم بالبيع من ماله ، فان باع سسامة ينتفع باستفلالها مع وجود سلمة لا تستغلفان البيع يرد بلا خلاف .

قاذا كان المبرى غير معيز غان تصرفه لا ينعقد على أى حال • وكذلك لا ينعقد تصرف المعيز فى العقود التى لا عوض فيها ءكما اذا وهب من ماله شيئًا أو تصدق أو نحو ذلك ، فان تجرفه فى ذلك يود على أى عال •

واذا يصرف الصبى سواء كان مميزا أوغيره فى مال الغير فأشاعه بأن انفقه على نفسه أو التلفه ، فانه يكون عليه ضمانه فى ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال كان عليه ديكسا فى ذمته ، حتى اذا وجد له مال أخذمنه مثلا : أذا أودع شخص عند آخسر وديمة فاستهلكها ابنسه المعنير كان ذلك الابن مازمابها ، فيدفعها من ماله ان كان له مال ، والا بقيت دينا فى ذمته ، وإذا كان المعبى ابن شهر فاتل فانه لا يضمن شيئًا ، لأنه يكون كالمجماء ،

امة أذا أمن صلحب المسئل الصغير فأودع عنده وديمة أو آقرضه مالا فأتلفه الصغير فانه لا رضمن ، ويضيع على المسئلك أو المغروض ، ولأنه هو الذي أهمل في ماله فسلط عليه المسفير الذي الا أذا صرف المسغير ذلك فيما لأبد له منه عفاته في هذه المالة يؤخذ من ماله بالقدر الذي كان ينفقه منه ، مثلا : أذا كان من عادته أن يأكل كل يوم بقرش من ماله ، فصار ينفق كل يوم قرضين من المسال الذي اقترضه في أكله ، غانه يحاسب صاحب القرض على قرش واحسد في اليوم ويرد له على ذلك المسلب ، أما أذا أنفق من القرضي أقسا، من ذلك فسان صاحبه يحاسبه في ذلك على الأقل ه

وتصح وصرة الصبى الميز في عال صحته وفي عال مرضه .

الشافعية \_ قالوا : لا يمسح تصرف الصبى سدواه كان مهيزا أو غير مهيز ؛ فسلا 
تنطده منه عبادته كما يصسح اذنه النفير بدخول الدار ، والولاية ٥ فساذا نطق المسى 
الذي أبواه كافسران بالاسسلام لا ينفع أسلامه ، ولو تولى تكاما لا ينعقد ، الا أن المبيى 
المهيز يصح عبادته كما يصح اذنه للغير بدخول الدار ، بخلاف المجنون فانه لا تصحح منه 
عبسادة ولا غيرها ، على أنه يصحح تملك أنصبي والمجنون بالاحتطاب ونصوه ، فاذا احتطب 
فقد ملك الصطب الذي جمعه ، وليس لغيره أن يأخذه منسه ، وكذلك اذا اصطاد فانه يملك 
، المسيد الذي يقلفر به «

واذا أتلف المبى أو المبنون مال غيرمفان شسماته في ماله • وإذا وظيء المجلسون استراة تأهيلها ابت.نصب الوله منسه بذلك الوطه الذي هو زنا في المسورة •

#### مبحث الحجر على المنسون

المجنون كالمجبى في أحكام الحجر المنقدمة ، ولكن يتعلق به بعض أحكام مفصلة في المدهب (١) •

دللولی آن پدنم مال التسامر الی آمین پتیر فیه جزء من الربح ، کما آن له آن بیمه
 باجل نرچل ملیء وله هیته پموض ، ورهنه عند ثقة لطلجة ، وله تمهیره بها بعرت به عادة
 آهـــل المیلد ،

(۱) الحنفية ــ قالوا : المجنون : هــوالذى سلب عقله ، فلا يعقب شيئا أمسلا ولا يفيق بحال أما الذى يعقل بعض الأشياءدون بعض ويكون قليل الفهم مخطط انكام فاسد التدبير ، لا أنه لا يشتم ولا يضرب ، فانه يسمى محتوها ، أما المجنون الذى يفيق احينا بحيث يزول ما به بانكيه فانه في حال افاقته يكون كالبالغ الماقل قسلا يحجر عليه وينفذ تصرفه في هذه الحالة ،

وحتم المجنون الذى لا يمثل امسلا هوكعكم الصبى الذى لا يعيز فى جمع ما تقدم ،
فقل نصرفاته تقسم بلطلة ، صواء كانت المائمة أو ضارة أو غيرهما ، أما المتسود قاله كالمبى
المعيز فى تصرفاته ، وقسد عرفات أنه أن تصرفاتهم لما المعلم المعين هيسة من العير نفذ
تصرفه بدون توقف على اجازة الولى ، وان تصرف تصرفا خسارا محضا كملابه لاهرأته ،
واغراضه ملله ، أو هيته لغيره فانه لا ينفسدولو أجازه الولى ، وأن تصرف في شيء يحتمل
نعم وانشرد عادة كالبيم والشراء فانه ينعقدهوقوفا على اجازة الولى ، فللولى أن يجيزه

المسانكية مد قالوا : المجنون في أهكسام الحجر كالمجبى ، سواء كان مصملوب المقل أمسلا بحيث لا يفيق غالبا ، أو كان مجنونا بالمسرع ، أو كان مجنونا بالوسواس وهسو الدى يخيل اليه أنه غمسل ولم يقمل ، ولا فرق بين أن يكون الجنون في الأحوال الثلاثة مطبقا أو متعطمسا •

ويعتد المجر على المجنون من حين جنونه الى أن يليق رشيدا ، ثم أن كان جنونه الله و ويعت المجر على المجنون الله أو وسى ، غلن لم يكن الله في تأن المجمود عليه من حقوق أبيسه أورصيه أن كان له أبيا أو وسى ، غلن لم يكن له يكن يكن ولا وهي أو كان ولكن على إلى المياب المجنون بعد الميام على المجاوز على الميام عليه على المجاوز على المجاوز على المجاوز على المجاوز المجاوز على المجاوز الم

### مبعث العجرء على السخيه

يهجر على السفيه كما يهجر على الصبى والمجنون ، وفى تعربفه وما يتعلق ســـه تفصيل في الهذاهب(١) .

ـ بهان كانت جنايته توجب دية كاملة أو توجب إكثر من ثلث الدية حكم بهـا على عاقلته ، وان كانت أقــل من ثلث الدية غانها تؤخذ من ماله ، فهو كالمميز فى ذلك على الراجع ، لأن الضمان لا يشترط فيه التكليف .

الششائمية مدهائوا: متى جن شخص هجر عليه فسلا تنفذ تصرغاته في شيء مطلقا . وُوليب هو ولي المعني الذي تقدم ، وقيل . وليسه الحاكم فقط ، واذا أثلث شسيئا كان ممانه عليه ، كما اذا وطي ، أجنبية فأهبلها فسان ولدها بثبت نفسه منه ، ولا يرفع عنه الهجس الا اذا زال جنونه تماما بحيث لسم يبق فيسه شائبة .

الحنابلة ــ قالوا : المجدون كالمسغير فأحكام الحجر المتقدمة ، الا أن الصبى اذا ببعض وهورمجنون أو سفيه لا يهجر عليه الابحكم الحاكم ، ولا ينظر في مالسه الا الحاكم وسياتي بيسان ذلك السفيه •

(١) للحنفية ــ قالوا : الحجر على السفيه هو المفتى به فى المذاهب وهو المفتار وق كمسا تقدم ، وتحريف السفيه : هو الذى لايحسن ادارة مالك ، فينفقه فيما لا يحسل و فى البطالة ، ورمعل فيه بالتبذير والاسراف ، ومن الاسراف الموجب للحجر : دفع المسال السبى المختين واللمابين وشراء الحمام والديكة ونحوهما بثمن غسال ه غيسة » وصرف الأموال فى المقامة وغير ذلك من الانفاق فغير مايقتضيه المقسل والشرع ، وكذلك اذا أتفق مساله فى عمسل من أعمال الذير ، تكيفاء مدرسة أو مسجد أو مصح غانه يحسد سفيها ويعجر عليه ، لأن إلله تمالى انما كلف الانسان بعمل المفير اذاكانت حالته المالية تسمح بذلك ، حيث لاينفق ماله ويفلس من أجل عمل الشير .

ولا يحجر على السفيه الا بحكم الحاكم على الراجح ، فاذا تصرف قبله فان تصرفه ينفذ ويقسع صحيحا ، فان رشد فان رشده لا يثبت الا بحكم الحاكم ، وقال محمد : ان افساده في ماله يوجب الحجر عليه ، واصلاحه يوجب فكسه بقطم النظر عن الحاكم •

وقد عرفت أن الامام يقول: انه لا يجور المجر على المسر الماقل وان كأن سفيها، 
إلا أنه أذا لم يثبت رشده بعد بلوغه مسانه لا يسلم اليه ماله متى يبلغ خمسا وعشرين 
يعنة ، فإذا تصرفه في ماله بعد البلوغ قبل ان يبلغ ذلك السن فان تصرفه ينفذ ، لأنه ليس 
يجوورا عليه ، وانها هو معنوع عن ماله تأديبا وزجسرا ، ولكن هذا غير المنتي بسه ، 
يجسكم السفيه المحور عليه كصكم الصبى المهيز في التصرفات التي تحتمل الفسخ 
يبيطلها المهزل كالبيم والشراء ، أما التسرفات التي لا تحتمسل الفسخ ولا يبطلها المسزل 
كالنكاح والطلاق والمتى فاته لا خلاف في أن السفيه البالغ تنفذ تصرفاته فيه ها

= فاذا تروج فان رواجه ينمقد ، ثم اداسمى مهرا كثيرا فانه لا يلزم الا بعير المسلم ويبطل مزاد عليه ، وان طلقها قبل الدخول وجب نصف السمى ، واذا طلق ينفذ طلاله ، واذا أعتق ينفذ عنقه ، ولكن يلزم العبد بالسمى في تبيعته ، وكذلك تجب عليه العبادات المالية كالزكاة ، وعلى القاضى أن بدنمها اليه ليفرتها ، لانهما عبادة لابد فيها من نيسة ، ولكن يبعث مصه أميد كي لا ينفقها في ضير وجهها ،

وكذلك الحج فانه بيجب عليه ويصح منه، وكذلك سائر العبادات ، أما الصبي فمان العبادات وان كانت تصح منه ولكنها لا تجب عليمه ه

ويصمح أن يوصى المسفيه من ماله بالثلث أن كان له وارث ، بشرط أن بوصى بالانفاق منى عمل خيرى كالانفاق على الفقراء والمساكين، أو بناء مصح أو تنظرة أو مسجد أو نمو ذلك ، اما أذا وصى بملعب أو نساد أو هوذلك فان وصيته تكون باطلة ولا تنفذ ، أمس المسبى غسان وصيته لا تنفسذ ه

وكذلك يعامل باقراره اذا كسب مالاجديدا بعد المجر عليه ولو لم يقال عنه المجر ، غاذا أقسر لشخص بدين بعد المجرعايه ثم كسب مالا أنساء المجر ، فسل للشخص أن يأشذ دينامه من المسال الجديدولو لم ينسك هجره ،

أما السفيه الذي هجر عليه يسبب السفهان اقراره حسال المجر لا يعتبر لا بمدد المجر ولا في الثنائه ، في المسأل الحاضر وقت الحجر أو المسأل الكنسب بمنده -

المالكية ـــ قالوا: السفه هو التبزير وهدم حسسن التصرف فى المسال ، فعتى اتحسف الشخص بذلك سواه كان ذكرا أو أهثى الماهيون مستعقا المعجر عليت، عاذا عرض له السفه بعد بلوغه بزمن قليل كخسام فان المجر عليه يكون من حقوق أبيه ، لأن ذلك الزمن قريب البلوغ فكان فى حكم المسبى ، والمجر على الصبى من حقوق الأب كما تقدم ، أما اذا عرض له السفه بعد البلوغ بزمن أكثر من عام فان المجر عليه لا يكون الا بحكم المساكم فاذا تصرف السفيه الذكــ قبل المجر عليه فان ذلك يشمل أمــورا:

أهدها : أن يكون السفه قد عرض نه قبل البلوغ ثم استعربعده وله أب أو وحى ، ع هكم هذه الصورة قد عرف مما تقدم ، وهموانه يستعر المجر عليه من غير اهتياج الى قسك وهجر جديدين ، ويكون المرجم في تصرفه الولى كما تقسم ٠٠

ثانيها: أن يعرض له السقه وهو صنع ثم يبلغ سطيها وكان يتيما لا أب ولا ومى ولم يقسم المحاكم له قيما ويسمى بالسفيه المعل ، وحكم هذا: أن تصرفه نقبل المجسر طيه بعد المبلوغ يقع تلفتذا على الراجع ، الإن السلة في بعم نفاذ التحريف انها هي الحجر لمعتى امتعى المجرد لمذا التصرف مقادلوضع المجر طيفة لا يرفع الإ بالحكم بفكة ولو جار رشيدا. . المتعلق التها: أن يعرض له السفه بعد البلوغ وتسرفه قبل المجير وليه ، وفي هذه المبورة

ينفذ تصرفه ليفسط

واذا تصرفت الأنثى البالغة السفيعة التى لا ولى لها « وتسمى بالهملة » فقال بمضهم : ان أتعالها تنفذ كالذكر ، وقال بمضهم : لانتفذ ما لم تتزوج ويدخل بها زوجها وتقيم منه مدة يحمل أمرها فيها على الرشد ، واختلف في تقدير هذه المدة ، وقد نقل بمضهم أن انذى كان عليه الممل في تقديرها هو أن يمضى عليها في بيت زوجها نصو السسنتين أو أناذى كان عليه الممل في تقديرها هو أن يمضى عليها في بيت زوجها نصو السنتين أو أنائلات ، فاذا تصرفت قبل هذه المدة فسلاينفذ تصرفها ، فاذا لم تتزوج فان أفعالها لا تنفذ الا أذا بلعت سنا لم تعد مسالحه فيهالزواج واختلف فيه ، فقيل : هو حد الأربعين ، سنة ، وقبل : هن خصين الى ستين ،

أما المسغيرة التي لها آب أو ومى فتدعرفت أنها محجورة بهما ، ولا ينفك حجرها الا دا توفرت فيها الشروط المتدمة وهى البلوغ ، والرشد بمعنى حفظ مالها من الشياع ب ويزاد على ذلك أن تتزوج ويدخل بها زوجها ، ويشسهد عدلان فاكثر على حسن تصرفها ، عنن لم يدخل بها الزوج هنالمجر يستمر عليها ولو شهد عدلان برندها ، ومتى تحققت هذه الشروط فإن الحجر يرخم عنها وتتقد أشمائها على المتعد وبمضمهم يقول : ان الحجر لا يرفع عنها الا اذا مضى عليها عام بعد دخولها على زوجها وشهد الشسهود بعد المام بصلاحها ، وبعضهم يقول أنك ،

ولا تحتاج فى رفع الحجر عنها بعد تحققه الى أن يفك الهجر أبوها أذا كان ولوها ، والما تعتاج الى ذلك أذا كان الولى غير الأسكما تقسيم ه

وصورة الفك أن يقسول الوصى لمداين أو أكثر: اشهدوا أنى فتكت المجر عن فلان مجورى وأطلقت له التصرف وملكت له أمره، لما قام عندى من رشده وحفظه لماله و وللاب أن ينك الحجر عن بنته بعد البنوغ مطنقا قبل الدخسول أو بعسده ولو لم يعلم رشدها من الشهود ، أما الوصى فأن له أن يقك المجر بعد الدخول بها ولو لم يصرف ريدها من الشهود وأما الذي أمامه الفاضى ويقال له ( مقدم القساضى ) فالراجع أنسه ليس له أن يقك هذا عسرف المدفول مطاقا ،أما بعد الدخول هأن له أن يقكه اذا عسرف رشدها من الشهود و

وتصبح ومية السفيه كما تصبح وصيسة الصبى المبيز ، وهكم تصرفسه كحكم نصرف المبين المتندم ه

المتنافعية مد قالوا ؛ السقيه هو المبدر في اله ، وهو الذي يتفقه غيما لا يسهم عليسه بعنه المتناطقة أو المتنازع المتنافع به أو يتفقه في اللذات المعرمة المسسارة بالميدن والمرضى والعين كالرفا وشرب المقور القور المتنافع في المترومات كان وشرب به المهمان أو يضيمه بسوء حصرفه كان يبيع ويشترى بالنبن الفاحش اذاكان لا يعلم به ، أما المائشاطيافيهم وشرافه - صد وهو عالم غان ذلك لا يعد سفها لأنه يكون من باب المسدقة ، وكذلك اذا أنفق ماله في 
وجسوه البر والخير كبناء المساجد والدارس والمسحات والتصديق على المقراء والمساكن 
فانه لا يكون بذلك سفيها ، بل لو أنفق ماله فى اللذات المباحة كالمبس والمساكل والمشرب ولو 
توسع فى ذلك بما لا يناسب حاله فانه لا يعدسفيها ، ومشل خلك ما اذا أنفقه فى التزوج 
ونحوه من كل متاع حسلال فانه يكرن قدائفقه فى مصرفه ، لأن المسأل انما خلق لونفق فى الشير وفى الاستمتاع بما أحله الله .

أما اسفيه المبدر قاته لا ينظو: اما ان يكون السفه قد عرض له وهو صغير نم بلغ سيفها ، وفي هذه الحالة يستمر انمجر عليهبندون حكم قاض وتكون تصرفاتها غير نفذة فاذا مسار رشيدا فان انمجر يزول بدون فاضى أيضا ، وأما اذا بلغ رشيدا ثم عرض له السفه فان المجر عليه يكون من حق القاضى ، واذا تصرف قبل المجر عليه يكون من حق القاضى ، واذا تصرف قبل المجر عليه ببيسم أو شراء نافذا لأنه في هذه المحالة يكون مهملا ، فساذ، تصرف السفيه المجور عليه ببيسم أو شراء أو اعتاق أو نكاح أو هيسة فان تصربه يقسم باطلا ولكن يصح طلاقه ومراجعته كمس يصح غلمه ، ويجب دفسم عوض المفلم الى ونيسه والا لما لا ذا خسالم بشرط أن يأخذ المسال هو لا وليسه ، فانه في هذه الحالة إمرأ الدافع الله لأنه على الفخل على أخذ المسال ، فلا يصحح الا أذا نهسدة ونا المحالة على المائة المائة على المائة المائة على المائة المائة على المائة المائة وليسه ، فاذا تروح امرأة باذن ونيسه وأمهرها مهسر ألمثل فان المقد يصح ، أما لذا أدنه على مهسر المثل فالشهور أن النداح يصح أمهرها مهسر ألمثل فان المقد يصح ، أما لذا المراق خاصة فتروح غيرها فان المقد لا يصح على المقعد على المقعد ، واذا عين الولى له المراق خاصة فتروح غيرها فان المقد يصح على المقعد .

وأذا قال له الولى : انشى أدفع الله مهرا قدره كذا ولّم يعين له المرأة اللتي ينتزوجهـــا غان الاذن يصمح ، وله أن ينتزوج بذلك المهـــرها يشــــاء .

واذا تروح السفيه بلا أذن وايه فسان تكاه بكون باطسلاة ويفوق بينهها ولم ينزمه شيء وان لم تطم ألزوجة أنه سفيه لإنهها فرطت في عسدم السؤال عنه ه

واذا اقترض السفره شيئاً أو اشستراموتبضه أو أتلف غلا ضمان عليه لا ف أثناء المحر ولا بمد غكه منه ، لأن مالكه أهمسايماله وسلطه عليه وجزاء المحل الخسارة ولا المحر ولا بمد غله عنه المسارة ولا فرق في خلك بين أن يكون هالما بأنه سفيه أولا ، لأنه في حالة عدم الطم يكون مقمرا واذا أقر السطيه بأنه استدان من شخص مالا قبل الحجر جليه أو بصده غان أقراره لا يتبل و وكذلك اذا أقسر بأنه أتلف مال شخص، أو قتل دايسة ونحو ذلك معا يوجب عوضا ماليا غانه لا يتبل على الأطهر ء ولا يعبلباتراره بصد غال المحر عنه ، أما أذا أقسر بما يوجب المحر والقصاص عائلة على الأطهر عنه المحر عنه ، أما أذا أقسر بما يوجب المحر والقصاص عائلة على الأطهر عنه عالم بالقراره المحرد عنه المحرد عنه ، أما أذا أقسر بما يوجب المحرد المحرد عنه عالم بالقرارة المحرد عنه المحرد عنه ، أما أذا أقسر بما يوجب المحرد عنه المحرد عنه المحدد المحرد عنه المحرد عنه المحرد عنه ، أما أذا أنسان المحرد عنه ، أما أذا أنسان المحرد عنه أنه المحرد عنه المحرد عنه المحرد عنه المحرد عنه المحرد عنه أنه المحرد عنه المحرد المحرد عنه المحرد عنه المحرد عنه المحرد ا

### الحجار بسبب الحين

ويحصر على المدين فى تصرفاته المالية حتى لا تغسيع على النساس هقوقهم وأموالهم التي استدانها منهسم ، وفى ذلك تفصيل مبين فى المذاهب(١) •

واذا هجر على السفيه فان تصرفاته تكون باطلة - ولأولى أن ياذنه فى بعض التصرفات فتتنفذ ومن ذلك الزواج ، فان الولى اذا أذنه بأن يتروج فباشر ذلك بنفسه فانه بنفذ الا أذا كان السفيه فى حاجة الى الزواج لمنحة أو خدمة فان له أن يفمل وان لم ياذنه وليه ، وسواء طلب منه وهنمه أو لم يهنمه ، ولكن لا ينفذزواجه الا بمهسر المشلل ،

ويصح أن يطلق زوجه ويضلعها بمال يأخذه ، ويازم السفيه بحكمه في الحال بدون اذن وليه الا أن مال الخلع لا يصح دفعت اليه ، غان دفعته المرأة الميت لا تبرأ منه . وإذا أشاعه فقد ضاع طبها .

وكذلك يصح عنه الظهار واللحان كصايمت اقراره بنسب كان يقول: ان هذا الخلام ابنى ولدته أهمه على فراشى ، تلزمه أهكامه من النفقة وغيرها ، وكذلك تصبح وصيته كما تصبح من الرشيد .

وتجب عليه الفرائض الدينية التملقة بالأموال كالزكاة ، ولكنه لا بباشر صرفها بنفسه ، بليفرقها وليه كسائر تصرفاته المالية ، ويصح منه نفر كل عبادة بدنية كالعج والصيام والمسلاة ، ولا تصح هيته ولا وقفه ، لأن ذلك تبرع بمال وهو ليس أهلا للتبرع ، ولا تصح شركته ولا حوالته ولا الحوالة عليه ولإضمانه لمفيره ولا كمالته ،

واذا أقر لذيره بمال غان اقراره يصح ،ولكن لا يلزهه ما أقر به فى هال حجسره ، بل يلزهه بعد غك العجر عنه ، اذا علسم الولي صحة اقسراره بذلك الدين غانه يلسزهه أن يدغمه -

وعلى الوالى أن ينفق عليسه من ماله بما هو متمارة، بين الناس ء وكذلك على من تازمه مثونته من زوج ويموها ، وهكم ولى السفية كمكم ولى المجلون المتقدم ،

(١) الحنفية ... قالوا: كما أن السفه بالمنى المتقدم سبب من أسباب المجسر س

سه مُكذَلك الدين والمُغلقه الدين الذي يحجر به فهو : أن يستدين الشخص ديونا تستغرق أمواله 3 وتريد عنها ) فيطلب الدائنون الذين لهم هذه الديون من القاضي أن يحجر عليسه ، كي لا يتصرف في ماله الذي تحت بده فتضيع على الدائنين أموالهم ، والحجر لا يكون الا المقاطفي ، فمتى وضع عليه الحجر ملا يصبح له أن يتصرف في ماله بصدقة أو هبة أو اقرار بمال لمن لمن عليه بدامل باقراره هذا بحسد فائ المحجر على معلم بالمجر على الديون ونوكان غائبًا ولكن يشترط المدم نفاذ تصرفه علمه بالمجر « اعلانه » فاذا لم يعلم به وتصرف فان تصرفه يقع محيدها ،

وللقاشى أن يبيىم مال المحجرر عليه بالدين لسداد الدائدين اذا امتنع عن بيمه ويقسم بينهم بحسب حصة كل واحد في الدين

راذا نتوج المحجور عليــه بسبب الدين صح تزوجه ، وللمرأة أن تشترك مع الدائلين في مهر المثل ، أما ما زاد على المثل دانه يكون في ذهته ،

وللدائنين أن يلازمسوا المدين هيذهبوا ممه حيث ذهب ، ولكن ليس لهم منمسه من السغر ولا هيسسه بمكان خاص والقاشي أن يحبس المدين بدينه في كل دين التزمه بعقسد كالهر والكفالة هاذا هيسسه شهرين أو ثلاثة أشهر ولم يظهر له مال في خلال ذلك فانه يطلق سراهه ، وأن أقام البينة على أن لا مال لسخلي سبيله لقوله تمسالي : « وأن كان فو هسرة فنظرة إلى هيسرة » وتقبل البينة على الاعسار بعد الحبس فيطلق القاضي سراهه أذا ثهيد الشهود بأسه همسر »

ولا يضرب المعبوس بالدين ولا يسليفيد ، ولا يفوف ، ولا يجرد ، ولا يكلف بالوقوف بين يدى سلهب الدين اهانة له ، ولا يؤجر ، ولكن يتيد اذا خيسة خربه ، ولا يفرج المدين لجمعة ، ولا عبسد ، ولا عبر به مكتوبة ، ولا المبلاة الجنازة ، ولا عبد مريض ويحبس في موضح وحش لايبسط له فرش ولا يدخل عليه آهد ليستأنس به ، وكمى بذلك زجرا للناس عن الديون والتورط فيها ، لأن شريعتنا السمعة تبعسل المعلمب الدين سلطانا على الدين في هذا المرتف المحرج ، وقد عرفت أن هذا هو المنتل المعتبى به من مذهب المعنية ، أما الاهام فانه يقول : لا يحجر على المصر البالغ بسبب المعتبى ، كل ماله وطلب النرماه العجم عليه ، ويعمل المتحر لهيه شيئا فيصح ال يتسرف في ماله بجميع أنواع التصرف ،

ومثل المجر بسبب الدين : المجسر بسبب الثقلة ، والمنطة هى : كون الشخص ومثل المجر بسبب الدين : المجسر بسبب الثقلة ، والمنطقة على : كون الشخص لا يهتدى الى التسليقات الرائحة ألى يبعث والمرقف الا المين المسلم المنطقة المسلم المنطقة المسلم المنطقة المسلم المنطقة المسلم المنطقة المسلم المنطقة المنطقة والمنطقة المنطقة المنطق

= رخلط فى كلامه ، وقد عرفت أن الامام لايرى اهجر على المثل هذا أيضا .

الشافعية \_ قالوا : يحجر على المدين بسبب الدين ان كان الدين اكثر من مانه ، آما ان كان ماله أكثر أو مسلو غائد لا يصبح المجرعايه ، ولا يحجر الا أذا مللب الغرماء المجر كلم أو بمضمم ، أو طلب هو الحجر على نفسه « كالمفلس الذي يشمر الملاسه » ولا يصبح الحجر الا أذا طل الدين ، أما أذا كان باقيا عليه مدة غانه لا يصبح .

ومتى طلب الغرماء المجر غانه يجب على القاضى أن يحجر على الملس هالا ومتى حجر عليه تعلق حق الغرماء بماله وصار معنوعاهن التصرف فيه ، فيبعلسل تصرفه من بيسم وحة وتحوهما عتى يقبض ديته ه

ويصح للمفلس المجور عليه أن يتزوج ويبقى المهر دينا فى ذمت لا فى المال الذى تحت يده ، وكذلك يصح خلمه وطلاقه وتحوذلك ، و ذا أقر بدين عليه قبل المجر فالأغلم أنه يقبل افراره ويكون صلحب الدين تمريك الباتني الدائنين ، أما ازا قال : انه المستدان بعد المجر فان اقراره لا يقبل ، وإذا أقسر مجناية لها عوض مالى بعد المجر فانه يقبسل منه ويشارك المجنى عليه الدائدين «

واذا كان المجور طيه بسبب الدين قداشترى سلمة قبل المجور ثم ظهر بها عيب غله أن يردها أن كانت المسلمة في ردها أما اذاكان العب لا ينقص قيمتها وقساوى أكثر من الثمن الذي اشترها به مم ذلك السبب فاللايجوز ردها ه

ويستصب أن يبادر القائم ببيسم مال الفلس ، ولا يشترط أن يكون الدين حاضراً وكذلك الدائنون انما يسمن ذلك ، ويجب أن يكون النمن حالا وكذلك الدائنون انما يكن كذلك ، هانه لا يصح البيع الا برضاء المدين والدائنين ، وإذا لم ، وجد مشتر بثمن المثل حالا فانه مصد المحبر اذا كان فيه أمل بأن يوجد له مشستر بثمن الحال ، وما يتحمل من الثمن بحد البيسميقدم على الدائنين بنسبة ديونهم ،

واذا قسم ماله على الدائثين ثم ظهـ رغيرهم فانه يشاركهم قبما أهدُوه بنسبة درنه ، فيقْفُه من كل واحد منهم نصوبا بنسبة ذلك ،

المالكية ــ قالوا : الدين سبب من أسباب المجر ، بشرط أن يستخرق الدين مال المدين ويزيد عليه ، واختلف فيما أذا كان مساويا لهفقيل : آنه يكون سببا فى المجر ، وقيل : لا ، واستظمر أنه يكون سببا لأن الغرض حفظ حق الدائن ، فله منع كل ما ينقص دينه ، فاذا استغرق الدين كل مال الدين فان لذلك أدوالاكارية :

الدالة الأولى: أن الدائنين لم يطلبوا من الحاكم تقليسه ﴿ نزع ماله منه واحلساءه العائنين ﴾ وفي هذه المالة وكون لهم المتن فيمنمه من التصرف قيما يققص أموالهم ، سواء كان المهم مالا أو مرجلاء فيمنمونه من التبرع والهبة والمستقة والوقف ، ويمنمونه من ال يعنمن نسفسا أو يقرض شفسا معما ونحوذلك مما فيه غيام أهوالهم ولا يمل لأحد أن

سيقبل من المدين المستغرق هبة أو هدية أو نحو ذلك ، واذا كان لم يعلم ثم علم فانه يجب عليه أن يرد ما أخذ لأن ذلك مال الغير ، وكذلك لهم الحق فى منمه من الاقرار بدين الشخص يتهم بأنه أنما أقر له فرارا من الدين كولده وزرجه ،أها من لا يتهم معه فان اقراره يعشر .

وليس لهم الحق في منمه مما جرت به المادة كالصحة للقليلة للسائل وكتفقة العيسدين والأضحية ونفقة ابنه وأبيه بدون اسراف ،وكذلك ليس لهم الحق في منمه من البيع والشراء والهبة بعوض ونحو ذلك مما لايترتب عليه نقص فى المال عادة انما يكون لهم الحق فى تطيسه ، المعالمة الشائية : أن يحكم الحاكم بتغليد ، على بنزع ماله منه واعطائه للدائنين ، وهسذا

لا يكون الا بثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يطلب الدائن التنابس، فلا يصح بدون طلب، ، فلو طلب المدين تقليس نفسه لا يصح ، واذا تعدد الدائنون فانه يكمي تقليسسه أن يطلب، بعضهم، ومتى فلسه الحاكم فان الجميع يشتركون في ماله ، سواء من طلب ومن لم يطلب ،

الشرط الثاني: أن يكون الدين هـ الا ، فلا يصح تقليسه بدين مؤجل ٠

الشرط الثالث : أن يكون الدين زائد اعلى ماله ، فان كان مساويا فانه لا يصمع تغليسه ويترتب على هذه المال أربعة أمور :

أحدها : منعه من التصرفات الذكورة في الحالة الأولى .

ثانيها : منعه من البيع والشراء والتصرفات المالبة -

ثالثها ؛ تسمة ماله بين الدائنين ،

رابمها : حلول الدين المؤجل ان كان عليه ديه، مؤجل ، ولا يلزم فن الحكم بتغليمه ان بكون عاضرا ، بل يحكم عليه وان كان غائبا ،'

الحالة الثالثة: أن لا برفع الفرماء الأمرالى الحاكم ، ولكنهم يقومون عليت فيستتر منهم قلا يجدونه قان لهم أن يحولوا بينسهوبين ماللا ويمنعوه من التبرعات والتصرفات المسالية بالبيم والشراء ونحوهما ،

ويقسم مال المفلس المتحصل بالنسبة الجموع الديون ، فيأخذ كل ولحد من ديسه بتلك النسبة ولا تتوقف تسمة ماله على معرفة أنه ليس له دائنون غائبون ، ولا يتكلف الذائنون المناضرون النبسات أنه ليس غيرهم .

ويداف الدين بأنه لم يكتم من ماله شيئاء غاذاً غلف وانتزع الداللدون المؤاله من تحت يده على الوجه المذكور فان المعجر بندك عدولو بقى عليه دين » فالحا اكتبب مالا جزردا كميرات أو ربستجار الوجية أوغير ذلك نفائه يكون مطلق المتصر فقيه الا 134 حجر الحاكم عليه ثانيا، و والدائن أن يعلم الدين عن سفره حتى يقتضيه دينت وأو كان الدين غير مستمرى المال بشرط: المدها: أن يكون المستهرينات ويلا بحيث ينهذ البطل الذين في هيية الطين : أما اذا كان

أمد الدين بميدا عن المدين ، فليس فلد الله بتمجموز السفر.

الشرط الثانى: أن يكون المدين موسراء أما اذا ثبت اعساره غانه ليس له منعه من السفر .
 الشرط الثالث: أن لا يوكل المدين عنه مريقوم بسداد الدين ، غاذا كان موسرا ووكل

عنه من يسدد دينه عند حلوله ، أو ضمنه موسر قليس لسه منمه من السفر .

ویجوز حبس الدین الذی ثبت علیه الدین الا اذا ثبت آنه معسر ، أما اذا ثبت ثلب هوسر فانه یحبس حتی یسدد دینه ، أو یاتی بکلیل مالی ، واذا جهل حال المدین فانه یحبس حتی یثبت آنــه مصر ،

الحضابلة ... قالوا : الدين من اسسباب المجر ، ولكن بشرط أن يكون الدين اكثر من ما المورد ، ويسمى الدين الذي يستغرق الدين ماله ويزيد عليه مطلسا ، لأن ماله الذي تحكّ يده مستحق الذير فهو محدوم في الواقع، فيحجر على المطلس بواسطة المساكم ، ويشترط أن يطلب الدائدون كلهم أو بمضهم المجر ، فاذا لم يطلبو الم يحجر عليه ،

وجميع تصرفات المدين قبل المجر عليه من البيع والهجة والاقراء وقضاء بعض الدائدين نافذة اما بعد المجر فانه لا ينفذ شيء مسن تصرفه في ماله ببيع أو غيره ، وكل ما يتجدد له مز مال بعد الحجر فانه يكون كالوجود حال المجر ، فلا يصبح له أن يتصرف فيه أيضا . وكذلك لا يصح الاقرار بشيء من ماله لنسي الدائدين الذين مجروا عليسه .

وبعد الحجر بيبع الحاكم ماله ويتسده بين الغرماء بصحب دبونهم على الفد. ، و لا يحتاج الحاكم الى استثفان المفلس فى البيع ، ولكن يستحب أن يكون حاضرا كما يستحب أن يكون حاضرا كما يستحب أن يكون الدائدون حاضرين ،

واذا أقرضه أهد ثبيًا بعد المجر أوباعه شبيًا فليس له المطالبة الا بعد ذك المجر عنه ، وللدائن مدم المدين من السفر بشروط:

الشرط الأول : أن يكون السفر طويلايمك الدين قبل فراغه .

الشرط الثاني : أن يكون مفوفا ولو كان قصيرا ، أما أن كأن مأمونا لكنه قصير يحل الدين بعدم غليس له منصه ه

· الشرط الثالث : أن لا يكون للدين رهن يغى به ، أو كفيل ذو مـــال : غان كان ذلك غليس له متمه ه

الشرط الرابع: أن لا يكون السفر لجهاد متمين ، فان كان لذلك فليس له منه ، والمدكم هبس المدين الموسر الذي يمتنع عن الوفاء ، والحبس الدين من الأمور المحدث ، وأول من حبس عليه شريح ، وهو مأفوذ من قوله ﷺ : « مال أواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته » . وقصد فسر عرضه بشكواه المحاكم ، وعقوبته بعيسه ،

> تسم بمعدراته الجسرة الثاني سد ويليه الجسرة الثالث ولوله «مبلعث الزارعة »

